وفاءً للقائد الوطني التقدمي

عبد الرحيم ملوح

وفاءً للقائد الوطني التقدمي

عبد الرحيم ملوح

حقوق الطبع محفوظة

اسم الكتـاب: وفاءً للقائد الوطني التقدمي عبد الرحيم ملوح

النـــاشـــر: دائرة الإعلام المركزي

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الطبعة الأولى: يوليو / تموز 2021

تصميم وإخـراج: نضال نبيل أبو مايلة

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعمال المعلومات، أو نقله بأي شكل، دون إذن مسبق من الناشر.

2021

المحتويات

تقديم..... 9

السيرة الذاتية للرفيق عبد الرحيم ملوح..... 11

بعض ما كُتِبَ عن رحيل القائد الوطني والقومي التقدمي عبد الرحيم ملوح 13

برحيل الرفيق القائد الوطني عبد الرحيم ملوح فقدنا قامة وطنية كبيرة – كايد الغول 14

وداعًا رفيقي وصديقي الغالي عبد الرحيم ملوح – غازي الصوراني 18

رحل جسداً ولكنه باقي فينا ما حيينا – د. مريم أبو دقة 19

وداعًا أبو شريف – مروان عبد العال 21

عبد الرحيم ملوح بفكره وممارسته أغنى التجربة النضالية للثورة والجبهة – محمد الطيب ... 23

عبد الرحيم ملوح الإنسان الودود المتواضع: سيرة شخصية – د. وسام الفقعاوي 28

خسرنا عبد الرحيم ملوح – بسام أبو شريف 31

رحيل واحد من الكبار.. لا نقول وداعًا أبا شريف نقول إلى اللقاء – طارق أبو بسام 33

بقلم الرفيق: عبد الرحيم ملوح 37

الجبهة الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية 38

المطلوب ...الوضوح والمزيد من الوضوح 41

المفاوضات الجارية الى أين؟! 46

م.ت.ف شكلت بالنسبة لشعبنا خطوة نوعية جديدة 49

انتفاضات شعبية عربية من أجل الكرامة الوطنية 56

40 عاماً... والمسيرة مستمرة..... 59

Swap ... ما بين الوطن والعقار 64

ابحثوا عن الحقيقة في الواقع 67

احمد سعدات ... مائير نافييه..... 71

استراتيجية عمل للارتقاء مع قضية الأسرى 73

أسرى الحرية.... والعبث السياسي بمصيرهم..... 76

أسرى الحرية ...توصيف ودور مصادرين 79

أسئلة تحتاج لأجوبة..... 83

أسئلة حول اليسار الفلسطيني 87

أعطوني فسحة من الأمل 100
الاعصار المالي...والسياسة 103
الانتظار يدفعنا نحو الهاوية..... 107
الانقسام إلى متى وإلى أين؟ 111
التاريخ يكرر نفسه على شكل مأساة 114
التحديات التي تواجه الشعب والقضية الفلسطينية..... 117
التخريف .... في الخريف 120
الثورة الفلسطينية المعاصرة 124
الحدود ... الاستيطان... ال swap 140
الحق بالحرية اولاً..... 144
الحكيم ... في ذكرى رحيله الأولى..... 146
الحكيم في عيد ميلاده 149
الحوار والاتفاق والوحدة... خيارنا 151
الدعوة لتوسيع مجلس التعاون الخليجي ، لماذا الآن ؟ 154
جورج حبش . حكيم الثورة 156
الديمقراطية الوحيدة في العالم ؟!..... 160
الرؤية القومية للأمن، والتحديات والعقبات التي تواجه إعداد سياسة فلسطينية للأمن القومي.. 163
العودة للمفاوضات غير المباشرة من أجل ماذا؟..... 165
الغموض البناء.... كي الوعي 169
القدس...غزة...المصالحة 172
المبادرة اليمنية... والمنظمة... والحوار الوطني 175
المطلوب مراجعة شاملة... واستراتيجية جديدة 179
نحو... استراتيجية فلسطينية جديدة..... 185
أهداف المشروع الوطني الفلسطيني..... 195
لماذا تعويم المنطقة العربية!؟..... 201
لماذا جرى ما جرى في انتخابات نقابة الصحفيين 204
لماذا ؟!!! 213
لن نقول لأولمرت مع السلامة...ولن نقول لخليفته أهلاً 217

ما بين أوسلو... وكامب ديفيد... وانا بوليس.....220
ما هدف الخروج من الجمود السياسي... والنزول عن الشجرة ؟! 224
ماذا يريد ميتشيل من الشعب الفلسطيني؟ 227
ماكريستال أين نحن من هذا الاسم ؟.....230
مبادرة هنية في يوم حماس 233
مستقبل المصالحة الوطنية.....235
مشوارنا الوطني لا زال طويلاً.....241
مصالح الشعب الوطنية العليا.... والاعتبارات الفئوية 245
مغزى اعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً".....248
17 + 29 / 3 هل تكون أيام الفصل ؟ 251
ثورة 23 يوليو 1952 253
الشهيد الطفل ابن القدس 256
الرفاق الأعزاء .. تحية الحرية.. حرية الوطن وحرية الشعب 258
أبو علي مصطفى في ذكراه 294
اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" في ذكراه العشرين.....296
استراليا والفدائي الفلسطيني.....299
الخديعة الكبرى 301
الرسالة لنتنياهو لماذا وماذا بقي منها؟ 305
المفاوضات ليست من أجل المفاوضات.....308
المقاطعة الفلسطينية والعربية لإسرائيل .... ماذا تعني ؟!.....311
المناضل الشعبي " أبو ماهر" 314
الواقع والتطورات السياسية الفلسطينية وآفاق المستقبل 318
الوحدة الوطنية... طريق الخلاص الوطني.....328
الوضع الاقتصادي – الاجتماعي 331
إلى رسل الحرية ... أبناء الشمس 335
إلى متى ؟!!.....339
أما آن لهذا الشعب أن يتحرر؟.....342
أميركا وإسرائيل وانتفاضات الشعوب العربية.....345

أنا بوليس ... طنجرة ضغط جديدة 349
اوباما... نتنياهو وجديد المنطقة 353
أوباما ... نتنياهو ... عباس والأفق المسدود 357
أوراق الضمانات ... لماذا؟! 360
أولوياتنا الوطنية 363
أولوية الخروج من الدائر المغلقة 371
بطولة القيم 377
بلاش فلسفة " حكي جرايد "..... 380
تحية من خلف القضبان لمن هم وراء القضبان 383
جورج حبش... القائد والانسان 386
حذار... من فخ التفكيك 393
حقوق المرأة من الشعار إلى التطبيق 398
حوار القاهرة... لا خيار غير النجاح 403
حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني في ظل الدولة الفلسطينية المستقلة 407
خيمة عن خيمة تفرق 409
دروس مستخلصة من تجارب توحيد اليسار في فلسطين 413
راتشيل كوري هنا من جديد 424
رسالة مفتوحة الى أسرى الحرية 426
زيارة الرئيس بوش...والمصالح الحيوية الإسرائيلية 430
سياسة ملء الفراغ السياسي فقط 435
صخر.. يحي .. حبش 438
توني بلير وصحوة الضمير....متى؟..... 441
عام آخر قضى 444
عيد بأي حال عدت يا عيد 449
في الذكرى الواحدة والأربعين لاستشهاد الأديب غسان كنفاني 452
كوشنير وصلاح وشاليط 454
كيري رايح ... جون كيري جاي 457
لا بد للقيد أن ينكسر 459

لا لتصدير الصراع 462
لا يجب أن نكرر الفشل بالحساب السياسي 467
للأرض والشعب كل الأيام 471
الشهيد أبو علي مصطفى.. بين السياسي والعسكري 474
العدوان على غزة وما بعده 480
ملوح في عيون رفاق وشركاء العمل الوطني 485

تقديم

منذ أن غادرنا القائد الوطني عبد الرحيم ملوح؛ عكفت دائرة الإعلام المركزي على جمع ما توفر من كتابات "أبو شريف"، وكذلك ما كُتب عنه بعد رحيله، في كتاب توثيقًا لما كتبه بشكل أساسي، ويكون بمثابة إطلالة على رؤاه الفكرية والسياسية من خلاله، خاصة وأن تجربة "أبو شريف" النضالية، ليست تجربة شخصية أو حزبية، فهو شغل مواقع حزبية متقدمة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكذلك مواقع وطنية متقدمة في منظمة التحرير الفلسطينية، تحتم علينا أن نضع خلاصة هذه التجربة –قدر الإمكان– بين أيدي من ناضل من أجل حريتهم وعودتهم واستقلالهم، أي الشعب الفلسطيني الذي يختزن في داخله جل التقدير والاحترام للمناضلين الذين لم يتخلوا عن أهدافه وحقوقه وطموحاته الوطنية.

إن التجربة الكبيرة والغنية للرفيق الراحل القائد الوطني عبد الرحيم ملوح، والتي تجسدت في عمله متعدد الأشكال والأوجه في الجبهة؛ عسكريًا وتنظيميًا وسياسيًا وأمنيًا؛ تضعنا أمام ضرورة تمليك هذه التجربة للأجيال القادمة، كي لا تبقى حبيسة الأدراج أو تتداول بين أصحابها فقط. فلقد وجدنا في خروج هذا الكتاب إلى النور، جزء من الوفاء الذي يستحقه فقيدنا المناضل والقائد الوطني "أبو شريف"، ولكل من عاش وانغمس معه في التجربة الوطنية المديدة، وكذلك لأسرته التي تحملت معه أعباء وتكاليف نضاله الوطني خارج وداخل الوطن.

دائرة الإعلام المركزي

2021/7/12

السيرة الذاتية للرفيق عبد الرحيم ملوح

- ولد الرفيق عبد الرحيم محمود ملوح بتاريخ 1945/8/23 في أبو كشك/ مدينة يافا.
- درس مرحلة الثانوية في مدرسة الجاحظ بمدينة نابلس مابين أعوام 1959 – 1962.
- التحق بجيش التحرير الفلسطيني في العراق منذ عام 1965 وحتى حزيران 1967.
- انتسب إلى حركة القوميين العرب عام 1966، وسبقها الانتساب إلى شبيبة الحزب الشيوعي الأردني ما بين 1960 – 1961.
- انتسب إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ تأسيسها عام 1967، وانخرط مباشرة في العمل العسكري بالأردن.
- شارك في العديد من الدورات العسكرية والأمنية والنظرية في كل من موسكو وبغداد.
- تم انتخاب الرفيق ملوح لعضوية المكتب السياسي للجبهة في عام 1973، في المؤتمر الوطني الثالث للجبهة.
- تولى العديد من المسؤوليات التي سبقت وتلت انتخابه لعضوية المكتب السياسي، من أبرزها:
  - عضوية قيادة القطاع الأوسط للجهاز العسكري للجبهة في الأردن ما بين 1967-1971.
  - مسؤول الأمن المركزي للجبهة حتى عام 1974.
  - مسؤول قيادة فرع الأرض المحتلة في بيروت، أوائل عام 1974.
  - انتقل بعدها سراً إلى الأردن ومارس مهماته من هناك كمسؤول لفرع الأرض المحتلة، ومشرفاً من المكتب السياسي على قيادة فرع الجبهة في الأردن، إلى أن تم اعتقاله هناك في حزيران 1977 لمدة عام، ثم أُبعد على إثرها

إلى بغداد ليعود مجدداً لقيادة فرع الأرض المحتلة حتى انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للجبهة في أيار 1981.

- **تسلم مسؤولية الدائرة الحزبية للجبهة منذ أيار 1981 وحتى أيلول 1990، حيث عاد إلى الأردن وتولى تمثيل الجبهة فيها.**
- **تولى المسؤولية العسكرية للجبهة في بيروت أثناء العدوان الصهيوني على لبنان عام 1982، وحصار العاصمة بيروت.**

- **تم انتخابه عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1991 واستمر حتى عام 2018.**
- **انتخب في عام 2001 نائباً للأمين العام للجبهة الشعبية، واستمر في موقعه هذا حتى انعقاد المؤتمر الوطني السابع للجبهة ديسمبر 2013، وإيماناً منه بضرورة التجديد رفض ترشيح نفسه لأيٍ من الهيئات المركزية.**
- **شارك في العديد من المؤتمرات الوطنية والعربية والدولية بصفته القيادية في الجبهة، وبصفته عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة.**
- **عاد إلى الأرض المحتلة مع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني عام 1996، وتعرّض في عام 2002 للاعتقال من قبل أجهزة الأمن الصهيونية، ومكث في السجن أكثر من خمس سنوات أصيب خلالها في إحدى المواجهات مع أجهزة القمع الصهيونية بضرباتٍ في رأسه وكسر في فكه، استمرت آثارها تتفاقم حتى استشهاده.**
- **حرص الرفيق ملوح أن يوصي ابنه الأكبر " شريف" في عام 2013 بما يريد حين قال له: "سأبقى هنا في فلسطين.. وسأموت فيها.. وأوصيكم بدفني إلى جانب رفيقي الشهيد أبو علي مصطفى".**

بعض ما كُتِبَ عن رحيل القائد
الوطني والقومي التقدمي

عبد الرحيم ملوح

برحيل الرفيق القائد الوطني عبد الرحيم ملوح
فقدنا قامة وطنية كبيرة

يأبى الرفيق القائد الوطني الكبير عبد الرحيم ملوح "أبو شريف" إلا أن يغادر دنيانا بالتزامن مع الذكرى الثالثة والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ساهم إلى جانب رفاقه المؤسسين في وضع القواعد واللبنات الأولى فيها، وكأنه بهذا التزامن يضع أمامنا ثقل وحجم المسؤولية والأمانة الكبيرة التي علينا تحمُّلها؛ من إرث عظيم وتضحيات غزيرة ومسيرة حافلة وأهداف نبيلة لا تزال تنتظر التحقق، وهنا لا بد أن يكون الوفاء بمستوى عظمة من فقدناه في زمن نحن أحوج ما نكون لمواقفه وحكمته وعطائه الذي لا ينضب، وبمستوى عظمة ما تجسده الذكرى الثالثة والخمسين لانطلاقة الحزب الذى انتمى له وناضل من خلاله وأفنى عمره في سبيل تحقيق الأفكار والمنطلقات والأهداف الوطنية التحررية والاجتماعية والديمقراطية التي آمن بها... فبرحيل الرفيق "أبو شريف" تكون فلسطين، قد فقدت قامة وطنيّة كبيرة لعبت دوراً مهماً على مدار سنوات الثورة الفلسطينيّة المعاصرة منذ انطلاقتها وحتى يوم رحيله، حيث مثّل الرفيق "أبو شريف" من خلال السجايا الوطنية والإنسانية والقيمية التي تمتع بها وتمثّلها خلال تجربته النضالية المديدة، قدوة ومثالاً ستجد فيها الأجيال القادمة الكثير الكثير مما يشكل لها هادياً ونبراساً تهتدي به.

لقد نشأ الرفيق "ملوح" في بيئةٍ بسيطة وعاش معاناة الهجرة الفلسطينية ما انعكس مبكراً على وعيه بضرورة الانخراط في مقاومة الاحتلال من أجل حرية وطنه الفلسطيني وعودة شعبه إلى قراه ومدنه التي هُجّر منها وتحقيق حريته وتقرير مصيره؛ فنجده يبدأ حياته في جيش التحرير الفلسطيني – فرع العراق،

ويتولى مسؤوليات عسكرية عدة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ تأسيسها، وقاد بنفسه أكثر من مجموعة فدائية لتنفيذ عمليات ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي المحتلة، تعرض في إحداها إلى إصابة بليغة، وسقط في "الشريعة" وكادت أن تودي بحياته، كما كان القائد العسكري للجبهة في بيروت أثناء حصارها إبان الحرب "الإسرائيلية" على لبنان في عام 1982، وساهم إلى جانب قوات الثورة الفلسطينية في تسجيل ملحمة بطولية في المواجهة والصمود استمرت لثلاثة شهور متواصلة، ويُسَجل له أنه لم يترفع طوال تجربته في الجبهة عن أية مهمة أوكلت له، حيث نجده عمل في مختلف المهمات: التنظيمية والأمنية والسياسية والعلاقات العربية والدولية وممثلاً للجبهة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان خير من ينفذ المهمات والتكليفات المناطة به.

وفي السياق ذاته، يُسَجل للرفيق "ملوح" بأنه لم يركن في حياته إلى اللقب القيادي، بل كان كل موقع يشغله بمثابة محطّة بناء له؛ يزداد منها في التعلّم وتعميق الوعي والاستعداد الأعلى للتضحية، لهذا كانت كل مجالات العمل التي عمل بها يراها مكمّلة لبعضها البعض، انطلاقاً من وعيه وإيمانه العميق بأن كل وسائل وأشكال النضال يجب أن يخوضها شعبنا، بكفاءة واقتدار وتنسيق متكامل في إدارتها وتوحيدها لتحقيق الإنجازات والانتصار على العدو الصهيوني.

لقد تميز الرفيق "أبو شريف" إلى جانب كل ما سبق ذكره، في أنه كان من الرفاق المشهود لهم بالمبادرة والمساهمة الفكرية والسياسية من خلال التقاطه لما هو جديد على هذين الصعيدين، وهذا ما جعله دائماً يأخذ بيد الأعضاء والكادرات التي لديها الاستعداد للتطور والرفع من قدراتها وكفاءتها وتقدمها للصفوف القيادية، وهذا يعبر في مضمونه عن البعد الديمقراطي في تعاطيه مع

المسألة التنظيمية الذي تمثله الرفيق في علاقاته داخل الجبهة، وكذلك على مستوى علاقاته مع القوى الوطنية في الساحة الفلسطينية، وكان نتاج ذلك قدرته في المساهمة والوصول للعديد من التحالفات والاتفاقات الوطنية الجماعية والثنائية، ومن أبرزها: التحالف الديمقراطي الفلسطيني، واتفاق عدن – الجزائر في عام 1987، والقيادة المشتركة والموحدة مع الجبهة الديمقراطية، وجبهة اليسار الفلسطيني، وصولاً إلى وثيقة الأسرى التي سُميت وثيقة الوفاق الوطني التي ساهم في صياغتها إلى جانب بعض الإخوة والرفاق داخل سجون الاحتلال.

إن حصيلة تجربة الرفيق ملوح وغيره من الشخصيات والقيادات الوطنيّة التي غادرتنا ليست ملكاً شخصياً لهم وإنما ملكاً لشعبنا، خاصة وأنه من القادة القلائل الذين أجادوا المزج ما بين المهمات والمواقع الحزبيّة وما تتطلبه، وما بين المهمات الوطنيّة، وقد تجلى ذلك في أحد جوانبه بأن حمل الرفيق "ملوح" مواقف الجبهة ودافع عنها في المؤسسة الوطنيّة، وعند الاختلاف كان يسعى للقواسم المشتركة بالاستناد إلى البرنامج الوطني الجامع، لهذا كان من أشد المدافعين عن منظمة التحرير الفلسطينيّة وحمايتها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وعن الوحدة الوطنية في مواجهة كل عوامل الصراع والتشرذم والانقسام الداخلي.

لقد كان الرفيق "ملوح" دائماً من القادة الوطنيين الذين يدعون إلى تكريس علاقة صحية بين ثلاثية: الوطني الفلسطيني والقومي العربي والأممي الإنساني كضرورة تتخذ مكانتها ودورها من طبيعة وجوهر المشروع الصهيوني الغربي الإمبريالي، وبالتالي المعركة الشاملة مع الوجود الصهيوني وكيانه المصطنع في قلب وطننا العربي.

رحل الرفيق القائد الفلسطيني الكبير عبد الرحيم ملوح بعد نضالٍ حافلٍ وطويل، ودور قيادي وطني وحزبي بارز تشهد له كل الهيئات والمؤسسات الوطنيّة والحزبيّة في مختلف المجالات والساحات، فعهداً له ولكل شهداء شعبنا أن نبقى أوفياء لمسيرة العطاء الحافلة التي جسدوها وللأهداف الوطنية التي رحلوا وهم يناضلون من أجل تحقيقها.

كايد الغول

وداعًا رفيقي وصديقي الغالي عبد الرحيم ملوح

ببالغ الحزن والشجن تلقيت نبأ توقف نبضات قلب صديق ورفيق العمر القائد المناضل الوطني القومي الكبير المتميز بمواقفه المبدئيه وروحه الغامرة بالنبل والتواضع والأخلاق الرفاقيه عبد الرحيم ملوح الذي غادرنا جسداً وستبقى وتظل سيرته وابتسامته حاضرة بيننا .. لروح أبو شريف الخلود ولشريكة دربه ورفيقته ام شريف وابنائه وأصدقائه ومحبيه أصدق مشاعر العزاء والمواساة.

الرفيق القائد "أبو شريف" تميز بكفاحيته العالية، وبروح التضحية التي تجسدت بعطائه الكبير في مجالات العمل والمهام التي كُلف بها دون ترفع أو تردد، وقد قاد وشارك في دوريات قتالية وعمليات عسكرية عبر نهر الأردن، وتعرض للإصابة أكثر من مرة، كما شارك في الدفاع عن الثورة الفلسطينية ووجودها في الأردن ولبنان وغيرها من الساحات.

تميز الرفيق والصديق القائد الوطني التقدمي الكبير عبد الرحيم ملوح أبو شريف بالمبادرة والمثابرة، والجرأة والإقدام والتواضع، والقدرة على التقاط الجديد وتطوير ايجابياته، وتحلى بقيم الديمقراطية وثقافتها في التعامل داخل صفوق الجبهة وخارجها، والحرص على الوحدة الوطنية التعددية التي ناضل وساهم من أجل تحقيقها، وستبقى مساهمته وهو في السجن بصوغ وثيقة الأسرى التي باتت تُعرف "بوثيقة الوفاق الوطني" مصدر إلهام لمن يريد حقاً إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية".

غازي الصوراني

رحل جسداً ولكنه باقي فينا ما حيينا

فارس من فرسان جبهتنا وثورتنا .. الرفيق القائد عبد الرحيم ملوح

أمسك القلم لأكتب وفي هذه المناسبة ماذا يكتب قلمي عن قامة وطنية كبيرة عايشتها في لحظات مختلفة في مسيرة جبهتنا، الرفيق القائد، الرفيق الإنسان المفكر، الصديق، الأخ، عن ماذا يمكن أن يطاوعني قلمي للكتابة عن مسيرة مملوءة بالعطاء والكبرياء والصدق والعقل الثاقب الذي تميز به شهيدنا الراحل.

منذ إبعادي عام 1970 إلى الأردن تعرفت على الرفيق ملوح، وحتى الافتراق بسبب الاحتلال لم أراه يوماً تغيراً في سلوكه مع رفاقه في الجبهة بكل المستويات ومع رفاقه في العمل الوطني، وزملائه في سجون الاحتلال، هو يجسد المقاتل الشجاع والمفكر العميق، والوطني بامتياز، والإنسان المحب لكل شيء فيه حياة .. طبيعي، متواضع، يعيش حياته بشكل طبيعي دون تصنع يفتعله بعض القادة ولكنه في نفس الوقت مبتسم يواجه كل الصعوبات بإعطاء الأمل لرفاقه ويمدهم بابتسامة تملؤها القوة، حازم ولكنه حزم الثوار المملوء بالحكمة والجلادة وفي نفس الوقت متواضع وراقٍ بسلوكه، يفرض عليك أن تنجذب لسماعه والتعلم منه وتقبل نقده وأفكاره.

لن أنسى أنه من أبلغني بقرار م.س لاختياري للذهاب للدراسة إلى بلغاريا وكان يود أن يسمع موقفي، وعندما جاوبته بالإيجاب بحماسة كان بغاية السرور لما لذلك من أهمية للحزب بضرورة تأهيل رفيقاتنا ورفاقنا أكاديمياً لمستقبل نراه لابد أن يأتي.

نعم كان الرفيق أبو شريف مثار اعتزاز واحترام لكل رفاقه ومثل صورة الانضباط الحزبي بأجمل صورة، وكان صوتاً لجبهته ولفلسطين في كل مجالات عمله ومسؤولياته المتعددة وكان نموذجاً في التضحية والعطاء، فقد عارك الحياة النضالية بكل مجالاتها، القتال والجرح، العمل الفكري، العمل التنظيمي، والعمل الوطني في الجبهة وفي منظمة التحرير الفلسطينية وكان فيها صوت الجبهة الذي التزم به بشكل كامل، وحتى لحظات عمره الأخيرة أصر على أن يكون جوار رفاق دربه فأوصى بأن

يدفن بجوار رفيقه الشهيد قمر الشهداء أبو علي مصطفى، فلروحه السلام والخلود ومنا الوفاء دائماً.

سلاماً عليك رفيقي وقائدي المناضل أبو شريف والعهد لك ولكل الشهداء سنستمر في المسيرة حتى تحقيق الأهداف التي من أجلها ارتقيتم.

نم قرير العين ... النصر آتٍ لا محال

د. مريم أبو دقة

وداعًا أبو شريف

عبد الرحيم ملوح.. الرفيق القائد الوطني الإنسان النبيل والصديق الودود والسمح والبشوش والسهل الممتنع الذي ينبض بعشق تراب فلسطين، يفيض الحضور فيه جذلاً وجدلاً، في حدّه الحد بين الجد واللعب، يؤمن بالعطاء وبالطاقة الإيجابية والشعور الرفاقي وبالحب والقيم الفردية والسلوك الوطني والوحدوي والنشاط المتواصل في التنظيم والفكر والسياسة، قولاً وممارسة.

قبل اللقاء الأخير لن أنسى دمعتك أمام نازحي مخيم نهر البارد يوم حضرت خصيصاً لتفقدهم عام 2007، ولن أنسى سلوك القائد الذي انحنى في مخيم شاتيلا لتقبيل يد الحاجة أم ناظم خنساء المخيم التي قدمت أولادها الأربعة شهداء. ولا اللقاء الأخير في بيروت التي أحبَّ، جاء رغم وضعه الصحي الصعب ليلقي عليها الوداع، المدينة سكنها وسكنته، ألقى النظرة الاخيرة على حاراتها وشوارعها وأزقتها ومحاورها القديمة والجديدة، ويسأل عن ناطور البناية الذي أقام فيها يوماً، عن الجيران وأبنائهم وأين توزع الأصدقاء؟

ودون أن يبوح بحضور رفاق من قادة الجبهة بأسرار العشق، يوم ساهم في صناعة الصمود في حصارها الدامي عام 1982، لنقرأ المعنى وهو يأمر السائق أن يذهب إلى الشياح والمتحف والبربير والأوزاعي ثم إلى شاتيلا ومقبرة الشهداء، وكأنه يغمض عينيه على سنوات الحرب التي ظلت تعوي سنوات وعلى متاريس الطرقات المقطوعة.

يرحل في الزمن الأكثر جنوناً زمن اكتمال العلاقات الممنوعة والخطط المسربة والسياسات المحرمة والمضادة وعلى الأرض التي عشقها؛ ظلت رصاصات الشرف وكل احتمالات البطولة المتوقعة، كأنما يده تلوح من بعيد على وعد لا

يغيب يهمس لنا: ما أجمل الحرية.. وقلبه يخفق على وقع الشهداء والقيم الجميلة والبدايات والذكريات والأحلام والمفردات والكلمات والمعاني وكل ما كنا نتداوله على مساحة الغياب.

رحل ابن يافا في زمن التيه العربي واللاجئ ابن مخيم الجفتلك في منطقة الأغوار، درس في مدرسة الجفتلك التابعة لوكالة الغوث؛ وانتقل إلى الكويت عام 1963؛ انضم إلى جيش التحرير الفلسطيني في بغداد عام 1965، وأكمل تعليمه في دورات مسائية؛ ثقف نفسه بنفسه، شارك في تأسيس الجبهة عام 1967؛ جرح في معركة الكرامة في آذار 1968؛ عضو مكتبها السياسي؛ شغل مهاماً عسكرية من الأردن إلى الداخل الى لبنان، قاد قوات الجبهة في حصار بيروت عام 82، شغل نائب الأمين العام للجبهة وعضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1991؛ عاد إلى الوطن عام 1999؛ رئيس الدائرة السياسية التابعة للجبهة عام 2000؛ اعتقل في معسكر عوفر الصحراوي؛ أمضى سبعة أعوام في المعتقل إضافة إلى عامين في مطلع العام 2007، ترك مناصبه القيادية مفسحاً المجال للجيل الجديد وبقي محتفظاً بعضويته في الجبهة.. سنبقى مع جيل الأحبة الذي معهم، ناضل وكتب وقاتل وأسر وجرح وتناقش وتخانق وظل الود في قلبه.

يا أبا شريف علمتنا روحك النبيلة أن العظماء هم الأوفياء حقيقةً، هذا ليس رثاءً لك، إنما رثاءٌ لنا، ودفقةٌ من الوفاء لمن يستحق.. كي نعلن انحيازنا إلى الحياة التي عشت، بعز وشرف وإباء والأهداف التي على دربها سرت والمشعل الذي حملته على وعد فلسطين التي لا ولن تموت!

مروان عبد العال

عبد الرحيم ملوح بفكره وممارسته أغنى التجربة النضالية للثورة والجبهة

في البداية لابد من الإشارة أنني أتحدث هنا عن تجربة قصيرة متواضعة ومحدودة ومحددة زمنياً عايشتها مع الرفيق ملوح، إنها جزء بسيط من تاريخ طويل لقائد كبير وعظيم ومخضرم.

وعليه فإن الأمانة تقتضي منا نحن الأحياء الذين عاصروا التجربة منذ البدايات، هذه التجربة العظيمة لقادة عظماء، الرفيق جورج حبش وأبو علي مصطفى ووديع حداد وغسان كنفاني... والقائمة تطول ولا نستثني أو ننسى قائداً كبيراً وعظيماً مثلهما، إنه الرفيق القائد عبد الرحيم ملوح "أبو شريف".

الحديث يطول عن هؤلاء القادة الكبار، ومن باب الوفاء لمسيرتهم الطويلة والمشرفة لابد من أن نفيهم حقهم وإن كنا ندرك أننا عاجزون عن ذلك، كوننا نتحدث عن تجربة طويلة وعظيمة وغنية ومشرفة من التاريخ لا يمكن اختزالها بأيام أو شهور او حتى سنين.

إنها مسيرة عقود طويلة مضت مليئة بأحداث كثيرة وكبيرة الحديث هنا عن تجربة ثائر، أَصَرَ أن يكون ثائراً عاصر الثورة والجبهة منذ البدايات، وأعطاها كل ما يملك من جهد وعرق ودم، وفكر بمساهمته الفعلية والملموسة بالعملية النضالية، وإنني هنا لست بمؤرخ أو راوٍ يمتلك خيوط وأبعاد التجربة النضالية الطويلة لهذا الرفيق المناضل الكبير، بل أقولها بكل تواضع المقاتل إنني كنت في تلك الفترة لست أكثر من مقاتل بسيط في صفوف الجبهة لا يملك إلا روحاً وجسداً وبندقيةً، يروى ما شاهد وما لمس من خلال جزئية صغيرة من تجربة كبيرة وطويلة وعظيمة للرفيق القائد الرفيق عبد الرحيم ملوح "أبو شريف".

بدون تردد أقول ومن خلال تجربتي، أن الرفيق ملوح أحد هؤلاء القادة الكبار الذين بفكرهم وممارستهم ساهموا وأعطوا وأغنوا التجربة النضالية للثورة وللجبهة، لقد أعطوا دون حدود ودون ثمن، كل ما يملكون من جهد للعملية النضالية.

الرفيق ملوح انخرط في صفوف الجبهة منذ البدايات أي منذ تأسيس الجبهة سنة 1967م بعد هزيمة حزيران.

منسجماً فكراً وممارسة مع كل ما طرحته الجبهة في تلك الفترة ولم نعرفه إلا جبهوياً ثائراً شامخاً، إنه فارس من فرسان الثورة والجبهة.

الرفيق ملوح واحد من مؤسسي الجهاز العسكري للجبهة، جهاز بُني بإمكانيات متواضعة جداً وفي زمن قياسي أثبت حضوراً وتواجداً على طول جبهة الأغوار من خلال بناء قواعده الارتكازية المتقدمة، والتي امتدت حتى جنوب الأردن، عرفنا الرفيق فارساً شجاعاً ومقداماً، كان دائماً في الخنادق الأمامية المتقدمة من الجبهة المنتشرة في تلك الفترة جبهة الأغوار من الشمال حتى الجنوب.

كان يعيش حياة المقاتل بكل ما تعنيه من مشقة وخطورة وتضحية.. لم يكن ثائراً استعراضياً أو عابراً يبحث عن موقع أو مكسب مادي، بل كان ثائراً انغمس وسط المقاتلين بكل قناعة وانحاز للعمية النضالية للجبهة وتواجد دائماً وسط المقالتين في قواعد الجبهة يشاركهم همومهم وشجونهم وفرحتهم بعد عودتهم سالمين من إحدى المهام النضالية والقتالية ضد العدو الصهيوني في الأرض المحتلة.

كان دائم الحركة يتنقل من قاعدة إلى أخرى، يحضر ويخطط لعملية قادمة، إن لم يكن يشارك بها أو تراه يعد مجموعة لعبور النهر لتتمركز داخل الأرض المحتلة في الضفة الغربية.

لم يكن الرفيق ملوح من الذين يرقبون الحدث عن بعد، بل كان دائماً موجوداً في قلب الحدث بل من صانعيه، لهذا نراه ينتظر المقاتلين على ضفاف النهر حتى عودتهم من المهمة سالمين، مع أنه كان قائداً ميدانياً في القطاع الأوسط وهذا يعرضه للخطر ومع ذلك كان يقوم بواجبه اتجاه رفاقه المقاتلين.

تعرفت على الرفيق ملوح عام 1968م كمقاتل في صفوف الجبهة، كان يشرف على القطاع الأوسط ومسؤول مباشر للقاعدة التي كنت أخدم بها، "قاعدة لكريمة".

لم أرى الرفيق إلا بزيه العسكري وسلاح المقاتل، والذي لم يتخلى عن شرف الانتماء إليه والاعتزاز به حتى أيامه الأخيرة.

كان دائم الاستعداد للاشتباك مع العدو نهاراً وليلاً للدفاع عن الثورة ودعم قواعد الجبهة التي كانت تتعرض يومياً لقصف مدفعي وجوي ولعلميات القوات الخاصة الصهيونية.

شارك الرفيق ملوح في العديد من العمليات القتالية ضد العدو وأصيب أكثر من مرة، ناهيك عن أنه المخطط لمعظم العمليات في القطاع الأوسط.

في إحدى الليالي كانت مجموعة تتولى مهمة إستطلاعية في منطقة "ام سدره" من القطاع الأوسط، وهي مقابلة لإحدى قواعد الجبهة المتقدمة، في طريق عودة المجموعة تعرضت لنيران معادية من كمين متقدم للعدو وتعاملت المجموعة مع نيران العدو وأسكتتها نيران الرشاشات والقنابل اليدوية، خلال انسحاب المجموعة أخذ العدو يقطع طريق الانسحاب عليها بقصف مدفعي ونيران غزيرة من الرشاشات، كان الرفيق موجوداً في تلك الليلة في القاعدة المتقدمة وقد أدرك خطورة الموقف وبعد تقييم سريع أخذ قراراً بإرسال مجموعة إسناد ناري برشاشات ومدفع هاون من عيار خفيف لتغطية انسحاب المجموعة، وفعلاً تم ذلك، كان الرفيق ملوح يقود مجموعة الإسناد بنفسه ويوجه النيران لتغطية انسحاب المجموعة، بعد خروج المجموعة سالمة هنأهم بالسلامة عند العودة إلى القاعدة، طالب عدد من رفاق القاعدة بمحاسبة المجموعة كونها لم تتقيد بتعليمات، حينها تدخل الرفيق ملوح وحسم الموقف حيث قال إن الرفاق قاموا بواجبهم ويجب أن نكرمهم لا نحاسبهم .

ملاحظة: الطلب بالمحاسبة جاء كون المجموعة لم تتقيد بالتعليمات وخرجت عن الخطة المرسومة لها، فهي مجموعة استطلاع في منطقة محددة وليست في مهمة قتالية.

الرفيق ملوح شارك في العديد من العمليات القتالية أبرزها: نصب كمين لدورية محمولة في القطاع الجنوبي وتحديداً منطقة "شعشاعة" غرب قرية الكرامة، تم استهدف الدورية بقذيفة R.B.G وقنابل يدوية ورشاشات وعبوة ناسفة.

أما على الصعيد التنظيمي: كان الرفيق من أشد الرفاق انضباطاً وحرصاً ودفاعاً عن التنظيم، فهو أول من أدخل المفهوم والعمل الحزبي لقواعد الجبهة وأول من شجع على تأطير المقاتلين، والتشديد على تثبيت مفهوم التنظيم في قواعد الجبهة كجزء من العملية النضالية، كان يهدف من وراء ذلك إلى تأسيس وتسييس المقاتل وبنائه فكرياً وسياسياً بما ينسجم ومفهوم الجبهة.

بناءً على ما تقدم قام بتقسيم المقاتلين في القاعدة إلى مجموعات ولكل مجموعة مسؤول عملي يتعلق بالمهام النضالية اليومية، ومسؤول تنظيمي ويعتني بالجانب الثقافي السياسي والفكري.

كان الرفيق يشرف على هذا البرنامج بنفسه وينظم المسابقات بين المجموعات ليشجع الفائزين ويمنحهم جوائز تشجيعية.

أما على الصعيد الإنساني فقد كان الرفيق مميزاً في هذا الجانب وكان اجتماعياً ودوداً وعلاقاته جيدة مع الجميع، يقدم المساعدة إذا تطلب الأمر ذلك، كان يعيش مع المقاتلين حياتهم اليومية بكل التفاصيل ويعمل على تقديم كل مساعده لهم.

أذكر في هذا المجال كان مصروف للقاعدة "سيارة جيب، من نوع زل روسية" كان يستخدمها الرفيق في تنقلاته المستمرة بين القواعد في القطاع الأوسط، مع ذلك كان حريصاً لنقل المقاتلين لتنفيذ المهام القتالية وحتى ينتظرهم لحين عودتهم لنقلهم إلى قواعدهم التي انطلقوا منها، رغم ما يترتب على ذلك من خطورة على حياته كقائد ميداني.

هكذا عرفنا الرفيق "أبو شريف" مناضل متواضع شجاع مقدام يحس بالمقاتل ويبقى قريب منه.

عرفته مخلص ومنتمي للجبهة ولرفاقه، منحازاً للفقراء والكادحين ملتزماً بفكرهم الثوري الأصيل.

الرفيق محمد الطيب "سامي"

عبد الرحيم ملوح الإنسان الودود المتواضع: سيرة شخصية

في غمرة نعيه كقائد ومناضل سياسي وعضو لجنة تنفيذية ونائب أمين عام وكل الألقاب والصفات التي قد يوصف بها، لا يجب أن يغيب "أبو شريف" الإنسان الودود المتواضع، وهذا يجعل له من كل الألقاب والصفات السابقة وغيرها مما قد يطلق عليه، استحقاق الجدارة بها؛ لأن غياب أن يكون صاحب كل هذه الألقاب إنساناً، تسقطها عنه، وتضعه في نهاية المسير إلى دروب الانحطاط والحقارة، وهذا ماثل وشاهد عيان في واقعنا العربي والفلسطيني القائم.

الإنسان عبد الرحيم ملوح؛ رفيقي وصديقي الذي يكبرني بثلاثين عامًا، والذي سيرته الرسمية الصادرة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، فيها ما قيل وفيها أيضًا ما لم يقل، ومن موقعه، كما عمره، اللذين قد يشكلان حاجزًا كبيرًا في توليد صداقة مستديمة، حتى بعد أن تنتهي كل الألقاب، خاصة وأن مفاهيم القيادة وممارستها القائمة، ترتبط: بالرسمية والتسلط والحظوة والشلة والمحاسيب. وصولًا إلى قطع "رزق ورقاب العباد".. وهنا موقع "أبو شريف" الإنسان المختلف عن كل ما سبق، وعن المظاهر المرتبطة برشى القيادات من مرافقين ونثريات وامتيازات وعنجهيات ترى في نفسها فوق شعبها الذي حملها أمانة أن تكون قيادة له، وليس عليه.

بداية معرفتي به، كانت في عام 1996 عندما عقد المجلس الوطني الفلسطيني، وكانت معرفة عابرة، بين وجوه كثيرة كانت حاضرة، ومن ثم كان التعارف الفعلي الأكبر في عام 1998، وكانت بداية الخروج من العلاقة الرسمية التقليدية إلى العلاقة التي تشعرك بالدفء والحميمية من الابتسامة والنكتة التي

لا تفارق فمه.. إلى النقاش الممتع والمثمر، لكن المعرفة الأكثر عمقًا، كانت عندما بدأت عملي لمدة عام في الضفة الغربية من 1999 – 2000، وقبل أن أُفرز للعمل في مكتبه، كنت أتردد لزيارته، وكان من أول لقاء في مكتبه القائم في البيرة، قد أكد على سكرتيرته الخاصة، أن يُسمح لي بالدخول لمكتبه مباشرة إن لم يكن هناك ما يمنع ذلك، وهذا ما كان فعلًا، وكنت في كل مرة ألتقيه؛ يلتقيني بذات الابتسامة والبشاشة والنكتة التي تخرج مرتبطة بالموقف وموضوع النقاش.

بعد عودتي إلى غزة، استمرت العلاقة بذات الدفء والحميمية التي يبادرني بها، وبعد اعتقاله في عام 2002 بقي التواصل قائمًا – عبر الهاتف المُهرب – وأذكر أنه بعد إعادة الانتشار الإسرائيلي من غزة في عام 2005، وكان ما يزال معتقلًا، وفي أول اتصال بادرني وبطريقته المحببة لكلينا: "أهلًا بابن دولة غزة" التي فيها من الدلالات السياسية الاستشرافية لقائد سياسي مثقف بحجم "أبو شريف" ما يكفي، وهذا ما تأكد فعلًا في عام 2007 "عام نكبة الانقسام". وفي ذات المُعتقل الذي كان على الضفة الأخرى من "دولة غزة المنقسمة"، كانت معاناته تتفاقم، خاصة بعد الاعتداء الوحشي عليه، من قبل إدارة وحراس المعتقل الصهيوني، أثناء مواجهته لهم، وتعرضه للضرب المُبرح، وخاصة على رأسه وكسر فكه، ليبدأ "الخط البياني" لصحته بالتدهور المستمر، وصولًا إلى إجراء عملية جراحية له في الدماغ، بعد تحرره من الأسر، لكنها كانت مجرد إبطال لبعض المضاعفات، دون أن تنهي حالة التدهور الذي جعله طريحًا للفراش من سنوات عدة.

رفيقي وصديقي الكبير سنًا وقيمةً ومقامًا، دون تزلف أو مجاملة خادعة، وبكونه إنسانًا يرى ارتباطه بقضيته الوطنية من هذا المنظار الإنساني الذي

جعله يجسد ذلك في علاقاته الشخصية والوطنية والقومية والأممية كذلك، فربما كان يُكثف في ممارسته، قول رفيقه الشهيد غسان كنفاني : "الإنسان في نهاية الأمر، قضية... أنا من شعب يشتعل حُبًّا، ويزهو بأوسمة الأقحوان وشقائق النعمان على صدره وحرفه، ولن أدع أحدًا يسلبني حقي في صدقي".. لهذا كان إنسانًا صادقًا وواضحًا وجريئًا ومختلفًا في حزبه، ولم يكن مخادعًا أو مراوغًا ولا متاجرًا ولا شلليًا أو تكتليًا أو زبائنيًا، وقد لا يكفي للتدليل على ذلك تنحيه طواعية عن تقلد أي موقع قيادي في الجبهة منذ عام 2013؛ فسيرته الرسمية المكتوبة لمن لا يعرفه قد تدلل على ذلك، ومن عايشه يعرف بكل تأكيد أكثر من ذلك، بما في ذلك المُخالف له في موقف أو رأي أو وجهة نظر وأنا واحد منهم.

رفيقي وصديقي "أبو شريف" الذي يكبرني بثلاثين عامًا، وفارقنا وهو ابن الثورة البِكر، عندما أوصى ابنه "شريف" عام 2013 أن يُدفن بجوار رفيقه الشهيد أبو علي مصطفى ، وإن كان هناك وفاء أكبر من ذلك، فهو أن يدفن رفاتهما في موطن رأسيهما: عرابة جنين، وأبو كشك يافا.. وهذا عهدنا وحسن العزاء فيكم: شهداء.

د. وسام الفقعاوي

خسرنا عبد الرحيم ملوح

يستسهل المعزون في تجمعات العزاء ، أو في أقوالهم، أو كتاباتهم قول تعبير "خسرناه".

لاشك أن كل فقيد، هو خسارة لمن يحبه، أو لمن كان بحاجة إليه، أو لمن يظن أن رحيله كان قبل الأوان، والأوان عادة، هو توقيت تقديري لعمر الإنسان، واقتراب ذلك العمر من نهاياته، لكن تعبير "خسرناه"، له معنى عميق، ومعبر عندما يطال ذلك مناضلا ضحى طوال حياته في سبيل الوطن، وتحريره، ولا شك لدي أن هذا التعبير بمعناه، ومضمونه العميقين عندما يستخدم حين يستشهد مناضل، أو يموت يعني الكثير.... الكثير.

ورحيل عبدالرحيم ملوح.... صديقي، ورفيقي، وأخي، هو بالفعل خسارة للثورة، وللنضال الوطني لأن الفراغ الذي تركه لن يكون ملؤه سهلاً، بل سيحتاج إلى كفاءة، ووقت..... عبدالرحيم ملوح كان بشوشاً دائماً، ويضحك في مواجهة الصعاب، وكان في كثير من الأحيان يتصرف إزاء مأزق، أو موقف صعب، أو كمين محكم تصرف اللا مبالي.... كنا نلومه على هذا، لكنه كان يبرهن دائماً أنه لا يعير الخطر أهمية، بل يقدم بكل شجاعة على المهمة، وإن كانت تحت مرمى نيران العدو.

عندما انضم إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، كان عليه أن يلتحق بركب الذين سبقوه في التمرس في الفكر السياسي والفلسفي؛ إذ لا يكفي أن تكون ملماً بالعلم العسكري لتقود ضمن مسيرة الثورة، فكان من الذين انهمكوا بالقراءة، والمطالعة، والتعلم حتى يرتقي بوضعه النضالي السياسي، وليتمكن من المساهمة في تحليل التطورات، وتصور المسار المستقبلي، ورسم الخطط

لمواجهة العدو، فتمكن في فترة وجيزة نسبياً من أن يرتقي بوضعه على الصعيد الفكري والسياسي، والفلسفي، وأهله هذا لأن تنظر إليه القواعد التنظيمية، والمقاتلة نظرة احترام، وخاض ملوح معركة مع نفسه على صعيد التعامل الاجتماعي، فقد نشأ في بيئة بعيدة عن الجامعيين، أو المتعلمين، والذين اكتسبوا من خلال تدرجهم في بحر العلوم ... القواعد الأساسية للتعامل الاجتماعي.

وكانت بيروت المكان الذي بدأ فيه عبدالرحيم ملوح ببلورة مسلك اجتماعي يليق بقيادي يخوض معركة ضد العدو تكسبه احتراماً على صعيد المجتمع.... لم أره يوما يهاب التقدم ومواجهة الجديد، والتعامل معه بهذه المقاييس.. كان رحيله خسارة للعمل الوطني.... لقد زف إلى مسيرة الشهداء بعد وداع يليق بالشهداء.

رحمه الله، وللجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ورفاقه، وأخوته، وعائلته الصبر والسلوان.

بسام أبو شريف

رحيل واحد من الكبار.. لا نقول وداعًا أبا شريف نقول إلى اللقاء

قبل أن يحمل أمتعته ويرحل عنا عام 2020، أبى أن يغادرنا قبل أن ياخذ معه قامات وطنية ومناضلين أشداء؛ فقبل مدة قصيرة رحل أبو كفاح والدكتور طارق الحجاوي كما رحل بالأمس محمود مراغة وغيرهم، وكما رحل في بداية هذا العام القادة سليماني وأبو مهدي المهندس أثر عملية غادرة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذها.

ها هو يرحل عنا في نهاية هذا العام الرفيق القائد عبد الرحيم ملوح نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سابقًا، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السابق، بعد صراع طويل مع المرض الذي نجح في النيل منه، بعد أن عجزت المعارك العسكرية التي خاضها وقادها بشرف في الأردن ولبنان، ومؤامرات تصفية القضية من النيل منه، وبقي صامدًا يقاتل دفاعًا عن شعبه وقضيته ووطنه. ولا ندري ماذا يخبئ لنا هذا العام من مصائب قبل أن يطوي ساعاته الأخيرة.

ترجل الفارس الشجاع والقائد الكبير أبو شريف بعد أن أنهكه المرض، وغادرنا بصمت وهو من كان يشغل الساحة بحركته المتواصلة ومواقفه الجدلية ولم يعرف السكون. غادرنا وهو يرى ما حل بالثورة الفلسطينية من انقسام استعصى على الحل ووحدة وطنية لم تعد قائمة ومؤامرات شرسة لم يسبق لها مثيل منذ وعد بلفور (صفقة القرن، قرار الضم، التطبيع) التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية.

غادرنا بعد أن ضاق ذرعًا بكل هذا، غادرنا ليلتقي مع رفاق دربه، الحكيم، أبوعلي مصطفي، وديع وغسان، أبو ماهر اليماني وصابر محي الدين وأبو نضال مسلمي وتيسير قبعة وعمر قطيش وغيرهم العديد من رفاق الدرب والمسيرة.

غادرنا وهو يحمل رسالة لهم باسم الشعب الفلسطيني والجبهة الشعبية وكل الوطنيين المخلصين لقضيتهم؛ تقول: أننا ما زلنا على العهد نواصل المسيرة التي ناضلتم من أجلها واستشهدتم في سبيلها ولن نخذلكم وسوف نستمر في كفاحنا حتى تتحقق آمال شعبنا في تحرير فلسطين كل فلسطين.

نعم لقد رحل عن عالمنا يوم أمس الرفيق ملوح بعد مسيرة حافلة بالعطاء، حيث كان رمزًا من رموز الجبهة الشعبية وواحد من قادتها الكبار وكان قائدًا فلسطينيًا بامتياز.. ترك بصماته في مسيرة الجبهة والعمل الوطني الفلسطيني على مختلف المجالات.

كان الرفيق الراحل أبو شريف، كما عرفته وعملت معه فترة من الوقت، وارتبطنا بعلاقات رفاقية وعائلية في مراحل النضال المختلفة والمواقع الجغرافية المتعددة التي جمعتنا في بيروت وبغداد ودمشق.

أستطيع أن أقول أن الرفيق الراحل كان صاحب رؤية سياسية وتنظيمية وصاحب أفكارًا كثيرًا ما كانت تثير الجدل. لديه وجهة نظر مقتنع بها يطرحها ويدافع عنها بصلابة، ليس من موقع التمترس خلفها وإنما من موقع فتح حوار حولها، وأشهد أنه كان في سلوكه وممارسته ديمقراطيًا إلى أبعد الحدود وكان يحترم الرأي والرأي الآخر.. ويؤكد دومًا أنه لا أحد يملك الحقيقة المطلقة وكان يردد أنا أجتهد.. أخطئ وأصيب، ولكن لكل مجتهد نصيب.

لقد كان الرفيق ملوح مناضلًا صلبًا وهذا ما قالته التجربة عنه في الأردن ولبنان، عندما قاد ببطولة وشرف معارك التصدي ضد مؤامرات تصفية المقاومة الفلسطينية.. وبمقدار صلابته كان أولًا وقبل كل شيء إنسانًا متواضعًا في مسلكه وتصرفاته، بعيدًا عن التكبر والغرور، مرتبطًا بشعبه يقدم كل ما يستطيع دفاعًا عنه.

تميز ملوح بعلاقاته الجيدة ليس مع رفاقه وفي صفوف حزبه فقط، وإنما مع بقية الفصائل الفلسطينية. آمن بالوحدة الوطنية إيمانا لا يتزعزع وكرس الكثير من الجهود في سبيل تحقيقها، وأذكر أنه لعب دورًا كبيرًا إلى جانب الراحلين الكبيرين جورج حبش وأبوعلي مصطفي في إنجاز الوحدة الوطنية والوصول إلى اتفاق عدن الجزائر، حيث ترأس بعض جلسات الحوار مع فتح عندما كان يترأس وفدها المرحوم هاني الحسن. واستمر يناضل من أجل الوحدة، خاصة في السنوات الأخيرة عندما تكرس الانقسام دون تعب أو ملل.

كما ناضل الرفيق ملوح وبذل جهدًا كبيرًا من أجل وحدة القوى الديمقراطية، وذلك انطلاقًا من قناعاته أن وحدة هذه القوى سيلعب دور الرافعة في العمل الوحدوي الفلسطيني وتحقيق البرنامج الوطني بشكل عام. ولعب دورًا كبيرًا في سبيل ذلك عبر الحوارات مع الفصائل، وكان دوره واضحًا في تجربة القيادة المشتركة والتحالف الديمقراطي.

كما قدم الرفيق ملوح نموذجًا قياديًا عندما سار على نهج الحكيم ورفض الترشيح، لأي منصب في الهيئات القيادية للجبهة، مفسحًا المجال للجيل الجديد كي يحتل موقعه، وذلك قناعة بأهمية التجديد ودور الجيل الجديد.

الرفيق ملوح له سيرة نضالية عطرة.. معمدة بالتضحيات والعطاء؛ من الاعتقال في الأردن إلى الاعتقال في فلسطين ومن القتال في الأردن إلى القتال في

لبنان.. مسيرة مشرقة، ومشرفة وتكتب في سجلات التاريخ بأحرف من ذهب. ولا شك أن الكتابة عن الرفيق ملوح في هذه المناسبة، ومن خلال هذه المقالة المتواضعة، لن تفيه حقه.. حقه علينا كبير وواجبنا نحوه أكبر.

برحيل الرفيق ملوح تكون الجبهة الشعبية والثورة الفلسطينية خسرت قائداً كبيرًا، كما خسر الشعب الفلسطيني والعربي قامة فلسطينية عربية أمضي حياته في الدفاع عن قضيته وقضايا أمته من أجل التحرير والحرية والعدالة والديمقراطية.

وفي الختام أتقدم باسمي وعائلتي بأحر التعازي لأسرة الراحل الكبير والعزيزة أم شريف (أمل) زوجة الرفيق وأولاده شريف وإخوته وأختهم.

كما أتقدم بخالص التعازي لقيادة الجبهة الشعبية وعموم رفاقها وأنصارها ممن عرفوا الرفيق ملوح، والتعزية موصولة لشعبنا الفلسطيني وكل من عرف الرفيق أبو شريف.

غادرنا أبو شريف وترك لنا وللشعب إرثًا نضاليًا كبيرًا نستمد منه العزيمة والصمود.. ونقول للرفيق ملوح: عهدًا علينا أن نواصل السير على طريقكم.. حتى تحقيق أهداف شعبنا بتحرير فلسطين كل فلسطين.

لا نقول لك وداعًا: نقول إلى اللقاء.. إلى اللقاء .. إلى اللقاء.

طارق أبو بسام

بقلم الرفيق

عبد الرحيم ملوح

الجبهة الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية

لقد استمرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باعتبارها مؤسساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، منذ تأسيسها وحتى الآن وغداً بتأييد م . ت . ف والانضمام إليها، وعضواً فعالاً بها، حرصاً منها على الهوية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، وعلى النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، واستمرت الجبهة الشعبية وفي أحلك الظروف الوطنية، أمثال أيلول الأسود 1970، وبيروت عام 1993 و 1975 و 1982 بهذا الموقف الوطني، واعتبرت حقاً لكل طرف في المنظمة في قول ما يعتقده، وما يراه مناسباً للقضية الوطنية ، لأن م . ت . ف جبهة وطنية ونحن حركة تحرر وطني وما زلنا حتى الآن ولا نعرف إلى متى. ولهذا لجأت الجبهة الشعبية بتاريخها للمواقف التي ترى في حينه أنها الأفضل لنا ولحركة التحرر الوطني الفلسطيني، وبنفس الوقت حرصت كل الحرص على منظمة التحرير الفلسطينية واعتبرت نفسها جزءاً أصيلاً منها ومن برنامجها الوطني في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

واعتبرت أن الشرعية الدولية هي هاجسها الدولي وناضلت في المؤسسات الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية مؤخراً وقبل ذلك عندما أقرت اتفاقية في أوسلو أن لا للمفاوضات الثنائية برعاية أمريكية، واعتبرت أن المؤتمر الدولي لتنفيذ هذه الرؤيا الوطنية الفلسطينية ولهذه الرؤيا للشرعية عبر مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، وبحيث تكون م . ت . ف الممثلة والوحيد للشعب العربي الفلسطيني وبرعاية دولية وليست أمريكية فقط هو الإطار الممكن للتسوية، والكفاح الوطني بكل الأساليب والأشكال هو حق للشعب العربي الفلسطيني وهذا ما قررته الشرعية الدولية. فناضلت في مختلف المحطات الوطنية الفلسطينية من أجل الوحدة الوطنية ومن أجل الشراكة الوطنية الحقة. واعتبرت أن من يريد إنهاء الاحتلال للأرض والشعب الفلسطيني عليه أن يتوحد وفق البرنامج السياسي والأسلوب النضالي المشترك في

كل محطة. وهذا لا ينفي ولا يلغي أي موقف لأي طرف كان ما زال ملتزماً بمنظمة التحرير الفلسطينية كإطار وطني وممثل شرعي وحيد للشعب العربي الفلسطيني، وملتزماً بحركة التحرر الوطني الفلسطينية وبرنامجها بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، أكان ماركسياً أم إسلامياً وما بينهما. هذا هو الإطار الناظم للمنظمة ولجميع القوى المكونة لها، ولا يحق لأي كان مهما كان يمثل أن يلحق الأذى بهذا الإطار ومحدداته، وعلينا أن نعالج ما يواجهنا من مصاعب ومشكلات وفق ذلك. ففي هذه المرحلة اختلفت الجبهة الشعبية مع قيادة م . ت . ف . وفي مرات سابقة وربما لاحقة لهذه المرحلة. لا لشيء إلا بسبب وطني سياسي. ولكنها بقيت في إطار م . ت . ف .

وفي إطار الحركة الوطنية الفلسطينية ، ولهذا لا يمننها أحد بذل. فهي جزءاً سياسياً وأصيلاً من م . ت . ف وميثاقها وبرنامجها الوطني منذ تأسيسها ، فقدمت القادة وفي مقدمتهم الأمناء العامون للجبهة والكوادر والأعضاء والأنصار، دفاعاً عن البرنامج الوطني ودفاعاً عن م . ت . ف في الوطن والمهاجر وفي نضالها اليومي ضد الاحتلال، وهي التنظيم الوحيد في م . ت . ف الذي يستشهد أمينه العام ويعتقل أمينه العام، لقد قال الشهيد جورج حبش الأمين العام والمؤسس للجبهة الشعبية عام 1976 في مهرجان يوم الأرض، وفي الفترة التي كانت الخلافات السياسية مع الشهيد ياسر عرفات على أشدها في مهرجان اليونسكو ببيروت، وعندما قدمه عريف الحفل باعتباره المعارض الأول لياسر عرفات " عندما يتحدث ياسر عرفات في مناسبة كهذه، للفلسطينيين كلمة واحدة وقد ألقاها الأخ ياسر عرفات ".

هذا هو أمين ومؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهذه هي الجبهة الشعبية وأمنائها العامون، وهذه هي كوادرها وأعضاؤها وأنصارها ومنهم الشهداء والأسرى والمناضلون على ذات الدرب.

في الآونة الأخيرة حدث لغط حول هذا الأمر بعد إمكانية المصالحة بين فتح وحماس، بين غزة والضفة، ونحن نقول لمن يستهويه هذا اللغط، ويستهويه الانخراط

فيه، أن الجبهة الشعبية كانت وستبقى عضواً فاعلاً في م . ت . ف وفي النضال التحرري الوطني الفلسطيني، ومن أجل الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ولا يحق لأحد كان من أن يمس هذا الوضع من قريب أو بعيد خاصة أن م . ت . ف ما زالت جبهة وطنية وحركة تحرر وطني فلسطيني. عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف 2014/5/24 .

نشر 24 مايو 2014

المطلوب ...الوضوح والمزيد من الوضوح

بمعزل عن موافقة هذا الطرف على المشاركة الفلسطينية والعربية أو معارضة ذاك، على لقاء الخريف في ظل ميزان القوى الحالي، والانقسام السياسي والجغرافي والاجتماعي الفلسطيني، والضعف العربي، وانحياز الإدارة الأمريكية المعروف لصالح إسرائيل وسياستها العدوانية والتوسعية، واستهداف الإدارة الأمريكية بأن يخدم اللقاء استراتيجيتها البعيدة والقريبة في المنطقة. فقد بات في حكم المؤكد أن هذا اللقاء سيعقد مع نهاية العام الجاري على أبعد تقدير، وأنه سيأخذ طابع اللقاء الدولي، لإضفاء الصفة الواسعة أو الشاملة عليه، لكون الإدارة الأمريكية بما تمثل من نفوذ مهيمن على السياسة الدولية والإقليمية، الراعي الأساس له، سبق ودعت له وحددت مكان اجتماعه في مدينة أنابوليس الأمريكية ، ووظفت وزيرة الخارجية الأمريكية د.رايس وقتاً وجهداً له.

اللقاء سيعقد تحت شعار تسوية الصراع العربي _ الإسرائيلي بشكل عام، والصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي بشكل خاص، ولهذا يتركز جهد الوزيرة رايس على اللقاء مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى تجنيد الجهد الأمريكي والإقليمي والعربي بخاصة، لإيصال اللقاءات الفلسطينية _ الإسرائيلية إلى نتائج تسمح بعقد اللقاء من وجهة النظر الأمريكية، لأن المهم لدى الإدارة الأمريكية هو الرسالة التي ستصدر عن المؤتمر، ومضمونها: إننا معنيون بالشؤون السياسية للمنطقة وبالبحث عن حلول لمشكلاتها وفي المقدمة للصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي.

بكلمة أخرى فإن السياسة الأمريكية باتت في السنة الأخيره من عمر الإدارة الحالية تقوم على عقد المؤتمر ولو من اجل عقده لا أكثر، ومتابعة سياسة إدارة الأزمة لا حلها، وترك الباقي لسلطات الاحتلال بما في ذلك مشروعه السياسي _ الأمني بخلق حقائق أمر واقع توسعية واستيطانية. على حساب الوطن والشعب الفلسطيني.

في ضوء هذا وغيره والذي بات يدركه السياسي والمثقف والمواطن العادي في المنطقة وربما في مناطق أخرى في العالم، بات مطلوباً من الطرف الفلسطيني أولاً، والعربي ثانياً، والمشاركين في اللقاء الدولي ثالثاً، والأمم المتحدة رابعاً، توضيح موقفهم من هذا اللقاء ومن مرجعية انعقاده، ووظيفته، وما يترتب عنه ... الخ ، وفي المقدمة توضيح موقفهم من قرارات الشرعية الدولية المرجعية الوحيدة المعترف بها دولياً وآليات تنفيذها، وتحديد دورها ومسؤوليتها عن استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الشرعية، والتي كفلتها له الشرعية الدولية بقراراتها ذات الصلة.

والوضوح المطلوب الآن، من مسؤولية الطرف الفلسطيني والفريق المفاوض قبل غيرهم، لأن ما يجري التفاوض عليه هي مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني، حقه بتقرير مصيره على أرض وطنه، وحقه بالعودة لدياره. وفي مقدمة الموضوعات المطلوب وضوحها هي:

أولاً: مرجعية اللقاء : وبحيث يتم ضمان انعقاده لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وبهدف تطبيقها وليس التفاوض عليها، أو استبدالها بمرجعيات جديدة مثل: طاولة المفاوضات أو خارطة الطريق أو رؤية بوش غير محددة المعالم، أو تعديلات شارون الأربعة عشره المقبولة من الإدارة والكونغرس الأمريكي والتي تضمنتها رسالة الرئيس بوش لرئيس الوزراء شارون في 2004/4/14.

ثانياً: قضية اللاجئين: التمسك بقرار الأمم المتحدة رقم 194 نصاً وروحاً، وعدم الاستجابة لرفض الطرف الإسرائيلي لمجرد نقاشه أو طرحه على طاولة البحث، أو محاولات تمييعه والالتفاف عليه بعبارات مبهمة مثل: (حل عادل ومتفق عليه) كما ورد في أكثر من وثيقة وتصريح عن أطراف فلسطينية أو عربية أو دولية، أو طرح عدة أشكال لتطبيقه كما ورد في وثيقة جنيف وغيرها، وبالنتيجة تفكيكه كحق جماعي وفردي لا يحق لأحد غير أصحابه التصرف به .

ثالثاً: قضية القدس: القدس الشرقية بكاملها وبدون مستوطنات أو ادعاءات تاريخية، عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهي محتلة عام 1967، وعلى الاحتلال الانسحاب عنها بكل أشكال تواجده، بعد الإقرار والالتزام بهذا، يناقش آليات ووسائل ضمان حرية العبادة وزيارة الأماكن المقدسة لكل أتباع الديانات، لممارسة شعائرهم الدينية وعباداتهم بأمن وحرية، استنادا لهذا من غير المقبول التفاوض على أشكال أخرى تنتقص من السيادة الفلسطينية على عاصمة الدولة المستقلة، مثل فوق الأرض وتحت الأرض أو تقسيم المدينة إلى أحياء لكل طرف سيادته على هذا الحي أو ذاك، فالسيادة الفلسطينية على القدس لا تتجزأ كونها عاصمة دولة فلسطين والسيادة عليها لهذه الدولة .

رابعاً: الحدود والمستوطنات: إن حدود الهدنة عام 1949، والأراضي المحتلة الفلسطينية والعربية عام 1967، بما فيها إصبع اللطرون كاملة، هي الأراضي المطلوب الانسحاب الإسرائيلي الكامل والشامل عنها، وهذا يتضمن انسحاب المستوطنين والجيش معاً وكل أشكال الوجود الاحتلالي الإسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها القدس وهذا يتطلب أن لا تتم العودة للتضليل كما حدث مع القرار 242، عند الحديث عن أل التعريف: أراض أو الأراضي، والنص الفرنسي والإنجليزي، أو تضليل الرأي العام بالحديث عن التبادلية: swapوالذي تعني بالمفهوم السياسي والعملي الإسرائيلي الإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبرى في القدس ومحيطها وفي غوش عتصيون بين الخليل وبيت لحم وارئيل بين نابلس ورام الله وغيرها من المستوطنات خلف جدار العزل على طول الخط الأخضر، أو الحديث عن" دولة فلسطينية متواصلة وقابله للحياة " بما يعني أن هناك كتل استيطانية أو وجود احتلال يقطع تواصل هذه الدولة، فوجود هذه المستوطنات مهما كانت الذرائع والمبررات أو التفسيرات يقطع أوصال الدولة والأرض والشعب، وغير مقبول لأنه احتلال

أولا وأخيرا. وتزداد أهمية وحساسية الأمر، عندما نعرف أن التواجد الاستيطاني هذا، يرتبط بقضايا هامه مثل مصادر المياه والمواقع الأثرية التاريخية أو الدينية ... أو الحديث العام عن الانسحاب في الأرض المحتلة عام 1967 وليس عنها كلها.

الدولة الفلسطينية: إن حق تقرير المصير والدولة المستقلة حق مشروع أقرتها الشرعية لكل شعوب الأرض، وشعبنا الفلسطيني ليس استثناءاً، وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس، كدولة سيدة على إقليمها وشعبها، شأن فلسطيني، ونتيجة طبيعية لزوال الاحتلال بكل أشكال وجوده وتجلياته، ويجب أن لا تكون الدولة وسيادتها على إقليمها وحدودها وسمائها وعلاقاتها وبخاصة مع امتدادها العربي الطبيعي، موضوعاً تفاوضياً إسرائيلياً _ فلسطينياً، لأن هذا شأن فلسطيني محض ونتيجة طبيعية لإزالة الاحتلال.

إن هذه الموضوعات وغيرها ، يجب أن تكون واضحة وضوح الشمس، وأن يكون الموقف الفلسطيني وبخاصة موقف الفريق المفاوض منها واضحاً ومحسوماً، وما يجب أن يجري التفاوض عليه، هو كيفية تنظيم انسحاب الاحتلال الإسرائيلي، وليس الحقوق الفلسطينية التي كفلتها لنا الشرعية الدولية .

إن ما يفرض هذا الوضوح المطلوب من القيادة الفلسطينية، أكثر من أي وقت مضى، إضافة لطبيعة القضايا التي يجري التفاوض عليها، هو بدء التسريبات الصحفية عن التنازلات المحتملة التي بشرنا به د.سعدي الكرنز عضو الوفد المفاوض، في صحيفة القدس بتاريخ 2007/10/20، حيث قال: " إن الفلسطينيين سيكونون مستعدين للسماح لإسرائيل بالاحتفاظ ببعض المستوطنات اليهودية في الضفة مقابل أراض داخل إسرائيل الآن. واقر بان الفلسطينيين سيكون عليهم ان يخفضوا من مطلبهم بعودة ملايين اللاجئين وذراريهم إلى إسرائيل ... وأضاف أن الوثيقة للمؤتمر يجب أن لا تكون محددة جداً" . ويجري الإعلان عن الاستعداد لهذه

التنازلات المجانية قبل بدء المفاوضات الجادة !!! وفي قضايا جوهرية لا يحق لأحد التصرف بها ، لأنها تمس جوهر الحقوق الوطنية للشعب كله.

وحذارِ حذارِ من تدوير الزوايا عند مناقشة هذه القضايا التي تشكل صلب وجوهر مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني، فما تريده إسرائيل من لقاء الخريف بات واضحاً جداً وتعلنه قيادتها صباح مساء، وما تريده الإدارة الأمريكية واضح جداً كذلك، ومن الطبيعي أن يكون واضحاً ما يريده أصحاب الحق المشروع أي الفلسطينيين والعرب، فمن غير المفيد بل من الضار الذهاب إلى لقاء يناقش قضيتنا ومستقبلنا، بدون وضوح وظيفته وموقعه ودوره في استعادة حقوقنا وضمان مصالحنا العليا.

عبد الرحيم ملوح

2007/10/22

المفاوضات الجارية الى أين؟!

يجري الحديث في الشارع الفلسطيني وفي الأوساط السياسية والاجتماعية الفلسطينية عن المفاوضات الجارية، حيث يقول البعض أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تعمل من أجل الاتفاق فهي تصادر الأرض والقدس والخليل والأغوار وغيرها، وأن أمريكا كانت وما زالت تقف إلى جانب الحكومة الإسرائيلية ومصالح إسرائيل العليا هو مصالح أمريكا العليا، لذا نراها تضغط على أوروبا لكي تعيد النظر بقرار القمة الأوروبية الخاص بالمستوطنات وبضائعها ونراها تعمل كل ما تستطيع دولياً دفاعاً عن ممارسات الحكومة الصهيونية.

والبعض الآخر يرى أن لا شيء يمكن خسرانه من المفاوضات الجارية ما دمنا ممسكين بحقوقنا الوطنية المتمثلة في الحدود وعودة اللاجئين إلى ديارهم وبحقنا في الاستقلال الوطني وفي القدس عاصمة لنا، لكن هذا البعض لا ينتبه أننا بهذه المفاوضات نخسر الكثير وفي مقدمته نخسر شعبنا الذي يزداد إحباطاً في ظل هذه المفاوضات لأنه يعاني من عدم اليقينية السياسية ومن الانقسام بين تجمعات الشعب الفلسطيني ويخسر في هذا، كما بدأ يتندر بذلك بعض القادة الإسرائيليين من المفاوضات في ظل الاستيطان وكأن شعبنا يقبل بالاستيطان لأنه يفاوض في ظل استمرارها.

إننا نرفض كل أشكال الاستيطان أو قبول المستوطنين وممارساتهم بحماية الجيش فالاحتلال الجاثم على أرضنا هو الاحتلال الذي لا يمكن أن يرحل إلا بالمقاومة، مقاومة الشعب الفلسطيني بكل أشكالها، صحيح أن مقتضيات السياسة تفترض التفاوض في مرحلة ما، لكن متى يكون هذا ممكناً؟ فالحياة ليست دائماً مفاوضات؟

إن المفاوضات ممكنة عندما تكون هناك مرجعية للمفاوضات، وعندما يكون هناك ميزان قوى متوازن بين المحتل والمحتل أرضـــة ووطنـه وشـــعبه، ويفرض على الاحتلال الرحيل.

وبدون ذلك فإن المفاوضـات تخدم الطرف الأقوى وتكون عبثية وعقيمة وإضـاعة للوقت والجهد معاً. ولا لزوم لها ولا فائدة ترجى منها للشـعب المحتل أرضـه، وفي الحالية العينية نحن.

وهناك من يتشـكك وإن لم يكن لديه الإثباتات على تشـككه، بأن الطرف الأمريكي وإلى حد كبير الطرف الفلسـطيني المقرر، سـوف يمددان المفاوضـات بعد التسـعة شـــهور، ولديهما الاتفاقية النهائية وهي جاهزة بالدرج، ويخشـــى من هذا، لأن كل اتفاقية في هذه المرحلة ستكون بالضرورة على حساب المشروع الوطني الفلسطيني، أي على حسـاب الشـعب والقضـية الفلسـطينية. في ظل ميزان القوى المختل الآن لصالح الاحتلال على مختلف المستويات.

ورغم كون هذا الفريق أقلية في الشـــعب الفلســـطيني إلا أن اخذ رأيه بالاعتبار قضية هامة وضرورية.

إن مواجهة هذا الوضع الفلسطيني القلق والمقلق ومعه الوضع العربي تطلب:

1- وحدة الشعب الفلسطيني دفاعاً عن قضيته الوطنية ومشروعه الوطني وفق برنامجه الوطني العودة وتقرير المصـــير والدولة المســـتقلة وعاصـــمتها القدس.

2- العمل الميداني اولاً، مقاومة الاحتلال، وثانياً، العمل الســـياســـي دولياً وفي مختلف المجالات من أجل جذب المسـاندة والدعم لشـعبنا وحركته الوطنية وفق الشرعية الدولية.

3- عدم الرهان على المفاوضـــات الراهنة وعلى أمريكا لأنهما [أمريكا وحكومة الاحتلال الإســـرائيلية] تريدان إشـــغال الناس بها وخلق حقائق أمر واقع متجددة دائماً. وهذا يتطلب رفض المفاوضـات الجارية الآن، وعدم القبول

بـأن تكون الإدارة الأمريكيـة بظـل رئيس ابيض أم أســـود، المرجعيـة للمفاوضات الجارية، والمرجعية المقبولة علينا هي الشرعية الدولية فقط.

هذه هي مصـلحة الشـعب الفلسـطيني العليا في هذه المرحلة وهذا هو المطلوب والممكن في هذه المرحلة التاريخية التي نمر بها وتمر بها قضيتنا الوطنية.

عبد الرحيم ملوح

عضو ل. ت لمنظمة التحرير الفلسطينية

2013/10/26

م.ت.ف شكلت بالنسبة لشعبنا خطوة نوعية جديدة

نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

إن من المفيد قبل الإجابة على الأسئلة الأربعة التي طرحها الأخ هاني المصري، أن أشير إلى فترة قصيرة من المراجعة السياسية منذ انطلاق ثورتنا المعاصرة، و أقول المعاصرة لأن الشعب الفلسطيني مر في العديد من الثورات، 36 و 42 و 43 و 48 إلى آخره، ولكن منذ انطلاقة ثورتنا المعاصرة و اتخاذ هذه القوى مواقف كان عنوانها الرئيس اليسار وعنوانها الرئيسي التيار الوطني، حيث أن اليسار تمثله الجبهة الشعبية و الجبهة الديمقراطية و حزب الشعب و غيرها، والتيار الوطني تمثله حركة فتح، وهذا لا يغفل التيار القومي الذي كان موجوداً في الساحة الفلسطينية، و الذي كانت له تعبيراته، لكنه في الاتجاه السياسي كان أقرب ما يكون إلى حركة فتح، التيار الوطني الفلسطيني.

في بداية هذه المرحلة منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، و الموقف منها، ثم انطلاق حركة المقاومة المسلحة لازم هذا الوضع الكثير من التحركات و التناقضات الداخلية.

أولا: الموقف من المنظمة، علينا أن نقول أن المنظمة شكلت بالنسبة للشعب الفلسطيني خطوة نوعية جديدة؛ لأنها للمرة الأولى منذ عام 1948 تتجسد الحركة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

صحيح إن تشكيل مؤسساتها في البداية كان يقوم على العائلة و الشخصية، لكن منذ عام 1969 أخذ منحنى آخر بدخول الفصائل المسلحة لمنظمة التحرير، و قد توحد الفلسطينيون جميعا في هذه الفترة حول منظمة التحرير باعتبارها الكيان السياسي الفلسطيني، وكانت الخلافات و الصراعات الداخلية حول هذا الموقف السياسي أو ذاك، وحول هذا الأسلوب في العمل أو ذاك يكون في إطار منظمة التحرير، واستمر هذا الأمر حتى في المراحل الأخيرة.

لقد أبرزت المنظمة الهوية الوطنية الفلسطينية، والكيانية السياسية الفلسطينية، وجلبت اعترافا دولياً بالشعب الفلسطيني، ونذكر هنا أن العديد من الشهداء استشهدوا لأنهم رفعوا العلم الفلسطيني.

الآن المنظمة بسبب الانقسام و بسبب موقف البعض منها كالسعي لخلق بديل عن المنظمة، لم يكن بإمكان أي تيار سياسي أو تنظيم سياسي أن يقول «نحن منظمة التحرير» في الشعب الفلسطيني، وليس بمقدورهم خاصة في مرحلة التحرر الوطني.

الأمر الثاني الذي يجب أن نحافظ عليه أن المنظمة هوية و برنامجا احتوت الشعب الفلسطيني في إطارها، حتى ممن ناقضها من زاوية البديل السياسي، والآن هو يعترف ببرنامج منظمة التحرير، وبدولة على حدود عام1967م وعاصمتها القدس، وحق عودة اللاجئين، هذا هو البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

كانت هناك اجتهادات فيما يتعلق بالوطني و القومي في الساحة الفلسطينية، و هذه قضية أخرى، مازالت حتى الآن موضع خلافات و اجتهادات، وأنا أقول بشكل واضح و صريح إنه يجب المحافظة على الوطني الفلسطيني و إبرازه، ولكن في نفس الوقت حافظ البعض على هذه العلاقة لأهداف سياسية، لأنه لا يمكن للفلسطينيين لوحدهم تغيير موازين القوى في مواجهة العدو والتكتل المساند له، بدون الاستناد على الحركة الشعبية و على الوضع العربي، و من ثم على الوضع الأممي.

هذه معادلة ما زالت قائمة حتى هذه اللحظة، وطوال الفترة شاب هذه المعادلة اختلالات في علاقة الثورة الفلسطينية بالوضع العربي، و في علاقة بعض النظم العربية بالثورة الفلسطينية، لأن بعضها كانت تريد الاحتواء والسيطرة على القرار الفلسطيني، وهذا عامل رئيسي هام و لعب دوراً طوال الفترة الماضية في الحركة الوطنية الفلسطينية.

الأمر الثالث هو العلاقة بالوضع الأممي و الوضع الدولي تاريخياً وواقعياً، فقد رافق الشعب الفلسطيني موقف سياسي دولي، حتى إسرائيل عدو الفلسطينيين أنشأت بقرار دولي، بالتالي الوضع الفلسطيني الآن و سابقاً في مراحل مختلفة بحاجة إلى مساندة

دولية، و اليوم نشهد أن هذه الحاجة تزداد بسبب الوضع الذاتي للوضع العربي، وأعتقد أن المنظمة حافظت على هذا الأمر بالاتجاه العام بالتحالف الدولي الذي كانت جزءاً منه، كل من: الاتحاد السوفييتي، الصين، حركة التحرر الوطني العالمية، الأمر الذي لعب دورا في الساحة الفلسطينية.

لقد دخلت المنظمة في إشكاليات الوضع العربي مع العراق وسوريا والأردن، وكانت في كل هذه الإشكاليات تدافع عن موقعها وعن دورها كحركة تحرر وطني فلسطيني، وعن دورها كشعب فلسطيني مشتت وجزء كبير منه موجود على أراضي هذه الدول، وهناك تداخلات في السياسة وفي المواقف، لكن في بعض الحالات كان هناك تطرف في موقفها الإقليمي.

أشرت إلى هذه التجربة لأننا دخلنا في معارك مع الأردن ولبنان وسوريا والعراق، لكن في نفس الوقت حافظنا على منظمة التحرير وعلى الهوية الفلسطينية وعلى الكيانية السياسية الفلسطينية، وهذه المسألة هامة جداً ولها مفاعيلها الآن، لكن في المقابل كان يدان ويعالج بأسرع وقت أي صراع فلسطيني مسلح، وكانت تعالج هذه الخلافات على قاعدة أن التناقض الرئيسي مع الاحتلال.

وما حدث مؤخراً، الانقسام السياسي الذي حصل بسبب نظرة البديل، ومن وجهة نظري يجب البحث عن جوهر الانقسام في فترة سابقة، وشيوخنا في هذا الوطن يذكرون هذه الوقائع الملموسة كيف كانت تعالج، لقد كانت هناك اتجاهات: أولاً تيار يحاول أن يستأثر بالمنظمة على حساب الآخرين، وهذا ما دفع الأمور للتصادم في أحيان كثيرة وأدى إلى وجود خلافات سياسية، والاتجاه الآخر من يسعى للبديل عن المنظمة إلى أن طرح نفسه كبديل للمنظمة، وبالتالي هذا ما نشهده الآن، حيث نعيش حالة من الانقسام، وأنا لا أعتقد أن سببها الرئيسي هو خلاف سياسي؛ لأن الموقف السياسي في هذه المرحلة ومنذ سنوات، واحد الإنقسام السياسي الآن بمعزل عن أي ذريعة، هو من يقود الساحة الفلسطينية ومن يهيمن عليها وبأي اتجاه تقاد،

فهذا هو الخلاف الجوهري، أما التفاصيل والذرائع والمبررات كثيرة، فنحن نعيش انقساماً داخلياً عامودي، سياسياً وجغرافياً.

لقد ألقت التطورات في الساحة الفلسطينية والموقف الدولي والعربي وتدخلاته في الساحة الفلسطينية بظلالها على اليسار وموقفه ودوره، وكما ألقت الانقسامات الذاتية داخل اليسار والتباينات والخلافات السياسية بدورها على موقع اليسار، وعلى الانقسام الحالي الذي يدور في الساحة الفلسطينية ما بين تيار الإسلام السياسي والتيار الوطني والنزاع على السلطة.

لعبت السلطة دوراً كبيراً و مهماً في الوضع السياسي الفلسطيني، حيث كان الاهتمام بالسلطة على حساب الأهداف الفلسطينية أحياناً وعلى حساب الوحدة الفلسطينية أحياناً أخرى، وعلى حساب الجماهير الفلسطينية في أماكن أخرى غير موجودة في دائرة مسؤولية السلطة.

ما هو الموقف من جماهيرنا الفلسطينية في الشتات، التي تتساءل أين هي في المعادلة السياسية الفلسطينية؟ المعادلة السياسية الفلسطينية لمنظمة التحريرعدم الاهتمام بالمنظمة، والاهتمام بالسلطة على حساب المنظمة، فكلها لعبت أدواراً في هذا الأمر.

بسبب عامل الوقت سآتي على الأسئلة المباشرة.

تراجع اليسار جاء نتيجة عدة عوامل: الاستقطاب الفلسطيني، والوضع الذاتي لليسار؛لأنه لا يمكن الحديث عن اليسار كتنظيم واحد، اليسار مجموعة تنظيمات في الساحة الفلسطينية، وبالتالي هذه التنظيمات في كثير من الأحيان كانت تفضل الفئوية على حساباتها العامة والوطنية، وعلى حساباتها كيسار.

حتى هذه اللحظة، لم تنجح الدعوات القديمة والجديدة لوحدة اليسار، فقد تشكلت القيادة الموحدة للشعبية والديمقراطية، والقيادة المشتركة للشعبية والديمقراطية، وتشكل التحالف الديمقراطي عام 1984 وجبهة اليسار، وغيرها من الصيغ الوحدوية، لكن بقي عامل الحسابات الفئوية والحسابات الخاصة والسياسية لكل تنظيم، خاصة

إذا أخذنا بعين الاعتبار إنه كان هناك تباين في الرؤيا السياسية، وبعض القوى من اليسار كانت منقسمة من ذات التنظيم، فالديمقراطية انقسمت عن الشعبية، والمبادرة إذا اعتبرناها من اليسار انقسمت من حزب الشعب وهكذا، فأصبح هناك إشكالات داخلية لعبت دورها وغذت هذا الانقسام السياسي.

حول سؤال إن كان اليسار قد أخطأ، فالجواب: نعم، لقد أخطأ اليسار وأكبر خطأ هو عدم توحده، يجب على اليسار أن يتوحد في مرحلة التحرر الوطني، هو متوحد في إطار منظمة التحرير، في إطار برنامج سياسي وطني فلسطيني مشترك، ولكنه غير متوحد في أدوات فعله ودوره في هذه المرحلة من النضال.

هذه قضية كبيرة، الآن الكثيرون في الساحة الفلسطينية يتساءلون ويسألون أين اليسار وقواه؟ ماذا تعمل وما هو دورها في مرحلة الانقسام الفلسطيني، وأنا أرى بأن الانقسام الفلسطيني ليس على هذا الموقف السياسي أو ذاك، بل هو انقسام في المنهج وأبعد من ذلك كثيراً، وتلعب به عوامل إقليمية ودولية ومحلية كثيرة، وحسابات ذاتية كثيرة، ولذلك لست متفائلاً بأن الجهود التي تبذل ستصل بنا إلى مرحلة إنهاء الانقسام، كما أن اليسار وقع في انقسام، وسأتحدث عن الجبهة الشعبية، في الانتخابات البلدية السابقة كان هناك خطأ، وقد اعترفت به الجبهة الشعبية في مؤتمرها الرابع، كما وقعت في خطأ في السبعينات عندما اعتقدت بأن العملية السياسية ستسير للأمام وسترتب الأمور بسرعة.

إن الأساس في موقف اليسار، هو موقفه السياسي وموقفه الذاتي من القضية الوطنية الفلسطينية، وأنا من حقي أن أدعي أننا فيما يتعلق بالوحدة الفلسطينية في منظمة التحرير في الموقف من إسرائيل بقينا على الثوابت.

أما في ما يخص التغيرات في بنية وبرنامج اليسار، أعتقد أنه في ما يخص برنامجنا، فقد أخذ التطورات الفلسطينية بعين الاعتبار، لكنه لم يتغير في الجوهر، كحركة تحرر وطني تعمل من أجل الإستقلال، كحركة تنادي من أجل الديمقراطية، ونحن ندعي إننا التنظيم الأول الذي قدم أمينه العام استقالته وهو في قيادة الجبهة،

ندعي إننا لدينا ديمقراطية داخلية، ونعقد المؤتمرات مع أنها لا تعقد في أوقاتها، ومجموع الأعضاء يعطون آراءهم، وأكثر من ذلك كنا نوزع الوثائق الخاصة بالمؤتمر قبل إقرارها على شخصيات فلسطينية، لنستمع لأرائها في البرنامج المستقبلي الذي علينا اعتماده تجاه القضية الفلسطينية.

في القضايا مثل الوطني والقومي، بقينا صريحين على نمط هذه العلاقة وعلى ضرورتها ما بين الوطني والقومي الفلسطيني في الوثائق والممارسة، صحيح إننا نعمل في إطار فلسطيني، لكننا نقول إن هذا الإطار لوحده وبقواه الذاتية لن يستطيع أن يحقق الأهداف التي نسعى إليها.

وحدة اليسار مطلوبة، من أعضائه ومن الشعب وخاصة في هذه المرحلة، لأننا في ظل انقسام فلسطيني، وفي ظل الوضع الذي نعيشه من التمزق السياسي الداخلي وفي ظل الإنكفاء والسلبية في الثقة التي يجب أن تلحظ في هذا الجانب، وفي ظل الحاجة الملموسة والميدانية، كل هذا يتطلب ويفترض من قيادات اليسار، والمؤسسات الحزبية للتنظيمات اليسارية ومن الجمهور المحسوب على اليسار، لأن المحسوبين على اليسار من خارج التنظيمات والذين خرجوا من رحم اليسار لا يستهان بهم، هم كتلة كبيرة لو جمعناهم لربما كانوا أكثر من تنظيم واحد من تنظيمات اليسار، كل هذا الموضوع وارتباطاً بالمصلحة الوطنية، وارتباطاً بدور اليسار وأهدافنا المستقبلية ونضالنا من أجل أهدافنا كحركة تحرر وطني، نحن نحتاج إلى الوحدة.

في مسألة المفاوضات غير المباشرة، هناك قوى من اليسار قالت أن لا مصلحة لنا بهذه المفاوضات، وستلحق الضرر بنا ولن ينتج عنها أي نتيجة، تتركز المصلحة الوطنية الفلسطينية المباشرة بكيفية ترتيب أمورنا الداخلية، كيف نراجع سياستنا؟ ما هي استراتيجيتنا للمرحلة المقبلة؟ لأنه في السنوات العشرين الماضية لحق بالقضية الفلسطينية وبالمشروع الفلسطيني وبالبرنامج السياسي الفلسطيني الكثير بسبب الممارسات والانقسامات والحسابات والترتيبات الكثيرة، علينا أن نعيد النظر في كل الأخطاء التي ارتكبناها، لقد كانت هناك حسابات فئوية تطغى على الحساب السياسي،

فلا مصلحة وطنية فلسطينية في هذا الأمر؛ لأن إعادة النظر بالسياسة الفلسطينية أصبحت مصلحة لليسار ومصلحة وطنية فلسطينية، وعلى اليسار أن يقوم بواجبه تجاهها، ولن يقوم بواجبه إلا بشكل مشترك.

انتفاضات شعبية عربية من أجل الكرامة الوطنية
14 كانون ... 25 كانون ... 17 شباط

ثلاث تواريخ في تونس ومصر وليبيا ولها بعدها، وستبقى محفورة في أذهان أجيال من الشباب والقوى السياسية والاجتماعية العربية وغير العربية. فهذه التواريخ وما تبعها من أيام مجيدة، تشكل أهم الثورات الشعبية إن لم نقل أكبرها، لقد سجل التاريخ في ما مضى ثورات عديدة أهمها الثورة الفرنسية والثورة البلشفية والثورة الإيرانية. ولكنه لم يسجل كالانتفاضة الجماهيرية لشعب مصر بخاصة عدداً وإصراراً، وسجل فيما مضى ثورات متعددة للشعب الفلسطيني وبخاصةً في أعوامه 1936 ، 1987 ، 2000، وثورته المسلحة عام 1965، ولكنها جميعاً كانت ثورات ضد الاحتلال الصهيوني، في حين أن انتفاضات شعب تونس ومصر وليبيا ... إلخ، ما يجمعها كونها انتفاضات شعبية ضد الدكتاتورية وحكم العائلة ومن أجل الكرامة الوطنية ولقمة العيش التي سرقت من أفواه الجياع، وتحولت إلى أرصدة في البنوك العالمية. والدفاع عن الدور الوطني والقومي لبلدانها في المنطقة والعالم. صحيح أنها ليست جميعا تمتلك حدوداً جغرافية مع فلسطين، قضية العرب المركزية. لكن شعوبها جميعاً مسكونة بها وبهموم أهلها.

ورغم معاناة الشعب الفلسطيني من الاحتلال وعنصريته وفاشيته، إلا أنه يتساءل لماذا يدفع ثمن انتصار انتفاضات الشعوب العربية، فقد حرم من السفر لمصر، وطورد وهجر من ليبيا ولم يجد غير نتنياهو يسمح له بالعودة لأرض وطنه وأن بشروط احتلالية. ولا ننسى آلاف الفلسطينيين المهجرين ما بين حدود العراق وسوريا، أو الذين استقبلتهم البرازيل وتشيلي وغيرها من دول شمال أوروبا.

هذا السؤال الحارق الناجم عن الوضع المجافي لن يغير قناعة الفلسطيني بأهمية وثورية ما حدث ويحدث في كل من تونس ومصر وليبيا، أو من تمسكه في وطنه وقضية شعبه ، أو استمراره في النضال من أجل حقه بتقرير المصير والعودة والدولة

المستقلة وعاصمتها القدس، أو يؤثر على قناعته بالحرية والديمقراطية له ولغيره من شعوب الأرض.

فالفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ومكون أساس من مكونات شعوبها، وسبق أن قال الشاعر الراحل محمود درويش: على هذه الأرض ما يستحق الحياة ... كانت تسمى فلسطين، صارت تسمى فلسطين.

واستناداً لهذا، ولكون قضية فلسطين كانت وستبقى قضية العرب المركزية، فإن انعكاسات ما يحدث سيترك آثاره العميقة على الوضع الفلسطيني. وعلينا فقط تذكر ما تركته من آثار عميقة م . ت . ف 1965 وسيطرة فصائل المقاومة عليها 1969 ، وهزيمة حزيران 1967 ، وحرب أكتوبر 1973، واتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل 1979، ومعارك الثورة في لبنان حزيران 1982 ، واتفاق أوسلو في أيلول 1993 وما تلاه ... إلخ. هذه الأحداث تركت آثاراً عميقة على الوضع الفلسطيني ولا زالت بسلبها وإيجابها.

وهذه التقلبات السياسية والاجتماعية الخارجية والداخلية، أكانت فلسطينية أم عربية وبخاصة عربية، كونها الشريك والأخ للفلسطينيين في السراء والضراء معاً، فإنها تترك تأثيرها المباشر وانعكاساتها على الوضع الداخلي أولاً والخارجي ثانياً، وعلى الفلسطينيين قبل غيرهم من الشعوب، فالمتغيرات السلبية بدأت مع توقيع مصر على اتفاقية " السلام " مع الاحتلال، فعاشت الثورة الفلسطينية خصوصاً والمنطقة العربية عموماً منذ ذلك التاريخ المصاعب الواحدة تلو الأخرى. ولم تغير انتفاضة الشعب الفلسطيني على أهميتها عام 1987 ميزان القوى المحلى أو الإقليمي، صحيح أنه بانضمام تيار الإسلام السياسي ممثلاً في حركة حماس عام 1987 لها، عزز من المجابهة مع الاحتلال ولكن ميزان القوى بقي على حاله بل مال إلى جانب الاحتلال بانهيار الإتحاد السوفييتي وسيطرة حليفة إسرائيل الأساسية والإستراتيجية الولايات المتحدة وعلى القرار الدولي.

إن تحضـــير الذات، واســـتقبال الثورات في المنطقة، وما يترتب عنها من تغيرات إيجابية إقليمية ودولية، تتطلب من قادة الســياســة والفكر والإعلام الفلســطيني، ومن القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية التوحد ومراجعة السياسات السابقة، والاتفاق على إستراتيجية جديدة، تستجيب لهذه المتغيرات. وبيدنا الكثير من الشواهد، والكثير من الوثائق المتفق عليها والموقع عليها من قادة وأبناء شـــعبنا، مما يفرض علينا الإسراع بترتيب بيتنا الداخلي ومجابهة الاحتلال الجاثم على أرضنا، وعدم انتظار ما ســـتؤول إليها الأوضـــاع العربية والإقليمية والدولية. فالانتظار أو التمترس عند الرأي والذات، يلحق الضـرر الفادح بنا وبدورنا وبقضـيتنا وبحضـورنا في المنطقة والعالم. فالشعب أكبر من القوى جميعها، والقضية الوطنية لها الأولوية على ما عداها. وعندها سنغني مع زاهي وهبه قصيدته "نجمة الضيعة"

غداً

لن يبقى من الجدار سوى أثر الجدار

لن يبقى من الحصار سوى حكايات الحصار

لن يبقى من النار سوى بقايا النار

وأضيف من عندي :غداً ، لن يبقى من الاحتلال سوى حكايات الاحتلال .

عبد الرحيم ملوح

2011/2/26

40 عاماً... والمسيرة مستمرة

في مثل هذا اليوم قبل أربعين عاماً، توجت الحوارات المكثفة التي دارت بين قيادات من الفرع الفلسطيني لحركة القومين العرب وأبطال العودة وجبهة التحرير الفلسطينية وثلة من الضباط الأردنيين الأحرار، بالإعلان عن انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتم اختيار يوم الحادي عشر من ديسمبر عام 1967 لهذا الاعلان ليس اعتباطاً، ففيه أقرت الأمم المتحدة القرار 194 عام 1948 القاضي بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة لديارهم الذي هجروا منها والتعويض عن ما لحق بهم من ضرر.

لقد هدف المتحاورون أن لا تقتصر النتيجة على وحدة القوى والشخصيات المشار اليها، وإنما أن تضم القوى الفلسطينية كافة، في جبهة أو حركة واحدة، قناعة منهم، بأن على الجميع أن يتوحد في مقاومة الاحتلال ومن أجل استعادة الحقوق، ولكن جهودهم لم تثمر وبقيت باقي القوى خارج هذا الإطار الموحد وفي طليعتها حركة فتح القوة الأبرز والأكبر.

في الذكرى الأربعين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تحية لهؤلاء القادة جميعاً على مساهمتهم القيمة في تأسيس هذا الصرح الوطني، وفاءً لهم ولدورهم، وفي طليعتهم القائد المؤسس د. جورج حبش الذي ضرب مثلاً في التفاني والعطاء أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة، عندما أعلن في اجتماع للجنة التنفيذية العربية حلّ حركة القومين العرب، التنظيم الأبرز على الساحة العربية، متفرغاً للجبهة الشعبية وللعمل الفلسطيني، تاركاً لأفرع الحركة الأخرى الحرية الكاملة في اختيار الطريق الذي يلائم ظرفها، ولجهده المتواصل من أجل توحيد القوى الفلسطينية في إطار حركة واحدة، ولاقتحامه القلعة عندما دعا لعملية التحول من موقع القوى الثورية والقومية إلى الالتزام بفكر الطبقة العاملة، الفكر الماركسي، وعندما وقف في ذروة الخلاف السياسي في قاعة الأونسكو ببيروت عام 1976، شابكاً يده بيد الرئيس الراحل ياسر عرفات معلناً أمام الآلاف، ورداً على عريف الحفل عندما دعاه للحديث، ليقول: "إن لفلسطين كلمة

واحدة يلقيها أبو عمار". وعندما أصر على ترك المسؤولية السياسية والتنظيمية كأمين عام للجبهة الشعبية رغم معارضة رفاقه لهذه الخطوة، ولم يغادر الفعل السياسي الوطني، ضارباً المثل وواضعاً سابقة للقادة العرب بما فيهم قادة الأحزاب والفصائل، واستمر بإبداء رأية وإعطاء نصائحه للجميع. ومن فلسطين كان إلى جانب د. حبش كل من الشهيد القائد أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية وعضو اللجنة التنفيذية السابق، والذي اغتالته أجهزة الاحتلال بالصواريخ، لأنه مثل القائد القدوة، وحافظ على الأمانة ممثلة في صون دور الجبهة الشعبية والوحدة الوطنية الفلسطينية. ومع هؤلاء كان الرفيق أحمد اليماني وصلاح صلاح ومحمد المسلمي وعزمي الخواجا وأحمد محمود " ابو عيسى" رحمه الله، والكاتب المبدع الشهيد غسان كنفاني والشهيد وديع حداد وآخرون. وإلى جانب الفلسطينيين كان حاضراً ومشاركاً في انطلاقة الجبهة الشعبية الرفاق القادة الأوائل المؤسسين من سوريا، هاني الهندي " أبو محمود" والذي فقد يده إثر محاولة اغتيال إسرائيلية مجرمة في قبرص وجهاد ضاحي وفتحي كتانه، وابن العراق الشهيد باسل الكبيسي الذي استشهد في باريس على أيدي الموساد الإسرائيلي وهاشم علي محسن" أبو عدنان " الذي وافته المنية بلبنان، وابن الكويت د. أحمد الخطيب زعيم الحركة التقدمية في الكويت. وابن لبنان الباسل محسن ابراهيم " أبو خالد" رئيس تحرير مجلة الحرية الأسبق وأمين عام منظمة العمل الشيوعي. وهناك القادة البارزين، ممن اختلفوا في محطات سياسية مع سياسة الجبهة الشعبية، وشكلوا تنظيماتهم المستقلة عنها، وما زالوا يقومون بدورهم السياسي الوطني، وفي طليعتهم الرفيق نايف حواتمه الأمين العام للجبهة الديمقراطية، والرفيق أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة، والمرحوم أحمد زعرور الشخصية الأبرز بين الضباط الأحرار الأردنيين.

إن قائمة المؤسسين تطول، ولا مجال لذكرهم جميعاً، فلهم جميعاً ممن ذكرت أسماؤهم أو لم تذكر، ممن نتفق معهم بالسياسة أو نختلف كل التحية والتقدير، وللأحياء منهم طول العمر وللشهداء المجد وعهد الوفاء.

لقد تميزت الجبهة الشعبية عبر مسيرتها الطويلة بالمنهج التالي:

اولاً؛ الوفاء للوطن وللمشـــروع الوطني ولشـــعبنا ولوحدته الوطنية، والإمســـاك بمنظمة التحرير الفلســـطينية ممثلاً شـــرعياً ووحيداً لشـــعبنا، وشـــكلت المعارضـة السياسية الديمقراطية الأبرز عبر مسيرة الثورة الفلسطينية، فلم تسـمح بتلويث السـلاح الفلسـطيني بالاقتتال الداخلي، رغم حدة الخلافات السياسية، ولم تقبل أو تسمح بالمساس بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شـرعي ووحيد لشـعبنا منذ تأسـيسـها، فحافظت على الهيكل وأن سـعت لنظافته دائماً.

ثانياً؛ عملت انطلاقاً من الإيمان العميق بديمقراطية الاختلاف أو الاتفاق، ومن البحث دائماً على كل ما يوحد ويجمع في الســـاحة الفلســـطينية، ودفعت ثمن موقفها هذا في أكثر من مناســـبة أو محطة، فلم يقف حائلاً الخلاف الســـياســـي أو الانشـــقاق عنها بينها وبين أفضـــل العلاقات مع القوى والشخصيات التي تختلف معها او التي انشقت عنها.

ثالثاً؛ لقد انحازت لمصـلحة فلسطين وشـعب فلسطين، وفقراء فلسطين بخاصـة بما فيهم أهلنا في مناطق 48 وأبناء المخيمات، مما حفظ لها بعقول الشعب الفلسطيني بمختلف فئاته موقعاً خاصاً.

رابعاً؛ لقد آمنت الجبهة الشـــعبية منذ عقود وما زالت تؤمن، بأهمية بناء تحالف أو تجمع لا يهم التسمية، ينضوي في إطاره غالبية إن لم نقل جميع القوى والمؤسسات والشخصيات الديمقراطية، اعتقاداً منها بأن مثل هذا التحالف، ضـرورة وطنية وحاجة سياسية، ووجوده يشكل مساهمة كبرى في صـون المشـروع الوطني وحماية الكيان السـياسـي الوطني، والديمقراطية الحقيقية وإرســـائها على أرض صـــلبة. وبموقع خاص للمرأة ولدورها ومســـاواتها ومشاركتها السياسية والاجتماعية.

خامساً؛ وحرصت الجبهة الشعبية في أصعب الظروف على الامتداد العربي الشعبي والجماهيري بما فيه الحزبي والنقابي إيماناً منها بالأمة العربية وبوحدة شعوبها وقضاياها، وفي مقدمتها قضية الحرية والديمقراطية. وبصوغ علاقتها مع النظم الرسمية العربية انطلاقاً من موقف هذه النظم من حقوق الشعب الفلسطيني أولاً، ومصالح الأمة العربية ثانياً.

سادساً؛ وأرست الجبهة الشعبية قاعدة، بدأت بتطبيقها على نفسها، وسعت لتطبيقها على مختلف مجالات العمل السياسي الفلسطيني، وهي المراجعة والنقد العلني للأخطاء، ومارست هذا المنهج في مؤتمراتها العامة. إيماناً منها بأن المسائل السياسية ومواقف القوى والقيادات، قضية عامة تخص الشعب الفلسطيني كله، ولا يجوز إخفاء أخطاء الفصائل والقادة عنه. ولا يعيب التنظيم او القائد أن يعلن عن خطأه وأن يتعظ منه، ويساعد في عدم وقوع من بعده فيه.

سابعاً؛ وأمنت الجبهة الشعبية بالشعب وبدور الجماهير كصانعة للنصر وحامية للوطن والقضية، وبمخاطبتها بكل ما يدور بشأن قضيتها، وبالاستماع لأرائها، حتى لو كانت مخالفة لقناعة الجبهة نفسها، فالشعب هو صانع التاريخ وليس التنظيم أو اللجنة المركزية أو المكتب السياسي أو الأمين العام، ولا تختصر صوابية المواقف والقرارات بأفراد مهما تمتعوا بمزايا قيادية.

هذه أبرز معالم المناهج الوطنية والطبقية والسياسية، التي قامت وسارت عليها الجبهة الشعبية. ولا يمكن القول أن هذه المنطلقات بقيت عند التطبيق العملي كما هي في مختلف المراحل، بل أنه من الطبيعي أن تتعرض في مجريات الحياة، للتعديل وللتغيير والتطوير فالممارسة السياسية والجماهيرية هي البرهان على صوابية أو فشل أي فكرة أو رأي.

ومن الطبيعي أن لا يتفق معها هذا الطرف او ذاك، هذا القائد أو ذاك، في بعض أو كل هذا المنهج، ولكن عدم الاتفاق لا يعني العداء او القطيعة، على الأقل بالنسبة للجبهة الشعبية. وإنما يدعو للبحث عن ما هو مشترك دائماً.

وهؤلاء هم أبرز القادة المؤسسين للجبهة الشعبية بعضهم استشهد والبعض الأخر ما زال حياً، بعضهم أسس وقاد تنظيمات أخرى والبعض الأخر يكتفي بتقديم رأيه. للجبهة الشعبية ولغيرها لكل هؤلاء وللشهداء وأسرى الشعب الفلسطيني والمناضلين من أجل قضية فلسطين.

عبد الرحيم ملوح

2007/12/11

Swap ... ما بين الوطن والعقار

لا أعرف متى وكيف ومن أدخل في العقل السياسي الفلسطيني، كلمة " swap " ولا كيف دخلت، ولا من جعلها لازمة، في منولوج العملية السياسية مع قيادة سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ولكني أعرف مثل جميع المهتمين بما يجري سياسياً بعامة، وبالنشاط السياسي المتواتر لإعادة إحياء "العملية السياسية" بخاصة. بأنه يجري استحضار الـ swap باعتبارها كلمة سحرية للفشل والنجاح في آن، وكل طرف يستحضرها ويحاول توظيفها لخدمة استراتيجية وتكتيكات التفاوض، ولإظهار استعداده ومرونته التفاوضية.

و Swap بات لها معنى تفاوضي– سياسي واحد، هو مبادلة أراضي فلسطينية بأراضي فلسطينية، ويتوسع الطرف الإسرائيلي دائماً بالنسبة من جهة وبمعادل النسبة من جهة أخرى، أي بدلا 1:1 إلى 3:1 وأكثر ، استناداً لرؤيته وتكتيكه، ويكرر الطرف الفلسطيني المفاوض لازمة، هي " القيمة والمثل "، أي 1:1 وليس 3:1 أو أكثر ، أي أرض متعادلة ليس بحجمها وإنما بقيمتها أيضاً.

وإذا ابتعدنا ولو قليلاً عن الجدل حول الـ Swap بشكل عام فإن سلطات الاحتلال لم تسلم يوماً بمفهوم موحد ومحدد لمضمون Swap ، ولا أرى أنها بصدد التسليم به راهناً، فالانقسام الفلسطيني وما يترتب عنه، والضعف العربي والانحياز الأمريكي لإسرائيل، كل هذا لا يوفر ميزان قوى يسمح في هذه المرحلة على الأقل، بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتغيير مشروعها ألاحتلالي أو موقفها السياسي، من قضايا الحياة اليومية مثل: الاعتداءات المستمرة على الشعب الفلسطيني وآخرها وليس أخيرها مخيم عين بيت الماء بنابلس، وعمليات الاغتيال والاعتقال اليومية، والحواجز المنتشرة في الضفة كلها، والنشاط الاستيطاني المكثف ومتابعة بناء جدار الفصل العنصري وغيره. فكيف يمكن عبر أساليب المناشدة تغير موقفها من قضايا الصراع الرئيسية في مقدمتها الأرض والاستقلال والسيادة والعودة، وما أدل على هذا من تصريح وزيرة

الخارجية الإسرائيلية تسيبي لفني وهي تحدد مفهوم إسرائيل للقاء الخريف القادم، في الأسبوع الفائت حيث قالت: "يجب علينا أن ننسق التوقعات بين قدرة الجانب الفلسطيني وبين استعداد الجانب الإسرائيلي، "أي أن الأمر كله بات مرهوناً بمدى " استعداد الجانب الإسرائيلي"، والجميع يعرف من واقع التجربة التفاوضية السابقة ومن طبيعة وأهداف مشروع الاحتلال الاستيطاني التوسعي، ومن ممارسات الاحتلال على أرض الواقع ، حدود هذا الاستعداد.

وبالعودة إلى Swap ، فقد ابتدعت هذه الكلمة – الصيغة السياسية لتسويغ احتفاظ سلطات الاحتلال بالكتل الاستيطانية، ولتمرير هذا المفهوم على الشعب الفلسطيني أساساً، ومحاولة الفريق الفلسطيني المفاوض الإشارة المستمرة للقيمة والمثل لا تغير من مضمون الكلمة – الصيغة ووظيفتها واستهدافاتها شيئاً، خاصة أن سلطات الاحتلال والمفاوض الإسرائيلي استعجل إدخال الموضوع كله في مناقصة لها بداية ولا يتوقع أن يكون لها نهاية، لأنه لا يرى مصلحة للاحتلال في الوصول لهذه النهاية ، ولو في هذه المرحلة على الأقل.

وصيغة Swap تستهدف تحويل قضية الوطن الى مسألة "عقار" ، حيث لا يوجد قيمة معادلة بين الوطن والعقار ، لا في القانون الدولي ولا في الوجدان الإنساني، فكيف اذا استهدفت هذه الصيغة تمزيق وحدة الوطن والحيلولة دون حق الشعب بتقرير مصيره وسيادته في دولته المستقلة، من خلال تقطيع أوصاله بالكتل الاستيطانية وجدار الفصل العنصري، وبفرض القيود العسكرية والأمنية عليه، دعونا نتصور ما هو طابع هذه الدولة وما هي حدود استقلالها وسيادتها، عندما يفصل قطاع غزة عن الضفة وتفصل كتلة أرئيل شمال الضفة عن وسطها، وعندما تفصل المستوطنات في داخل القدس ومحيطها المدني عن باقي الضفة من جهاتها الأربعة، في الشمال [جيلو وأبو غنيم] والشرق [معاليه أدوميم] والغرب [القدس الغربية وجفعات زئيف] والشمال [التلة الفرنسية وبسغات زئيف] إضافة للأحياء الاستيطانية المتناثرة داخل المدينة، وكتلة غوش عتصيون وافرات بين بيت لحم والخليل، إضافة للتواجد الاستيطاني والعسكري

في الأغوار، ويمزق جدار الفصل الذي يتلوى في أحشاء الضفة كالأفعى كما قال الرئيس بوش عنه في يوم ما، من الممكن أن يكون قبول الفريق الفلسطيني المفاوض، بصيغة Swap، في الماضي من موقع حسن النية وتسهيل عملية التفاوض، ولكن بعد اتضاح المقصود من هذه الصيغة الماكرة، واستهدافاتها، وتعامل الطرفين الإسرائيلي والأمريكي معها، فإن عليه أن ينبذ هذه الصيغة بشدة فاستمرار القبول والتعامل بها كأحد أسس " العملية السياسية "، يشكل مصيدة للشعب والقضية والقيادة الفلسطينية معاً، ووسيلة إسرائيلية لتحويل الوطن والحقوق الوطنية الى عقار، ووصفه لبقاء الاحتلال والاستيطان في الأرض المحتلة حالياً، والدولة الفلسطينية في حال قيامها مستقبلاً، والتفاف ماكر على الشرعية الدولية ومرجعيتها وقراراتها ذات الصلة، والتي أدانت الاحتلال، ودعت لإنهائه، واعتبرت الاستيطان والجدار غير شرعيان وطالبت بتفكيكهما، ودعمت حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحقه بالعودة لدياره.

إن ذهاب الفريق الفلسطيني للمفاوضات، لا يجب أن يترتب عنه الاستجابة للشروط الإسرائيلية والرضوخ للضغوط الأمريكية، فالشعب الفلسطيني صاحب حق عادل ومشروع حتى لو كان يعاني وهو يعاني فعلاً من حالة الضعف في هذه المرحلة، لكنه متمسك بحقوقه المشروعة ويسنده بذلك الشرعية الدولية وكل من يرغب بأمن واستقرار المنطقة، ويؤمن بإزالة الاحتلال وبحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره واستقلاله، ويبقى هناك سؤال برسم الإجابة ما هو البديل "Swap" المكافيء للقدس بمقدساتها وتاريخها وحاضرها ومستقبلها، عاصمة دولة فلسطين المستقلة ؟!

عبد الرحيم ملوح

2007/9/23

ابحثوا عن الحقيقة في الواقع

معرفة الواقع شـــرط لازم لتغيره، هذه المقولات التي أثبت صـــدقيتها عبر التاريخ وتجارب الشعوب المختلفة، بمعزل عن العقيدة الإيديولوجية أو السياسية أو الاجتماعية لقائليها أو المرحلة التاريخية التي قيلت فيها، لأنها ليســت شــعارات آنية تعالج حدث بعينه بمرحلة معينة وبهدف محدد.

والبحـث عن الحقيقـة في الواقع، ومعرفتنـا للواقع من أجـل تغيره تقودنـا، نحن الفلســطينيين إلى البحث في واقعنا الفلســطيني المعاش، وفي المحيط الجغرافي والسياسي الفاعل والمؤثر في هذا الواقع، وفي صيرورات تطوره.

فالواقع يقول أننا شـــعب تحت الاحتلال، واحتلال من طبيعة خاصـــة، يســـعى للاســـتحواذ على الأرض والفضـــاء الســـياســـي موظفاً التاريخ، ومســـتنداً للتحالف الاستراتيجي مع القوة العظمى، ومستفيداً من الموقع الجغرافي– السياسي لفلسطين، وللمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للقوى العظمى في المنطقة وفي مقدمتها النفط.

والواقع يقول أننا شعب منقسم على نفسه، هذا الانقسام يفقده قدرة العمل الجماعي من أجل استرداد حقوقه التي اعترفت بها وكفلتها الشرعية الدولية وقراراتها عبر ما يزيد عن ستة عقود.

والواقع يقول أن قضيتنا الوطنية، والتي هي قضية تقرير مصير بل آخر قضية منذ حصول الشعوب كافة على مثل هذا الحق بعد تخلصها من الاستعمار ونيلها حريتها واستقلالها.

والواقع يقول أن قضيتنا ولدت مدولة، حيث قسمت فلسطين استناداً للقرار الدولي 181 عام 1947 وأقيمت دولة إســرائيل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. وبقيت دولة فوق القانون الدولي، ولم تنفذ أي من القرارات الدولية، منذ إنشـــائها حتى اليوم، ولم تلتزم بالشرعية الدولية وقوانينها مع أنها وقعت عليها وأعلنت التزامها بها عند قبولها عضو في الأمم المتحدة، كل ذلك تم بحماية الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول

الاستعمارية. وبقيت سياسة التوسع وتحديد الحدود بالقوة العسكرية هي الناظم لسياستها في المنطقة، منذ استيلائها على فلسطين وإقامة دولة إسرائيل وتوسعها واحتلالها ما يساوي 24% من مساحة فلسطين زيادة على ما أقره القرار 181، مروراً باحتلالها عام 1949 أم الرشراش وتغير اسمها لإيلات وبناء ميناء لها فيها، وقطع الصلة البرية بين مصر وعرب أفريقيا مع عرب أسيا، وصولاً لما يجري من تهويد للقدس واستيطان في فلسطين والجولان واحتلال بعض المناطق في جنوب لبنان، وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني، ومطالبة الفلسطينيين والعرب ليس قبول هذا الأمر فقط بل الاعتراف المسبق به، لقد سبق لرئيس وزراء إسرائيل الأسبق ووزير دفاعها ومؤسسها بن غوريون أن قال: إن حدود دولة إسرائيل حيثما تقف دباباتها، وعند أقدام جنودها، لكل هذا وبسبب هذه الاستراتيجية نرى أن إسرائيل حتى اليوم لم تحدد حدودها بل أبقت الأمر مفتوحاً للتوسع جغرافياً وسياسياً.

والواقع يشير أن ميزان القوى في هذه المرحلة يميل بقوة لصالح إسرائيل، أكان ذلك نتيجة لقوتها الذاتية، وتحالفها الاستراتيجي مع القوة الأعظم في العالم، وللضعف والتفكك السياسي العربي، أو للانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، أو لكل هذه وغيره مجتمعاً، كل هذا يدفع القادة الإسرائيليين لاعتبار أن المرحلة السياسية الراهنة توفر لهم الفرصة المثلى لفرض استراتيجيتهم، والبناء على معطياتها لترسيخ دورهم المستقبلي في المنطقة، ولهذا نراهم يكثفون استيطانهم في المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة، ويهودون القدس، ووصل الأمر لمطالبة الفلسطينيين بالذهاب للمفاوضات معهم في ظل الاستيطان واستثناء القدس باعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل، ورفض بحث حق اللاجئين بالعودة لديارهم، ومطالبة العرب بالتطبيع معهم كشرط مسبق من أجل التفاوض، وهذا مناقض للشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، إن تجربة التفاوض في مدريد وأوسلو وأنا بوليس وغيرها، تؤكد تحويل إسرائيل للعملية التفاوضية الجارية، إلى غطاء للتوسع والاستيطان وتشكيل حقائق أمر واقع جديدة، الأمر الذي يملي على الطرفين الفلسطيني والعربي، تغيير قواعد اللعبة كما يقول البعض نحو التزام إسرائيل

بالشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، ونحو إشراف الأمم المتحدة عبر مؤتمر دولي على تنفيذ هذه القرارات، وفي المقدمة اعتبارها دولة قائمة بالاحتلال والقوة العسكرية، وبما يملي عليها الانسحاب الكامل والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها وكفلتها له الشرعية الدولية.

والواقع يقول، أن في إسرائيل اليوم قيادة يمينية متطرفة تحظى بدعم من الغالبية الساحقة للإسرائيليين، تعتقد أن الزمن يعمل لصالحها، وعليها توظيفه، لتشكيل الواقع السياسي والجغرافي في فلسطين خصوصاً والمنطقة عموماً لصالح استراتيجيتها، وفي مقدمة ذلك القبول بها فلسطينياً وعربياً كما تريد هي، بما في ذلك الاعتراف بحقها بالتوسع وباحتلالها للأرض وبكونها دولة اليهود جميعاً، اليهود في فلسطين وكندا وأمريكا واليمن والمغرب...الخ وبكونهم مواطنون إسرائيليين بمعزل عن جنسيتهم وعرقهم فالدين بالنسبة لهم هو العرق، ولهذا نراها تطالب بالاعتراف المسبق بها كدولة لليهود.

والواقع يفرض السؤال الحارق الثاني، هل بامكان الفلسطينيين والعرب والعالم أجمع القبول بهذا الشرط المسبق في القرن الحادي والعشرين؟!

إن ما يستطيع الفلسطينيون فعله هو الصمود والوحدة والتمسك بحقوقهم وأهدافهم ومعالجة مشكلاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، والعمل لتطوير ميزان القوى فلسطينياً وعربياً ودولياً ليخدم استردادهم للحد الأدنى من حقوقهم الوطنية، فالتاريخ ليس له نهاية محددة سلفاً، ولا يمكن لأحد مهما كانت قوته كما دللت التجارب أن يحدد سفر تطوره منذ اليوم الأول.

وهذا يعني فيما يعنيه عملياً، أن القيادات الفكرية والسياسية الإسرائيلية لا تقرأ التاريخ جيداً حتى تستخلص دروسه فبهذا تكمن مسؤوليتها السياسية، وليس بالتوسع والعدوان وفرض الشروط بالقوة، لقد عرف التاريخ قادة آخذهم غرور القوة الى مناطق قاتلة، وإمبراطوريات دمرها مثل هذا الغرور، ونشهد اليوم قوى عظمى عاجزة عن فرض هيمنتها التي تريد على شعوب صغيرة، لأنها تمسك بحقها بالاستقلال والحرية، بعيداً

عن ملاحظة هنا أو هناك على أســـلوبها أو مرجعيتها الفكرية، وعليهم الإدراك بأن الواقع والتاريخ كما لم يسمح بصراع الحضارات فانه لن يسمح بصراع الديانات.

وعلى القيادات الإســـرائيلية أن أرادت وهي لا تريد في هذه المرحلة لأنها مســـكونة بتفوق ميزان القوى لصالحها، الالتزام بالشرعية الدولية وتنفيذ قراراتها وأن تذهب مباشرة للبحث عن التعايش مع الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة عموماً.

ويملي على القيادات الفلسـطينية عدم الانسـياق في حالة الضـعف هذه، والذهاب "لمفاوضات" هي أقرب ما تكون في مضمونها وشكلها للخضوع لإملاءات ميزان القوى الراهن، وللاستسلام على حساب شعبها وحقوقه الأساسية بالحرية والاستقلال والعودة.

فعلى القيادة الفلسـطينية والعربية ثاقبة النظر التطلع للمسـتقبل، والعمل منذ اللحظة إن لم نقل منذ الأمس لبناء وحدتها وإعلاء شـــأن التناقض الأســـاس، والابتعاد قدر الإمكان عن الحسـابات الفئوية والشـخصـية، إن هذه الدعوة ليسـت وعداً بالجنة، بل جوهر المسؤولية الوطنية والقومية، ومعرفة الواقع من أجل تغيره.

البحث عن الحقيقة في الواقع لا يســـتثني دروس وعبر التاريخ الغنية، ويؤكد على الواقع ومتطلبات إدراكه وتغيره.

عبد الرحيم ملوح

2009-10-18

احمد سعدات ... مائير نافييه

المناضـــل أحمد ســعدات الأمين العام للجبهة الشــعبية، القابع بالعزل الانفرادي في معتقل ريمون الصـــحراوي قرب معتقل نفحه بالنقب جنوب فلســطين، ابن دير طريف ومواليد البيرة، لأب من أصـل فلسطيني وأم من أصـل لبناني، قضـى عدة سـنوات في أكثر من مره في المعتقلات الإســـرائيلية آخرها الحكم عليه بثلاثين عاماً، بعد اعتقاله من المقاطعة في أريحا عام 2006 مع رفاق وأخوة آخرين بينهم عاهد ابو غلمه وفؤاد الشوبكي، بعد نقله وإياهم من المقاطعة في رام الله الى أريحا.

مائير نافييه ، جنرال إســرائيلي متدين وابن عم داني نافييه الوزير اليميني الســابق، وهو أول جنرال متدين يعين نائباً لرئيس الأركان المســـتقبلي يواف غالانت، تمهيدا ليصبح بعده مرشحا رئيسيا لرئاسة الأركان الإسرائيلية.

المشـــترك بينهما، هو ان دير طريف قرية فلســطينية مجاورة لقرية العباســية التي أصـبح اسـمها بعد تغير "إيهود" وهي البلدة التي يقطنها نافيه. والشـيء المشـترك الثاني أن ســـعدات ولد مهجرا وعندما كبر عمل على مقاومة الاحتلال، في حين عمل نافيه على قمع المقاومين للاحتلال، وصـــولاً لاعتقال ســـعدات ورفاقه وإخوانه على أيدي نافييه وقواته في أريحا، بعد تدميره مبنى المقاطعة على رؤوســـهم، وتواطؤ القوات البريطانية والأمريكية الحامية للمقاطعة معه. والمشـــترك الآخر بينهما أن كل واحد منهما يدعم أفكاره تيار من مجتمعه، كبر هذا التيار أم صـــغر إلا انه موجود ويعبر عن نفسه بشتى الوسائل .

هذا المشـترك بينهما رغم عدم معرفتهما الشـخصـية ببعضـهما البعض، عبر عنه تجليات الصـراع المختلفة، وقضـية سـعدات ... نافيية وأن نظر إليها البعض بالشـكل الفردي إلا أنها تشبه إلى حد كبير قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بكل جوانبه.

فالشـــعب الفلســـطيني ناضـــل ويناضـــل دفاعاً عن أرض وطنه وعن حقه بتقرير المصـــير والعودة إلى دياره التي هجر منها. وقرية دير طريف قرية ســـعدات لا تبعد سوى أميال قليلة عن العباسية التي أصبحت " إيهود " وهي قرية نافييه.

وكما هجر والد سـعدات من بلدته إلى رام الله والبيرة انتظاراً ليوم عودته إليها، وورث ابنه عنه، مسؤولية تحقيق هذه الغاية. عمل نافييه على محو آثار العباسية لبناء إيهود مكانها ، ولبس البدله العســـكرية وحمل البندقية، لمنع ســـعدات وآخرين من تحقيق أحلامهم بتقرير المصير والعودة لبلداتهم وقراهم، وما زال الصراع مستمراً، بين شعب يحلم ويعمل من أجل اســتعادة حقوقه وتحقيق أهدافه الوطنية، وبين محتل يمتلك القوة ليحول بين هذا الشـعب وحقوقه، متسـلحاً بادعاءات تاريخية ودينية، وما زال سـعدات في معتقل ريمون الصـــحراوي ومئيرنافييه يرتقي الســـلم تمهيداً لرئاســـته للأركان الإسرائيلية كأول متدين يميني لها.

إن هذا الوضع لا يفتح على أفق التسوية، بل على افق استمرار الصراع في فلسطين والمنطقة، فالخلل في ميزان القوى القائم، والذي يتبعه التعطش الإســـرائيلي للتوســـع والسيطرة، لا يفتح الأفق أمام التسوية، بل يعزز أدوات استمرار الصراع المفتوح على مصراعيه.

ودير طريف، والعباسية التي أصبحت (ايهود) كما سعدات ومائير نافييه لا تفصل بينهما الجغرافيا بل التاريخ والمســـتقبل. والممكن الوحيد امامهما حاليا هو اســـتمرار الصراع، إلى أن تحل التسوية السياسية، عندما يستعيد سعدات وأهله حقوقهما.

عبد الرحيم ملوح
2010/10/10

استراتيجية عمل للارتقاء مع قضية الأسرى

قضية الأسرى الفلسطينيين وأسرى الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال والعودة من الأسرى العرب أو الأجانب، قضية وطنية وسياسية وقضية حقوق إنسان، ومن هذا الأساس يجب أن نتعامل معها محلياً وإقليميا ودولياً، وفي مختلف المحافل السياسية والقانونية، دفاعاً عنهم وعن حقهم بالحرية وبالرعاية القانونية والاجتماعية، استناداً لهذا الفهم أتقدم لكم بهذا المشروع، أملاً الاهتمام به وإغنائه وتطويره، ومن ثم إقراره لوضعه موضع التنفيذ.

اولاً: العمل في مختلف المحافل المحلية والعربية والدولية، وعلى مستوى المؤسسات السياسية والقانونية ومؤسسات المجتمع الأهلي، لإعادة الاعتبار للأسير المناضل من أجل حرية واستقلال الشعب الفلسطيني، باعتباره أسير حرية، وليس "سجين أمني" كما توصفه سلطات الاحتلال السياسية والأمنية والقضائية، فالقضية الفلسطينية التي ناضل وأُسر من أجلها الأسير الفلسطيني، هي قضية وطنية، وقضية حرية. وليست أي شيء آخر، ويساهم في النجاح بهذه المسألة دولياً، الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبحق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال، وباعتبار إسرائيل دولة احتلال. يضاف لكل هذا الاعتراف المتبادل بين دولة الاحتلال الإسرائيلي القائم بالقوة، ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، وما تبعه وما يزال من مفاوضات رغم تعثرها، وأرى أن بإمكاننا الوصول بهذه القضية لمحكمة العدل العليا الدولية، وللمجلس العالمي لحقوق الإنسان، وللجميعة العامة للأمم المتحدة، استناداً لاتفاقيات جنييف ذات الصلة.

ثانياً: إشراك الأسرى في معتقلات الاحتلال الاسرائيلين، فلسطينياً، بمعزل عن انتماءاتهم الفكرية او التنظيمية او الجهوية في صنع القرار السياسي الوطني، وتمثيلهم كحالة جمعية بالمؤسسات الوطنية الفلسطينية، من خلال تخصيص

كوتا تحدد نسبة تمثيلهم هذه، فالأسرى طليعة كفاحية من قوى شعبنا، ومن الضروري إنصافهم والتعامل معهم وفقاً للوزن والدور اللذان يحتلونهما، خاصة أن بينهم الأسرى القدامى والأسيرات والأشبال والشيوخ وأبناء مناطق 48 وأبناء القدس والقادة الكبار.... الخ أي أنهم ممتدون على خارطة الوطن السياسية والديمغرافية والجغرافية. وقد لعبوا دوراً بارزاً في المساهمة في صنع الوحدة الوطنية والبرنامج السياسي طوال العقود الماضية وبخاصة عندما أتيح لهم ذلك، من خلال وثيقة الأسرى التي تحولت الى وثيقة الوفاق الوطني بعد إقرارها من جميع القوى في السابع والعشرين من حزيران 2006.

ثالثاً: تشكيل مجلس وطني أو هيئة وطنية، يشارك فيها: وزارة شؤون الأسرى، والمؤسسات المعنية بمتابعة قضاياهم أكانت حقوقية أو اجتماعية، ونقابة المحامين، وممثلين عن الدائرة السياسية للمنظمة ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، لوضع ما سبق في صلب برنامجها للتنفيذ، ووضع سياسات وآليات لتنفيذ هذه السياسات الاجتماعية والقانونية والتضامنية مع الأسرى وذويهم بعيداً عن التجاذبات الفئوية أو الجهوية.

رابعاً: وضع سياسة وهيئات عمل موحدة لمعالجة متطلبات ذوي الأسرى، وأبناؤهم وزوجاتهم والاعتناء بهم في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

خامساً: تشكيل وفود من ذوي الأسرى، وممثلين عن هيئة العمل الوطني في ثالثاً، للقيام بوفود الى الدول العربية والصديقة، واللقاء مع القيادات السياسية والبرلمانية والقانونية، لطرح قضية الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرية ودعوتهم لإسناد قضيتهم، وترتيب لقاءات لمندوبين عن ذوي الأسرى، مع الوفود السياسية والبرلمانية والقانونية التي تصل بلادنا، وتنسيق هذه اللقاءات مع ديوان الرئاسة الفلسطينية، ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي والهيئات الحزبية والمنظمات الأهلية والقانونية الأخرى.

إن هناك الكثير الذي يجب عمله ومتابعته محلياً وإقليميا ودولياً، سياسياً وقانونياً واجتماعياً، ولا مجال لتعداده في هذه الورقة، وكلي أمل وثقة في آن، أن يؤخذ بمضمون ما ورد في هذه الورقة في بنودها الرئيسية الخمسة. وترك الباقي للهيئة المقترحة في البند الثالث.

ومعاً وسوياً على درب الحرية والاستقلال والعودة

حرية الأسرى، حرية الشعب، استقلال الوطن

أخوكم

عبد الرحيم ملوح

رام الله/ أيلول / 2007

أسرى الحرية.... والعبث السياسي بمصيرهم

يقبع في معتقلات وسجون الاحتلال الإسرائيلي اليوم ما يزيد عن أحد عشر ألف أسير حرية، بعضهم مضى على اعتقاله ما يزيد عن ثلاثة عقود مثل المناضل سعيد العتبه، والبعض الأخر اقترب من هذا الزمن مثل المناضل اللبناني الكبير سمير قنطار وكل من عمر ونائل البرغوثي وعضو المجلس التشريعي أبو علي يطا، وقسم كبير مضى على اعتقاله ما يزيد عن عشرين عاماً، وبين المعتقلين قادة سياسيين أمثال: أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والمناضل مروان البرغوثي أمين سر الحركية العليا بالضفة، وكل من المناضلين وعبد الناصر عيسى وأبو إبراهيم السعدي وعاهد أبو غلمه وعبد الخالق النتشه ومؤيد الصمد وأبو السعود وغيرهم كثيرون، وأعضاء المجلس التشريعي وعلى رأسهم الدكتور عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي، ونساء وفتيات منهم من وضعن أطفالهن في المعتقل وما زالوا يعيشون معهن بين جدران الزنزانة، وهناك الكثير ممن يعانون من الأمراض المزمنة والحالات الصحية الصعبة، التي سببها أو فاقمها وجودهم في زنازين الأسر وعدم توفر الرعاية الطبية المناسبة لهم.

عندما نتحدث عن أسرى الحرية الأبطال، فإننا نذكر بعض الأسماء فقط، ولا نقصد من ذلك التفريق بين هذا الأسير أو ذاك، فكلهم أسرى حرية وكلهم رفاق مسيرة ومصير، بمعزل عن خلفياتهم الأيدلوجية أو انتماءاتهم التنظيمية أو مواقفهم السياسية، واذا أضفنا لمعاناة هؤلاء المناضلين، ما يلحق بذويهم من أباء وزوجات وأبناء وأقارب اكانوا من الدرجة الاولى أو اكثر، بما في ذلك الجيران وأبناء الحي في أحيان كثيرة، نجد أنفسنا أمام حالة إنسانية كبيرة، لا تقتصر عليهم فقط.

ويسيء للأسرى ولقضيتهم الوطنية وللقانون الإنساني الدولي أسلوب التعامل معهم من قبل سلطات الاحتلال وأجهزتها المتعددة، وتحويلهم إلى مسألة ابتزاز سياسي، أو بشكل أدق كبضاعة في سوق النخاسة السياسي، [مع كل العذر من الأحبة الأسرى

جميعاً]، فلا أحد يعرف حتى الأن ما هو المعيار الإنســـاني، الذي يجعل القيادة الإســـرائيلية تفرج عن هذا العدد أو ذاك، وتعتقل في نفس الأســـبوع أكثر من المفرج عنهم. ويتكرر الســـيناريو؟! لقد كشـــفت هذا المعيار أســـرة تحرير جريدة هآرتس الإسـرائيلية ونشـرتها جريدة الحياة في 2007/11/23: "...نحو خمس ألاف شـخص يحتجزون في إسرائيل دون صلة بفترة محكوميتهم التي فرضت عليهم، بل فقط حسب الاســتخدام الســياســي الخارجي والداخلي... إذ كان في كل لحظة هناك مخزون من المرشـحين للتحرير، فمن المعقول الافتراض بأنه كان في وسـعهم أن يتحرروا منذ أمد بعيد... إن السجون أصبحت بنك بادرات طيبة تعمل بواباتها بطريقة الدوران، في الليل يعتقلون عشـرات المطلوبين وفي الصـباح يقررون تحرير بضـع مئات ، على أن لا ينتهي مخزون السجناء ويكون هناك دوماً إمكانية لإيجاد بضع عشرات من المرشحين للتحرر الفوري." ان هذا الواقع الذي أكده الاســتشــهاد الســابق من هآرتس، يدلل عن كيفية تعامل سلطات الاحتلال السياسي وأجهزته القضائية وألامنية، مع حياة الإنسان الفلسطيني بعامة، وأسرى الحرة بخاصة.

وإذا أضـــفنا لهذا بهدف التوضـــيح لا أكثر، أن ســـلطات الاحتلال ما زالت ترفض انطباق اتفاقيات جنيف والقانون الإنســاني الدولي والعهد الدولي لحقوق الإنســان على أسـرى الحرية في سـجونها، وترفض تفعيل اللجنة الفلسـطينية الإسـرائيلية المشـتركة لوضـع معايير سـياسـية وقانون للإفراج عنهم والذي جرى الاتفاق عليها بين الطرفين منذ سنوات، حتى أنها أوقفت تطبيق قانون ثلثي المدة الإسرائيلي عليهم [أي ثلثي مدة الحكم]، وأبقت الأمر رهناً بصـاحب القرار السـياسـي والأمني الإسـرائيلي بعيداً عن المواثيق والقوانين والمعايير الإنسانية الدولية. فماذا يسمى هذا غير كونه تجارة سياسية بمشاعر وإنسانية وحقوق الإنسان الفلسطيني.

ويجري اليوم الحديث عن تطبيق خارطة الطريق ومرحلتها الأولى بشـــكل خاص، علماً أن الرئيس بوش والرباعية الدولية عندما ناقشوا وأعلنوا خارطة الطريق، قبل قبول الإدارة الأمريكية بتعديلات شارون الـ 14 عليها وبعدها.

لم يتذكروا أسرى الحرية وضرورة الإفراج عنهم، الأمر الذي دفع الفريق الفلسطيني المفاوض لمحاولة المطالبة بتضمينهم لعملية التفاوض الجارية. وبرغم كل هذا لم تستجب سلطات الاحتلال لهذه المحاولة حتى الآن، وأبقت مصير هؤلاء الأبطال رهناً بحساباتها السياسية، وكما قالت أسرة تحرير هآرتس في نفس العنوان " " ... البوابة المستديرة تخلق الإحساس بأن هناك غمزة متبادلة بين الحكومة وجهاز القضاء العسكري، وأن القضاة يعرفون أيضاً أن العقوبة المقررة هي فقط أساس للمفاوضات، والسجناء هم مخزون من أوراق المساومة مقابل أسير يحرر آلاف ، مقابل أنا بوليس بضع مئات فقط، وبمناسبة العيد بضع عشرات".

هذا ما تشهد به الصحافة الإسرائيلية نفسها وهو بعض من معاناة أسرى الحرية بخاصة وشعبنا بعامة يومياً، من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وللمواثيق الدولية وللقوانين الإنسانية الدولية. تحت سمع المجتمع الدولي وبصره في مطلع القرن الحادي والعشرين، على أيدي سلطات الاحتلال وبتواطؤ من جهازها القضائي، هل هناك من لديه شك حتى الآن أن ما يمارس تجاوز الأبارتهيد والتميز العنصري ووصل إلى حدود التجارة السياسية بمصائر وحياة البشر، التي تفوق ببشاعتها تجارة الرقيق الأسود والأبيض معاً ؟!.

إن ما يحدث مع قضية الأسرى، غيض من فيض سياسة التفرقة العنصرية والأبارتهيد، والضرب بعرض الحائط بالشرعية الدولية ومواثيقها وقراراتها فمن مسؤولية المجتمع الدولي، واضع هذه القوانين ومؤسساتها المسؤولة، عن رعاية تطبيقها وضع حد لممارسات الاحتلال الإسرائيلي هذه، ومسؤوليتنا، نحن أبناء القضية، الارتقاء بقضية أسرى الحرية، الى مستوى القضايا الوطنية الفلسطينية الأخرى، صحيح أنهم ضحوا بحريتهم من أجل حرية شعبهم واستقلال وطنهم، لكن الصحيح أيضاً أن حرية الإنسان والشعب واستقلال الوطن كلا لا يتجزأ.

عبد الرحيم ملوح

2007/11/25

أسرى الحرية ...توصيف ودور مصادرين

وفق الإحصاءات الفلسطينية المتواترة، دخل معتقلات الأسر الإسرائيلي حوالي 700 ألف فلسطيني خلال الأربعة عقود الماضية، بعضهم تكرر دخوله لأكثر من مرة، ويقبع اليوم في معتقلات وسجون الاحتلال ما يقرب من 11500 أسير فلسطيني وعربي، منهم نسبة لا بأس بها أمضت ما يزيد عن عقدين من الزمن، في مقدمتهم المناضل سعيد العتبه، أقدم معتقل ليس في بلادنا وحدها، بل في العالم أجمع ، بينهم الفتيات والأشبال وكبار السن والمرضى، ومنهم أبناء مناطق 48 والجولان والقدس وغزة والضفة، ومن البلدان العربية وفي طليعتهم الأسير اللبناني سمير قنطار والذي امضي حوالي 29عاما وما يزال ينتظر ساعة الحرية كما غيره من آلاف الأسيرات والأسرى.

هذه الطليعة المناضلة ، والفئة العريضة من أبناء شعبنا المكافحين من اجل استقلال الوطن وحرية الشعب والتي تدفع من حريتها وعذابات ذويها ثمنا لحرية شعبها تستحق من منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية ومن مجموع القوى السياسية والاجتماعية والقانونية الفلسطينية، ومن المؤسسات العربية والدولية المعنية بحقوق الإنسان أكثر بكثير من ما هو قائم حتى اليوم.

ونظرا لكثرة وتعدد المطلوب وفاء لتضحيات هؤلاء الأبطال، وكله محق من الضروري العمل من الجهات المعنية على توفيره، إلا أنني سوف أقصر حديثي على ثلاثة موضوعات اعتبرها مفتاحيه وهامه وأقدمها على شكل مقترحات للنقاش أولاً وللتطبيق ثانياً، وكلي ثقة أن يساهم كل من يشغل باله أمر حرية هذه الطليعة، أو من يجد نفسه مقصوداً بالمخاطبة، في مناقشة هذه المقترحات، من أجل العمل لوضعهما موضع التطبيق.

الأول : اتخاذ قرار سياسي، ووضع الدراسات القانونية الضرورية، على المستوى المحلي الفلسطيني، بالتعاون مع المؤسسات القانونية الدولية، وتوفير الدعم

السياسي والمؤسساتي والشعبي له، والتوجه لمحكمة العدل العليا الدولية، ولمجلس حقوق الإنسان العالمي ولغيرهما من المؤسسات، بهدف تغير التوصيف القانوني والسياسي للمعتقلين لدى سلطات الاحتلال من " سجين أمني " كما تطلق عليه الأجهزة القضائية والأمنية والسياسية الإسرائيلية، إلى " أسير حرية " كما هو بالفعل ويجب أن يكون، لقد وفر الاعتراف المتبادل بين م.ت.ف وإسرائيل الفرصة الأكبر، لإعادة النظر بالتوصيف الإسرائيلي، ولكن تقصير المفاوض الفلسطيني في حينه، وربما عدم إدراكه لأهمية هذا الأمر ما دفعه لإغفال حيوية وأهمية هذه القضية التي تطال الأسرى وتطال ذويهم ، وتطال في الوقت نفسه القضية الوطنية الفلسطينية باعتبارها قضية حرية واستقلال وهم طليعة المناضلين من أجلها، والنجاح في الوصول لهذه الغاية أمر ممكن، وله مردود سياسي هام على القضية الوطنية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطني وديمقراطي.

والثاني: في ما يتعلق بدور الأسرى كمجموع، أو كحركة أسيره كما يحلو لهم تسمية وضعهم، في صنع القرار السياسي الوطني الفلسطيني، لقد تم تغيب واعي أو غير واعي للدور الجمعي للأسرى بالمشاركة في صنع القرار السياسي الوطني. صحيح أن كل منهم يمكن أن يبدي رأيه ويعبر عن موقفه عبر مؤسسات تنظيمية، وأحيانا يؤخذ بهذا الرأي أو ببعضه أو يسمع له. وفي أحيانا أكثر يذهب هذا الرأي للأرشيف، إن جزء من مسؤولية هذا الواقع غير المقبول استمراره، يقع على عاتق الأسرى أنفسهم ، ففي الوقت الذي يوحد الأسرى موقفهم وجهودهم الواحدة الموحدة ويحددون دورهم ويعملوهن معا من أجل أن يأخذ هذا الدور طريقه لاحتلال موقعه فأنهم يتقدمون خطوات نحو استرداد حقهم المستلب في المساهمة بصنع القرار السياسي الوطني.

لقد دلت التجربة أنه عندما بادر الأسرى ووضعوا الوثيقة المسماة باسمهم في منتصف العام الماضي على طاولة الحوار الوطني الشامل، في الزمان والمكان المناسبين، تحولت وثيقتهم هذه إلى وثيقة الوفاق الوطني، ووقفت الغالبية الساحقة

من الشعب الفلسطيني وقواه السياسية والاجتماعية خلفهم، وما زالت هذه الوثيقة الهامة تشكل أساسا صالحا لاستعادة الوحدة الوطنية ولوضع البرنامجين السياسي والإصلاحي بالاستناد لما ورد فيها.

إن مسؤولية الأسرى هذه مسؤولية هامة لكن المسؤولية الأساس تقع على عاتق المؤسسات الوطنية التنفيذية والتشريعية الفلسطينية بعامة، وعلى عاتق قيادات القوى السياسية بعامة التي ينتمي إليها هؤلاء الأسرى الأبطال بخاصة، بفتح الآفاق لدورهم والسماع لأرائهم ومقترحاتهم. وسيجدون الكثير منهم يخدم المصلحة الوطنية العليا لشعبهم.

ومن أجل دفع هذا المطلب للأمام، فإنني أقترح أن يقر المجلس الوطني الفلسطيني، والتشريعي بوضع نسبه من عضويته على شكل " كوته " للأسرى كمجموع، تتناسب طردياً مع حجمهم في المعتقلات، ومع دورهم السياسي والكفاحي الطليعي.

ثالثاً، ولتوفير آليات المتابعة الضرورية، وجعل قضية الأسرى تحتل موقعها كقضية سياسية – وطنية جمعية، باعتبارهم أسرى حرية وليس " سجناء أمنيين " ، وأخذ دورهم في الاشتراك بصنع القرار السياسي الوطني.

فإنني اقترح أن يتم تشكيل هيئة أو مجلس لمتابعة شؤون الأسرى الجماعية والخاصة والأخرى وهي كثيرة، إضافة للقضيتين السابقتين ، تحت إشراف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو مجلس الوزراء، يشارك فيها ممثلون عن مختلف المؤسسات المعنية بشؤون الأسرى مثل: وزارة الأسرى ووزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة الخارجية ...، منظمات حقوق الإنسان المعنية بشؤون الأسرى، نقابة المحامين ... الخ، وممثلون عن الأسرى المحررين أنفسهم كمندوبين لكل تنظيم سياسي ينتمي له مئة عضو وأكثر في المعتقلات.

وبالتنسيق مع قيادات الأسرى يجري حمل قضاياهم والدفاع عنها في مختلف المستويات والدفاع عنهم وعن دورهم وحقوقهم السياسية والاجتماعي والقانونية.

بهذا نرتفع بقضية الأسرى إلى قضية وطنية فلسطينية جمعية، وتستفيد القضية الوطنيـة من دورهم وجهـدهم رغم كونهم خلف جـدران الاعتقـال.فـدورهم لم ينتهي باعتقالهم، بل إن اعتقالهم يفسـح المجال أمام دورهم من جديد وبشـكل جديد وعلى الهيئات الوطنية السياسية والقانونية الفلسطينية الاتفاق على ماهيته.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

2007/9/1

أسئلة تحتاج لأجوبة

تمر الساحة الفلسطينية في جملة من التطورات السياسية وكل منها ذات أثر كبير عليها بنيوياً وسياسياً، بعضها نشهده أمامنا ونتعامل معه، والبعض الأخر مسكوت عليه بحكم العجز أو التواطؤ أو كلاهما معاً. ويتم قذف المسؤولية عنه على الأخرين.

إن من واجب القوى السياسية والنخب الفكرية والسياسية والإعلامية تظهير كل هذا أو طرحه للنقاش، والعمل للبحث عن إجابات يمكن أن تتحول لاحقاً إلى برامج عمل لهذه القوى مجتمعة أو لبعضها من أجل العمل على هديها.

سأكتفي في هذه المقالة بطرح هذه القضايا أو بعضها على شكل أسئلة!!! على أن تتاح الفرصة لنقاشها بشكل منفصل من المهتمين والمعنيين بالشأن الوطني العام وهي:

أولاً: تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار 194 وما هي آليات ذلك؟ وما هي البدائل إن وجدت؟ أقول هذا في ظل تزايد الحديث عن مشاريع أخرى.

ثانياً: لقد تم توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993، واتفاق القاهرة عام 1994 وتم الاتفاق على أن المرحلة الانتقالية– مرحلة الحكم الذاتي لن تتجاوز خمس سنوات أي عام 1999، ونحن اليوم في نهاية عام 2009، إلى متى ستبقى المرحلة الانتقالية مرحلة الحكم الذاتي؟! وكيف ومتى سنحقق الاستقلال والعودة؟! أم هل ستبقى المرحلة الانتقالية مرحلة دائمة؟! ما هي بدائلنا وخياراتنا لذلك؟!.

ثالثاً: هل يمكن بناء دولة مستقلة في ظل الاحتلال وبالتعايش معه؟! وهل ننتظر سماح الاحتلال بحد أدنى من السيادة الوطنية لهذه الدولة؟! خاصة أنه

احتلال، من طبيعة خاصة كالطبيعة الإسرائيلية؟! كيف يقبل نمو نقيضه أمام ناظريه وبتسهيلات منه؟!

رابعاً: ما الذي علينا عمله في مجابهة الاحتلال والاستيطان المستشري، والذي يصادر يومياً المزيد من الأرض، وتغيير معالم الجغرافيا والتاريخ وتهويد القدس بعد احتلالها، ويتنكر لحق اللاجئين بالعودة، وللشرعية الدولية وقراراتها؟! علماً أن ما يقرب من 30 ألف عامل من أبنائنا يساهمون في بناء المستوطنات وخدمتها منهم ما يزيد عن 1500 فتاة وامرأة من أبناء جلدتنا، يدفعهم لهذا تلبية حاجاتهم الضرورية؟! وفي الوقت ذاته نطالب قوى سياسية واجتماعية دولية بمقاطعة المستوطنات وإنتاجها؟! ونطالب قوى محلية بمقاطعة البضائع الإسرائيلية وبخاصة من لها مثيلات منتجه محلياً؟!.

خامساً: هل يعلم الجميع أن رئيس م.ت.ف والسلطة الوطنية يحتاج لإذن مسبق من الإسرائيليين من أجل مغادرته وعودته للوطن؟! وهذا ينطبق على الجميع حمل VIP أم لم يحمل، ويحصل هذا قبل وبعد انتهاء المرحلة الانتقالية 1999.

سادساً: هل يمكن استمرار وجود سلطة إلى ما لا نهاية، دون أفق تسوية سياسية؟! وماذا يمكن لسلطة أن تعمل وهي مقيدة بالتزامات سياسية وأمنية، ومسيطر عليها بقوة الاحتلال ومستوطنيه؟! وهل تشكل م.ت.ف ملاذاً لهذه السلطة من نار الاحتلال ولا أقول من رمضائه، وهي تعيش في نفس الظروف ولا يوجد وضوح كافي للعلاقة بينهما؟!

سابعاً: وفق أية عقيدة أمنية نرسم سياستنا، ونقيم أجهزتنا الأمنية؟! هل العقيدة الأمنية حماية أمن الوطن والمواطن كما ورد في القانون الأساسي؟! أي حمايته من عدوان جيش الاحتلال ومستوطنيه على أرضه وبيته بما في

ذلك اعتقاله؟ وحماية حياته الاجتماعية من تعدي أبناء جلدته إن حدث، أم غير ذلك؟!

ثامناً: ما هي عوامل ومتطلبات صمود الشعب على أرضه وكيف نوفر الحد الأدنى منها سياسياً ومادياً؟! وكيف نقوم بمقاومة الاحتلال بشكل مجدي يقربه من الحرية والاستقلال؟!

تاسعاً: نعيش حالة غير مسبوقة من الانقسام جغرافياً وسياسياً يرافقها صراع سلطوي، بين أكبر قوتين جماهيرياً ومؤسسياً على شبه سلطة في ظل احتلال لا يقبل بالاستقلال؟! كيف نخرج من هذا، ونعلي شأن المصلحة الوطنية العليا للشعب والقضية، ونبني وحدة وطنية تبقى على مركزية التناقض الأساس مع الاحتلال؟! أخذين بالاعتبار أن الانقسام واستمراره مصلحة عليا للاحتلال، وضرراً مباشراً علينا.

عاشراً: يتحدث الجميع عن قوى اليسار والديمقراطية المنظمة وغير المنظمة، وأحياناً عن التيار الثالث وغير ذلك من التسميات، وضرورة التوحد لحماية الصمود والمشروع الوطني والوحدة الوطنية...الخ، أين العمل لبناء هذا الاتجاه، وتغليب الحسابات العامة على الحسابات الفئوية أو الخاصة لدى قواه وقياداته؟!

حادي عشر: لماذا تراجعت قضيتنا دولياً، في سياسات ومواقف وأذهان كثيرين، وتراجع التأييد لم.ت.ف ممثلنا الشرعي والوحيد؟ ولماذا لا نتابع قضايانا دولياً، ونطرحها بقوة في مختلف المحافل الدولية، مثل : حدود عام 1967، قضية القدس، والقرار الخاص بها 252، وقضايا حقوق الإنسان والأسرى، والاستيطان وتغير معالم الأرض، والجدار واللاجئين... وغيرها، هل نخشى التصادم مع مواقف الإدارة الأمريكية الداعمة الدائمة لسياسة الاحتلال؟! أم نخشى لجوئها للفيتو؟!.

ثاني عشـر: ألم يحن الوقت لمراجعة شـاملة، من الجميع وبمشـاركتهم، للخروج من الوضـع الحالي، نحو أفاق بناء موقف وطني موحد واستراتيجية وطنية تقربنا من أهداف شعبنا بالحرية والاستقلال والعودة.

هذه الأسـئلة وربما غيرها، تدور في خلد كل مسـكون بهموم القضـية الوطنية. ولا يسـتقيم الوضـع بدون الإجابة عليها أو عن الأسـاسـي منها، وتحويل هذه الإجابة إلى برنامج عمل.

عبد الرحيم ملوح

2009-11-8

أسئلة حول اليسار الفلسطيني

الاسم: عبد الرحيم ملوح

الصفة: نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عضو اللجنة التنفيذية لم.ت.ف.

العمر: 64 سنة.

الخبرة: 45 سنة.

مستوى التعليم: جامعي.

ملتزم أم الإطار الصديق: ملتزم.

ما هو مفهومك لليسار؟ القوى والأشخاص الملتزمون باليسار ومرجعيته الفكرية وبالديمقراطية.

ما هي الفصائل التي تصنفها يسارية؟ الشعبية + الديمقراطية + حزب الشعب + مؤسسات اجتماعية وشخصيات ديمقراطية يسارية.

المحور الأول:

لقد ترك انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، بما يعنية هذا من فشل للتجربة الاشتراكية المحققة، وإلقاء أسئلة طالت الاشتراكية وإمكانية تحققها، وانشغال الأحزاب الشيوعية أساساً وتراجع دورها ودور اليسار الاشتراكي عموماً، خاصة أن اليسار كان متأثراً بهذا القدر أو ذاك بالاتحاد السوفياتي، ويتلقى الدعم متعدد الأشكال في نضاله منه، والكثير من الأحزاب الشيوعية، كانت تعتبر الحزب الشيوعي السوفياتي مرجعيتها الفكرية والاتحاد السوفياتي مرجعيتها السياسية، وتحول العالم من ثنائية القطبية الى أحادية القطبية ليس بالمعنى السياسي فحسب، بل بالمعنى الأيدلوجي، فقد انهار مع الاتحاد السوفياتي، النظام الاشتراكي المحقق، وهذا عزز موقع القطب المقابل، الرأسمالية وقائدتها أمريكا.

لا شك أن بروز الإسلام السياسي، المناهض للإمبريالية وسيطرتها، وسقوط أبرز رموزها في المنطقة شاه إيران، لعب دوراً، يجب عدم إنكاره، فبروز الإسلام السياسي وإقامته لنظامه في إيران طرح أمام الشعوب، إمكانية مقارعة الاستعمار والتحرر الوطني من موقع الالتزام بالإسلام وبتنظيماته السياسية، في حين كان هذا فيما سبق مقتصراً على التيارات القومية واليسار وأحزابها وحركاتها، وترافق مع حرب الخليج الثانية، والانقسام العربي، حيث قاتلت دول عربية من مصر إلى سوريا ومن المغرب الى عُمان تحت القيادة العسكرية الأمريكية ضد احتلال العراق للكويت، وترتب على هذا انقسام سياسي على مستوى النظم والأحزاب، يضاف لذلك أن الاتحاد السوفياتي وقف إلى جانب أمريكا في هذه الحرب وإن لم يشارك فيها في أعقاب لقاء هلنسكي بين بوش الأب وغورباتشوف، وعلى الصعيد الفلسطيني شكل الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، واحتلال بيروت وخروج قيادة وقوات الثورة من بيروت وأجزاء كبيرة من لبنان، وتوزع هذه القوات على الدول العربية من الجزائر لليمنيين، ومن السودان للعراق، ومقرها القيادي الى تونس، كل هذا ترك أثره السلبي على وزن ودور اليسار، فهو لم يكن خارج التاريخ والجغرافيا معاً.

لقد رحبت القوى الفلسطينية السياسية كافة، بحماس عند إعلانها واشتراكها في الانتفاضة الأولى عام 1987، واعتبرت هذا الحدث مساهمة قوى لها وجودها في المجتمع الفلسطيني في المشروع الوطني الفلسطيني وفي مقاومة الاحتلال، وبرغم أنه منذ البداية تصرف الإسلام السياسي [حماس والجهاد] باعتبارهما موزاياً للمنظمة وقواها، تجلى ذلك بتمسكها بعدم الاشتراك في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وغير ذلك من المواقف، إلا أن الرئيسي كان هو مواجهة الاحتلال والتصدي لممارساته ودورها في هذا.

لقد فشل اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقات في تحقيق ما كان يصبو إليه الموقعون عليه والمتحمسون له. وترتب على هذا أن تحملت فصائل اليسار المعارضة للاتفاق ولسياسة وممارسات السلطة القائمة على أساسه مسؤولية ما الأمر الذي اضعف

اليسار عموماً، حيث كان المواطن الفلسطيني ينظر له باعتباره مسؤولاً أو شريكاً فيما حصـــل بمعزل عن درجة هذه الشـــراكة. وأنه لم يلعب الدور المطلوب منه لحماية القضية والمشروع الوطني والمواطن من النتائج السلبية التي ترتبت عن الاتفاق. ونظر للجميع بسـلة واحدة، خاصـة أن التهميش الواعي وغير الواعي للمنظمة رافقه تهميش اليسار ودوره، أقول ذلك لأن بعض المتحمسين لأوسلو والممسكين بمقود تنفيذه اعتقدوا أن تهميش المنظمة لصـالح السـلطة ودورها سـيقربهم من الدولة الفلسـطينية. فحولوا المنظمة الى وظيفة لخدمة هذا ولمصـالحهم وسياسـاتهم، ولم يتنبهوا للتناقض الداخلي المتمثل بالإسلام السياسي، والذي عمل ويعمل ليكون بديلاً للمنظمة في تمثيل الشعب الفلســطيني، أو للســيطرة عليها وقيادتها. ويأتي في هذا الســياق نتائج الانتخابات التشريعية الثابتة وسيطرة حماس على قطاع غزة.

وتنامت مصـالح ومواقع فئات اجتماعية وأفراد في السـلطة وعلى هامشـها، مما ترك أثراً سـلبياً على المنظمة وعلى السـلطة وعلى مقاومة الاحتلال معاً، لأن هذه الفئات باتت تحرص على ما حققته من مكاسـب، الأمر الذي خلق وضـعاً متناقضـاً، فهناك فئات يغتنون وأفراد تزداد ثروتهم وهناك فئات تصادر أرضهم وتدمر منازلهم، ويزدادون فقراً على فقر، كل هذا أوجد وضـعاً تناقضـياً، في ظل سـلطة رئيسـاً وشـعباً تحت الاحتلال. والأمر الهام أن كل ما تحصـل عليه السلطة وقادتها ينظر له من الشـعب، بأنه مسموح به من سلطات الاحتلال، ترافق كل هذا مع الضـعف المتزايد في الموارد المالية لتنظيمات اليسار، في ظل الاحتياجات المتزايدة للانفاق المالي على كل نشاط.

هذه الأمور مجتمعة أثرت سـلباً على دور اليسـار ووزنه، ولكن هناك أسـباب أخرى خاصة بقوى اليسار نفسها، ومن واجبها معالجتها.

المحور الثاني:

إن المسألة الوطنية، أي النضال من أجل تقرير المصير والدولة والعودة، يبقى الأساس في برنامج أية قوة سياسية، تناضل في فلسطين أو ضد الاحتلال والاستعمار،

وأي برنامج يقفز عن هذا الموضـــوع الأســـاســـي، لن يعطي لأصـــحابه الفرصـــة، وسيكتشف أنه لن يحظى بدعم الجماهير.

وإذا كـان هذا الأســـــاس أي برنـامج التحرر الوطني والـديمقراطي، فـإن البرنـامج الســـياســـي، عليه أن يلحظ المتغيرات الأخرى، مثل ســـياســـة العدو، القوى الطبقية والسياسية، المزمع تحشيدها، حالتها الاجتماعية السلطة السياسية، مدى استعدادها، التحالفات السياسية الداخلية والخارجية، الأوضاع السياسية . الإقليمية والدولية...الخ.

وإذا نظرنا لليســار الفلســطيني من هذه الزاويا، فأعتقد أنه لم يحدث تغيراً في برامجه ونشــاطه وتحالفاته، وبخاصــة بعد اتفاق أوســلو وقيام الســلطة الفلســطينية ولم يلحظ صــعود قوى التيار الســياســي الإســلامي، وســياســته المتنامية بين الجماهير، وانعكاس ذلك على موازين القوى الداخلية والحياة الديمقراطية والاجتماعية، واستمر ينظر له من الزاوية الوطنية فقط، أي كقوة مقاومة للاحتلال على أهمية وأولوية ذلك، وترافق ذلك بهذا القدر أو ذاك، مع ضـــعف التجديد في الحياة الداخلية والديمقراطية الداخلية صـــحيح أن بعض القوى ومنها الجبهة الشـــعبية عقد مؤتمرين منذ عام 1993 حتى الآن + كونفرنس وطني، وأحدثت هذه المؤتمرات تجديداً في هيئاتها تجلى بتخلي القائد التاريخي للجبهة الشـــعبية د. حبش عن موقعه كأمين عام للجبهة، وزيادة عدد رفاق الداخل من الضـــفة وغزة. وفي الهيئة القيادية، وتطويرات في النظام الداخلي من نوع اعتبار المنهج المادي التاريخ أداة تحليل الواقع، وخصـــوصـــية التجمعات الفلســطينية وتجديد الهيئات المركزية وقيادات المناطق ارتباطاً بمؤتمرات المناطق والفروع...الخ ولكن تطورات الواقع والمحـافظـة الكـامنـة في عقول الكـادر والقـادة لم تجعـل هـذه التطويرات ذات قيمة كبيرة. ويترافق مع هذا، أن النضـــال الوطني بقي مهيمناً على القضـايا الاجتماعية التي طرحها اليسـار مما أبقاها أقرب إلى الشـعارات أو اقتصـرت على تعامل الأعضـــاء والفئات الاجتماعية المرتبطة بالتنظيم، ولم تتحول إلى قضـــايا يحملها الشـــعب ويناضـــل من أجل تحقيقها، إن هذا وطبيعة التكوين الاجتماعي المحافظ في المجتمع، أضعف اليسار شعبياً وجماهيرياً.

المحور الثالث:

الواقع الراهن لليســـار غير مريح له ولقواه، وإن تفاوتت النظرة لهذا الأمر بين مكونات اليسار نفسه. ففي الساحة الفلسطينية هناك استقطاب بين قوتين رئيسيتين هما فتح وحماس، وكل واحدة منها تمتلك جزءاً من الســـلطة والأرض، وتحظى بدعم جماهيري وإقليمي ودولي، وتبقى إســـرائيل اللاعب الأهم في الانقســـام وإدامته، لأنه مصلحة استراتيجية لها، ونتيجة ذلك يتآكل المشروع الوطني أمام الاحتلال.

وفي نفس الوقت تعاني قوى اليســـار من عدم الوحدة، رغم توفر القاعدة الاجتماعية لها، وصـوابية موقفها السـياسـي بشـكل عام، الأمر الذي يضـعفها ويفقدها القدرة على فعل الكثير لتوحيد قوى الشـــعب الفلســـطيني وصـــون الحقوق الوطنية والدفاع عن الديمقراطية والحقوق الاجتماعية لفئات الشـــعب المختلفة، في ظل تفاقم الميل نحو السلطوية والدكتاتورية لدى الطرفين الرئيسيين، وتفاقم الأزمة الاجتماعية.

إن هذا الواقع الذي تعيشـه قوى اليسـار، صـعب جداً عليه وعلى القوى الاجتماعية التي تعلق آمالاً عليه، وعلى الشعب والوطن عموماً، لهذا ليس أمام اليسار سوى خيار واحد وحيد، وهو الإمســـاك ببرنامج الاســـتقلال الوطني والعودة، والوحدة الوطنية الفلسطينية، والدفاع عن الديمقراطية في وجه الميل المتزايد نحو السلطوية والدكتاتورية والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة.

وكون القضـية الفلسـطينية، قضـية عربية ودولية بتفرد، فالعامل العربي أولاً والدولي ثانياً، يترك تأثيره الإيجابي أو الســـلبي عليها، ولمواجهة البعد الســـلبي وتوظيف الإيجابي، يتطلب الوحدة الوطنية، ويفترض تقوية العامل الذاتي الوطني ولليســـار بخاصة.

وما يعانيه اليسار الفلسطيني، يعاني بقدر منه أقل أو أكثر اليسار العربي والإقليمي، فالاسـتقطاب الإقليمي ينعكس مباشـرة على الوضـع الفلسـطيني، ويعمل كل فريق منه لتوظيف تحالفاته مع فريق فلســطيني يســتند له، لما للقضــية الفلســطينية من تأثير سياسي ووجداني عربياً واسلامياً وفي أوساط اليسار العالمي.

إن من الصعب القول بشكل مطلق إن اليسار الفلسطيني توزع بين الاستقطابين، رغم عدم وصول محاولات توحيد اليسار وتشكيل قطب ثالث لصورتها الإيجابية، فما دام اليسار ضعيفاً ومشتتاً فالنتيجة الوحيدة لذلك هي عجزه عن فعل الكثير برغم أية نوايا حسنة أو حديث جميل لدى منتسبيه، وحالة الضعف هذه تدفع بعض أطرافه لحماية نفسها أو لتحقيق بعض المكاسب باقترابها بهذا القدر أو ذاك من الطرفين الرئيسيين، وهذه سياسة انتهازية بجوهرها، وضارة لأصحابها ولليسار عموماً، لأن المصلحة الوطنية ومصلحة اليسار تكمن في توحيد قواه وجهوده وقوى وجهود من يتفق معه، في بناء ائتلاف يساري ديمقراطي، أو تشكيل قطب ثالث، فهذا الخيار الوحيد المفتوح أمامه للقيام بدور الوطني والديمقراطي وللتأسيس ليسار حقيقي مستقبلاً.

إنني لا أعتقد أن اليسار بقواه المتعددة، يقوم بدور الوساطة بين القوتين الرئيسيتين وإن بدا أحياناً للناظر من الخارج أن الأمر كذلك، وقناعتي أن المطلوب هو دور اليسار الديمقراطي أو التيار الثالث، فنحن في مرحلة تحرر وطني، واليسار ليس بديلاً للقطبين الرئيسيين أو لأي منها في هذه المرحلة، وعليه طرح تصوره الوطني والديمقراطي والاجتماعي، والعمل لكي تلتف حوله الجماهير أكثر فأكثر، بهذا يؤسس لدوره المستقبلي من جهة ولصون القضية والمشروع الوطني من التآكل من جهة ثانية، ويلجم نزعات التفرد لدى الفريقين الأقوى من جهة ثالثة، ويصون الوحدة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي التي نحن بأمس الحاجة فيها لتوحيد قوى الشعب من أجل الحرية والاستقلال والحياة الديمقراطية الحقيقية من جهة رابعة.

المحور الرابع:

إن وحدة اليسار المطلوبة الآن، هي تشكيل ائتلاف يساري ديمقراطي أو جبهة يسار ديمقراطي ليس مهماً التسمية، لأن الأهم هو المضمون. وكما ذكرت سابقاً فوحدة اليسار باتت مطلباً وطنياً وديمقراطياً وحاجة سياسية في آن.

لقد بذلت جهود منذ عقود في هذا الاتجاه وجرى حديث عن الحاجة لهذه الوحدة، لكنها لم تتحقق حتى الان، والملفت للنظر أن القوى المدعوة لهذه الوحدة هي ذاتها،

فإذا كانت الوحدة ضـــرورة وطنية وديمقراطية وحاجة ســـياســـية، والقوى الداعية لها والعـاملـة من أجلهـا هي ذاتهـا، لمـاذا لم تتحقق حتى الأن؟! في تقديري أن تغليب الاعتبارات التكتيكية للسـياسـة والحسـابات الفئوية للتنظيمات المعنية، وضـعف فعل القاعدة التنظيمية والاجتماعية باتجاه الوحدة لدى قواعد هذه التنظيمات وفي المجتمع، بما في ذلك القاعدة الاجتماعية لغير التنظيميين والاعتبارات الشخصية لبعض القادة، أكانوا أمناء عامون أو أعضاء مكاتب سياسية أو لجان مركزية أو أدنى من ذلك، كل هذه مجتمعة معاً تلعب دوراً في تعطيل الوصـول لوحدة اليسـار، والشـروط الضـرورية لتوحيده هي: كما أرى اولاً، الاتفاق على برنامج سياسـي وطني وديمقراطي واجتماعي . وثانياً، العمل الموحد للقوى والأشـــخاص اليســـاريين المقتنعين به معاً وعدم انتظار اشـتراك كل من ينطبق عليهم هذا الوصـف بهذا العمل، فالوقوف بين المباشـرة بالفعل وانتظار الجميع جهوزية من ينطبق عليه الوصـــف غير ســـليم. ثالثاً، أن يبدأ العمل بالقوى والشـــخصـــيات التي تمتلك مرجعية فكرية واحدة أو متقاربة لضـــمان إقلاع وتماســك العمل في مراحلة الأولى على الأقل. رابعاً، لا أفق لأي برنامج أو وحدة في ظل مرحلة النضـال لدحر الاحتلال والاستقلال الوطني، بدون أن تضـع هذه القوى في صـلب برنامجها الموحد مسألة إزالة الاحتلال وبناء الدولة والعودة، مضـافاً لهذا قضـية الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام والقضايا الديمقراطية والاجتماعية الأخرى.

لا أرى في المرحلة الأولى أن الإمكانية متوفرة لحزب واحد، مع أن هذا الهدف يجب أن يبقى قـائمـاً، وأن يعمـل لـه، ففي هـذه المرحلـة اذا كنـا واقعيين وطموحين في آن، علينا العمل وفق ائتلاف يســـاري ديمقراطي او جبهة أو تكتل لا فرق، وله برنامجاً واضـــحاً ولائحة داخلية تحدد موقع والتزامات المشـــاركين فيه وهيئاته وصـــلاحياتها ودورها.

كيســاري وديمقراطي، لســت مع دولة دينية أكانت يهودية ام إســلامية أم مســيحية، وإعادة الأمور لهذه النقطة ما هو إلا عودة الى قرون مضـت، ووصـفه لتجديد الصـراع الديني والذي دفعت البشرية أثماناً غالية فيه.

وبالمعنى التاريخي المستقبلي فإنني أتطلع لدولة ديمقراطية واحدة في فلسطين بعيداً عن التعصب الديني أو القومي، لأنني لا أرى استقراراً ومستقبلاً إلا بهذا، فبدونه يمكن للصراع أن يتجدد لأتفه الأسباب.

وعلى طريق الوصول لهذه الغاية – الهدف، وفي ظل الصراع الدائر، فأرى أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وضمان حق العودة للاجئين، يوفر الأساس الذي يمكن البناء عليه لاحقاً وصولاً لفلسطين الديمقراطية، لأن هذا يمكن أن يفتح الباب أمام الحوار الديمقراطي لتنمية أفكار التعصب الديني أو القومي أو العرقي جانباً وللسير نحو البناء الديمقراطي. فأولى شروط الديمقراطية التي ينعم فيها الجميع بحقوق متساوية بعيداً عن التعصب العنصري والقومي والاستعلاء الفردي.

إنني أعتقد أن بناء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس وضمان حق العودة، أي اعتراف وقبول إسرائيل بالفلسطيني وحقوقه، ضرورة ومقدمة للوصول الى فلسطين ديمقراطية وطناً للجميع، ولا أرى أفقاً أو من الصائب أن يحظى الشعب الفلسطيني بحقه بالاستقلال على مراحل أو وضعه تحت اختبار الاحتلال الإسرائيلي، المعروفة مراميه ومقاصده القريبة والبعيدة.

إن مواجهة السياسة الإسرائيلية تتطلب، سياسة فلسطينية ثابتة وتقوم على الالتزام بحق تقرير المصير والدولة والعودة، وعلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإلزام إسرائيل بها. وهذا يتطلب عملاً دؤوباً ومثابراً على المستوى المحلي والعربي والدولي، سياسي وجماهيري وإعلامي وثقافي ودبلوماسي، وعدم إعطاء إسرائيل أية ذريعة لتوظيفها في جعبتها السياسية والإعلامية دولياً، إن جوهر السياسة يجب أن يقوم على تقرير المصير للشعب الفلسطيني وعلى أن إسرائيل دولة استعمارية محتلة وترفض الشرعية الدولية وقراراتها، وتمارس ضد الشعب الفلسطيني ممارسات مرفوضة وفق اتفاقيات جنيف والقانون الإنساني الدولي، مع الآخذ بالاعتبار أن المرتكز الأساس لأية سياسة خارجية ناجحة، هو صمود الشعب وثباته على أرضه وتمسكه بأهدافه واستعداده

للنضـــال والتضـــحية من أجل هذه الأهداف وما ينطبق على الشـــعب ينطبق اولاً على قواه وقيادته.

إن من حق الشـــعب الفلســـطيني كباقي الشـــعوب التي وقعت تحت الاحتلال كافة، مقاومة الاحتلال والنضال من أجل الاستقلال، بكافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح، هذا الحق [الواجب] أكدته الشرعية الدولية بشكل عام وخاص.

ولكن هذا الحق بما فيه العمل المســـلح يجب أن يخدم الأهداف الســـياســـية العامة ويخضـــع لتكتيكاتها في كل مرحلة، أي أن الاطلاقية فيه خاضـــعة للمصـــلحة الوطنية واعتبارات السياسة وليس لأراء هذا أو ذاك من الأراء الفردية.

وفيما يتعلق بنا، كوننا نواجه احتلالاً عنصرياً، يقوم بممارسات عنيفة وعنصرية ضد المواطنين من أجل تكريس احتلاله ، وأداته في ذلك المســـتوطنين وجيش الاحتلال، يصـــبح التكتيك الأســـلم، هو التصـــدي لهذه المجاميع وتركيز النضـــال في المناطق المحتلة أو المعرضة للمصادرة والتهويد.

ونحن نخوض نضـــالنا المتعدد الأســـاليب، علينا أن نلحظ دائماً البعد الاســـتراتيجي لأهدافنا أي بناء فلسطين الديمقراطية، والذي سنبنيها بالحوار والاتفاق مع أعداء اليوم. وســـيبنيها أحفادنا وأحفادهم، وهذا يتطلب من المقنعين بهذه الفكرة اليوم النظر بعقل مفتوح للمستقبل.

منظمة التحرير الفلسـطينية هي الكيان السـياسـي والممثل الشـرعي والوحيد والجبهة الوطنية للشـعب الفلسـطيني بمختلف قواه السـياسـية والاجتماعية وهي ليسـت حكراً أو أداة لتنظيم سياسي أو لتيار سياسي بعينه اتفق واختلف مع قيادتها، فالمواطن التشيلي لم يتنكر ولا تنكر لتشـيلي عندما قادها بنوشـسـه، لقد ناضـل ضـد سـياسـة بنيو شـسـه وليس ضـد التشـيلي كدولة وكيان، وهذا الأمر ينطبق على كل الحالات، وبالاسـتعانة بالمثل الأقرب لنا، فالوكالة اليهودية هي من قاد اليهود في العالم أجمع نحو تحقيق ما يصـبون له، وكلنا يعرف حجم الخلافات السـياسـية والاجتماعية بين مكوناتها، بقيت كذلك إلى ما بعد قيام دولة إسرائيل بست سنوات ففي عام 1954 حسم مركز الوكالة

اليهودية بأن يكون في إســـرائيل، وأن يعمل اليهود في العالم لدعم إســـرائيل دولة كل اليهود.

إن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك معترضون على سياسة قيادة الوكالة اليهودية الذي قادها بن غوريون إلى ما بعد قيام الدولة بست سنوات ولنا بمواقف جابوتنسكي ومن بعده بيغن أمثلة على هذا.

إن م.ت.ف كأي تنظيم أو جسم اجتماعي يتطلب التجديد والتطوير ومجاراة العصر، وبدون ذلك فإنه يتعرض للضعف والتآكل فكيف إذا كانت مكوناته الأساسية بعضها يعمل لخلق بديل له لأســـباب إيديولوجية وفئوية، والبعض الأخر يعمل لتوظيفه وتوظيف مكانته لخدمة حساباته السياسية المرحلية، واليوم بدأت الأطراف تدرك أهمية م.ت.ف وموقعها كحاضنة سياسية للشعب وأهدافه الوطنية، كونها الإطار السياسي الوحيد الذي يستطيع أن يتوحد فيه كل مكونات الشعب الفكرية والسياسية والتنظيمية، والإصلاح من وجهة نظري هو:-

1- وجود ميثاق وطني موحد للشعب.
2- برنامج سياسي متفق عليه في كل مرحلة كفاحية.
3- احترام المنظمة وتمثيلها للشـــعب ومصـــالحه الوطنية في مختلف المحافل السياسية .
4- مؤسـسـات وطنية ووحدة يحترمها ويقر بها الجميع بما في ذلك من يختلف مواقفها السياسية في هذه المرحلة أو تلك .
5- قيادة سياسية منتخبة ديموقراطياً، وتمثل تيارات وقوى الشعب كافة وتخدم سياسات وقرارات الاجتماعية في الممارسة.
6- انتظام عمل هيئات المنظمة ومؤسساتها القيادية.

إن هذا يؤشر على ما يضر بالمنظمة وبدورها وتمثيلها للشعب، ولكنه يفتح الباب، بل يفرض على جميع القوى الانخراط فيها وتعزيزها ككيان وتمثيل، وفي المقدمة فتح وحماس، ولكي نبعد المنظمة عن الخلافات والتجاذبات السياسية والفئوية من الهام أن

تبقى المؤسسات على أساس ديمقراطي يرتكز على الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل ووفق نسبة حسم متدنية لضمان مشاركة كل مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وفي مؤسسات صنع القرار، ويتفق على آلية لمشاركة من لا يسعفه الحظ في الانتخابات لضمان مشاركته السياسية، فطبيعة المرحلة كمرحلة تحرر وطني وديمقراطي نفرض الوحدة ومشاركة الجميع، وواقع التشتت والتهجير الفلسطيني والعيش في ظل نظم سياسية متباينة نفرض الوحدة ومشاركة الجميع كذلك.

وفي ظل هكذا نظرة من الطبيعي أن تحتل كل من فتح وحماس وغيرها مواقعهم في المنظمة استناداً لوزن كل طرف في الشعب وفي النضال الوطني. ومن الطبيعي في هذه المرحلة أن تحظى كل من فتح وحماس بحصة الأسد نظراً لحجمهما الجماهيري والسياسي ولوزنهما النضالي ولتحالفاتهما العربية والإقليمية والدولية في هذه المرحلة.

ومن الهام جداً أن تتصرف القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية وبخاصة فتح وحماس لتقليص حجم التدخل الخارجي في سياسة المنظمة والسياسة الفلسطينية بعامة قدر الإمكان، فكون القضية الفلسطينية القضية المركزية للأشقاء العرب، وقضية الاستقلال الوطني الأخيرة في العالم، وتأثيرها يطال كل الإطراف والمؤسسات الدولية نظراً لطبيعة القوى المتصارعة على أرضها والمصالح المتقاطعة فيها، إن هذا لا يعني إدارة الظهر للعوامل العربية والإقليمية والدولية والحاجة لها، ولكن المقصود تقليص توظيفها للقضية الفلسطينية لمصالحها الإقليمية والدولية وهنا مطلوب من فتح وحماس بالدرجة الأساسي، وبقدر أقل من كل مكونات الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية، فالأولوية يجب أن تبقى دائماً للشعب والقضية ولمصلحتها.

لقد تشكلت السلطة الفلسطينية في أعقاب اتفاق أوسلو، كسلطة حكم ذاتي انتقالية ، ولمرحلة لا تتجاوز 1999، تصل بعدها الأوضاع للاتفاق على مجمل قضايا ما سمي بالوضع النهائي بما في ذلك دولة فلسطينية المستقلة، أي أن السلطة الفلسطينية كانت في ذهن البعض ممن أيدوا اتفاقات أوسلو من الفلسطينيين لفترة مؤقتة وجسر عبور للدولة المستقلة، في حين كانت السلطة بالنسبة للإسرائيلي نهاية المطاف وأداة

لتحمل أعباء لا قبل للاحتلال باستمرار تحملها، وعلينا التذكر هنا أن فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين ولدت منذ البداية مع وعد بالفور وقرارات عصبة الأمم، وبلورها بشكل أوضح جابوتنسكي وبدأ ببحثها جدياً بيغن بعد اتفاق كامب ديفيد مع السادات عام 1979، لقد مضى على وجود السلطة ما يزيد عن خمسة عشر عاماً، وهي تستمد شرعيتها من اتفاق أوسلو، وتقوم بدورها في نطاق ما تسمح به لها الحكومة الإسرائيلية وسلطات الاحتلال، وتحولت مع الزمن وبحكم حقائق الأمر الواقع الى حقيقة سياسية وواقع سياسي قائم، والاستئثار بها وبما تقدمه من مزايا أوجد تحولات اجتماعية وحسابات شخصية وصراع فئوي داخلي، كما حدث في حزيران 2007، فهناك اليوم سلطة أمر واقع في غزة وسلطة في الضفة تتنازعا الشرعية والنفوذ، قبل التحرر الوطني والاستقلال وعلى حسابه ومن يدفع الثمن الباهظ هو الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني التحرر والديموقراطي .

رغم تحول السلطة الى هذا الوضعية واحتدام الصراع الداخلي عليها وعلى ما تقدمه سلطات الاحتلال من فتات، ورغم إضعاف البعض الداعي للمنظمة بهدف تعزيز دور وموقع السلطة، وصراع البعض الأخر من أجل أن تشكل البديل السياسي مستقبلاً، مع أننا في مرحلة سياسية تقتضي تحشيد القوى تحت برنامج التحرر الوطني ومن أجله وإدارة شؤوننا الداخلية ديموقراطياً وليس بالسلاح، فالتناقض الأساسي هو مع الاحتلال إلا أن وجود السلطة بات من حقائق الحياة خاصة أنها تدير بعض الأمور بما فيها الاجتماعية والأمنية، وأصبحت جزءاً من المكونات السياسية الداخلية الفلسطينية ومكوناً يجري الصراع عليه داخلياً.

لكل ما سبق، ومع أنني من القوى التي عارضت اتفاقات أوسلو، ولم نرى أنه الطريق الموصل للأهداف، ولم نعتقد يوماً أن السلطة هي جسر العبور للسلطة ووقفنا ضد إضعاف م.ت.ف لصالحها سياسياً وجماهيرياً. إلا أننا لا نرى أن حل السلطة الأن بمعزل عن إمكانية تحقيقه لأسباب فلسطينية داخلية وإقليمية ودولية، سيكون مفيداً.

والأمر المفيد هو إعادة الاعتبار للمنظمة ودورها وإصلاح مؤسساتها ومشاركة جميع قوى ومكونات الشعب فيها، ووضع السلطة في موقعها الطبيعي كأداة من أدوات المنظمة كون المنظمة مرجعية للسلطة، وأن يقتصر دورها على تنظيم حياة المجتمع وتقديم الخدمة الضرورية له، وليست قيادة سياسية للشعب بديلاً للمنظمة أو موازياً أو شريكاً لها، وهذا يتطلب وضع لائحة واضحة لعلاقة المنظمة بالسلطة من جهة، ومراقبة أداء السلطة وحدود علاقاتها وتصرف مؤسساتها وأعضائها من م.ت.ف. ويصل الأمر بي لتشكيل هيئة من ل.ت تتولى باسمها متابعة ومراقبة أداء السلطة والتزامها بالائحة الناظمة.

إن هذا التصور هو لهذه المرحلة السياسية، أما ما سيأتي به المستقبل فهذا أمر آخر، وبكلمة أخرى فإن هذا الموقف مرتبط بتطورات الواقع وبحسابات السياسة في المستقبل.

أعطوني فسحة من الأمل

تشهد الساحة الفلسطينية في هذه المرحلة، حالة سياسية يمكن وصفها بالغريبة وغرابة هذه الحالة السياسية، تتأتى من انقلاب أو عكس في الأولويات، ومن يدقق فيها وفي أسبابها، لا يجدها ناجمة عن الوعي والإدراك السياسي السليم للواقع الفلسطيني المعاش، بل يمكن التكهن بأنها نتاج لعجز قيادات القوى السياسية والنخب الفكرية والاجتماعية، عن قراءة الواقع السياسي، وتلمس الخطوات واشتقاق الحلول للخروج من المأزق الذي تمر به حركة التحرر الوطني الفلسطيني بشكل موحد وجماعي.

نحن نعيش حالة من الانقسام السياسي الداخلي، وتنزلق القوى السياسية الأكثر فعالية بسرعة نحو تغليب التناقضات السياسية والفكرية الداخلية على حساب التناقض الأساس مع الاحتلال الجاثم على أربع أرجاء الوطن، وعلى صدر الشعب كله، وكل مواطن فيه بما في ذلك قيادته، وكل يعتد برأيه وسياسته وحرصه، ولا يجهد نفسه برؤية ما هو مشترك مع الطرف الآخر، حتى وصل الأمر للاقتتال الداخلي، وتوج بإقدام قيادة حركة حماس على الحسم السياسي بوسائل عسكرية، في قطاع غزة وما ترتب عنه من نتائج سياسية كارثية، تهدد المشروع الوطني والوحدة الوطنية والكيان السياسي والنظام الديمقراطي.

إن نبوءة أحد الصحفيين الإسرائيليين التي أطلقها في بداية العام الجاري في صحيفة هآرتس، حيث قال إننا نشهد على الأرض السير نحو شعار: دولتان لشعبين، بصورة مختلفة، وهي ثلاث دول لشعبين، أي " دولة غزة" و " دولة الضفة " و " دولة إسرائيل" وهذا أكثر مما نتمناه وتحلم به القيادات الإسرائيلية بمختلف اتجاهاتها، هذه "النبوءة" باتت اليوم وبأسرع مما توقع مطلقها شبه " حقيقة واقعة "، وستتحول مع الزمن إلى حقيقة واقعية إذا لم يتحرك كل مسؤول وكل مواطن فلسطيني ما زال مسكوناً بالمشروع الوطني الفلسطيني، لتلافي عملية خلق تراكمات عملية، سياسية وميدانية على الأرض، تجعل من الرجوع عنها مستقبلاً، أمر في غاية الصعوبة على أكثرنا إخلاصاً.

يمكن لكل طرف فلسطيني سياسياً كان أم اجتماعياً أن يدعي العصمة لأطروحاته أو مواقف، ويطلب من الأخريين الالتحاق به، بل أن يتفاجأ إذا لم يحدث ذلك، ولكن من حق الجميع عليه الإجابة عن سؤال إلى أين توصلنا هذه الأطروحات والممارسات والمواقف؟ فمعيار الحكم على مواقف وممارسات القوى السياسية، وبخاصة القوى ذات التأثير الكبير في الشارع أو الممسكة بهذا الشكل أو ذاك بمقدرات الحركة الوطنية الفلسطينية، هو هل تقربنا هذه المواقف أو الممارسات من تحقيق أهداف مشروعنا الوطني، أم لا؟ هل تصون وحدة شعبنا ووحدة كياننا السياسي أم لا؟ هل تحمي نظامنا الديمقراطي وتعززه أم لا؟. هل نحن بموقع سياسي أفضل أو أسوأ على مختلف الصعد بنتيجة مواقفه وسياساته التي أقدم عليها أو يدعونا للانخراط معه في تطبيقها أم لا ؟!

دعونا نتصارح مع أنفسنا أولاً ومع شعبنا ثانياً، حتى لا أقول مع الاثنين معاً في آن واحد، ونتفحص الواقع كما هو لنؤسس لإجابة صريحة وصادقة على الأسئلة السابقة مع أنها ستكون جارحة، من أجل استخلاص رؤية سياسية وطنية، من أجل أن نتمكن من التصدي للتحديات التي تواجه شعبنا وتعيد الاعتبار لمشروعنا الوطني مشروع تقرير المصير وبناء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس وضمان حق العودة.

إن كل من يتفحص تاريخ حركات الشعوب الوطنية التحررية ، لا يمكنه أن يجد أن حركة واحدة قادت شعبها للانتصار، وهي منقسمة على نفسها بهذه الصورة الحادة التي نعيشها، وفي ظل قلب الأولويات السياسية الوطنية، بحيث يتبوأ مركز الصدارة في أجندة قواها الأكثر فعالية، الصراع على " كرسي السلطة " قبل تحريره من سيطرة وأوامر ضابط الاحتلال، فأول شيء تضعه قيادة حركة التحرر الوطني المسؤولة والعاملة لوصول شعبها الى غايته الوطنية التحررية، هو صون وحدته الوطنية بمختلف مكوناته الاجتماعية والفكرية والسياسية، وقيادته لتحقيق أهدافه المرحلية وصولاً لهدفه بالحرية والاستقلال الوطني، وليس زجه بامتحان الاقتتال الداخلي وقلب أولوياته الوطنية لصالح أولويات فئوية بائسة. لا تفيد بشيء سوى ، زيادة عذاباته وإطالة عمر احتلاله. وتبديد قواه في غير غاياتها النبيلة.

إن شعبنا لم يعد يطيق احتمال العبث في مصيره ومستقبله، فسنوات الاحتلال القاسية ونهب الأرض واغتيال أو أسر الأبناء، وتهويد المقدسات، والحصار الظالم والبطالة ومشاكل المعابر وآخرها وربما ليس أخيرها الانقسام الحاد، كلها أدمته وفاقمت من مشكلاته، ويتطلع لقادة حركته الوطنية من أجل قيادته نحو بر الخلاص الوطني ولا يقبل منها بوعي أو غير وعي أن تسد هذا الأفق أمامه بسبب حسابات سياسية ضيقة، لأن وظيفتها التي انتدبت نفسها من أجلها هي تخليصه من الاحتلال ووضعه على عتبات الاستقرار والتقدم والازدهار، ولسان حاله يقول أعطوني **فسحة من الأمل**، والفسحة هذه لن تأتي عبر نفي الأخر بالسلاح أو الفكر أو بكلاهما معاً. أو بالرهان على ما يمكن أن يقدمه العدو من لفتات بهدف تمرير مشروعه الأساس، بل تأتي بإمساك الجميع بالصارية، صارية استقلال الوطن... صارية حرية الشعب... صارية الشراكة السياسية القائمة على أساس الديمقراطية الحقيقية ... صارية وحدة الكيان السياسي.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

2007/8/26

الاعصار المالي...والسياسة

سبق وقيل أن "السياسة اقتصاد مكثف"، وانطلاقاً من هذه المقولة الصحيحة، فلا يمكن أن تمر الأزمة الاقتصادية الحالية في النظام الرأسمالي، والتي يحلو للبعض تسميتها "بالاعصار المالي"، بدون تداعيات اقتصادية واجتماعية، وبدون نتائج سياسية على النظام الرأسمالي نفسه قبل غيره، مركزاً ومحيطاً.

لست ممن يقولون عن أنفسهم، أنهم خبراء اقتصاديون او ماليون حتى أقوم بتحليل دقيق ومفصل لأسباب الأزمة، ولكيفية الخروج منها، هذا اذا كان بالامكان تقديم وصفة للخروج أصلاً، ولكن بات بالإمكان المغامرة، في الحديث عن تداعيات الأزمة الاقتصادية أو الإعصار المالي سياسياً.

لو تتبعنا أسباب الاستعمار القديم والحديث، والحروب العالمية والاقليمية، لوجدنا أنها ترتبط بدرجة كبيرة، بالسعي من أجل الهيمنة على الموارد البشرية والطبيعية والاسواق، أو توسيع دائرتها، ويترافق هذا إجمالاً مع التبدلات في النظم الاجتماعية والسياسية، والقدرات الاقتصادية والعلمية، وإذا كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية قد أفرزتا وعززتا نظاماً اقتصادياً مختلفاً ومناقضاً وهو النظام الاشتراكي متمثلاً بالاتحاد السوفياتي ومعه الصين، وبعض بلدان العالم الثالث، ووفرتا الظرف السياسي لبروز حركات التحرر الوطني وقيادتها للكثير من شعوب " العالم الثالث " نحو الاستقلال عن الاستعمار.

ومن أجل حماية النظام الرأسمالي ودعمه، تم الاتفاق على "اتفاقية بريتون وودز وانشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية... الخ. في معمعان الحرب العالمية الثانية. وقدمت أمريكا المساعدات المالية لإعمار ما دمرته الحرب في أوروبا كما قدمت الجيوش لهزيمة النازية والفاشية قبل ذلك، والتي نشبت في أعقاب أزمة الامبريالية عام 1929، وبالتالي يجب أن لا يستبعد أحد امكانية نشوء فاشية جديدة كنتيجة للأزمة الحالية. علماً أن العالم لا يعيش اليوم في ظل الظروف

التي كانت قائمة في تلك الفترة، أي في ظل ثنائية القطبية بين النظام الاشـــتراكي في صيغة الاشتراكية المحققة كما تجلت في الاتحاد السوفياتي أساساً، وصيغة الإمبريالية التي تطورت الى اللبيرالية الجديدة، والاقتصـــاد المالي المالي التي وصـــل لها النظام الرأسمالي اليوم.

وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه الاشتراكية المحققة، وابتداع الصين لما أسماه في حينه دينغ تشاو بنغ "باشتراكية السوق" وصولاً للواقع الحالي، الذي أخذ فيه مؤتمر الحزب الشـــيوعي الصـــيني الأخير، قراراً بقبول الرأســـماليين والاغنياء الصـــينيين في صـــفوفه. ودخول الصـــين لمنظمة التجارة العالمية وعقدها لمؤتمر مشـــترك مع الدول الاوروبية لمواجهة الأزمة الاقتصـــادية العالمية، والتحولات نحو الرأســـمالية في غالبية بلدان العالم الثالث، التي ســـبق لها وســـعت للتحول الى الاشـــتراكية بدعم من الاتحاد الســـوفياتي في حينه. بعد كل هذا فإن عالم اليوم يعيش في ظل نظام واحد هو النظام الرأســـمالي اقتصـــادياً، مع وجود تفاوت في التعامل مع القضـــايا الاجتماعية بين دولة وأخرى.

إن من أســـباب وصـــول الأزمة الى ما هي عليه اليوم، والتي يصـــعب الحديث عن الخروج منها سريعاً، مهما تدخلت الدولة في الاقتصـاد، وفقاً لنظرية مينارد كينز، على عكس نظرية مدرســـة شـــيكاغو بقيادة البروفيســـور مليتون فريد مان، الذي دعى لعدم تدخل الدولة، وللحرية الاقتصـادية الشـاملة ولنظرية" السـوق يصـلح نفسـه" والتي تبنتها الإدارة الأمريكية صـــاحبة أكبر اقتصـــاد في العالم منذ عهد ريغان، فالأزمة تكمن في طبيعة النظام الرأســمالي نفســه القائمة على التنافس والنهب والافقار الاجتماعي، وفي سعي الإدارة الأمريكية لفرض الدولار كعملة تداول عالمي منذ سبعينات القرن الماضي ونجاحها في ذلك إلى حد كبير وصولاً لسقوط نظام القطبين وتبوئها منفردة قيادة العالم بخاصة ومحاولة فرض مفهومها السياسي وسلطتها على العالم ومؤسساته الدولية بدءاً من الأمم المتحدة وصولاً للمنظمات الاقليمية.

لقد حدث تناقض هام بين سعي أمريكا لفرض نفوذها السياسي، ونشر قواعدها العسكرية، وتدخلها المباشر بالصراعات الاقليمية، وبين قدرتها الاقتصادية والمالية على تلبية متطلبات هذه السياسة .ونتيجة تفاقم هذا التناقض من جهة وسعي شعوب العالم للتحرر من التسلط الأمريكي وبخاصة بعد 2001، في عهد ادارة بوش الابن من جهة ثانية، انفجرت الأزمة في داخل أمريكا نفسها وفي مؤسساتها القائمة على نظرية الليبرالية الجديدة وفي العديد من الدول الشبيهة أو المرتبطة بهذا القدر أو ذاك في هذا النظام، وكما قال الباحث الياباني " فولف مونشو": "إن التداعيات الجيو سياسية المرتقبة لهذا الانتقال هائلة جداً... وفقدان دور العملة الدولية الرائدة لن يؤدي الى ضياع النفوذ السياسي فحسب، وإنما أيضاً الى ضياع السلطة"، ولم يتوقف الأمر عند الأزمة الاقتصادية– المالية، فقد فاقم الوضع بدء تراجع دور أمريكا الدولي بعد المصاعب التي واجهتها جيوشها في أكثر من مكان، وبخاصة في العراق وافغانستان، وانفلات الكثير من دول وشعوب أمريكا اللاتينية من قبضتها العسكرية والتي كانت تعتبرها حديقة البيت الخلفية، والفشل الذي لاقاه حلفاؤها الاستراتيجيون في مغامراتهم العسكرية في لبنان وجورجيا، والتي قاموا بها، على الأغلب بتوجيه ودعم من الإدارة الأمريكية أو بعض مراكز القرار فيها.

إن انفجار الأزمة الاقتصادية، وبدء التراجع السياسي، جائا في ظل تغيرات قيادية في الإدارة الأمريكية نفسها وفي حليفتها الاستراتيجية في منطقتنا، مما أضعف قدرتها على فعل الكثير لوقفه. الأمر الذي يساهم في فتح الباب أوسع فأوسع لنشوء أقطاب دولية أخرى، لينهي أحادية القطب الذي سيطرت من خلالها أمريكا على العالم في العقدين الماضيين على الأقل.

من الصحيح القول أن هذا التعدد في القطبية سيكون بين دول تتبع نفس النظام الاقتصادي، أي النظام الرأسمالي، لكن علينا رؤية الخلافات العميقة بينها في جوانب أخرى كالطموحات القومية [روسيا وأمريكا]، وإلى حد ما الأيديولوجية [الصين وأمريكا] والاجتماعية [شمال أوروبا وأمريكا وبعض دول أوروبا] ومع الكثير من دول

العالم الثالث في أمريكا الجنوبية وآسـيا وأفريقيا، ورفض هذه الدول والشـعوب للهيمنة الأمريكية وأسلوبها الفظ سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

إن تعدد القطبية الدولية في النظام السياسي العالمي يفسح المجال للشعوب والدول الأخرى وبخاصـة في العالم الثالث للنهوض السـياسـي وإعادة بناء علاقاتها وفق قدر متزايد من الاستقلالية السياسية والاقتصادية، واختيار واتباع أسلوب حكم يخدم شعوبها أكثر فأكثر.

وضعف قبضة القطب الواحد، والذي تمثل في العقود الماضية في الإدارة الأمريكية، والنظام الاقتصـادي القائم على أسـاس الليبرالية الجديدة، وبداية نهوض أقطاب أخرى مثل آسـيا، والصـين وأوروبا وأمريكا اللاتينية، اقتصـادياً أو سـياسـياً أو كلاهما، يوفر البيئة أمام شـعوب العالم وقواها التحررية والديمقراطية، بما فيها منطقتنا العربية للنهوض مجدداً والتخلص ولو تدريجياً من قبضة الهيمنة الأمريكية، ويفسح المجال لها للنضـال الفاعل من أجل حريتها واستقلالها بالمعنيين السياسي والاقتصـادي، وللتحرر من هيمنة شروط وإملاءات القطب الأمريكي– الاسرائيلي عليها.

لقد بات مطلوباً اليوم من القوى السياسية والاجتماعية في منطقتنا، النهوض والعمل من أجل وضـع مصـالح ودور شـعوبها على خارطة المنطقة وبما يليق بها وبموقعها وإمكاناتها، فالظروف أكثر مواتاة من أي وقت مضـى في العقدين الماضـيين على الأقل، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق هذه القوى وليس غيرها.

عبد الرحيم ملوح

2008-10-27

الانتظار يدفعنا نحو الهاوية

سلسلة من اللقاءات بين وزير الحرب الإسرائيلي ايهود باراك ونائب رئيس الأمن القومي الأمريكي دينس روس، وكلاهما معروفان للجميع وبخاصة لمتابعي السياسة الأمريكية في المنطقة، والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية، فأمريكا بزعامة الرئيس الأمريكي هاري ترومان في حينه كانت أول دولة اعترفت بالدولة العبرية. ودينس روس، عمل في ظل الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة بوش الأب في ما سمي عملية السلام الإسرائيلية– الفلسطينية وقبل التحاقه بالبيت الأبيض مؤخراً رأس لجنة الاستراتيجية اليهودية في العالم، وايهود باراك وزير الأمن الإسرائيلي هو من أشرف على قتل دلال المغربي، وقاد دوريه الفاكهاني– فردان الذي استشهد فيها الكمالان ناصر والعدوان وأبو يوسف النجار والدورية التي أدت لاستشهاد القائد خليل الوزير. والآن هو زعيم حزب العمل وحليف نتنياهو ووزير الجيش الإسرائيلي.

في لقاءاتهما المتكررة بناءً لتوجيهات الرئيس الأمريكي أوباما ورئيس الوزراء نتنياهو توصلا إلى صفقة على النقاط التالية كما أكد ذلك اليكس فيشمان في جريدة يدعوت احرنوت الإسرائيلية ونشرتها الصحف الفلسطينية بتاريخ 2010/11/27:

1- تلتزم إسرائيل باستمرار تجميد الاستيطان ثلاثة أشهر.
2- تلتزم الإدارة الأمريكية مقابل ذلك بوجود إسرائيل في غور الأردن سنين طويلة.
3- يلتزم الأمريكيون أن يكون هذا هو التجميد الأخير الذي لا يشمل القدس.
4- أن تفرض الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن على كل محاولة فلسطينية للتوصل الى اعتراف بالدولة بواسطة الأمم المتحدة.

وتم فحص موضوع طائرات الشبح F35، ولكن هذا الموضوع لم يدخل في مسودات الصفقة، إن كل هذا لم يرضي نتنياهو وفريقه الحاكم بعد، فهو يريد الضمانات الأمريكية مكتوبة، وتجديد التأكيد على ورقة الضمانات التي قدمها بوش الابن لرئيس

الوزراء شارون في 2004/4/14، وأن لا تقتصر المفاوضات الثنائية على الحدود بل على كل القضايا الأخرى، وغير ذلك من المطالب، من أجل أن تنتهي الشهور الثلاثة بل السنوات القادمة في مفاوضات ثنائية عبثية وعقيمة، في الوقت الذي يستمر فيه الاحتلال والاستيطان والحصار وتهويد القدس، هذا يدفعنا لتذكر أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر وجه رسالة رئاسية إلى غولدا مائير في أعقاب حرب عام 1973، يؤكد فيها ضمان أمريكا لتفوق إسرائيل على جميع الدول العربية وعقب ذلك وقعت أمريكا وإسرائيل على وثيقة التحالف الاسرائيل الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان.

قد يقول البعض ومعهم كل الحق، أنه لا جديد يمكن الحديث عنه في العلاقات الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية، فإسرائيل قوية ومتفوقة مصلحة حيوية لأمريكا، بل أن إسرائيل قوية ومتفوقة مسألة داخلية أمريكية.

لكن الجديد بالنسبة لنا هو أن الجسد الفلسطيني، جسد الشعب والقضية والوطن، هو الموضوع على طاولة العلاقات الإسرائيلية وليس أي شيء آخر، إذن فالأمر كله من ألفه إلى يائه يعنينا كفلسطينيين وعرب وحتى مجمل شعوب ودول المنطقة، ولا يجوز لكائن ما كان التنصل من مسؤوليته، أوالقول أنني لن أكون ملكياً أكثر من الملك، فالجميع ملوك ومسؤولين.

إن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لا تحتاج منا إلى الإشارة لمتانتها في ظل جميع الإدارات منذ قيام إسرائيل حتى الان وستكون غداً كذلك، وبأن المصالح الحيوية المشتركة بين الطرفين تتعزز وتتقوى، وأن إسرائيل مسألة أمن أمريكي في المنطقة ومسألة داخلية أمريكية...الخ.

في ظل هذا وغيره كثير ماذا ينتظر الفلسطينيين والعرب وشعوب المنطقة من إدارة أوباما أو غيره؟. لا شك لدينا بأن أمريكا ومعها إسرائيل هما اللاعبان الرئيسان في المنطقة، وأمريكا هي اللاعب الرئيس في العالم. ولكن تجربة التاريخ علمتنا بأنه لا

يوجد شعب يناضل من أجل حقوقه وحريته واستقلاله، يمكن حرمانه منها في نهاية المطاف. وما علينا سوى تفحص خارطة العالم لنرى ذلك.

من هنا فإن الانتظار لرؤية نتائج الاتفاق الأمريكي- الإسرائيلي علينا وعلى قضيتنا وحقوقنا، يشكل وصفة للفشل في الدفاع عن الحقوق والقضية معاً، فالتاريخ لا يرتبط بفرد أو حزب او حركة، بل يرتبط بالشعب وحقوقه كائن من كانت القيادة أو الحركة أو الحزب، الذي تتصدى للدفاع عن هذه الحقوق، وحتى يتم تجنب المخاطر على شعبنا وحقوقنا، إن لم يكن بمقدورنا تحقيقها، وعدم انتظار ما تسفر عنه الاتفاقات الإسرائيلية- الأمريكية، " لأن المكتوب يقرأ من عنوانه"، كما يقول المثل الشعبي فالمطلوب فلسطينياً:

1- الدعوة لعقد لقاء وطني، يجمع مختلف قوى وتيارات وفعاليات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وليس مهماً أن يكون تحت عنوان واحد، هو التحديات المستقبلية التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس، والتوافق على استراتيجية عمل موحدة وعلى آليات صونه والنضال من أجله، وأن يتولى الدعوة الرئيس محمود عباس، بصفته الرئيس الفلسطيني.
2- التمسك بالشرعية الدولية وميثاقها وقراراتها ذات الصلة، والتحرك السياسي عربياً وإسلامياً ودولياً وفقها.
3- تعزيز الوحدة والمقاومة فلسطينياً وفي جميع الأراضي العربية المحتلة.

وعربياً:

1- الدعوة لاجتماع قمة عربيه طارئ، يتخذ قراراً عربياً ملزماً وله آلية تنفيذية لدعم الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، ودعم صموده الوطني سياسياً ومادياً، في مختلف المستويات وعلى مختلف الصعد. وربما وضع آلية ممكنة، ومطلوبة للتضامن العربي محلياً ودولياً.

2- دعوة الحركات والأحزاب والقوى الشـــعبية العربية لتوحيد جهودها وقواها من أجل دعم الشعب الفلسطيني ودعم صموده سياسياً ومادياً، والتحرك سياسياً وقانونياً مع نظيراتها دولياً.

3- توظيف الإمكانات العربية الرسـمية والشـعبية، وما ينبثق عن ذلك على مستوى العلاقات الدولية لدعم قضـايا الأمة العربية وفي المقدمة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

هذا وغيره من القرارات والإجراءات المختلفة فلسطينياً وعربياً يمكن له أن تشكل بداية لا بد منها، وآلية للخروج من العملية الإنتظارية من الهام جداً ولكن وضـــع كل هذا موضـع التنفيذ والمتابعة. فجثة الشعب الفلسطيني والأمة العربية، والوطن العربي كله، مطروحة على الطاولة والانتظار ليس حلاً، بل إنه الدرب الأسـرع للهاوية، والتاريخ لا يرحم أحد.

عبد الرحيم ملوح

2010/11/28

الانقسام إلى متى وإلى أين؟

هناك تحرك فلسطيني على أكثر من مستوى وصعيد، بهدف الوصول لصيغة متوافق عليها من المصالحة، بين مجمل الطيف السياسي والاجتماعي الفلسطيني وبخاصة بين حركتي فتح وحماس، بعد إصرار حماس على أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، على شكل تفاهمات او ملحق أو بأي صيغة، قبل توقيعها على الوثيقة التي تقدم بها الأخوة في مصر، استناداً لما توافق عليه ممثلوا الفصائل الفلسطينية في الحوار الشامل وفي الحوارات الثنائية اللاحقة بين ممثلين عن حركتي فتح وحماس، واجتهادهم في تقديم رأيهم لجسر الهوة في عدد من القضايا التي بقيت موضع خلاف.

جميع الفلسطينيين في الوطن والشتات، يرون في الانقسام القائم سياسياً وجغرافياً، طعنة كبرى في جسم المشروع الوطني الفلسطيني، وأنه يشكل خدمة جلّى للاحتلال وسياساته وممارساته بالحصار والاستيطان والتهويد والعنصرية في مجمل فلسطين وفي القدس بخاصة. ويبذلون جهودهم من أجل معالجته بأسرع وقت ممكن.

لكن النوايا شيء والحسابات الفئوية الضيقة وارتباطها بالحسابات الإقليمية والدولية شيء آخر، فالنوايا والتصريحات من مختلف القوى والفئات تتطلع وتطالب بالإسراع بإعلاء شأن المصالحة الفلسطينية، لكن الواقع والحسابات الفئوية لا تعمل وفق هذه التطلعات.

ونقطة البدء من الطبيعي أن تنطلق أولاً، من الإرادة السياسية وضرورة توفرها لدى جميع الأطراف والفئات الفلسطينية بأولوية المصالحة الوطنية على ما عداها.

وضرورة توفر القناعة السياسية بالشراكة الوطنية الأمر الذي نعتقد أنه غير متوفر حتى الآن، وبالتمسك بالمشروع الوطني الفلسطيني، تقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس والعودة.

ولدينا كفلسطينيين التجربة السياسية، والوثائق المتفق والموقع عليها وفي مقدمتها البرنامج الوطني ووثيقة الوفاق الوطني، وما اتفق عليه في الحوارات الشاملة في

القاهرة، وما نشهده يومياً من تداعيات مدمرة بسبب الانقسام على اكثر من مستوى وصعيد.

فالتجربة السياسية علمتنا كثيراً، أننا لا نستطيع حشد الرأي العام العربي والدولي حول مشروعنا الوطني، قبل أن نتوحد نحن ونتمسك بحقوقنا ووحدتنا، وندافع عنها، في مختلف المحافل العربية والدولية، وبيدنا الكثير من المواثيق والكثير من القرارات الدولية التي تسند هذا الحق.

وتمسكنا بالبرنامج الوطني المقر من المجالس الوطنية [العودة وتقرير المصير والدولة] وفر لنا الكثير من الالتفاف السياسي والدعم الدولي، وهناك ما يشبه الإجماع السياسي عليه، وبيدنا وثيقة الوفاق الوطني [وثيقة الأسرى] التي وافق عليها ووقعتها الغالبية العظمى من القوى السياسية والاجتماعية، حتى من تحفظ على بعض بنودها ولم يوقعها [ح.الجهاد]. لم يعطلها بل ساند تطبيقها سياسياً.

ويمكن أن يقول البعض، أن بعض ما ورد فيها ليس صالحاً لما بعد الانقسام، وبمعزل عن الاختلاف أو الاتفاق مع وجهة النظر هذه، ما المانع من مناقشة هذه الملاحظة أو تلك، بالتعديل أو الإضافة إليها.

صحيح ان الورقة المصرية، ركزت على الجوانب التنظيمية والإدارية في المصالحة، ولم تتطرق بشكل أساس للجوانب السياسية، وهذا ليس من مسؤولية الأخوة المصريين، بل أن عدم التطرق جاء بموافقة غالبية المعنيين بذلك اثناء حواراتهم مع المصريين وبخاصة ممثلي حركتي فتح وحماس في هيئة الحوار الشامل.

إن الإدراك السياسي لما نحن فيه وما ينتظرنا في المستقبل، يتطلب منا أولاً، انهاء حالة الانقسام، من اجل أن نتوجه موحدين، لإعلاء شأن مشروعنا الوطني، على قاعدة الشراكة السياسية، وبأيدينا سياسياً وادارياً وتنظيمياً كل ما يساعدنا على تجاوز هذه الحالة، فلا اتفاقات أوسلو أو المفاوضات المباشرة أو غير مباشرة، ولا الانقسام الحاصل والمراكمة الجارية عليه، ولا انتظار المساعدة من المجهول، خلصتنا من الاحتلال وسياساته وممارساته، بل زادتنا ضعفاً وتأكلاً، وأضرت بصمود شعبنا وفي

الدفاع عن حقوقه الوطنية. فالشعب يريد الوحدة والحرية والاستقلال والعودة، وضحى من أجل هذا بالغالي والنفيس، ومستعد للتضحية مرة أخرى من جديد، وبنفس الوقت يريد قيادة سياسية تحترم هذه التضحيات وهذا الصمود وتقوده نحو الخلاص من الاحتلال واستعادة حقوقه وتحقيق أهدافه، ويريد من يستحضر الدعم السياسي والمادي له، كشعب مناضل. وقوافل الحرية التي تجمع التبرعات وتعمل لفك الحصار ويضحي بعض أعضائها بحياتهم، قدموا لدعم الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية والديمقراطية العادلة. ولم يأتوا لدعم هذا الفصيل او ذاك، وهم ضد استمرار الاحتلال والحصار والاستيطان والتهويد وضد الانقسام الحاصل بالضرورة.

إن الكثير منهم يتساءل، لماذا أنتم منقسمون؟ وما علاقتنا بفتح أو حماس أو غيرهما نحن ندعم الشعب الفلسطيني وقضيته التحررية، ولا نريد أن تحدثونا عن انقسامكم.

عبد الرحيم ملوح

2010/6/22

التاريخ يكرر نفسه على شكل مأساة

ليس نكأً للجراح، او تشكيكاً بأحد، ولكن استحضاراً للتاريخ وقراءته في الحاضر البشع، كما قال المفكر والفيلسوف الكبير كارل ماركس:" التاريخ لا يكرر نفسه وأن فعلها، فإنها تكون على شكل مهزلة أو مأساة".

في مثل هذه الأيام من صيف عام 1971، حدث الصدام الدامي بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش الأردني في أحراش جرش وعجلون، حيث كان يرابط الفدائيين، بناء للترتيبات المشتركة بين قيادتهم والقيادة الأردنية، عبر اللجنة المكلفة بذلك من الجامعة العربية برئاسة رئيس وزراء تونس في حينه الباهي الأدغم.

وفي ظل حصار الفدائيين من قبل الجيش الأردني، وتضييق الخناق عليهم، وبدء خسارتهم المحتمة، تمكن عدد من الفدائيين من التسلل والنزول إلى منطقة الأغوار الملاصقة للأحراش، واتجهوا نحو فلسطين المحتلة واستسلموا لجيش الاحتلال الإسرائيلي، ولم يوافقهم الكثيرون على فعلتهم هذه، مهما كانت مبرراتها الإنسانية.

وبعد سبعة وثلاثين عاماً يكرر التاريخ نفسه مع عائلة حلَّس أبناء الشجاعية وقطاع غزة، حيث يقوم عدد منهم وبينهم القائد الجريح أحمد حلَّس " أبو ماهر" بمغادرة حصار حيهم بالنار على أيدي قوات حركة حماس، ويسلمون جرحاهم وأنفسهم لقوات الاحتلال الإسرائيلي المحاصرة لقطاع غزة والمحيطة به من شماله وجنوبه وبحره وسمائه.

إنها المأساة بعينها، وبشحمها ولحمها، أن تتكرر المأساة بعد هذا التاريخ وعلى أيدي الأشقاء، لتذكر بقول الشاعر العربي:" وظلم ذوي القربى أشد مضاضة...".

والمأساة الأكبر أن يستنتج الناطقون باسم قيادة حماس، من هذه الحالة المؤلمة سياسياً وإنسانياً، بأن هروب هؤلاء مع جرحاهم وتسليم أنفسهم لجنود الاحتلال، نتيجة نار الحصار لحي مدني مأهول، دليل على التورط في جريمة شاطيء غزة

المدانة، مغمضـــين الأعين عن ما حدث ويحدث لحي الشـــجاعية الآهل بالســـكان البسطاء.

إن من الخطأ تبرير الهروب للاحتماء بالاحتلال، مع تفهم الدوافع الإنســـانية المحضـــة لهكذا عمل، ولكن الخطيئة التي يجب أن لا يختلف أحد عليها هي المسـؤولية عن فرض الحصـار على هؤلاء، ووضـعهم أمام خيار واحد وحيد لإنقاذ حياتهم وهو اللجوء للعدو، وإعطاء هدية ثمينة لقواته بأن تقدم نفســـها كمنقذ لهم من ظلم أبناء جلدتهم وشعبهم وقضيتهم الواحدة.

المأســـاة هو ما يحدث لغزة هذه الأيام وما يرافقها من اعتقالات على خلفية سـياسـية على أيدي من يقولون عن أنفسـهم محررين، حيث طالت قادة بارزين في منظمة التحرير الفلسطينية على رأسهم د.زكريا الاغا عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلســـطينية وعضـــو اللجنة المركزية لفتح، ومن قادة الحركة الوطنية الفلسـطينية السـياسـية مثل الأخ إبراهيم أبو النجا وغيرهم على أيدي أجهزة سـلطة حماس في غزة، وفق سياسة معلنة بأنهم يعتقلون بسبب انتمائهم السياسي وبذريعة أنهم معتقلون كرهائن لا غير، وما رافق هذا من أعمال طالت المواطنين الأبرياء وإغلاق محطات الإذاعة والصحافة كإذاعة صوت الشعب في غزة لا لشيء إلا لأنها تقول الحقيقة وتنقل للعالم المأســاة الذي يعيشــها الشــعب، وإقدام أجهزة الســلطة الأمنية في نابلس باعتقال د. محمد غزال عضو المكتب السياسي لحماس وغيره من الشخصيات السياسية والأكاديمية.

إن ما يجري اليوم ما هو إلا تدمير للمشروع الوطني، ولمناعة الشعب الفلسطيني وصـــموده، إدرك ذلك المســـؤولون عنه أم لا، ولن ينفع الندم ولن يفيد أحد تبرير أوتفسير فعلته بعد فوات الأوان.

ما زال لدينا فرصـــة لوقف هذا الجنون الهمجي فوراً. والذهاب لطاولة الحوار الوطني الشامل واستعادة وحدتنا الوطنية، وإعادة قضيتنا للواجهة مرة أخرى، كقضية

شـــعب يناضـــل موحداً من أجل حقه بالحرية والاســـتقلال والعودة، فهل يرعوي المسؤولون عن ما يعانيه شعبنا ومشروعنا الوطني من بعض قادته وأبنائه؟ !!!.

عبد الرحيم ملوح

2008-8-3

التحديات التي تواجه الشعب والقضية الفلسطينية

بالأمس اتخذت لجنة المتابعة العربية بالدوحة عاصـــمة قطر قراراً، بتبني القرار الفلســطيني بالذهاب إلى الأمم المتحدة وتتقدم بطلب العضــوية العاملة في المجموعة الدولية (الأمم المتحدة) وهذا القرار بحد ذاته إيجابي ويقوي الموقف الفلسطيني أمام المجموعات الأخرى في الأمم المتحدة، فالدول والشـــعوب التي عانت ســـابقاً من الاستعمار أول من أيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه بالدولة وبحدودها وبتنفيذ قرارات الشـــرعية الدولية بما فيها حقه بالعودة الى دياره التي شـــرد منها والتعويض عن معاناته.

إن الشـعب الفلسـطيني يواجه تحديات كبيره في هذه المرحلة، رغم بعض الإنجازات الإيجابية التي حققها نتيجة صـموده وتمسكه بحقوقه الوطنية وفي مقدمتها قرار لجنة المتابعة العربية الأخير، ويأتي في مقدمتها:

أولا: الاحتلال الإسـرائيلي، فما زال الشـعب الفلسـطيني قبل وبعد قرار لجنة المتابعة يعاني من الاحتلال الإسرائيلي له ولأرض وطنه، والدولة الفلسطينية السيدة والمستقلة ستبنى هنا على الارض الفلسطينية ومن هنا تأتي أهمية وضرورة العمل من أجل إزالة الاحتلال بكل ذيوله ومرتكزاته الاســـتيطانية والتهويدية للأرض الفلســـطينية بما فيها القدس عاصـمة الدولة الفلسطينية المستقلة العتيدة، إن إزالة الاحتلال تتطلب الصـمود على الأرض و تعزيز الوحدة الوطنية وتكثيف مقاومة الاحتلال بكل أشـــكال المقاومة وأساليبها، وتعزيز التحرك السياسـي محلياً وإقليمياً ودولياً لدعم صـمود وحقوق الشـعب الفلسطيني.

ثانيا: المفاوضـات والذهاب للأمم المتحدة، أو إعادة ملف القضـية الفلسـطينية للأمم المتحدة، وبهدف تنفيذ قراراتها ونقول "إعادة" وليس "نقل" لأننا لم نوافق أصـــلاً على المفاوضات الثنائية تحت الرعاية الأمريكية المتفردة.

وهذا يتطلب أن يكون في إطار إســـتراتيجية وطنية فلســـطينية، تنهي الاحتكار الأمريكي السـياسـي والأمني للمفاوضـات الثنائية برعايتها، وفي ظل انحيازها المطلق للاحتلال وسياساته وممارساته، وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأنه من الصعب جداً أن لم نقل من المستحيل استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية بحدهما الأدنى، في ظل مفاوضـات ثنائية فلسـطينية إسـرائيلية تحت الرعاية الأمريكية، لقد ثبت فشـل هذه المفاوضـات وإضـاعة الوقت فيها، وتوظيف الاحتلال الإسـرائيلي لها، بدعم أمريكي مكشوف لإسرائي، والدليل على هذا مفاوضات أوسلو التي كان يجب أن تحقق أهدافها عام 1999، ولكنها استطالت وأعطت الفرصة تلو الفرصة للاحتلال وأضرت بالموقف السياسي وبالوضع الفلسطيني في أكثر من مستوى وصعيد.

فالذهاب للأمم المتحدة، يتطلب دعم وتأيد كل الأطراف بدءاً من القوى الســياســية والاجتماعية والتجمعات الفلسطينية والعربية ومؤيدي الحق الفلسطيني سياسياً وميدانياً، وعدم التخوف من البعض بأن هذا يمكن أن يؤثر على جوانب من الحقوق الفلسـطينية " فلا يضـيع حق وورائه مطالب " كما يقول المثل الشـعبي . والحصـول على الحق بل النضـــال من أجله، يجب أن لا يكون على حســاب حق آخر، فلا مقايضـــه بين حق وحق وتقرير المصـير والدولة المسـتقلة وعاصـمتها القدس والعودة كلها حقوق للشـعب الفلسطيني وبها قرارات للأمم المتحدة.

ثالثا: المصـالحة الفلسـطينية، بل الوحدة الوطنية الفلسـطينية، لقد دللت التجربة العملية أن الانقسام الفلسطيني "مصلحة إسرائيلية صافية" ، وأنه يضر آنياً ومستقبلاً بالوضـع الفلسـطيني والتجربة ماثلة للعيان. فبعد أربع سـنوات تم التوصـل إلى التوقيع في القاهرة على "وثيقة المصـــالحة الوطنية" في 2011/5/4، وكان من المتوقع أن يجتمع الموقعون على هذه الوثيقة في اليوم التالي لوضـــع آلية تنفيذ بنود الوثيقة رغم التحفظ لهذا الطرف أو ذاك على ما ورد فيها، ولكن الإرادة السياسية لأصـحاب القرار أضـــاعت هذه الفرصـــة، وأضـــاعت الوقت حتى الان وانتظر البعض أن تأتي رياح التدخلات الخارجية لصـالحه، ولم يتعظ من تجربة السـنوات الأربع الماضـية، ومن ما

أصـاب الشـعب وقضـيته من عنت من الاحتلال ومن الانقسـام ولم يسـتفد أصـحاب القرار من ما يجري في المنطقة العربية من تحركات وانتفاضـات شـعبية بما في حركة آذار للشـباب الفلسـطيني، وما سـبقها ورافقها من تحركات شـعبية، تعمل من أجل التحولات الإيجابية عربياً وفلسطينياً.

لكل ما سـبق وغيره على المعنيين رغم أية تحفظات على الوثيقة لأنه لا يمكن الوصـول إلى الإجماع على كل مفصـل أو قضـية فيها، كون الشـعب الفلسـطيني تعددي، والقوى السـياسـية المشـاركة لديها خلفيات إيديولوجية متباينة، وهناك تدخلات إقليمية ودولية في الموضـوع الفلسـطيني، ولكن طبيعة المرحلة "مرحلة تحرر وطني وديمقراطي ومصالح الشعب الفلسطيني العليا تقتضي الإسراع اليوم قبل الغد من أجل تنفيذ ما اتفق عليه في الوثيقة، لأن هذا مصـلحة وطنية فلسـطينية فالشـعب يريد تنفيذ الاتفاق وإنهاء وضـعية الانقسـام، ويأخذ قيمته الأكبر كوننا نجابه تحديات جسام على أكثر من مستوى وصعيد.

من هنا علينا الاتفاق على اسـتراتيجية عليا، لا تخضـع للاعتبارات الفئوية والحسابات الشخصية، وتستند لمراجعة وتقيم شامل للاحتلال وسياساته وممارساته وللأوضـاع المحلية والإقليمية والدولية، وبخاصـته لتجربة الانقسـام الداخلي وأثرها السلبي، والمفاوضـات الثنائية وفشـلها، والانتفاضـات الشـعبية الإقليمية وتأثيرها على أوضاعنا الداخلية، والوضع الدولي وبخاصة الاقتصادي وتطور العلوم والاتصالات... كل هذا وغيره يتطلب منا رؤيته وأخذه بالاعتبار لسـياسـتنا الممارسـة، فنحن شـعب يناضل من أجل التحرر الوطني والديمقراطي، وهذا يفرض علينا الإيمان بقدرة الشعب والعمل لتجنيد قواه من أجل هذا.

عبد الرحيم ملوح

2011/7/15

التخريف .... في الخريف

تتواتر اجتماعات الرئيس عباس وايهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي بما يعادل مرة كل أسبوعين تقريباً. ويتوافد على المنطقة مبعوثون دوليون كثر، وتتكاثر المشاريع السياسية تحضيراً لمؤتمر الخريف، مثل الفطر بعد هطول المطر، تيري لارسون يتقدم بمشروع لجسر الهوة بين الموقف الإسرائيلي القاضي باقتصار الأمر على اعلان مبادىء والموقف الفلسطيني الذي يطالب باطار عمل يحدد البداية والنهاية وآلية التنفيذ لكل قضية من قضايا الوضع النهائي: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الحدود ، الأمن، المياه.

والبرفسور ألون بن مئير يقترح مشروعاً بهدف جسر الهوة بين المبادرة العربية والمطالب الإسرائيلية، وتكثر التسريبات الإسرائيلية عن لجان عمل ثنائية إسرائيلية–فلسطينية، تعمل بشكل سري للوصول إلى نقاط اتفاق تحضيراً للمؤتمر أو اللقاء الأول.

ويدعو نتنياهو زعيم المعارضة الكنيست لجلسة خاصة، مطالباً من على منبره بكشف ما يجري وبعدم أهمية أولمرت او صلاحيته للذهاب لهكذا مفاوضات، لأنه يعتبرها خطراً على إسرائيل وأمنها.

وفي المقابل يؤكد الرئيس عباس في كل أحاديثه بأنه لم يجري التوصل لشيء مع الإسرائيليين ولم يحدد بعد موعد المؤتمر، ولا المشاركين فيه، ولا مضمون القضايا التي يجري التحضير لها، وإصراره على الاعداد الجيد للمؤتمر مسبقاً من أجل ضمان نجاحه، وعلى ضرورة مشاركة سوريا ولبنان في أعماله، ومن المفارقات، أن إسرائيل راغبة بحضور سوريا وغير راغبة بمشاركة لبنان، بذريعة أنه لا يوجد مشكلة أراضي بينها وبين لبنان، وترى أن المشكلة هي بين سوريا ولبنان، في حين لا ترغب الإدارة الأمريكية بمشاركة سوريا ولا مانع لديها بمشاركة لبنان، لاعتبارات ليس لديها علاقة، بالقضايا التي يعقد المؤتمر من أجل بحثها، مع أن هناك معلومات جرى تسريبها مؤخراً، تشير

أن ديفيدوولش قد أبلغ الرئيس عباس بان الادارة الأمريكية تميل للاستجابة لرأيه بأهمية مشاركة سوريا بالمؤتمر.

إن من يتفحص بدقة طبيعة وحجم القضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وطبيعة وحجم المواقف المتناقضة بين كل من الأطراف الفلسطينية والعربية، وبين الطرف الإسرائيلي ومعه الأمريكي، ويعود بذاكرته لتجربة المؤتمرات والمفاوضات السابقة، يصل لاستنتاج بأن التفاؤل بنجاح المؤتمر شبه معدوم، فالإدارة الأمريكية في سنتها الأخيرة ولم تتمكن من تحقيق أي تقدم في السنوات السبع الماضية من عمرها، برغم تصريحات ووعود الرئيس بوش، والذي بات تذكرها وتعدادها يثير السخرية بدءاً من إشاعة الديمقراطية في المنطقة، وصولاً " برؤية بوش " للتسوية ، ولتحديده مواعيد قيام الدولة الفلسطينية ولتوصيفه للجدار بأنه أفعى تتلوى في أحشاء الضفة الغربية....الخ. الأمر الذي يدلل على أن إهتمام الإدارة الأمريكية الأن بحشد الدعم الرسمي العربي لمساعدتها في حل مشاكلها في العراق وأفغانستان وفي مواجهة إيران، ومن أجل ضمان تدفق نفط الخليج للسوق العالمي، ولتدوير مليارات البترودولار في الأسواق الأمريكية.

أما إسرائيل فانها تجد أن فرصتها أكبر اليوم وبعد ما حدث ويحدث في الساحة الفلسطينية من انقسام حاد، في تنفيذ مشروعها الأساس المستند لإقامة حقائق أمر واقع تحول دون إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. وتسعى لاستثمار حالة الضعف الفلسطينية، وحالة التفكك العربية، والدعم الأمريكي غير المشروط لسياساتها، لفرض شروط مشروعها السياسي والاستيطاني والأمني على الشعب الفلسطيني وقيادته، و من أجل هذا فإنها تضغط لاستمرار الحاجة الأمريكية لفعل شيء، وتقبل بعقد مؤتمر بدون مضمون من جهة، وبأن يصدر عنه إعلان مبادىء عام لا يلزمها بتنفيذ شيء محدد.

قد يقول البعض أن هناك حاجة أمريكية للخروج من مأزقها للدعم الرسمي العربي وخاصة الخليجي ومن أجل هذا فأنها ستضغط على إسرائيل للتقدم نحو عملية التسوية السياسية، أن هذا صحيح منطقياً، ولكنه غير ممكن واقعياً، فالدول العربية ليست في

وارد الضغط على الإدارة الأمريكية بما في ذلك مقايضة دعمها وتسهيلاتها لها، بالضغط الأمريكي على إسرائيل فيما يتعلق بالتسوية، بسبب الظروف الخاصة والعامة بكل دولة، ولحاجة بعض هذه الدول للتواجد العسكري الأمريكي في مياهها وأراضيها وفي ذات الوقت تعيش الساحة الفلسطينية حالة انقسام تعجزها عن استثمار الحاجة الأمريكية، و أخشى أنها والدول العربية لا تقدران حاجة الإدارة الأمريكية لموقفها في هذه الفترة السياسية إن الادارة الأمريكية وبخاصة الحالية لم يسجل لها يوماً أنها مارست أي نوع من الضغط على إسرائيل، بل على العكس من ذلك، فإنها تستجيب دائماً لطلبات إسرائيل بما في ذلك الدفاع عن سياستها الاحتلالية والعدوانية التوسعية.

إذا كان كل هذا صحيح واقعياً فما هو المتوقع من مؤتمر الخريف أكثر من جلسة تخريف سياسي.؟.

إن قراءة ميزان القوى والوقائع السياسية لا تشير لإمكانية حدوث " عملية سياسية ذات مغزى" كما يطالب دائماً د. عريقات. حتى لو لجأت الأنسة رايس، للتدخل المباشر في حال فشل الفلسطينيون والإسرائيليون بالتوصل إلى نقاط اتفاق تنقذ المؤتمر وتحفظ ماء وجه المشاركين فيه، ولكنها لن تعالج جوهر الصراع المتمثل بوجود الاحتلال وحق الشعب الفلسطيني بالاستقلال، أقول حتى لو اضطرت الأنسة رايس لفرض أجندة أمريكية على المؤتمرين، لأن هذه الأجندة ستكون بالاتفاق مع الاحتلال الإسرائيلي وستستجيب لمطالبه وبالتالي ستؤسس لمرحلة جديدة من احتدام الصراع بدلاً من أن تشكل أساساً للحل، وربما تفاقم من التناقضات الداخلية الفلسطينية والعربية، بين من يدعو للتعامل معها وبين من يرفضها جملة وتفصيلاً.

إن علينا عدم الرهان على هذا " اللقاء – المؤتمر " ، كونه لا يشكل أكثر من اداة من أدوات إدارة الأزمة بيننا وبين الإسرائيليين برعاية أمريكية كما هو الحال سابقاً، ووسيلة لتفاقم التناقضات الداخلية الفلسطينية والعربية، وفقاً لاستراتيجية " الفوضى الخلاقة " التي أرست أسسها الإدارة الأمريكية الحالية وحليفتها الاستراتيجية إسرائيل فمن زاوية ميزان القوى وتحقيق المصالح الوطنية الفلسطينية، وجوهرها إزالة الاحتلال

من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وضمان عودة اللاجئين لديارهم، أي تنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي كفلت كل سبق.

في ضوء كل المعطيات القائمة فإن المؤتمر المدعو له لن يكون أكثر من لقاء للتخريف.... في فصل الخريف، في حين أن المستفيد الأول منه ستكون إسرائيل، حيث ستحظى بتوسيع دائرة المعترفين بها رسمياً من الدول العربية، والثاني، الإدارة الأمريكية لإظهار اهتمامها بتسوية الصراع الدائر، من أجل ارضاء بعض الدول العربية للحصول على دعم مشاريعها في العراق والخليج العربي وربما في مناطق أخرى.

فحذار أن نقع في دائرة الخاسرين، ومن يدفع ضريبة نجاح الآخرين على حساب شعبه وقضيته الوطنية.

عبد الرحيم ملوح

2007/9/6

الثورة الفلسطينية المعاصرة

(في نقد ومراجعة التجربة، ورؤية إستراتيجية للمستقبل)

وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

عبد الرحيم ملوح

نائب الأمين العام للجبهة الشعبية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع لمركز "بدائل"

رام الله 24/ايار 2010

مدخل

تتبدى مراجعة تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة كضرورة وطنية ملحة في الآونة الأخيرة، نظراً لعمق المأزق الذي وصلت إليه الحركة الوطنية الفلسطينية جراء فشلها الواضح في تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والعودة، باعتبارها مكونات أساسية وجوهرية للبرنامج الوطني، وكذلك بسبب من حالة الانقسام المتفاقمة التي باتت تهدد بشكل جدي وحدة الأرض والشعب والكيان الوطني والتمثيل.

فالأزمة المتفاقمة التي نعيشها في الساحة الفلسطينية ناجمة عن فشل المفاوضات ووصولها لطريق مسدود مؤخراً ، وبسبب أزمة المقاومة أيضاً، وانسداد الآفاق أمام مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس جراء استمرار الاحتلال باجراءاته الاستيطانية والتهويدية وخلق الوقائع على الأرض التي تقوض قيام الدولة. وهي سابقة لهذه التطورات جميعاً، وإن جاءت الأخيرة لتؤكدها وتكشف مدى عمقها وخطورتها.

وفي هذه الورقة، المعدة خصيصاً للمؤتمر الرابع للمركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات " بدائل"، الذي ينعقد تحت عنوان "صناع القرار بين مسؤولية الماضي وآفاق المستقبل" ، سيجري تناول الموضوع في ثلاثة محاور: الأول ويتناول منهج النقد

المستخدم، ومكانته في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والثاني محاولة لتقييم تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة واستخلاص دروسها وعبرها، سواء أكان ذلك على المستوى الوطني العام أو كان يتعلق باليسار الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. والثالث محاولة لتقديم رؤية استراتيجية للمستقبل من وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

المحور الأول: تقييم تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة، والدروس والعبر المستفادة

أولاً: في منهج النقد

تحتاج مراجعة تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة الى مراجعة شاملة لمختلف المراحل التي مرت بها، وهي طويلة ومتعددة، وإلى منهج علمي ونقدي، يكشف عن الأسباب الكامنة وراء الأزمة المستفحلة، وحيث أن المطلوب من هذا المنهج أن يكون علمياً و شفافاً و جريئاً ويكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الأزمة، عليه أن يكون موضوعياً ولا يتعامل بمنهج القطع التام مع التجربة السابقة، بل ومن خلال تلمس تناقضات التجربة والواقع باعتبارهما تفاعلا تاريخياً – اجتماعياً معقداً، لا يسجل السلب فحسب، بل والإنجازات والثروة الغنية والهائلة التي أفرزتها تجربة الشعب الفلسطيني والأمة العربية في الصراع على مدار أكثر من قرن، وبحيث يستطيع الكشف عن النزعات الجوهرية المتكررة في الظاهرة ويتفحص مدى ديمومتها القانونية التاريخية ومدى فعلها في الراهن وما يستطاع بواسطتها أن يستشرف من مستقبل منظور أو قريب، إن مثل هذا المنهج من شأنه، كما تؤكد وثيقة" نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة " الصادرة عن المؤتمر الوطني السادس للجبهة في تموز عام 2000" أن يحفظ للنضال الطويل لشعبنا، ولشلال التضحيات قيمته المعنوية والتاريخية ويحولها إلى قوة مادية تضاف إلى مكونات القوى التي تملكها، والتي ليست قليلة على أية حال، عدا عن كونها تحفظ التوازن داخل الذات الجمعية والفردية الواحدة، وذلك لاعتبار أن "التراجع يحمل أيضا بعداً إنهاضياً، ويحفل بدروس قيمة، دون احترامها ووضعها تحت الضوء، وتحويلها إلى قوة فعل وإعادة

بناء، تتحول إلى قوة استنزاف معنوي ومادي مدمرة"، (نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المؤتمر الوطني السادس تموز 2000، ص10-12).

وفي استعراض سريع للتاريخ، نستطيع التأكيد، أنها ليست المرة الأولى التي تقف فيها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لتقيم تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة وتتحدث عن مظاهر وجذور وأسباب أزمتها، ولتسجل دروسها وعبرها، ويستطيع المتتبع لتطور الجبهة الشعبية والمطلع على وثائق مؤتمراتها وهيئاتها المركزية ومواقفها في محطات تاريخية هامة (1969، 1972،1979، 1983،1992،1993، 1994، 2000) أن يتلمس بوضوح حجم وعمق النظرة النقدية التي عبرت عنها الجبهة لتلك التجربة وللأزمة التي عصفت بالثورة والحركة الوطنية، بل وأستطيع القول **إن المنهج النقدي قد لازم تاريخ الجبهة وتطورها وبات منهجاً محايثاً لرؤيتها ومنهج عملها**، حيث لم يثبت النقد على جدول اجتماعات هيئاتها باعتباره إجراء آلي وشكلي، بل ثقف به في صفوف الجبهة كنهج ودخل كعنصر أساسي في منهج التحليل ليس للواقع المحيط بل وللواقع الداخلي والممارسة العملية، وأكثر من ذلك: فكغيرنا من الديمقراطيين الثوريين، الذين وصلوا الاشتراكية العلمية من زاوية السياسة والثورة وليس النظرية، ومن مواقع الفكر البرجوازي القومي، لعبت التجربة العملية بالنسبة لنا، وما يستخلص منها من دروس وعبر عاملاً أساسياً في تصحيح الممارسة وإحداث التغييرات اللازمة لمواكبة التطورات سواء على الصعيد السياسي أولاً، أو على الصعيدين التنظيمي والفكري ثانياً.

ولعل الموقع اليساري للجبهة فكرا وسياسة، والمنهج الفكري النقدي الذي تبنته كمرشد للعمل، ناهيك عن موقعها كمعارضة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومن موقع الشراكه في النضال والمؤسسة معاً، قد سمح لها برفع وتيرة النقد لتجربة الثورة ولنفسها أيضا ولكل الحركة الوطنية بما فيها اليسار والمعارضة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي ضوء المتغيرات التي عصفت بالعالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونظام القطبين الدوليين، وما تبعها من حرب ثانية في الخليج العربي

وما ولدته من واقع جديد، ومنه انخراط النظام الرسمي العربي بما فيه قيادة المنظمة في إطار التسوية السياسية المطروحة، بدءاً بمؤتمر مدريد عام 1991 ومن ثم التوقيع على إتفاق أوسلو عام 1993 ، استشعرت الجبهة حجم تلك المتغيرات ومفاعيلها ووقفت أمامها في المؤتمر الوطني الخامس للجبهة عام 1993، وأنشأ الدكتور جورج حبش أمين عام الجبهة آنذاك يقول: "إن كل ذلك يضعنا أمام ظروف ووقائع جديدة تستلزم المناقشة العلمية والجادة، والهادفة، الجريئة والديمقراطية، لاستراتيجيتنا وتكتيكنا، لآيديولوجيتنا، وخطنا السياسي، ولأساليب عملنا، ومفاهيمنا التنظيمية والعسكرية والمالية والجماهيرية، بهدف تثبيت ما برهنت الحياة عليه، والواقع الراهن والتجربة صحته وسلامته، ومراجعة ما برهنت الحياة والواقع الراهن ضرورة التخلي عنه، وإعادة النظر فيه، وتطوير ما ينبغي تطويرة وتجديده". (المؤتمر الوطني الخامس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الوثائق، ص4)

إن جذر هذا المنهج النقدي، يعود في الأساس إلى الاطار المفاهيمي الذي وضعت الجبهة الشعبية نفسها فيه، والذي أطلقت عليه مصطلح "التحول"، والذي هو في جوهره عملية مراجعة و مقاربة دائمة لمستويات تطور الجبهة على كافة الصعد الفكرية والسياسية والتنظيمية من الوضعية التي نشأت عليها كتنظيم ديمقراطي ثوري راديكالي وكامتداد لحركة القوميين العرب، الى النموذج المفترض للحزب الثوري المتسلح بمنهج إشتراكي علمى في التحليل والبناء والتغيير.وبفعل ذلك وقفت باستمرار لتقيم الشوط المقطوع على صعيد عملية التحول، الأمر الذي رسخ وكرس منهج النقد الذاتي وجعله سلاحاً ماضياً في تصويب المسيرة باستمرار.

ورغم ما أنجزته الجبهة على صعيد العملية المذكورة، لم تخف تعقيدات هذه العملية وتناقضاتها وصعوباتها، كما لم تدع أبدا فصلها عن مجمل نشاطاتها الفكرية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية، بل كانت تبين باستمرار أخطاءها وعثراتها وتستخلص دروسها وعبرها وتطرح ما يسعفها في تجديد الذات ارتباطاً بوظيفتها كحزب سياسي من المفترض به أن يشكل ذاتاً واعية ومنظمة للقيادة السياسية للجماهير، إذا وبغض النظر عن

المصطلح، عاشت الجبهة الشعبية تجربة فريدة من عملية متواصلة **للنقد والنقد الذاتي، كرس لديها المنهج النقدي كسلاح دائم للتغيير والتجديد**، وهو ما ساهم ويساهم باستمراريتها كظاهرة وكتيار جماهيري، رغم كل التراجع الذي شهدته سواء على صعيد الحجم أو الدور والفعالية مؤخراً، في ظل حالة الاستقطاب الحاد في الساحة الفلسطينية، وهو ما سنتعرض له لاحقا.

ثانيا. محاولة لتقييم التجربة واستخلاص دروسها وعبرها

إن المسؤولية تجاه تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة والقضية الفلسطينية، و بناء على المنهج المشار إليه آنفا، تقتضي تسجيل ليس الثغرات فحسب، بل والانجازات أيضا، وذلك حتى يجري البناء عليها وحتى لا يلحق ظلم وإجحاف بالتجربة وما تراكم من نضالات وتضحيات، تدخل في حساب ميزان القوى المؤثر على اتجاه تحقيق أية إستراتيجية لاحقة، باعتبارها(الإنجازات) جزءاً من الواقع المحقق سواء الفاعل أو الكامن في الحاضر الموجود، من المفترض أن يستخدم بجدارة ويؤخذ بعين الاعتبار .

أ. إنجازات على صعيد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة بشكل عام.

هنا نستطيع أن نسجل الانجازات التالية:

1. بلورة الهوية الوطنية والشخصية الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها لعموم تجمعات الشعب الفلسطيني في مواجهة محاولات التصفية و الطمس أو التغييب والسيطرة والاحتواء والتدجين، وقد تحقق هذا في صراع مديد وتضحيات جسام مع الحركة الصهيونية وقوى عديدة غيرها.
2. تجاوز القصور الذي عبرت عنه الحركة الوطنية ما قبل النكبة، المتمثل بعجزها عن حمل مشروع تقرير المصير ودولة في مواجهة مشروع الحركة الصهيونية وكذلك غياب مؤسساتها التمثيلية ، حيث عبرت م. ت. ف. عن مشروع دولة، واستطاعت أن تنتزع وحدانية التمثيل الوطني بها.

3. بناء الكيانية الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتحويلها إلى إطار وطني جامع كمعبر سياسي وقانوني وتنظيمي عن وحدة الشعب والهوية وبخاصة بعد عام 1969 وإكسابها شرعية وطنية وعربية ودولية، و تحقيق الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في كافة أمكان تواجده، وتكريسها مرجعية وطنية عليا معززة بوضع قانوني أعطاها صفة الشخصية القانونية الدولية التي تؤهلها لأداء الالتزامات الدولية والتمتع بحق المطالبة بالحقوق الوطنية المشروعة السياسية والإقليمية للشعب الفلسطيني، والاعتراف الدبلوماسي، كما أعطاها الحق في الاشتراك بتسوية القضية الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ذات الشأن، وبما يشمل إبرام الاتفاقات والمعاهدات والتمتع بقسط هام من حصانة الدولة باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة لها مكانتها الخاصة، وهو ما تعزز بعد اعتراف العديد من دول العالم وكذلك اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني عام 1988 عبر قرارها رقم 177(د – 43) لعام 1988، و الذي رتب على المجتمع الدولي مسؤولية تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وممارسة سيادته على أراضيه المحتلة منذ عام 1967.

4. تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد الاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني كحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين على أرضه وحق عودة لاجئيه إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها عام 1948(أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3236 لعام 1974)، وذلك إلى جانب العديد من قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني وتنزع الصفة الشرعية عن الاحتلال وسياساته وإجراءاته الاستيطانية والقمعية والتهويدية.

5. بلورة برنامج سياسي مرحلي للحركة الوطنية بات محل إجماع وطني شامل وباتت عناصره، بغض النظر عن أية انحرافات عنه في الممارسة السياسية والعملية من البعض، ثابتاً من ثوابت السياسة الوطنية.
6. بناء مؤسسات كيانية على الأرض الفلسطينية واستعادة الداخل الفلسطيني كمركز لثقل العمل الوطني وساحة للكفاح المباشر مع الاحتلال.
7. انتزاع اعتراف إقليمي ودولي بفضل نضالات الشعب الفلسطيني وانتفاضاته بحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال و إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرضه.
8. إطلاق حركة المقاومة المسلحة وخوض النضال بكافة أشكاله، وتأكيد الحق المشروع للشعب الفلسطيني في خوض هذا الكفاح بكافة أشكاله كما كفلته الشرعية الدولية والقانون الدولي.
9. إفشال محاولات التوطين للاجئين الفلسطينيين وتأكيد حق عودتهم الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها وتكريس هذا الحق كحق غير قابل للتصرف أو الانابة أو المقايضة بحقوق أخرى.
10. كسب تأييد أوساط دولية واسعة وخاصة على الصعيد الشعبي داعمة ومؤيدة للحقوق الوطنية والانسانية للشعب الفلسطيني.
11. تبيان عدالة القضية الفلسطينية والتعريف بها على نطاق واسع، وكشف حقيقة إسرائيل كدولة احتلال ذات طبيعة عنصرية عدوانية توسعية وإحلالية إقتلاعية، وحرمانها لوقت طويل من إقامة علاقات دبلومسية مع دول عديدة ومن التحرك بحرية تامة على الساحة الدولية.

ب. مظاهر الخلل التي عانت منها الثورة الفلسطينية و دروس وعبر التجربة.

عانت الثورة الفلسطينية من خلل كبير، وارتكبت أخطاء كثيرة ولحقت بها هزائم أيضاً، أدت الى جانب صعوبات وتعقيدات الظروف المحيطة والعوامل الخارجية، إلى أزمة

عصفت بها وأوصلتها إلى ما هي عليه من مأزق، وبخاصة منذ توقيع القيادة المتنفذه على اتفاقات أوسلو.

ولكي تجري الاستفادة من هذه التجربة، لا بد من تحليل تلك الإخفاقات والأخطاء والهزائم والوقوف على أسبابها الكامنة والظروف التي أدت إليها، وضرورة تسجيل دروسها وعبرها، وذلك من أجل معالجة علمية للواقع الراهن المأزوم والانطلاق للمستقبل برؤية استراتيجية جديدة وممارسة مختلفة نوعيا عما سبقها.

1. المبالغة في مرحلة تاريخية طويلة بدور الكفاح المسلح واعتباره طريقاً وأسلوباً وحيداً للتحرير والتبهيت من دور أشكال ووسائل النضال الأخرى ووضع التعارضات بينها، قول البعض بأن (الهوية تنبع من فوهة البندقية) وعدم التوفيق بينهما وبين أشكال النضال الأخرى.
2. المبالغة بالعامل الوطني على حساب العمل القومي ورد فعل على طغيان الأخير على الوطني في مراحل سابقة، وإيلاء اهتمام للعلاقة مع الأنظمة العربية الرسمية على حساب العلاقة مع الجماهير وقواها التحررية.
3. الاستئثار والانفراد بمقدرات منظمة التحرير الفلسطينية واستخدامها في خلق حالة من الولاءات وبناء نظام سياسي زبائني، وإدارة الظهر لقرارات هيئاتها القيادية العليا، وصولاً لاختراق برنامجها الوطني ببرنامج مشروع الحكم الاداري الذاتي، وتبهيت دورها وتغييبها لصالح السلطة الناشئة والإحجام عن اتخاذ القرارات اللازمة لتفعيل مؤسساتها ودوائرها وتوفير الميزانيات اللازمة لها، والتخلف عن تطبيق الاتفاقات والخطط المتفق عليها وطنيا لاعادة بنائها على أسس ديمقراطية وبما يضمن مشاركة جميع ألوان الطيف السياسي فيها.
4. احتكار السلطة الناشئة على الأرض الفلسطينية وإقامة نظام الحزب الواحد والتخلف عن إقامة نظام سياسي ديمقراطي يضمن الحريات وعدم التسليم بنتائج الانتخابات الديمقراطية أو الشراكة الوطنية والشاملة.

5. عدم الاهتمام الكافي بجماهير الشعب الفلسطيني في الشتات وأماكن اللجوء، والتخلي عن المسؤولية عن مصير جماهير الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1948م وبالتالي إضعاف وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته وحقوقه العادلة وتشتيت طاقاته دون مرجعية وطنية موحدة.
6. اعطاء الأولوية للسلطة والتحول الاجتماعي على حساب مهام التحرر الوطني وعدم استثمار الطاقات المتوافرة في مواجهة الاحتلال وإجراءاته واستيطانه.
7. الاهتمام المتزايد ببرنامج سلطة الحكم الذاتي الانتقالية على حساب برنامج الإجماع الوطني وتجاهل خيارات الشعب الفلسطيني الاستراتيجية المتعلقة بالحل العادل والشامل.
8. المبالغة بحجم ومدى التغييرات في السياسة والمواقف الإسرائيلية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني ومتطلبات حل الصراع و السلام العادل والشامل.

ومقابل هذه الأخطاء ومكامن الخلل الخاصة بالتيار السياسي السائد في الحركة الوطنية ممثلاً بفتح وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أرتكبت الكثير من الأخطاء من قبل اليسار الفلسطيني وكذلك من قبل التيار الإسلامي وخاصة حماس، فاليسار عاش مرحلة طويلة في إطار مفاهيم وسياسات ومواقف تبشيرية، انشغل كثيراً في بناء ذاته بمسائل الآيديولوجيا والنظرية بعيداً عن إنتاجها ارتباطاً بالواقع الملموس ومضمون بنية المجتمع وتراثه، واستمر وما يزال مشتتاً ومنقسماً على نفسه، ولم يستطع أن يشكل بديلاً ديمقراطياً تقدمياً فعلياً يعطي للشعب الفلسطيني خياراً آخراً في ظل الاستقطاب الحاد الذي شهدته الساحة الفلسطينية في السنوات القليلة الماضية.

أما الحركة الاسلامية فقد تعاملت بذات النهج الاحتكاري وإدعاء التمثيل بل يمكن القول إنها تفوقت كثيراً في هذا المجال، وتنكرت لنضالات وتضحيات المقاومة الفلسطينية على مدار حوالي نصف قرن، واختطت نهجاً إقصائياً بالاعتماد على فتاوي التكفير والتخوين بعيداً عن رؤية ضرورات الوحدة الوطنية ووحدة الشعب والقضية والكيان الوطني، طارحة مشروعاً سياسياً عاماً لما يرتق بعد إلى مستوى البرنامج الوطني

الواضح لمنظمة التحرير الفلسطينية وإن حاولت مغازلته جزئياً في الآونة الأخيرة، وفي مواجهة الاستئثار والتفرد حاولت فرض الشراكة بالقوة وعالجت الخلافات الداخلية بالعنف والحسم العسكري منقلبة على الديمقراطية التي ارتضتها وتوافق عليها الجميع.

كما ودخلت في لعبة المحاور الإقليمية ذات التأثير السلبي والمدمر على الوحدة الوطنية، وماطلت في المصالحة الوطنية منشدة للمصالح الفئوية ومكاسب السلطة التي استولت عليها في غزة، مفسحة في المجال لفعالية متزايدة لضغط الخارج الذي يستهدف النيل من الموقف الوطني وتكريس الانقسام السياسي والجغرافي الذي يهدد وحدة الكيان والتمثيل والمصير الوطني، ولئن كنا نسجل لها دورها في تعزيز حركة المقاومة المسلحة في مراحل مختلفة وكذلك تعزيز صمود شعبنا وخاصة في قطاع غزة، إلا أن اعتبارات السلطة لديها تغلبت في الآونة الأخيرة على الاعتبارات الأخرى، وعجزت عن إدارة السلطة بنموذج ديمقراطي ونهج اجتماعي يحافظ على الوحدة الوطنية والتعددية الفكرية والسياسية واحترام الحريات.

وهكذا بتنا أمام تعدد بالرؤى والاستراتيجيات السياسية والقرار والأدوات النضالية، ناهيك عن الانقسام الحاد المدمر.

ج. ميزات تجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

دون أن ندعي الكمال أو عدم الوقوع بأخطاء أو غياب أية ثغرات أو نواقص، بل ومع التأكيد على أن الجبهة وقعت في أخطاء كثيرة وتتحمل قسطها من المسؤولية تجاه أزمة الثورة والحركة الوطنية، نستطيع أن نسجل المسائل الآتية، الايجابية، التي تميزت بها تجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

1. إنتهاج سياسة مبدئية صريحة وشفافة مع مختلف قوى العمل الوطني والجماهير الفلسطينية، تؤكد على ضرورة قول الحقيقة ونشر الحقائق والمعطيات التي تعيشها الثورة وتحيط بها.
2. التأكيد على أهمية النظرية والفكر الثوري والتنظيم بالنسبة للحركة الوطنية.

3. الإيمان بوحدة المقاومة والعمل الكفاحي والميداني على الأرض في مواجهة الاحتلال بين كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني بغض النظر عن الخلافات السياسية، والتأكيد على حل الخلافات بالحوار والأساليب الديمقراطية وتحريم الاقتتال الداخلي.
4. الإيمان الراسخ بوحدة الشعب الفلسطيني والوحدة الوطنية في إطار م. ت. ف. والتمسك بالمنظمة ممثل شرعي وحيد وكيان سياسي وطني وإطار وطني جامع للشعب الفلسطيني، مع التمييز بين بنيتها الكيانية الجامعة المفترض التمسك بها والبقاء في صفوفها وبين هيئاتها القيادية التنفيذية والسياسية التي يمكن الاختلاف أو الاتفاق معها.
5. التمسك الواضح ببناء العلاقات الوطنية على أسس ديمقراطية تحفظ للجميع حرية الرأي والفكر والتنظيم والمكانة الندية اللائقة كشركاء في الكفاح والنضال والمسؤولية الوطنية عن مصير الشعب الفلسطيني، والدعوة لتشكيل قيادة وطنية موحدة للمقاومة وإدارة موحدة للصراع مع الاحتلال.
6. النضال من أجل الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها على أساس برنامج سياسي وطني موحد وعلى أسس تنظيمية ديمقراطية، تسمح بالشراكة بصنع القرار السياسي والمسؤولية عن تنفيذه من قبل الجميع في هيئاتها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والاحتكام لقراراتها وبرنامجها الوطني. لقد ناضلت مثلاً لإقرار التمثيل النسبي في وثيقة طرابلس عام 1978، وأقر في المجلس الوطني بدمشق عام 1979.
7. التأكيد على أهمية التكتيك السياسي والمرحلية والشرعية الدولية وميثاقها وقراراتها، وتوظيف الشرعية الدولية في النضال من اجل أهدافنا الوطنية وربط المرحلة بالاستراتيجية والأهداف البعيدة والتأكيد على أن البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية هو محطة على طريق النضال لتحقيق الأهداف البعيدة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني يعيش

فيها الجميع متساويين بمعزل عن اللون أو العرق أو الدين، واعتبار النضال لتحقيق حق العودة هو الجسر الرابط بين تلك الأهداف باعتباره مرتبط بجذر الصراع.

8. التأكيد على ترابط الوطني والقومي والأممي في الصراع في إطار علاقة جدلية تحفظ للوطني مكانته واستقلاليته دون انعزال أو تنكر أو تقليل من أهمية العامل القومي والعلاقة مع حركة التحرر العربية واعتبار الكفاح الفلسطيني جزء لا يتجزأ من كفاح الأمة العربية في سبيل التحرر والاستقلال والسيادة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي وكجزء من الكفاح الدولي والانساني العام، الأمر الذي يتطلب إقامة علاقات حميمة مع حركة التحرر العربية ومع حركات التحرر الوطني والديمقراطي وكل القوى الديمقراطية والتقدمية في العالم وتعزيز التحالفات معها من أجل نصرة القضية الفلسطينية.

9. التأكيد على ضرورة فهم حقيقة الحركة الصهيونية وإسرائيل كغزوة استعمارية عنصرية ذات طابع مغرق في رجعيته وعدوانيته وأطماعه التوسعية ليس تجاه الشعب الفلسطيني فحسب بل وتجاه الأمة العربية بأسرها، والتأكيد على أنه ورغم أية تطورات يبقى التناقض معها ومع احتلالها للأراضي الفلسطينية هو التناقض الأساسي الذي يعلو على كل التناقضات ولا بد من توجيه الكفاح نحوه باستمرار.

10. الإسهام الفعال في نشر الفكر الاشتراكي العلمي وإعادة الاعتبار له في المنطقة العربية من خلال ربطه بالمقاومة المسلحة كما سبق الشهيد جورج حاوي، والتأكيد على صحة الفكرة الاشتراكية والمنهج المادي الجدلي التاريخي باعتباره منهجاً حياً ومرشداً للعمل وليس عقيدة جامدة رغم سقوط الاشتراكية المحققة والأزمة التي أدت إلى انهيارها، والدعوة الى التجديد النظري والإ نفتاح على المدارس الفكرية المختلفة وضرورة فلسطنة وتعريب النظرية وتجاوز البناء الحزبي المركزي المتزمت والبيروقراطي لصالح البناء الديمقراطي.

11. تلمس العلاقة الجدلية والعضوية بين مهام التحرر الوطني والديمقراطي الاجتماعي في ظل الظروف المستجدة بعد قيام السلطة الفلسطينية وبناء البرنامج النضالي على

أساس ذلك مع التأكيد على أولوية النضال من أجل التحرر الوطني والخلاص من الاحتلال وضرورة أخذ خصوصيات التجمعات الفلسطينية المختلفة بعين الاعتبار مع التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني ونضاله العام. (أنظر وثيقة الكونفرنس العام للجبهة ، حزيران 1994)

12. الحرص على الديمقراطية الداخلية في بناء التنظيم والحزب وعلى أسس انتخابية من القاعدة إلى القمة وبشكل دوري، مما سمح بتكريس مبدا التجديد في الهيئات القيادية وإعطاء نموذج على هذا الصعيد ممثلاً باستقالة مؤسس الجبهة وأمينها العام الدكتور جورج حبش من الأمانة العامة وفسح المجال لقيادات أخرى لتحمل المسؤولية، والنضال من أجل الديمقراطية في أوساط الشعب الفلسطيني وبناء مؤسساته الوطنية على هذه القاعدة.

13. التميز بالكفاحية العالية والنموذج التضحوي الذي عبر عنه انخراط القيادات الأولى في العمل الكفاحي والصمود في المعتقلات والسجون وتجلى بشكل واضح في استشهاد الأمين العام السابق للجبهة القائد الوطني أبو علي مصطفى، والأديب المفكر غسان كنفاني عضو المكتب السياسي.

14. كل ما سبق مكن الجبهة الشعبية وقياداتها من قراءة الواقع السياسي الفلسطيني وواقع القضية الوطنية الفلسطينية وطبيعة المتطلبات للتحرر الوطني الفلسطيني، وقراءة الحركة الصهيونية وإسرائيل وتحالفاتهما، واشتقاق السياسة الوطنية الفلسطينية الصائبة من وجهة نظرها، وانطلاقاً من هذا حافظت على الوحدة الوطنية والكيان السياسي م.ت.ف، وعارضت اللجوء للعنف في حل التناقضات الداخلية، وعارضت اتفاقات أوسلو وما تلاها وصولاً للمفاوضات غير المباشرة بعد ما يقرب من 18 عاماً من المفاوضات المباشرة استناداً لقراءتها لميزان القوى المحلي والاقليمي والدولي ولما يفرزه وطنياً.

ثالثا. نحو رؤية استراتيجية للمستقبل:

إن ظواهر ومكامن الخلل المشار إليها سابقاً، مأخوذة بارتباطها بالانجازات والإيجابيات، تشكل دروساً وعبراً غنية للحركة الوطنية، تستطيع عبر إدراكها وتلمس أبعادها أن تحولها إلى أرضية لتجديد ذاتها، حسب هذه الحركة أن تقف بجدية ومسؤولية أمام المصلحة الوطنية العليا وتغلبها على المصالح الفئوية الضيقة، وتشتق الاستراتيجية السياسية الموحدة القادرة على استنهاض طاقات الشعب الفلسطيني كافة وزجها في الكفاح من أجل تحقيق الهداف الوطنية.

إن الأسئلة النوعية في استقصاء كيفية الخروج من المازق والانطلاق نحو المستقبل لأنها هي المطلوبة في مثل هذا الحال، وهي كما يقول المفكر مهدي عامل "مفاتيح الخروج من الأزمات النوعية"، وباعتقادنا أن السؤال الذي يجب ان يطرح هو ليس لماذا لم ننتصر، بل كيف ننتصر؟

إنطلاقاً من ذلك واجتهاداً في رسم سياسة استراتيجية ثابتة للمستقبل نقدم فيما يلي الأسس الضرورية لبناء هذه الاستراتيجية من وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مستدركين أن المأزق الذي نعيش يحتاج إلى عقل جماعي وإلى تضافر كل الجهود المخلصة وإعمال العقل في حوار وطني ديمقراطي واسع تشارك به كل ألوان الطيف الفكري والسياسي الفلسطيني وكذلك قطاعات شعبنا المختلفة في كافة اماكن تواجده:

1. التمسك بأهداف وحقوق شعبنا الأساسية الثابتة في الحرية والاستقلال والسيادة والعودة كتجسيد لحق تقرير المصير الجماعي لشعبنا وبما يشمل إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، ودون مقايضة حق بحق أو الاجحاف بأي حق من الحقوق.
2. الانشداد باستمرار لمهمة التحرر الوطني باعتبارها المهمة الأولى لشعبنا وإعادة الاعتبار لدور الحركة الوطنية التحرري مع الحفاظ على وحدة تجمعات شعبنا في كافة أمكان تواجده والاهتمام بالخارج وتجمعات اللاجئين وإعادة الاعتبارلمكانة

جماهير شعبنا داخل منظقة 48 كجزء لا يتجزأ من شعبنا الفلسطيني وقضيته وحقوقه العادلة.

3. العمل من أجل استعادة الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتجاوز الانقسام على أسس سياسية وطنية وديمقراطية تضمن وحدة الشعب والقضية والحقوق والكيانية الوطنية وإعادة بنائها على أسس الشراكة الوطنية وباعتبارها أرضية المطالبة بحق تقرير المصير الجمعي وبقية الحقوق المشروعة والسلاح الأمضى في الحفاظ على الهوية والشخصية الوطنية ووحدة التمثيل الوطني ومصدر الشرعية والسيادة.
4. التمسك بحق شعبنا في المقاومة بكافة أشكالها من أجل نيل حقوقه، بما فيها الكفاح المسلح وربطه بالأشكال والأساليب النضالية الأخرى، وإجادة التكامل بينها لتحقيق أهداف شعبنا والتوفيق بينها، واستنباط وتعميم الأشكال الملائمة والمبدعة والناجعة وفق الظروف الملموسة في كل مرحلة.
5. العمل على تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني وبناء النظام السياسي على أساس احترام الحريات والتعددية الفكرية والسياسية، واحترام مبدا تداول السلطة سلمياً عبر صناديق الاقتراع وإعادة بناء كل المؤسسات الوطنية على أسس ديمقراطية من القاعدة إلى القمة وعلى أساس مبدأ التمثيل النسبي الشامل.
6. التمسك بالشرعية الدولية ومرجعياتها في مواجهة المرجعيات المجزوءة التي تنتقص من حقوق شعبنا، والعمل من أجل تحرك دولي واسع لتعزيز التضامن مع شعبنا وعزل ومقاطعة دولة الاحتلال وسياسة الفصل العنصري البغيضة التي تنتهجها والبحث عن كافة الوسائل الممكنة لاستخدام القانون الدولي والمحافل الدولية لممارسة الضغط على دولة الاحتلال وتفعيل آليات الإلزام الدولية لدفعها نحو الانصياع لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والانساني.

7. إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس انتخابية ديمقراطية وصونها ككيان سياسي، وممثل شرعي ووحيد / وكمرجعية وطنية عليا وكإئتلاف وطني بمشاركة جميع القوى السياسية وقطاعات شعبنا المختلفة.
8. العمل على إعادة بناء العلاقات الفلسطينية العربية على أساس العلاقة العضوية بين شعبنا العربي الفلسطيني وإمته العربية باعتبار شعبنا جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وباعتبار القضية الفلسطينية هي القضية القومية المركزية التي تستدعي تضامناً عربياً فعالاً ووحدة عربية في مواجهة العدوانية والتوسعية الصهيونية ومن أجل الكفاح المشترك الذي يحقق للعرب استعادة كامل أراضيهم المحتلة وضمان السلام العادل والشامل.
9. بناء العلاقات دولياً على أساس الموقف من حقوق شعبنا الوطنية والديمقراطية، وبالدرجة الأولى مع القوى المؤيدة لنضاله من أجل حقوقه، والمؤيدة للديمقراطية والإنسانية.

الجهود الدولية الرامية لحل عادل للقضية الفلسطينية

ودور منظمة التحرير الفلسطينية في العمل من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومن أجل السلام العادل والشامل في المنطقة

الحدود ... الاستيطان... ال swap

في ظل تزايد الحديث عن العودة إلى "المفاوضات" أكانت مباشرة أم غير مباشرة، نستذكر موقف شيخ المفاوضين المتمسكين بالحق المرحوم د. حيدر عبد الشافي، عندما أصر أثناء المفاوضات في أعقاب مؤتمر مدريد على أولوية وقف الاستيطان بكل أشكاله، وقال كلمته المشهورة، لا معنى ولا قيمة للمفاوضات في ظل استمرار سلطات الاحتلال بمصادرة الأرض وبناء المستوطنات، كان هذا أثناء المفاوضات بواشنطن وفي ظل الرعاية الأمريكية المنفردة للمفاوضات، واتُهم وقتها من أوساط عديدة، بما في ذلك من أوساط فلسطينية بأنه يعيق المفاوضات هو وبعض زملائه بالوفد الفلسطيني، لقد أثبت التجربة الملموسة بأن للمفاوضات أسسها ومتطلباتها حتى لا نقع في الحديث الملتبس عن مرجعياتها، ومضى ما يقرب من عقدين من الزمن على موقف د. حيدر عبد الشافي وعلى بدء انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، وخلال هذه الفترة سالت مياه كثيرة من تحت الجسر كما يقال، وهناك من يريد إعادة اكتشاف المحيط في ظل ما يحدث لأهالي غزة والأغوار والقدس وسلوان وبورين والخليل.... ولشعبنا كله.

لقد وقع الرئيس الراحل عرفات بواي ريفر على اتفاقات مع نتنياهو بحضور الملك الراحل حسين وبرعاية الرئيس الأمريكي كلينتون، ماذا كانت النتيجة؟! وما الذي حصل لشارع الشهداء في الخليل ولانسحاب إسرائيل من مثلث الشهداء بجنين وبغيرها.

في عهد نتنياهو سمعنا بالحوض المقدس وبأن معاليه ادوميم جزء من "القدس الموحدة" عاصمة " دولة إسرائيل" ومنفذها للبحر الميت، وبأن الدولة العبرية كانت في يهودا والسامره وهذا يعني أنها لم تكن في حيفا ويافا والنقب، ولم تكن في طبريا وصفد والناصره والرمله واللد، والسؤال هل يعاد ترسيم حدود الدول وفق لتاريخ يزيد عن ثلاثة الاف سنه؟ هذا في حال افتراض صحة ما يقال؟. عندها ماذا سيحدث لأمريكا وأستراليا وكندا وغيرها بل ماذا سيحدث لإسرائيل ذاتها، وهل السيف نفسه هو من

يحدد حدود الدول والشـــعوب، فالقوة اليوم مع هذا الطرف وغداً مع غيره، هكذا يعلمنا التاريخ، فشـريعة الغاب الذي تعمل الإدارة الأمريكية على إعادة اسـتحضـارها من أجل هيمنتها على العالم، وتلجأ لها القيادة الإسـرائيلية ضـد الشـعب الفلسـطيني وشـعوب المنطقة، بالتحالف الوطيد مع أمريكا، لم يســجل التاريخ ســوى نجاحها المؤقت هكذا حدث في الماضي ومن الطبيعي أن يحدث في الحاضر والمستقبل لكل من يلجأ لها.

لقد انخدع الفلسـطينيون لأسـباب عديدة، برغبة القيادة الإسـرائيلية "بالسـلام" معهم، فذهبوا إليه تحدوهم الثقة بالمســتقبل والأمل بالتوصــل له. وقدمت قيادتهم التنازل تلو الأخر من أجلـه، وكـانـت النتيجـة المعروفـة على أرض الواقع للجميع وللمواطن الفلسطيني المكتوي بالاحتلال قبل غيره.

ومن أجل تعريف المواطن بما تريده إســرائيل وبما تم تقديم بعضـــه على حســـاب الوطن وحسابه، من أجل الوصـول لهذه التسوية غير محددة المعالم من الهام الوقوف عند العبارات التالية التي تتردد يومياً على لسان أكثر من مفاوض فلسطيني، دون ان يقنع الإسرائيلي بها، لأن ما يريده غير ذلك.

الحدود؛ في قرار التقســيم 181 عام 1947 ، الذي أقرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقامة الدولة العبرية والدولة العربية [الفلســطينية]، على حدود تعطي للحركة الصـهيونية حوالي55% من مساحة فلسطين وحوالي 44% للدولة الفلسطينية، وتبقى القدس ومعها بيت لحم مدينـة ذات وضـــع خـاصcorpos seperatom، تحت مســؤولية هيئة مشــتركة بمســؤولية ورعاية الأمم المتحدة. وبعد بضــعة شــهور أي منتصـف عام 1948، قامت إسـرائيل باحتلال ما اقر لها بالإضـافة الى ما يزيد عن 24% من الأراضـــي المقرة للدولة الفلســطينية، أي أن الدولة العبرية قامت على ما يقرب من 78% من أراضي فلسطين التاريخية.

وفي عام 1967 احتلت ما تبقى من فلسـطين بالإضـافة للجولان السـورية وسـيناء المصرية وبعض قطع الأراضـي في الأردن ولبنان، وقد اقر مجلس الأمن القرار 242 الذي تتحدث مقدمته على عدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة.

واليوم وفي مجرى مفاوضات التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية، ما الذي حدث؟، لقد أصرت القيادات الإسرائيلية ومن خلفها الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ما يلي:

1- الرعاية الأمريكية المنفردة للمفاوضات، بحجج وذرائع مختلفة، لكن الأساسي فيها أن أمريكا هي الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، وتعتبر الأخيرة مصلحة حيوية أمريكية عليا وبالتالي كان الطرفان ينسقان المواقف من المفاوضات في مختلف المراحل والمحطات قبل بدئها.

2- على أن تكون طاولة المفاوضات هي المرجعية والأساس التي تقوم عليه المفاوضات وليس الشرعية الدولية وقراراتها، وعندما كانت القيادات الإسرائيلية تضطر لسبب أو آخر للاستجابة لبعض هذا القرارات أو لجزء منها، كانت تتحيين الفرص لنقضها، وتجد بالموقف الأمريكي خير داعم لها على مختلف الصعد.

3- لقد جعلت إسرائيل من قضيتي الاستيطان والأمن [لها ولمستوطنيها] المرجعية والأساس لعملية التفاوض، بحيث بات الاستيطان مقابل السلام والأمن مقابل السلام هما الأساس، وأصرت على استمراره في مختلف المراحل.

4- عندما قبلت القيادات الإسرائيلية بفكرة ال swap وأدخلتها لمفهوم التفاوض مع الفلسطينيين كان الهدف هو استيعاب الكتل الاستيطانية والجدار العنصري...الخ للسيادة الإسرائيلية بالضد من الحقوق الفلسطينية التي كفلتها الشرعية الدولية. وامعاناً في الاحتلال التوسعي.

5- لقد أصرت على أن حدودها الأمنية هي حدودها السياسية والجغرافية، وباتت الأغوار والمستوطنات وأمن المستوطنين وغير ذلك هي المرجعية، بما في ذلك مسؤولية السلطة عن حماية المستوطنين ومنع التعرض لهم.

6- لقد تحولت الحدود الى حدود للاستيطان وأمن المستوطنين، وال swap يجري الحديث عن القيمة والمثل وعن المساحة الجغرافية حتى أن ارئيل وما معها من

مستوطنات وما خلف الجدار والقدس وكلها مناطق فلسطينية ويجب أن تبقى تحت سيادة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

إن كل هذا وغيره يدلل على شيء واحد، بأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لا تريد السلام، بل تريد عملية "سلام" وفق حساباتها ولخدمة العلاقات العامة والمحزن جداً أن هناك أطرافاً فلسطينية وعربية تنخدع بما تقوله أمريكا وإسرائيل حتى لا نقول أكثر، ولا تقييم الوزن لما يجري على أرض الواقع، وهي مستعدة للاستجابة لبعض المطالب الإسرائيلية ان لم نقل لغالبيتها إرضاء للبيت الأبيض وسيده. يضاف لهذا الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي قدم اكبر خدمة للسياسة الإسرائيلية وأضعف المناعة والصمود الفلسطيني، والضعف والتآكل العربي الذي طال النظام القطري، وحول القادة العرب إلى فاقدي القدرة والدور.

عبد الرحيم ملوح

2010/8/1

الحق بالحرية اولا

في روايته " الرابح يبقى وحيداً" قال الروائي البرازيلي المشـــهور باولو كويلو:" ليس للأحلام تواريخ نهاية" وأنا أقول اليوم "ليس للإرادة او النضـــال من أجل الحرية تواريخ نهـايـة." مع أنني لا أفهم حتى الآن لمـاذا اختـار هذا العنوان لروايتـه"، فـالشـــعب الفلسطيني يناضـل من أجل الحرية والاستقلال لما يزيد عن مئة عام وما زال يحلم... ويناضـــل... بإرادة فولاذية من أجلهما، ورغم أنه أضـــيف لهما مهمة وطنية كبرى قبل أكثر من ســـتين عاماً، " العودة"، إلا أنه بقي متمســـكاً بهذه الحقوق – الأهداف، رغم كل الصـــعاب والعقبات والتضـــحيات، وفي مقدمتها، تخلي ذوي القربى عنه في أكثر من منعطف، ومع إدراكه العميق أن هذه الحقوق – الأهداف، هي أهداف ســـياســـية بامتياز، ويتطلب تحقيقها التضـحيات الجسام، ولم تدلل تجربته الخاصـة او تجربة أي شـعب عبر التاريخ القديم والمعاصـر، بضـرورة حصـوله على رقم من أرقام موسـوعة جينس لكي يستحق نيل حريته واستقلاله وعودته لدياره، فقد استحق هذا الأمر بجدارة منذ زمن، فهو يناضـــل منذ أكثر من مئة عام، وهُجّر من دياره منذ أكثر من ســـتين عاماً، ودخل حوالي 800 الف من أبنائه المعتقلات الصـــهيونية منذ عام 1967، هذا الرقم يوازي ربع السكان غير المهجرين والقابعين حتى الآن تحت الاحتلال، وقدم على مذبح حريته آلاف الشهداء وبينهم القادة الكبار من السياسيين والأدباء والعسكريين، في مقدمتهم الرئيس أبو عمار وجورج حبش وأحمد ياســـين وأبو علي مصـــطفى وســـعد صـــايل وخليل الوزير ومحمود درويش وغســـان كنفاني ومعين بســـيســـو وعبد الوهاب الكيالي، وابو سلمى وغيرهم كثيرون.

إن من حق شعب كهذا أن يفخر بصموده وتاريخه وتراثه، وأن يحلم بالمستقبل الذي يريد، ومن معاني الفخر هذه، إحياء مناســـباته التاريخية، بما فيها تســـجيل اســـمه بموسـوعة جينس كونه صـنع أكبر وأطول ثوب شـعبي وأكبر صـحن كنافه وصـحن حمص ورغيف مسخن، وأن يخيط أطول علم في العالم...الخ.

إن كل هذا يعزز من صموده السياسي والمعنوي، ومن تمسكه بتراثه وتاريخه وأرض وطنه، كونه يجابه احتلال – إحلالي، يريد مصـادرة التراث والتاريخ، إضـافة للأرض وللحق بتقرير المصير.

ولكن هـذا يبقى دون المطلوب بكثير على أهميتـه، لأن المطلوب هو الحريـة والاستقلال، الذي في ظلهما يمكن لشعبنا إحياء المناسبات الذي يريد، فالمشكلة كانت ولا زالت بوجود الاحتلال نفسه، وبالحيلولة بين الشعب الفلسطيني وحقه بالحرية وتقرير المصـير والعودة، وبدون إزالة الاحتلال واسـتعادة الحق بالحرية وبناء الدولة المسـتقلة وعاصـمتها القدس والعودة فعلاً، سـيبقى كل ما حققه الشـعب الفلسـطيني وحركته الوطنية، من أرقام جينس على أهميتها في زاوية الإعلان عن الاستحقاق لا أكثر، في حين أن الاسـتحقاق نفسـه هي بإزالة الاحتلال وبتقرير المصـير وبالعودة للديار، مدركين بذات الوقت حجم وتنوع الصـراع وأدواته بيننا وبين الاحتلال، ففي الوقت الذي ينافس شعبنا ويضحي بأبنائه وقادته إما بالاستشهاد أو الأسر، فإن الاحتلال يصادر الأرض ويزور التاريخ ويهود المقدسـات ويعتقل ويغتال ويطور الدبابات والطائرات الحديثة، لكي يوطد من احتلاله للوطن، غير مدرك أن التاريخ لم يسـجل بقاء احتلال لشـعب وأرض، ما دام هذا الشـعب يناضـل من أجل دحر الاحتلال ومن أجل حقه بالحرية وتقرير المصير، والشعب الفلسطيني ناضل وسيبقى يناضل بكل الوسائل من أجل حقوقه هذه.

عبد الرحيم ملوح

2010/4/19

الحكيم ... في ذكرى رحيله الأولى

في السادس والعشرين من كانون ثاني 2008، رحل عنا د. جورج حبش. ابن مدينة اللد، القائد الكبير الذي قضى حياته مناضلاً من أجل حرية فلسطين وشعبها، ومن أجل شعوب الأمة العربية ووحدتها وديمقراطيتها.

الطبيب الذي دمج بين مداواة الطفل والشيخ في مخيم الكرامة وسقف السيل بعمان، وبين النضال من أجل حق شعبه في تقرير المصير والعودة والدولة، وحق أمته بالوحدة والحرية.

د. جورج حبش الذي أسس حركة القومين العرب، كقوة مناضلة من أجل الوحدة والحرية والاستقلال، وأسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كقوة سياسية كفاحية من أجل إعلاء شأن الهوية الوطنية الفلسطينية ودحر الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين لديارهم.

د.جورج حبش، حياة طويلة حافلة بالنضال الوطني التحرري، والقومي الوحدوي، والأممي الإنساني، أحد أبرز قادة اليسار والديمقراطية المدافعين عن الفقراء والعمال والفلاحين، وحقهم في الحياة الكريمة ودورهم في قيادة المجتمع في العالم العربي.

تأتي الذكرى الأولى لرحيل د. حبش، ونحن غرقى في بركة الانقسام الأسنة، وفي مرحلة ما بعد العدوان العسكري الإسرائيلي الغاشم على غزة، غزة العزة والصمود الذي أفشلت بصمودها الكثير من أهداف العدوان العسكرية، ويبقى علينا جميعاً إفشال أهدافه السياسية، وفي مقدمتها تكريس الانقسام السياسي، وتمزيق وحدانية وشرعية التمثيل السياسي الواحد، وصولاً لضرب المشروع الوطني الفلسطيني ممثلاً بتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس وحق اللاجئين في العودة لديارهم.

هل تعرف أيها الراحل عنا، والساكن في وجداننا، الغائب عنا الموجود بيننا، أن شهوة السلطة والموقع القيادي الفئوي او الشخصي يفوق الكثير من الاعتبارات الوطنية الكبرى ويعلو فوق المصالح الوطنية العليا عند البعض.

واليوم يدرك الإنســـان حجم الخطوة الديمقراطية التي ضـــربت بها مثلاً بين القادة، عندما أقدمت على التخلي عن مواقعك القيادية كرئيس لحركة القومين العرب عام 1967 واتجهت لتأســـيس الجبهة الشـــعبية، وعندما أقدمت على التخلي عن موقعك كأمين عام للجبهة الشعبية عام 2000، والتفرغ للكتابة، برغم رغبات رفاقك الحريصين على بقائك بموقعك القيادي، واليوم يتساءل الكثيرون، هل شهوة السلطة لدى البعض يبرر تدمير الهيكل الوطني الذي بُني بتضحيات مئات الآلاف من أبناء الشعب.

إن مشـــروعنا الوطني التحرري والديمقراطي، يتعرض للتهديد، وممثلنا الشـــرعي والوحيد وكياننا السياسي م.ت.ف،تتعرض للتفكك، واليسار الديمقراطي الفلسطيني لم يتوحد بعد، هذه القضايا الكبرى، قضايا الوطن والشعب، دفعت جل حياتك وجهدك في العقود الأربعة الأخيرة من أجلها. ويناضـــل الكثير من أبناء شـــعبك، وأصـــدقائه وفي المقدمة رفاقك من أجل صـــونها وتقدمها اليوم، لا نقول لا تقلق في مثواك الأخير، بل نقول لك أنه لن يتم التسليم للعابثين بها، فالشعب وقواه الحية لن يقبل من أحد المتاجرة بها أكان ذلك باسم التاريخ أو الدين أو غيرهما.

أبو ميساء، يا من كانت بوصلته السياسية نحو فلسطين وعاصمتها القدس، وحق شـــعبها بالحرية والاســـتقلال، وحافظت على الوحدة الوطنية في مجابهة التناقض الأســـاس مع الاحتلال، بالرغم من أية خلافات أو اختلافات ســـياســـية أو تنظيمية، وحرصـت على صـون م.ت.ف الممثل الشـرعي والوحيد لشـعبنا في مختلف المراحل، وعلى التصـدي السياسـي لكل محاولات المساس بها أو الانتقاص من دورها، أو خلق بدائل عنها.

ولم تضـــل بوصـــلتك الفكرية والاجتماعية يوماً في إعطاء الأولوية للفقراء والعمال والفلاحين والمهمشـين ودورهم في العملية السـياسـية والاجتماعية، فوقفت مدافعاً عنهم وعن حقوقهم وعن دورهم في جميع المحطـات. وعملـت لتوحيـد جهود اليســـاريين والديمقراطيين كخطوة لا بد منها من أجل وحدتهم وإعلاء شـــأن دورهم القيادي في العملية السياسية والكفاحية والاجتماعية وفي مؤسساتنا الوطنية.

ما أحوجنا اليوم لقادة كبار ذوي بصيرة يتحلون بالمسؤولية الوطنية والحكمة والرؤية السياسية النفاذة، أمثال أبو ميساء والرئيس عرفات والشيخ ياسين، فأنتم القادة الذين وضعوا قضية التناقض بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي فوق كل التناقضات الداخلية مهما كانت طبيعتها أو حجمها، وأين كان زمانها ومكانها، والأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة.

حكيمنا... والحكيم من الحكمة، وليس من المهنة كما يجري تداوله بين البسطاء من أبناء شعبنا، بل كما أكده الشهيد الراحل الرئيس عرفات عندما وصفك بحكيم الثورة، رغم الخلافات السياسية التي كانت بينكما طوال ما يزيد عن أربعين عاماً، ولكنكما توحدتما في النضال من أجل حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية.

لا نقول لك في ذكرى رحيلك الأولى وداعاً... بل نقول لك ولكل شهداء شعبنا، عهدنا لكم بالوفاء.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

2009-1-24

الحكيم في عيد ميلاده

يصادف يوم السبت الثاني من آب ذكرى ميلاد المناضل الكبير د.جورج حبش، والمتتبع لمسيرة الراحل حبش، يجدها غنية بالعبر والتحديات، ومليئة بالإنجازات والاحقاقات، كما هي طبيعة الأشياء، وبرغم تنوع وتعقد مسيرته الإنسانية والكفاحية، إلا انه حافظ على الإمساك بالبوصلة والاتجاه.

إن البوصلة تدلك دائماً على اتجاه الشمال مع ميل بسيط نحو الشمال الشرقي، فهنا يكمن مركز الجذب المغناطيسي للبوصلة، وعبر هذا يستطيع الإنسان تحديد الاتجاهات الأربع في الكرة الأرضية، وتحديد موقعه. وبالإضافة إلى هذا فقد كان للحكيم كما كان يخاطبه رفاقه وأنصار فكره واتجاهه السياسي، بوصلته الخاصة المتجهة دائماً الى فلسطين أين ما كان موقعه الجغرافي، ومهما كانت طبيعة موقفه الفكري والتنظيمي والسياسي.

لقد كان الحكيم قائداً استثنائياً بكل ما للكلمة من معنى، عاش وناضل في مرحلة استثنائية، وناضل من أجل انتصار قضية استثنائية، فهو الطبيب الإنسان، الذي نذر نفسه لخدمة الفقراء واللاجئين من أبناء شعبه. وهو السياسي الذي امتهن النضال دفاعاً عن شعبه وعن حريته واستقلاله، ومن أجل وحدة وتقدم أمته، ورأى في التنظيم جسر العبور نحو هذه الأهداف فساهم من موقع المتميز في تأسيس حركة القومين العرب. والانتقال لتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومن ثم في تأسيس حزب العمل الاشتراكي العربي، ولم يتردد في المساهمة في حل حركة القومين العرب عام 1967، ومن ثم في حل حزب العمل الاشتراكي العربي عام 1978، وتركيز جهده ووقته للعمل الوطني الفلسطيني وللجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وتحلى بالجرأة الفكرية والسياسية والأدبية، عندما ارتأى أن التحولات السياسية والاجتماعية تقتضي الانتقال من الالتزام بالفكر البرجوازي القومي، الذي حملته حركة القومين العرب، الى الالتزام بالفكر الاشتراكي العلمي التقدمي، وبأفق وحدوي ،الذي

حملته الجبهة الشعبية وفي ظل ظروف سياسية عاصفة كانت بدايتها أحداث حزيران 1967.

وفي ساحة النضال الوطني التحرر الفلسطيني، ومن موقعه في قيادة الجبهة الشعبية شكل قطب المعارضة السياسية الأبرز والأهم، مع حرصه الدائم على الوحدة الوطنية والإطار الناظم لها منظمة التحرير الفلسطينية، لقناعته الفكرية والسياسية بأنهما ضروريتان لكل حركة تحر وطني بعامة، ولحركة التحرر الوطني الفلسطيني بخاصة، مما دفع شريكه وخصمه السياسي الشهيد الرئيس ياسر عرفات أن يطلق عليه ضمير الثورة، في الوقت الذي لم يتردد فيه من انتقاد أية مواقف سياسية اتخذتها هيئات المنظمة ومجالسها الوطنية، أو سبق له ولهيئات الجبهة أن اتخذتها، عندما تكشف له الحياة أنها لم تكن صائبة والأمثلة على هذا كثيرة.

د. جورج حبش، الحكيم الإنسان الدمث، القائد الحازم والمتواضع في آن هكذا عرفه وأحبه رفاقه وشعبه، ولهذا احترمه خصومه، ولهذا نفتقده اليوم، ونفتقد معه جيل من القادة الكبار الذين ضحوا بكل شيء في مسيرة كفاح شعبنا من أجل الحرية والاستقلال والعودة، ومسيرة نضال أمتنا من أجل الوحدة والتقدم الاجتماعي.

في ذكرى ميلادك يا أبا ميساء لا نقول لك وداعاً وإنما الى اللقاء، وأن رحلت عنا قبل إنجاز المهمة، فان شعبك وحركتك الوطنية ورفاقك سيتابعون الكفاح من أجل إنجازها، فنم مطمئناً قرير العين، فقد غرست قيم الحرية والعدالة الإنسانية، والاستقامة السياسية والشخصية في الأجيال الذي حملت الراية وما زالت من بعدك.

عبد الرحيم ملوح

2008/8/2

الحوار والاتفاق والوحدة... خيارنا

يستعد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو للسفر إلى واشنطن في النصف الثاني من هذا الشهر، ويحضر وزير خارجيته ليبرمان نفسه للسفر الى عدد من الدول الأوروبية، والهدف واحد، هو الحرص على علاقة إسرائيل الاستراتيجية مع هذه الدول، وتوضيح سياسة الحكومة الإسرائيلية من مختلف قضايا المنطقة. واستبقت الحكومة الإسرائيلية هذه الزيارات بسلسلة مواقف، حيث أرسلت رئيس الدولة شمعون بيرس لأمريكا للمشاركة في مؤتمر اللوبي الصهيوني" ايباك"، ويعد نتنياهو العدة لزيارة مصر للقاء الرئيس حسني مبارك. وعلى الأرض اتخذت سلسلة من الاجرآت أهمها ضم مستوطنة كيدار ومعها 12 الف دونم لمعاليه أدوميم. وبهذا تربط بينها وبين مشروع E1، مما يغلق كلياً بين وسط شمال الضفة وجنوبها، الأمر الذي يقطع الطريق على الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، فالقدس يجري تهويدها وتطويقها ومصادرة أرضها، وجنوب الضفة يجري فصلها عن شمالها، ولم يعد ممكناً الحديث عن دولة مستقلة أو حتى متواصلة، ويصب بذات الاتجاه خطة أيلي يشاي زعيم شاس السياسي، الذي يعطي الأولوية للقضية النووية الإيرانية ويتحدث عن " كيان فلسطيني"، ويدور جدل في كواليس السياسة الإسرائيلية، ومع إدارة اوباما ومبعوثة جورج ميتشل، حول حل " دولتان لشعبين"، ولم يقل أحد للشعب الفلسطيني ما هي طبيعة الدولة الفلسطينية وحدودها ومضمونها حتى الأن؟! ومرة واحدة تحدث الرئيس بوش الابن على دولة بحدود مؤقتة!!! ورفضها الفلسطينيون جميعاً. وقبل في حينه تحفظات شارون الأربعة عشر على خطة خريطة الطريق، ووعد بأخذها بعين الاعتبار أثناء تنفيذ الخطة خوفاً من رفضها أو رفض بعضها إذا ما عرضت مجدداً على الرباعية الدولية، بكلمة أخرى هناك حديث عن دولة فلسطينية بدون مضمون، وتكرار للحديث عن "دولتين لشعبين"، في حين أن المطلوب هو إعطاء الشعب الفلسطيني حقه بتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، لا يشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل، والعكس

هو الصـــحيح تماماً، فإســـرائيل دولة معترف بها من الأمم المتحدة، وتحتل الأرض الفلسطينية كلها وبعض الأراضي العربية، وتصادر حق الشعب الفلسطيني بالاستقلال الوطني وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحقه بالعودة لدياره التي شُرد منها، أي أن المساواة بين الإسرائيليين والفلسطينيين هنا غير قائمة، وليس لها أساس مادي أو قانوني. فالتهديد للشعب الفلسطيني ولأرضه وحقه في تقرير المصير يأتي من دولة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي الوقت الذي تعمل فيه القوى السياسية والأمنية الاسرائيلية لتوطيد احتلالها، وتجد الدعم من حلفائها على مختلف مستوياتهم. تعيش الساحة الفلسطينية أوضاعاً صعبة قل مثيلها، حيث جرى ويجري تهرب من إجراء مراجعة سياسية شاملة للأوضاع الفلسطينية، واشتقاق استراتيجية عمل وطنية للمرحلة المقبلة، لمجابهة التحديات المنتصبة أمام الشعب وقضيته الوطنية. فالاستيطان يزداد اتساعاً والقدس تهود والحصار والحواجز والاعتقالات تطال الجميع بدون استثناء، في الوقت الذي يتوطد الانقسام الفلسطيني الداخلي ويزداد الصراع، على أجزاء من سلطة تحت الاحتلال، وتزداد المناكفة السياسية والإعلامية باستخدام عبارات الشرعية والقانون من قبل من أقدموا على انتهاك الشرعية والقانون مضافاً لهما توظيف المصالح الوطنية، لحساب المصالح الفئوية والشخصية، وتحويل الحوار الوطني الشامل، إلى حوار ثنائي، تمهيداً لتحويله إلى "عملية حوار" على غرار" عملية مفاوضات" ليس لها أفق او نهاية سوى خدمة الواقع المتآكل والذي يخدم المصالح الضيقة على حساب المصالح الوطنية.

وأخر تقليعة هي الحديث عن تعديل حكومة د.سلام فياض، بإشراك قوى سياسية فيها، فهناك من يقول بأن هذا اجراء غير شرعي وغير قانوني!!! وربما يكون اتهامه صحيحاً، ولكن هل الحسم العسكري شرعي وقانوني وديمقراطي؟!!!، وهل تنصيب وزراء جدد شرعي؟!!!. ما هو مفهوم الشرعية هنا؟! هل ما يخدم مصلحتي الفئوية أو

الشخصية شرعي وقانوني، وما لا يصب في خدمتها غير شرعي وقانوني ؟!! ما هو المعيار لقياس الشرعية والقانونية.

إن الشرعية والقانونية، هو ما يصب في خدمة الوطن والشعب، وما يصون النظام السياسي والهوية الوطنية للشعب، وفي هذه المرحلة التاريخية، والتي طابعها التحرر الوطني والديمقراطي، تبقى وحدة الشعب وصون حقوقه الوطنية وهويته هي المعيار الذي نحتكم له ونضع استناداً له اللوائح الناظمة لعلاقاتنا الداخلية، التي تستثني بكل الأحوال اللجوء للسلاح في حسم الخلافات السياسية الداخلية، وتحمي الديمقراطية الداخلية باعتبارها الناظم لحياتنا.

في عيد العمال، وذكرى النكبة الحادية والستين... ومناسبات عديدة بعضها يذكرنا بالمآساة ليشحذ الهمم، وبعضها يذكرنا بما هو جميل ليصون فينا الجذوة ، علينا أن نصحو حتى نتوحد... ونتقدم... من أجل أن نصون حقوق شعبنا وننتصر لها.

عبد الرحيم ملوح

2009/5/5

الدعوة لتوسيع مجلس التعاون الخليجي ، لماذا الآن ؟

في اجتماعهم الأخير وافق قادة مجلس التعاون الخليجي على مشـــاركة المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة المغرب للالتحاق بالمجلس، وإجراء الاتصالات مع الجهات المعنية [وزارة الخارجية الخليجيين وهيئة رئاســـة المجلس]، وبادرت المملكتان بالترحيب بالدعوة، مع أن المملكة المغربية أرفقت ترحيبها وشكرها بأنها جزء لا يتجزأ من الاتحاد المغاربي وستبقى فيه وقال وزير خارجيتها أنهم لم يقدموا طلباً بأن يكونوا أعضاء في المجلس.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل جاء هذا القرار الخليجي استجابة للتطورات السياسية الجماهيرية في المنطقة؟ وما هي المعايير التي استند لها؟! هل هو المعيار الجغرافي؟ فهذا غير واقعي لأن المملكة المغربية تبعد آلاف الأميال عن أقرب دولة خليجية لها. أم كونها دول محكومة بالنظام الملكي؟ ربما يكون هذا هو المعيار الأســـاس. لأن معيار المحافظة لا ينسجم كلياً فالمغرب دولة سياحية أساساً وهذا يدفعها أكثر من غيرها لمجاراة التطور برغم محافظة شـــعبها. والمملكة الأردنية لها حدود من الجنوب مع السعودية ولكن غالبية تركيبتها الاجتماعية وحدودها الجغرافية مع كل من سوريا والعراق وفلسطين لا تضعها في هذا الإطار.

يضاف لهذا أسئلة هامة من نوع، لماذا لم تكن اليمن في إطار مجلس التعاون رغم أنه قدم طلباً لذلك منذ مدة طويلة، وتركيبته الاجتماعية محافظة إجمالاً ومحكوم بحدود برية مع كل من السعودية وعمان؟ وهل هناك مسعى للتخلص من مؤسسة الجامعة العربية رغم أية ملاحظات عليها وعلى أدائها؟، إن معالجة وضـــع الجامعة ومشكلاتها تتطلب الانخراط الجماعي في معالجة هذه المشكلات، وليس البحث عن بدائل قد يترتب عنها تشتيت الجهد والإضرار بها وبالتضامن العربي إن لم نقل بالوحدة العربية، هذه الأسئلة وغيرها من الهام توضيحها والإجابة عليها، حتى نقنع شعوب الأمة العربية وفي المقدمة الشعوب المعنية مباشرة بما يطرح، خاصة أننا في مرحلة

تشير بتغيرات لصالح حرية وديمقراطية هذه الشعوب ولعب دور هام في تحديد قياداتها ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وما حصل في تونس ومصر وعلى الطريق في أكثر من قطر عربي مؤشر إلى هذا، فتوسيع هذا التكتل أو ذاك لا ولن يحل المشكلة بل يساهم في إيجاد المبررات للتدخل من أجل ضبط حركة هذا الشعب أو ذاك لا أكثر، إن ما يؤسس لحل مشكلات المنطقة وشعوبها، هو توفير الديمقراطية وآلياتها التنفيذية، وتوفير منطلقات الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها، وليس البحث عن آليات وأساليب لاستمرار وضعها كما هو وفي الإطار الذي حدد لها ومن أجل حجب تطورها.

إننا وفي الوقت الذي ندعوا فيه للتضامن العربي، ولتعزيز أواصر الإخوة بين الشعوب العربية لأننا أبناء أرض واحدة وأمة واحدة، وتضمنا جميعاً جامعة واحدة هي الجامعة العربية، يحق لنا أن نتساءل ونسأل عن المعيار أو المعايير التي تستند لها أية دعوة للالتحاق بهذا التكتل أو ذاك، فالمواطن العربي يريد إعادة الاعتبار له ولدوره ولحقه، ويريد مؤسسة سياسية جامعة يعتز ويفتخر بها بين أمم الأرض جميعاً. وهو يتطلع إلى أوروبا الحديثة وكيف تتوحد رغم ما خاضته شعوبها من حروب وما بينها من فوارق كثيرة بما فيها اللغة نفسها. فالمعيار الأساس هو، التقدم، ولهذا تتطلع شعوب امتنا العربية الذي قسمها الاستعمار سابقاً إلى أوروبا غرباً وشمالاً وإلى الصين شرقاً.

فالحرية والديمقراطية والاستقلال والوحدة ومعهما العدالة الاجتماعية هي ما تصبوا له وتنتظره شعوب المنطقة من قياداتها السياسية والاجتماعية، وإلا ستأخذه بأيديها وستحاكم مغتصبي هذه الأهداف أكانوا داخليين أو خارجيين، ومن حقها أن تسأل وتتساءل عن معايير توسيع هذا التجمع أو ذاك ومن واجبها أن تفحص ذلك.

عبد الرحيم ملوح

2011/5/15

جورج حبش ـ حكيم الثورة

الدكتور جورج حبش، من مواليد عام 1925 في مدينة اللد، لعائلة مسيحية من الروم الأرثوذكس، غادر فلسطين للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت وهاجر مع عائلته إثر عدوان 1948 من قبل العصابات الصهيونية آنذاك.

عاش مع سبعة أفراد أكمل دراسته الابتدائية في مدارس اللد والثانوية بمدارس يافا والقدس، وعمل في مهنة التدريس في مدارسهما وهو لم يتجاوز السادسة عشرة من العمر، غادر فلسطين عام 1944 إلى لبنان طلباً للعلم في الجامعة الأمريكية. التي تخرج منها طبيباً بتفوق عام 1951.

في حزيران وفي عام 1948 عاد الحكيم الى مسقط رأسه مدينة اللد، رغم إرادة والديه، ليعمل بين شعبه في مشفى اللد، ورغم اشتداد العدوان الصهيوني المدعوم من سلطة الانتداب البريطاني آنذاك، ظل متشبتاً بالأرض والوطن، حتى لحظة رحيله وعائلته مجبراً الى مدينة رام الله، فالقدس فعمان حيث عمل طبيباً، بعد تخرجه، وأهتم بعلاج الفقراء وأبناء المخيمات من اللاجئين.

خلال فترة دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت، تشكل وعيه الوطني والقومي. فقرار تقسيم فلسطين عام 1947 كان بالنسبة له صدمة كبيرة، فرفع مع العديد من طلاب الجامعة شعار "قرار التقسيم يجب أن لا يمر" وسير مع زملائه التظاهرات التي نددت بالقرار الجائر، إضافة إلى انشداده إلى العمليات العسكرية التي كانت تدور في فلسطين قبل إعلان دولة إسرائيل عام 1948.

رفض الإقرار بالهزيمة، فسلك طريق العمل الثوري، من أجل العودة الى وطنه، وخلالها تعرض للملاحقة والاعتقال والاختفاء، حيث كانت بداياته بالتعاون مع كتائب الفداء العربي، التي شنت العديد من العمليات العسكرية ضد بعض المؤسسات البريطانية والغربية، وبسبب ذلك لوحقت المنظمة ثم حلت باعتبارها منظمة مسلحة، شكل بعدها مع بعض رفاقه العرب أثناء نشاطهم في "جمعية العروة الوثقي" منظمة

"شباب الثأر" ثم الشباب القومي العربي التي رفعت شعارات عدم الاعتراف "بإسرائيل" ومن ثم تأسست "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" التي أصدرت نشرة حملت اسم "الثأر" وكان للدكتور جورج حبش الدور الرئيسي في تحويل الهيئة إلى حركة باسم حركة القوميين العرب التي كان لها دور وتأثير في نشوء حركات أخرى في الوطن العربي وظل يعمل من الأردن على نشر أفكاره الثورية، وفي عام 1957، غادر الأردن إلى سوريا.

كانت المرحلة الممتدة من 61-64 من المراحل الصعبة والقاسية في نضال الحكيم السياسية، حيث تميزت بطابعها السري، بسبب اشتداد حملات المطاردة والملاحقة، مما اضطره سراً لمغادرة سوريا الى لبنان ومواصلة نضاله من هناك، كان لهزيمة حزيران عام 1967 واحتلال باقي الأراضي الفلسطينية وتحديداً مدينة القدس أثراً كبيراً في نفس وتفكير جورج حبش، إضافة إلى الأثار السلبية التي تركتها الهزيمة على المد القومي بشكل عام، كما أن الهزيمة كانت من الأسباب الرئيسية في التحول الأيديولوجي من حركة القوميين العرب إلى الفكر اليساري الماركسي دون أن يكون هناك أي تعارض مع الانتماء القومي، إضافة إلى إدراكه وتحسسه لضرورة أن يلعب الشعب الفلسطيني نفسه الدور الحاسم في الدفاع عن قضيته، من خلال فعل العامل الوطني الفلسطيني في الصراع ضد المشروع الصهيوني، بعد أخذ القرار بحل حركة القوميين العرب باعتبارها تنظيماً قومياً، وإنشاء فروع وطنية في بعض الأقطار العربية بعد أن وصل الحال القومي العربي إلى مأزق حقيقي بفعل هزيمة النظام الرسمي العربي آنذاك، ففي عام 1964 انشأ فرع فلسطين الذي أخذ على عاتقه منذ ذلك التاريخ بتهيئة الأجواء ببدأ الكفاح المسلح الفلسطيني ضد دولة إسرائيل، فسقط أول شهيد في عام 1964 هو الشهيد خالد أبو عيشه، وفي عام 1967 تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مجموعة منظمات فلسطينية، شكلت في حينها قوة مادية مؤثرة على الأرض، عكست تفكير جورج حبش وإيمانه بالوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة دولة الاحتلال، وقد طرحت نفسها في الساحة الفلسطينية، تنظيماً تقدمياً

وقومياً يسارياً منذ البداية من خلال اعتمادها على أبناء الطبقات الفقيرة والمسحوقة في النضـــال، وهو ما شـــكل جرأة أدبية وفكرية شـــقت طريقها أمام الجماهير الفلســـطينية والعربية في آن معاً، واســـتندت لهذه التجربة العديد من القوى الفلســـطينية والعربية الأخرى، سواء في معاركها الداخلية أو الخارجية، فوضوح الرؤية السياسية والعسكرية لدى الحكيم شكل ضمانة السير بالثورة حتى النهاية.

كذلك، فإن للحكيم دور كبير في دعم فكرة إنشـــاء منظمة التحرير الفلســـطينية منذ البداية، حيث شـــاركت حركة القوميين العرب بالعديد من شـــخصـــياتها في مرحلة التأســـيس، لما مثلته من بداية الإعلان عن الهوية الوطنية الفلســـطينية، التي كانت تتعرض للطمس والتذويب، فالمنظمة وما مثلته في تاريخ الشـــعب الفلســـطيني. كان يعتبرها الحكيم الإنجاز التاريخي الأهم، وهو ما جعل الحكيم يطرح دائماً أهمية الحفاظ عليها وتعزيز دورها، وتفعيل مؤســـســـاتها، وعدم اســـتخدامها في صـــراعات جانبية لمصـــلحة هذا النظام أو ذاك أو هذا التنظيم أو ذاك وكان يرفض فكرة الاســـتئثار بالمنظمة، باعتبارها منظمة الشعب الفلسطيني كله وممثله الشرعي والوحيد، رغم كل التعارضات التي عاشتها فصائل المنظمة.

إن الـدكتور جورج حبش وفي الوقـت الـذي كـان يـدعوا لتحرير كـامـل الأرض الفلســـطينية ويقاوم فكرة الاعتراف بإســـرائيل، فإنه آمن بأهمية الترابط بين الأهداف الاستراتيجية _ والمرحلية وإدراك أهمية التكتيك شرط أن لا يضرب الاستراتيجية وإنما يكون في خدمتها وفي نفس الوقت، فإن الحكيم كان مؤمناً بعمق بأن مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني، تتطلب التحالف بين كافة القوى السياسية والاجتماعية في صفوف الشـعب الفلسـطيني. فرغم الخلافات السـياسـية بينه وبين الرئيس الراحل عرفات، إلا أنهما كانا حريصـين على الدفاع عن الأهداف العليا للشـعب الفلسـطيني، وما جمعهما في مرحلة النضال السابقة اكثر مما فرقهما فالعلاقة بين الزعيمين كانت علاقة جدلية، وعلى قاعدة وحدة صراع وحدة، حتى في أشد اللحظات قتامة أطلق عليه ياسر عرفات لقب حكيم الثورة، لما يتمتع به من فكر وقدرة على التحليل العلمي والسـياسـي، اختلفا

كثيراً، وتناقضــا كثيراً، ولكنهما لم يتناحرا، بل جمعتهما فلســطين الوطن، وهذا ما ميز القائد الحكيم الذي لم يشــرع البندقية في يوم من الأيام إلا لصــدر العدو، متجاوزاً أية خلافات داخلية، إن عرفات الذي رأي في اتفاق أوسـلو ممكناً، رأي فيه الحكيم انحداراً عن الثورة، التي وجدت لتحقق المستحيل وليس الممكن.

إن الكتابة عن جورج حبش مسألة يمكن أن تبدأ بها ولكنك قد لا تنتهي منها، لغزارة الأحداث والتطورات التي مر بها وعاشـــها هذا القائد (الفلســـطيني الكبير، ولكن ما تعرض له من مؤامرات ومحاولات اختطاف واعتقال يكشـف حقيقة الدور والتأثير الذي تركه على المشـروع الصـهيوني في المنطقة منذ بداية تشـكله عام 1948 وحتى هذه اللحظة وما محاولات اغتياله واختطافه من قبل إسـرائيل إلا دليل على خطورة ما مثله عليها، إن فلسطين بالنسبة للقائد جورج حبش ضـالته المنشودة وحلمه الموعود لازمته كالهواء، وحملتها نبضات قلبه وتغلغلت في دماءه حتى لحظة وفاته إنه الفكرة والقضية والثورة في صـورة رجل مناضـل، اختصـر المعاني كلها وارتفع بها عن حدود المألوف، إن جالســته فأنت في حضــرة رجل أدرك التاريخ بعمق، رجل الســياســة بالنســبة له مســـكونة في التاريخ، مؤمن لا مكان للشـــك عنده، طرح أفكاره بثقة عالية، آمن أن الجمـاهير الفقيرة هي مـادة الثورة حتى النهـايـة، كثيرون اختلفوا مع الحكيم ولكنهم احترموه واحترموا رأيه، لأنه كان ضـمير شـعب وأمه. وهو ما اسـتقطب الدعم والتأييد من القوى اليسـارية والديمقراطية لمصـلحة القضـية الفلسـطينية. فكان من اهم دعائها، كان من دعاة أهمية السـلاح النظري في المعركة، إضـافة إلى ضـرورة عملية البناء الصلب، "الأداة" لحمل المشروع الوطني الفلسطيني.

للحكيم صـــفات عديدة لازمته منذ بداية حياته النضـــالية، عاش ومات وهو يؤمن بحتمية الانتصار على المشروع الصهيوني في المنطقة. وتحقيق هدف الوحدة العربية.

لك يا حكيم الثورة الخلود.... ومنا الوفاء

الديمقراطية الوحيدة في العالم ؟!

في تقديم أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز كما نشرتيه صحيفة القدس في 2011/8/4، في الصفحة 15، بعض ما قاله دان شافيرو، مساعد الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما ورئيس قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي سابقاً، وسفير أمريكا الجديد ما يلي:

" --أرسلني الرئيس أوباما للاهتمام بهذه العلاقات الهامة، ووجودي مؤشر على التزام أوباما بتعزيز وتعميق العلاقات الهامة والحميمة -- "وأضاف" الوضع الحالي في الشرق الأوسط يغص بالمعضلات **والأخطار كما تتعرض الدولة اليهودية الديمقراطية الوحيدة في العالم، دولة إسرائيل لأخطار تهدد وجودها، سنواجه هذه الأخطار معاً، لا سيما وأن هدفنا الرئيس هو الدفاع عن أمن دولة إسرائيل**".

قرأت ما قاله السفير عند تقديم أوراق اعتماده أكثر من مرة، وتساءلت بيني وبين نفسي هل هو سفير أمريكا في إسرائيل أم سفير إسرائيل في أمريكا؟! **وهل حقيقة دولة إسرائيل الديمقراطية الوحيدة في العالم؟** وما تبقى بما في ذلك أمريكا -- دكتاتوريات يجب إزالتها؟! ألم يرى سعادة السفير دان شافيرو المختص بشؤون المنطقة أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وبعض أراضي سوريا ولبنان، وما يعانيه الشعب الفلسطيني من حصار واستيطان وتهويد وتهجير، وما يعانيه أبنائه في معتقلات الأسر الإسرائيلي، من تنكر لحق شعبه بتقرير المصير والدولة والعودة؟!... الخ من هذه الأسئلة وغيرها . ألم يرى في مخالفة إسرائيل للشرعية الدولية وقوانينها ومواثيقها شيئاً.

إنني أدرك أن دان شافيرو يهودي ويميني بنفس الوقت، وأن كلمته معدة مسبقاً لأنه في مناسبة رسمية، والدبلوماسية تتطلب أحياناً بعض كلمات المجاملة، ولكن **نفي الذات** لا يدلل إلا على قناعة سياسية ذاتية.

كنت قبل قراءة كلام السفير شافيرو أعتقد أن أمريكا أو بريطانيا أو الهند ---- الخ أهم ديمقراطية في العالم، وأن أمريكا الآن تتحدث عن نفســـها أنها أم الديمقراطية في العالم، وأن الاحتلال بكل أشـكاله وممارسـاته غير مقبول وغير شـرعي، وفق قرارات الأمم المتحدة، أما أن تتحول إسرائيل إلى الدولة الديمقراطية الوحيدة في العالم!!! فهذا افتئات على شـعوب الأرض كافة وليس تنكراً لكونه سـفيراً لبلده، وبنفس الوقت يتحول هدفه الرئيســـي هو "**الدفاع عن دولة إســـرائيل**"، الدولة القائمة بالاحتلال كما عرفتها الأمم المتحدة، فهذا ما لا يمكن السكوت عليه أو قبوله، والسؤال لشافيرو: هل أرسلت من قبل الرئيس أوباما للاهتمام بهذا؟! وهل وجودك مؤشـــر على التزام الرئيس أوباما بهذا؟!

أســئلة كثيرة يمكن طرحها أمام الرئيس أوباما ووزير خارجيته وأمام الإدارة الأمريكية وأمام المؤيدين أو المبررين أو المراهنين على سياستها في المنطقة.

إن شــافيرو يعرف جيداً ما يقوله، وهو ابن المؤسـسـة ويعرف جيداً سـياسـتها في المنطقة وأهمية إسرائيل باحتلالها وتوسعها لأمريكا، لأنه كان وما يزال ابن المؤسسة لهذا قال ما قاله، لكن المسؤولية تقع على كل ما ينظر لأمريكا باعتبارها طرفاً محايداً بينه وبين إسرائيل بمعزل عن لون بشرة رئيسها أو اسمه، فمصالح أمريكا هي الأساس وأولاً وقبل كل شيء، وإسرائيل والنفط والنفوذ تأتي في مقدمة هذه المصالح.

شـــكراً لدان شـــافيرو لأنه قال بفمه وبعظمة لســـانه كما يقال، كيف تنظر أمريكا لإســـرائيل، فهي تقدمها على نفســـها حتى عند النظر للقيم الأخلاقية، ولا ترى في المنطقة حقوق ومصالح لشعوب المنطقة وفي مقدمتها شعب فلسطين، وبعض ما يقال على لســان بعض المسـؤولين وبعد تركهم للمسـؤولية فيه الكثير من اللعثمة أو تبريراً لسياسات سبق ونفذوها ضد شعبنا وأمتنا، وضد شعوب العالم.

شكراً لدان شـافيرو لأننا عرفنا منه مباشـرة وشـخصـياً ما كنا نعرفه سـابقاً، بأنه مع إسرائيل حتى لو كانت ضد أمريكا، وأنه مع إسرائيل التوسعية والمحتلة، لأنه ليس ضد

احتلالها للأرض الفلسطينية والعربية، وليس ضد قتلها لشعب فلسطين ورفضها لحقه بتقرير المصير والعودة.

أما جواب السؤال المتبقي برسم بعض القادة العرب، وبعض قادة الدول والأحزاب والقوى الاجتماعية، وبرسم بعض القادة الفلسطينيين قبل غيرهم، ماذا ترون بكلام سفير أمريكا والرئيس أوباما؟ وهل سنجد من يفسره أو يبرره لنا؟! وهل سنجد من يطالب شعوبه بنسيانه لمصالح دولته التي هي مصالح شخصية له؟! وهل هناك سكوت للإعلام بما في ذلك الإعلام السياسي عن ما قال؟!. لا أعتقد أنه يمكن أن يكون هناك كلام أوضح من كلام دان شافيرو وبخاصة عندما يتحدث عن إسرائيل "الديمقراطية الوحيدة في العالم" ، وأن الهدف الرئيسي لأمريكا وسفيرها هو: "الدفاع عن أمن دولة إسرائيل"، وأضيف من عندي حق النقض "الفيتو" التي اتخذته أمريكا ضد قرار الاستيطان وضد 14 دولة عضو في المجلس، وتهديدها باستعمال الفيتو ضد إمكانية قبول دولة فلسطين كعضو في الأمم المتحدة.

هذا وغيره ينطبق عليه المثل المحرف من قبلي "كلامك وأفعالك تثير العجب".

وبالمناسبة لن ننسى تعزية شعب اليابان في ذكرى إلقاء أمريكا القنبلة النووية على هيروشيما والتي تصادف في 8/6، في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

عبد الرحيم ملوح

2011/8/6

الرؤية القومية للأمن، والتحديات والعقبات التي تواجه العمل على إعداد سياسة فلسطينية للأمن القومي

"نحو استراتيجية موحدة للأمن القومي"

هناك التباس في عنوان الورشـــة، وآمل أن يكون ناجم عن الترجمة من الإنجليزية للعربية، ويتعلق بمفهوم " الأمن الوطني" و " الأمن القومي" بالنسبة لواقعنا نحن، كوننا شعب له انتماء قومي هو العربية، والأمن القومي يعني بالنسبة لنا آمن الأمة جمعاء، والأمن الوطني يعني أمن الشـعب والدولة المعنية به أولاً، نحن نتحدث هنا عن الأمن الوطني الفلسطيني، مع ارتباطه بالأمن القومي وتأثره به، وسوف أركز هنا على الأمن الوطني الفلسطيني.

وفي ضوء الأسئلة المحددة، وعامل الوقت أتحدث بما يلي:

- **القيم الوطنية الفلسطينية.**

- نحن شـعب حركة وطنية وقوى وسـلطة... تحت الاحتلال، **والقيمة الأسـمى** بالنسبة لنا هي النضال من أجل التخلص من الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال الوطني والعودة.
- القيمة السامية الثانية، هو **الوطن.**
- القيمة السامية الثالثة، العودة للديار.
- نحن جزء من حركة التحرر الوطني والقومي وقوى الانســـانية والديمقراطية جمعاء.
- العونه/ العمل التطوعي/ التماسك الاجتماعي.
- المقدسات الدينية.

- **المصالح الوطنية.**

- الاستقلال الوطني والحرية وبناء الدولة والعودة.
- الوحدة الوطنية.

- العلاقة مع البعد العربي/ الوحدة العربية.
- الكيان السياسي م.ت.ف.
- مصالح وحقوق الفلسطينيين في الاغتراب.

- **اعداد الرؤية**

الرؤية – الهيئات السياسية/ م.ت.ف/ السلطة الوطنية/ جاء في القانون الأساسي/ الدفاع عن الوطن والمواطن.

- الارتباط بإنهاء الاحتلال.
- الارتباط بين السياسة والأمن.
- القضاء واحترامه.

- **التشاور مع.**

- التشاور بين هذه المؤسسات والهيئات لبلورة الرؤية ومع الكفاءات.
- التشاور مع المحيط العربي.
- الدول المتواجد على أرضـــها الفلســطينية حتى لا يتكرر ما حدث في العراق ولبنان...

- **التهديدات التي يواجهها الشعب الفلسطيني.**

- الاحتلال وسياساته وممارساته.
- الانحياز الدولي للاحتلال وسياساته واولويات تحالفاته على مصالح الشعب.
- البيئة السياسية في المنطقة عموماً.
- الانقسام الداخلي سياسياً وجغرافياً.

2010/5/5

العودة للمفاوضات غير المباشرة من أجل ماذا؟

لا شك لدى أي متفحص للوضع السياسي المحلي والإقليمي، من رؤية أن الوضع الفلسطيني بخاصة، يمر في أصعب وأعقد مراحله وحالاته منذ ما يزيد عن نصف قرن من الزمان، فالاحتلال الإسرائيلي لم يعد يكتفي بالممارسات فقط، بل يعلن صباح مساء عن ممارساته وأهدافه الاحتلالية، من خلال الاستيطان ومصادرة التاريخ وتهويد المقدسات والحصار والاعتقال والاغتيال والجدار معتمداً بالدرجة الرئيسية على المستوطنين والجيش...الخ بدءاً من رفح في الجنوب وحتى الجولان وجنوب لبنان مروراً بالقدس والخليل وبيت لحم والأغوار.

ويعتقد قادته أنهم أمام فرصة تاريخية تبيح لهم التنكر وإدارة الظهر، بل فرض احتلالهم على الشعب الفلسطيني أولاً وغيره من شعوب المنطقة ثانياً.

فالشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال والانقسام وما يترتب عنهما لحركة تحرر وطني تقود شعبها للتخلص من براثن الاحتلال، فالانقسام السياسي والجغرافي، وما يرافقه ويترتب عنه من ممارسات وتفسيرات وذرائع للقائمين عليه، ما هو إلا مصلحة صافية للاحتلال– الاحلالي، وهدية لطالما انتظرها، وكل الذرائع التي يمكن سوقها لتبريره، لا تقنع أي وطني فلسطيني، مع أنها ربما تقنع الفئويين وأصحاب المصالح الذاتية المستفيدة منه برغم أن استمراره يلحق أفدح الضرر بالشعب وبمصالحه الوطنية العليا.

وشعوب الأمة العربية بنظمها خاصة، تعيش حالة من انعدام الوزن السياسي، بسبب ما تعانيه من انقسامات بينها وفي داخل غالبية أقطارها، وتعلي المصلحة الخاصة للقطر أو الحاكم، على حساب المصالح القومية للأمة وفي مقدمتها التضامن إن لم نقل الوحدة، فقبل أيام استمعت لندوة من دكاترة جامعات خليجيين في إحدى الفضائيات، وقال احدهم: "أنه لو استثمرت 40% من الأموال العربية وبخاصة الخليجية المستثمرة في الخارج في المنطقة هنا، لجعلت الشعوب العربية تعيش في

وضـــع مختلف ولأمنت منذ زمن التضـــامن العربي إن لم نقل الوحدة العربية، ولجعلت المجموعة العربية تحتل موقعها على الخارطة السياسية الدولية، وأن تكون لاعباً فاعلاً فيها"، وهذا مثال على ما يمكن عمله.

والولايات المتحدة، منذ تبوئها زعامة الدول الرأسمالية عام 1945، وزعامة العالم بلا منازع عام 1991، ومع هذا وبعده وقبله، وضعت لنفسها مصالح حيوية هما: إسرائيل قوية والنفط واستمرار تدفقه بخاصـة، ولم تتغير هذه القواعد – الثوابت السياسـية، في ظل مختلف الإدارات الجمهورية والديمقراطية، ولن تتغير في عهد أوباما، وما يتغير هو اسلوب ضـمان استمرارها فقط لا غير، لأن من يرسم حدود المصـالح سياسياً، وأسلوب تحقيقها هي المؤسسات الأمريكية وليس الأفراد مهما علا شأنهم، واليوم مثلاً يوجد في المنطقة ما يقرب من ربع مليون جندي أمريكي، وقد جاءوا لخدمة المصـــالح الأمريكية وبناء لقرار أمريكي، وبعضهم بناءً على طلب قيادة البلد المقيمين فيه، ورأينا مؤخراً أسلوبين في إدارة الأزمات، هما أسلوب إدارة بوش وأسلوب إدارة أوباما. وهدفهما في الجوهر هو حماية المصـالح الحيوية الأمريكية أولاً وحلفائها في المنطقة ثانياً، وقد دلل على هذا أحد كهنة السياسة الإسرائيلية والليكودية بخاصة، وسفير إسرائيل الأسبق في واشنطن زلمان شوفال في مقال له في صحيفة إسرائيل اليوم نشرتها الحياة الجديدة بتاريخ 30/4/ 2010 حيث يقول: إن الرسالة السابقة من واشنطن كانت "أن ميتشيل سيظل في البيت ما لم نتوصل الى تفاهمات". وأضاف " أن مشكلة الأمريكيين الرئيسة الآن هي مع أبو مازن ولهذا دعوه إلى حديث حافز" في الأســـبوع المقبل... لكن أبو مازن لن يسمع من مستضيفيه أكثر من تصريحات ووعود عامة".

وفيما يتعلق بقضـــيتنا الوطنية الفلســـطينية، اعتبرت مختلف الإدارات الأمريكية التحالف الاســـتراتيجي مع إســـرائيل، وتأمين عوامل القوة لها وحمايتها في المحافل الدولية وفي المنطقة عند الضـــرورة، مصـــلحة حيوية أمريكية وترتب على هذا، إدارة الظهر فعلياً، للشعب الفلسطيني خصوصاً وشعوب المنطقة عموماً، ولحقوقهم الوطنية والقومية، هذه هي المعادلة الســـياســـية وإن شـــذ عنها البعض، فإن رأيه يبقى رأياً

شخصياً، أو بعد تركه لموقع المسؤولية، واليوم نشهد إعلانات عن سياسات أمريكية كثيرة، كلها يتعلق بالعودة للمفاوضات غير المباشرة كخطوة على طريق المفاوضات المباشرة، في ظل التفاهم الأمريكي مع حكومة اليمين الإسرائيلي وفي ظل الشروط الإسرائيلية، بما فيها الاستمرار بالاستيطان بما في ذلك بالقدس، والحصار المتواصل على غزة. إن الأمر كله لا يعدو كونه إدارة للأزمة وليس حلّها، وضمان استمرار المسؤولية الامريكية عن الإمساك بها. والهدف كله هو العودة لمفاوضات في ظل استمرار الاحتلال وممارساته. من أجل توفير متطلبات التفرغ السياسي الأمريكي للاهتمام بقضايا أخرى في المنطقة، مثل العراق وايران وافغانستان والخليج... أي أن الأمر لا يعدو كونه ممارسة للمفاوضات، لأن عدم القيام بذلك يؤثر سلباً على متابعة أمريكا لقضايا أخرى في المنطقة وفي مقدمتها تأمين عودة الجنود لقواعدهم في أمريكا والعالم.

إن قضية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي، وصلت لدرجة من التأزم والحدة، التي لا تسمح لأحد بأن يعبث بها، ولا يمكن ان تعالج الأمور على الطريقة التي تم التفاهم عليها بين نتنياهو والأمريكان، كما أشار لذلك زلمان شوفال في ذات المقالة: "...ان الموضوعات الجوهرية للتسوية الدائمة يمكن أن تثار في نطاق محادثات التقارب على أساس تبادل الآراء– لكن الاتفاقات يمكن أن تتخذ فقط بمحادثات مباشرة بين الطرفين؟" أو بإدارة الأزمة على الطريقة الأمريكية، والتغطية بنفس الوقت على السياسة العنصرية والتوسعية الإسرائيلية، فالشعب الفلسطيني ناضل ويناضل ومعه أبناء أمته العربية واحرار العالم من أجل حريته وتقرير مصيره واستقلاله وعودته لدياره وتمسكه بالشرعية الدولية، ويبحث عن الاستقرار والأمن ليتفرغ لتطوير ذاته ومقدراته، ولن يقبل مجدداً استمرار العبث به وبقضيته الوطنية، ويرفض العودة لمفاوضات وظيفتها التغطية على ممارسات الاحتلال وتوفير الفرصة للإدارة الأمريكية لمعالجة مشكلاتها الأخرى، وهو متمسك بحقوقه وأهدافه الوطنية التي كفلتها له الشرعية الدولية بما فيها حقه بمقاومة الاحتلال، ولا يقبل باستمرار الرعاية الأمريكية

المنفردة التي أثبتت التجربة عدم نزاهتها، وانحيازها المطلق للاحتلال حليفها الاستراتيجي، ويطالب برعاية الأمم المتحدة لأي عملية مفاوضات ، من أجل تنفيذ قراراتها ذات الصلة، ووفق هذه الأسس يدعو أشقائه وأصدقائه وأنصار الحرية وتقرير المصير لمساندته ومساندة صموده في مجابهة الاحتلال.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لم.ت.ف

2010/5/2

الغموض البناء.... كي الوعي

مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر في عهدي الرئيسين نيكسون وفورد، ومن بعده، ما أطلق عليهم أبناءه ويأتي من طليعتهم دينيس روس ومارتن انديك، كان صاحب نظرية " الغموض البناء". contractive ambigwety، والتي تحولت الى اسلوب في العمل السياسي الأمريكي في سعيها للتسوية في المنطقة وبخاصة عندما أكد كيسنجر وبالممارسة عليها في خطة الخطوة خطوة والتسوية المتدرجة بعد حرب عام 1973، وهو أول من صاغ رسالة رسمية رئاسية أمريكية بأن لا تُقدم أمريكا على موقف سياسي بالنسبة للصراع الفلسطيني . الإسرائيلي بخاصة والصراع العربي ــ الإسرائيلي بعامة إلى بعد التشاور والتوافق عليه مع القيادة الإسرائيلية، كان هذا في سبعينات القرن الماضي، وبعد حرب أكتوبر 1973.

والسياسي بل المواطن الفلسطيني المدقق، يجد أن هذه القواعد السياسية، بقيت واستمرت حتى اليوم، والأرجح ان تكون كذلك غداً، رغم كل التغيرات في الرئاسات والإدارات الأمريكية والحكومات الإسرائيلية. وبقاء الحقوق الفلسطينية والعربية كما هي، وبقاء إسرائيل دولة قائمة بالاحتلال.

فإذا نظرنا اليوم وبعد ما يقرب من سبعة عشرة عاماً على توقيع اتفاقات اوسلو رغم أنه حدد خمسة سنوات لتطبيقها في حينه، نجد أنها أجلت القضايا الأساس [الحدود والدولة ،القدس، اللاجئين، الحدود...الخ] وركزت على بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي سمحت للقيادة الإسرائيلية بالتوسع الاستيطاني المستمر وبالاستمرار بالضم المتسارع القدس وبالتنكر لحق اللاجئين بالعودة، وللدولة السيدة بحدود الأرض المحتلة لعام 1967... وألقت بمسؤولية أمن الاحتلال والمستوطنين على الشعب المحتل كما تجلى ذلك بالسياسة الامنية، وبعبء المسؤولية الاجتماعية على السلطة الفلسطينية وتساهم سلطات الاحتلال اليوم بتعميق وتوطيد الانقسام الداخلي الفلسطيني كونه مصلحة استراتيجية وحيوية إسرائيلية، ووظفت كل هذا لتوسيع علاقاتها الرسمية

السياسية والدبلوماسية والتجارية الدولية، بما في ذلك مع بعض الدول العربية، أي أن الأوضـــاع بالمجمل باتت أكثر ســـوءاً من الســـابق، ونظرية الغموض البناء والالتزام الأمريكي السياسي بإسرائيل، اللذان وضعهما كيسنجر نجدهما مستمران كآلية علاقة وعمل سياسي، في مختلف المراحل بين الإدارات الأمريكية والإسرائيلية المتعاقبة، وفي المقابل فإن ما جناه الفلسـطينيين خصـوصـاً والعرب عموماً، من هكذا صـيغ تذكرنا بصـــيغ اللورد كاردون فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن 242 " أراضـــي محتلة " أو الأراضي المحتلة " ولا شيء سوى استمرار الاحتلال، والانخراط في عملية سياسية لا أفق لها.

فرسالة كيسنجر [اليهودي الأصل الالماني المولد] للقيادة الإسرائيلية بقيت سارية المفعول، وتجلي هذا في اتفاقات فك الارتباط الاولى والثانية مع مصـــر في اتفاقية السلام برعاية الرئيس كارتر عام 1979.

ونظرية الغموض البناء بقيت قائمة حتى الآن اتجاه مختلف القضـايا، وما علينا إلا تفحص موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من السـلاح النووي الإسـرائيلي والمسـتوى الذي بلغه. واتفاقات كامب ديفيد مع الفلســطينيين عام 1993 وما تلاها، رغم أنها وقعت باحتفال كبير في البيت الأبيض وبحضور العديد من قادة العالم في حينه.

إن المتبع لكل هذا ســيكتشــف بدون كبير عناء، الالتزام الأمريكي اتجاه إســرائيل التوســعية والمتفوقة عســكرياً. وعليه أن لا يفاجأ بمواقف الرئيس الأمريكي أوباما في لقائه الأخير مع نتنياهو، وربما يكون المفاجأ الوحيد من ســياســة أوباما هم من راهنوا عليها لأي سبب من الأسباب.

والمكمل لنظرية "الغموض البناء" هو نظرية "كي الوعي" الذي وضـــع أســـســـها وصـاغها "موشـيه يعلون" قائد المنطقة العسكرية الوسطى الإسرائيلية ورئيس الأركان الأسبق ووزير الشؤون الاستراتيجية ونائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، فمنذ تلك الفترة صـاغ هذه "النظرية" او الممارسـة العملية الاسـرائيلية بعامة ولجيش الاحتلال الاسـرائيلي بخاصـة، والتي تقوم على قاعدة الضـرب بقوة لما يسـميهم أعداء اسـرائيل،

وفي طليعتهم الفلسطينيين بما في ذلك منظمات حقوق الانسان الذي وصفها يعلون بالفيروسات حيث قال في 19-8-2009 وهو في منصبه الوزراي، "نحن نواجه مجدداً مشكلة فيروس، السلام الآن،... النخبويون إذا أردتم والذين تسببوا بأضرار كبيرة" ورغم قول رئيس الوزراء نتنياهو "بأن هذه الاشارات غير مقبولة"، إلا أنه في تشرين نوفمبر 2009، وفي معهد سابان بواشنطن واثناء تعداده للتحديات التي تواجه السلام في المنطقة، أكد ما قاله يعلون عندما اعتبر أن التحدي الثالث للسلام هو: "محاولة إنكار حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها، إذ هذا هو الهدف من تقرير غولدستون الصادر عن الأمم المتحدة حول غزة"، وبالتالي يجب الاستمرار بضربهم لحين اقناعهم بأنه لاجدوى من مواجهة إسرائيل، وبالتالي عليهم استبطان والقبول بما تمليه عليهم من سياسات والتزامات ومواقف، إن هذا كله يؤكد على أن كل ما يحدث هو سياسة رسمية اسرائيلية وليست تصرفات قادة أو أفراد.

وللأسف الشديد أن هذه النظرية وجدت طريقها لدى البعض عندنا وبات هذا البعض يتعامل معها رغم رفضه لها سياسياً بل علنياً أحياناً.

إن المدقق في نظريتي "الغموض البناء" و"كي الوعي" يجدهما مكملتان لبعضهما البعض في الواقع، وهذا التكامل يجد تفسيره في تداخل وتكامل المصالح المشتركة الأمريكية الإسرائيلية، والتباين الذي يحدث بينهما أحياناً حول هذه القضية أو تلك في حال حدوثه، لم يطل في السابق ولا يطال حالياً المصالح المشتركة بين البلدين أو قيادتيهما، وزيارة نتنياهو لأمريكا ولقاءاته مع الإدارة الأمريكية وبخاصة الرئيس الأمريكي المراهن عليه أوباما، لدى البعض عندنا وتصريحاته التي اعقبتها أكبر دليل على هذا، والسؤال هو هل بقي في فلسطين والمنطقة من يراهن على خلافات أمريكية- إسرائيلية، في ظل قيادة اوباما الديمقراطي أو نتنياهو الليكودي؟.

عبد الرحيم ملوح

2010/7/11

القدس...غزة...المصالحة

خيراً فعل الرئيس عباس عندما استقبل لمرتين متتاليين نواب القدس المقرر إبعادهم عن ديارهم وقدسهم لمرتين متتاليتين وأبلغهم أنه يتبنى قضيتهم على كل الصعد، وقد أجاب النواب المقرر إسرائيلياً إبعادهم بأنهم نواب لبيت المقدس، ولم ينظروا لأنفسهم بانهم نواب لهذا الفصيل السياسي أو ذاك.

ووقف المقدسيون وفي مقدمتهم القادة السياسيون، عدنان الحسيني ومحمد حسين، وعبد اللطيف غيث ونعيم الأشهب، وعكرمة صبري ومحمد جاد الله وآخرون الى جانب النواب يداً بيد، وكتفاً إلى كتف، في مجابهة الاحتلال وسياساته التهويدية والاستيطانية وممارساته العنصرية وسبق أن وقف الجميع من مختلف التلاوين دفاعاً عن حيّ البستان وعن كرم المفتى، وعن القدس عاصمة دولتنا المستقلة اليوم وغداً وإلى الأبد.

بوقفتهم هذه، أرسلوا برسائل صريحة وفصيحة، لكل من يعنيهم الأمر، رسالة أولى؛ بأننا موحدون في مجابهة الاحتلال ورسالة ثانية؛ بأننا موحدون في مجابهة الانقسام، ورسالة ثالثة؛ للبرلمانين الإسلاميين المجتمعين بدمشق وللبرلمانيين المصريين الذين يزورون غزة بأننا نريدكم موحدين معنا أو خلفنا في مجابهتنا المستمرة والمتصاعدة، ورسالة رابعة؛ للمبعوث الأمريكي ميتشيل أن رحلاته السياحية للمنطقة لم تجدي شيئاً، بما فيه رحلته التزينيه لكرم ابو سالم، ومطالبته الرئيس عباس بالذهاب للمفاوضات المباشرة تشكل انحيازاً جديداً لموقف نتنياهو، فالمفاوضات غير المباشرة لم تمنع القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية من تكثيف الاستيطان والتهويد والحصار ومطاردة اسطول الحرية في المياه الدولية، وقتل المتضامنين مع شعبنا بغزة من مختلف الجنسيات، كما أن أكثر من 19 عاماً من المفاوضات المباشرة لم ينتج عنه سوى تزيين صورة الاحتلال الدولية، وتوظيف العملية كلها لترسيخ أقدام الاحتلال محلياً، وعلاقاته الإقليمية والدولية.

ألم تكتف الإدارة الأمريكية من الضـــغط على الطرف الفلســطيني بخاصـــة وعلى الأطراف العربية، لصـالح الاحتلال وسـياسـاته الاسـتيطانية والتهويدية المسـتمرة. ولم يردع رموز هذه الإدارة، او حتى يلفت نظرهم أن قادة الاحتلال يسـتقبلونهم ويودعونهم بإجراءات استيطانية في القدس وفي مختلف المناطق المحتلة، وبخاصـة خلف الجدار والأغوار والخليل وفي مختلف المستوطنات القائمة او الممكن اقامتها في الضفة، حتى أن ميتشـيل والإدارة الأمريكية لم يعودوا يشـيرون من قريب أو بعيد الى هذه الاجرآت، لا لشـيء إلا لأنهم متفقون مع الاحتلال في الباطن، ومتواطئون معه سياسياً واعلامياً على هذا.

ففي زيارته الأخيرة، وبعد ما حدث لأسـطول الحرية على أيدي الجنود الإسـرائيليين، وبقرار من القيادة الإســرائيلية، قام ميتشــيل بزيارة المعابر في قطاع غزة، ليشــيد " بالتســـهيلات" التي أقدمت عليها إســـرائيل، ويأتي يطالب الرئيس عباس والوفد الفلسطيني، بالإسراع للذهاب الى المفاوضات المباشرة. مغمض الأعين عن غزة التي ما زالت تعيش الحصـــار الإســرائيلي براً وجواً وبحراً، وأن التســـهيلات الإســرائيلية، وظيفتها الأســـاس توفير الحطب اللازم لعملية العلاقات العامة الإســـرائيلية لا أكثر، ومغمض الأعين عن مـا أعلن عن بنـاء فنـدقين في الشـــيخ جراح، وهـدم منـازل الفلســـطينيين في حي البســـتان، ومنازل في الأغوار...الخ. وأخيراً وليس اخراً، إبعاد النواب المقدسين من القدس، لأنهم " لم يقسموا يمين الولاء لإسرائيل"، في ظل احتلالها لقدســـهم وديارهم، برغم انتخابهم كممثلين عن أبنـائهـا، وعلى ذات القـائمـة قـائمـة الإصلاح والتغيير في عهد "ملك إسرائيل" غير المتوج شارون وبموافقته.

إن رســـالة اهل القدس ورموزها الوطنية، تقول للجميع، فلســـطينيين وعرب، قادة ومواطنين، إن من يريد مجابهة الاحتلال وسياساته وممارساته، ومن يعمل للدفاع عن الشـــعب الفلســـطيني وحقوقه الوطنية والديمقراطية، عليه أولاً بالعمل الموحد والجهد المشترك في مجابهة الاحتلال ومن يساند سياساته الاحتلالية والعنصرية، في الضفة

وغزة ونهر البارد واليرموك وتشـــيلي والتنف والناصـــرة. في الرباط وبغداد، في دبي وصنعاء، في القاهرة ودمشق وتونس... .

وفي المقدمة هي رسالة لا لعثمة فيها، لكل من يقف مع الانقسام أو يبرره ولا يعمل لإنهائه اليوم قبل الغد، بأن الوحدة في مجابهة الاحتلال ممكنه بل مطلوبة، وأن الانقسام مصلحة سياسية إسرائيلية دائمة، ولا يمت للمصالح الوطنية الفلسطينية أو العربية بشيء، والمصلحة الوطنية الفلسطينية العليا تكمن في المصالحة والوحدة اولاً واخيراً، وبدون الوحدة من غير الممكن تصـــور إنهاء الاحتلال، لأن الوحدة قانون الانتصار ومرتكزاً اساسياً لإنهاء الاحتلال وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والديمقراطية معاً، فالكثيرون من أبناء الشـعب الفلسـطيني بما فيهم أبناء القدس وغزة والقادة المعتصمين، يتساءلون هل هناك إرادة سياسية حقه لدى من يعنيهم الأمر بفعل المطلوب منهم فعله؟!

عبد الرحيم ملوح

2010/7/3

المبادرة اليمنية... والمنظمة... والحوار الوطني

شكراً لليمن ولرئيسه على مبادرتهم وجهودهم، لأنها تعبر عن استشعارهم لخطورة الوضع الناشىء منذ حزيران الماضي على القضية والشعب الفلسطيني أكثر من بعض الفلسطينيين أنفسهم، وتكبر أهمية هذه الجهود كون اليمن لا تتأثر مباشرة بما يحدث بفلسطين، ولكنها متأثرة بشكل غير مباشر به، ومن انعكاساته عليها وعلى مجمل الوضع في المنطقة، وتستشعر مخاطر استمرار وتراكم سلبياته ليس على الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية فحسب، بل على مجمل الوضع العربي والوضع في المنطقة.

قيل بأن سياسات الدول والقوى السياسية والقادة، يستدل عليها بأسلوبين؛ عند التصريح الواضح عنها، ولأن هذا في معظم الأحيان لا يحدث في عالم السياسة والسياسيين بمعزل عن خلفياتهم الفكرية والأيدلوجية. فالاستدلال عنها يتم في ممارساتهم العملية، فالممارسة العملية هي المعبر الأدق عن المواقف والنوايا السياسية الحقيقية، وقيادة اليمن عبرت بالأسلوبين [النظري والعملي] عن موقفها السياسي، وبقي على أصحاب القضية والمكتويين بنارها التقدم للأمام والتجاوب مع المبادرة والجهود اليمنية، وإعلاء شأن المصالح الوطنية الفلسطينية العليا، على حسابات المصالح الفئوية الضيقة لهذا الطرف أو ذاك، والخروج من سياسة حشر المواقف الكبيرة، في زوايا ضيقة وجمل متعلثمة ومناكفات عقيمة.

إن الأزمة التي يعيشها الشعب الفلسطيني وتعصف في القضية الفلسطينية، لا يقتصر تأثيرها على فئة دون أخرى أو على طرف فلسطيني دون آخر، فهي تطال كل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، ويصل شعاع شرارها لمناطق عدة، بدءاً من فلسطين ومحيطها إلى ما هو أبعد من ذلك، ولهذا فإن المسارعة لمعالجتها مسألة تخص مجموع القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية ولاً، والقوى المتأثرة فيها والقلقة بشأنها ثانياً. ومعالجة هذه الأزمة، يجب أن يشارك فيها مجموع القوى والفعاليات

الفلسطينية ، وفي إطار حوار وطني شامل تتم رعايته عربياً، وبحيث تكون نتائجه ملزمة لكل طرف.

والحوار يجب أن لا يقتصر على فتح وحماس، رغم كونهما عنوان الانقسام، وكل منهما ممسك بجزء من الشرعية " والسلطة" والجغرافيا والمجتمع، حتى لو اعتقدت قياداتهم ما تعتقد بنفسها. فالواقع أن الاحتلال هو صاحب اليد العليا، وأن أصغر مجموعة فلسطينية بامكانها عمل ما لا يرضي أي مهما، من هنا تأتي أهمية ادراك الواقع الذي نعيش، وطبيعة المرحلة التي تمر بها قضيتنا. وضرورة تجميع وتحشيد قوانا خلف رؤية واحدة لتحقيق أهدافنا، وبيدنا وثائق متفق عليها من الجميع وهي اعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني"وثيقة الأسرى"، تشكلان مرجعية لا زالت صالحة لمعالجة ما نواجه من تحديات، وبيدنا منجزات نضالنا الوطني طوال العقود الماضية وفي المقدمة هويتنا الوطنية الواحدة وممثلنا الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

وحل الأزمة يجب أن يخرج من دائرة المحاصصة الثنائية بين كل من فتح وحماس، ومن دائرة تحشيد القوى المحلية أو الخارجية لدعم هذا الفريق أو ذاك، وتجربة اتفاق مكة، في شباط 2007 الذي رعته السعودية مشكورة، لم يصمد طويلاً، وانفجر الوضع بأسوأ صوره بعدها، لأنه لم يجري تحصينه بأسس واضحة وبقوى الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية الحريصة على المشروع الوطني الفلسطيني والوحدة الوطنية الفلسطينية، وعلى إعلاء شأن المصالح الوطنية الفلسطينية، وصون منجزات الشعب الفلسطيني عبر نضاله الطويل وفي مقدمتها ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

يخطىء جوهرياً من يضع حماس في مواجهة منظمة التحرير الفلسطينية كما ورد بتصريح لأبو زهدي يقول" أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني" فهذا القول يضر بحماس قبل غيرها، وكلنا رفض أو انتقد اعتراف رابين المجزوء بالمنظمة عام 1993 عندما اعتبرها "ممثل وليس الممثل الشرعي

والوحيد"، فإذا لم تكن المنظمة الممثل الشـــرعي والوحيد، فمن هو الممثل الشـــرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؟! الكل يعرف جيداً أن الشعب الفلسطيني قدم التضحيات الجسام ليخرج من دائرة تبديد هويته الوطنية وتمثيله السياسي، ومن أجل الاعتراف المحلي والعربي والدولي بهويته الوطنية وكيانه السـياســي، ودفع الأثمان الغالية من اجل التغلب على مشاريع البدائل للمنظمة، وأن إسرائيل هي صاحبة المصلحة الأساس في إلغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني او تفريغه من مضمونه. ويدرك بذات الوقت أنه لا يمكن لتنظيم واحد او لتيار سياسي واحد أن يكون ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، لو ادرك ابو زهدي ومن ورائه كل هذا لم تفوه بما قاله، ولا مارس على أساس ما قاله. لأنه لو حسنت النوايا لكان كما يطلق النار على قدميه.

وبذات الوقت فإن الحوار لمعالجة الأزمة الفلســطينية، يجري ويجب أن لا يتم بين المنظمة وحماس، فالمنظمة هي الكيان السياسي وبيت الفلسطينيين جميعاً بمن فيهم حماس وغيرها، وعدم مشاركتها في مؤسسات المنظمة عدا كونه غير صائب فانه لا ينزع صفة تمثيل المنظمة للجميع، فهل يجوز للمعارض المصري او الفرنسي أو.. أو.. أن يقول ان الكيان السياسي المصري او الفرنسي، والدولة المصرية او الفرنسية ليست دولتي؟!! فهو يعمل من موقع كونه جزء منها ومن موقع معارضته السياسية لسياسة للقائمين عليها. ومن هنا فإن الحوار الوطني الشامل يجب أن يتم بين مكونات الشعب الفلسطيني كافة، فصائله وقواه الاجتماعية وشخصياته الاعتبارية، بما فيها حماس وفتح والشـــعبية والجهاد وغيرها، وتبقى المنظمة كياناً للجميع ومن مســـؤولية الجميع الحرص عليه وعلى تصويب عمل مؤسساته، لأنها بيت الفلسطينيين جميعاً. هكذا كانت وهكذا ســـتبقى ما دمنا نخوض معركة تحررنا الوطني والديمقراطي، ويخطيء من يتصـــرف بغير ذلك، لأن المطلوب دائماً هو تنظيف الهيكل ان دعت الضـــرورة وليس هدمه. فهدم المنظمة لا يخدم إلا الاحتلال الذي عمل من أجل هذا طويلاً وبات مشروعه السياسي واضحاً جداً اليوم وهو فرض الحل من طرف واحد،

أكان ذلك تحت خطة الانفصـــال من طرف واحد كما حدث في غزة أو الانطواء كما يجري عملياً في الضـــفة، أو التخلص من الديموغرافيا الفلســـطينية لصـــون "الدولة اليهودية" وتصـدير الصـراع للمحيط العربي وغيره. فحذار من خدمة مشـاريع الاحتلال الاســـتراتيجية في غمرة الصـــراعات الداخلية والمناكفات الثنائية على ســـلطة تحت الاحتلال.

فالتنكر للمنظمة ولتمثيلها للشـعب الفلسـطيني أو زجها كطرف في الصـراع الميداني الداخلي، كلاهما يضـــر بالمنظمة وبالمصـــلحة الوطنية العليا، وبالنتيجة بســـياســـة المشـــاركين في هكذا أعمـال مهمـا كـانـت نواياهم طيبـة!!! ومهمـا كـانـت ذرائعهم متفهمة!!!.

لكل هذا؛ على الأطراف الفلســـطينية أن تتوقف عن زج المنظمة كعنوان صـــراع داخلي، فهي ليسـت كذلك، وعلى الحريصـين عليها، حمايتها وصـونها كممثل شـرعي ووحيد لشـعبنا، وعلى الأطراف العربية المعنية رفض الانجرار لحسـابات اللحظة ودعم توجه هذا الطرف أو ذاك بقضـــية كبرى على هذا المســـتوى مهما كانت حســـابات التحالف أو اللحظة السـياسـية مفيدة لهذا الطرف أو ذاك، إن من مسـؤولية الأطراف الفلسطينية المتصارعة أو المختلفة أو المتحالفة، وكل المسكونين بالقضية الفلسطينية، عدم المسـاس بمنظمة التحرير الفلسـطينية وتمثيلها للشـعب الفلسـطيني والتركيز على تكريس دورها، وإعلاء شـــأن ومعالجة الخلافات الفلســـطينية– الفلســـطينية مهما كان وزنها في إطار الحوار بين القوى والفعاليات والشـــخصـــيات الفلســـطينية ، في إطار الحوار الوطني الشـــامل لهذه القوى والذي من شـــأنه ومن مهامه تعزيز وتوطيد دور منظمة التحرير الفلسطينية، وحماية مشروعنا الوطني الفلسطيني.

عبد الرحيم ملوح

2008/3/21

المطلوب مراجعة شاملة... واستراتيجية جديدة

في هذه المرحلة– المنعطف كما يحلو للبعض منا تسميتها ويحلو لبعض آخر تسميتها بمرحلة جمود سياسي ندعو الجميع للتوقف مجدداً لتقويم المرحلة ماضياً وحاضراً، بهدف أساسي هو توضيح الاستراتيجية الوطنية للمستقبل، وعلينا كما نرى أن ننطلق من تقويم ذاتنا وأدائنا، كوننا منذ حوالي عقدين أو منذ توقيع اتفاقات أوسلو نعيش انقساماً سياسياً واقعياً، رغم أننا في محطات عديدة أهمها منذ عام 2000 وطوال فترة الانتفاضة الثانية، عشنا خلالها بضع سنوات، في شكل من أشكال الوحدة الوطنية التي أعلت من شأن التناقض الأساس مع الاحتلال، وهو الشيء الطبيعي، على حساب أية تناقضات أخرى مع أن التناقض الأساس مع الاحتلال تراجع لمرتبة ثانية منذ منتصف عام 2007، بشكل أساسي كنتيجة للانقسام السياسي والمؤسسي الداخلي، ولما تبعه من مترتبات وممارسات حتى لا أقول مماحكات فئوية أضعفت العامل الذاتي وأضرت بالوحدة الوطنية الفلسطينية، كونها شرطاً ضرورياً ملزماً لمجابهة الاحتلال، حيث أنه المستفيد الأول منها وتمكنه من توظيفها لخدمة مصالحة السياسية محلياً ودولياً.

وللوقوف على الموضوعات التي على مكونات الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية الوقوف أمامها وإعادة النظر إما فيها أو في أدائنا السياسي ـــو في كلاهما.

أولاً: طبيعة المرحلة: ومن وجهة نظر واقعية، نمر في مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، فحتى اللحظة وإلى حين تحقيق هدفنا بتقرير المصير ما نزال نعيش هذه المرحلة. فشعبنا بكل مكوناته إما يرزح تحت الاحتلال المباشر في الضفة وغزة والقدس، أو التهجير في أكثر من قطر عربي أو دولي، ولم يترتب على قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة منذ عام 1947 الزام دولة الاحتلال بتنفيذ أي قرار منها.

وبنفس الوقت لم يلتزم الاحتلال بتنفيذ كل الاتفاقات التي وقعت معه من قبل الطرف الفلسطيني، شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق قال "سأفاوض الفلسطينيين سنوات ولن أعطيهم شـــيئاً"، ورابين الذي وقع اتفاق أوســـلو 1+2 قال "أنه ليس لديه مواعيد مقدســـة"، وبيريز باع الفلســـطينيين كلاماً في الوقت الذي أقدم على المجازر في قانا وغيرها، ونتنياهو في وزارته الأولى زاد من الاستيطان وقسم الخليل ومسجدها، وبراك حاول أن يفرض على الراحل عرفات الشـــروط الإســـرائيلية في كامب ديفيد برعاية كلينتون، والنتيجة تحميل المســـؤولية للشـــهيد عرفات لأنه رفض الرضـــوخ للشـــروط الإســـرائيلية– الأمريكية، وشـــارون مقتحم الأقصـــى بحماية الجنود الإســـرائيليين، لجأ لمحاولة فرض شـروطه ومشـروعه السـياسـي من طرف واحد وبدأ بتطبيقه في قطاع غزة، تحت اسم "الانفصال من طرف واحد " ولم تسعفه وقائع الحياة وتطورات الظروف لتطبيقه بالضـــفة تحت عنوان " الانطواء " فذهب خليفته اولمرت للحرب على لبنان والى أنا بوليس، ومن ثم إلى إعلان الحرب على قطاع غزة الذي غادره ســـلفه بعد أن فرض الحصـــار عليه جواً وبحراً وبراً، وعاد مجدداً لرئاسـة الوزراء نتنياهو، ليتابع ذات الاستراتيجية السياسية – العسكرية – الاستيطانية الإسرائيلية، وجوهرها رفض الحقوق الوطنية الفلسطينية ومحاولة إملاء شروطه على الشعب الفلسطيني وقيادته، عبر القوة والمزيد من القوة، والاستيطان والتهويد والمزيد منهما برعاية وحماية الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

في ضـــوء اســـتمرار الاحتلال وســـياســـاته وممارســـاته على كامل ارض فلســـطين التاريخية، ما زال طابع المرحلة، هو مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، ولمواجهة كل هذا فالمطلوب وحدة الشـــعب وقواه لمجابهة الاحتلال وســـياســـاته، وليس تمزيق هذه الوحدة.

ثانياً: طابع المرحلة يتطلب إعادة النظر مجدداً في الرهان الخاســـر على أن القيادة الإســـرائيلية ســـوف تكون مســـتعدة للانســـحاب من الأرض والتســـليم بالحقوق الوطنية لشـــعبنا، بمجرد الجلوس معهم على طاولة مفاوضـــات واحدة، فهذا التقدير الســـياســـي

أثبتت الممارسة العملية فشله، فهو يؤكد على إساءة فهم الصهيونية ومشروعها في فلسطين خصوصاً والمنطقة عموماً، حتى أن القيادات الفلسطينية التي تحملت مسؤولية التنظير والعمل لهذه السياسة أكثر من غيرها، أعلنت وصولها للفشل أو الطريق المسدود.

إن التنازلات الكبرى التي قدمها الطرف الفلسطيني أو تدوير زوايا المواقف التي لجأ لها حسب تعبير البعض، لم تتمكن من فتح طريق المفاوضات إلى الأمام نحو نتيجتها المرجوة، وأبرزها:

1- تقسيم الخليل والحرم الإبراهيمي في لقاء واي ريفير بإشراف الرئيس كلينتون.
2- "دولة فلسطينية متواصلة وقابلة للحياة" ، والسؤال هل يُضمر هذا الموقف الاستعداد المبدئي للقبول بالكتل الاستيطانية الكبرى أو كما يقول بعض المعنيين إن المقصود هو التواصل بين الضفة وغزة.
3- تبادل الأرض مع الاختلاف على النسب، مما يضرب فكرة القيمة والمثل، الا يضر تبادل الأرض أو ما يسميه البعض " Swa" بجوهر قرارات الشرعية الدولية، ولماذا تصر عليه القيادات الإسرائيلية ؟! وهل هذا يعني القبول ببعض الكتل الاستيطانية الكبرى أو بما وراء الجدار؟
4- حل عادل ومتفق عليه لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، والسؤال هناك قرار 194 ينص على حق العودة والتعويض، هذا هو الحل العادل، إما كلمة متفق عليه، فالسؤال مع من؟ هل تنفيذ قرار 194 ملزم، أم بحاجة الى الاتفاق عليه؟ وتزداد الأسئلة عندما يتم الإطلاع على الموقف الإسرائيلي، الذي يرفض العودة من حيث المبدأ، وعندما يجادل البعض منهم فيها، يتحدث عن عودة عدد محدود وعلى قاعدة "لم الشمل"، تقرره هي ، وليس حق ملزم التنفيذ وفقاً للقرار 194.
5- علمنا مؤخراً أن هناك موقف أمريكي – إسرائيلي عرض على الفلسطينيين في آخر أيام حكومة أولمرت، يشير الى تقاسم " الأرض الحرام "أو" No–

mansland " بين الفلسطينيين والإسرائيليين بنسبة 50%، والسؤال هل يحق لأي كان العبث في أرض الشعب الفلسطيني، خاصة أن هذا الأرض أقرت الشرعية الدولية بأحقية الشعب الفلسطيني بتملكها.

6- سعي القيادات الإسرائيلية ومعها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لتطبيق سياسة أمنية على الفلسطينيين جوهرها ووظيفتها حماية الشعب المحتل للاحتلال وجنوده ومستوطنيه.

7- وآخراً وليست آخيراً، لقد وقفت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع إسرائيل ظالمة وظالمة، لأنها لم تكن منذ تأسيسها مظلومة، فإدارة ترومان أول من اعترف بها ودعمها منذ عام 1948، وعاند الرئيس هاري ترومان أبرز قادته الجنرال ووزير الخارجية مارشال بوقوفه مع إسرائيل وخلفها، واتخذت نفس الموقف جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وبهذا تفقد دورها كوسيط، فكيف بها كوسيط نزيه، إنها شريك استراتيجي لإسرائيل وقادتها، ويعجب الفلسطينيون والعرب من رهان بعض أبناء جلدتهم على تصريحات بيتريوس وغيتس حول الوضع في المنطقة وحول أولوية حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حرصاً على حياة الجنود الأمريكيين. وليس على حياة ومصالح شعوب المنطقة. والسؤال لماذا جاء الجنود الأمريكان للعراق وأفغانستان وللمنطقة عموماً؟ إن الاستفادة من هذه الوقائع وتوظيفها ليست خطأ، فأمريكا لا زالت القوة الأولى عالمياً، ولكن الخطأ هو في الرهان على الموقف السياسي للإدارة الأمريكية خاصة أن تجربة الرئيس ترومان مع أهم قائد عسكري وسياسي أمريكي [كان وزيراً للخارجية الأمريكية] لا زالت كما هي، وما تبعها من سياسة أمريكية لا زالت ماثلة أمامنا فإدارة أوباما، تعمل من أجل العودة للمفاوضات غير المباشرة الموصلة للمفاوضات المباشرة، بهدف إدارة الأزمة وليس حلّها، بل لتوفير الظروف السياسية الملائمة لسحب قواتها من العراق، ولصون مصالح أمريكا الحيوية في المنطقة بدون حروب عسكرية كما كانت

قائمة في عهد إدارة بوش الابن "حرب باردة هادئة وليست على صفيح ساخن".

ثالثاً: الانقسام الفلسطيني الداخلي! لقد الحق الانقسام أفدح الضرر بالقضية والشعب والمشروع الوطني، وحوّل الأنظار عن التناقض الأساس مع الاحتلال، فقدم لسلطات الاحتلال هدية ثمينة تعزز من استمرار احتلاله للأرض والشعب، الهدف الذي عمل من أجله طوال مرحلة وجوده ولا زال، وبمعزل عن أن أية مبررات أو ذرائع صحيحة او غير صحيحة، إلا أنها خدمت الاحتلال ومصالحة واستمرار احتلاله، مما يفرض الإسراع في الانتهاء من هذه الوضعية القاتلة. لقد تمكن أطراف المعادلة السياسية الفلسطينية من إجراء حوار بينهم قبل وبعد الانقسام بمساعدة الأشقاء المصريين بخاصة، ومن المستحيل إيجاد اتفاق شامل على كل القضايا الاستراتيجية والتكتيكية بين جميع مكونات الشعب الفلسطيني، ولكن بإمكانهم الاتفاق على الحد الأدنى السياسي، خاصة أن الشعب الفلسطيني يمر في مرحلة تحرر وطني وديمقراطي وأكثر من نصفه مهجر من وطنه الأمر الذي يتطلب بل يفرض الوحدة الوطنية، فليس بمقدور أي تنظيم أو تيار سياسي منفرداً أن يقود الشعب نحو تحقيق أهدافه في ظل الظروف الذي يمر بها.

خلاصة، إن المطلوب اليوم وبعد كل ما جرى ويجري، أن تقف مكونات الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية، موحده أمام تجربة الماضي ومتطلبات المستقبل وتحدياته وفي مقدمتها:

1) إنها لا زالت حركة تحرر وطني ديمقراطي، لشعب يعيش ويعاني من الاحتلال الإسرائيلي لأرض وطنه ويعاني من الانقسام والتهجير من الوطن، وباعتبار التناقض الأساس هو مع الاحتلال وهو ما يجب حله أولاً.
2) التمسك بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وحقه بالعودة لأرض وطنه وفق القرار 194، والتحرك السياسي على كل الأصعدة

استناداً لهذا، وتوظيف القوانين الدولية في خدمة القضية الوطنية، فغالبيتها تصب في مصلحة شعبنا الوطنية.

3) الاتفاق على أشكال وأساليب النضال السياسية والدبلوماسية والشعبية والاقتصادية...استناداً للقانون الدولي الذي يبيح للشعب المحتل مقاومة الاحتلال باعتباره شعباً يقع تحت الاحتلال.

4) الوحدة الوطنية، ومتطلبات بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني على أسس ديمقراطية وفقاً للتمثيل النسبي في الوطن والشتات، فبدون وحدة وطنية حقيقية وراسخة، مبنية على أسس ديمقراطية وعلى أساس الشراكة الوطنية، وتضع في أولويتها مجابهة الاحتلال والدفاع عن أرض وحق الشعب بالحرية، من الصعب تصور الانتصار.

عبد الرحيم ملوح

2010/4/4

نحو... استراتيجية فلسطينية جديدة

الوضع الحالي، يشكل محطة قاتمة في التاريخ الفلسطيني المعاصر، ولا تشكل وجهة النظر هذه، تجنياً على الواقع الراهن بقدر ما هي قراءة موضوعية له، وللتاريخ معاً، حيث نعيش سلسلة أزمات متداخلة وفادحة الضرر إذا ما قيض لها الاستمرار، ولم يتم النهوض المشترك للتصدي لها، ومعالجتها انطلاقاً من المصالح الوطنية الفلسطينية العليا، ولو تطلب الأمر أن يكون هذا، على حساب المصالح الفئوية لهذا الفريق الفلسطيني أو ذاك، مع أن إعلاء شأن المصلحة الوطنية العليا، يخدم بالضرورة المصالح الفئوية لكل الفرقاء ولا يضر بها.

ويأتي في مقدمة هذه الأزمات؛

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني؛ كل منصف، يستطيع من قراءة الواقع المعاش أن يصل لهذا الاستنتاج. فالمشروع الوطني كما تم التوافق عليه في هذه المرحلة التاريخية من كفاح شعبنا في نهاية سبعينات القرن الماضي، بتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تنفيذاً للقرار الأممي 194 يتآكل باستمرار، بفعل الاحتلال وسياساته وممارساته التوسعية، والتغيرات السياسية الدولية والإقليمية والعربية، وانعكاسها على الوضع الفلسطيني، وبفعل الإدارة القيادية السياسية الفلسطينية ورهاناتها العقيمة، وفي مقدمتها الرهان على اتفاق أوسلو، وكارثة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني والتي توجت باقدام قيادة حماس على الحسم العسكري في قطاع غزة، وما ترتب عن كل هذا من خلل في ميزان القوى بيننا وبين العدو المحتل.

أزمة الانقسام الداخلي؛ وتعيش الساحة الفلسطينية أزمة إنقسام داخلي لم تشهدها منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، حيث طال الانقسام الأوضاع السياسية والاجتماعية والجغرافية في الوطن بخاصة، وعلى مساحة تواجد الشعب الفلسطيني بعامة.

وفاقم من هذا الوضع كونه بين أكبر قوتين سياسيتين وجماهريتين فلسطينين، ولهما النفوذ الاكبر في مؤسسات صنع القرار الفلسطيني هما "حركتا فتح وحماس" وحدوثه في ظل سيطرة الاحتلال على كل من غزة والضفة معاً، ويفصل الوجود الإسرائيلي بينها، وسعي سلطات الاحتلال لتوظيف حالة الانقسام لخدمة المشروع السياسي الاحتلالي الإسرائيلي، القائم على إضعاف المشروع التحرري الوطني والديمقراطي الفلسطيني وعلى التخلص من الكثافة الديمغرافية ووضعها تحت مسؤولية طرف فلسطيني أو أكثر.

واضر هذا الانقسام بالمنجزات التي حققها الشعب الفلسطيني طوال ثورته المعاصرة وفي مقدمتها، م.ت.ف، ممثله الشرعي والوحيد، وكيانه السياسي الموحّد لهويته وحقوقه وعرَضها للتشكيك بها عربياً ودولياً.

صحيح أن السلطة الوطنية بقيادة فتح، فشلت في تحويل اتفاق أوسلو إلى جسر عبور نحو الدولة الوطنية المستقلة على كامل الأرض المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وفشلت في بناء نظام سياسي ديمقراطي يحترمه ويدافع عنه الشعب الفلسطيني، وعانت السلطة الفلسطينية، من المحسوبية والفئوية والفساد السياسي والمالي، ولكن الصحيح أيضاً أن ما اقدمت عليه حماس في قطاع غزة من حسم عسكري، أوقع ضرراً فادحاً في الساحة الفلسطينية وهدد منجزاتها الوطنية ولا زال، والتغير الذي دعت له وأحدثته في ممارسة السلطة في غزة كان نحو الأسوأ، حيث أسبغ قدسيه على السياسة وممارسات البشر الشريرة ضد بعضهم البعض باسم الدين وولاة الله على الأرض، وأضعف عوامل صمود الشعب الفلسطيني أمام الاحتلال وسياسته وممارسته، والمعارضة السياسية الفلسطينية لمشاريعه المدعومة أمريكياً، في الوقت الذي كانت المسؤولية السياسية تقتضي تنظيف الهيكل، وايس تدميره.

إننا نشهد اليوم صراعاً مدمراً، على الشرعية الفلسطينية ممثلة في م.ت.ف وهيئاتها السياسية، التي حصلت على صفتها هذه بتضحيات الشعب الفلسطيني الجسام، وتسابق على المفاوضات المباشرة مع الاحتلال حول التسوية لقضايا المرحلة النهائية،

كما يحدث بين السلطة وإسرائيل، والمفاوضات غير المباشرة على أمور جزئية كما يحدث مع قيادة حماس في غزة كالتهدئة مثلاً.

إن الوضع الفلسطيني بسبب الانقسام وما يرافقه من ممارسات ويترتب عنه من نتائج يأتي في مقدمتها الصراع الثنائي لتدمير الشرعيات الفلسطينية، بدلاً من صونها وتعزيزها اعتقاداً من البعض أن بامكانه إحلال " شرعيته" التنظيمية بديلاً لشرعية الشعب والوطن، يمر بأصعب وأعقد وضع منذ عقود طويلة، ولا يجد الشعب الفلسطيني وقواه حلاً لأية مشكلة كبيرة أو صغيرة لا يوصله إلى ضرورة إنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة، وإعادة الاعتبار لمشروعه الوطني التحرري والديمقراطي.

أزمة المفاوضات المباشرة وغير المباشرة؛ منذ بدأت المفاوضات المباشرة والسرية والتي ترتب عنها جميعاً اتفاقات جزئية يأتي في مقدمتها اتفاق إعلان المبادىء أو اتفاق أوسلو 1،2 والتي وقفت العديد من القوى والشخصيات الفلسطينية ضدها لخلفيات وأسباب مختلفة، فالبعض ناهضها من حيث المبدأ، والبعض الأخر لأنها لم تستند للالتزام بالشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، ولعدم توفر الرعاية الدولية لها والالتزام بتنفيذ قراراتها ذات الصلة، ولطبيعة إدارتها من الفريق الفلسطيني المسؤول عنها من جهة ثانية، وإذا تتبعنا مسار المفاوضات عملياً لما يقرب من خمسة عشر عاماً، مع أنه كان يجب أن تنتهي خلال خمس سنوات، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي واقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس، وتطبيق القرار 194 القاضي بحق اللاجئين في العودة، أي أن مرحلة الحكم الاداري الذاتي الانتقالي، كانت في الخطاب السياسي لمؤيديه من الفلسطينيين، جسر عبور نحو الدولة المستقلة والاتفاق على حل قضايا المرحلة النهائية في نهاية الخمس سنوات، من يدقق اليوم وبعد خمسة عشر عاماً وليس خمس سنوات، لا يجد إلا حصاداً مراً من الفشل الذريع لهذه السياسة، لأنها وضعت المشروع الوطني الفلسطيني والحقوق الوطنية الفلسطينية في دائرة التأكل اليومي، بدلاً من كونها وسيلة للتقدم نحو تحقيق هذه الحقوق، فقد حولت سلطة الاحتلال الاسرائيلي وبدعم من الإدارة الأمريكية كل شيء إلى قضايا يجري التفاوض

عليها، وتحولت عملية التفاوض "والعملية السياسية" كلها، إلى حملة علاقات عامة لا تخدم سوى سياسة الاحتلال القائمة على خلق حقائق أمر واقع احتلالية جديدة، يتم الاستناد لها لبناء وقائع أخرى، وتحولت الى مفاوضات من أجل المفاوضات لا غير، وكما عرف الكاتب الإسرائيلي الوف بن في صحيفة "هأرتس" الإسرائيلية حيث قال:" التوجه الإسرائيلي الذي تعود جذوره لبداية الاستيطان اليهودي في البلاد ينادي بالتقدم من خلال فرض الحقائق. بهذه الطريقة اقيمت الدولة وتطورت. دونم آخر وعنزه أخرى فكيبوتس فمستوطنه فدبابة فطائرة حربية فتصبح كل المنطقة بأيدينا. وهذا ما تقترحه إسرائيل على الفلسطينيين، عندما يعطونك شيئاً خذوه وعندها سنرى كيف نتقدم، ابدأو بدولة صغيرة ومنزوعة السلاح ومحاطة بالجدران والجنود الإسرائيليين وعندئذٍ سنرى ما سيحدث لاحقاً"، صحيفة القدس 26-9-2008 . ومن المؤسف أن وزراء الخارجية العرب باجتماعهم الأخير وقعوا في فخ هذه الاستراتيجية، عندما أصروا على طرح قضية الاستيطان على مجلس الأمن أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، ولكنهم في نفس الوقت رضخوا للموقف الأمريكي الرافض لإصدار أي موقف عن مجلس الأمن، خشية احراج الادارة الأمريكية في حال لجوئها الى الفيتو من اجل افشال القرار، مع أن رايس لم تخجل من احد عندما طالبت بطرح الموضوع على الرباعية الدولية وليس على مجلس الأمن ونسيت أن هناك استيطاناً في فلسطين، علماً أن أمريكا سبق وصوتت إلى جانب اعتبار الاستيطان غير شرعي عام 1980 وفقاً للقرار 465، ولعدم استعداد وزراء الخارجية العرب لمجابهة الفيتو الامريكي والذهاب في القضية للجمعية العامة تحت بند " متحدون من أجل السلام "، لاتخاذ قرار له قوة قرارات مجلس الأمن، وترافق مع هذا الموقف المؤسف دعوة الرئيس بوش على لسان اكثر من مسؤول فلسطيني، بأن لا يحمل مسؤولية فشل المفاوضات لأحد، علماً أن المسؤول الأول والأخير عن فشلها هو الاحتلال والممارسات العدوانية الاسرائيلية، وقيادة العدو التي تقوم يومياً ببناء الجدار وفرض الحصار ومصادرة الأرض وحماية المستوطنين الذين باتوا يشكلون " حكومة عنصرية " في الضفة والقدس.

والأكثر ضـرراً من ذلك، أن سـلطات الاحتلال حولت عملية التفاوض المباشـرة مع قيادة السـلطة وغير المباشـرة مع قيادة حماس في غزة، إلى وسـيلة من أجل تعميق الانقسـام الداخلي الفلسـطيني، وبما يخدم مشـروعها السـياسـي الاحتلالي على حسـاب المشـروع الوطني الفلسـطيني، وفي الوقت الذي لم تدرك، بعض القوى الفلسـطينية الفاعله انها تتصـارع على جلد الدب قبل اصـطياده، فالاحتلال الإسـرائيلي، وتنفيذاً لمشـروعه الاسـتراتيجي، القائم على فرض الحلول من طرف واحد، وعلى التخلص من العامل الديمغرافي الفلسطيني. يعمل للإفادة من كل هذه العوامل، لاملاء هذا المشروع على الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، في حين تعتقد قيادة " فتح وحماس"، أنهما توظفان مفاوضـاتهما مع إسـرائيل لتعزيز وضـعهما ودورهما القيادي الفئوي أو الشخصي.

أزمة القيادة؛ منظمة التحرير الفلسطينية، قيادة الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد وكيانه السياسـي واطاره الوحدوي الناظم، حظيت بهذه الوضـعية نتيجة انخراط فصـائل العمل الوطني الفلسـطيني في مؤسـساتها وقيادتها منذ عام 1969، واعتراف الشـعب الفلسـطيني في اماكن تواجده كافة بها، والالتفاف حولها وحول برنامجها التحرري الوطني والديمقراطي، والاعتراف العربي والدولي بصـفتها هذه، وبرغم هذه الوضـعية، إلا أن المنظمة بكل مكوناتها ومعها حلفاؤها واجهت التنكر لها وعدم الاعتراف بصـفتها هذه من التحالف الإسـرائيلي– الأمريكي ومن يسـير معه من جهة، ومن محاولات خلق البدائل التمثيلية لها من أكثر من طرف، وفي مقدمتها محاولات الاحتلال انشـاء روابط القرى، وسـعيه للاتفاق على خطة التنمية مع الأردن، وعندما حاولت الاتفاق مع القيادة المصـرية في حينه، للتفاوض على الحكم الذاتي بديلاً عنها وغير ذلك كثير هذا من جهة، ومن سعي بعض الأطراف الفلسطينية [التيار السياسي الاسـلامي] لإضـعاف المنظمة لصـالح تصـور يقوم على كونه البديل لاعتبارات أيدلوجية وبرنامجية من جهة ثانية، وللسـياسـة الفئوية التي لجأت لها قيادتها المتنفذه، والقائمة على إضـعاف مؤسـسـات م.ت.ف لصـالح الدور القيادي الفردي لهذه القيادة،

وتهميشها لصالح السلطة اقتناعاً منها أن هذا يخدم التسريع بالوصول للدولة من جهة ثالثة، ولعدم تجديد هيئاتها ومؤسساتها وتفعيلها، واحترام أسس الشراكة السياسية وموقع ودور المنظمة القيادي، والأسس الديمقراطية التي تسيّر عملها وعمل مؤسساتها من جهة رابعة.

واليوم تعاني المنظمة ودورها القيادي للحركة الوطنية الفلسطينية، من هذه الأسباب بمعزل عن وزن كل سبب منها، مجتمعة بمعزل عن الأمر الذي أضعفها وهمش دورها، وفاقم من هذا الوضع غياب قادة كبار أمثال الشهيد ياسر عرفات والدكتور جورج حبش وآخرين، حيث كان حضورهم القيادي يعوض ولو جزئياً عن إضعاف المنظمة ومؤسساتها.

أي أن أزمة القيادة التي تمر بها الحركة الوطنية الفلسطينية، طالت برنامجها الوطني التحرري والديمقراطي وقيادتها م.ت.ف كقائد للثورة المعاصرة. وغياب قيادات تحظى بكاريزما استطاعت من خلالها التعويض ولو جزئياً عن إضعاف مؤسسات م.ت.ف. واستشراء الهجوم عليها وعلى تمثيلها للشعب الفلسطيني من أعداء شعبنا، ومن سياسات بعض مكونات الشعب الفلسطيني السياسية، ويفاقم من أزمة القيادة هذه العمل لتغير وجهة الصراع بهذا القدر أو ذاك من كونه صراع مع الاحتلال من أجل الحرية والاستقلال والعودة، إلى صراعات داخلية فلسطينية– فلسطينية وعلى مواقع قيادية في ظل الاحتلال، في الوقت الذي يدرك الجميع أنه ليس بامكان أي تيار سياسي منفرداً توحيد الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، وقيادته نحو تحقيق أهدافه بالحرية والاستقلال والعودة، وتجربة الواقع والتاريخ أكبر دليل على هذا.

استراتيجية العمل:

عندما نتحدث عن استراتيجية العمل، لا نقصد من قريب أو بعيد المساس في الهدف، والهدف المتوافق عليه لهذه المرحلة التاريخية هو، إزالة الاحتلال، وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس وحق اللاجئين بالعودة لديارهم الذين هجروا منها وفقاً للقرار 194.

والاستراتيجية التي نقصدها ونعمل لتحقيقها هي كيفية تحقيق الهدف، أما الوسائل التي نتبعها والقوى السياسية والاجتماعية التي علينا حشدها، وماهية السياسة التي علينا اتباعها والتحالفات التي علينا التوجه لاقامتها في كل مرحلة على طريق تحقيق هذا الهدف فهي متغيرة، وتحكمها الظروف وطابع المرحلة والتحديات التي نواجه.

و كل هذا يفترض أمرين هما: **أولاً**: الاتفاق على الهدف بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية المكونة للحركة الوطنية وللشعب، **وثانياً**: التمسك به في مختلف المحطات والمنعطفات مهما كانت طبيعتها أو ثقلها، في حين أن المرونة تقتصر على التعامل مع وسائل تحقيقه.

لقد تمت الاشارة إلى التداخل بين مجمل الأزمات الذي يعيشها الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية راهناً، والتي يمكن تحديدها في المأزق السياسي الذي يعيشه المشروع الوطني، والمأزق الناجم عن التناقضات الداخلية الفلسطينية، والتي وصلت لحدود الانقسام السياسي والجغرافي والاجتماعي، ويفرض كل هذا التعامل مع الأمرين في آن، والاتفاق على الحلول التوافقية وآليات المعالجة لكل منهما، وإلا فإن التآكل سوف يستمر ينهش في جسم الحركة والقضية الوطنية والشعب الفلسطيني ليطال الهدف نفسه، مع إدراكنا أننا نمر في مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، يحكمها التناقض الأساسي مع الاحتلال، وتفرض طبيعتها صون عناصر القوة وتعظيمها وفي مقدمتها الوحدة الوطنية.

إن السياسة الوطنية المسؤولة، تفترض التمسك بهدف تقرير المصير والدولة والعودة، وتوسيع دوائر الممسكين بهذا الهدف محلياً وعربياً ودولياً، وخلق التراكمات الضرورية من أجل تحقيقه، وعدم إخضاعه للمساومة والهبوط به مهما تعقدت الظروف الموضوعية أو الذاتية المحيطة، وعدم الهروب للأمام برفع أهداف استراتيجيته وتاريخيه كما يحدث هذه الأيام من بعض النخب السياسية، فالفشل في تحقيق الهدف المرحلي بمعزل عن مصدره لا يُنتج قدرات وامكانات لتحقيق الهدف الاستراتيجي، فالمطلوب معالجة أسباب الفشل أكانت سياسية أو برنامجية أو مؤسسية.

استراتيجية الخروج من الأزمة تفترض؛

اولاً: التمسك بالمشروع الوطني الفلسطيني، المتمثل في هذه المرحلة التاريخية ببرنامج تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وحق عودة اللاجئين تنفيذاً للقرار 194، كهدف وطني للشعب الفلسطيني بكل مكوناته، وتوظيف كل الإمكانيات من أجل تحقيقه.

ثانياً: صون الوحدة الوطنية للشعب وقواه المكونة له، في إطار م.ت.ف كيانه السياسي، استناداً لبرنامجها التحرري الوطني والديمقراطي، وبما يضمن مشاركة جميع مكونات الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية في الوطن والشتات في صنع القرار الوطني والمسؤولية عن تنفيذه، وفقاً لوزن ودور كل جهة التزاماً بالديمقراطية الحقة، وقانون التمثيل النسبي الكامل وما تفرزه إرادة الشعب عبر صناديق الاقتراع، لأنه مخطيء كل الخطأ من يعتقد للحظة، أن بمقدوره، تحقيق شيء في المفاوضات بدون وحدة وطنية فلسطينية مدعوماً عربياً، ومن مؤيدي حقوق شعبنا دولياً، أو القيام بمقاومة فاعلة ومؤثرة ضد الاحتلال في ظل الانقسام والنزاع الداخلي الذي يستنزف الإمكانات والقوى، فكيف إذا كنا نمر في لحظة سياسية، نقوم فيها بالمفاوضات المباشرة وغير المباشرة ولا نقوم بمقاومة فاعلة ومؤثره للاحتلال.

ثالثاً: التمسك بحق الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة بمقاومة الاحتلال، بمشاركة جميع قوى شعبنا، وبتكاملها السياسي والعملي، وبما يخدم التكتيك السياسي لكل مرحلة وتحقيق البرنامج السياسي وآليات تحقيقه.

رابعاً: التأكيد على العلاقة العضوية للشعب والقضية الفسطينية مع الأمة العربية، انطلاقاً من أن قضية فلسطين وشعبها، كانت وما زالت وستبقى قضية الأمة العربية وقضية تحرر وطني وديمقراطي، تتطلب دعم كل أنصار الحرية والديمقراطية في العالم أجمع، والعمل لتعديل ميزان القوى لضمان تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية التي تقتضي ذلك، الأمر الذي يملي على الفلسطينيين

والعرب رسمياً وبالحري شعبياً، بناء استراتيجية عمل واحدة للتصدي للتحديات التي تواجههم راهناً ومستقبلاً. والأخذ بالاعتبار أننا نشهد حراكاً سياسياً دولياً واقليمياً في موازين القوى، تعبر عن البدء باضعاف قبضة أمريكا المنفردة على العالم، وتفسح المجال لبداية ستوصل لتعدد مراكز القوى العالمي، الأمر الذي يفتح المجال للفعل السياسي والجماهيري فلسطينياً وعربياً، بما يخدم قضيتنا الفلسطينية خصوصاً وقضايانا العربية عموماً.

إن وضع استراتيجية العمل والخروج من الأزمة موضع التنفيذ تفترض إدراك قوى ومكونات الشعب الفلسطيني بأننا **أولاً**، نمر في مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، وطبيعة هذه المرحلة تفرض توحيد الجهود والقوى للتخلص من الاحتلال والتوقف عن السير في المفاوضات العبثية والضارة، ومراجعة هذا النهج والأوضاع السياسية الفلسطينية عامة، والاتفاق على استراتيجية وطنية فلسطينية جديدة، **وثانياً**، معالجة التناقضات الداخلية، وبناء النظام السياسي الفلسطيني، وإقامة الشراكة السياسية على أساس الديمقراطية الحقة وبما يتيح المجال لمشاركة كل مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وكل حسب حجمه الاجتماعي والسياسي في الهيئات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية.

إن الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، والاتفاق على برنامج سياسي وديمقراطي واحد وعلى آليات تطبيقه، والانضواء في إطار كيان سياسي موحد، لا يلغي بأي شكل من الأشكال الاختلافات الفكرية أو السياسية أو التنظيمية بين القوى المكونة لهذا الكيان السياسي، ولكنها جميعاً تتوافق على برنامج المرحلة وهي مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي، وعلى العمل معاً من أجل إنجاز مهامها، استناداً للشراكة السياسية في إطار الكيان السياسي الفلسطيني م.ت.ف. ووفق آلية ديمقراطية مستندة لقانون التمثيل النسبي الكامل والتوقف عن اللجوء للمحاصصة أو الكوتا، في بناء المؤسسات الوطنية، والتي أفادت في مرحلة سابقة بناء العلاقات الداخلية الفلسطينية، ولكنها لم تعد كذلك في ظل الظروف الجديدة.

لقد سبق وقُدمت سلسلة من المبادرات الفلسطينية وبعض العربية، لأجل الحوار الوطني الشامل، وتقدمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بداية عام 2008 للمجلس المركزي باقتراح آلية، وهي تشكيل لجنة من شخصيات فلسطينية وازنة، للقيام بمهمة الاتصال مع أطراف النزاع الداخلي، والاستعانة بمن تريد بما ذلك الجامعة العربية والدول العربية ذات التأثير، للتحضير للحوار الوطني الشامل والمصالحة ولم يؤخذ بها. مع إن الفكرة استهدفت إبقاء العامل الفلسطيني حاضراً وفاعلاً في المصالحة الداخلية، والاستفادة من العامل العربي لتعزيز وضمان وحماية المصالحة ونتائجها.

واليوم هناك فرصة ثمينة يجب عدم إضاعتها، تتمثل بتحرك الجامعه العربية وبالجهود التي تبذلها الشقيقة مصر، وتستهدف انهاء هذا الوضع الشاذ والضار معاً، الأمر الذي يملي على جميع الأطراف الفلسطينية وخاصة قيادتي فتح وحماس، اغتنام هذه الفرصة الثمينة، وتوظيفها من أجل المصالحة الوطنية، والاستفادة من تجربة الانقسام في الاشهر الماضية ومن نتائجها المدمرة لخدمة وحدة الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني.

إن هناك أفكاراً كثيرة يمكن أن تشكل أساساً للحوار والمصالحة الوطنية، ومرجعيات متوافق عليها يأتي في مقدمتها إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، وهناك الشعب الفلسطيني أولاً وأخيراً والذي يجب العودة له لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، تشكل الأساس في بناء وتكوين نظامنا السياسي، ومن لا يريد الإسراع في لم الشمل وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، والعمل معاً لمواجهة الاحتلال وعدوانه، عليه ان يتحمل المسؤولية عن موقفه هذا والذي لا يخدم سوى الاحتلال ومشروعه، وعى ذلك أم لم يعيه.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

رام الله 2008/9/30

أهداف المشروع الوطني الفلسطيني

علينا معرفة أن المشروع الوطني، هناك أكثر من جهة تعرفه وفقاً لتقديراتها السياسية في كل مرحلة من المراحل، ومن هذا المنطلق واستناداً إليه، أتقدم بهذه المداخلة، وتأتي أهمية النقاش لهذه المسألة "المشروع الوطني" من فشل اتفاق أوسلو من جهة، ومن مشروع كيري وزير خارجية أمريكا باعتبارها الحليف الاستراتيجي لإسرائيل من جهة ثانية، ومن ما أطلق عليه الربيع العربي والمأزق الذي تمر به الثورة الفلسطينية المعاصرة من جهة ثالثة.

في البداية لدي تساؤل عن ما ورد في المقدمة وهو لقد شهدت مسيرة **الحركة الوطنية** المعاصرة باعتبارها المكون الرئيسي **لمنظمة التحرير الفلسطينية**، والتساؤل هنا هل الحركة الوطنية المعاصرة، تشكل المكون الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية؟!

التساؤل الثاني هل "حل الدولتين" مسؤولية الحركة الوطنية الفلسطينية؟! أم أن مسؤوليتها تكمن أساساً في بناء دولة فلسطين؟!

بعد هذا أتقدم الى الأمام لمناقشة الأسئلة المطروحة:

أولاً : تعريف المشروع الوطني:

الزمن لا يلغي حقنا الوطني الفلسطيني أكان 65 عاماً على النكبة أو نصف قرن على تأسيس م.ت.ف فالحق لشعوب الأرض ولشعبنا الفلسطيني ثابت من ثوابت الحياة، ومشروعنا الوطني هو ثابت لنا كشعب.

والتعريف لمشروعنا الوطني في هذه المرحلة، هو ما أقره المجلس الوطني الفلسطيني العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، كخطوة أولى ومرحلة ابتدائية لفلسطين الديمقراطية لكل مواطنيها المسلمين والمسيحيين واليهود.

ومن هذا التعريف ينطلق اساساً أن الفلسطينيين هم أبناء فلسطين الأرض والشعب ولهم الحق بالحياة الحرة والكريمة كباقي شعوب الأرض.

ومن هذا المنطلق بالاســـتناد له لســـنا بحاجة إلى مشـــروع جديد أو إعادة تعريف بمشروعنا الوطني كمشروع، لأنه معرفً جيداً، من رؤية شعبنا لحقوقه الوطنية.

ثانياً: الميثاق والأهداف الاستراتيجية:

لا أرى أنه الوقت المناســـب في هذه المرحلة لميثاق وطني جديد أو تعديل الميثاق الوطني، ولا أرى أن الوقت والمرحلة ملائمة لكلا المقترحين، والسـبب من وجهة نظري أن الوضـــع الفلســـطيني في أزمة عامة وفي أوقات الأزمات لا تجري تغيير الوثائق، شخصياً أنا أؤيد ما اتخذ في الجمعية العامة وأرى تطويره بالذهاب مباشرة إلى وكالات الأمم المتحدة، وبخاصـــة الى محكمة روما، والى مجلس الأمن الدولي، وعدم مراعاة أمريكا بهذا أو بأي شأن يمس الحقوق الوطنية لشعبنا.

أرى أن المصـــالح الاســـتراتيجية العليا تنطبق كل الانطباق على المشـــروع الوطني الفلســـطيني في هذه المرحلة التاريخية، وبالتالي يجب أخذها بالاعتبار في تكتيكنا واستراتيجيتنا للمشروع الوطني.

أرى أن الأداه وهي منظمة التحرير الفلسطينية لا تتقدم على المشروع الوطني، وهي وجدت لأجل هذا المشروع وتنفيذه، وعلينا تذكر ان القادة الأوائل للشعب والمنظمة هم من صـــاغ الأمر بعد عقد المجلس الوطني الفلســطيني الأول للمنظمة وإثنائه . ويقوم بمهمة الصـــياغة المجلس الوطني الفلســـطيني الجديد والمنتخب إذا ارتآنا في حلقاته المختلفة [الضفة + غزة + م 48 + الخارج].

- الهدف الاســتراتيجي الجامع لشــعبنا هو الدولة الديمقراطية بحيث يعيش بها جميع المتواجدين على أرض فلسطين مواطنين متساوين.
- من مســؤولية المجلس الوطني الفلســطيني صــون الهدف الوطني الجامع، ومن مسـؤولية القيادة صـوغ التكتيك الملائم لكل مرحلة من أجل صـون الهدف الجامع وعليه الالتزام بما يرسمه لها المجلس الوطني الفلسطيني.
- من مسؤولية القيادة الآخذ بالاعتبار عند وضـعها التكتيك الملائم وبخاصـة تكتيك أولويات الكفاح لكل مرحلة من مراحل النضـال أن تحدد هذه الأولويات لكل تجمع

فلسطيني أكان بالداخل أم بالخارج، إن الشيء الهام هو الهدف الجامع للفلسطينيين والمؤسسة القيادية الجامعة، ومن مسؤوليات المجلس الوطني والمجلس الوطني الخاص في كل تجمع أن يحدد أسلوبه في الكفاح لكل مرحلة.

ثالثاً: المشروع الوطني في ظل سيناريوهات مختلفة

إنني أرى في هذه المرحلة من نضالنا أن نتمسك بالهدف المرحلي عودة وتقرير مصير ودولة من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي [فلسطين ديمقراطية لجميع مواطنيها]، هذا ما علينا التمسك به وليس الهروب للأمام أو النكوص للخلف.

ولا أرى إمكانية عملية إقامة دولة بالضفة الغربية أو بغزة، أو دولة بحدود مؤقتة ، فالهدف الانتقالي لدى الحكومات الإسرائيلية هو الثابت الوحيد وعلينا تذكر اتفاق أوسلو وكيف مضى عليه ما يقرب من 20 عاماً.

إنني لست مع المفاوضات الجارية الآن، وهي لا بد أن تسير الى الطريق المسدود من زاوية المصالح الوطنية العليا فلسطينياً، وأرى ان العمل الآن يجب أن يتم على محورين هما (1) محور ميداني هنا وهو مقاومة الاحتلال (2) محور سياسي ، وهو العمل سياسياً للاعتراف بحقوقنا الوطنية بما في الذهاب للوكالات الدولية مباشرة، طبعاً هذا طريق غير سهل وفيه صعوبة كبيرة بسبب الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل والانقسام الفلسطيني، لكن علينا ولوجه إذا أردنا تحقيق حقوق شعبنا الوطنية.

وبقاء الوضع على حاله تحت الاحتلال الإسرائيلي، يحول الجميع إلى أدوات تنفيذ سياسة الاحتلال.

رابعاً: البرنامج الوطني [استراتيجية التحرر] والبرنامج السياسي

- يجب أن تنسجم البرامج بخطوطها العريضة مع الأهداف الاستراتيجية العليا لشعبنا ومع مصالحه العليا، وبدون ذلك نقع في خطأ كبير.
- البرنامج الوطني يجب أن يلحق بإعادة بناء المؤسسة الجامعة، وعلى القيادة الالتزام به في عملها ونشاطها اليومي.

- لا أرى إمكانية لصياغة البرنامج قبل إعادة بناء المؤسسة الجامعة، هل ستنفذ المؤسسة الجامعة برنامج غير برنامجها هي؟ جميع ممثلي الاتجاهات المختلفة يجب أن يكونوا أعضاء في المؤسسة الجامعة.
- شخصياً أرى أن الجهة التي لديها الغالبية الساحقة في المؤسسة الجامعة، هي صاحبة الحق باتخاذ القرار بالبرنامج الذي تراه ملائماً للمرحلة مع التزامها بالأهداف الإستراتيجية، ولدينا صيغة أخرى هي بالتوافق بين مختلف الجهات بمعزل عن أيديولوجيتها.
- أرى أن على [ل . ت] أو الهيئة القيادية الأولى الالتزام بالبرنامج الوطني، وإذا رأت أنه غير قابل للتنفيذ أو به عوار، يمكن أن تلجأ للهيئة الأعلى لأخذ ذلك بعين الاعتبا، أما إقرار البرنامج فمن مسؤولية الهيئة الأولى [المجلس الوطني] وإلا لماذا ينتخب من الحلقات الأربعة ووفق التمثيل النسبي الكامل.

خامساً :

- نحن بحاجة إلى كيان جامع فلسطينياً، فهذا الأمر يفرضه التشتت الفلسطيني، ويفرضه أننا حركة تحرر وطني فلسطيني، هذا وغيره نحن بحاجة إلى كيان جامع.
- منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت تشكل هذا الكيان الجامع وما تحتاجه هو تفعيلها بإعادة بناء مؤسساتها، أما الحاجة لكيان جديد، نحتاجه إذا استنفذت م . ت . ف دورها ووظيفتها ونفسها، وإذا كنا أمام واقع فلسطيني جديد يفترض تغيرها، وهذا الواقع الجديد يمثل نفاذ مهمتها كحركة تحرر وطني مثلاً.
- أرى أن يتم الانتخاب للتجمعات الفلسطيني الأربع وفق التمثيل النسبي [الضفة + غزة + م 48 + الخارج] ووفق الإمكانية، وبعد ذلك يتم التوافق حول من يمثل من لا تجري لأسباب قاهرة الانتخابات وخارجة عن الإرادة الوطنية.
- أرى أن تتم العلاقة بين الكيان التمثيلي الجامع والتجمعات الفلسطينية المختلفة، بإقامة مجالس خاصة لكل تجمع، وتنتخبه كل الجماهير الفلسطينية المتوافق

عليها، وهذه المجالس تشكل المجلس الوطني الفلسطيني الجامع، وهي [المجالس] تناقش وتتخذ التوصـــيات بالأهداف الخاصـــة بكل تجمع، ولكن الهدف الوطني والبرنامج الوطني الشـــاملين يبقيان من مســـؤولية المجلس الوطني الفلســـطيني، ويمكن أن تكون الدوائر .... إلخ أدوات لتحقيق الأهداف الوطنية العامة وفق ما ترتئيه ل . ت للمنظمة.

- الســـلطة الوطنية هي أداة أو دائرة من أدوات عمل المنظمة، وأداة لتحقيق الهدف الوطني الفلســـطيني، وعلينا عدم الإخلال بذلك، لأن الإخلال به أكان لصـــالح الســلطة على حســاب المنظمة كما هو قائم حالياً، أو العكس يضــر بمصــلحتنا الوطنية، شـخصـياً أرى أن تكون مهمة السـلطة الوطنية إدارية محضـة، ولا يكون لها دور ســياســي على حســاب المنظمة، وإذا ارتأى الاحتلال أن عليه إنهائها، بتعقيد عملها جيد ولا بأس.
- من حق الشـعب الفلسـطيني كباقي شـعوب الأرض أن يشـكل فصـائله ، ومن كل اتجاه أيديولوجي أن يعبر عن نفسه سياسياً، ومن مسؤولية هذه الاتجاهات أن تعقد مؤتمراتها الدورية وأن تتخذ ما ترتئيه من قرارات وأن تدافع عنها، المهم أساسـاً أن تبقى ملتزمة بالمشـروع الوطني وبكونها حركة تحرر وطني ، وأن لا تصـبح ذيلاً لحســابات خاصـــة وذاتية للقوة الأكبر ســياســياً وكل هذا يحكم عليه الشـــعب فالديمقراطية ونزاهتها واحترامها هي الأســـاس، والديمقراطية تقوم من وجهة نظري على أســاس التمثيل النســبي كونه النظام الانتخابي الأمثل ويؤمن لكل التجمعات والفئات الاجتماعية حقها في التمثيل وحقها في إبداء الرأي، أي الانتخاب بنزاهة وشفافية وديمقراطية اتخاذ القرار هو الأساس.

ســادســاً: أشـكال وأسـاليب النضـال: المزج بين هذه الأسـاليب، والعمل وفقها، هو الشـكل أو الأسـلوب الأكثر ملائمة لنا وعلى القيادة [ل . ت لم . ت . ف] اختيار الأسـلوب أو الشـكل المناسـب لكل مرحلة ولكل تجمع، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا

أصـحاب حق ، والأمم المتحدة أخذت قراراً بهذه الأسـاليب كلها سـياسـياً واقتصـادياً وثقافياً.

سابعاً : المتغيرات العربية والإقليمية ولدولية:

- الشيء الأساسي والذي علينا رؤيته، هو أن نضال الشعوب لتغيير قيادتها هو حق لها، الأمر الآخر هو أن شـعوب أمتنا العربية تناضـل من أجل حقها في الحرية والديمقراطية، طال الزمان أم قصـر ، وانعكاس نضـالها علينا وعلى قضـيتنا الفلسـطينية، قد يكون مؤقت لانشـغالها بهمومها ومشـاكلها الداخلية، ولكن على المدى المتوسـط والبعيد فهي معنا وفي نهاية المطاف وعملها ونضـالها يخدم قضيتنا وشعبنا مستقبلاً، وما علينا سوى النشاط السياسي والاجتماعي مع الشعوب العربية والإسلامية والإنسانية جمعاء، وعمل لجان دائمة لدعم نضال شعبنا ضد العنصرية ومن أجل الحرية وتقرير المصير والعودة.
- الشـرعية الدولية والأمم المتحدة جاءت بعد الحربين الأولى والثانية، ولديها قرارات نستطيع الارتكاز لها في نشاطنا اليومي لتحقيق حقوق شعبنا وعلينا الاستفادة منها ومن ما أفرزته.
- نحن حركة تحرر وطني فلسـطينية ، ومسـؤوليتنا الوطنية تكمن هنا، ولسـنا مسؤولين عن الشعوب الأخرى، إلا بالمناصرة والتأييد السياسي علينا العمل وفق مصـالح شـعبنا أكان ذلك في الأمم المتحدة أو خارجها، والمطالبة بتطبيق ما نراه ملائماً ومستجيباً لهذه الحقوق.
- يمكننا كحركة تحرر وطني وشعب فلسطيني الاستفادة من انضمامنا للمؤسسات والوكالات الدولية. وما علينا الآن ومنذ زمن سـوى الانضـمام لهذه الوكالات وفي المقدمة محكمة روما الدولية، وبعدها نفتح أمامنا الأبواب للعمل السـياسـي والعمل الميداني سياسياً.

عبد الرحيم ملوح

عضو ل . ت لمنظمة التحرير الفلسطينية

2014/1/8

لماذا تعويم المنطقة العربية!؟

تسابقت الدول العربية المطلة على البحر البيض المتوسط، استجابة للدعوة الموجهة لها، للمشـاركة فيما أطلق عليه لاحقاً مسـيرة برشـلونة، نسـبة للمدينة الأوروبية التي احتضنت اللقاء.

وتكرس هذا اللقاء بالدعوة الحماسية والمستمرة من الرئيس الفرنسـي ساركوزي، وما يثير الأسئلة هو الحماس العربي له، رغم المعرفة المسبقة بأن اسرائيل ستكون عضواً فيه، برغم احتلالها لارض دول عربية عضو في هذا اللقاء، وتنكرها للحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني واحتلالها لأرض وطنه.

حتى أن الدول العربية المعنية لم تضع شرطاً مشروعا يقضي بالتزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية، وانسحابها من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة، وحقوق الشعب الفلسطيني كما اقرتها له الامم المتحدة. لقبولها في هذا اللقاء المتوسطي والذي سيعنى بالكثير من القضـايا المشـتركة على جانبي المتوسـط، أي أن هذه الدول تدرك مسـبقا بانها ذاهبة لإقامة نظام إقليمي تشـارك فيه إسـرائيل وهي تحتل أراضـي ثلاثة أطراف عربية شريكة لها في اللقاء (سوريا وفلسطين ولبنان) و تهدد أطرافاً أخرى!!!

قبل أيام قليلة، صَـحت الجامعة العربية ومعها الدول العربية المعنيه، على مطلب – موقف إسرائيلي يدعو لعدم مشاركة الامانة العامة للجامعة العربية، في اجتماع مؤتمر وزراء الماء للدول الاعضاء في مسيرة برشلونة، الذي كان مقرراً انعقاده على شاطيء البحر الميت، أي أن إسـرائيل لم تكتفي بفرض مشـاركتها في ظل احتلالها وعدوانها لأراضـي الغير، ومصـادرة حقوق شـركاء لها في المؤتمر، بل أنها انتقلت بموقفها إلى تحديد من يشـارك أو لا يشـارك، فاليوم اعترضـت على الجامعة العربية، الأمر الذي دفع الأردن لتأجيل المؤتمر، وربما غداً تعترض على الأردن كونها دولة غير مشـاطئة للبحر المتوسـط، وبعد غدٍ على فلسـطين كونها لم تنل اسـتقلالها بعد، وربما غيرها لأسـباب أخرى، والكل يعرف اعتراض إسـرائيل على مشـاركة الأمم المتحدة بعملية

التسـوية أو الالتزام بتنفيذ قراراتها، والتمسـك بالرعاية الامريكية المنفردة لها، وبعملية التفاوض فقط، أي بدون مرجعية الشرعية الدولية وقراراتها لهذه العملية.

إن المتتبع للسـياسـة الإسـرائيلية، يجدها قائمة، على التعامل مع الاطراف العربية منفردة، وليست مجتمعة، ولهذا كان رفضها للجامعة العربية على، فهي ضد ما ترمز له الجامعة العربية، وتريد بنفس الوقت أن يتم التعامل معها ثنائياً أو في إطار نظام إقليمي جماعي للمنطقة تكون هي طرفاً فاعلاً فيه، استناداً لميزان القوى الإقليمي التي تتمتع بتفوق منفرد فيه، اعتماداً على قوتها الذاتية، وحلفها الاسـتراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المعضلة ليست فيما تريده، وتعمل لفرضه إسرائيل فحسب، بل في استجابة الدول العربية أوبعضها للموافقة على سياسات اوالمشاركة بتشكيلات، قبل تفحصها ومعرفة الى اين تاخذها وتاخذ شعوبها مثل هذه السياسات.

وما ينطبق على ماحدث ويحدث في مسيرة برشلونة، له أمثلة سياسية متشابهة، أبرزها دعوة بعض الوزراء العرب، لإقامة نظام اقليمي جديد تشارك فيه إسرائيل وايران وتركيا والدول العربية وبعيداً عن الجدل بشأن عملية هذه الدعوى وامكانية تجسيدها، إلا أنها تقفز بخفة الأرنب عن الوقائع السـياسـية في المنطقة في مقدمتها احتلال إسـرائيل للاراضـي الفلسـطينية والعربية، وأن هناك مبادرة عربية اقرتها القمة العربية ويجري التأكيد عليها سـنوياً، بمعزل عن أي ملاحظات عليها، وأن إيران لها مشـاكل مع دول خليجية، وتركيا لها مشاكل أخرى مع دول عربية أخرى.

إن المطلوب بدلاً من كل هذا وغيره، هو منع تفكك الدول العربية وصـون العلاقات التضـامنية على الأقل فيما بينها، وتقوية مؤسـساتها الوحدوية، وهذا يتطلب سـياسـة قومية عربية واحدة يلتزم فيها الجميع، مرتكزها الأساسي صون حقوق ودور ومقدرات ووحدة الشـعوب العربية جميعها، وتكريس القدرات العربية لتنميتها وتعزيز وحدتها جميعا، ونبذ الصـورة الراهنة حيث التجارة البينية العربية لاتتجاوز 11% من مجمل التجارة العربية، والبعض يقول باقل من ذلك وهذا مثال بسيط على الوضع الراهن، واذا

انتقلنا من التنمية الى السياسة فحدث ولاحرج وما حدث في مؤتمروزراء مياه المتوسط والمنوي عقده على شواطيء البحر الميت مثال آخر.

عبد الرحيم ملوح
2008/11/1

لماذا جرى ما جرى في انتخابات نقابة الصحفيين

الرفاق أعضاء (التنفيذي)

سنحاول في هذه الورقة، توضيح وجه نظرنا حول ما جرى وما أحاط من ملابسات تتعلق بدخولنا عملية انتخابات نقابة الصحفيين الفلسطينيين في الداخل، وارتباط تلك الخطوة بالسياسة النقابية المعمول بها في النقابات والاتحادات الشعبية الفلسطينية خلال الفترة الأخيرة، ومن ثم طرح بعض الأسئلة على هيئة التنفيذي التي يتطلب الإجابة عليها، بهدف تحديد أين أخطأنا وأين أصبنا.

بداية لا بد من الاعتراف بأننا في هيئة التنفيذي عشنا حالة من التخبط والإرباك في مواجهة استحقاق المشاركة في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، بصورة دراماتيكية. وقبل الدخول في تفاصيل ما جرى نقول بهدف التوضيح.

اولاً: إن نقابة الصحفيين الفلسطينيين في الداخل مشكلة وموجودة في الضفة الغربية وغزة منذ ما يقارب أربعين عاماً، ولها قانونها الخاص بها ونظامها الداخلي، وهي ليس لها علاقة باتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل دخولها الى أرض الوطن، وبعد دخولها تم فصل الكتاب عن الصحفيين، وعندما جرت انتخابات النقابة عام 1999 جرت على أساس نظامها الخاص، وليس باعتبارها جزء من اتحاد الصحفيين، وهكذا بقيت الحالة حتى عشية انتخابات النقابة الجديدة.

ثانياً: مفيد ذكر ومعرفة أن في الضفة وغزة العديد من النقابات المهنية، وقسم منها لا زال جزء من نقابات الأردن والقانون الأردني الذي كان يحكمها قبل احتلال الضفة عام 67 لا زال يحكمها حتى الان، فهناك نقابة المحامين، ونقابة المهندسين ونقابة الأطباء، ونقابة طب الأسنان، ونقابة المعالجين الطبيعيين ونقابة العاملين في مجال السياحة وغيرها العشرات من النقابات وفي كل عام تجرى انتخابات لهذه النقابات، ويتم فيها تجديد هيئاتها، وقسم من هذه النقابات

تقدم لأعضـــائها ما تقره لوائح ونظم هذه النقابات من امتيازات على مســـتوى التقاعد والعلاج وغيرها من الاستحقاقات.

أما على مستوى المتابعة التنظيمية لهذه النقابات، فإن قيادة الفرع هي المسؤولة عن متابعة شؤون وشـجون هذه النقابات، ونتابع العمليات الانتخابية السـنوية التي تعيشها هذه النقابات.

ثالثاً: نحن نشـــارك في الهيئات الإدارية للعديد من هذه النقابات التي نفوز فيها بالانتخابات أو بائتلافات مع آخرين، وهناك نقابات لا نتواجد في قياداتها إما بحكم عدم المتابعة أو بســـبب عدم القدرة على النجاح في الانتخابات، نقول ذلك وهناك العديد من التفاصيل الصغيرة، التي يمكن إيرادها في الحديث حول هذا العنوان. ولكننا شعرنا بأهمية ان نضعكم في هذا المدخل، للقول ان هناك فرق كبير بين النقابات المهنية الموجودة في الضـــفة وغزة، وبين الاتحادات الشـعبية الفلسـطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسـطينية، ولقد بات معروفاً أن الاتحاد الوحيد التابع لمنظمة التحرير الذي عقد مؤتمره في الداخل هو اتحاد المرأة الفلســطينية عام 2009، في حين أن النقابات الفلســطينية في الداخل تعقد مؤتمراتها ســـنوياً وتنتخب هيئاتها، بما فيها الطلاب الجامعيين الذين يجرون انتخابات سنوية على مستوى كل جامعة لوحدها.

رابعاً: بخصـوص نقابة الصـحفيين الفلسـطينيين، فقد جرى تحريك جو عقد مؤتمرها بعد عقد مؤتمر اتحاد المرأة الفلســطينية لمؤتمرها في مدينة رام الله، وبعد قرار تفعيل المؤسـسـات التابعة لمنظمة التحرير الفلسـطينية. بعد أن كانت مهمشـة ومعطلة. لعشرات السنين، وكنا نحن أكثر الناس مطالبة بتحقيق وتجسيد هذا الحراك على الأرض، وسـط هذه الأجواء بدأ الحراك في نقابة الصـحفيين من أجل عقد مؤتمرها، وتحديداً في أوساط حركة "فتح " وبعدها انتقلت الحركة من حركة فتح الى الفصـائل الثانية، بدأت الاتصـالات، بين جهات الاختصـاص لدينا، وشـكلت لجنة للمتابعة بعد أن اخذ قرار المشـاركة في كل الاتصـالات

من قيادة الفرع في السفوح، وفي بعض المحطات اضطر المستوى السياسي للتدخل، للحفاظ على ثقلنا ووجودنا في هذه النقابة.

الرفاق الأعزاء :

حتى نقول لكم الحق... كل الحق.

إن انتخابات اتحاد المرأة الفلسطينية الذي شاركنا فيه تنسيباً وانتخاباً في هيئاته كافة، كان لنا شركاء في هذه العمليات كافة حتى لحظة وصولنا للاتفاق الذي اطلع عليه الجميع من خلال التقرير الذي قدمه ثلاث رفاق في الهيئة التنفيذية، دون أن نسمع أن هناك من اعترض على هذه المحصلة، ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن كافة الفروع شاركت في هذا المؤتمر من خلال إرسال مندوبين الى هذا المؤتمر وكان معروفاً أنه لولا التدخل السياسي في مجريات الأمور، لكان وضعنا مثل وضع جبهة التحرير العربية أو الفلسطينية، لأننا في عداد التنسيب كنا الفصيل الرابع، وهذا ما كان يعطينا إياه واقعنا الفعلي، وعدنا إلى الاتحاد بعد مقاطعة ونحن الفصيل الثالث، بعد أن كنا الفصيل الثاني، وهذا الوضع يدفعنا الى استخلاص الدروس والعبر من وراء سياسة المقاطعة، للاتحادات الشعبية والنقابات الشعبية، والمهنية، ولا ندري إن كان البعض يريدنا أن نعود إلى هذه السياسة من جديد والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة، لماذا لم يعترض أحد في المكتب السياسي (التنفيذي) على دخولنا انتخابات اتحاد المرأة، ولماذا لم يشترط احد في التنفيذي أية اشتراطات أو مبادئ على هذا الائتلاف قبل دخوله، وهل 4 مليون امرأة فلسطينية أقل أهمية من نقابة كل عضويتها لا يتجاوز 600 إنسان، في اتحاد المرأة دخلنا على كوتة، ولم نفتح باب التنسيب من جديد، وتوافقنا على النسبية وتعديل النص داخل المؤتمر وليس قبله، ولتعزيز وجهة النظر هذه نستخلص من تقرير المرأة الآتي:

" الاتحاد إطار يجمع قوة النساء الفلسطينيات للنضال من أجل القضايا الوطنية والاجتماعية، وتثبيت مبدأ الانتخاب النسبي للانتخابات القادمة والتأكيد على دورية المؤتمرات" ويضيف التقرير (سيساهم في وضع أسس صحيحة مستقبلية وبمساهمة

جدية من كل الفعاليات النسـوية) ما الذي تطرحه هذه الأفكار؟ إنها تطرح باختصـار مواصـلة النضـال والعمل من داخل الاتحاد، يعد الدخول إليه والعودة المظفرة التي عدناها، ولم يفهم منها على الإطلاق فرض شـروط مسـبقة، وان التنفيذ يتم من خلال المشـاركة الفاعلة في مؤتمرات هذه الاتحادات، ونحن على يقين أنه لو كان وضـعنا مختلف كماً ونوعاً في التحضـيرات التي سـبقت عقد مؤتمر الاتحاد، كلنا قادرين على تغيير المعادلة ولما قبلنا بما قبلنا به، ولكن على الجميع أن يتحمل مسـؤوليته في الوصول الى هذه النتائج، فالجميع منا مسؤول.

وفي استخلاصات التقرير جاء أضاً أن (سياسة المقاطعة للاتحاد ولعموم الاتحادات سـياسـة خاطئة وضـارة) ألا يعني هذا الاسـتخلاص كافة الاتحادات الأخرى والنقابات الأخرى، ومنها نقابة الصـحفيين وبدورها وعشية انتخابات نقابة الصـحفيين، قالت دائرة العمل النقابي المركزية كلمتها من خلال محضـرها بتاريخ 2010/1/19 بعدم مغادرة النقابات والاتحادات. إضـافة لما جرى في السـاحة اللبنانية ودخولنا لفرع الاتحاد العام لعمال فلسـطين في لبنان على قائمة ائتلافية من 21 عضـو، وانتخابه بالتزكية ورفع الأيدي وكنا التنظيم الثالث. السؤال الذي يطرح نفسـه هنا ما هي السـياسـة التي جرى تطبيقها في انتخابات اتحاد العمال في لبنان هل تختلف عن السـياسـة التي طبقت ومورسـت في انتخابات اتحاد المرأة، ثم ألم يطلع عليها الرفاق في قيادة الخارج وهيئة التنفيذي، ولماذا لم يعترض عليها، وتُفرض الشروط التي فرضت على انتخابات نقابة الصحفيين، أم أن الأمر ترك للرفاق في قيادة فرع لبنان.

إن كل هذه الفعاليات والخطوات، شـكلت بالنسـبة لنا اتجاهات عمل في الاتحادات والنقابات، أسـاسـها البقاء في هذه الاتحادات، والعمل في هذه الاتحادات والنقابات، وممارسة سياسات تعديل لوائحها وبرامج عملها عبر مؤتمراتها، خاصة ان جميع لوائح الاتحادات لا تقوم على التمثيل النسـبي، والأمر بحاجة إلى تغيير وتطوير في هذه النقطة تحديداً والحفاظ على ديمقراطيتها، ودورية مؤتمراتها، وتثبيت مبدأ النسـبية في المؤتمرات القادمة هذا ما يمكن أن نفعله.

والســـؤال، هنا لماذا وافق الرفاق كل الرفاق على نظام الكوته وبدون انتخابات في اتحاد عمال فلســـطين في الخارج، ولم يوافقوا على نظام الكوته بانتخابات في نقابة الصـحفيين، وما هو تفسـيرهم لذلك هل التنفيذي عقل واحد أم عدة عقول ولكلّ طريقة تفكيره الخاصـــة، أم أن الكوته في الخارج "حلال" وفي الداخل " حرام"، إن أهم درس من وراء ما طرح هذه الأسـئلة، يتعلق بأهمية وحدة التفكير ووحدة المعايير لدى الهيئة الأولى، باعتبارها لكل الحزب وليست أجزاء متناثرة هنا وهناك، ولماذا تتحرك الهواجس السياسية عندما يتعلق الأمر برام الله. ولماذا لا تتحرك الأمور وفق سياقاتها المنطقية والطبيعية، فكل الذي جرى في نقابة الصـــحفيين كان تحت إشـــراف قيادة الفرع وبالإجماع، ولم يعترض أحد على هذه السـياسـة لأن هذه السـياسـة هي نفسـها التي مارســـها المكتب التنفيذي في اتحاد المرأة، فلماذا هذا الانقلاب المفاجيء؟ ولماذا اثاره الأمور بهذه الحدة وبصـــورة مفاجأة، أن جوابنا على ذلك هو دخول بعض الاعتبارات السياسية في موضوع نقابة الصحفيين، وهو ما عبرت عنه بعض الرسائل للرفاق في الساحل. سنشير لها لاحقاً.

الرفاق الأعزاء..

إن خطواتنا على الأرض جاءت منسجمة مع التوجهات العامة للجبهة والتي مورست على الأرض، والقائمة على أسـاس تفعيل مؤسـسـات م.ت.ف لتلعب دورها في تفعيل المنظمة بشـكل عام. فالنقطة الجوهرية التي يجب على الرفاق إدراكها واسـتيعابها هي ان تعديل أي نظام داخلي او دســـتور أي اتحاد او نقابة لا يمكن ان تتم قبل مؤتمر هذه النقابة أو ذاك الاتحاد، لأنه ليس من صـــلاحيات الهيئات القائمة والموجودة حتى ولو كانت منتخبه تغيير دســـاتير هذه النقابات والاتحادات. لهذه الهيئات ان توصـــي للمؤتمر الذي سيعقد لاحقاً... هذا هو الطريق أمامنا لأحداث التغيير المتدرج في جسم هذه الاتحادات... وإلا هل يمكن للرفاق أن يغيروا النظام الأسـاسـي مثلاً للاتحاد العام لطلاب فلسطين، وممارسة مبدأ التمثيل النسبي قبل عقد المؤتمر أم أن ذلك الأمر يتم التوافق عليه في الهيئات أو الاتصـــالات بين القوى، ثم بعد ذلك يذهب الناس للمؤتمر

لإقراره وممارسته. الهيئة الحالية توصي، والمؤتمر يقرر.. وهنا يجب أن تتركز جهودنا وتحركاتنا إذا ما عملنا بجد ومثابرة على تغيير واقع هذه الاتحادات، وبالتحالف مع آخرين يوافقوننا هذه السياسة والتوجهات . لأننا لوحدنا لن نفعل شيئاً كبيراً، فوزننا لا يسمح لنا غير تثبيت المبدأ نظرياً.

الرفاق الأعزاء..

إن بقاء الأمور على حالها. من افتراق في المفاهيم بين أعضاء الهيئة الأولى، يعني التراجع واستمرار التراجع. ليس في نقابة او اتحاد وانما في كل هذه المؤسسات. وهذا يحولنا الى حزب نخبوي بعيد عن الجماهير وقواعد الشعب وإطاراته الجماهيرية ونمارس سياسة الاغتراب التي حذر منها ماركس، وهذا ما نحذر منه ومن مخاطره اللاحقة على وضعنا. علينا التعامل مع الواقع بكل سوداويته، فهو واقع موضوعي ولكننا نعمل لتغييره، لا التكيف معه وحتى يتحقق لنا كل ذلك، علينا أن نخلق الأداة القادرة والمؤهلة لتنفيذ هذه التوجهات والسياسات، فالمهم أن تتلمس الجماهير الفقيرة والمهمشة والمسحوقة اثار أقدامنا على الأرض. وعدم افراغ الساحة من وجودنا ودورنا تحت شعارات غير مجدية، إن ما وقع في مؤتمر نقابة الصحفيين، حمل في بعض دوافعه شيئاً من الإسقاطات السياسية، وبعض التطير دون تدقيق في الظروف والإمكانيات الذاتية، ونحن نقر ونعترف ان أدواتنا التي كانت موجودة في النقابة وتابعت الأمر في البداية كانت أدوات ضعيفة وهذا الاستخلاص سبق وسجلناه في حلقة السفوح. ولكن التدخل السياسي وبعض الرفاق في التنفيذي، جلسوا الأمور، ولم نترك الأمر لحركة (فتح) أن تسّير الأمور كما تريد وهل يعتقد الرفاق أن ما تم تثبيته وتحقيقه من إصلاحات في النقابة، كان يمكن أن يمر دون نضال وصلابة من الرفاق، إن من يعتقد غير ذلك مخطىء. إن فتح ومعها بعض القوى، لا يريدون كسر احتكار فتح للنصف + 1 ولا يريدون النسبية، أو لا يريدون تطبيقها على الأرض، ولا يريدون ان تكون هيئاتها مؤقتة.

إن النتائج التي تحققت في نقابة الصـــحفيين تجاوزت في إيجابياتها النتائج التي تحققت في اتحاد المرأة، لأننا في نقابة الصحفيين ثبتنا نفسنا كتنظيم ثاني، وحددنا فترة الهيئات الجديدة بعام ونصـف وبعدها يعقد المؤتمر على قاعدة التمثيل النسـبي، وهنا يطرح السـؤال الثاني.. لماذا ومن المسـؤول عن الإثارة والدربكة التي وقعنا فيها، إن جوابنا على ذلك هو التسـرع من البعض في توجيه الرسـائل والاتهامات دون انتظار رأي جهات الاختصاص والرفاق الذين يتابعون على الأرض وفي الميدان، ثم الانسياق وراء مواقف ووجهات نظر بعض الصـــحفيين الذين لم يوافقوا على النتائج، التي تم التوافق عليها، وهل كان على الحزب رهن ســـياســـاته ومواقفه ومصـــلحته ببعض الصـحفيين، وهل هؤلاء الصـحفيين المزايدين في قسـم منهم، أكثر حرصـاً من رفاقنا الذين شـاركوا في الاتصـالات والمشـاورات ووافقوا عليها في نهاية المطاف، نعتقد أن الجواب لا كبيرة، وهنا يؤســفنا القول إن هناك بعض المقاربات الغريبة العجيبة لدى بعض الرفاق، مثلاً هل جرت انتخابات اتحاد المرأة في مدينة اللد مثلاً حتى تصـــبح نظيفة وانتخابات نقابة الصحفيين ولأنها جرت في مدينة رام الله أصبحت ملعونة ولماذا يقال أننا عند اللحظات الحاسـمة نصـطف مع رام الله ومع أبو مازن، ألم تكن لحظة جولدسـتون لحظة حاسـمة وقلنا فيها كلمتنا، ألم تكن لحظة انتخاب أبو مازن رئيسـاً لدولة فلسـطين في المجلس المركزي لحظة حاسـمة وقلنا فيها كلمتنا، ألم تكن لحظة تفعيل م.ت.ف ودوائرها لحظة حاسـمة وقلنا فيها كلمتنا، لماذا هذه التصـنيفات وهل يقبل الرفاق الذين كتبوا ذلك أن نقول لهم أنهم في اللحظات الحاسـمة اصـطفوا مع حركة حماس، ومع بعض قياداتها ولدينا على ذلك أدله وبراهين، ان ديدننا يجب ان يبقى مصـلحة التنظيم. ان التوازن في طرح الأفكار شـيء ضـروري وعلمي ومطلوب من الجميع، وإذا ما اختل توازن هذه القاعدة فإن أحداً سيكون على خطأ.

إن السـؤال الوجيه الذي يجب أن يجاب عليه لماذا لم يتنسـب الرفاق الصـحفيين للنقابة في الوقت المناسـب، خاصـة وأن النقابة فتحت باب التنسـيب بوقت كاف، إلا يتحمل الرفاق هذه المسـؤولية، ولو نسـب الرفاق جميعاً وفي الوقت المناسـب، لما كنا

وغيرنا مع المطالبة بفتح باب التنســـيب من جديد، ألم نخرج بدرس كهذا من مؤتمر اتحاد المرأة يقول بالتنسيب للاتحاد وكل الاتحادات والنقابات، إضافة لذلك أن أعضاء النقابة أنفسهم يتحملون المسؤولية في ضعف حماستهم للنقابة تحت مبررات عديدة.

الرفاق الأعزاء ..

- نحن لا زلنا على قناعة بأن دخولنا العملية الديمقراطية بالحدود التي جرت فيها في نقابة الصحفيين جاءت منسجمة مع سياستنا كجبهة تاريخياً، والاتجاه العام الذي جرى التوافق عليه بعد مؤتمر المرأة، فلم نغادر النضـــال في هذه الاتحادات في ظل الخلاف حول أوسلو.
- لقد قمنا بتثبيت الخطوط الوطنية والديمقراطية في نقابة الصـــحفيين وفتحنا الآفاق لتطبيق مبدأ النسبية في المؤتمر القادم، وعلى رفاقنا في هيئات النقابة متابعة ذلك.
- لا زلنا نعتقد أن قراركم بالانســحاب ومغادرة الهيئات، قرار متســرع ولا يخدم مصــلحة التنظيم، ومخالف للتوجهات التي ســبق وعملنا على أســاســها في الاتحادات الأخرى.
- نوافق على أن تطرح السياسة الجديدة للنقاش في الهيئات واذا ما اقرت، عندها تكون هي الحكم والناظم لعمل الحلقات كافة لاحقاً.
- نحن نعترف ونقر بخرق قرار المكتب الســياســـي الذي نرى انه خاطيء، ونتحمل مسؤولية ذلك الخرق أمامكم لأننا لا زلنا نعتقد انه مخالف للسـياسـة النقابية التي عمّل بها حتى الآن.
- على الجميع ان يقف أمام ورقة الســياســـة النقابية المقترحة من دائرة العمل النقابي والجماهيري، للخروج بسياسة نقابية موحدة تشكل مرجعية لكل الحزب.
- نحن على قناعة بوجود عملية تحريض مورست في الساحل ضد أعضاء في المكتب الســياســي، عبر عنها في رســالة الرفيق حســن الجمل لا زلنا ننتظر

نتائج التدقيق في مضـــمون رســـالته، وفي عمليات التحريض التي ســـبقت وتبعت.

الأعزاء جميعاً..

لقد عارض القائد لينين تشـــكيل نقابات، شـــيوعية نظيفة، ونعت أصـــحابها بالطفولة اليسارية، ودخل الى الدوما بعد فشل ثورة 1905-1907، والهدف كان دائماً توطيد موقع الحزب في أوساط الجماهير.

ونحن لم نغادر يوماً م.ت.ف او الاتحادات والنقابات، وأقســـى ما عملناه هو تجميد عضـــويتنا في ظروف معينة في ل.ت للمنظمة، وانتقدنا أنفســـنا لأننا غادرنا هيئات اتحاد المرأة، ولا زلنا نشـــارك في الاتحادات والنقابات وهيئاتها ونخوض معاركنا السياسية والنقابية في أوساط جماهير هذه الاتحادات والنقابات.

إن الظروف السياسية الأن، سياسة الاحتلال ومتطلبات الصمود في وجهها، أي صمود الجميع ولسنا نحن فقط، والانقسام الداخلي وتداعياته المدمرة. كل هذا تتطلب منا سياسة حكيمة في التعامل مع كل هذه التجمعات والسياسة الحكيمة هي عدم مغادرتها وانما خوض النضال في أوساطها.

لماذا ؟!!!

نشرت صحيفة "هآرتس "الإسرائيلية في الأيام الماضية أفكاراً على شكل مقترحات كان قد تقدم بها، رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت للرئيس الفلسطيني محمود عباس وفريقه المفاوض، واتبعت ذلك بشر خريطة تبين تطبيقات الاقتراح الإسرائيلي على أرض الضفة الفلسطينية.

والمشروع بكليته وبتفصيله لا يمكن أن يقبل به أو يوافق عليه أو على أي شيء منه أي وطني فلسطيني. وكلي ثقة أن اولمرت ومعه الأطقم الإسرائيلية تدرك ذلك جيداً ومسبقاً.

والملفت للنظر أن الناطق باسم الرئيس أبو مازن قد رفض المقترح الإسرائيلي، كما نشرته صحيفة "هآرتس"، وإن كان لم يوضح هل سبق مناقشته أو بعض أفكاره خلال جولات المفاوضات، وأن د. صائب عريقات انتقد "أنصاف الحقائق" التي تنشرها الصحافة الإسرائيلية وان مكتب أولمرت أشار فقط أنه لم يتقدم بمقترح عودة عدد محدود من اللاجئين استناداً لأوضاع إنسانية، وهو يرفض عودة أي لاجيء فلسطيني الى دياره تحت أي سبب من الأسباب، الأمر الذي يشي بأنه خطط أو تقدم أو تحدث بالعناوين الأخرى.

إن من يتفحص المقترح كما نشرته " هآرتس ". يدرك جيداً أن هذا المقترح في حال توفرت النوايا الحسنة لدى اولمرت وحكومته لتطبيقه، لا يعدو كونه مشروع إملاء من الطرف الإسرائيلي، يقابله استسلام من الفريق الفلسطيني وهذا ما لا يقبل به أحد.

هنا يكبر السؤال، فإذا أدرك الاحتلال الإسرائيلي مسبقاً عدم قبول هذا المقترح من الفريق الفلسطيني لماذا تقدم به؟!!!. وإذا كانت هذه نوايا اولمرت وفريقه، لماذا متابعة المفاوضات وعلى ماذا يجري التفاوض معه من الفريق الفلسطيني؟!!!

إن صانع القرار الإسرائيلي على اقتناع بأن الوضع الحالي هو الأفضل لتركيم الإنجازات لصالح المشروع الإسرائيلي ألاحتلالي، ولتصفية الحساب مع المشروع

الوطني الفلسطيني. في ظل الانقسام الفلسطيني والتفكك العربي والدعم الأمريكي له، موظفاً كل هذا لصالحه. في حملة العلاقات العامة التي يديرها، بحيث يقول للعالم أنه معني بالبحث عن " السلام "، وها هو يتقدم بمشاريع سياسية ولكن الفلسطينيين هم من يرفضون عروضه" السخية والمؤلمة" خاصة أنه يعرف أن إدارة بوش– رايس ترغب في الخروج "بإنجاز" ما لتوظيفه لحسابها، حتى لو كان على شكل " اتفاق رف" أو " مشروع أمريكي " يتماشى مع وجهة النظر الإسرائيلية أو حتى بروتوكول مقبول على الطرفين. ليشكل جسر عبور لاستمرار المفاوضات لاحقاً.

ويريد القول داخلياً أنه متمسك "بمكتسبات" احتلاله للأرض الفلسطينية والعربية، رغم كل التهم الموجهة له شخصياً، مورثاً لمن سيأتي بعده من القادة الإسرائيليين حدود الموقف الإسرائيلي الذي عليهم الالتزام به والانطلاق منه.

إذا كان هذا جوهر ما يريده ويعمل له رئيس الوزراء الإسرائيلي المدبر اولمرت وصناع القرار الإسرائيلي، ومن خلفهم إدارة بوش_ رايس، ينتصب السؤال الكبير لماذا يقبل الفريق الفلسطيني، بل يتمسك بمتابعة هكذا مفاوضات، بعد أن تكشف له ولغيره عبثيتها بل ضررها؟!!!

إن القول أننا لا نريد أن نسجل على أنفسنا بأننا أوقفنا المفاوضات، لأن إسرائيل وأمريكا ستوظف هذا الموقف ضدنا كما عملت عام 2000 إثر مفاوضات كامب ديفيد، وخشية أن يتحول السجال السياسي والإعلامي بيننا وبين الاحتلال؛ إلى من المسؤول عن وقف المفاوضات، لم يعد كافياً أو مقنعاً لأحد، بخاصة أننا نعيش في ظل شروط الاحتلال، الذي يسابق الزمن بصنع الوقائع على الأرض، على شكل استيطان للأرض وبناء جدار العزل العنصري، وإقامة الحواجز لتقطيع أوصال الضفة، وضم القدس عاصمة دولتنا المستقلة بإقامة غلاف القدس والاستيطان داخلها، وفتح الطرقات العنصرية بتحديد الشوارع الخاصة بالفلسطينيين وبالمستوطنين، وفصل الأغوار عن باقي أجزاء الضفة ومنع مجرد المرور منها، وبالحصار الظالم على غزة، وإمعاناً في الغطرسة، يعلن عن إقدامه على أعماله الاحتلالية هذه عشية كل لقاء مع

القيادة الفلسطينية، أو لقاءات التفاوض الثنائية، وسياسة الاحتلال هذه، لم يوقفها في الماضي أو الحاضر، المفاوضات المباشرة او غير المباشرة، أو المناشدات للرباعية، أو الاتفاق على تهدئة في غزة، لقد تحول التنسيق الأمني في الضفة وضبط عمل اذرع المقاومة بالقوة في غزة باسم التهدئة، وجهان لعملة واحدة، مهما كانت الذرائع والمبررات الذي يوردها القائمين عليهما.

إن مجابهة الاحتلال وسياسته ومشاريعه، باتت تتطلب أكثر من أي وقت مضى، مراجعة سياسية جريئة يترتب عنها استراتيجية عمل فلسطينية؛ تعيد الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني باعتباره مشروع تحرر وطني وديمقراطي، والتمسك بالشرعية الدولية وقراراتها، التي كفلت لشعبنا حقه بالحرية وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس وضمان حقه بالعودة تنفيذاً للقرار 194، وللمؤسسات الوطنية الفلسطينية الواحدة ممثلة بكياننا السياسي م.ت.ف وهذا يقتضي إنهاء حالة الانقسام بالذهاب فوراً لطاولة الحوار الوطني الشامل لاستعادة الوحدة الوطنية على أساس ديمقراطي انتخابي وفقاً لقانون التمثيل النسبي الكامل، وبما يكفل حق شعبنا المشروع بمقاومة الاحتلال ووقف المفاوضات العقيمة الجارية. والتحرك سياسياً، عربياً ودولياً لإعادة الاعتبار لقضيتنا الوطنية واستحضار الدعم العربي والدولي لحق شعبنا بالحرية والاستقلال والعودة.

إن الدرس الأعمق والعبرة الأهم التي انتصبت أمام أصحاب القرار الفلسطيني بخاصة والشعب بعامة! هي أن المفاوضات والاتفاقات المباشرة وغير المباشرة استناداً للمنهج المتبع، وحالة الانقسام السياسي والجغرافي والمجتمعي، أعادت قضية شعبنا سنوات للوراء. وهي تبدد تضحياته ومنجزاته التي حققها في نضاله الطويل.

من هنا علينا جميعاً وبخاصة أصحاب القار منا تعلم الدرس، إذا أرادوا الاستمرار في تحمل المسؤولية الوطنية، والآخذ بوصية شاعرنا الراحل الكبير محمود درويش عندما قال لنا: "على هذه الأرض ما يستحق الحياة.. كانت تسمى فلسطين، صارت

تسمى فلسطين" ومن أجلها طالبنا بقوله "حاصر حصارك لا مفر... اضرب عدوك لا مفر... فأنت اليوم حرٌ وحرُ...".

عبد الرحيم ملوح

2008/8/15

لن نقول لأولمرت مع السلامة...ولن نقول لخليفته أهلًا

في الثلاثين من تموز الماضـــي، أعلن رئيس الوزراء الإســرائيلي اولمرت قراره بعدم التنافس على رئاسـة حزبه " كاديما"، وبالتالي على رئاسـة مجلس الوزراء الإسـرائيلي، تحت ضـــغط التهم المتعددة الموجهة إليه وفي مقدمتها تهمة الرشـــا، وخضـــوعه المتواصل للتحقيق، في جهاز الشرطة الإسرائيلية المعني بهذا الأمر، وتحت ضغط ما رافق هذه الاتهامات من اعترافات من مديرة مكتبه وصـــديقه ومحاميه في آن، ومن الملياردير اليهودي الأمريكي الذي قدم أموال الرشا.

والملفت للنظر، أن اولمرت إختار، أن يعلن موقفه هذا في الوقت الذي تجري فيه المفاوضـات الثلاثية بواشـنطن بين رايس – لفني – أبو علاء، وفي الوقت الذي يجري فيها مدير مكتبه ومستشاره السياسي مفاوضات غير مباشرة مع وفد سوري في تركيا، إضـافة لمتابعته سياسـة الاستيطان المكثف وهدم مساكن الفلسطينيين وبناء الوحدات السكنية الاستيطانية بالآلاف، وإعلان أن قرار ضم القدس نهائي، وأنها غير خاضـعة للنقاش في المفاوضـــات، وأن حلّ قضـــية اللاجئين لا يتم وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194 القاضي بحقهم في العودة والتعويض، بل بتوطينهم حيث يقطنون الأن.

إن أولمرت بمواقفه هذه يضـع الحدود السياسـية لمن سـيخلفه كائن من كان، ويوجه رسالة واضحة للمفاوضين في واشنطن بخاصة ولكل من يعنيه الأمر بعامة، ليس لأن لفني او موفاز او غيرهم أقل منـه تطرفاً، وإنما للقول للمجتمع الإســـرائيلي بعامـة ومجتمع المســتوطنين بخاصـــة، بأنه رغم التهم الموجه إليه إلا أنه كان وسـيبقى وفياً لمطامع الاحتلال التوسعية ولسياساته العدوانية.

إن الوضـع السـياسـي الإسـرائيلي بعد إعلان أولمرت هذا، وبعد تحديد يوم السـابع عشـــر من أيلول لانتخاب بديل لـه من قبل حزبـه كاديما، في حال نجاحـه في هذا سـيجعل المفاوضـات تدور في حلقة مفرغة، بذريعة الوضـع الداخلي الإسـرائيلي، وإذا أضـفنا هذا لسـياسـة الأمر الواقع المنبثقة من قبل إسـرائيل، التي جعلت المفاوضـات

الجارية أكثر من عقيمة، بل ضـــارة، لأنها تُغطي عملياً على ممارســـات الاحتلال العدوانية، ويبقى السؤال الكبير برسم المتحمسين لاستمرار المفاوضات، لماذا نتفاوض وعلى ماذا نتفاوض ومن تخدم عملية المفاوضـات الجارية؟!! وهل يكفي التذرع بالقول أننا نذهب للمفاوضـــات حتى لا نتحمل مســؤولية الفشــل؟ وهل يمكن قبول هذا بعد إفشال إسرائيل المتعمد والممارس والمعلن للمفاوضات المباشرة وغير المباشرة، وتترافق هذه التحولات السـياسـية في الهرم القيادي الإسـرائيلي، مع اقتراب التحولات في الهرم القيادي الأمريكي، نتيجة اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية، الأمر الذي يحول الرئيس الأمريكي الى "بطة عرجاء" كما يحب الأمريكان وصـف وضـع رئيسـهم في سـنته الأخيرة.

ويترافق هذا مع تراجع السياسة الأمريكية، حتى لا نقول فشلها في أكثر من قضية، وتحميل التيار اليميني المتصـهين وعلى رأسـه بوش شـخصـياً لمسؤولية ما تعانيه هذه السياسة من عقبات، بما في ذلك الصورة متزايدة البشاعة التي ينظر فيها لأمريكا في أكثر من منطقة في العالم.

ومن أجل إظهار النجاح الشكلي لهذه السـياسـة، وبما يضـمن للإدارة الحالية القول أنها حققت بعض الإنجاز، وبخاصـة في ما يتعلق بالقضـية الفلسـطينية وبالمفاوضـات الإسـرائيلية الفلسـطينية، والتي وظفت فيها الإدارة الحالية الكثير من الجهود وبخاصـة بعد مؤتمر أنا بوليس سيء الصيت، فالسيدة رايس تعمل وفق اتجاهين سياسيين؟.

أولهما؛ فرض ورقة تمثل وجهة النظر الأمريكية على الطرفين المتفاوضـين وبحيث تذهب بها للدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، لتســجل من خلالها إنجازاً لصـالح بوش – رايس بخاصـة وللإدارة الحالية بعامة، مع أنها بالضرورة ستكون على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه التي كفلتها له الأمم المتحدة. وستشكل غطاء لسياسة وممارسات الاحتلال العدوانية. وستشكل مشكلة مستقبلية ولن تشكل حلاً للصراع الدائر.

وثانيهما: إيصـــال الفريقين المفاوضـــين الفلســـطيني والإســـرائيلي للاتفاق على بروتوكول، موقع من الطرفين يشـــير للقضـــايا المتفق عليها والقضـــايا المختلف حولها، وبحيث تشكل هذه الوثيقة أساساً لمتابعة المفاوضات مستقبلاً. أو كما أسماه بعض القادة الإسرائيليين " اتفاق رف "، أي اتفاق مؤجل للمرحلة المقبلة وغير قابل للتطبيق حالياً.

ومن يدقق ببعض ما سرب عن القضايا المتفق عليها، يجدها قضايا عامة جداً مثال "حل قضـــايا المياه وفقاً للقانون الدولي" وهكذا، ومثل هذه " القضـــايا ألمســـماه متفق عليها" تحتاج لمفاوضات طويلة، لأنه في حقيقة الأمر لا يوجد اتفاق على مضمونها.

إن هذا يدلل مجدداً، أن الإدارة الأمريكية،لا تريد أكثر من القول أنها حققت إنجازاً، ولا يهمها إن تحقق هذا الإنجاز على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه، ومن أجل تغطية السياسات العدوانية الإسرائيلية.

لكل هذا على الفريق الفلسطيني الحذر الشديد من الوقوع وإيقاع الشعب الفلسطيني ببراثن السياسات الأمريكية – الإسرائيلية، والتي باتت معروفة للقاصي والداني، وبات الكل يدرك استهدافاتها، وفي مقدمة الجميع الفريق المفاوض نفسه.

إن حقوق الشعب الفلسطيني المفاوض في الحرية والاستقلال والعودة، وفي القدس عاصمة دولة فلسطين لن تكون قابلة للمساومة في الماضي، وهي ليست كذلك في الحاضر.

عبد الرحيم ملوح

2008/8/3

ما بين أوسلو... وكامب ديفيد... وانا بوليس

مضى على اتفاق أوسلو أربعة عشرة عاماً ونيف، وقد قالت الحياة كلمتها في نتائجه التي تحققت على الأرض، والحصيلة المتبقية منه وهي سلطة وطنية لا تملك من أمور السلطة على ارض الواقع شيئاً، بعد ان تنكرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، لكل ما كان متفق عليه أو منوي تنفيذه، واستفادت، من الأجواء التي خلقها الاتفاق، لتوسيع دائرة علاقاتها الدولية بعامة والعربية بخاصة، فباتت لها علاقة مباشرة وغير مباشره مع عدد لا بأس به من دول الجامعة العربية، واستمرت على الأرض بخلق حقائق أمر واقع احتلالية جديدة، اكان ذلك بالاستيطان وتهويد القدس وبناء الجدار وفرض الحصار... الخ، والانطلاق من ما تخلقه من حقائق أمر واقع احتلالية، للحديث عن عملية تفاوضية جديدة وهلم جرا.

وفي عام 2000 وفي السنة الأخيرة من ولاية الرئيس الأمريكي السابق كلنتون الثانية، أصر على عقد مؤتمر كامب ديفيد2، وقبله لقاء شيفرزتاون بين وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس الوزراء باراك، ورغم تحذيرات وتحفظات الرئيس الراحل أبو عمار من عدم نضج الظروف بما فيها التحضير الضروري لعقد المؤتمر. إلا أن الرئيس كلنتون ومعه رئيس الوزراء باراك أصرا على عقد المؤتمر في حينه، اعتقاداً منهما أن الوقت بات مناسباً لعصر الرئيس عرفات والطرف الفلسطيني، وفرض تنازلات جوهرية عليه، تنال من الحقوق الوطنية الأساسية وجوهرها الانسحاب الإسرائيلي الكامل وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وقيام دولته المستقلة بعاصمتها القدس، وحق اللاجئين بالعودة طبقاً للقرار 194، وعندما صمد الشهيد الراحل وتمسك بجوهر الثوابت الوطنية، حُمّل مسؤولية فشل المؤتمر، وثارت حملة إعلامية وسياسية شاملة ضده وضد الشعب الفلسطيني، برغم تحذيراته السابقة وإبدائه مرونة ما في مبدأ تبادل الأراضي swap.

وتحرك زعيم المعارضة الإسرائيلي شارون، وأقدم على زيارة المسجد الأقصى بشكل استعراضي مما أشعل النار في بركان الغضب الفلسطيني، وكانت سلطات الاحتلال

بقيادة حكومة براك تقف بالمرصاد لكل هذا، فسالت دماء المصلين، وأبناء الشعب الفلسطيني في أرجاء فلسطين كافة، بما في ذلك مناطق 48، الأمر الذي فجر انتفاضة الأقصى. وبعد تولي شارون زمام السلطة في إسرائيل بعام واحد أقدم على إعادة احتلال مناطق السلطة الوطنية، وتدمير مراكزها السياسية والأمنية، ومحاصرة الرئيس عرفات وتدمير مقره عليه حتى استشهاده، ومارس عمليات اغتيال ضد القيادات الفلسطينية، معتقداً أنه بهذا يمكنه كسر إرادة الشعب الفلسطيني وفرض الاستسلام عليه وعلى قيادته. ولم يوقف هذا العدوان العسكري السافر قيام الدول العربية في قمة بيروت بتقديم مبادرة هي الأولى من نوعها، تعرض فيها على إسرائيل العلاقات الطبيعية مع دول الجامعة العربية مقابل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 67 بما فيها القدس. والحديث عن قضية اللاجئين بصيغة ملتبسة لأول مرة [حل عادل لقضية اللاجئين على أساس القرار 194]، وبالإمكان القول أن الإسرائيليين ومن خلفهم الإدارة الأمريكية، أخذوا من المبادرة ما يخدم سياستهم وتركوا الباقي للجامعة العربية!!!

وفي ظل احتدام الصراع جرت مياه كثيرة، من التحركات والوساطات في النهر. ووصلت للمنطقة وفود ولجان اكثر، بدءاً من كولن باول مروراً بجورج ميتشيل وتينيت وزيني وغيرهم، وحاولت هذه الوفود واللجان توظيف الوضع الصعب الذي يعانيه الشعب الفلسطيني وقيادته لابتزاز المزيد من التنازلات وكل هذا لم يرض حكومة شارون، واستمر بفرض سياسة الأمر الواقع، وتدمير البيئة التحتية للشعب والسلطة وبعمليات الاعتقال والاغتيال. وعانى الشعب الفلسطيني لما يزيد عن سبع سنوات من الحصار والدمار وبناء الجدار العازل. ويكفي القول أن عدد المستوطنين في الضفة لوحدها ازداد بنسبة 20% حسب أخر إحصائية خلال هذه السنوات السبع.

وكما قيل فإن التاريخ لا يكرر نفسه ولكن أن فعلها فانه يكررها على شكل مأساة، ويجري اليوم التحضير الأمريكي لعقد لقاء على غرار كامب ديفيد وفي السنة الأخيرة لإدارة بوش، محاولة توظيف الانقسام الفلسطيني اثر ما أقدمت عليه قيادة حماس في غزة، وفي ظل الضعف والتفكك العربي. ولخدمة استعدادات الإدارة لإدامة سياسة

العدوان في العراق والمنطقة، والانحياز الثابت لإسرائيل، بالدعوة للقاء أنا بوليس في ولاية ميريلاند الأمريكية، معلنة أن الهدف حلّ كل قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بما فيها قضايا اللاجئين والقدس والحدود ...!!!.

وتجري الاستعدادات لدعوة غالبية إن لم نقل جميع الدول الفاعلة في السياسية الدولية، بعد أن أوكلت للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إعداد وثيقة اتفاق ليأتي المؤتمرون للمصادقة عليها لا غير!!! ويأتي كل هذا في ظل ممارسة كل أشكال الضغط السياسي والمادي على الشعب الفلسطيني وقيادته، بدءاً من خارطة الطريق، وفق المفهوم الإسرائيلي بعد قبول الرئيس بوش والكونغرس الأمريكي، لتحفظات شارون عليها والتي حملتها رسالته لشارون في 14-4-2004، مروراً بتمييع قرار حق العودة، من حق اللاجئين بالعودة وفقاً للقرار 194 إلى [حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفقاً للقرار 194] ومن الانسحاب الكامل إلى حدود 4 حزيران 194 إلى نظرية swap القاضي بمبادلة الأرض بنسبة تتراوح بين 2-3 % مجملة بعبارة القيمة والمثل ومن دولة سيدة مستقلة على كامل الأرض المحتلة عام 1967 ، الى [دولة قابلة للحياة ومتواصلة]، أي التسليم ضمناً بوجود الكتل الاستيطانية الكبرى وما يترتب عن هذا بعدم الانسحاب لحدود 1967، وبعدم تفكيك الكتل الاستيطانية، والتي تقطع أوصال جغرافيا وديمغرافيا الدولة الفلسطينية العتيدة، والحديث بعبارات غير مفهومة عن القدس [مهد الديانات الثلاث] أحياناً وعاصمة مفتوحة للدولتين، وتقسيمها على أساس ديمغرافي أحياء عربية ومستوطنات إسرائيلية... الخ أحياناً أخرى .

ويتبارى الزعماء الإسرائيليون بتقديم مقترحات وآراء لها أول وليس لها آخر حول كل هذه القضايا، وكلها تنتهي باستبعاد الحقوق الفلسطينية التي كفلتها الشرعية الدولية، واستحضار المطالب التوسعية الإسرائيلية، ومحاولة تكريس الاحتلال كحقيقة مقبولة ليس من المحتل فقط وإنما من الطرف الفلسطيني صاحب الأرض المحتلة كذلك.

هل التاريخ يعيد تكرار نفسه على شكل مأساة؟! أظن ذلك إذا استمر التعامل مع ما يجري الإعداد له أمريكياً وإسرائيلياً، ولم يؤخذ بالاعتبار حقائق الواقع ومواقف القوى

وحسابات مصالحها وميزان القوى على الأرض في فلسطين والمنطقة والعالم كما هو، وذا لم يؤخذ بالاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وجوهرها حقه في إقامة دولته المستقلة على كامل الأرض المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس وضمان حق اللاجئين في العودة تنفيذاً للقرار 194.

صحيح أن الواقع صعب واننا نمر بظرف قاسي ومعقد. لكن ما يجري بحثه والتفاوض عليه هو وطننا وحقوق شعبنا الوطنية، ولا ننسى أننا نمتلك القدرة على الفيتو بعقد اللقاء أولاً، و"بنجاحه أو فشله " ثانياً، ويجب علينا استعمال هذه الميزة مع الأخذ بالاعتبار بأن لا نتحمل المسؤولية عن ذلك، وفي كل الأحوال يجب أن لا يقلقنا ما يترتب عن الفشل إذا ما قورن بحماية مصالح شعبنا وحقوقه الوطنية وأن نرحب بأي موقف يدعم حماية مصالح شعبنا وتحقيق حقوقه، مع أن معطيات الواقع لا تقول بهذا.

إن لدينا تجربة غنية ومريرة ما بين اوسلو 1993... وكامب ديفيد عام 2000، وأنا ...بوليس عام 2007، وإصرار شعبنا على نيل حقوقه كباقي شعوب الأرض وهذا أكثر من كافي لقول الجملة الصحيحة في لقاء لم يعد له بشكل صحيح.

عبد الرحيم ملوح

2007/10/9

ما هدف الخروج من الجمود السياسي... والنزول عن الشجرة ؟!

في إطار التحركات السياسية العربية مؤخراً، بين القاهرة ودمشق والرياض والدوحة والكويت والمنامة، وغير العربية واشنطن وتركيا وإسرائيل وقدوم ميتشيل للمنطقة، والحديث المتزايد عن مبادرة أو مبادرات سياسية تتقاطع جميعها في نقطة واحدة، وهي العودة للمفاوضات، تسرب لفكر وقلم بعض النخب السياسية عبارات من نوع، "كيفية الخروج من الجمود السياسي، والنزول عن الشجرة وغيرها". والمقصود كله في نهاية المطاف يصب بذات المعنى كيف تتم العودة للمفاوضات، مع تعداد لمتطلبات العودة لها.

فالجمود السياسي، لم يصنعه الفلسطينيون، فقد فاوضوا لمدة ثمانية عشر عاماً مع ان الوعود والاتفاقات أشارت جميعها بأن كل شيء سينتهي عام 1999، وتواطأت السلطة الوطنية مع ذاتها بالموقف السلبي من المرحلة الانتقالية وما ترتب عنها من التزامات من طرف واحد لحساب الاحتلال وفي مقدمة ذلك التنسيق الأمني، منذ أكثر من عشرة سنوات، وبرغم من معارضة البعض لاتفاقات أوسلو، عض المتحمسون لها على النواجذ بانتظار المساندة من الأشقاء والأصدقاء بلا نتيجة تذكر، حتى وصل الأمر بأكثر المتحمسين لحل الصراع بالتفاوض وفي مقدمتهم الرئيس محمود عباس" أبو مازن " ليقول: وصلنا لطريق مسدود، وبالدكتور صائب عريقات ليقول: ثمانية عشر عاماً من الفشل. علماً أن البعض اعتقد واهماً أن وعود اوباما في القاهرة، ستعني سياسة أمريكية جديدة في المنطقة واتجاه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية العادلة، ولكن الممارسة السياسية الأمريكية جاءت معاكسة لكل هذه التوقعات، وبالنسبة للفلسطيني العادي لا يختلف اوباما عن بوش إلا بلون بشرته فقط، فكلاهما رئيس للإدارة الأمريكية الحليفة الاستراتيجية لإسرائيل، والمنوط به الدفاع عن السياسة والمصالح الأمريكية الحيوية بما فيها إسرائيل باحتلالها وتوسعها باعتبار أن إسرائيل قوية ومتفوقة مصلحة حيوية أمريكية.

وفي الوقت التي يتحدث فيه إعلامياً قادة إسرائيل عن السلام والمفاوضات... يمارسون كل ما يناقض ذلك من القتل والاعتقال والحصار والجدار والاستيطان وتهويد

القدس والتنكر للحقوق الوطنية والإنسانية الفلسطينية، كما كفلتها الشرعية الدولية بقرارات عديدة، ولكنها لم تفعل شيئاً لتنفيذها.

في ظل هذا كله من المسؤول عن الجمود السياسي؟! هل هو الطرف الفلسطيني الذي يبحث عن بارقة تخلصه من الاحتلال، أم سلطات الاحتلال ومن يقف معها ووراءها؟! أم الذي يقدم الدعم المادي والعسكري لقطعان المستوطنين، ولكل ما يقومون به، ولسياسة الاستيطان والعدوان في الأرض المحتلة، وبعكس الشرعية الدولية وقراراتها؟!. إذا كان كسر الجمود يتطلب الذهاب للانهيار السياسي الفلسطيني، وللتفاوض من أجل التفاوض، ولتوفير الوقود للسياسة الإسرائيلية خارجياً وداخلياً، فان الجمود بالنسبة للمصلحة الوطنية الفلسطينية أفضل كثيراً، لأن المفاوضات آلية لإنهاء الاحتلال وليست وسيلة لتجميل، وأداة القياس يجب ان تكون هل العودة للمفاوضات من أجل المفاوضات أم من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال.؟!

أما دعوة النزول عن الشجرة، والحاجة الى سلم من أجل النزول عن الشجرة، فهناك البعض يعتقد، أن خطاب الرئيس أوباما في القاهرة والذي دعى فيه لوقف الاستيطان بكل أشكاله بما في ذلك النمو الطبيعي، وبأن الدولة الفلسطينية مصلحة حيوية أمريكية...الخ، سيشكل سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة في تعاملها مع قضايا المنطقة وفي مقدمتها الصراع الفلسطيني – لإسرائيل، فلم يمضي عام الا واكتشف هذا البعض بأن سياسة أمريكا ليست كذلك، فمصالحها ومصالح حلفائها فوق مصالح الشعوب وفوق كل اعتبار، وبات هذا البعض يعتقد أن اوباما اصعد القيادة الفلسطينية على الشجرة وأخذ السلم معه وعليه أن يعيد السلم ليمكنها من النزول عن الشجرة. والنزول المطلوب هو العودة للمفاوضات من أجل المفاوضات ومن أجل تمضية لعبة الوقت ، وفقاً لشروط نتنياهو وحكومته، وكأن القيادة الفلسطينية مطلوب منها أن تكون أداة للاحتلال وسياساته وممارساته، وليست قيادة للنضال الوطني من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة بعاصمتها

القدس، وعودة اللاجئين لديارهم التي شـردوا منها وفقاً للقرار 194، وصـون مصـالح الشعب الفلسطيني كافة.

إن المطلوب من الرئيس اوباما التمســك بموقفه هذا بل تطويره، وليس النزول عن الشــجرة والتراجع عن قرارات الشــرعية الدولية، وجر الأخرين للنزول معه، من أجل ماذا؟، من أجل تكرار المفاوضات العقيمة والعبثية ومع نتنياهو هذه المرة.

إن الشعب والقيادة الفلسطينية ليسوا مسؤولين عن الجمود السياسي، ولم يصعدوا للشجرة حتى ينزلوا عنها. وكل ما يناضلون من أجله هو استراد حقوق شعبهم، ولن يتم استرضائهم بأوراق ضمانات لحماية الاحتلال، لا تخدم الشعب الفلسطيني وقضيته بشيء، والمطلوب من المجتمع الدولي دعم نضال الشعب الفلسطيني والقيام بكل ما هو مطلوب منه من أجل ذلك وفي المقدمة تنفيذ قراراته الذي ســنها منذ عام 1947 حتى الان ووضــع آليات لتنفيذها وليس إدخال القيادة الفلســطينية نفق المفاوضــات العقيمة، لكي توظفها سلطات الاحتلال لخدمة احتلالها، واستدرار المزيد من التنازلات على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية، ومخطىء من يعتقد أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ينهي مرحلة التحرر الوطني الفلسطينية، مع أنه أضاف مهام ومسؤوليات جديدة على كاهلي قيادتها وقواها، فمرحلة التحرر الوطني والديمقراطي، لن تنتهي كمرحلة تاريخية في نضــال الشــعب الفلسـطيني وتطوره، إلا بانتهاء الاحتلال وتأمين حقه بالحرية والاســتقلال والعودة، وعندها فقط يمكن الحديث عن اســتراتيجية جديدة لمرحلة تاريخية جديدة.

لقد باتت الأمور واضـحة جداً، لمن يريد أن يلعب دوراً مؤثراً في التسوية السياسية للصراع في هذه المرحلة التاريخية، فعليه أن يعمل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وليس التفاوض عليها، ودعم الشــعب الفلســطيني لتأمين حقه بالحرية والاســتقلال والعودة، وليس أي شيء آخر.

عبد الرحيم ملوح

2010/1/9

ماذا يريد ميتشيل من الشعب الفلسطيني؟

نتنياهو ومعه اليمين المتطرف والأكثر تطرفاً وعصبه الرئيس المستوطنين في القدس والضفة أساساً، يقوم يومياً بتشكيل الوقائع الاحتلالية والاستيطانية، في القدس ومناطق الضفة الفلسطينية كلها والتفنن بحصار غزة، وقلما يطلع صباح، أو يزور الأرض المحتلة موفد أمريكي أوروبي وبخاصة السيناتور ميتشيل، بدون استقباله بقرار أو إجراء استيطاني جديد، ويذكرنا هذا برئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شامير عندما كان يستبق وزير الخارجية الأمريكي بيكر وهو يعد لمؤتمر مدريد ببناء مستوطنة جديدة قبل كل زيارة، وتحدث عن "مفاوضات من أجل المفاوضات" لعقد من الزمان على الأقل، وفي النهاية وللخروج من هذا الوضع ومن أجل عقد مؤتمر مدريد تفتت الذهنية الأمريكية عن فكرة إرسال أوراق ضمانات للأطراف المشاركة في المؤتمر، وبأن يشارك الطرف الفلسطيني في إطار الوفد الأردني، وبأن لا تشارك م.ت.ف أو أي من قادتها في الوفد المشترك.

ويطل علينا اليوم نتنياهو، أنه سيحضر مليون مهاجر يهودي إلى فلسطين، والسؤال أين سيتم توطينهم أليس على أرض فلسطين؟.

كل هذا يذكرنا بالموقف الرائد للمرحوم الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني، والذي اعتبر وقف الاستيطان كلياً هو المدخل لجدية أية مفاوضات. واليوم وبعد ما يقرب من عقدين من الزمان، نعود للقضية ذاتها الا وهي وقف الاستيطان ومرجعية الشرعية الدولية وقراراتها لعملية السلام. رغم جريان مياه كثيرة من تحت الجسر، أهمها اتفاق اوسلو 1، 2 وغزة وأريحا اولاً، وتقسيم المناطق الى A, B, C ....الخ. وكلها اتفاقات أوجدت خلافاً عميقاً بالساحة الفلسطينية وفي أوساط الشعب الفلسطيني وبين قواه السياسية والاجتماعية، منذ البداية حتى اليوم وبخاصة تحويل الضحية الى جلاد، وتحويل الشعب الممثل إلى المحتل الى حامي للاحتلال وتوسعه واستيطانه وحصاره. فجاءت الحياة لتقول كلمتها بكل هذا.

واليوم يطل علينا السيناتور ميتشيل بعد عقدين من الزمن ومن ورائه الإدارة الأمريكية، ويقدم لنا البضاعة القديمة نفسها ورقة ضمانات أمريكية، متغافلاً أن هذه البضاعة من كثرة ما جربناها، باتت فاسدة ولا تصلح للاستعمال، ومن أجل تبليعها للقيادة الفلسطينية والقيادات العربية، يغلفها بأفكار من نوع فك بعض الحواجز، وتحويل بعض مناطق B الى A ، وعدم دخول جيش الاحتلال للمناطق A والإفراج عن معتقلين ، وسماح إسرائيل بإدخال مواد البناء لقطاع غزة عن طريق المنظمات الدولية...الخ مع أن نتنياهو رفض قبول الأخيرة، وعندما قيل له أن هذه كلها التزامات مضى عليها زمن ولم تنفذها إسرائيل، وهي ليست بديلاً عن وقف الاستيطان الكلي وعدم الالتزام بمرجعية العملية السياسية والمطلوب إلزام نتنياهو بتنفيذها بدون اشتراطات. أخرج الحاوي من جيبه اقتراحاً، بأن يقوم هو بالمفاوضات غير المباشرة على مستوى أدنى من الرؤساء. لأنه يقدر صعوبة التوفيق بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي على الذهاب معاً لطاولة المفاوضات، متفائلاً أنه **بهذا يحاول إنقاذ وساطته وإبقاء العملية كلها في إطار إدارة الأزمة**، ومتناسياً أن كل ما سبق بما في ذلك الاحتلال ومستوطنيه كان يجب أن يرحلوا منذ زمن، وأن الاحتلال والاستيطان غير شرعي وغير قانوني، هذا ما قالته به الشرعية الدولية ومواثيقها وقراراتها.

إن المفاوضات من أجل المفاوضات، أو المفاوضات المباشرة وغير المباشرة تحت الرعاية الأمريكية أثبتت فشلها ووصولها للطريق المسدود وهذا ما رآه بعضنا مبكراً، فالإدارة الأمريكية ليست راعياً وليست وسيطاً فيما يتعلق بقضية فلسطين أو أية قضية إسرائيل طرفاً مباشراً فيها، لأنها حليف استراتيجي لإسرائيل، وبالنسبة لها إسرائيل قوية مصلحة حيوية أمريكية. ولهذا نجدها تعزز قوتها وتوسعيتها على الدوام، وتشكل حامية لها في مختلف المحافل الدولية.

بعد هذه التجربة الطويلة مع الإدارة الأمريكية ومواقفها الداعمة لإسرائيل والحامية لها في مختلف المحافل الدولية، لم يعد مقبولاً الرهان على الإدارة الأمريكية ومبعوثيها، او

رعايتها لأية مفاوضات، لأن ما يهمها هو رعاية مصالحها ومصالح حليفتها وليس مصالح الشعوب وبخاصة الشعب الفلسطيني.

وهذا لا يقلل من وزن ونفوذ أمريكا السياسي والاقتصادي والعسكري، كقوة أولى في العالم وبمنطقتنا حتى الان، وعلى كل صاحب قرار سياسي أن يأخذ هذا باعتباره، ولكن إدراك هذا شيء والرهان عليه شيء آخر.

إن من يريد أن يعالج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي في هذه المرحلة التاريخية، عليه أن يتمسك بالشرعية الدولية ومواثيقها وقراراتها ذات الصلة، وفي إطار مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة، وليس عبر التفرد الأمريكي، الذي أنتج الأزمة تلو الأخرى، وحوّل المنطقة الى حقل تجارب للسياسة الخارجية الأمريكية، ومن أجل صون مصالح أمريكا في المنطقة خصوصاً.

فالسيد ميتشيل ومعه إدارته، يدرك جيداً، مواقف وسياسات وممارسات إسرائيل الاستيطانية والتوسعية، ورغم ذلك يوفران الدعم والحماية لها، لا لشيء الا لأنها جزء من استراتيجية أمريكا في المنطقة ومصلحة حيوية لها.

إن على الطرف الفلسطيني بقيادته وقواه، أن يقول لا لمقترح ميتشيل بالمفاوضات المباشرة أو غير المباشرة. ويتوجه لاستعادة وحدته الوطنية، وتعزيز صمود ومقاومة شعبه للاحتلال وهذا ما كفلته له الشرعية الدولية. وأن يتمسك بالشرعية الدولية وبمرجعيتها ومرجعية قراراتها وبالمؤتمر الدولي إطاراً وحيداً لتسوية الصراع الدائر.

عبد الرحيم ملوح

2010-1-26

ماكريستال أين نحن من هذا الاسم ؟

إدارة أوباما، وأوباما شخصياً اتخذ قراراً بإعفاء منفذ سياسته في أفغانستان قبل يومين من مهمته، وتعيين الجنرال بترايوس مكانه، علماً أن بترايوس قائد للقيادة المركزية الأمريكية ومقرها قطر، وكان قبل ذلك قائداً للقوات الأمريكية في العراق ومسؤولاً عن تنفيذ سياسة الإدارة هناك، وسجل نجاحا هناك لأنه اتبع سياسة ساهمت في "عرقنة الحرب" على قرار " فتنمة الحرب" الأمريكية على الشعب الفيتنامي في نهاية ستينيات القرن الماضي. ومطلوب منه اليوم "أفغنة الحرب" في أفغانستان، كل هذا هدفه أمران:

الأول: تنفيذ عملية الخروج من مغطس الحرب العدوانية على فيتنام سابقا، ومن العراق وأفغانستان حاليا، في ظل اتخاذ قرار أمريكي بمغادرة جيوش الاحتلال الأمريكي والأطلسي من البلدين بعد أن دمرتهما ودمرت بنيته التحتية ووحدتهما الداخلية، وجعلت منهما أشباه دول، تنتظر العون والمساعدة الخارجية.

والثاني: التزام الجيوش وقادتها، والمعني هنا هو الجيش الأمريكي بالقرار السياسي للإدارة، فالإدارة ترى أن المصلحة العليا الأمريكية تقتضي تنفيذ هذه السياسة وعدم التشويش عليها حتى من المسؤول عن تنفيذها،

والتاريخ الأمريكي يشير إلى أن هذه الحالة الثالثة التي يتم فيها إقالة جنرال وقائد للقوات أثناء الخدمة، بسبب عدم رضاه أو تشهيره ببعض شخوص هذه الإدارة أو تلك، حدث هذا مع الجنرال ماكلين في الحرب الأهلية الأمريكية قبل ما يزيد عن قرنين من الزمن، ومع الجنرال ماك آرثر، في نهاية الحرب العالمية الثانية، والآن مع الجنرال ماكريستال قائد الجيش الأمريكي و جيوش الأطلسي في أفغانستان، وإن دل هذا على شيء فانه يدل على أولوية المصالح الأمريكية العليا أولا، وعلى أولوية النظام السياسي الأمريكي ثانياً، وعلى ديمقراطية هذا النظام الداخلية ثالثاً، فهؤلاء الجنرالات الثلاث، وأبرزهم الجنرال الاسطوره ماك آرثر، رضخوا للقرار الذي اتخذه البيت الأبيض والإدارة، ولم يقدموا على أي عمل عسكري مضاد للقرار، واعتبروا أن الإدارة السياسية القائدة

والمنتخبة من الشعب الأمريكي هي صاحبة القرارات العليا، بما في ذلك تعين أو إقالة القادة الكبار بخاصة .

لقد أضحت منذ زمن المصلحة الأمريكية العليا وقرارات الهيئات السياسية العليا، فوق رأي واعتبارات القادة العسكريين مهما علت مرتبتهم أو على شأنهم، وهذا يملي علينا قبل غيرنا التعلم من هذا، بل احترامه، رغم معاناتنا المستمرة منذ عقود من السياسة الاستعمارية الأمريكية، ومن سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ومن دعمها غير المشروط لعدونا الأساسي في فلسطين والمنطقة إسرائيل، ومع ذلك يبقى السؤال الكبير الذي يشغل رؤوس الشعوب وقواها، لماذا قدمت هذه الجيوش المحتلة، وما أسباب وجودها فوق أرضنا والى متى ستبقى ومتى سترحل عنا ؟.

لو انتقلنا من حالة الجنرال ماكريستال، ومعاناتنا اليومية من تدخل بل عدوان الإدارات الأمريكية المتعاقبة على أوطاننا وشعوبنا وشعوب العالم، لوجدنا بدون عناء كبير، ان الجنرالات والأجهزة الأمنية، هي من يتحكم بالوطن

والمواطن معا عندنا، ومصلحة الوطن أمر يمكن التفكير به لديهم، في حين إن غايتهم تدمج بين موقفها وشخصها وبين المصلحة العليا، وينطبق عليهم القول المأثور "الوطن أنا وأنا الوطن"، فتحدث الانقلابات العسكرية، وتتبوأ البيروقراطية العسكرية المناصب والهيئات العليا، باسم الحرص على المصلحة العليا، ولا يحتاج المرء إلا إلى النظر للخارطة ليكتشف هذان فالجنرال الوحيد عندنا الذي ترك منصبه وفتح الباب لانتخابات ديمقراطية هو سوار الذهب في السودان، الأمر الأساسي أننا نشهد ان وحدة الأقطار بل الدول باتت مهددة، وبعضها تجاوزت الأمور عندها الى الحرب الأهلية المستعرة منذ سنواتن فالنظام السياسي في الدول العربية ليس ديمقراطيا، وإن حصلت لديه بعض الممارسات الديمقراطية، فهو نظام العائلة أو القبيلة أو الزبائنية، لا فرق جوهري بينها كلها.

وللأسف الشديد فان هذا الوضع، انتقل إلى الأحزاب السياسية الحاكمة في معظم الأقطار العربية حيث أنها تحولت وحولت النظام السياسي، إلى حكم القبيلة وزعيمها

وفرضت القوانين والأنظمة التي تخدم قيادتها، فبعض الرؤساء يفوزون بالبيعة أو التزكية، والبعض يعمل ليل نهار لكي تورث الرئاسة لأحد أبناءه أو أحفاده أو للقريبين منه، والأولوية دائما للبيروقراطية العائلية أو الحزبية الحاكمة.

وقد انتقلت هذه الحالة المرضية الى الكثير من الأحزاب التي تتبنى الموقف المعارض سياسياً أو اجتماعياً وربما عائلياً أو مصلحياً.

والسؤال الذي ينتصب أمامنا صباح مساء أين مصلحة الوطن، أين المصلحة العليا، أين مصلحة الشعب في كل هذا؟ فبدون إعلاء شأن مصلحة الوطن والمصلحة العليا ومصلحة الشعب على كل المصالح الأخرى، قبلية أم فئوية ، شخصية أم زبائنية، لن نخرج من بركة الوحل التي نغرق فيها، وبدون رضوخ جنرالات وقادة أمنيين أو عسكريين مهما علا شأنهم ، لإرادة الشعب والمصلحة الوطنية العليا والقانون، من الصعب الحديث عن تقدم وديمقراطية وتطور منشود لدور الشعب في انتخاب هيئاته القيادية المحلية أو السياسية وتحرره وتحديد مستقبله.

عبد الرحيم ملوح

2010/6/27

مبادرة هنية في يوم حماس

1- استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الحالة الراهنة التي يعيشها شعبنا للتصدي لمحاولات تثبيت القضية الفلسطينية وحرف حركة التحرر الوطني عن مكانها الطبيعي، وذلك بتشكيل حكومة فلسطينية موحدة على قاعدة التوافق الوطني فما زلنا نرى أن تشكيل حكومة وحدة في إطار التوافق الوطني هي أصلاً الخيار، في هذه المرحلة.

2- بناء المرجعية القيادية للشعب الفلسطيني والمتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتأمين مشاركة الجميع وعلى أسس سياسية وإدارية استنادا إلى الاتفاقات الموقعة بالخصوص .

3- التوافق في هذه المرحلة على برنامج وطني يستند إلى العمل على إنهاء الاحتلال وإزالة كافة المستوطنات وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل حدود الرابع من حزيران عام 67 وعاصمتها القدس، و التمسك بحق العودة والإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين، وذلك استنادا إلى ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني واتفاق مكة المكرمة واتفاق القاهرة.

4- التمسك بالمقاومة الراشدة التقية، العاملة العارفة المخططة والتي تقول على أساس حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال مع تعديل التنسيق الذي يخدم حماية المقاومة وأساليب عملها ويمنحها الديمومة لتحقيق طموحات وتطلعات شعبنا الفلسطيني.

5- ترتيب أجهزة السلطة الفلسطينية ودوائرها بحيث لا تخدم المصالح الصهيونية ولا تضفي الشرعية على الاحتلال ولا تعمل على حماية أمنة أو تسويقه في المنطقة.

6- اســتعادة البعد العربي والإســلامي وحشــد حركة التضــامن الدولي للقضــية الفلســطينية وتأمين دعم هذه الأبعاد لمطوحات شــعبنا وتطلعاته في حريته وتقرير مصيره الوطني.

2009-12-14

مستقبل المصالحة الوطنية

من الهام والضـروري تأكيد طبيعة المرحلة التي نحن فيها، وهي مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، وطبيعة المرحلة هذه تفرض الوحدة الوطنية، لأنها ضرورة وطنية، وليست حاجة سـياسـية لهذا الطرف الفلسـطيني أو ذاك، فكل مواطن فلسـطيني يشـعر بثقل الانقسـام الحاصـل على القضـية الوطنية الفلسـطينية، وعلى عملية التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

فالقضية الوطنية الفلسطينية يلحق بها ضرراً بالغاً في ظل الانقسام، فكل فصيل أو فئة اجتماعية أو حتى فرد فلسطيني حريص على مصالح وثوابت الشعب الفلسطيني والتي أصـبحت برنامجاً وطنياً للمنظمة والشـعب كله في هذه المرحلة من نضـالنا أي برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

فالانقسام الحاصل الان بمعزل عن ذرائع ومبررات الاطراف المنخرطة فيه لا يخدم سـوى الاحتلال، فلا يمكن أن تحقق أهداف شـعبنا ونحافظ على منجزاته الوطنية في ظل استمرار حالة الانقسام القائمة، ولا يمكن للمفاوضات غير المباشرة أو المباشرة، ولا الحديث عن المقاومة المسـلحة أو غير المسـلحة يمكنها التقدم أو اسـتعادة حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق أهدافه في ظل الانقسام، من هنا نتوجه لكل القوى والفئات الاجتماعية والشـخصـيات الوطنية لإعلاء شـأن المصـالحة والوحدة الوطنية والتمسك بالبرنامج الوطني على الحسابات الفئوية او الشخصية لأي كان، ومهما كان.

منذ اللحظة الاولى أدنّا الاقتتال الداخلي ومن بعده الانقسـام الذي أقدمت عليه قيادة حركة حماس، وحذرنا من أن استمرار الانقسام سيلحق أفدح الضرر بالشعب والوطن والقضـية ودعونا للإسـراع بمعالجة الوضـع الناشـيء قبل أن تبنى مصـالح فئوية وشخصية، ستعيق كلما استطالت قضية المصالحة والوحدة، التي تشكل مرتكزاً وقانوناً لانتزاع حقوق شعبنا، ولانتصار ثورته.

وقبل ذلك جرت محاولة للحيلولة دون الوصول لهذا الوضع عبر وثيقة الأسرى التي تحولت الى وثيقة الوفاق الوطني وصـــادق ووقع عليها مختلف الأطراف في نهاية حزيران عام 2006، ولا زلنا نرى أنها عالجت سياسياً وتنظيمياً الوضـع الناشـيء بعد الانتخابات التشريعية واليوم نرى ضرورة العودة لها ولإعلان القاهرة لعام 2005 لأنهما يشـــكلن مرتكزاً هاما بموافقة الجميع، ومناقشـــة ما اعقب التوقيع عليهما من تطورات ومستجدات، وتتطلب اضافتها لها.

إننا لا نعتقد ان الحقيقة وهي دائماً نســـبية ملك لطرف او لتيار بعينة، فالحقيقة النســـبية هي ما يتوافق عليه الجميع في مرحلة تاريخية معينة، فنحن شـــعب تحت الاحتلال، وتصـادر ارضـه يومياً، حتى غزة التي أعاد الاحتلال انتشـار قواته بها، ما زالت محاصـرة منه، ويفرض عليها شـروط حياتها وحريتها بالقوة، والقدس تسـلب منا يومياً، وما سـلسـلة القوانين الإسـرائيلية (الأخيرة الاسـتيطان+ يهودية الدولة+ القدس والبناء فيها+ هدم البيوت– مصادرة الأرض.....) إلا أمثلة على المستقبل الذي ينتظر شعبنا وقواه، والذي عليه مواجهته اليوم وغداً وبعد غد.

إن البرنامج الوطني الفلسطيني العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس وإعلان الاسـتقلال لعام 1988، وإعلان القاهرة ووثيقة الأسـرى وما اتفق عليه في الحوار الشـامل في القاهرة في آذار 2009. وثائق بأيدينا وتشكل مرتكزات للحوار الشامل والوحدة الشاملة، وليس الحوار الثنائي والمحاصصة الثنائية، هي من يوصلنا لما ننشد وطنياً.

إن طبيعة المرحلة والتحديات التي تواجهنا تفرضـان علينا المصـالحة وصـولاً للوحدة الوطنية في إطار م.ت.ف، ممثلنا الشـــرعي والوحيد، فبدون الوحدة الوطنية في أطار كيان سياسـي واحد والعمل معاً لتحقيق برنامجنا الوطني، يصـعب الحديث عن تحقيق أهدافنا واستعادة حقوقنا.

يتضح مما سبق أننا مع المصالحة الفلسطينية، ومع الوحدة الوطنية الفلسطينية التي نرى فيها حجر الزاوية في مجابهة الاحتلال بكل الوســائل المتاحة، ووقفنا باســتمرار

وبثبات ضد مساعي الانقسام أو التعنت، وضد المساس بوحدانية الكيان السياسي ومع اعلاء شأنها دائماً.

وكنا دائماً مع الحفاظ بل ومع تعزيز البعد العربي والديمقراطي التقدمي العالمي في دعم الشعب الفلسطيني ولاستعادة حقوقه الوطنية، فقد كنا نرى فيه وما زلنا، ومن موقعنا الفكري والسياسي عاملاً اساسياً، في تعديل ميزان القوى بين شعبنا وبين الاحتلال الإسرائيلي المدعوم أمريكياً، ومن بعض الدول الأخرى، وكنا وما زلنا مع تنفيذ قرارات الشرعية الدولية منذ عام 1947، ووضعها موضع التنفيذ وعدم المساومة عليها، ونرى أن مسؤولية المجتمع الدولي الذي أقر هذه القرارات ما زالت تكمن في تنفيذها، فهي قراراته وليست قرارات الشعب الفلسطيني أو قواه.

إن المصالحة الوطنية، كي تتحول عملياً وواقعياً الى وحدة وطنية حقيقية، وأن لا تكون هشة، تعالج المصالح الفئوية والشخصية، لهذا الطرف أو ذاك يتطلب إرساءها على ما يلي:

اولاً، إن تقوم على أساس رؤية سياسية للمرحلة، تستند لفهم حقيقي لطبيعة المرحلة التي نعبرها، فبدون الاتفاق على طبيعة المرحلة كونها مرحلة تحرر وطني وديمقراطي والعمل معاً من أجل تحقيق أهداف برنامجها السياسي ستبقى المصالحة هشة، فالقاعدة السياسية الأساس هي تحقيق البرنامج الوطني في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً، أن تقوم المصالحة والوحدة الوطنية للشعب على قاعدة الشراكة والتضامن السياسي المشترك بين القوى والفئات الاجتماعية والشخصيات، فإن تمايز قوة الفصائل وتباين مصالحها لا يبرر هيمنتها أو سيطرة أي منها على مقدرات الشعب كله أو على تحقيق أهدافه أو إسقاط أهدافها على أهداف الشعب.

ثالثاً، أن تستند المصالحة والوحدة على مبدأ الديمقراطية الحقيقية وعلى الالتزام بنواظمها، ووفق نظام التمثيل النسبي الشامل، كنظام انتخابي يضمن

مشاركة الجميع في النظام السياسي وفي النضال من أجل تحقيق أهداف الشعب في هذه المرحلة التاريخية من نضاله، فالشعب هو صاحب المصلحة وليس هذا الفصيل أو ذاك.

رابعاً، الاتفاق على آليات تحقيق الرؤية السياسية والبرنامج الوطني، والاتفاق على أشكال النضال ووسائطه المختلفة، والمنسجمة مع البرنامج الوطني، وبما يتوافق مع البرنامج السياسي أو الموقف السياسي في كل محطة، ويخدم تقدم هذا الموقف عملياً.

خامساً، الابتعاد كلياً عن عقلية التخوين والتكفير والإملاء الفئوي، لأنها الوسيلة الأنجع لتسميم العلاقات الداخلية والبناء السياسي الهش ولتآكل الأهداف، خاصة أننا في مرحلة تحرر وطني، وشعبنا وقوانا وقضيتنا كلها مكشوفة أمام التدخلات الاقليمية والدولية، وعدونا يتغذى ويتقدم ويتعزز احتلاله بالانقسام الداخلي الفلسطيني، ومن مصلحته العليا إدامة الانقسام والتشرذم الداخلي الفلسطيني.

آفاق المصالحة الوطنية راهناً:

إذا نظرنا للمصالحة الوطنية بمنظار المستقبل والوضع الراهن فلا بديل للشعب الفلسطيني عن تحقيقها، ولكن إذا نظرنا لها بالمنظار الآني فقط فإن هناك أسئلة كثيرة وجدية يمكن أن تبرز أمامنا، وكلها لا تمس المصلحة والضرورة الوطنية والحاجة السياسية للمصالحة، ويأتي في مقدمتها؛ هل هناك إرادة سياسية لدى قيادتي القوتين الأكبر في الساحة الفلسطينية لتحقيقها؟! ما هي حدود التنازلات التي على كل طرف الإقدام عليها، ولو كانت على حساب المصالح الفئوية والشخصية للتنظيم او الجماعة؟! أين الأولوية، هل هي لتعزيز دور التنظيم او التيار...الخ ام المصالحة والمصلحة الوطنية العليا للشعب؟! هل الأولوية للمصالحة الوطنية والوحدة الوطنية أم لتعزيز العلاقات الفئوية مع هذا الطرف العربي أو الإقليمي أو الدولي؟! هل يتم بناء المصالحة على أساس المصلحة الوطنية والشراكة والديمقراطية الحقيقية أم من أجل

الحسابات الفئوية لهذا الطرف او ذاك، وبصورة أدق لحسابات حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في الضـفة أو فتح وحماس وكلاهما تحت الاحتلال؟! أين الأولوية، هل لتعزيز آفاق المصـالحة الداخلية والوحدة الوطنية، والانطلاق موحدين من أجل تحقيق الرؤية والبرنامج السياسي، أم التنسيق مع هذا الطرف الإقليمي أو ذاك والرهان عليه لتعزيز ودعم الحسـابات الفئوية او الشـخصـية؟! هذه الأسـئلة وغيرها يمكن ومن المشـروع طرحها من أجل أن ترسـى المصـالحة الوطنية على أسـس قوية ومن اجل معالجة ما لحق بنا وبشعبنا وقضيتنا من ضرر بالغ نتيجة الانقسام الذي أكل سمعتنا الوطنية وما حققنا من إنجازات دفع شعبنا الغالي والنفيس من اجل تحقيقها.

يدور هذه الأيام تسابق بين حكومة الضـفة وحكومة غزة، وليس السلطة، فالسلطة يجب ان تبقى واحدة وموحدة، وبشكل أدق بين حركتي فتح وحماس على استحضار الاعتراف بأي منهما ممثلاً سياسياً للشعب الفلسطيني، الذي تنافسان بعضهما بعضاً على قمعه وبخاصـة أبنائه من المنتمين للفصـيلين الأكبر في منطقة هيمنتهما التي يظللها الاحتلال وسياساته وممارساته.

لقد تدخلت حكومة مصر العربية، وآمنت المكان والجو للحوار الوطني الشامل الذي شاركت فيه مختلف القوى والفعاليات والشخصيات، وتوقف الحوار الشامل بعد عشرة أيام من انطلاقته، بدون أن تتوج أعماله بالنجاح الكامل رغم التقدم الكبير الذي حققه، ليبدأ بعد ذلك الحوار الثنائي بين فتح وحماس وتتقدم القيادة المصرية برؤيتها لقضايا الخلاف والاتفاق معاً، ومرت شهور ليبدأ مرة أخرى الحوار الثنائي بدمشق عقب لقاء مشعل _ سليمان في مكة، وتوقف الحوار مؤخراً بعد الاتفاق على ثلاثة أرباع القضايا التي سـجلت حماس تحفظها عليها، ويجري العمل لتجديده، وبرغم الملاحظات على الورقة المصرية الا اننا اعتبرناها خطوة للأمام، ورغم رأينا بأن الحوار الثنائي لن يقود الى المحاصـصـة الثنائية على حساب الشراكة الوطنية الحقيقية، إلا أننا أيدنا ونؤيد الاتفاق بين الفريقين كخطوة على طريق الاتفاق الوطني، لأننا نؤمن بأن التناقض الأساس هو مع الاحتلال وليس بين قوى الشعب المحتل، وأن على قوى هذا الشعب

وفعالياته التوحد من أجل دحر الاحتلال وتحقيق الحقوق الوطنية، وعلى الجميع العمل لاستحضار الدعم العربي والإسلامي والدولي لشعبنا وقضيتنا العادلة فالحوار والوحدة مصلحة وطنية عليا يجب أن تتقدم على غيرها من القضايا الأخرى. والمصلحة الوطنية العليا، وطبيعة المرحلة التي نعبرها، والتداخلات المتعددة الأطراف بقضيتنا ومنطقتنا تتطلب منا التوحد أولاً، وتملي علينا دعم كل إمكانية للحوار والوحدة مهما كانت ملاحظاتنا على طبيعتها او قواها أو مكانها، وقد أيدنا هذه الحوارات، واعتبرناها خطوة للأمام، برغم أننا نرى ان الحوار الشامل هو الذي يوفر الأساس للشراكة في صنع القرار الوطني والمسؤولية عن تنفيذه الحوار والوحدة ليستا خياراً من خيارات متعددة، انهما ضرورة وطنية، وضرورة تفرض نفسها بالأمس واليوم وغداً، لهذا نعمل وعملنا وسنعمل من أجلها من أجل إرسائها على أسس ثابتة ومتينة.

هل ستتحقق أم لا؟ هل ستحقق وفق الأسس التي نرى أنها ضرورية لإدامتها من وجهة نظرنا؟ هذا ما نعمل من أجله، فمصلحتنا ومصلحة شعبنا تفرضان تحققها اليوم قبل الغدأ وعلينا التقدم بالشكر والامتنان لكل من يساهم في تقصير أمد هذا الانقسام الضار عربياً أم دولياً.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

2010/10/31

مشوارنا الوطني لا زال طويلا

يتواتر الحديث عن أيلول– سبتمبر القادم، واعتباره مناسبة أول المناسبة الفلسطينية كما يحلو للبعض تسميته. وإذا دققنا في الأسباب التي دفعت بالبعض لهذا الحديث المتواتر عن هذه المناسبة نجدها تتركز بثلاث أمور هي:

(1) حديث الرئيس الأمريكي في الاجتماع السابق للجمعية العمومية للأمم المتحدة بأنه يأمل أن يرى مقعد فلسطين وقد امتلأ بمندوب دولة فلسطين في العام القادم.

(2) مرور ما يزيد عن سنتين عن خطة ووعد حكومة د. سلام فياض بأنها ستعمل لكي تكون البنى التحتية للدولة قد اكتملت خلال عامين من آب 2009 حتى آب 2011.

(3) فشل المفاوضات الثنائية برعاية أمريكا، وفشل ميتشيل واستقالته، بسبب التنكر الإسرائيلي للحقوق الوطنية الفلسطينية، بل رفضه حتى وقف استمرار الاستيطان، والموقف الرسمي الفلسطيني الذي أصر على رفض العودة للمفاوضات الثنائية بدون الوقف الشامل للاستيطان والالتزام بالمرجعية الدولية لها وتحديد سقف زمني لها.

ومن أجل التدقيق بكل هذه المعطيات أو المبررات، نجد أنها عبارة عن وعود لا أكثر. فالاحتلال والاستقلال لا يمكن ان يتعايشا معاً. وبدون إزالة الاحتلال الإسرائيلي عن الأرض والشعب من الصعب الحديث عن استقلال أو حرية، ومن الصعب ان نعلق آمالنا على وعود من هذا أو ذاك مهما علا شأنه أو مركزه.

المهم أن نتوحد كفلسطينيين خلف وثيقة المصالحة الوطنية وتنفيذها بأمانة، فمن الصعب إن لم نقل من المستحيل أن يحصل شعب على استقلاله الوطني قبل إنهاء الاحتلال لأرض وطنه، فنحن ما زلنا حركة تحرر وطني وديمقراطي، ومضى على التفاوض وفق اتفاقات أوسلو ما يزيد عن عقدين من الزمن، والذي كان من

المفترض أن تنتهي زمنياً في آيار 1999، حتى أن أكثر من المتحمسين لها من الفلسطينيين تحدثوا عن فشلها، في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة السياسات الإسرائيلية الفعلية والسياسية والأمنية والاستيطانية ضد الأرض والشعب الفلسطيني. وأيدتها الإدارات الأمريكية بذلك، والى حد ما الرباعية الدولية.

من هنا تنتصب أمامنا المهمة الرئيسية المتمثلة بإزالة الاحتلال وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس وضمان عودة اللاجئين الى ديارهم التي شردوا منها، كل هذا يتطلب بل يفترض بنا التمسك بالشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، فبعد فشل اتفاقات أوسلو والمفاوضات الثنائية بيننا وبين إسرائيل برعاية أمريكا، تصبح الدعوة لمؤتمر دولي لإنفاذ قرارات الشرعية الدولية. وتشديد مقاومتنا للاحتلال وتوحيد شعبنا لهم ذات أولوية مطلقة، وبيدنا الكثير من الوثائق والقرارات الدولية والفلسطينية الداخلية، فنحن أصحاب الحق والمحتلة أرضنا وشعبنا، ونناضل من أجل حقوقنا الوطنية بما فيها العودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس.

كل ما سبق يلزمنا بالتحرك السياسي عربياً ودولياً، بما في ذلك بالأمم المتحدة، مستندين لما حدث ويحدث عربياً من انتفاضات للشعوب العربية ومن تزايد في تأييد حقنا في الاستقلال دولياً، ولكن كل هذا يتطلب:

اولاً : أن نستفيد من تجاربنا السابقة وفي مقدمتها الاتفاقات مع الإسرائيليين والدعم الأمريكي لهم، حتى لا نلدغ من الجحر مرتين كما يقول المثل الشعبي، ودلالة خطاب أوباما أمام ايباك وخطاب نتنياهو أمام الكونغرس كبيرة جداً، فإسرائيل قوية ومتفوقة ما زالت مصلحة أمريكية عليا.

ثانياً : الحذر أثناء تحركنا السياسي من إمكانية الوقوع من فخ التفاوض بين دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين قبل اعتراف والتزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولي، وعلينا العمل بجدية كبيرة بأن يشارك بالمؤتمر الدول العربية المحتلة أرضها.

ثالثاً : لقد دللت التجربة أن تأجيل القضايا الأساس، والتركيز على بناء الثقة، عن عقم هذا التفكير وضرره. وهذا لا يعني الهروب للأمام بالموافقة على تعبير swap أو التبادلية أو ترجمته فعلياً من الطرف الفلسطيني، فعلى الاحتلال أن يرحل عن أرضنا المحتلة كلها وبدون استثناء أو العودة للمفاوضات الثنائية برعاية أمريكية بعد أن ثبت للقاصي والداني عقمها، وعلينا التمسك بما كفلته لنا الشرعية الدولية.

رابعاً: من الهام جداً أن لا نخلق وهم لدى المجتمع الفلسطيني بأنه في أيلول القادم، ستحل كل الأمور وسيرحل الاحتلال، هذا الأمر غير واقعي، فالاحتلال الإسرائيلي يتطلب رحيله النضال المشترك، وخلق ميزان قوى فلسطيني – عربي وتحرك سياسي ، ووحدة وطنية فلسطينية والتفاف حول البرنامج الوطني، ومشاركة الأشقاء العرب والأصدقاء الدوليين لنا، فما زال أمامنا مشوار طويل وصعب لفرض الرحيل على الاحتلال الإسرائيلي، وبما أن أيلول – سبتمبر قريب جداً، فعلينا إعطاء الأهمية المطلوبة لذلك ، والأهمية تأتي من العمل الجاد للنجاح في هذا التحرك السياسي عربياً ودولياً، وفي النضال محلياً، والتعبير عن هذا بوقف كل الالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية التي التزمت بها السلطة الفلسطينية سابقاً . فلا يجوز ومن غير المقبول أن يخلق الاحتلال الوقائع على الأرض، ويدير الظهر لحقوق الشعب الفلسطيني ويتنكر للشرعية الدولية ، بما فيها التزاماته العديدة، والتزاماته في اتفاقات أوسلو والقاهرة بعدها بخاصة، ويستمر الطرف الفلسطيني بتنفيذ الالتزامات التي فرضت عليه تحت ذرائع متعددة.

إن ما أطلق عليه الربيع العربي المتمثل بانتفاضات الشعوب العربية وانتفاضات شعب فلسطين في الوطن والشتات، يملي على القيادة الفلسطينية أولاً، أخذه بالاعتبار عند رسم برامجها وتحديد سياساتها الاستراتيجية والتكتيكية، كوننا نناضل

من أجل الحرية والاستقلال والعودة، وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية، ومن مكوناتها السياسية وقضيتنا قضيتهم.

لكل هذا يصبح تحديد مطالبنا السياسية بوضوح ومطالبة الآخرين بدعمها ومساندتها سياسياً وعملياً، حتى لا يقول لنا البعض لسنا ملكيين أكثر من الملك.

عبد الرحيم ملوح

2011/5/31

مصالح الشعب الوطنية العليا.... والاعتبارات الفئوية

تتسارع الأحداث على الساحة الفلسطينية يومياً، ففي غزة تقوم قيادة حركة حماس بترسيخ سلطة الأمر الواقع عبر سلسلة من الإجراءات والقرارات غير آبهة لما تركه إقدامها على الحسم العسكري وانقلابها على الديمقراطية والشراكة مع أطراف المعادلة السياسية الفلسطينية، وتترافق اجرآتها هذه مع ممارسات ميدانية على الأرض غير مسبوقة فلسطينياً، في بطشها بمن يعرضها.

وتتواتر الاجتماعات والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية للبحث عن إمكانية الاتفاق على نقاط مشتركة للذهاب بها الى لقاء الخريف– نوفمبر الدولي بقيادة الإدارة الأمريكية في ظل استمرار السياسة الإسرائيلية الفعلية على الأرض، فالحواجز على حالها ان لم يكن أكثر وجدار الفصل يجري استكمال بنائه وعمليات التقتيل والاعتقال والحصار ضد الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة على قدم وساق.

ولا يؤخذ بالاعتبار حالة الانقسام الفلسطيني وما ترتب عنه وأعقبه من تداعيات سياسية وانقسام جغرافي، وإضعاف لحالة الصمود والممانعة الفلسطينية، وانعكاس كل هذا على ميزان بيننا وبين الاحتلال، وكأن ما حدث ويحدث بات في حكم الأمر الواقع وعلى الجميع التسليم به.

يترافق كل هذا مع حالة من السلبية– القدريه التي طالت الشعب وقواه عموماً مما حدث ويحدث، وبتنا نشهد إدارة الظهر لمعالجة ما حدث في غزة ونتائجه على الساحة الفلسطينية وعلى الوحدة الوطنية والمشروع الوطني والكيان السياسي والديمقراطي، وطالت هذه السلبية – القدرية الموقف من المفاوضات الجارية للتحضير لمؤتمر أو لقاء الخريف القادم، وكأن كل ما حدث ويحدث يجري على كوكب آخر، وليس على الأرض الفلسطينية ولا يمس حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني ووحدته الوطنية والجغرافية وحقه بتقرير المصير كباقي شعوب المعمورة.

وبرغم كل هذا، وخطورة تداعياته السياسي العملية على الشعب الفلسطيني، ما زالت القوى الأكثر تأثيراً وهي قيادتي حماس وفتح، يتسابقون في الصعود كلٍ الى شجرته متناسين أن للشجرة نهاية أو سقف، ومتناسين وضع سلم للعودة الى الأرض الحقيقية أي الشعب. صوناً لوحدة الشعب ووحدة الأرض ووحدة القضية، في أضعف الظروف حيث تتعرض القضية برمتها للتهديد الجدي.

لقد أقدمت قيادة حماس على ما أقدمت عليه في مرحلة تحرر وطني، وهي تمسك بالسلطة التشريعية وبرئاسة الحكومة، وكأنها أطلقت النار على أقدامها وعلى صدر المشروع الوطني، من هنا عليها توفير المدخل الصحيح للحل، صوناً للشعب والقضية الوطنية وللحركة نفسها، وحتى لا تتحمل أمام الشعب والتاريخ تبعات ما أقدمت عليه، وذلك بالتراجع سياسياً وعملياً والعودة إلى الشراكة السياسية والوحدة الوطنية مع باقي قوى الشعب، وكانت ردة فعل قيادة فتح والسلطة على ما قامت به قيادة حماس، بلا للحوار، ثم عدلت موقفها إلى الحوار المشروط، ولجأت لاتخاذ سلسلة من المراسيم الرئاسة لا ضرورة لمعظمها سياسياً.

وتحت ضغط الانقسام والضغط الأمريكي خصوصاً، ذهبت للتفاوض مع الإسرائيلين وهي والوضع الفلسطيني بأضعف حالاته، مكررة الرهان على حسن نوايا الأمريكان الاسرائيلين والذي لم تؤكدها التجارب السابقة، بل أكدت عكسها.

في ظل هذا الوضع ما زالت القوى الأخرى بما في ذلك التيارات والفعاليات والشخصيات الوازنة الفلسطينية تعيش حالة من الارتباك وانعدام الوزن المؤثر على مجريات الأحداث، أكان ذلك في المبادرة السياسية أو آليات الضغط السياسي والجماهيري، للضغط على مختلف مكونات الوضع السياسي الفلسطيني وبخاصة قيادتي حماس وفتح للعودة الى احترام مبدأ الشراكة وإلى حصن الوحدة الوطنية، وتقديم المصالح الوطنية الفلسطينية على حساب الحسابات الفئوية الضيقة، وبعدم صب الزيت على نار الانقسام السياسي والجغرافي القائم، بالصعود المتزايد على شجرة الاعتبارات الخاصة، متناسين أن ملجأ الأمان للشعب والقضية ولكل أطراف المعادلة السياسية. موجود في

مكان أخر، أنه موجود في الحوار الوطني الشامل وبالاتفاق على برنامج حد أدنى مشترك مثلته وثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة، وباحترام إرادة الشعب الفلسطيني وما تعززه صناديق الاقتراع بانتخابات ديمقراطية على أساس التمثيل النسبي الكامل لكل مؤسسات الشعب الفلسطيني الوطنية [منظمة وسلطة، واتحادات شعبية ومجالس بلدية وقروية]، وبعدم الذهاب بعيداً واللجوء لافتعال بدائل للمؤسسات القائمة على أساس فئوية، فتجربة الماضي أظهرت عقم هذه السياسات، أو اللجوء للأطراف الخارجية للبحث عن حلول للأزمة الداخلية. فالحل لمن يريده حقيقة، متوفر هنا في الوطن وفي الشعب وعبر احترام مصلحة الوطن وإرادة الشعب.

لقد بات من المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى من القوى السياسية والديمقراطية والمؤسسات والشخصيات الاجتماعية والأكاديمية والنخب الثقافية، مغادرة حالة التردد والمراوحة، وتوحيد جهودها تحت راية برنامج سياسي وفي إطار عمل موحد، لصون المشروع الوطني والكيان السياسي، ويدافع عن الخيار الديمقراطي ويجعل من نفسه قوة فاعلة ومؤثرة سياسياً واجتماعياً بوضعه مصلحة الوطن ومصالح المجتمع فوق كل الاعتبارات، وهذا الأمر لا ينتظر طويلاً، كما أنه لا ينتظر استجابة قيادة حماس ورد فعل قيادة فتح على هذه الاستجابة، فالوقت ثمنه غالٍ جداً.

عبد الرحيم ملوح

2007/10/8

مغزى اعتبار قطاع غزة "كيانا معاديا"

طورت الحكومة الإسرائيلية، موقفها المعادي ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية والإنسانية، وضد الشرعية الدولية و مواثيق جنيف والقانون الإنساني الدولي، باعتبارها "قطاع غزة كياناً معادياً".

لقد جاء قرار حكومة اولمرت المصغرة هذا، قبل وصول وزير الخارجية الأمريكي رايس للتحضير لما يسمى المؤتمر أو الاجتماع أو اللقاء الدولي، وأرفقت قرارها بعمليات عسكرية متواترة ومتصاعدة على المناطق الفلسطينية كافة، وخاصة على مخيم عين بيت الماء بمدينة نابلس، وصولاً للعدوان الجوي على شمال سوريا كما أكد ذلك زعيم المعارضة الإسرائيلية نتنياهو، لتضع على طاولة البحث حقائق الأمر الواقع الذي تريد فرضه على الشعب والقيادة الفلسطينية بخاصة وعلى عموم المنطقة بعامة.

وكلنا يدرك انه لم يسبق للإدارة الأمريكية أن تقاعست عن دعم الموقف الإسرائيلي في السابق ولا يتوقعن أحد أن هذا سيحدث في المستقبل.

ما هو مغزى القرار؟!

إن هذا القرار يعد واحداً من أخطر القرارات السياسية الإسرائيلية المتعلقة بالأرض المحتلة، فهو يكشف بالملموس مغزى قرار الحكومة الإسرائيلية السابق والقاضي بتفكيك مستوطنات القطاع وبسحب الوجود المدني والعسكري منه، وفرض الحصار المشدد عليه من الخارج، وخطة اولمرت الداعية "للانطواء" في الضفة والتي تعطل تنفيذها بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006، ولمشاكل سياسية إسرائيلية داخلية، ويكمن مغزى هذا القرار بما يلي:

1- تكريس الفصل والانقسام بين الضفة وغزة، ورفض اعتبارهما وحدة جغرافية وقانونية وسياسية واحدة، والسعي للتعامل مع الوضع الفلسطيني باعتباره كيانات سياسية، وليس شعب له حق بتقرير المصير والدولة المستقلة.

2- التنكر لمسؤولية ألشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة بالصراع العربي-الإسرائيلي وجوهرها القضية الفلسطينية، والتي تعتبر الاحتلال غير شرعي وغير قانوني وتطالب بإزالته ومحاولة فرض هذا الموقف عملياً على الأرض.

3- وتأتي خطورة الإعلان بالحديث عن القطاع كله "ككيان معادٍ" وهذا الأمر يتناقض مع جميع المفاهيم السياسية والقانونية الدولية، فمن الممكن ان توصف حركة سياسية أو حكومة أو دولة بهذه الأوصاف. أما أن يطلق هذا الوصف على مليون ونصف إنسان يخضعون لاحتلال الدولة التي تطلق هذا التوصيف، والمسؤولية وفق القانون الدولي عنه، فهذا أمر خطير جداً.

4- إن هذا القرار يفضح النظرة الإسرائيلية المستقبلية للعملية السياسية التي تريد، ورؤيتها للقاء الخريف القادم، أي أنها تريد تقسيم الشعب والأرض الى كيانات تطلق عيها الأوصاف التي تريد وتتعامل معها وفقاً لما تراه مناسباً لمصالحها في كل مرحلة.

5- وتعتقد الحكومة الإسرائيلية أن هذا التوصيف الذي حمل معنى اعترافها بغزة ككيان وكونه معادياً، سيشرع لها تطوير عمليات القمع والعقوبات الجماعية ضد أبناء القطاع الصامد، والتنصل بذات الوقت من مسؤوليتها السياسية والقانونية عن هذه الأعمال.

إن توقيت هذا القرار يستغل حالة الضعف والانقسام الفلسطيني والذي توج بما أقدمت عليه قيادة حماس من حسم عسكري مرفوض، وقبل وقت قصير من وصول د. رايس وزيرة الخارجية الأمريكية للتحضير للمؤتمر أو اللقاء الدولي في نوفمبر القادم، في محاولة لفرض السياسية والممارسة الإسرائيلي كحقيقة واقعة يجب أخذها بالاعتبار في المؤتمر وعند التحضير له، الأمر الذي يملي على الطرف الفلسطيني والرئيس عباس بخاصة والدولة العربية بعامة، الحذر الشديد مما يحضر للمؤتمر إسرائيلياً وأمريكياً.

والملفت للنظر كذلك، أن هذا القرار يأتي في أعقاب الإعلان عن بعض المواقف والإجراءات أبرزها: مطالبة حماس بوقف إطلاق الصواريخ على المعابر، وتبع هذا

إعلان سلطات الاحتلال بفتح معبر كرم أبو سالم للتصدير من القطاع، وإعلان السيد هنية بتجديد الهدنة، وسبق هذا الإعلان عن لقاء بين عوفرديكل مسؤول التفاوض الإسرائيلي لإطلاق سراح الجندي شاليط بمبادلته بأسرى فلسطينيين مع شخصيات مقربة من حماس برعاية جهاز المخابرات المصري في القاهرة.

وما يثير التساؤل هو أين تتناقض أو تتقاطع هذه المواقف والتحركات مع القرار الإسرائيلي؟ وهل يصب هذا القرار بخانة تشديد الضغوط للتسريع بالالتزام بالهدنة وعملية التبادل.؟ أم قرار استراتيجي؟ إن من يدقق في القرار يجده يخدم الأمرين معاً أي أنه يخدم عملية الضغط على قيادة حماس من جهة، وهو قرار استراتيجي من جهة ثانية.

إن ما يجري يدق ناقوس الخطر لدى صناع القرار الفلسطيني، أكثر من أي وقت مضى، وبصورة تصم الآذان، والمدخل للخروج من دائرة النار القاتلة التي تلتهم القضية والشعب والكيان السياسي معاً، هو إدراك كل طرف فلسطيني بأنه ليس اللاعب الوحيد في الميدان، وان كل حركة له، يمكن لأكثر من طرف وفي مقدمتهم الطرف المعادي أن يستفيد منها، إذا لم تكن محسوبة بدقة. كل هذا يفرض على قادة حماس اتخاذ موقف جريء وشجاع بالتراجع عن ما أقدموا عليه في حزيران سياسياً وعملياً، لنذهب جميعاً لطاولة الحوار الوطني الشامل وللشراكة الحقيقية، وفي ضوء هذا، يصبح مطلوباً من الأخ الرئيس أبو مازن الحذر الشديد مما يخطط له في لقاء الخريف القادم وملاقاة مبادرة قيادة حماس هذه، كونه رأس الشرعية الفلسطينية باعتراف الجميع، ليعاد ترتيب البيت الفلسطيني، وتقوية عوامل صمود ومناعة وممانعة الشعب الفلسطيني وقيادته، بهذا نقطع الطريق على استهدافات القرار الإسرائيلي محلياً وعربياً ودولياً ونصون مشروعنا الوطني وكياننا السياسي ووحدتنا الوطنية، ونستحضر مختلف أشكال المساندة والدعم لشعبنا وقضيتنا.

عبد الرحيم ملوح

2007/9/20

17 + 29 / 3 هل تكون أيام الفصل ؟

في سلسلة الضغوط على الطرف الفلسطيني المفاوض وعلى الرئيس محمود عباس "أبو مازن" بخاصة دعى الرئيس أوباما الرئيس عباس في 17 / 3 /2014 لزيارة واشنطن والالتقاء به، وسبق أن اتصل مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو للالتقاء به في بداية شهر آذار للاتفاق معه على آلية محددة للاتفاق [الإطار] الذي يجب طرحه على الرئيس عباس، وكون إسرائيل قوية مصلحة عليا أمريكية وكونهم ليسوا وسطاء يتمتعون بالحد الأدنى من متطلبات الوساطة، فهم يريدان أولاً وآخراً الركوع للفلسطينيين وللقيادة الفلسطينية والاستمرار الإسرائيلي بفرض الوقائع على الأرض الفلسطينية بحجة أنها كانت يهودية ، والاستعاضة عن الشرعية الدولية ، بالشرعية الإسرائيلية الأمريكية الجديدة وقراراتهما بشأن الصراع الدائر منذ عقود في المنطقة وفلسطين، وعلينا التدقيق جيداً بما سربته الصحافة الإسرائيلية عن اتفاق "الإطار" الذي يعمل عليه كيري كما طرح على الرئيس عباس في باريس مؤخراً أطار عقل الرئيس عباس من رأسه، فاتفاقية "الإطار" ونتنياهو وكيري يريدان العاصمة في القدس والتواجد العسكري الإسرائيلي في الأغوار والكتل الاستيطانية الذي لا يعرف عددها حتى الآن والتوسع الاستيطاني وعدم عودة اللاجئين ... إلخ، أي أنهم يريدون إعطاء الاحتلال الإسرائيلي كل شيء وفي مقدمته تغيير الشرعية الدولية بشرعية جديدة هي [اتفاقية الإطار] بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبرعاية أمريكية.

لقد قبل الفلسطينيون ومؤسساتهم الشرعية على مضض بالشرعية الدولية اعتقاداً منهم أنها ستنصفهم، كونهم قبلوا بها، لكن الشرعية الدولية لم تنصفهم رغم مضي عقود على ثورتهم انتظاراً منهم بهذا الإنصاف.

سيقابل الرئيس محمود عباس الرئيس الأمريكي أوباما في النصف الثاني من هذا الشهر بعد لقاء الثاني مع نتنياهو في بداية هذا الشهر، الأمر الذي يدعو للتساؤل، والتساؤل يكمن في لماذا الرئيس الأمريكي يرمي بثقله في عملية التسوية لهذه الأزمة

الآن؟! هل يرى أن إمكانات النجاح كبيرة؟ أم أنه يريد إنقاذ وزير خارجيته ويتحمل المسؤولية؟ أم ماذا؟ خاصة أن يتدخل في هذه التواريخ وقبل انتهاء المدة المحددة لمهمة كيري، وقبل خروج الدفعة الرابعة من الأسرى بعد أن تعهد وزير الخارجية كيري بإخراجهم بعد أن أمضوا عقود في المعتقلات أو السجون الإسرائيلية.

وتاريخ 2014/3/29 هو موعد خروج الأخوة والرفاق الأعزاء وفقاً لالتزام وزير الخارجية الأمريكية للرئيس الفلسطيني أبو مازن، وعلينا أن نذكر أنه أو في الدفعات الثلاث السابقة وبقيت الدفعة الرابعة، علماً أنهم جميعاً مع رفاقهم بالأسر، قالوا أكثر من مرة أنهم ذهبوا للمعتقل دفاعاً عن قضية شعبهم، وأنهم ضحوا بحريتهم من أجل حرية شعبهم.

هذا ما قاله الشهداء قبل استشهادهم وما قاله السجناء المعتقلون في معتقلات وسجون الاحتلال لأنهم يرفضون كل من يحاول ابتزاز مأساتهم في المعتقل الصهيوني أو السجون الصهيونية على حساب شعبهم وقضيتهم العادلة، إنهم تواقون للحرية أكثر من غيرهم ويريدون الخروج من المعتقل بأسرع ما يكون، لكنهم يرفضون المساومة عليهم وعلى قضيتهم وقضية شعبهم، هذا هم أسرى الحرية وهذا موقفهم.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

2014/3/2

ثورة 23 يوليو 1952

قبل ستين عاماً قامت ثلة من ضباط الجيش المصري بثورة يوليو على مخلفات الإقطاع السياسي والاجتماعي والأجنبي، ففي مثل هذا اليوم قبل ستين عاماً قام الجيش المصري بقيادة جمال عبد الناصر مع مجموعة من رفاقه بهذا العمل المجيد، وأعادوا للأمة العربية بعامة وللشعب المصري بخاصة اعتبارهم السياسي والاجتماعي بعدما كادوا أن يفقدوه في ظل أسرة محمد علي باشا.

فقد تصدوا عام 1956 للعدوان الثلاثي [بريطانيا وفرنسا وإسرائيل]، على مصر وأقاموا دولة الوحدة العربية مع سوريا، وحارب الجيش المصري دفاعاً عن الثورة اليمنية، دعموا المقاومة الفلسطينية وعبد الناصر هو من قال عنها: "أنها أنيل ظاهرة في التاريخ"، والثورة الجزائرية بقيادة الرئيس أحمد بن بلة، وغير هذا كثير من مشرق الوطن العربي الى مغربه، ولعبوا دوراً كبيراً في تأسيس دول عدم الانحياز دولياً.

وداخلياً جعلوا التعليم مجاناً ووزعوا الأرض على الفقراء، وباختصار جعلوا من الوحدة العربية وفي قلبها مصر نبراساً للتحرر السياسي والاجتماعي على كل مستوى وصعيد.

والمثلبة الأساس في ممارساتهم هي في موقفهم من الديمقراطية والحزبية، التي دخل منها أعداء الثورة السياسيين والطبقين، فجاءت التطورات اللاحقة لتلحق أفدح الضرر بهذه الثورة وخاصة في عهود ما بعد عبد الناصر.

ولقد اختلف الخلفاء الجدد لناصر على تقيمهم لهذه الثورة من منطلقات لا يعرف فحواها؟ هل هي فكرة أم فئوية أم وطنية أم ماذا؟! لأن الاختلاف جرى حول الاحتفال بثورة 23 يوليو في ذكراها الستين، والتي التف الشعب المصري حول الجيش لأنه عمل الكثير من أجله أم ثورة 25 ديسمبر والتي وقف الجيش محايداً وأن كانت عواطفه مع الشعب وهو يدق جدران الخزان، وكان يجب عليهم أن لا يختلفوا من

وجهة نظري، بل عليهم الاحتفال بثورة مصـــر في 23، يوليو الذي التف حوله الشعب، وبثورة الشعب في 25 ديسمبر باعتبارها ثورة التصحيح الذي وقف الجيش الى جانب الشـــعب وحماه وهو يخوضـــها دفاعاً عن حريته وكرامته الوطنية والاجتماعية، وكان على هؤلاء ان يتعاملوا مع ثورة يوليو كثورة للوطن والشـــعب والأمة جمعاء، وهي ثورة قدمت لمصر وشعبها الكثير سياسياً واجتماعياً على صعيد محلي وعربي ودولي، وهي كانت وما زالت ثورة للشـعب المصـري الذي التف حولها كل التقدميين في العالم، وبخاصة في المنطقتين العربية وفي إفريقيا.

لقد مرت ثورة 23، يوليو وكان على الرئيس مرسي كرئيس لمصر كلها أن يتعامل مع الثورة باعتبارها ثورة لشعب مصر وللأمة جمعاء، بمعزل عن أية مشكلات أخرى عاشتها أو رافقتها أو وجهة نظره الشخصية فيها. وكانت هذه هي المناسبة الأكثر تأثيراً له باعتباره رئيسـاً لمصـر كلها بكل تلاوينها الفكرية والسـياسـية والمجتمعية. فبعد عام 1967 قدم الرئيس ناصر استقالته وتحمل المسؤولية ، فخرج المصريين يطالبونه بالبقاء وتحمل المســـؤولية، واختلفت معه بعض القوى ولكنها لم تختلف عليه.

ورفضـت بعض الفصـائل الفلسـطينية، ناصـر في حينه على قرار 242، وعلى موافقته على وسـاطة غونار يا رينغ، واعتبرت أن البرجوازية الصـغيرة وفكرها هما ما دفعه لهذا كونه ينتمي لها فكرياً، ورفضـــت لاحقاً م.ت.ف اتفاقية كامب ديفيد الذي وقعها الرئيس السادات في حينه، ومؤخراً سجلت بعض القوى الفلسطينية ملاحظات كبيرة ، بما في ذلك رفضـها لموافقة الرئيس محمد مرسـي على هذه الاتفاقية ، رغم أنه لم يوافق عليها مباشـرة وباسـمها بل في اطار سـياسـي أشـمل حيث أكد على الالتزام باتفاقات مصر الدولية.

لقد انتظرت شـخصـياً ليوم آخر بعد ذكرى ثورة يوليو كثورة للعرب جميعاً من أجل رؤية كيف يجري التعامل معها . واليوم أقول أنه كان يجب الاحتفاء بها وبعيدها

الستين ، وأن يحتفي بثورة 25، ديسمبر كثورة للتصحيح أو كثورة للشعب المصري وقاطرة للشعوب العربية في مرحلة الحراك الشعبي العربي.

عبد الرحيم ملوح

2012/7/24

الشهيد الطفل ابن القدس

بعد اختفاء وربما اختطاف وقتل بعد حوالي ثلاثة أسابيع المستوطنين الثلاثة، اعتدى المستوطنون على محمد حسين أبو خضير واحرقوه واعتقلوا وشوهوا ابن عمه طارق وهو طفل يحمل الجنسية الأمريكية وحكمت عليه المحكمة الإسرائيلية بالنفي عن بيته انه ابن القدس، عاصمة دولة فلسطين، ابن احد أحياء القدس "حيّ شعفاط"، ابن الشعب الفلسطيني الذي سطر البطولات في معركة الكرامة ومعارك الحرب الأهلية في لبنان وعاصمته بيروت وآخرها معركة الصمود عام 82 والتي أعقبتها مجزرة صبرا وشاتيلا، إنه سليل يوم الأرض عام 1976، وانتفاضة الشعب الفلسطيني الأولى عام 1987، والثانية عام 2000، إنه ابن الثورة المعاصرة للشعب الفلسطيني الذي استمدت مآثرها من الثورات السابقة لهذا الشعب ضد محتلي أرضه.

إن الاحتلال بجرائمه الموصوفة والمعروفة للعالم أجمع ضد أبناء شعبنا قبل وأثناء اغتيال الشهيد أبو خضير اعتقال ابن دورا دوديين واعتقال أبناء الخليل وغزة ونابلس وجنين وطولكرم وقلقيليه وكل قرية من قرى فلسطين، قتل وعبث بها جنود الاحتلال ومستوطنيه، في جرائم معروفة أن الاحتلال بجنوده ومستوطنيه قام بها ومطلوب من المجتمع الدولي اتخاذ اجرآت ضد مرتكبيها فهم معروفين للقاصي والداني.

لقد أعطت للاحتلال الذريعة الأخيرة وهي ليست آخر ذريعة لحكومة لقوات الاحتلال باختفاء ثلاث مستوطنين شباب يسكنون ويعيشون في احد المستوطنات المعروفة "غوش عتصيون" ويدرسون في أحد المدارس الدينية في الأرض المحتلة، أعطت لنتنياهو وحكومته الذرائع كلها للحديث عن ما يرغب ويريد إلا بسحب الاحتلال عن أرض فلسطين، من بناء الجدار على نهر الأردن إلى حماية هذا البلد وكأنه بحاجة لحمايته ، من أشقائه في الوطن العربي ، الى أنه يريد دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وتشديد حصاره على الأرض المحتلة وخاصة الخليل وقطاع غزة ومؤخراً عن أنه لا

يريد وحدة الشعب الفلسطيني لا بالمصالحة أو غيرها ، لقد أفصح المجلس الوزاري المصغر ونتنياهو عن ما يريد وعن إستراتيجيته دفعة واحدة.

إن الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية المقابلة والمفروض اتخاذها هي: (1) مجابهة الاحتلال الإسرائيلي، أي مقاومة الشعب للاحتلال بكل الوسائل الممكنة، وفي المقدمة وحدته الوطنية، أي وحدة قواه جميعاً، وديمقراطية هذه الوحدة، فكل فصيل يواجه الاحتلال ويقاومه يجب أن يجد له موقعاً في م.ت.ف، هذه المقاومة وبكل أشكالها وأساليبها، وفق برنامج سياسي مشترك أساسه إزالة الاحتلال وعودة أهلنا للأماكن الذي هجروا منها ودولتنا المستقلة بعاصمتها القدس.

(2) التحرك السياسي عربياً وإسلامياً ودولياً لتعزيز دعم شعبنا وقضيتنا الوطنية، وتوظيف ما حصلنا عليه دولياً في مؤسسات الأمم المتحدة ، وخاصة الدولة بصفة مراقب لتعزيز الدفاع عن شعبنا في مجابهة الاحتلال وعن قرارات الشرعية الدولية وصولاً لنظام روما، فلا يكفي أن يفرح شعبنا ونفرح نحن معه بوصولنا إلى هذه المكانية، بل يجب توظيف ما نحصل عليه لخدمة قضيتنا الوطنية ومعاركنا المتعددة الأوجه مع الاحتلال الصهيوني.

بوحدتنا وتشكيل لجنة من الجميع لمقاومة الاحتلال أي بالتصدي للاحتلال وبالتحرك السياسي دولياً نفي قضيتنا وشعبنا ومحمد أبو خضير احد حقوقه انه يستحق أكثر من ذلك ومن قيادته لتأمين حقوقه الوطنية. بإستراتيجية إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس والعودة لأبناء شعبنا المهجر وتقرير المصير، نفي لأبناء شعبنا حقوقهم ، ونقودهم نحو الاستقلال والانتصار.

المجد لشهدائنا، الحرية لأسرى الحرية، النصر لشعبنا وثورته المستمرة

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لم . ت . ف

2014/7/7

الرفاق الأعزاء .. تحية الحرية.. حرية الوطن وحرية الشعب

رغم القيود القاتلة وصعوبة العيش في ظل اعتقال مشدد كما يسميه العدو والعزل كما نسميه نحن، إلا أنني أشعر يومياً بضرورة التضامن معكم في ظل الظرف الصعب والمعقد الذي تمر به قضيتنا وشعبنا، وتحملكم للمسؤولية ببعديها الحزبي والوطني والابحار في العواصف التي اكثر من اتجاه، وفي ظل تزايد الحاجة السياسية والوطنية لربابنة يتحلون بالمبدئية والعملية، بالحكمة والخبرة، بالمسؤولية، وأنتم أهل لكل هذا كما خبرتكم.

إن أكثر ما يقلق في هذه المرحلة التاريخية هو تحول قضيتنا الوطنية – القضية الفلسطينية– إلى قضية بين عدة قضايا تتوازى معها أو تتقدم عليها أحياناً كثيرة، رغم كونها القضية المركزية، واحتلت موقع الاهتمام عربياً واقليمياً ودولياً، ولو على المستوى السياسي والاعلامي طوال أكثر من مرحلة، والسؤال الذي ينتصب أمامنا جميعاً وأمام كل المشتغلين والمهتمين بالقضية الوطنية الفلسطينية بأعتبارها قضية تقرير مصير، قضية حرية واستقلال، قضية شعب ناضل ويناضل لاسترداد حقوقه الوطنية الاساسية، حقوقه الذي كفلته له الشرعية الدولية ومواثيقها وقدراتها، فكيف وبأية سياسة وأي وسائل نعيد لقضيتنا اعتبارها وموقعها ونعيدها لمركز الاهتمام العربي والدولي؟؟ لأنها كانت وستبقى قضية عربية ودولية، ومحاولات إسرائيل تحويلها إلى قضية إسرائيلية محلية فشلت بالماضي وستفشل في المستقبل، وفشل إسرائيل هذا، قام به في المرحلة الأخيرة الشعب الفلسطيني وحيداً أو بحد أدنى من التضامن العربي الدولي، واذا كانت ممانعة الشعب الفلسطيني قادرة على افشال مخططات الاحتلال في المراحل المختلفة، لكنها غير كافية لوحدها على صنع الانتصار باسترداد الحقوق ونيل الاستقلال، وهذا ما يجب ان تتوجه سياستنا لتأمينه، ويمكن تحقيق انجازات على هذا الطريق بالاستناد اساساً الى الوحدة الوطنية وبالتمسك بحقنا بالحرية والاستقلال

ويمقاومة المحتل– المقاومة التي تعزز انجازاتنا ولا تبددها– وبكل ما كفلته لنا الشرعية الدولية.

إن الأولوية التي علينا التركيز عليها هي الأوضـــاع الذاتية لبناء الممانعة الذاتية الفلسـطينية ولا يجب أن تغفل أعيننا عن أهمية وضـرورة التركيز على العوامل العربية والدولية، قضـيتنا كانت وسـتبقى قضـية عربية بامتياز وقضـية دولية بامتياز كذلك لأسـباب وعوامل كثيرة، ويتوقف علينا نحن بالإضـافة طبعاً لعوامل أخرى كثيرة، وكما قال شـارل ديغول مرة ((إن الثلاثة: التاريخ والحقيقة والمسـتقبل أهم وأبق من صـدمة حادثة ومن "لحظة ضـعف" ولا يجوز التأسـيس عليها ثم البداية ونسـيات ما عداها)) ويقصد بالحقيقة ـ الحاضر.

لقد التقى في ليلة لندنية ثلاثة من ذوي الثقافة والخبرة السـياسـية والقلق الكبير على القضايا العربية وفي القلب منها القضية الفلسطينية وهم المرحوم ادورد سعيد والاخوان محمد حسـنين هيكل والأخضـر الابراهيمي ولهما طول العمر، وخلصـوا إلى مجموعة من المواقف تصـلح لأن تكون مرشـداً، ونقلها الأسـتاذ هيكل في كتابه "العربي التائه" تحت عنوان أسلحة التحدي واستعادة التوازن وهي:–

1– وضـــع النفس في الموضـــع الاخلاقي الأعلى والاســـتفادة من تجربة غاندي ومانديلا.

2– التصرف كما يتصرف الضعيف صاحب الحق ـــــ يقرر لنفسه الحد الذي لا يســـتطيع التنازل عنه ويلتزم به أمام نفســـه وأمام الأخرين وان يحرص على اتصال المبدأ بالموقف .

3– أن يتمســك بلغته ولا يســتبدلها بلغة يســتعيرها ممن يريدون ســلبه إرادته [حق المقاومـة للمحتل مثلاً] وســـاطـة أمريكـا بين بريطـانيـا والجيش الجمهوري الإيرلندي مثال آخر.

4– أن يتمسك باحترام حقه الذي لا يستطيع التنازل عنه.

5- استعمال قوة الصورة في هذا العصر، مقابل قوة الدبابه [صورة أطفال قانا.. صورة الدُره أم صورة الملثمين والمحزمين بالاحزمة الناسفة] صورة الضعيف القادر كما تمثلت في الكثير، أم القوي العاجز، الحفاظ على صورة الضحية كما أكد اكثر من مرة ادورد سعيد صارخاً" يجب أن لا نسمح لإسرائيل ان تحافظ على صورة الضحية وهي تمارس القتل".

6- أن يمارس المقاطعة على كل مستوى فهي عمل من أعمال المقاومة، مارستها الغالبية السوداء في جنوب افريقيا أثناء نضالها من أجل المساواة وتمارسها القوى العظمة ضد دول وشعوب وحركات تعمل لإخضاعها.

7- استعادة مصداقية القيادة بين الشعوب.

إنني أعتقد ان هذه الوصايا تشكل قاعدة قوية إذا ارتكزت الى ممارسة سياسية وجماهيرية سليمة لاستعادة الدور والموقع في آن وتفشل في ذات الوقت سياسة جعل الازمة تستهلك نفسها كما عبر عن ذلك أحد كبار منظري وصناع الحلول للصراع الدائره الأمريكين طوال فترة طويلة: ريتشارد هاس عضو الطاقم الأمريكي المكلف بمتابعة حل الصراع مع كل من دينيس روس ومارتن انريك وارون ميلور حيث قال:"إن الازمات لا تحل برغبة الأطراف بحلها وانما بتوافر شروط معينة تجعل من الحل ممكناً"، وأزمة فلسطين غير قابلة للنضج من الأساس لأنها تنطوي – ضمن عوامل كثيرة – على مقدسات يصعب ان يكون لها حل وسط، وهذا النوع من الزمات ليس له دواء غير وصفة اجراءات تتكفل به وهي: -

1- عزل الأزمة وإحكام عزلها عن محيطها حتى لا يتسع نطاقها ولو بالعدوى.

2- إخراج الأزمة أولاً باول من عناصر التوتر حتى لا تنفجر في مكانها مدوية في محيطه.

3- ثم تركها بعد ذلك للزمن يزيحها للنسيان، وفي هذا النسيان تستهلك الأزمة نفسها بنفسها بالتحلل والتآكل والتلاشي"

الرفاق الاعزاء ..

لقد عصفت في المنطقة وبقضيتنا في الأشهر الأخيرة رياح عاتية كثيرة، ومتغيرات عاصفة تتطلب الكثير من الصلابة على المبدأ والمرونة في المواقف والممارسة واستحضار المثل الفيتنامي المأخوذ من جغرافيا الواقع: "إن القوى السياسية كأعواد البامبو أي الخيزران يمكنها أن تنحني أمام العاصفة لتصل رأسها للأرض دون أن تفقد ارتباطها بالأرض وبقوتها للعودة إلى أعلى واقفة وباسقة" وفي هذه المرحلة أنني أرى ولو عن بعد قليلاً: أنه لا يوجد أفق لعملية سياسية جدية خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة إن لم يكن أكثر من ذلك وبذات الوقت لا أرى أفقاً لتسوية متوازنة في ظل معطيات الواقع الراهن وميزان القوى القائم حتى لو توافرت الظروف لعملية سياسية مستحيلة في هذه المرحلة وإذا حصلت بعض التحركات وبذلت الجهود من ذوي النوايا الحسنة، إلا أن صانعي القرار الدولي، لن يتجاوز تحركخم وفعلهم "إدارة الأزمة" وحل بعض القضايا هنا وهناك من التي تخدم سياسة ادارة الزمة يعزز من هذا واقع أطراف الصراع.

اولاً: إسرائيل، ان القيادات الإسرائيلية المتعاقبة من انهيار الاتحاد السوفياتي والانقسام السياسي العربي في أعقاب احتلال العراق والكويت، وما يتبع كل هذا من تداعيات سياسية إقليمية ودولية تعزز لدى هذه القيادات القناعة في ظل الدعم الأمريكي المتعدد الأوجه، وبعد أن تربعت أمريكا على عرش القرار السياسي الدولي لكونها القوة العظمة المتفردة– تعززت قناعة القيادات الإسرائيلية– بقدرتها على فرض الحل السياسي للصراع بما يتطابق مع مصالحها وسياساتها التوسعية وتطلعها للهيمنة على المنطقة كما تراها، وزاد من هذه القناعة لدى القيادات والنخب السياسية الاسرائيلية أحداث أيلول – سبتمبر 2001 وما تبعها من إعلان الحرب على الإرهاب ودخول إسرائيل طرف فاعل فيها – دخولها للنادي – ووضع حركة التحرر الوطني الفلسطيني وقوى المقاومة في دائرة "القوى الإرهابية" ويتبع هذا إدارة الظهر للمبادرة العربية واقتحام مناطق السلطة الفلسطينية الوطنية وإعادة احتلالها وحصار الرئيس

عرفات، رئيس السلطة الوطنية وم.ت.ف حتى استشهاده، واعقب ذلك متابعة القيادة الإسرائيلية لسياسة فرض التسوية من طرف واحد بإقامة جدار الفصل العنصري بالضن من قرار محكمة العدل العليا وسحب المستوطنين وجنود الاحتلال من قطاع غزة مع استمرار حصاره والاعلان عن متابعة هذه السياسة في الضفة وتشكيل حزب كاديما والإتلاف السياسي الحاكم في إسرائيل استناداً لهذا المشروع بكلمة، إن القيادة الإسرائيلية الحالية ليست في وارد الاقدام على حلول سياسية متوازنة ومشروعها السياسي يقوم على فرض" الحل" من طرف واحد استناداً للقوة، والتغيير السياسي الذي حصل بعد الحرب على لبنان وفشل اسرائيل في تحقيق بعض أهدافها السياسية المعلنة هو تأجيل تنفيذ مشروعها بالحل من طرف واحد. وتركيز اهتمامها على حماية الحكومة من السقوط وترميم سياستها الداخلية والإقليمية والدولية وبخاصة سياسة قوة الردع الاسرائيلية، وهذا يجعلها في هذه المرحلة بدون سياسة سوى سياسة القمع والبطش وترميم سياسة الردع بقتل المزيد من الفلسطينيين العزل والمدنيين، لهذا لا أرى أية حوافز أو قوة دافعة اسرائيلية للدخول في مشاريع سياسية خلال السنوات القليلة القادمة رغم تواتر الحديث عن هذا العجز القيادة السياسية الإسرائيلية عن التقدم بهذا الاتجاه ودفع استحقاقاته بسبب ضعفها حتى لو بحثت عن ائتلافات جديدة فإنها لن تجد هؤلاء إلا في مواقع اليمين (الليكود+ اسرائيل بيتنا) وهؤلاء ضد التسوية مع الفلسطينيين وضد الانسحاب من طرف واحد ومع استعمال القوة العسكرية ضد الفلسطينيين واللبنانيين وحتى السوريين، وهذا لا يعني أن ترفض إسرائيل التعامل مع أي أراء وأفكار وحتى مشاريع سياسية، لكنها ليست يوادر الانخراط الجدي فيها.

ثانياً: أمريكا: إن المصالح المريكية العليا والثابته في المنطقة هي: (1) السيطرة على النفط انتاجاً وتسويقاً ليس بكونه عصب الاقتصاد العالمي فحسب، بل لأنه اداة لممارسة الضغط والهيمنة على الأطراف الصناعية الكبرى، (2) ضمان أمن اسرائيل، فإسرائيل تمثل امتداداً حضارياً وسياسياً كولونيالياً لأمريكا منذ عقود، وقوة عسكرية ضاربة بيدها للحركات السياسية والشعوب بالمنطقة المتمردة على الهيمنة المريكية،

وحليف ثابت يمكن استعماله عند الحاجة للسيطرة على منطقة استراتيجية هامة، (3) توسيع النفوذ الأمريكي بصورة عامة. واضيف لهذه المصالح – الأهداف العامة وبخاصة بعد احداث سبتمبر 2001 ظهور ما يسمى (قوى الأرهاب) وأبرزها التيارات السلامية المتطرفة ومنبعها المنطقة الممتدة بين المغرب وباكستان وإعلان الحرب الأمريكية عليها الأمر الذي عزز من أهمية التحالف الستراتيجي الأمريكي – السرائيلي ايدلوجياً وسياسياً وعسكرياً، ومن توجه الادارة الأمريكية لتعزيز نفوذها في المنطقة عبر زيادة وتعزيز وجودها ونفوذها المباشر متمثلاً في تغير نظام طالبان في افغانستان بالقوة والوجود العسكري لحلف شمال الأطلسي، ونقل مقر القيادة العسكرية المركزية إلى دولة قطر ومقر الأسطول الخامس في دولة البحرين والاحتلال المباشر للعراق وتحويله إلى منطقة استراتيجية عازلة، بين إيران وسوريا وعلى مقربة من الدول النفطية المساطئة على بحر قزوين إضافة لوضع اليد على مخزون العراق النفطي والذي يمثل المخزون الثاني المكتشف بعد السعودية، والسكوت على عدوان إسرائيل على لبنان وتدميرها لبنيته التحتية لما يزيد عن ثلاثة وثلاثين يوماً لضرب حزب الله لأنه يشكل قوة مانعة ومقاومة في المنطقة وباعتباره من وجهة نظر واضعي الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة امتداداً وذراعاً مسانداً لإيران وسوريا، بعد أن وضعت الدولتين ضمن محور الشر في مقابل محور الخير الذي تدعي تمثيله، وبالترافق مع حرصها المتزايد على مصالحها في المنطقة وتزايد نفوذها ووجودها العسكري تسعى الادارة الأمريكية لتعزيز هذا بمشاريع سياسية تحت عنوان الديمقراطية والتحديث الليبرالي مثل الشرق الأوسط الكبير ثم الشرق الأوسط الجديد الذي تحدثت عن ولادته وزيرة الخارجية رايس من مخاظ دماء اللبنانيين، إلا أن هذه المشاريع واجهت عقبات موضوعية وسياسية ومقاومة وتعرضت للانتكاسة حتى لا نقول أكثر من ذلك ويتعرض وجودها العسكري في العراق أساساً والى حد ما في افغانستان للمقاومة الأمر الذي يهدد وجوده انطلاقاً من منظور الكلفة البشرية والمادية وليس من زاوية قدرتها

الشـــاملة، وبدلاً من أن يتحول العراق إلى مثال ديمقراطي يحتذى به، تحول الى بركة دماء ونار لشعبه وللوجود الأمريكي.

إن انشـــغال أمريكا بالدقاع عن وجودها وعن مصـــالحها المتنوعة في المنطقة وفي أكثر من موقع فيها وفشلها في تمرير مشروع دمقرطة المنطقة وفق منظورها الليبرالي وانطلاقاً من فلســفة محور الشــر ومحور الخير أو إما معي أو ضــدي، وغيرها من الثنائيات المتناقضــة يحول بينها وبين الاهتمام الجاد والجدي بالعمل من أجل تسـوية سياسية متوازنة وتشكل تنفيذاً أميناً للشرعية الدولية ومواثيقها ولحق الشعوب بتقرير مصيرها للصراع العربي الإسرائيلي وفي القلب من الصراع الفلسطينية الإسرائيلي، خاصة أن الادارة الأمريكية الحالية بقيادة المحافظين الجدد وعلى رأسهم بوش– تشيني ينطلقون من مبدأ التحالف والشراكة ايدلوجياً وسياسياً مع اسرائيل بأعتبارها طرفاً من أطراف محور الخير وشريكاً موثوقاً في تحالف الحرب على الأرهاب، والحركة الوطنية الفلســطينية كلها أو أطراف اســاســية منها جزءاً من محور الشــر وموضــوعاً من موضوعات هذه الحرب، كل هذا أنها أي الادارة الأمريكية بما تمثله من وزن في مركز القرار الدولي وقوة الضـغط الدولية الوحيدة على اسـرائيل في هذه المرحلة، ليسـت في وارد ممارسة أي ضـغط جاد على إسرائيل، بل إنها تشكل المضلة السياسية للتغطية على ممارساتها الفاشية في فلسطين ولبنان، كل هذا يؤكد ان الاهتمام بعملية سياسية أو تسـوية جدية ومتوازنة ذات مغزى ومسـتندة للشـرعية الدولية وقراراتها ذات الصـلة غير متوقعة وغير قائمة.

ثالثاً: عربياً، تعيش المنطقة العربية حالة من الارتباك الســياســي وتآكل العمل المشترك مع ازدياد تضارب المصالح القطرية على حساب المصالح القومية العليا كي لا أقول أكثر، حتى أن الدول العربية لم تسـتطع توحيد موقفها من العدوان الأسـرائيلي الغاشـــم على لبنان في الايام الاولى، الأمر الذي أفقدها القيام بدورها في مجابهة العدوان على بلد شـقيق وليس هذا فحسـب بل إن هذا العدوان يلحق أفدح الضـرر في دور وموقع دول عربية أساسية، وفي المصالح القومية المشتركة للعرب عموماً إقليمياً

ودولياً ومن طبق على الموقف من العدوان على لبنان، ينطبق منذ زمن وبشكل يومي على الاحتلال والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ويسحب نفسه على ما جرى ويجري للعراق وفيه منذ سنوات، حتى أننا نرى أن بلداً مثل ايران لديه سياسة خارجية واضحة ويمتلك قدرة على التدخل ووضع بصماته في أكثر من بلد وقضية عربية من العراق إلى فلسطين مروراً بسوريا ولبنان وعدد من دول الخليج في الوقت الذي تفتد به الدول العربية مجتمعة أو منفردة الية سياسية فاعلة بما فيها دول عربية كبيرة كمصر والسعودية والجزائر، لأن قادة هذه الدول قادوا بلدانهم لخدمة مصالح ضيقة أو رهنوا مصالح عربية كبرى لسياسات الدولة الأعظم في العالم وتخلوا عن أوراق القوة العديدة الموجودة في ايديهم وفي مقدمتها الحجم السكاني في العالم العربي، والنفط كطاقة وأداة ظغط اقتصادي، والموقع الاستراتيجي ....الخ. وكل هذه أوراق قوة ونفوذ مباشر وغير مباشر بأيدي القادة العرب وأوراق ضغط سياسي واقتصادي وعسكري إذا ما جرى توظيفها بشكل صحيح على أكبر من صانع قرار على المسرح الدولي بما فيهم اللاعب الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثبت الشعب الفلسطيني وتنظيم سياسي صغير كحزب الله في لبنان القدرة على افشال السياسة الإسرائيلية وعلى التصدي العسكري لقوتها العسكرية لثلاثة وثلاثين يوماً، ومرغ أنفها في تراب لبنان، رغم الدمار الذي ألحقته الالة العسكرية في لبنان وقتل الطفال والشيوخ والنساء، ورغم عدم التقدير السليم من قيادة حزب الله لرد الفعل الاسرائيلي على عملية آسر الجنود كما اعترف بذلك السيد نصر الله، ان الدروس الاساسية التي أكدتها هذه الحرب، لا يقتصر تأثيرها على لبنان فقط بل تصلح دروساً للآخرين وفي مقدمتهم نحن الفلسطينيين وأهمها: (1) محور ومقاومة اللبنانيين ووحدتهم دفاعاً عن وطنهم وبلدهم، رغم الخلافات السياسية وغير السياسية بينهم فقد أصبح الدفاع عن الوطن والوحدة في مجابهة العدوان شعار الجميع وهدف الجميع وممارسة يومية للجميع بمعزل عن موقعه أو موقفه السياسي السابق، (2) قدرة المقاومة البنانية الابداعية على الدمج بين اساليب حرب العصابات في الكر والفر وبين الدفاع الايجابي والصمود في

مجابهة قوات الاحتلال، مع أنها لم تلزم نفســـها منذ البداية أو تدعي القدرة على منع الاحتلال من الاستيلاء على الأرض الا أنها الزمت نفسها بعدم السماح بأستقراره فيها، ولكنها دمجت بين مقاومة الاحتلال وبين عدم الســماح بالاســتقرار بعده، (3) وحدة الموقف السياسي كما تجلت في النقاط السياسية السبعة وتوحد مختلف تيارات الشعب اللبناني والتفافها حولها والتحرك السياسي على أساسها والتي دمجت بين حق المقاومة والسيادة الوطنية والالتزام بالشرعية الدولية وقراراتها، (4) المصداقية السياسية والثبات على الموقف كما تجلت في ممارسات المقاومة وأدائها وفي المرونة السياسية والحرص على السيادة والوحدة اللبنانية كما برزت في مواقف الحكومة اللبنانية والتي تتشكل من مختلف التيارات السياسية اللبنانية من القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع إلى حزب الله بزعامة نصـــر الله وما بينهما ومخاطبة الرأي العام العربي والدولي بخطاب موحد هو النقاط السبعة وتكامل الأدوار بين المؤسسات السياسية والاجتماعية والمقاومة، (5) لقد عانق مقاتلوا المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله السماء في صمودهم وتصديهم للعدوان، وسجلوا لأنفسهم ولشعبهم ولكل المناضلين من أجل الحرية تجربة اسطورية ســتبقى خالدة، لكن علينا رؤية الصــورة بكاملها بما فيها نتائجها، فقد كشــفت الأيام الثلاثة والثلاثون وما أعقبها عن أهمية التقييم السليم لميزان القوى وللظرف السياسي ولردة الفعل المعادية وحجمها وللخيارات والامكانات المتوفرة في مواجهة كل هذا، إن كل هذا لا يعني أن نلغي فعل مقاومة الاحتلال بما فيها أسر الجنود وغير ذلك، ولكن المطلوب هو دراسة فعلنا، فقد قدم السيد حسن نصر الله مراجعة جريئة عندما قال "إنه لم يتوقع حجم رد الفعل الإسرائيلي على خطف الجنود وإنه وقيادته السياسية والعسكرية التي اتخذت القرار لم يدر في خلدها أي شـــيء من هذا ولو ورد في ذهنهم ردة الفعل هذه لما أقدموا على هذه العملية، لقد جاءت ردة الفعل العسكرية وحشية حيث دمرت القرى والبلدات والبنية التحتية وقتلت الأطفال والشيوخ والنساء بدون تمييز، وتهجير ما يزيد على مليون انســـان وما ترتب عنها أن أجزاءاً من جنوب لبنان أعيد احتلالها انتظاراً لتسليمها للقوات اللبنانية وقوات الأمم المتحدة، وحوصـر لبنان جواً وبحراً، ان

وزراء الخارجية العرب يحتاجون لإذن إسـرائيل للهبوط في مطار بيروت ويجري نفس الشـيء على أمير قطر وغيره من مسـؤوليين دوليين وفرض على حزب الله إخفاء وسـحب سـلاحه ومقاتليه من كامل منطقة جنوب الليطاني ووضـع مراقبين دوليين في مختلف محطات العبور للبنان بذريعة الحاجة للتكنولوجيا والخبرة ولو بقرار لبناني، إن ما تريده إسرائيل وصلب استراتيجيتها وهو ضمان آمن حدودها الشمالية لهذا اقتحمت لبنان عبر العقود الماضـية عدة مرات بما فيها حرب عام 1982 منطقة الحزام الآمني في الجنوب وقوات جيش لبنان الجنوبي المرتبط بها وعندما انسـحبت من طرف واحد عام 2000 تحت ضـغط المقاومة من جهة وقناعة قيادتها بأنها بهذا تضـمن أمن مناطقها الشـمالية بوضـع الخط الأزرق من جهة ثانية واليوم ترى أن تطبيق الجيش اللبناني قرار 1701 وبوجود الجيش اللبنانب واليونيفيل في جنوب لبنان ونتائج ضربها البشع للبنان ستضمن آمن حدودها الشمالية لعقد قادم على الأقل إن لم يكن أكثر، كل هذا يفرض على القيادات السياسية الدراسة الدقيقة لنتائج كل خطوة تقدم عليها، فليس المهم الفعل بحد ذاته، لكن المهم نتائجه وما يترتب عليه، لأن مسـؤولية هذه القيادات فتح الآفق السياسي أمام شعوبها للأمام وتجنيبها الدخول للجلجلة، (6) كشف العدوان على لبنان عن أوجه العجز والقصور في الدور العربي الرسمي الذي وقف عاجزاً عن فعل أي شـيء يذكر، كما حدث عام 1982 عند اجتياح لبنان عندما طالت الحرب لما يقرب ثلاثة شـهور وتكرر الأمر مع الشـعب الفلسـطيني طوال السـنوات السـت الأخيرة بخاصـة والتي تخللها إعادة احتلال مناطق السـلطة وعمليات القتل والاعتقال والاغتيال بما فيها اغتيال قادة الفصـائل الأسـاسـية وفي مقدمتهم أبو علي مصـطفى وأحمد ياسـين وصـولاً لمحاصـرة عرفات حتى اسـتشـهاده، وكما فعل النظام الرسـمي العربي في منع العدوان على لبنان وفي الدفاع عنه عندما وقع عليه العدوان، يظهر عجزاً واضـحاً في القيام بدوره في متابعة الدفاع عنه سـياسـياً وفي اعمار ما تهدم من مؤسساته وتضميد جراح أبنائه وهذا ما حصل ويحصل مع الشعب الفلسطيني يومياً، (7) لقد أظهر العدوان على لبنان، ومن قبله الانتفاضة الفلسطينية والحرب الاسرائيلية

على الشعب الفلسطيني عن ضعف وهشاشة دور القوى السياسية والاجتماعية العربية وعجزها عن الفعل للضغط على النظم في أقطارها أو بالعمل الشعبي المشترك فيما بينها وعن غياب دور وفعل هيئات العمل المشترك العربي بكل مسمياتها وهذا يطرح عليها اعادة النظر ببرامجها وتراكيبها الهيكلية والقيادية، (8) أكد مجرى العدوان حقيقة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والتنسيق السياسي والعملاني بين الطرفين بكل صغيرة وكبية متمثلاً في الدعم العسكري والدبلوماسي والحماية السياسية التي قدمهتها الإدارة الأمريكية لإسرائيل وعدوانها وكشف عقم الرهان السياسي على الإدارة الامريكية عندما تعلق الأمر بإسرائيل وسياستها وممارساتها في المنطقة من قبل البعض.

رابعاً:- الوضع الفلسطيني الوطني والسياسي:- يمر الوضع في مرحلة من أصعب المراحل قياساً بالمراحل الماضية إلا إذا استثنينا المرحلة التي أعقبت نكبة عام 1948، حيث يعيش الشعب الفلسطيني مرحلة تقسيم بضعف المؤسسات السياسية القائدة وبخاصة م.ت.ف. وبالانقسام السياسي بين قوى وتياراته السياسية والاجتماعية برغم الاتفاق والتوقيع مؤخراً على وثيقة الوفاق الوطني_ وثيقة الأسرى وحالة الصراع السياسي المحتدم بين أهم وأكبر قوتين سياسيتين (فتح وحماس) في الساحة الفلسطينية على الدور القيادي بينهما وغياب الأمن والأمان بكل أشكاله والوانه وعدم وضوح الافق السياسي في ظل كل ما يهدد الوحدة الوطنية المجتمعة والمشروع الوطني الفلسطيني، وتتزامن هذه الحالة الفلسطينية الداخلية مع هجوم اسرائيلي على ماضي وحاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني، وتجلت هذه السياسة الكولونيالية الصهيونية بمصادرة الأرض والمقدسات وبناء الجدار العازل والتوسع في الاستيطان، بالتنكر للشرعية الدولية وعدم الالتزام بكل الاتفاقات السياسية على بؤسها بدءاً من أوسلو وصولاً لخارطة الطريق، وتتطلع القيادة الإسرائيلية لفرصة الحل من طرف واحد انطلاقاً باعتقادها بأن الوضع السياسي الدولي والاقليمي والظرف السياسي في المنطقة والعالم يعطيها الفرصة والإمكانية لفرض الحل الذي تراه مناسباً لمصالحها وتتطلعاتها

المستقبلية، وفي صلبها الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة والشراكة مع الإدارة الأمريكية في الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية على المنطقة وشعوبها وقدراتها مستندة للتحالف الاستراتيجي السياسي والعسكري والايدلوجي، بينهما وللشراكة فيما يسمى في الحرب على الارهاب بعد أن نجحت اسرائيل بمساعدة الادارة الامريكية في وضع حركة التحرر الوطني الفلسطيني وقواها الاساسية في خانة "القوى الارهابية" وفاقم من الوضع فرض الحصار السياسي والاقتصادي وبخاصة منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة وفي تحويل قطاع غزة بعد الانسحاب منه الى منطقة اختبار لعمليات الاغتيال والتدمير وإعادة احتلال الضفة بشكل كامل، وتتغذى هذه السياسة الكولونيالية على الخلافات السياسية الفلسطينية وعلى فشل القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية في توحيد قواها وجهودها في استراتيجية عمل سياسية وكفاحية واحدة تتولى تنفيذها قيادة وطنية فلسطينية موحدة.

إن من يدقق في سياسة القيادة الإسرائيلية المستقبلية يستخلص ما يلي:-

1- أنها ليست بوارد الدخول في عملية سلام جدية مع أي طرف فلسطيني خلال الثلاث سنوات القادمة على الأقل، فحزب رئيس الوزراء"كاديما" والائتلاف الحاكم (كاديما، العمل، شاس) تشكلوا على أساس مشروع الحل من طرف واحد (الانضواء، الانطواء، التجميع) وفق نظرية عدم وجود شريك فلسطيني كان هذا الأمر مع الشهيد الرئيس ياسر عرفات وهو اليوم مع أبو مازن باعتباره غير ذي صلة، وحماس خارج حساباتهم في هذه المرحلة على الأقل، هذا من جهة، ومن الجهة الثانية فانه تقوم بعملية ترميم ذاتي للوضع الحكومي ولقوة الردع العسكرية بعدما أصابها في حرب الثلاثة وثلاثين يوماً قي لبنان، ومن جهة ثالثة فإن اهتمامها منصب على معالجة آثار الحرب على السكان في شمال فلسطين، وحتى لو تغير الائتلاف الحكومي القائم أو جرى توسيعه، فسيتم هذا من قوى اليمين(اسرائيل بيتنا، أو الليكود) أو كلاهما معاً، وهذا سيذهب بإسرائيل نحو المزيد من التشدد، أي الوضع لا نأمل فيه

الدخول في عملية سياسية، فكيف بالوصول لتسوية متوازنة كي لا نقول عادلة.

2- لقد ازداد عدد المستوطنيين في الضفة والقدس رغم انتفاضة الأقصى حيث اصبح عدد المستوطنسن في الضفة وفق آخر احصاء ما يزيد عن مائتين وستين ألفاً وأقل منهم بقليل في القدس الكبرى، وكشفت الحرب على لبنان أن عدداً لا بئس به من الجنود القتلى والجرحى هم من مستوطنات الضفة والقدس إضافة إلى مفارقة تشير أن العديد من سكان مستوطنات الشمال تركوا منازلهم أثناء الحرب وسكنوا في مستوطنات الضفة، كل هذه الأسباب وغيرها تضاعف من وزن وأهمية المستوطنيين في الضفة والقدس في التأثير على القرار السياسي ويؤشر هذا الى أن الأمر مختلف كثيراً ايدلوجياً وعملياً عن غزة عام 2005 .

3- إن الإدارة المريكية مشغولة فيما يسمى حربها على الإرهاب وغارقة في وحول العراق وأفغانستان وفشلت في سياسة تعميم الديمقراطية الليبرالية وفق استراتيجية الشرق الأوسط الكبير والجديد وبنفس الوقت لم يتبقى لها في السلطة سوى عامين وبضعة شهور، ونظراً لطبيعة تحالفها الايدلوجي والسياسي والعسكري الاستراتيجي مع إسرائيل بعامة ومع يمين الوسط واليمين في إسرائيل فإنها ليست بوارد ممارسة الضغط على اسرائيل للدخول في عملية سياسية ذات أبعاد جادة بل انها تعزز من تحالفها مع إسرائيل كما حدث في لبنان ويحدث في فلسطين وترتد تدريجياً عن شعاراتها الداعية للديمقراطية بالعودة للتحالف مع النظم المحافظة والدكتاتورية في المنطقة والقبول باصلاحات شكلية. والهدف أن تبقى هذه النظم في إطار الاستراتيجية الأمريكية وبما يخدم المصالح الحيوية الأمريكية. إسرائيل أحد الركائز الثلاث لهذه المصالح.

4- وبذات الوقت لا يوجد فعل فلسطيني أو عربي جاد يضغط على إسرائيل وعلى الإدارة الأمريكية وتؤثر على مصالحها الحيوية ليدفعها لوقف احتلالها وعدوانيتها ضد الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة .

5- إن المرجح جداً أن تركز القيادة الإسرائيلية خلال المرحلة القادمة على تصعيد عملياتها العدوانية والحصار على الشعب الفلسطيني ومصادرة ارضه واستيطانها وتهويد مقدساته، فكل الممارسات الإسرائيلية تشير على هذا لأن الوضع الفلسطيني يشكل الحلقة الاضعف بين جمع القوى المناهضة للاحتلال والعدوان.

الخلاصة لكل هذه الأسباب وغيرها فإنه على الأرجح لن يكون هناك مشاريع تسوية وعملية سياسية جادة في السنوات الثلاث أو الأربع القادمة إلا إذا وقعت أحداث ليست بالحساب.

- **المشاكل والتحديات على المستوى السياسي والوطني**

إننا نشهد تعقيدات وعقبات خارجية موضوعية وذاتية ساهمت وتساهم في الضغط على الوضع الفلسطيني عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً حيث نشهد:-

1- إن القضية الفلسطينية التي كانت قبل سنوات قضية العرب الأولى والحاضرة دائماً على الأجندة الدولية باعتبارها حركة التحرر الوطني الأولى في العالم، أصبحت الآن قضية بين عدة قضايا في المنطقة مثل: الحرب على الارهاب، العراق ما يجري فيها، السودان، الصومال، إيران والتسلح النووي، ولبنان، وأحياناً تتقدم بعض هذه القضايا على القضية الفلسطينية ويجري العمل من قبل امريكا وإسرائيل اساساً لتحويلها من قضية تحرر وطني واستقلال وعودة ومن قضية حق بتقرير المصير إلى قضية أمن اسرائيلية وقضية إنسانية فحسب وكما قال الشاعر محمود درويش في مجلة الكرمل عدد86 " فلسطين تتناقص جغرافياً من فلسطين تتناقص في مدى مشاركة العالم في الدفاع عن

حقها بالضـــغط على دولة ينظر إليها العالم بأنها فوق القانون ويعاملها كقمة أخلاقية غير قابلة للمحاسبة"

2- التحدي الذي ينتصـب امام الشـعب الفلسـطيني وقواه السـياسـية والاجتماعية كافة هو كيف يعادي القضـية الوطنية الفلسـطينية موقعها ووزنها على طاولة صانع القرار الدولي والعربي وفي وجدان المجتمع الدولي باعتبارها قضية حق بتقرير المصـير وحرية واسـتقلال وطني، على العمل المقاوم للاحتلال اغلاق جغرافيا المحيط العربي وبالتالي اغلاق دوائر الصـــراع الكفاحي الفاعل في المحيط الجغرافي وتتابع هذه الاسـتراتيجية منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد مع مصـر عام 1978 واتفاقية وادي عربه 1994 ووقف إطلاق النار مع سـوريا منذ عام 1974 والذي وضـع العلاقة بينها وبين إسـرائيل في دائرة اللا حرب واللا سـلم، ولكن الحدود مضـمونة امنياً واتى اليوم شـبه الإغلاق للحدود مع لبنان، وتكاد تكتمل الدائرة اليوم بعد تطبيق القرار 1701 بوجود قوات الامم المتحدة والجيش البناني في الجنوب البناني أســاســاً، صــحيح أن الشــعب الفلسطيني يعتمد منذ سنوات على نفسه وعلى مقاومته أساساً، ولكن الاتجاه لاغلاق الدائرة العربية في الصــراع مع إســرائيل من حولها يضــع الشــعب الفلســـطيني بقواه المختلفة هو كيف يحول دون تحول الإغلاق الجغرافي-العسكري إلى سـياسـي، وهذا يتطلب وضـع خطة سـياسـية متوسـطة وبعيدة المدى لتطوير العلاقات الفلسـطينية في كل المسـتويات السـياسـية والرسـمية والحزبية والاجتماعية والاقتصـــادية مع دول وشـــعوب وأحزاب وقوى المحيط العربي من أجل تعزيز العلاقات الثنائية والجماعية وتوحيد الجهود والنشـــاط المشـترك على مختلف المسـتويات الإقليمية والدولية وتأمين كل اشـكال الدعم الممكن للشـــعب الفلســـطيني وكفاحه المشـــروع، وعلينا الانطلاق من كون العلاقة بين الشـعب الفلسـطيني وشـعوب أمته العربية هي الثابت والعلاقات السياسية وغيرها مع اسرائيل وامريكا هي المتغير.

3- وصم مقاومة الشعب الفلسطيني وقاه السياسية الوطنية والاسلامية بالإرهاب في إطار ما بسمى بالحرب على الإرهاب في الوقت الذي اعترف به المجتمع الدولي والقانون الدولي للشـــعوب الواقعة تحت الاحتلال بحق مقاومة المحتل والنضـــال من أجل دحر الاحتلال ونيل الاســتقلال ونجاح إســرائيل والإدارة الامريكية المسيطر عليها من المحافظين الجدد برئاسة بوش الابن بالضغط على أطراف دولية عدة بمجاراة هذا التوصـــيف بما يترتب عليه من تبعات، ويرجع ذلك لانتهازية هذه الأطراف الدولية من جهة وقوع أطراف فلســـطينية بأخطاء في الممارســـة الكفاحية (مثل العمليات ضـــد التجمعات المدنية الاسرائيلية خارج المناطق المحتلة عام 1967)، والتحدي هنا في العمل على مختلف الصعد من أجل استعادة هذا الحق المشروع للشعب الفلسطيني وفي التفريق بين الإرهاب بما في ذلك ارهاب الدولة المنظم وهو مدان من الشعب الفلسطيني الذي أقرته الشرعية الدولية والتشديد القيادي الفلسطيني على عدم إعطاء الاحتلال أية ذرائع لتوظيفها ضد حق الشعب الفلسطيني في مقاومته خاصة في ظل الساسية المتزايدة للمجتمع الدولي لأعمال الإرهاب منذ أيلول 2001 وما حدث في أمريكا ولندن ومدريد والمغرب والســـعودية، مصـــر، عمان، وغيرهما من أعمال مدانة هذا يتطلب اســـتراتيجية كفاحية فلســـطينية تخدم الاستراتيجية السياسية ولا تعطي الاحتلال شرف ادعاء الضحية على حساب الضحية الرئيسية وهي الشعب الفلسطيني.

4- ضعف الشرعية الدولية ومؤسساتها بسبب هيمنة أمريكا على القرار السياسي الدولي ودعمها لاســـرائيل وانعكاس ذلك على أدائها وعلى الالتزام بمواثيقها وقراراتها، أثر سلبياً على القضية الفلسطينية باعتبارها أكثر القضايا العالمية تدويلاً والبعض يرى انها القضية الوحيدة التي انشئت وتطورت دولياً، الأمر الذي أعجزها عن تنفيذ قراراتها المؤيدة للحقوق الوطنية الفلسطينية مما أطلق يد الاحتلال، ممارساته المناقضة للشرعية الدولية وللقانون الانساني، هذا

التحدي يفرض على قيادة م.ت.ف، أساساً وباقي المؤسسات والاحزاب والقوى الوطنية مهمة العمل مع مختلف الهيئات والمنظمات العربية والدولية والاقليمية والقطاعية من القاعدة للقمة وصولاً للامم المتحدة نفسها لمساندة حقوق الشعب الفلسطيني والتي كفلتها الشرعية الدولية ومواثيقها.

5- تآكل الموقف العربي الرسمي المحد وعجز النظم العربية الرسمية عن الوقوف سياسياً ومالياً من وراء الشعب الفلسطيني ومقاومته وصموده على مختلف الصعد الدولية والإقليمية حتى أن المبادرة السياسية العربية التي أقمتها قمة بيروت عام 2002، رد عليها شارون بإعادة احتلال الضفة وتدمير البنية التحتية للسلطة وحصار الشعب الفلسطيني ورئيسه حتى استشهاده ولم تحملها القمة العربية ووزراء خارجيتها والجامعة العربية لتوفير الدعم الدولي والاقليمي السياسي لها. وينطبق ذات الأمر على قرارات القمة بدعم الشعب الفلسطيني وانتفاضته عام 2000 ولم تفعل ما يجب فعله لفك الحصار الجائر المالي والاقتصادي والسياسي على الشعب الفلسطيني المستمر حتى الآن والتحدي الذي يواجه الشعب الفلسطيني وقيادته وقواه ممثلة في م.ت.ف والسلطة الوطنية تكمن في تحشيد موقف عربي رسمي خلف حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني الوطنية عربياً ودولياً.

6- تراجع دور وتأثير أحزاب وقوى المعارضة السياسية اهتماماتها وانشغالها بأوضاعها المحلية وبخاصة القوى اليسارية والقومية وقياداتها مجتمعة أو منفردة عن استخراج الدرس الأساسي من التغيرات الدولية وخاصة انهيار المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي وهيمنة أمريكا على السياسة الدولية والاندفاع الطاغي للعولمة الليبرالية وانقسام الوضع العربي والتحدي التي تواجهه هذه القوى هو مراجعة شاملة لايدلوجيتها وبرامجها وأطرها المؤسسة وعلاقاتها الداخلية وفيما بينها شعوبها وفي ما بين مكوناتها الوطنية والقومية واشتقاق استراتيجية عمل سياسية تستجيب لما تطرحه

المرحلة وما طرحته هذه المتغيرات من تحديات؛ فالاستمرار بالنفي في الماضي أو في شتم الأوضاع والخصوم والأعداء لن يفيد في شيء، وقد أهدرت هذه القوى من الوقت الكثير، واستهلكت من رصيدها التاريخي ومن حاضرها ومستقبلها أكثر، حتى بات ينظر لها كقوى هامشية في مجتمعاتها وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، خلاصة الأمر ان المشروع الوطني الفلسطيني يمر في هذه المرحلة في مأزق سياسي خطير يفاقم منه مجموعة من العوامل الموضوعية [الإسرائيلية– الدولية– العربية] والعوامل الذاتية.

خامساً: الوضع الفلسطيني الداخلي كان الفشل متوقعاً لاتفاق أوسلو كمشروع سياسي للتسوية نتيجة التناقض الجوهري بين مشروع الاحتلال الكولونيالي الاسرائيلي والهيمنة على المنطقة والمشروع الوطني التحرري الاستقلالي الفلسطيني، وتجلى هذا الفشل بوضوح في تطبيقات هذه الاتفاقات وفي مؤتمر كامب ديفيد 2 وتوج بانتفاضة الاقصى واجتياح اسرائيل لمناطق السلطة ودوسها بقوتها العسكرية على ما تبقى من هذه الاتفاقات وبذهاب القيادة الإسرائيلية بزعامة شارون– اولمرت إلى الانفصال من طرف واحد في غزة في عهد شارون ومتابعة ذات السياسة في الضفة لولا الإعاقة التي فرضتها الحرب على لبنان وتبعاتها وفاقم من خطورة الوضع عجز القوى السياسية الوطنية والإسلامية الفلسطينية عن اشتقاق برنامج واستراتيجية عمل سياسي وكفاحي موحد، يلتزم به الجميع طوال السنوات الست الماضية أي سنوات انتفاضة الأقصى حتى لا نذهب بعيداً نحو الماضي بل هذا أدخل المشروع الوطني الفلسطيني في مأزق سياسي ما زال قائماً، وفي الاونة الأخيرة ظهرت بوادر إيجابية باتجاه الشعور المتزايد من مختلف الأطراف الفلسطينية بمسؤليتها السياسية وتجلى هذا في انتخاب الرئيس محمود عباس إثر رحيل الرئيس الشهيد عرفات في عملية انتخابية تنافس فيها مع آخرين ديمقراطياً وأعقبها لقاء القاهرة الذي اتفقت فيه مختلف الأطراف الفلسطينية على عدد من النقاط أهمها الانتخابات للمجلس التشريعي ولجنة وطنية فلسطينية لإعادة تشكيل مؤسسات م.ت.ف والانتخابات في المجالس المحلية وتبع هذا سحق

قوات الاحتلال وتفكيك المستوطنات من قطاع غزة في إطار خطة الانفصال من طرف واحد ورغم المشاكل والعقبات التي فرضها الاحتلال، والإعاقات التي حاولت وضعها بعض الاطراف والواقع الفلسطيني، وكانت انتخابات شفافة وديمقراطية بشهادة جميع المراقبين الدوليين، لكن نتائج الانتخابات جاءت مفاجئة لجميع الاطراف الفلسطينية بما في ذلك الفائز، فازت حماس بالاغلبية المطلقة بالمجلس التشريعي وخسرت فتح موقعها بأغلبية، وحققت قوى اليسار نتائج متواضعة جداً الأمر الذي شكل صفعة مدوية لكل من فتح وفصائل اليسار معاً وبالنتيجة أوكل لحماس تشكيل الحكومة، ففشلت أو انها لم ترغب أو الاثنين معاً بتشكيل حكومة وحدة وطنية، فشكلت الحكومة من لونها الايدلوجي والسياسي الواحد وفي ضوء كل هذه التطورات شنت حملة من أكثر من اتجاه كان نتيجتها فرض الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني فأوقفت الدول المانحة مساعداتها، وتوقفت البنوك عن خدمة تحويل الأموال استناداً أن الحكومة إرهابية كونها مشكلة من تنظيم "ارهابي وهو حماس"، وترتب على هذا حصار سياسي خانق وفقدان أي أفق سياسي ووقوع الشعب الفلسطيني في ضائقة اقتصادية لم يشهد لها مثيل وعجزت الحكومة حتى عن تأمين رواتب موظفي القطاع العام من مدنيين وعسكريين والذي يبلغ عددهم ما يقرب من مائة وخمسون ألفاً لمدة ستة شهور وحتى الآن ولا يوجد أفق مستقبلي لحل هذه المشكلة حتى الآن، نتائج الانتخابات وموقف بعض الدول وفي مقدمتها أمريكا من فوز حماس باعتبارها "منظمة ارهابية" وفرض الحصار السياسي والاقتصادي على السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وفشل حماس في تشكيل حكومة وحدة وطنية لعدم قدرتها أو رغبتها بالوصول إلى برنامج سياسي مشترك يستند للشرعية الدولية وميثاقها، ورهانها الخاسر على بعض المواقف العربية والإسلامية التي أعلنت مساندتها لها ولكنها لم تقدم على المساعدة عند الضرورة والمفاجأة الكبيرة لنتائج الانتخابات التي أربكت فتح وأخرجتها من موقع اللاعب الأول لأول مرة في سلطة اعتقدت أنها باتت مؤمنة عليها ولجوئها الى الرهان على فشل حكومة حماس وتواضع نتائج الفصائل اليسارية والديمقراطية

وضعف تأثيرها في المعادلة السياسية – البرلمانية وقبل وفوق كل هذا سياسة الاحتلال الفاشية والعميقة المتصاعدة من اعتقالات واغتيالات ومصادرة أرض وحصار وبناء الجدار والمستوطنات كل هذا أوصل الوضع الفلسطيني إلى مأزق سياسي واقتصادي جدي وجاد، وفاقم من هذا الوضع عجز القيادات والنخب الفلسطينية عن تجيير الخلافات في ما بينها للوصول إلى سياسة واحدة، وجاء المخرج من المبادرة الجريئة والشجاعة للأسرى عندما نجحوا في أيار الماضي بالاتفاق على وثيقة الوفاق الوطني بعد نقاش متواصلاً بينهم، وفي إطار قيادات لعبت دورها السياسي الوطني في الخارج قبل دخولها المعتقل، فتوصلوا إلى الوثيقة التاريخية التي صادق عليها مؤتمر الحوار الوطني بتعديلات طفيفة، ووقعتها قيادات مختلف الفصائل في السابع والعشرين من حزيران الماضي، لقد شكلت الوثيقة قفزة نوعية سياسية وكفاحية وتنظيمية بمشاركة تيارات العمل السياسي والتنظيمي الفلسطينية العلماني والديني كافة، وبهذا المعنى تعتبر أول وثيقة على المستوى الفلسطيني منذ عقود، الأمر الذي شكل أساساً لاشتقاق برامج عمل واحدة سياسية وكفاحية على أكثر من مستوى تفتح الباب مجدداً لإعادة التضامن والدعم الدولي والعربي للشعب والقضية الفلسطينية، وبات السير بها بإخلاص حتى نهاية الطريق من قبل الجميع اساس لخروج الوضع الفلسطيني من المأزق الذي وضع فيه اقليمياً وعربياً ودولياً، لكن الحسابات السياسية الفئوية لدى الأطراف الفلسطينية المقررة ليست متطابقة دائماً مع المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني كما عبرت عنها وأبرزتها وثيقة الاسرى وكما تفترضها متطلبات الواقع الفلسطيني ومجابهة التحديات التي توجهها القضية الفلسطينية، حيث نجد أن قيادة حركة حماس والتي تتولى السلطة من موقعها بتشكيل غالبية المجلس التشريعي وتحتكر تشكيل الحكومة ولكنها تتصرف وكأنها معارضة، تريد احتكار السلطة والمعارضة معاً، محاولة إلقاء تبعات عجزها أو فشلها على الغير داخلياً وخارجياً مغفلتاً القوانين الثابتة في العمل السياسي والذي أشار لها بوضوح المفكر الاسلامي "محمد فهمي هويدي" في كتابه ايران من الداخل صفحة 359 حيث قال: "لا مجال

للأعذار في العمل السياسي وستظل السلطة في كل مكان وزمان تحاكم وتحاسب بين الناس بقدر ما انجزته من خطى، وليس بقدر ما اعلنته من نوايا طيبة كما أن الانجاز سيظل يقاس بكفاءة السلطة في الانتصار على التحديات والصعوبات وليس التذرع بها، وعلى الذين يتصدون للمسؤولية أن يدفعوا ثمنها مهما كان باهظاً، وان يتقبلوا حكم الناس والتاريخ عليهم مهما كان جائر، في ضوء هذا ما دامت قيادة حماس تولت المسؤولية فعليها أن تتحمل التبعات كاملة فلا يفيد أحداً التذرع بالصعوبات لأنها كانت معروفة لها ولغيرها ولا تتوقع من أطراف السكوت على أخطائها أو عجزها لأي سبب كان فوظيفة المعارضة أي معارضة هي تعرية السلطة وكشف اخطائها وهذه أولى حقوقها وواجباتها الديمقراطية، لكن الاخوة في قيادة حماس على ما يبدو حتى لا اكون جازماً يفكرون ويتصرفون بمنطق يمتلك الحقين، الحق الالهي كونهم حركة إسلامية ويمثلون التيار الإسلامي الأكبر في المنطقة، وأول حكومة إسلامية فيها وفي فلسطين خاصة رغم أنها تحت الاحتلال،س والحق السياسي الذي اكتسبته من الشعب الفلسطيني بانتخابها كغالبية، وأن يعصمها من الانتقاد على التقصير أو الفشل وتطالب من الجميع إطاعتها ولو على الخطأ استناداً للأية الكريمة التي تامر بطاعة أولي الأمر"باعتبارها امتداداً لطاعة الله والرسول"، وفي الجهة المقابلة تقف حركة فتح بما تمتلكه من تاريخ وحضور جماهيري، شريكاً اساساً لحماس في السلطة عبر موقعها في م.ت.ف ورئاسة السلطة ووجودها الاجتماعي في مؤسسات السلطة المنية والمدنية وبالمسؤولية السياسية عن ما يجري، لكنها الآن لا زالت تحت واقع ووطأة الخسارة في الانتخابات وما يترتب على هذا احياناً كثيرة من مناكفات سياسية لا تليق بها وبتاريخها ودورها، إضافة لبروز أكثر من الاحيان للتنظيميين الآكبر حجماً والمسيطران سياسياً وتنظيمياً على المؤسسات الوطنية الفلسطينية لا تتذكر في غمرة النزاع بينهما على الاستئثار بالسلطة والقرار والدور ، بأن الجميع تحت الاحتلال ومحكوم بسطوته وسيطرته العسكرية والأمنية بما فيها السلطة والحكومة والقوى والشعب وأننا لا زلنا في مرحلة تحرر وطني ديمقراطي، وأن الصراع يجب أن يدار

انطلاقاً من أولوية الانعتاق من الاحتلال، وهذا يتطلب الاتفاق على استراتيجية عمل واحدة وعلى قيادة سياسة واحدة، وبرأيي فإن وثيقة الوفاق الوطني، وثيقة الاسرى التي جرى الاتفاق عليها ووقعها الجميع تشكل خشبة الخروج من المأزق إذا ما جرى التعامل معها من موقع المسؤولية الوطنية وليس الحسابات الفئوية أو اعتبارات ماذا يريد هذا أو ذاك لأن المسألة ما الذي يتطلبه الوضع للخروج بالشعب الفلسطيني من هذه المخاطر الذي يمر بها في مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي الذي تقتضي وحدة جميع قواه وتياراته وفق استراتيجية عمل سياسية توصل للاستقلال الوطني، إن التركيز على كل من فتح وحماس سببه أنهما القوتان الأساسيتان والمهيمنتين سياسياً على القرار والمؤسسات الوطنية الفلسطينية ومن هذا الموقع فإن قيادتهما قبل غيرهما تتحملان المسؤولية التاريخية الأولى على الخروج من المازق السياسي الراهن اما بالنسبة للقوى اليسارية والديمقراطية فعلى أهمية الدور التاريخي الذي لعبته وعلى الموقع السياسي والاجتماعي في اوساط الشعب الفلسطيني التي تحتله، فقد اظهرت السنوات الماضية وآخرها انتخابات المجالس البلدية والمجلس التشريعي بتراجع دورها ونفوذها في الشارع الفلسطيني، وبعيداً عن المبررات والذرائع التي يمكن ان يسوقها كل طرف من اطرافها الا ان الحقيقة هي تراجع دور هذه القوى في المجتمع الفلسطيني بالضفة والقطاع. مع ان هذا لم يحصل بالنسبة للجمتع الفلسطيني في مناطق 1948 حيث فازت القوى اليسارية (تجمع + الجبهة الديمقراطية) بستة مقاعد من عشرة بانتخابات الكنيست وإذا ما تذكرنا أن مصطفى البرغوثي حصل على ما يقرب من 20% من الأصوات في انتخابات الرئاسة عام 2005 نجد أن المشكلة يمكن رؤيتها من أكثر من اتجاه الآني والأول الظرف الموضوعي الدولي والإقليمي والمحلي بما فيها صعود التيار الإسلامي بعد انخراطه في القضايا الوطنية وحمله لرايتها والتدين الشعبي في المجتمع الذي يمحض ثقته للتنظيم السياسي ما دام يدمج بين الدين والوطنية والصراع الناشب بين التنظيمات السياسية والإسلامية وكل تلاوينها وامريكا وخاصة بعد أحداث أيلول 2001، الاتجاه الثاني وهو ذاتي ويكمن في عجز هذه

القوى منفرده ومجتمعه عن تطوير برامجها وعلاقاتها الداخلية وعلاقاتها مع الجمهور وفيما بينها ومع القوى الاخرى. وقد برز فشـــلها في متابعة الوثيقة التي تنادي بوحدة القوى الديمقراطية واليسارية والتي صيغت مسودتها بحضور ومشاركة الشهيد أبو علي مصطفى وفي الاتفاق على مرشح واحد للرئاسة وعلى قائمة واحدة للتشريعي وللمجالس البلدية أن القوى في اليمين رغم ما بينها من تباعد فكري وايدلوجي وسياسي استطاعت أن تتفق على مرشح واحد رغم الأوضاع القبلية والمحافظة للمجتمع اليميني، في حين القوى اليســـارية والديمقراطية الفلســـطينية بما تواجهه من تحديات وطنية وديمقراطية وتختزنه من خبرة ومعرفة فشلت في هذا.

إن اخراج الوضع الفلسطيني والنظام السياسي من الاستقطاب السياسي بين فتح وحماس وخروج قوى اليسار والديمقراطية الفلسطينية من حالة التشرذم وضعف الفعل والتأثير السياسيين بات يتطلب تشكيل تجمع وطني ديمقراطي فلسطيني والانخراط في هذه العملية الوطنية والسياسية بامتياز لانها باتت مصلحة خاصة وعامة اليوم قبل غداً حتى لا نشهد مزيداً من التآكل السياسي في النظام السياسي الفلسطيني بعامة وبين قوى اليسار والديمقراطية بخاصة، والمسؤولية هنا تقع على عاتق الجميع وفي المقدمة القوى المنظمة ولا نستثني باقي القوى الاجتماعية والنخب السياسية والإعلامية والجامعية ومنظمات المجتمع المدني،إنها مسؤولية جماعية وتحتاج لجهد الجميع وإن تفاوتت أعباؤها من طرف لاخر حيث يقع عبء المسؤولية بالدرجة الأولى على القوى السياسية البسارية المنظمة (الشعبية، الديمقراطية ،الحزب...)، إن على جميع القوى السياسية التصرف بمسؤولية سياسية عالية، ليس من الزاوية الوطنية– السياسية فحسب، بل أن تتلمس وتعيش ما يعانيه الشعب الفلسطيني من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة جداً، بحيث أصبحت نسبة لا بأس بها من أبنائه تعيش على المساعدات الانسانية، في محاولة لتهميشه سياسياً واجتماعياً بالتوازي مع مصادرة ارضه وتخريب مصادر رزقه، وفرض الحصار عليه ووضعه في معازل لا مثيل لها بالتاريخ البشري، وتهميشه سياسياً بإقصائه التقرير بشؤونه الوطنية والسياسية، ان

مسؤولية المنظمة والسلطة والحكومة والقوى، لا تقتصر على إعلان موقفها السياسي او حتى مقاومة الاحتلال السياسية والكفاحية، بل توفير عوامل الصمود والوحدة السياسية والاجتماعية للشعب، فصموده وتعزيز قدرة الممانعه لديه والاهتمام بمستوى التعليم والصحة والحياة الاجتماعية اللائقة، كلها عوامل تصب في مجرى الصمود السياسي، ومخطىء من يعتقد بأن إفقار الشعب وعدم الاهتمام بمتطلبات الحياة الكريمة لديه، يمكن ان تزيد من صموده وممانعته السياسية وتدفعه دائماً للثورة في وجه المجتل، من هذا الموقع يجب النظر لدور وموقف كل قوى سياسية ومحاكمة ممارساتها وعدم الاكتفاء بإعلان المواقف فقد ، وبعد ذلك الانخراط في المنافسات الفئوية.

إن تعزيز وحماية الصمود والممانعة المجتمعية السياسية والاقتصادية والثقافية للشعب الفلسطيني مكون أساس في صموده ومقاومته للاحتلال، واختراق المجتمع واضعاف ممانعته مهما كان حجمها او شكلها فإنه يضعف صموده في وجه الاحتلال، فالفلتان الأمني وعمليات القتل والخطف والعمل في المستوطنات وتسويق المواد الغذائية الفاسدة والمتاجرة بآثار الشعب القديمة والمتوسطة والحديثة .... الخ ما هي إلا إسهام مباشر أو غير مباشر بانجاح مشروع الاحتلال مهما كانت المبررات والذرائع التي يسوفها لنفسه من يقدم على هذه الافعال وهم كثر للاسف الشديد، ومن مسؤولية القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية تحصين المجتمع بوجه الاختراقات المتعددة الأوجه التي يقدم عليها الاحتلال، فالمقاومة المجتمعية بأشكالها وأساليبها المتنوعة لا تقل أهمية عن أشكال المقاومة السياسية الكفاحية الاخرى، والشعب كله مدعو للمشاركة فيها، وبإمكانه ذلك، وبالاستناد إليها يمكن نجاح المقاومة السياسية والكفاحية، وتحقيق غاياتها، إضافة لكل ما سبق فقد عانت علاقات م.ت.ف ، القوى السياسية الفلسطينية بما فيها قوى اليسار من التراجع مع القوى والمنظمات الشعبية والقوى السياسية العربية والدولية وبخاصة مع قوى المعارضة لأسباب موضوعية مرت بها مجمل هذه الأطراف، ولأسباب ذاتية تخص كل طرف وعلاقاته مع الأطراف

الفلسطينية الاخرى الأمر الذي نجم عنه اضعاف كل هذه الاطراف والطرف الفلسطيني خاصة كونه الأكثر حاجة لتوسيع دائرة العلاقة والتحالف للدعم العربي والدولي الشعبي والرسمي في هذه المرحلة من كفاحه التحرري والديمقراطي على الأخص.

خلاصة الامر، إن مسعى كل من إسرائيل والإدارة الأمريكية معاً لإضعاف وتهميش وتفكيك القضية الفلسطينية تحت راية الحرب على الارهاب وباسمها ومجابهة هذا التحدي الخطير والكبير، تقتضي من قوى الشعب الفلسطيني ومؤسساته ونخبه السياسية التوجه لتحقيق وحدتها الداخلية وتقوية مؤسساتها الوطنية الموحدة ، بالاتفاق على استراتيجية عمل سياسية وكفاحية واحدة ومخاطبة العالم باعتبارها قوة تحرر وطني وديمقراطي وجزء من المجتمع الدولي وليست خارجة علية، وتلتزم بشرعية ومواثيق الامم المتحدة ، وتدعوها لتطبيق ما كفلته هذه المواثيق على الارض الفلسطينية.

سادساً: الجبهة الشعبية، تحديات ودور، إننا مكون رئيسي من مكونات الشعب الفلسطيني السياسية والكفاحية، وجزء لا يتجزأ من قواه العاملة لتحرره وتطوره، وبالتالي فأنها تتحمل مسؤوليتها الوطنية السياسية والاجتماعية شانها شان جميع مكوناته، إن لم يكن أكثر بحكم ما ترتأيه لنفسها من دور وما تطرحه الحياة عليها من مسؤولية استناداً لدورها التاريخي وطموحها المستقبلي، لقد تناهى لسمع أن هناك أسئلة دارت على أثر الانتخابات والنتائج الهزيلة التي حصلنا عليها وحصلت عليها القةى اليسارية عموما، وأن هذه الأسئلة انصبت في اتجاه رئيسي هو البنية الدينية للمجتمع، الأمر الذي يشي بتحميل المسؤولية للانتماء الفكري، فإذا كان هذا صحيحا وآمل أن لا يكون كذلك فإنني أعتقد أنه يقع في خطأ، وينطوي على هروباً من المسؤولية عن القيام بمراجعة حقيقية شاملة لكل أسباب المأزق وجوانبه المختلفة، إنني لا أعتقد أن الخطأ يكمن في استرشادنا الفكري "بالمنهج المادي الجدلي التاريخي" لتحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية واشتقاق البرامج والسياسات الملائمة لنا ولحركة

المجتمع، بل إن الخطأ يكمن في ضـــعف قدرتنا على توظيف هذا المنهج في قرائتنا وتحليلنا للواقع المعاش واســتنباط الحلول اســتنادا له، بكلمة أخرى أدعوى للتعمق في استيعاب هذا المنهج وقراءة الواقع واستنباط الحلول المناسبة على أساسه، وما حدث في الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، وما يحدث في الصين اليوم ليس فشل للاشتراكية كطريق للتطور والعادات الاجتماعية للشعوب بل فشل لشكل عيني محقق من التجارب الاشتراكية، الاشتراكية لن تعود بشكلها السابق مرة أخرى، بل ستكون هناك اشـــتراكية جديدة تنبع من إرادة الشـــعوب التي لن ترضـــى بهذا الذل والنهب التاريخي للرأسمالية، وسوف تبني الشعوب صيغة جديدة من الاشتراكية الإنسانية، إن هذا ليس حلما في ليلة صيف بل هو قناعة مستندة لحركة الواقع لأنه إذا كانت السمة الاجتماعية للإنتاج قد تعارضت زمن ماركس مع الفردية في ملكية وسائل الإنتاج فهذا التناقض أكثر بروزاً ووضوحا وتعسفا اليوم، المهم بالنسبة لنا هي قراءة واقعنا المعاش اســـتنادا للمنهج المادي الجدلي التاريخي لقد كتب ماركس إلى فيرازا ســـولتش بتاريخ 8أذار 1881 قائلاً: "إنه لا يعترف بمن يدعون أنفســهم الماركســيين الروس الذين لا يعبأون بالتطور التاريخي الخاص ببلدهم، وبالإخص في ظل وجود مجتمعات ريفية، ومنها يمكن بروز اشــتراكية مختلفة عن تلك المبنية على أســاس تضــاد وتناقضــات رأسـمالية عالية التقدم مثلما حدث في إنجلترا، وأن مسـاره التوضـيحي كان مبنيا على اســـاس بلاد اوروبا الغربية " الأعمال الاقتصـــادية" لماركس المجلد الثاني _ إن هذا يدعونا لإعادة قراءة واقعنا وظروف تطورنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي وطبيعة المهام المطلوبة حلها، فنحن في مرحلة تحرر وطني وديمقراطي ومجتمعا حبس تطوره وقسمت وحدته الاجتماعية والاقتصادية وأرضه الجغرافية، ومجتمعا يتأصل فيه التدين الشعبي .... الخ لست هنا بمعرض تحليل معيشة المجتمع، لكني معني بتأكيد منهج تحليل الواقع واستنباط السياسات والحلول للمطالبة بالتريث قبل الوصول لاستنتاجات متسـرعة وعمل اسـتدارات أكثر تسـرعا، ويجب أن نحذر من الانبهار بنجاح حماس بالانتخابات لأن له أسباباً عديدة والتدين الشعبي أو أيدولوجية حماس الدينية لم يسعفها

عندما كانت خارج الفعل في العملية الوطنية وقبل عقدين من الزمن فقط، عندما كانت القوى الوطنية واليسارية العلمانية هي قوة الفعل الوطني الأساسية والقائدة، وكان الدين موجوداً والشـــعب موجود والتدين الشـــعبي موجوداً حينها لقد اثبتت التجارب كلها أن الإسـلام السـياسـي ومنظوماته الاقتصـادية وبقيمة لا تشـكل علاجاً أو حلاً للشـعوب وتطورها، ولا ننسـى ان الماركسـية هي حصـيلة القوانين العلمية التي اكتشـفها ماركس في حينه مضـافاً إليها الاكتشـافات العملية من علوم الطبيعة إلى علوم الاجتماع التي جاءت نتيجة هذه الاكتشافات ونتيجة الوضـع الاجتماعي الذي ساهمت أفكار ماركس بإطلاقه بما فيها التجارب الاشـتراكية السـابقة منذ كومونة باريس حتى اليوم بنجاحاتها وغخفاقاتها وفي صـلبها التجربتين الكبيرتين للاتحاد السـوفياتي والصـين مضـافا لها جملة المعطيات الذاتية والموضـــوعية لكل بلد من البلدان لتنتج في النهاية الصـــيغة الأفضـــل والأكثر ملائمة للتقدم الاجتماعي ... ليظل العنوان الثابت التقدم الاجتماعي في كل مرحلة أي أن الأمر يكمن في المنهج الجدلي المادي التاريخي وفي الوصـــيه، التقدم الجتماعي وليس التشـــبث بأشـــكال وكليشـــهات من جهة أو بالانقلابات الفكرية غير المستندة لتحليل معمق ودقيق للوضع التاريخي من جهة ثانية.

إن ما يواجهنا اليوم إضـافة للإعادة قراءة واقعنا واشـتقاق اسـتراتيجية عمل سـياسـيه، وتجديد بنانا التنظيمية وتطويرها، وأسـاليب ووسـائل عملنا ومتطلبات التقدم المطلوب، أن تكون المراجعة وإعادة القراءة عينية محددة، بعد مضـي ما يقارب من ست سـنوات على انتفاضـة الأقصـى وما رافقها وما كشـفته على الصـعيد الذاتي والمحلي والعربي والدولي وفي صـفوق العدو ، وبعد خمس سـنوات من أحداث سـبتمبر 2001، واعلان ما يسـمى الحرب على الإرهاب، بعد أربع سـنوات من اعادة احتلال مناطق السـلطة الوطنية، وبعد ما يزيد عن ثلاث سـنوات من احتلال العراق ، وما يزيد عن شـهر من انتهاء الحرب على لبنان وما كشـــفته أو أكدته، وبعد خمس ســـنوات على مؤتمرنا الوطني السـادس واسـتحقاق عقد المؤتمر السـابع وكيف تعاطينا مع كل هذه الأحداث وانعكاسـاتها المباشـرة وغير المباشـرة على قضـيتنا وما هي انجع السـبل لمواجهة كل

التحديات المنتصبة أمامنا، إننا بحاجة إلى ورشة نقاش فكري وسياسي وأسئلة مفتوحة لنصل لأجوبة مشتركة على كل هذه الأسئلة حتى لا نفقد الزمن ونضيع الجهد، بل لنجعل الجهد والزمن يعملان لصالح قضيتنا وتقدمنا إلى الأمام نحو حرية واستقلال شعبنا، لقد كشفت السنوات الأخيرة تراجع جماهيريتنا وشعبيتنا ومعنا إن لم نقل قبلنا كل أحزاب وقوى اليسار والديمقراطية في فلسطين ورغم تزايد الدعوه للديمقراطية والتوق لها من مختلف الشرائح، وكشفت انتخابات الرئاسة والانتخابات البلدية وانتخابات التشريعي عن ضعف كبير في النتائج التي حققها اليسار كما أظهر استفتاء صندوق الإقتراع، علينا أن نسال انفسنا لماذا ؟ واين الخلل؟ هل هو فكرنا؟ أم في برنامجنا؟ أم في أدئنا؟ أم أين؟ _ إن المعروف الآن هو حاجتنا لفحص كل هذا وتجديد برنامجنا وأدواتنا وأساليبنا وخطابنا الشعبي، وتوسيع علاقتنا مع الجماهير الشعبية عبر التعامل الديمقراطي الحقيقي معها ومشاركتها في همومها وبالدفاع عن مطالبها الوطنية والاجتماعية والديمقراطية... إلخ وهذا يتطلب أن نكون نحن ديمقراطيين اولاً، ديمقراطيين في حياتنا الداخلية وفي العلاقة مع الآخر لقد دفعنا كثيراً في سنوات الانتفاضة الست، وقدمنا خيرة قادتنا وكوادرنا شهداء وأسرى او جرحى أو مطاردين وهناك من يتساءل عن مدى ملائمة الوقت الموضوعي والذاتي للقيام بمراجعة سياسية وتنظيمية _ إن هذا التساؤل مشروع، ولكن الحياة لا تتوقف ولا تنتظر في المحطات والتنظيمات الحية يملي عليها دورها التفكير بالمستقبل دائماً، وبتجديد وتطوير سياساتها وبرامجها وبناها لكي تستجيب لتحدياته _ التحدي الثاني بعد تحدي إعادة بناء حزبنا ودوره الشعبي وحضوره المتزايد جماهريا وسياسيا هو بناء التحالف اليساري الديمقراطي تحت أي مسمى، وأعتقد أن مسودة الوثيقة التي انجزت بمساهمه مميزة لشهيدنا أبو علي مصطفى قبل استشهاده تشكل أساساً صالحاً للبناء عليها وبخاصة من ما افرزته تجربة الانتفاضة والإنتخابات التشريعية والرئاسية والبلدية والقروية، وأعتقد أن جميع الأطراف المعنية بهذا الموضوع وبإعادة التوازن للنظام السياسي الفلسطيني ستكون أقرب كثيراً للواقع ولاستحقاقات حاجة عملية البناء هذه _ لقد دللت

التجربة عن عدم قدرة فصيل أو قوة يسارية بعينها على ملء الفراغ، وان حاجة التطور والارتقاء بالدور للجميع تقتضي العمل معاً لإنجاز هذه المهمة، إضافة إلى أن البرامج متقاربة جداً ويمكن ردم أية هوة في الخلافات وغالبها لا حاجة لنقاشـــه وما يتعلق بالمستقبل يمكن التوافق عليها وتشكل وثيقة الأسرى، وثيقة الوفاق الوطني التي وقعت عليها جميع القوى المدعوة لبناء ائتلاف اليســار، مســاعداً وأســاســاً هاماً في بلورة البرنامج السياسي المطلوب لهذا الائتلاف الهام جداً هو أن يصبح هذا الائتلاف مكوناً رئيسياً من مكونات برنامجنا السياسي اليومي، والركيزة الثانية من ركائز استعادة دورنا السـياسـي والشـعبي الفاعل _ الأمر السـياسـي الثالث _ التي يجب أن نركز عليه هو إعادة بناء مؤســســات العمل الوطني الفلســطيني وإعادة الاعتبار لها ولدورها كقيادة وطنية ورافعه سـياسـية وممثله شـرعية لشـعبنا ويأتي في المقدمة م.ت.ف_ باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا وقائدة نضاله وانها وظاهرة التهميش لها ولدورها القيادي والسـياسـي ويشكل ما ورد في وثيقة الأسرى من أسس سياسية واتجاهات عمل على الصـعيدين الداخلي والخارجي أساساً لعملية النهوض المطلوب، وما يحتاجه الأمر هو وضــع الآليات الضــرورية واشـتقاق الخطط الفرعية منها، إن النهوض بالجبهة ودورها عملية جدلية يتداخل وتتكامل فيها البناء الداخلي مع الوطني والســياســه الداخلية مع الخارجية ، البناء التنظيمي والجماهيري الشـعبي مع البناء السـياسـي الوطني وسياسة التحرر الوطني ومقاومة الاحتلال والعمل لنيل الحرية والاستقلال.

سابعاً_قضايا متفرقة:

1- **الدعوة لحل الســـلطة_** خرجت في الأونة الأخيرة أكثر من دعوة، من أكثر من مجموعة تدعو لحل الســـلطة الوطنية، وتقاطعت في هذه الدعوات مجموعة مواقف من أكثر من خلفية اولهما يرتبط بمواقف ســـياســـية قديمة _ جديدة من اتفاقات أوســـلو ومن الســـلطة كأحد افرازات هذه الاتفاقات وجاءت التطورات الأخيرة لتعطي فرصـــة لطرح هذا الأمر _ وثانيها، مرتبط بالحالة الفلســـطينية وعجز السلطة والحكومة بل فشلها سياسياً على القيام بوظيفتها ودورها، وتحولها

في بعض الأحيان إلى غطاء لسياسة الاحتلال، ورفع مسؤولية عن الشعب والأرض المحتلة وفقاً للقانون الدولي _ وثالثهما، مرتبط بنتائج الانتخابات وصعود حماس للحكومة والحصار المفروض على الشعب والسلطة والحكومة، وفشل الحكومة بالقيام بدورها السياسي والإداري والاجتماعي كحكومة، والملفت للنظر أن الدعوات جاءت إثر انكشاف اتفاق أوسلو وفشله وافتضاح سياسة الاحتلال اكثر فأكثر، واشتراك الفصائل الفلسطينية المعارضة في السلطة عبر مشاركتها _ من حيث المبدأ أنني لا أجد أية مشكلة في الدعوة لحل السلطة، لكن من الزاوية العملية ستبرز عدد من الأسئلة في مقدمتها ما الذي سيحصل في غزة؟ وفي البنى الهيكلية التي ارتبطت بالسلطة؟ وبالتعاون في بناء البنية التحتية مع المجتمع الدولي، وسياسياً في موقف المجتمع الدولي من هذه الخطوط الكبيرة، رغم أنني استشعر وأتلمس نتائج عجز السلطة من جهة، واستفادة إسرائيل من وجودها من جهة ثانية، واعتقد أن حركتي حماس وفتح ستكونان ضد حلها وخاصة حركة حماس؟ التي نعتقد أنها حققت انجازاً في الانتخابات بفتح الطريق أمامها لقيادة الساحة الفلسطينية في المرحلة القادمة، وكونها أول تنظيم سياسي إسلامي يصل للحكومة عبر صناديق الاقتراع وفي فلسطين وما تمثل من مركز حساس نوعياً وله تأثير كبير على الوضع الدولي فأنها ستقف ضد على طول الخط، وستصعد الحساسية الذاتية عندها لتعتبر هذه الدعوة موجهة ضدها ذاتياً، اما فتح فستقف في غالبيتها إن لم نقل كلها ضد هذه الدعوة، لأنها ترى في السلطة مشروعها وتراهن على العودة إلى موقعها القيادي لها مهما كلف الأمر وباقي القوى سوف يتردد البعض لأنه لا يرى جدوى من هذه الدعوة، والآخر يراهن على الإصلاح والتغيير والثالث لأنه دخل حديثاً لمؤسسات السلطة وهو غير قادر على الاستدارة أو تبريرها أمام قاعدته وجمهوره _ انني أرى ان الموقف الصحيح في هذه المرحلة، هو التركيز على إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف _ باعتبارها الكيان الناظم والموحد والممثل الشرعي والوحيد

لشـــعبنا في الوطن والشـــتات، وإعادة الإعتبار لدورها وتفعيلها، وفيما يتعلق بالســـلطة العمل لإعادتها لموقعها الطبيعي كذراع للمنظمة ومؤســـســـة من مؤسساتها، وليس كبديل أو منافس للمنظمة كما أرادها البعض في الماضي، أو كما يريدها البعض مجدداً، وهذا البعض من فتح ومن خارجها أو غالبيه مقرره في الماضي، وحماس اليوم وكل الحسابات سياسية وفؤية خاصة، وبذات الوقت أرى تجنب الدخول في الجدل حول حل الســلطة أو الإبقاء عليها، لأنها في كل الأحوال ليست قضية مبدئية تستحق الوقوف عندها، إنما الموقف منها يجب أن يكون عملياً يرتبط بالدور والوظيفة والأداء، أي بما يخدم قضـــية الحرية والإستقلال والعوده، ويخدم الشعب الفلسطيني ومتطلبات تقدمه وحفظ حقوقه، وإذا وصلنا للنقطة التي تستدعي الدعوة لحلها لا بأس بذلك، ولكن يجب التجهيز لذلك بأن يسبقها خروجنا من مؤسساتها الساسية أولاً، في كل الأحوال أرى الدعوة لحل السلطة لا يكتسب الجدية بعد رغم أهميته السياسية.

2- **الدعوة لمؤتمر دولي لمناقشة التسوية السياسيه وأفاقها**- تصاعدت الدعوات لعقد مؤتمر دولي بعد تصاعد التوتر والصراع وخاصة في فلسطين ولبنان، وبعد إعلان عمرو موسى امين عام الجامعة العربية فشل عملية السلام، أننا لا نملك معارضـــة الدعوة لعقد مثل هذا في إطار الأمم المتحدة ويهدف تنفيذ قراراتها مع ضرورة اخراج قضية الصراع من دائرة التفرد الأمريكي فيها، لكن ما لفت النظر هو تصـــريح أحمد ابو الغيط وزير خارجية مصـــر أثناء لقائه مع وزير خارجية اسبانيا، وأثناء تقدمه بعض التوضيحات لما يجري من حديث عن مبادرة مصرية _ ســعودية _ أردنية للجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشـــأن، حيث قال: إن المطلوب تحديد الحدود مقدماً، الامر الذي قد ينطوي على إخضاع حدود 1967 _ للنقاش والتعديل، اننا مع المؤتمر الدولي ومع إخراج الملف من دائرة التفرد الأمريكي، ولكن كل هذا يجب أن يســـتند للشـــرعية الدولية وقراراتها كرزمة متكاملة، وغاية عقد المؤتمر وضع آلية لتنفيذ هذه القرارات وليس التفاوض عليها

مجدداً ، في كل الأحوال الامر حتى الآن غير واضح على الأقل بالنسبة لي، لكن من الواضح ان المطلوب هو مؤتمر دولي لنقل القضية لإطار الأمم المتحدة ولإخراجها من دائرة التفرد السياسي والأمني الامريكي الاسرائيلي، وبهدف نقاش والاتفاق على آلية لتنفيذ هذه القرارات ذات الصلة .

3- **الانفصال من طرف واحد** _ الانطواء _التجميع _ الانضواء لقد انبثقت استراتيجية الاحتلال بالانفصال من طرف واحد، بعد فشل أوسلو، وفي ضوء تزايد الخطر الديموغرافي الفلسطيني، وحاجة قيادة الاحتلال لمشروع سياسي ، والأهم من ذلك قناعة شارون وائتلافه بأن الحرب على الإرهاب تعطيه الفرصة التاريخية لإزاحة أي طرف سياسي فلسطيني ولغرض الحل الذي يستجيب لمصالح اسرائيل ورؤيتها الاستراتيجية للحل، ولاعتبارات عديده تخص الوضع في قطاع غزة، وفي مقدمتها الكثافة السكانية ، والمقاومة فيه، والعدد القليل للمستوطنين ، وضعف المبررات الدينية والتاريخية لدى المتطرفين المتدينيين... لكل هذا اقدموا على تفكيك المستوطنات والانسحاب من غزة من طرف واحد، رغم وجود ابو مازن رئيساً للسلطة واستعداده للتفاوض معهم ولاستلام القطاع ولكن في اطار اتفاق شامل، ان شارون وقيادته اداروا ظهرهم له، وجاء أولمرت بعد شارون مستكمل المشوار في الضفة، ورغم الظروف المختلفة (كثافة المستوطنين ، النظرة الدينية التاريخية ...) إلا أن الحرب على لبنان وما أفرزته من نتائج قلبت أولوية الاهتمامات ولو مؤقتاً، وما الحديث اليوم عن استعداد للتفاوض أحياناً مع سوريا واحيانا أخرى مع الفلسطينيين والتصريح بها صباح مساء إلا محاولات سياسية تكتيكية لأشغال الوضع الداخلي الإسرائيلي والأوضاع الاقليمية الدولية، لتظهر اسرائيل كدولة تبحث عن السلام فش حين أن المر كله لا يتعدى ادارة الأزمة وليس الشروع الجدي في حلها، ولمجابهة هذه السياسة وتداعياتها علينا أن نتفق فلسطينياً منظمة وقوى وسلطة، على استراتيجية عمل سياسية، وعلى تحركنا السياسي بحيث لا نختلف على جلد الدب قبل صيده، إذا

كان هناك دباً للصيد، وتوظيف هذا التحرك لفك الحصار السياسي والمالي على شـــعبنا ، مع التمســـك بثوابتنا، وإن علينا توظيف كل ما يمكننا توظيفه لخدمة قضية شعبنا، وإخراج قضيته من المأز .

4- **حكومة الوحدة الوطنية** _ إنني أعتقد أن العقبات التي واجهت تشـــكيل الوحدة الوطنية، ناجمة عن الحســـابات الســـياســـية والتنظيمية الفئوية، لأن المصـــلحة الوطنيـة العليـا وطبيعـة المرحلـة التي يعبرهـا شـــعبنـا كمرحلـة تحرر وطني وديمقراطي والتحديات والمشاكل المطروح علينا حلها او مجابهتها ، كلها تفترض الوحدة وحدة الاســتراتيجية، وحدة القيادة وحدة المؤســســات، العمل المشــترك... وحدة الحكومة، ولكن مرة أخرى الحســابات الســياســية والتنظيمية الفئوية للقوتين المهيمنتين على الســياســة والقرار الفلســطيني (حماس وفتح) هو ما أعاق ويعيق العمل الموحد، وهذه الحســابات تضــر بالقضــية الوطنية وبكل الأطراف في آن واحد بما في ذلك بأصـحابها ، وبالنسـبة لنا فقد كنت مع مرشـح للرئاسـة تدعمه القوى الديمقراطية ، وعندنا وللأسف الشديد فشلت هذه القوى بالاتفاق على مرشح لم أكن مع دعم البرغوثي، بل كنت مع ترشــيح الأمين العام لاعتبارات تنظيمية مستقبلية، او ترك الحرية للقاعدة لتصوت لمن تريد في حال فشلنا بإقناع الامين العام بترشــيح نفســه، وكنت بذات الوقت مع الاتفاق على قواســم مشــتركة أو مدعومة من القوى اليسـارية لانتخابات التشـريعي ولكننا لم ننجح، وكذلك لم أكن مع مشـــاركتنا المنفردة في حكومة هنية، لان هذه المشـــاركة لو حدثت لحملتنا تبعات كثيرة، ونحن ندرك مسـبقاً أن الحكومة لن تتمكن من القيام بوظيفتها، إننا قوة معارضــة وعلينا بناء نفســنا مع ائتلاف اليســار كقوة فاعلة ومؤثرة ســياســياً واجتماعياً، وأعتقد أن مشـــاركتنا في حكومة وحدة وطنية كما جاء في وثيقة الاسرى التي أدعي أنني لعبت الدور الأساسي في الوصول اليها، يجب أن يكون على قاعدة المشاركة الفعلية لكل من حماس وفتح- لأنه يسمح لنا بالمشاركة في الانجاز إذا تحقق ولا نتحمل الكثير في حال الفشل، ويفتح لنا باباً سياسياً- نحن

بحاجة إليه وفرصة للصلة مع الشارع الفلسطيني، وبالتالي فإنني مع المشاركة وفق اساسين مشاركة فتح وحماس بها على الأقل وعلى أساس برنامج سياسي يستند لوثيقة الأسرى، وأن نعمل لمشاركة قوى اليسار في الحكومة، لنقوي معاً من موقعنا ومواقفنا فيها، كما قال المرحوم جورج حاوي: أحياناً تحتم عليك الظروف بأن تصبح بحاجة أكثر الى القوة الاساسية لضمان استمراريتك ودورك، وبالتالي فإن نسبة القوى هي تقرر وليس الرغبة كما أنني أعتقد في هذه المرحلة بالإضافة للقوى والشخصيات الحريصة على المصلحة الوطنية، ونرى بأن حكومة الوحدة الوطنية ضرورية لهذه الغاية، فإن أبو مازن لحسابات سياسية معني بالحكومة، لأنه يريد أثناء تحركه السياسي الخارجي أن يتعزز دوره القيادي بوضع داخلي موحد وهو يعتقد أنه عبر هذا يمكن معالجة بعض المشاكل مثل المساعدات وغيرها، وبنفس الوقت فإنه لا يرى فرصة لعملية سياسية تفرض عليه تنازلات ذي مغزى، لكل هذا فهو متحمس للحكومة ، في حين ان هناك بعض الأطراف في فتح لا تريد حكومة الوحدة الوطنية أن ترى النور لحسابات سياسية أو شخصية وتراهن "مخطئة طبعاً" على انهيار حكومة حماس ويحظى بعض هذا الاتجاه بوعود خارجية، وأكثر القوى قلقاً من الاضطرار لحكومة الوحدة الوطنية بعض قيادات حماس، لأنها لا تريد ان تظهر بأنها شكلت الحكومة وفشلت بحل مشاكل الشعب أو فتح الآفق امامه، خاصة في ظل الحصار والاضرابات... الخ ويقلقها امكانية رفع الحصار عند تشكيل حكومة الوحدة (كل هذه الحسابات فئوية) هكذا أرى الأمور عن بعد وآمل أن أكون مخطئاً في بعضها على الأقل، وبرغم آية محاذير أو ملاحظات الا أن تشكيل حكومة وحدة وطنية تشكل مصلحة وطنية للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية، وتكاد تكون الممر الإجباري لخروج الشعب وقضيته من المأزق الراهن، ولهذا علينا بذل كل جهد لتذليل عقبات تشكيلها واخراجها للنور والمشاركة فيها.

5- **الصـــلة بين المعتلقين والخارج**- هناك تجربة طويلة للاعتقال والمعتقلين منذ ما يقرب من أربعة عقود خاصـة بنا وبباقي قوى شـعبنا، واختزنا هذه التجربة خبرات عـديـدة ونحن مكون من مكونـات هـذه التجربـة، ورغم معرفتي بـالفوارق الكبيرة أحياناً بين العواطف والحديث عن شـــراكة المعتقلين بالقرار، وعن ...وعن.... وبين الواقع كما شهدته وعشته لأكثر من أربع سنوات وبضعة شهور إلا أنني لم أتصـــور هذه الهوة بين القول والفعل، واحياناً تبدو هذه الهوة واعية ومدركة، ولبســت نتيجة الصـــعوبات أو المشـــاكل، فمن يدخل المعتقل بمعزل عن دوره ووضـــعه يصـــبح خارج الحســـاب بالمعنى الفعلي وليس بالحديث المناســبتي أو المجامل او العاطفي، لقد شـهدت كيف تعاملت بعض قيادات الفصـائل مع وثيقة الاسـرى، حيث لم يتورع البعض عن الاتهام للجميع بما في ذلك أخوانه (حديث مشير المصري) وعن ضـغوط لسحب التوقيع عليها...الخ ورغم الملاحظات هذه والتي تمس دور الاسـرى في القرار السـياسـي ولو كان الأمر بحدود تقديم مقترح إلا أن هذه القوى تقوم بتنظيم زيارات لمحامين موثيقين أسبوعياً مرتين لاعضـائها القياديين، هذا ما يجري مع الاخوة في حماس والجهاد ومروان البرغوثي من أجل الوقوف على ارائهم ومشـاركتهم في القرار وفي المسـؤولية التي يتحملونها واقعياً في حين ان الأمر بالنســبة لنا يكفي أن أقول انه معروف لديكم، وباســتطاعتكم تقيمه ، وســـتخلصـــون الى نتيجة لا يمكن أن يجادل فيها أحد، وهي أن الأمر ليس وارد في الحســاب لدى المكلفين بالمر على ما يبدو، أنني ومعي الكثير من المعتقلين إن لم أقل كلهم نشـــعر أن هنـاك عمليـة تغييـب، وبمـا أن التجربـة والإمكانية ومعرفة طريق الحل تدلل أن حلها ممكن فأين المشـكلة؟ الجواب يبقى عندكم.

6- **الأســرى والتبادل**- المعتقلون مشـغولون بهذه القضـية ويعلقون عليها آمالاً كبيرة وهذا حقهم فهناك من أمضـــى ثلاثة عقود في المعتقل والأفق المفتوح أمامه هو التبادل وليس غير ذلك إنني أدرك ما يحيط بهذه القضـية من ملابسـات سياسـية

أكان الأمر في لبنان أو في غزة لكن المسألة تبقى أن هناك معتقلين دخلوا المعتقل شباب وبات شيباً به، ومعظمهم يحمل أمراضاً مزمنة، والبعض شارف عمره على النفاذ أي باتوا بالستين والسبعين من العمر، كل هذا يجعل من هذه القضية ساخنة جداً: صحيح أن ما هو موجود من أسرى، لا يسمح بإخراج العشرة آلاف معتقل لكن الصحيح والواجب أيضاً يفرض على الاهتمام بهذه القضية الحساسة انسانياً وسياسياً، إنني أعرف أن كل أسير يحلم صباحاً ومساءاً بالحرية ويعتبر نفسه صاحب أولوية فلا شيء أثمن وأكبر قيمة من الحرية، ولكن المعيير السياسية المنصفة تساعد في معالجة ردود الفعل، وتفتح أملاً للمستقبل.

الرفاق الأحبه– هذه أول رسالة مطولة أبعثها لكم منذ الاعتقال، لا أعرف هل ستصل أولا، وخرجت الرسالة طويلة عن قصد، ولكن تداعيات الكتابة جعلتها طويلة هكذا – اذا وصلت آمل أن توصل (ل.م.س + ل.م.ع) انني شخصياً أقدر عالياً ما تبذلونه من جهود في ظل ظروف غاية في الصعوبة داخلياً وخارجياً، وإنني لعلى ثقة أنكم قادرون على عبور هذه المرحلة الصعبة وفتح الآفق أمام جبهتنا والمساهمة الهامة في فتح المستقبل أمام شعبنا، بما اختزنتموه من تجربة ومعرفة، وما تتحلون به من تصميم وإرادة سياسية منحازين دائماً لقضايا الوطن والشعب على حساب أية اعتبرات أخرى، حتى اليوم لم اتمكن من رؤية أو التواصل مع الرفيق أبو غسان، بسبب ظروف الاعتقال سوى تحيات بالواسطه ومن بعيد وعن بعد وأسكن في غرفة واحدة مع الرفيق أبو قيس.

مرة أخرى تحياتي وقبلاتي للجميع، وإلى اللقاء في رحاب الحرية، حرية الوطن والشعب وحريتنا كأفراد، أبعث لكم ببيت الشعر التالي للشاعر الراحل صلاح جاهين...

شال البط .... عدى الربى والبحور .... ياما نفسي أشيل وأطير ويا الطيور .... امانة يارب لو مت .... والنبي ..... مطحتنيش في الجنة ..... للجنة سور.

أبو علي مصطفى في ذكراه

في السابع والعشرين من هذا الشهر عام 2001 أقدم العدو الصهيوني على اغتيال أبو علي مصطفى بصاروخين من طائراته شهيد الثورة والانتفاضة والوحدة الوطنية في مجابهة الاحتلال بعد عودته لأرض الوطن فلسطين بعامين تقريباً.

إننا نتذكر جميعاً كلام شهيدنا أبو علي عند عودته لأرض الوطن والتي باتت منهجاً عملياً عندما قال: لقد عدنا لنقاوم ... لا لنساوم، في هذه الكلمات البسيطة والمباشرة قال كل شيء عن منهج الجبهة الشعبية الذي يؤمن به، بل أنه أحد صاغته ، قاله علناً وللجميع وأمام الجميع، لهذا عرفنا جيداً لماذا استهدفت إسرائيل أبو علي في ذروة الانتفاضة الثانية لشعبنا الفلسطيني البطل وبعد انتخابه أميناً عاماً للجبهة الشعبية خلفاً للدكتور جورج حبش الأمين العام الذي ضرب مثلاً يحتذى في الديمقراطية لكل الأحزاب وبخاصة للأحزاب اليسارية عندما غادر موقعه التنظيمي كأمين عام للجبهة الشعبية باختياره الشخصي، بل بإصراره وهو في قمة عطائه ووضع نفسه بتصرف قيادات الجبهة كمستشار لها.

لقد مثل شهيدنا أبو علي مصطفى، بالتزامه الوطني والديمقراطي ، وبنضاله ضد الاحتلال والاستبداد قمة ما تؤمن به الجبهة الشعبية، قد مثل الجبهة قبل ذلك بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة ايماناً منه ومن الجبهة الشعبية بوحدة الشعب والأرض والقضية، وكان نائباً للأمين العام د . جورج حبش، ودخل ليقود مقاتلي الجبهة الشعبية بالأرض المحتلة عام 1967، ودافع عن الثورة وخيارها الوطني والديمقراطي في الأردن ولبنان وسوريا وفي الأرض الفلسطينية المحتلة وفي كل مكان وموقع تواجد فيه.

إنه المناضل والمقاتل من أجل حرية شعبه ووحدته، ومن أجل وطنه فلسطين كان واستمر كذلك حتى استشهاده، وقد شارك بصوغ مواقف الجبهة الشعبية الذاتية

والوطنية وتمسك بحق شعبه بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وبالحل الديمقراطي الشامل للقضية الفلسطينية كقضية مركزية في المنطقة.

هذا هو أبو علي مصطفى ابن بلدة عرابة جنوب جنين، حيث كان والده من مؤيدي ومقاتلي عز الدين القسام بن جبله في سوريا والذي استشهد في حرش يعبد على أيدي القوات الاستعمارية البريطانية عام 1935.

لقد ناضل أبو علي مصطفى من اجل وطنه فلسطين منذ نعومة إظفره، وفي إطار حركة القومين العرب ولاحقاً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي أصبح امیناً عاماً لها، ومع أشقائه في الأردن أساساً، من أجل حرية ووحدة شعب فلسطين في مواجهة الاحتلال الصهيوني ودافع عن حقوق عمال ومحتاجي أبناء فلسطين في كل مكان عمل فيه وفي كل موقع تبوأه.

هذا هو شهيدنا البطل ابن عرابة، المناضل حتى الاستشهاد ووصيته لشعبه ولرفاقه جميعاً أن ناضلوا من أجل شعبكم وحقوقه الوطنية والديمقراطية.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

2013/8/28

اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" في ذكراه العشرين

في الثالث عشر من أيلول / سبتمبر الحالي يكون قد مضى على اتفاق أوسلو أو إعلان المبادئ عشرون عاماً، وها نحن ندخل العام الحادي والعشرين من عمر هذا الاتفاق المشئوم والذي كان يجب أن ينتهي العمل به عام 1999 . وفقا لاتفاق أوسلو2. ووفقاً لما اتفق عليه في حينه، وفي هذه الأيام نحيي الذكرى الواحدة والثلاثين لمجزرة صبرا وشاتيلا الذي أقدم عليها شارون وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه .

وللأسف الشديد أنه جرى تحميل الاتفاق الكثير ، من قبل الطرف الفلسطيني، مثل تقسيم مناطق الاحتلال الإسرائيلي والتي هي بالأساس مناطق الدولة الفلسطينية إلى A – B – C كل هذا حسب المفاوضين في حينه من أجل التسهيل على القيادة الإسرائيلية بالقبول به وتطبيقه لاحقاً.

وقد ذكر ايتان هابر في صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية وترجمته ونشرته صحيفة القدس في يوم 2013/9/16، أي بعد مرور عشرين عاماً على اتفاق أوسلو/ أو إعلان المبادئ، وإيتان هابر عمل سابقاً مديراً لمكتب شريك سلام الشجعان كما حلا للبعض تسميته اسحق رابين حيث قال: "ليس في الاتفاق كلمة أو نصف كلمة عن "دولة فلسطين" أو "دولتين لشعبين" كما اقترح نتنياهو"، وأضاف "وكانت النية الإسرائيلية هي: "إعطاء أسنان" للسلطة الفلسطينية "التي قامت كي تخدم، شكراً للرب، الإدارة المدنية الإسرائيلية"، وأضاف: "هذا الاتفاق كان ينبغي له أن يكون اليوم الحلم الرطب والمبتعد للمستوطنين، ولكنه هو وهم لم يعودوا هناك ". " العرب يقتلون العرب والشعب الإسرائيلي في نشوى، نحن نعيش اللحظة"... إلخ" وسفينة تبحر على نحو جميل بين جبال الجليل أما إلى الشاطئ فلا تصل" .

إن من يقرأ كل ما كتبه ايتان في يديعوت أحرنوت يصل لاستنتاج بأنه مع اتفاق إعلان المبادئ / أوسلو، لأنه يخدم الاحتلال الإسرائيلي ولأنه كان لاعباً رئيسياً به، ففي عام 1999 اتفقت القوى السياسية جميعاً وكان الاجتماع برئاسة المرحوم صخر

حبش عضو اللجنة المركزية لفتح في حينه على شيء أساسي وهو ضرورة الإعلان على بسط سيادة دولة فلسطين على كامل حدود 1967 ومطالبة المجتمع الدولي بدعم هذا التوجه سياسياً وعملياً، وسافر الرئيس الشهيد ياسر عرفات لعدة دول عربية وعالمية لتسويق هذا الموقف وبعضها قابل رؤسائها في مطار البلد المعني وعاد إلى هنا بضرورة المزيد من المفاوضات حول هذا الموضوع. وذهب بعدها إلى كامب ديفيد2 وعاد للوطن هنا لأنهم أرادوا دفعه لمزيد من التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني وقال جملته المشهورة: "اتبعوني لتسير في جنازتي"، حيث سبق له أن قال في أكثر من مناسبة بما في ذلك في خطابه يوم عودته إلى فلسطين: "كل لديه ملاحظات حول اتفاق أوسلو وأنا أقول لهم بأن لي أكثر منهم على هذا الاتفاق".

إن اتفاق إعلان المبادئ / أوسلو وما تبعه وتلاه من اتفاقات، ومن ممارسات للاحتلال، واستيطان وحصار، واعتقالات لا زالت مستمرة حتى الآن وربما غداً يتطلب منا جميعاً:

أولاً: إنهاء الانقسام الذي يعشش بين غزة والضفة، فمن يريد مجابهة الاحتلال باعتباره التناقض الأساس. عليه أن ينهي هذا الانقسام أولاً.

ثانياً: وقف التفاوض الجاري مع الاحتلال فالاحتلال يريد من هذا التفاوض شيئاً أساسياً هو أن يفعل ما يريد، وعلى من يمثل الفلسطينيين التفاوض فقط.

ثالثاً: علينا العمل بمحورين أساسيين هما: (1) المقاومة بكل أشكالها باعتبارها حقاً لشعبنا، فكل شعب يقع تحت الاحتلال له مثل هذا الحق وفق الشرعية الدولية وقوانينها، (2) التحرك السياسي دولياً وفي المقدمة باتجاه محكمة روما ومحكمة لاهاي لمحاكمة إسرائيل وشخوصها على جرائم، خاصة أننا في وضع دولي يسمح لنا بذلك منذ 2012/11/29.

رابعاً: وقف كل أشكال التنسيق مع الاحتلال، وبخاصة التنسيق الأمني، فإسرائيل لا تقيم وزناً إلى لهذا وهذا فقط، لأننا بهذا نعطي لإسرائيل أن

أمنها حصـــان من الســلطة الفلســطينية وهي محتلة لأرض الفلســطينيين جميعاً.

إننا ندعو الجميع لاعتماد هذا التوجه من اجل فلســطين وشــعبها ، من أجل ارض فلســـطين والمهجرين على أيدي الصـــهاينة منها، ومرة أخرى نقول أن من يريد خل التناقض الأساسي عليه مواجهة الاحتلال أولاً.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

2013/9/17

استراليا والفدائي الفلسطيني

يذهب الفدائي الى استراليا وهو محمل بالكثير ....الكثير من الأولويات – الهموم ، وليس كما غيره من الفرق فهو ذاهب وهو يحمل أولوية انه يمثل شعب فلسطين، هذا الشعب المناضل من أجل الحرية والاستقلال الوطني والعودة ، وهو يناضل ضد احتلال صهيوني منذ سنوات طوال وحتى الان، هذا الاحتلال الذي يحاول منذ تأسيسه في أرض فلسطين وعلى شعبها وهو يعطي الأولوية في برنامجه للهوية الدينية، منذ استعمر فلسطين باسم اليهودية وهي الدين السماوي الأول وعمل منذ حضوره من ألمانيا وأمريكا وأوروبا الشرقية وبعض الدول العربية .... الخ تحت شعار الأولوية للدين اليهودي والأولوية للجيش والأجهزة الأمنية، وكان يرعاه بذلك الاستعمار البريطاني.

وبعد ما يقرب من 67 عاماً من إقامة دولة اسرائيل، وهو مستمر في العمل على تشريد الفلسطينيين من أرضهم الذين عاش فيها آباؤهم وأجدادهم منذ عهد الكنعانيين حتى الأن أي قبل اليهودية والمسيحية والإسلام، فالقدس هي عاصمتهم ويعملون من اجل ذلك ، وهي من حق محمد ابو خضير الطفل الى غسان وعدي ابو جمل وسائر الشهداء، والخليل هي موطنهم، وحربهم على غزة لا تقف مطلقاً ولا يتوقف حصارهم لها، وبنفس الوقت هذه حربهم على حيفا وعكا والناصرة والنقب، الأرض المحتلة عام 48 وتهجير أبنائها لا تجد من يمنعها سوى أبنائها حتى أن غلاة المتطرفين الحاكمين بإسرائيل الأن أمثال نتنياهو وليبرمان وبينت وغيرهم لا يردعهم المنصب ولا أي شيء ويقولون صباح مساء أن على أهل 1948 أن يذهبوا لفلسطين وفي منظورهم أن فلسطين هي الأردن الأن.

من هنا فإن الفدائي الفلسطيني يذهب وهو يحمل على كتفيه كل هذا وغيره من طموحات وآمال بتحرير الأرض والإنسان وبناء الدولة السيدة المستقلة وعاصمتها القدس، هكذا نادى قادتنا الشهداء ياسر عرفات وجورج حبش والشيخ أحمد ياسين وأحمد شقيري مؤسس م . ت . ف ، وفتحي ألشقاقي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي

وقد تحدث بذلك الرئيس الحالي لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الرئيس محمود عباس [أبو مازن] عندما قال رداً على نتنياهو وليبرمان وغيره من غلاة الصهاينة، إن القدس عاصمتنا وعاصمة دولتنا المستقلة ونحن لا نريد منكم سوى رحيل الاحتلال عن شعبنا وأرضنا المعترف بها من الأمم المتحدة، وعودة شعبنا الى أرضه التي هجر منها، وأن الاستيطان سابقاً ولاحقاً هو غير شرعي، وهذا ما ينطبق على قرارات الشرعية الدولية وقرار المجلس الوطني الفلسطيني "بالعودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس".

ولهذا نحن شعب فلسطين وشعوب امتنا العربية وأصدقائنا في العالم نقف صفاً واحداً خلف وفدنا الفدائي إلى استراليا وأي منطقة يذهب ليمثلنا فيها هو أو غيره من الوفود في هذا العالم، ونقف مع الصديق العزيز جبريل الرجوب في دفع الرياضة الفلسطينية للأمام.

إن المطلوب من ذوي الشركات المالية والاقتصادية ... الفلسطينيين والعرب دعم هذا الفريق / الفدائي الفلسطيني دائماً، لا لشيء إلا أنهم أولى من غيرهم في دعمه، وهذا ما هو مطلوب منهم على أقل تقدير دائماً، حتى تصبح منطقتنا ومنطقنا مثل العالم المتقدم على أقل تقدير، حيث تقوم الشركات برعاية الفرق هناك، ومن أجل أن تمثيلنا خير تمثيل ومن هنا الى أن تتحمل هذه الشركات مسؤوليتها فإن المطلوب من الحكومة الفلسطينية وحكومات البلدان المعنية بدعم هذه الفرق مادياً.

نحن الان أمام تحديات جمة، وفرقتنا وفي مقدمتها الفدائي أمام هذا التحدي وعلينا أن نثبت للآخرين أننا أهل لهذا التحدي، لأننا أبناء الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية وأبناء الوحدة الوطنية الفلسطينية والهوية الوطنية الذي ضحى الرئيس ياسر عرفات وجورج حبش وكل الشهداء والأسرى من أجلها.

إلى اللقاء في استراليا وما بعدها

عبد الرحيم ملوح

2014/11/24

الخديعة الكبرى

قبل أقل من عام وفي النصف الثاني من شهر آذار الماضي، قام السيد رئيس جمهورية أمريكا باراك حسين أوباما، بزيارة للمناطق المحتلة وبعد عام تقريباً وفي نيسان 2014 ستنتهي المدة الزمنية التي حددها وزير خارجيته جون كيري للمفاوضات الثنائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول كافة الموضوعات النهائية. وتعريف النهائية مستقى أساساً من إعلان المبادئ والمعروف جيداً باتفاق أوسلو، علماً أنه كان يجب أن تنتهي مدته الزمنية في عام 1999، ولا زال مستمراً حتى الآن وربما لفترة زمنية أخرى، فاتفاق القاهرة الذي سمّي أوسلو 2 لم يلغي اتفاق اوسلوا واتفاق باريس الاقتصادي كذلك، فلا زلنا نعمل وفق هذه الاتفاقات الثلاث وكأنها القدر الذي لا يرد سياسياً.

وفي المحادثات الأخيرة انحازت إدارة باراك حسين أوباما في دورتها الثانية ومعه وزير خارجيته جون كيري لتلبية المصالح الإسرائيلية العليا، ولمطالب حكومة اليمين الإسرائيلي العنصري، فالإدارات الأمريكية المتعاقبة تنحاز باستمرار للمصالح الإسرائيلية العليا كونها تمثل التحالف الأساس لها ولمصالحها في المنطقة ، حتى لو تعارضت المواقف الأمريكية مع الشرعية الدولية، وبالنسبة لإسرائيل فهي دولة قائمة بقوة الاحتلال ومتعارضة دائماً وفي كل ممارساتها مع الشرعية الدولية.

لقد حدد جون كيري بأن المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية برعاية أمريكا سوف تنتهي بحدود 6–9 أشهر. وأنتدب عن أمريكا مارتن أندريك ومؤخراً ديفيد ماكوفسكي كممثليه عن الإدارة بما فيها الخارجية الأمريكية لهذه المفاوضات وهما مع العنصرية الصهيونية ضد حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني، وبرغم رفض غالبية الفصائل السياسية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني لهذه المفاوضات والأسس والمرجعيات الذي قامت عليها. حتى أن عضو اللجنة المركزية والوفد المفاوض د . محمد اشتيه استقال منذ 2013.11.5 أي بعد أربعة أشهر من بدء المفاوضات، وحدد أربعة أسباب

لاستقالته وفق محاضرته في بيت جالا مؤخراً في حين أن صائب عريقات مسؤول الوفد المفاوض الفلسطيني بشرنا بأنه سيتم بعد نيسان 2014 سنة للتفاوض على اعلان المبادئ الآن يجري الحديث الأمريكي، وهذا هو موقف نتنياهو بما يلي:

1- الاتفاق مع إعلان مبادئ في نهاية آذار بداية نيسان أي بعد 9 أشهر ومن ثم عن عام كامل إذا استجابت سلطات الاحتلال لتطبيق هذا الإعلان، علماً أن إعلان المبادئ هذا يكمن فيه كل شيء واضح ومحدد إسرائيلياً، بينما كل شيء فلسطيني غير واضح وغير محدد، الأمر الذي دفع الرئيس عباس بأن يرسل للرئيس أوباما رسالة غير رسمية [non paper] لتحديد الموقف مما طرحه نتنياهو وفق ما جاء به كيري، جيد أن يرسل الرئيس عباس رسالته هذه، ولكن الأفضل أن تكون رسالة رسمية لأن نتنياهو وكيري واوباما من المفترض أنهم يتعاملون معنا رسمياً.

2- القدس: لقد وافق الطرف الفلسطيني على أنها عاصمة لدولتين هما [فلسطين وإسرائيل] وأن تكون لها بلدية مفتوحة وتشكل من بلدية للقدس الشرقية وبلدية من القدس الغربية، ولكن الوفد الإسرائيلي حتى الآن يرفض هذا ولسان حالها يقول أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل، الأنكى من هذا أن الوفد الفلسطيني وقع بالورطة الإسرائيلية فهي ترفض رؤيتنا ومشروعنا بذريعة أن تبحث بموضوع القدس الشرقية وليس القدس الغربية، وبالتالي من غير الصحيح أن يتدخل الطرف الفلسطيني بشؤون القدس الغربية، ولآن سلطات الاحتلال تبحث شأن القدس الشرقية فالتفاوض يتم عليها لا غيرها.

3- فيما يتعلق باللاجئين وحق العودة وفق القرار الأممي 194 لا يحث بعودتهم الى ديارهم التي هجروا منها وفق هذا القرار. يمكن البحث بعودة جزء منهم إلى أراضي السلطة الوطنية والجزء الكبر إسكانه هنا وهناك في الدول التي تقبل بهم ولحل مشكلتهم فيها، والعودة ممكن أن تتم بلم شمل العائلات مع أن غالبية الآباء والأمهات قد ماتوا وبموافقة الاحتلال الإسرائيلي.

4- الاستيطان: وجهة النظر الإسرائيلية لا تفكيك للاستيطان والجدار ...الخ وكل المستوطنات باقية مكانها وتكبر وتسمن باستمرار، ومؤخراً جرى حديث الوفد الإسرائيلي للمفاوضات الثنائية برعاية أمريكا عن المساحات المطلوبة من أجل التوسع الاستيطاني ومن أجل ربط المستوطنات مع بعضها، مثلاً مستوطنات (بسيغوت + عوفرا + بيت ايل) يمكن ربطها وما بينها من مساحات جغرافية مع بعضها البعض.

5- الأغوار؛ نقاط الحدود الشرقية: الإصرار على أن تكون منطقة الأغوار والحدود الشرقية بيد جيش الاحتلال الإسرائيلي اساساً، وبأن يكون معبر الكرامة مثلاً برقابة إسرائيلية على من يدخل أو يخرج من الفلسطينيين وضيوفهم، كما كان أيام أتفاق أوسلو.

6- نقاط المراقبة على الجبال: عدة نقاط للمراقبة على الجبال لصالح الجيش الإسرائيلي من جنوب الضفة حتى شمالها وكلها تحتاج الى مواصلات وطرق اتصال ...الخ .

7- الأنكى من كل هذا أنهم لا يريدون أن يكون للفلسطيني مطار وخاصة بالضفة، ولسان حالهم أن اذهبوا إلى الأردن لإقامة هذا المطار، في الشونة أو الكرامة ...مثلاً حتى يتسنى لهم مراقبة كل فلسطيني يسافر، وربط الأردن مع فلسطين وبإطار شبكة إسرائيلية واحدة، وبحيث جميع وثائق السفر تمر عبر الجانب الإسرائيلي . ويرفضون إقامة مطار فلسطيني بقلنديا كما كان قائماً قبل عام 1967.

هذا ما حمله كيري وتبناه سياسياً وعملياً من نتنياهو، ووافقنا على أن يجلس مدير مخابراتنا مع جون ألن لمناقشته في الخطة الأمريكية الأمنية التي حملها كيري من نتنياهو، الأمر الذي دفع الرئيس عباس للاحتجاج عليها برسالته المشهورة الى باراك حسين أوباما . بصفته الرئيس الأمريكي، وحتى الآن لا نعرف ماذا سيحمل الحاوي جون كيري من نتنياهو في جولته القادمة ؟!.

إننا نعيش مرحلة سياسية صعبة ومعقدة، فالدول العربية منشغلة بمشاكلها الذاتية برغم استجابة وزراء الخارجية للاجتماع الأخير بناء لطلب الرئيس عباس، ونحن مُنقسمين على أنفسنا بين غزة والضفة، وحول الموقف السياسي من المفاوضات الجارية ، في حين أن التناقض الأساس هو مع الاحتلال، ومن يريد مواجهته عليه أن يتوحد أولاً، والرهان على أمريكا أكان رئيسها ابيض أم أسود وعلى وزير خارجيتها رهان خاطئ بالأساس، فأمريكا مهما كان رئيسها او وزير خارجيتها هي مع المصالح العليا الإسرائيلية لأن اسرائيل قوية مصلحة عليا أمريكية في السابق والحاضر وربما في المستقبل كذلك.

ولمجابهة كل ما يحيق بنا علينا العمل موحدين معاً في اتجاهين وكحركة تحرر وطني: (1) العمل ميدانياً بالمقاومة بكل أشكالها وأساليبها، وقد أعطتنا الشرعية الدولية هذا الحق ما دام الاحتلال لأرضنا قائماً. (2) العمل السياسي في كافة المجالات الدولية بما في ذلك محكمة الجنايات الدولية، المعروفة بمحكمة روما وفق مصالح وحقوق شعبنا الفلسطيني.

نحن أولاً وأخيراً قيادة للشعب الفلسطيني ومسؤوليتها، الأساس تكمن في توفير حقوقه الوطنية أولاً.

إنها الخديعة الكبرى التي تقوم على أن للاحتلال الحق باحتلاله للأرض والشعب ولإقامة ما يريده من أمر واقع يخدم لاحتلاله، وعلى الفلسطينيين ومعهم الشعوب العربية والإسلامية وأحرار العالم أجمع ضرب رأسهم بالحيط إذا أرادوا، ونحن نقول ان لا سلام ولا احترام لبني البشر دون العيش بحرية وعلى الجميع ان يعمل من أجل هذا بدءاً من الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بالعودة وبتقرير المصير والدولة السيدة المستقلة وعاصمتها القدس.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

2013/12/21

الرسالة لنتنياهو لماذا وماذا بقي منها؟

تفتقت الذهنية الفلسطينية، بعد فشل أوسلو والمفاوضات التقريبية والاستكشافية وغيرها من الاتفاقات بسبب الموقف الإسرائيلي الرسمي من جهة، وتمسك الطرف الفلسطيني بحقوقه من جهة ثانية، وبعد الإنذارات المتعددة لحكومة الاحتلال عن إرسال رسالة الى نتنياهو رئيس حكومة الاحتلال الصهيوني، وبعد اطلاع أكثر من طرف عربي ودولي على مضمونها، مما أتاح لهذه الأطراف طرح ما يرون فيه خدمة لمواقفهم ومصالحهم، ولم تتم إقامة أي وزن لشركاء الدرب وللآراء التي طالبت بعرضها وإقرارها اولاً من الجهة المعنية، حيث اقر مبدأ إرسالها فقط وثانياً، أن ترسل بالتزامن مع تسليمها لنتنياهو، لجميع الأطراف المعنية عربياً ودولياً، وبات المطلوب من جميع الأطراف الفلسطينية الموافقة عليها باعتبارها سياسية فلسطينية ، كما حدث سابقاً مع swap أي تبادل الأراضي وهدف الاحتلال من ورائه دمج المستوطنات وخاصة الكبيرة منها بإسرائيل !!!

لقد واجه نتنياهو الحديث عن الرسالة ، بأن كرر مواقفه الممجوجة، من القدس واللاجئين والأغوار والأمن والدولة اليهودية ... الخ وأخيراً حدد موعداً مع د. سلام يثير الأسئلة في مغزاه أي يوم 4/17 يوم الأسير وإضراب الأسرى الفلسطينيين. وتحدث مؤخراً عن أهمية اللقاء مع الرئيس محمود عباس . وفي البداية كانت أمريكا – اوباما ضد مثل هذه الرسائل وكررت موقفها الداعي الى "المفاوضات دون شروط مسبقة" ثم عادت ووافقت على إرسال الرسالة بعد الاطلاع على مضمونها، مع أن الطرف الفلسطيني لم يضع ولا يضع شروطاً عندما يدعو لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وعقد مؤتمر دولي لتنفيذها، فغالبيتها أخذت وممثليه غير موجودين على طاولة البحث والإقرار بها دولياً أو كان لهم مواقف متحفظة أو مختلفة منها.

لم يسأل أصحاب القرار الفلسطيني أنفسهم الأسئلة الحارقة، مثل لمن الأولوية هل هي للمصالحة والوحدة الوطنية، أم لإرسال هذه الرسالة؟ ماذا لو رفض نتنياهو تحديد

موعد لاستلامها؟ ماذا لو قال اذهبوا إلى المفاوضات مجدداً، في الوقت الذي يتابع به سياسته وممارساته ضد الشعب والأرض الفلسطينية؟ ماذا لو قال سنرد عليكم بعد فترة من الزمن، وبعدها كرر نفس الموقف، أليست هذه مفاوضات مباشرة؟ ماذا ... وماذا.

بعدما يزيد عن عشرين عاماً من المفاوضات وقبلها أكثر منها من المقاومة . الا يعرف أحد ما الذي يسعى ويعمل من أجله الإسرائيليون والفلسطينيون؟ ألا يوجد احتلال إسرائيلي للأرض والشعب الفلسطيني ويتوسع يومياً مع ان عليه أن يرحل بجنوده ومستوطنيه؟! .

كل هذا يفرض علينا ويتطلب من شعبنا وقياداته وقواه السياسية والاجتماعية وضع أولياتنا نحن، ومطالبة الآخرين بإسنادنا ودعمنا، والأولويات كما أراها:

1- إزالة الاحتلال عن كاهل وطننا فلسطين، فالاحتلال الصهيوني ينهب أرضنا ويعتقل ويحاصر شعبنا منذ عقود ومقابل ذلك يحظى بالرعاية الحنونة من أكثر من طرف، وتأمين حق شعبنا بتقرير المصير وعودة لاجئيه وفقاً للقرار الأممي 194 وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

2- وحدة شعبنا في مناطق تواجده كافة، خلف حقوقه وأهدافه الوطنية ، فالانقسام القائم الآن واستمراره، لا يخدم سوى الاحتلال الصهيوني لأنه مصلحة عليا له.

3- الإقدام بجرأة على مراجعة شاملة والتوافق على استراتيجيه عمل موحدة تضمن الشراكة الوطنية وحقوق شعبنا الوطنية، فنحن لا زلنا حركة تحرر وطني تناضل من أجل حق شعبها في الحرية والاستقلال والعودة.

4- الالتزام بالكيان السياسي م.ت.ف ، وبوحدتها وبرنامجها فالتوحد في إطارها ووفق برنامجها الوطني هو الذي يفرض على جميع القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية في أماكن تواجدها كافة مثل هذا الأمر.

5- تفعيل دوائر عملنا الوطني كافة، دفاعاً عن حقوق شعبنا الوطنية وفي مقدمتها حقه في وطنه وعودته لدياره ، وصموده عليها، والعمل وفق -أ-

الصمود والمقاومة على الأرض الفلسطينية. **ـ ب ـ** التحرك السياسي دولياً لاستحضار كل أشكال الدعم لشعبنا وقضيته الوطنية . – **ج** – التوجه لنيل عضوية دولة فلسطين في المؤسسات الأممية كافة.

هذه هي الأسس الموحدة لمن يريد إعلاء شأن إزالة الاحتلال والدفاع عن حقوق شعبنا أبناء شعبنا كافة . وعلى من يريد أو يتطلع لاستعادة حقوق شعبه الوطنية أن ينتظم ويعمل من أجل إحقاقها.

عبد الرحيم ملوح

2012/4/16

المفاوضات ليست من أجل المفاوضات

حضـــر للمنطقة في جولته الثالثة جورج ميتشـــل المبعوث الرئاســـي الأمريكي، لكي يستمع للقيادة الإسرائيلية الجديدة، وكأنه لا يعرف مواقفها مسبقاً، ومتناسياً تقريره العتيد عام 2001، الذي طالب فيه القيادة الإسـرائيلية حينه بوقف الاسـتيطان وتفكيك البؤر الاستيطانية وغير ذلك من المطالب من الطرفين.

لقد سبق ورافق حضور ميتشل أن طرح زعيم الترانسفير الإسرائيلي ووزير الخارجية افيغدور ليبرمان" بأن العملية السياسية وصلت لطريق مسدود، وإسرائيل تحت قيادتها الجديدة لا تلتزم بحل الدولتين، ولا بتفاهمات أنا بوليس...الخ، وفي لقائه معه أبلغه بكل هذا وغيره. ولم يقتصـر الأمر عند هذا بل أن نتياهو نفسـه أبلغ ميتشـل" أن على الفلسـطينيين القبول بإسـرائيل كدولة يهودية" واعتبره شـرطاً مسـبقاً للعودة للمفاوضـات معهم. وأكثر ما حصـل عليه ميتشـل هو طمأنته من ثعلب إسـرائيل العجوز شـمعون بيريز، بأن إسـرائيل لن تلجأ للقوة ضـد إيران، ففسـر بهذا" الماء بعد الجهد بالماء".وان القيادة الإسرائيلية لم تحدد سياستها بعد وهي بحاجة لعدة أسابيع من أجل هذا.

ولم يقتصـــر الأمر عند هذه المواقف، بل أنه يتعداه الى العمل الجاري لترتيب لقاء الدول المانحة في أوسـلو عاصـمة النرويج بحضـور ومشـاركة وزير خارجية إسـرائيل ليبرمان اياه، وبالتحضـر لمؤتمر " السـلام" في موسكو بمشـاركة ليبرمان وربما نتياهو او كلاهما معاً.

ولم يكتف نتياهو وليبرمان بمواقفهما المعلنة والممارســـة معاً، بل أن ليبرمان بعد إعلان موافقته المبدئية على الاشـتراك، طلب من مبعوث الرئيس الروسـي سـلطانوف معرفة المشـاركين في المؤتمر العتيد ومسـتواهم والبيان السـياسـي...الخ أي أنه يريد وضـع شـروط لمشـاركته!!!. وبدلاً من تشـديد الحصـار على القيادة الإسـرائيلية وفي مقدمتها نتياهو وليبرمان وبارك، في ضـــوء مواقفهما المعلنة، يجري العمل لتعويمها سياسياً.

إن ما سيترتب على كل هذا في الأرجح هو إعادتهما للمفاوضات الثنائية العبثية والعقيمة إياها، فأسلو ومن بعده تقرير ميتشل وخارطة الطريق وأنا بوليس، لم تكن أكثر من عملية علاقات عامة، وحديث عن وليس حديث في، ووظيفتها لدى حكومات الاحتلال المتعاقبة لم تكن أكثر من التغطية على ممارساتها الفعلية، والمستندة لتشكيل الوقائع الاحتلالية على الأرض، بالاستيطان ومصادرة الأرض وتهويد القدس والتنكر للشرعية الدولية وللحقوق والهوية الوطنية للشعب الفلسطيني.

إن الدفاع عن الحقوق الشرعية والمصالح العليا للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية ومجابهة حالة التردي على أكثر من مستوى وبخاصة التردي السياسي الفلسطيني والعربي، لن تحلّها الشكوى أو التهديد بسحب المبادرة العربية من التداول، أو الحديث عن عناصر القوة المتوفرة، بما فيها تعليق بعض الدول العربية لعلاقاتها العلنية مع دولة الاحتلال، والحديث عن رفض استقبال ليبرمان والذهاب لعنده بدلاً من ذلك، أو انتظار القيادة الروسية لتحل مشكلة مشاركة إسرائيل في مؤتمر موسكو للسلام، لتوفير الغطاء للعودة للمفاوضات.

لقد بات مطلوباً اليوم بل منذ زمن مواقف جدية ومختلفة ،لا تشكل تبريراً لسياسة الماضي، أو غطاءً لاستمرارها وفي المقدمة:

أولاً؛ أعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، تقرير المصير والدولة والعودة، وتجديد التأكيد على طبيعة المرحلة باعتبارها مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، ووقف المفاوضات العبثية، والعمل من أجل عقد المؤتمر الدولي لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي كفلت الحقوق الوطنية الفلسطينية والحقوق العربية، والإسراع بإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي والعربي ـــ العربي، وتجنيد عناصر القوة السياسية والمادية العربية لمواجهة التحديات الجمة التي تواجه شعبنا وأمتنا.

ثانياً؛ تشديد الحصار على حكومة الاحتلال ورموزها، فلسطينياً وعربياً ودولياً، ورفض العودة للمفاوضات معها أو إقامة علاقات معها مباشرة أو غير

مباشـرة، وفي هذا السـياق عدم مشـاركتها في مؤتمر المانحين في أوسـلو أو مؤتمر السـلام في موسـكو، قبل التزامها المعلن بالشـرعية الدولية وبتنفيذ قراراتها، وتوفير الضمانات الضرورية لذلك.

ثالثاً؛ العمل في كل المحافل وبخاصـة في المؤسـسـات والهيئات الدولية، [الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسـان، المحاكم الدولية...] لتقديم قادة الاحتلال باعتبارهم مجرمي حرب، وممارسـات الاحتلال في الأراضـي المحتلة وأخرها وليس أخيرها الحرب على غزة وتهويد القدس، أكبر دليل على هذا.

رابعاً؛ تفعيل العامل الذاتي السـياسـي والشـعبي الفلسـطيني والعربي في مقاومة الاحتلال محلياً ودولياً، وفي الدفاع سـياسـياً عن حقوق شـعبنا وأمتنا وعن الديمقراطية الحقيقية.

هذه العناوين وغيرها، يجب أن تشـكل عناوين لسـياسـتنا وممارسـتنا في المرحلة القادمة، ورغم صـعوبتها وتعقيدها. فالأسـاس هو الإمسـاك بحقوق ومصـالح شـعبنا وامتنا، وبموقفها ودورها الراهن والمستقبلي.

عبد الرحيم ملوح

2009/4/19

المقاطعة الفلسطينية والعربية لإسرائيل .... ماذا تعني ؟!

يدور نقاش حامٍ في المجتمع الفلسطيني والعربي عموماً حول المقاطعة لإسرائيل وحول التطبيع معها هل هي مقاطعة لبضائع المستوطنات أم مقاطعة لإسرائيل، وهل زيارة السلطة الوطنية الفلسطينية وأراضيها ضمن هذه المقاطعة أم لا؟ يذكرنا هذا فيما حصل بعد الاحتلال الإسرائيلي مباشرة لباقي الأرض الفلسطينية وبعض الأرض العربية عام 1967 حيث اتخذ وزير الدفاع الإسرائيلي آن ذاك موشي ديان قراراً بفتح الجسور ما بين الأردن وفلسطين، والسماح للفلسطينيين بالسفر إلى الأردن بعد الحصول على تصريح المغادرة، وفي ذلك الحين دار نقاش فلسطيني وعربي ...حول هذا الموضوع هل هو مجاز أم لا؟ ومضت فترة زمنية على ذلك حتى هدأ هذا النقاش، وجرى من المعارضين التسليم بالأمر الواقع وإن كانوا مكرهين على ذلك؟ وقال المرحوم فيصل الحسيني عضو اللجنة المركزية لفتح كلمته المشهورة: **زيارة السجين لا تعني زيارة السجان** ، وأضيف لها: **لا تعني تبرير هذا العمل.**

إن مفهوم المقاطعة والتطبيع ملتبساً على الصعيدين الفلسطيني والعربي، فعلى الصعيد الفلسطيني نجد أن هناك من ينادي بدولة واحدة، وهذا يعني فيما يعني القبول بالمستوطنات والإجراءات الإسرائيلية الجارية في القدس والأغوار وفي كل مكان، وعربياً هناك من يقيم العلاقات الرسمية مع إسرائيل، حتى آخر شيء وفي الأسبوع الماضي حضور سلفان شالوم الوزير الإسرائيلي للإمارات لمؤتمر هناك ولم تقم مظاهرات على هذا العمل مع أنه يحصل لأول مرة.

أنا شخصياً مع المقاطعة الفلسطينية والعربية سياسياً واقتصادياً عملياً وفعلياً لإسرائيل وليس لمستوطناتها ومستوطنيها وبضاعتهم فقط، لكن ماذا علينا العمل في القدس والعاملين الفلسطينيين في إسرائيل؟! وماذا علينا للعمل لأهلنا في مناطق 48 الذين يحملون هوية الاحتلال ولو كان بإكراههم على ذلك وماذا علينا للعمل في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وهو أس البلاء في هذه البلاد؟ وماذا نعمل للاستيطان

والمستوطنين؟! إننا نستورد من الاحتلال الإسرائيلي ما يقارب أربعة مليار دولار سنوياً، ونصدر له ما يوازي 400 مليون دولار تقريباً، البعض منا يقول هذا هو الواقع، وشخصياً أقول هذا هو واقع العدو المحتل لأرضنا ولنا وهذه تطلعاته ورؤيته لمصالحه المندمجة مع المصالح الأمريكية ورؤية الحركة الصهيونية لمستقبلها ومصالحها في المنطقة والعالم وبخاصة العالم العربي، وعلى شعبنا الفلسطيني التصدي له، وعلى أشقائنا العرب وأصدقائنا في العالم دعمنا.

إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت وما تزال تحظى بالدعم الأمريكي وبدعم دول عالمية أخرى، ومصالح إسرائيل السياسية والاقتصادية هي بذات الوقت مصالح أمريكية محضة، وهذا يدفعنا كفلسطين وعرب أولاً وأحرار العالم ثانياً للتصدي لهذه المصالح ولعدم الرهان على ما يمكن أن تقدمه أمريكا الرسمية لنا، فبدون المساس بمصالح أمريكا أولاً من الصعب ان لم نقل من المستحيل تصور الفصل بين مصالح الطرفين.

إن مناقشة قضية التطبيع أو المقاطعة الأكاديمية والسياسية والاقتصادية لإسرائيل وما تنتجه اقتصادياً أو أكاديمياً ومقاطعتها سياسياً هو الأساس الذي علينا انتهاجه، ومن غير المجاز لنا كفلسطينيين بالتقليل من هذا الإجراء، فلماذا تسعى القيادات الإسرائيلية المتعاقبة لردم الهوة والعمل على الحيلولة دون هذا الأمر على الصعد المختلفة، وتعمل على الحضور للندوات أو المؤتمرات مهما كانت غير مهمة لها أو متوافقة مع ما تريده لا لشيء إلا لأنها تريد خرق مقاطعتها عربياً بالأساس.

إذن لا يجوز لفلسطيني أو العربي أياً كان موقعه، أكان سياسياً أو نقابياً أو اقتصادياً أو أكاديمياً، أن يقيم علاقة مهما كان نوعها مع إسرائيل ما دامت هي السلطة القائمة بالاحتلال للأرض الفلسطينية ولبعض العربية، وعليه مقاطعتها، مهما كانت الظروف المحيطة به قاسية أو صعبة، فإسرائيل تحتل الشعب والأرض الفلسطينية، وبعض العربية، وما تريده إسرائيل قبل الانسحاب الإسرائيلي من الأرض الفلسطينية العربية وتساندها أمريكا بذلك، هو فرض الأمر الواقع الإسرائيلي على الفلسطينيين وبعض العرب.

في هذا الإطار تأتي المفاوضات الثنائية الجارية بين الوفد الفلسطيني والإسرائيلي برعاية أمريكية من جون كيري وزير الخارجية، وقبل التزام إسرائيل بالشرعية الدولية والانسحاب من الأرض الفلسطينية وبعض العربية المحتلة ومن أجل فرض الأمر الواقع الإسرائيلي، ومرجعية جديدة للمفاوضات وللاحتلال غير المرجعية الدولية. وما يقال عن هذه المفاوضات وعن موقف القوى الفلسطينية والشعب الفلسطيني منها أكثر من كافٍ لرفضها.

فالتطبيع والمقاطعة مع الشعب الفلسطيني والعربية وتبقى اليوم في ظل تشتت الشعوب العربية ، وانشغالها بقضاياها الذاتية، من القضايا الهامة التي يجب علينا التنبه لها، لأن القيادة الإسرائيلية والأمريكية تريدان الآن أن تكون إسرائيل مقبولة عربياً وفي ظل احتلالها لأرض الشعب الفلسطيني وبعض العربي وتنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني، لأن مصلحتها العليا ومصالح أمريكا العليا متطابقة بل أنها واحدة.

من هنا لا يجوز لأي فلسطيني أو عربي [مهما كان انتمائه] أن يعالج قضية إنهاء التطبيع أو المقاطعة بنفسه لأي غاية مهما كانت هذه الغاية أو جوهرها.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

2014/3/2

المناضل الشعبي " أبو ماهر"

تعرفت عليه في عام 1968 بعمان، ومنه وممن يعرفونه اطلعت على مسيرة حياته، ولد أحمد حسين اليماني أبو ماهر في قرية سحماتا الفلسطينية والقريبة من الحدود اللبنانية كما حددتها اتفاقية سايكس بيكو في أيلول ،1924 حتى أنه قال لي مرة إن والده كان يركب دابته ويذهب إلى البلدات اللبنانية القريبة لشراء بعض احتياجاتهم، ودرس في مدارس القرية وفي صفد والقدس، وتعرف على النقابي سامي طه الحمران ابن قرية عرابة جنين، وأسس معه "جمعية العمال العرب في حيفا"، وشكلت هذه النقابة بقيادة سامي طه، عنواناً سياسياً هاماً.

إثر نكبة عام 1948، غادر أبو ماهر مع عائلته إلى لبنان، فعاش في مخيماتها، وعمل كمعلم في مدارس الوكالة وفي مدارس المقاصد الإسلامية، لكنه ظل مسكوناً في حب فلسطين وشعبها، وفي النضال من أجل العودة إليها، فأسس فرق الكشافة وعمل مع الشباب، وانضم لاحقاً الى حركة القومين العرب، مع من يشاركه هذه التطلعات الوطنية في حينه، وفي طليعتهم د. جورج حبش [فلسطيني] و د. أحمد الخطيب [كويتي] والمهندس هاني الهندي [سوري]، وفي إحدى المرات سألت أبا ماهر عن خلفيات لقب عائلته باليماني فقال لي إن جده كان جندياً مع الجيش العثماني، وقاتل في اليمن وعندما عاد بقي يتحدث عن تجربته هذه، فلقب باليماني، وحملها أولاده وأحفاده والعائلة عموماً منذ ذلك التاريخ.

كان أبو ماهر سياسياً بامتياز، فعمل منذ نعومة أظفاره في الدفاع عن فلسطين ومن أجلها، ومن أجل الوحدة العربية، ومن موقعه التنظيمي الجديد "حركة القومين العرب" عمل وناضل في مخيمات لبنان ومع أبنائها وعلى مستوى فلسطين ومن أجل استرداد حقوق شعبها.

شارك في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وتبوأ مختلف المواقع في قيادتها عضواً في المجلس الوطني وعضواً في المجلس المركزي منذ تأسيسهما وعضواً في اللجنة

التنفيذية، وعمل في إطار الحركة العمالية الفلسطينية وساهم مع حسني الخفش في تأسيس اتحاد عمال فلسطين وانتخب في مؤتمره الأول بغزة عام 1965 نائباً للرئيس، ومن موقعه في حركة القومين العرب ساهم في تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1967 وقليلون الذين يعرفون أن تاريخ انطلاقة الجبهة الشعبية في 1967/12/11، أصر على تحديده العزيز أبو ماهر اليماني لأن هذا التاريخ يصادف ذكرى قرار حق العودة 194، حيث كان من المفترض أن يعلن عن انطلاقة الجبهة الشعبية في تاريخ يسبق ذلك.

انتقل أبو ماهر من لبنان الى الأردن، بعد انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي لعب دوراً رئيسياً في تأسيسها وفي قيادتها.

لا يمكن الحديث عن أبو ماهر باعتباره منظراً فكرياً أو سياسياً، ولكنه أتصف بصفات هامة جداً، فقد كان وفياً وعملياً، يملأ الساحة بنشاطه المستند لالتزامه الوطني والقومي، ولنظرته المرتبطة بفلسطين وبالوحدة العربية وبأساسية البعد العربي في القضية الفلسطينية، وكان لا يقبل بالمواقف السياسية غير الملتزمة بهذه الأهداف بل يتخذ منها مواقف سياسية رسمية وعلنية حادة، وحافظ على علاقته مع جماهير الشعب الفلسطيني، وعندما انتقل للعيش في الأردن أو سوريا أو عودته للعيش في لبنان حرص على العيش في أوساطها.

وفي هذه المناسبة أتذكر أنه نزل مع الشهيد هايل عبد الحميد "أبو الهول" لإيقاف الاقتتال في أحد الأحياء في بيروت أولاً وفي طرابلس ثانياً، وكادا يقتلان في حمأة الصراع الدائر في حينه، فقلت له ما هو مبرر نزولكما، الم تكن الحكمة تقتضي معالجة الخلاف الدائر بطريقة أخرى وبطريقة لا تعرضكما للرصاص الطائش وللقتل. فأجاب: "نزولنا ووقوفنا بين الطرفين لعب الدور الأساس في وقف الاقتتال وسفك الدماء، فما زال حملة السلاح يكنون الاحترام لقيادتهم".

إن من الصعوبة بمكان الكتابة أو الحديث عن شخصية بمثل أبو ماهر، فقد كان الزمن طويلاً جداً، والمهام متنوعة ومرتبطة بمراحل النضال المتنوعة، حتى المؤسسات

الحزبية والنقابية تنوعت برامجها ومهامها، إلا أنه برغم كل هذا يمكن تكثيف الكتابة عن أبو ماهر في محطات متنوعة:

أولاً: القضـــية الوطنية: التزام أبو ماهر بالقضـــية الوطنية منذ تفتحه على الحياة، انخرط في صـــفوف القوى الوطنية التي كانت منســـجمة أو قريبة من آرائه الفكرية والسـياسـية، فعمل وانخرط مع سـامي طه، وأسـس الكشـافة ، وفي حركة القومين العرب وفي م.ت.ف ومختلف مؤسساتها الوطنية، وساهم في تأسـيس الجبهة الشـعبية لتحرير فلسـطين، وكان أول من تخلى عن مواقعه القيادية فيها مع رفيقه صـــــلاح صـــــلاح التزاماً بالنظام الداخلي للجبهة الشعبية.

ثانياً: الوحدة الوطنية: حرص أبو ماهر طوال تاريخه وفي مختلف المواقع الحزبية او الوطنية أو النقابية أو الشـعبية التي شـغلها، على تمتين الوحدة الوطنية الفلسـطينية، وعمل من اجل الوحدة العربية، فكانت الوحدة والعمل من أجلها هي الثابت الذي لم يتغير لديه، وبرغم تغير انتمائه الأيدلوجي من الانتماء القومي الى الماركسي، وبقي الاحتلال وما يمثل هو التناقض الأساس لديه، أي أنه حرص باســـتمرار على تنفيذ قانون وحدة – صـــراع – وحدة . في الإطارين الوطني والشعبي.

ثالثاً: الحركة الشعبية: من موقعه والتزامه عمل أبو ماهر بل أنشأ وشارك في أحيانا أخرى في إنشـــاء، منظمات الشـــبيبة ولجان المخيمات في لبنان وامتهن التدريس ، ومن موقعه هذا عمل من أجل القضـية الوطنية الفلسـطينية ومن أجل الوحدة العربية.

رابعاً: منذ بداية نشـــاطه عمل أبو ماهر مع النقابي ســـامي طه في الوطن قبل 1948، وفي عام 1965، ســـاهم مع زميله حســـني الخفش وآخرين بعقد المؤتمر الأول لاتحاد عمال فلسطين بغزة، وانتخب نائباً لرئيسه، وبقي طوال حياته وفياً للعمال عموماً وعمال فلسطين خصوصاً.

خامساً: أبو ماهر الإنسان، تنوع بصلاته، ومجالات نشاطه، في المدرسة والمخيم، في النقابة والتنظيم السياسي، في العمل الوطني الموحد كل هذا، نمّى وعزز لديه البعد الإنساني في علاقاته مع رفاقه وإخوته ومع كل من يتصل بهم، وخلق منه الشخصية الدمثة في علاقاته مع الآخر.

هذا هو أبو ماهر كما عشنا معه ورأيناه، وهناك الكثير الذي يمكن كتابته والحديث عنه، كل هذا لا يعني أن أبو ماهر كان دائماً على حق، فكما قيل: "أن تعمل فيمكن أن تخطئ، ألّا تعمل فأنت مخطئ دائماً"، وأبو ماهر كان يعمل دائماً، وحافظ خلال ذلك على الاتجاهات الرئيسية فاستحق تكريم أبناء شعبه وأمته ومحبيه.

مرة أخرى شكراً لمنتدى رسالة، لاختياره تكريم الشهداء والوفاء للقادة، فشعب لا يكرم قادته ومبدعيه مخطئ دائماً.

عبد الرحيم ملوح

2011/5/12

الواقع والتطورات السياسية الفلسطينية وآفاق المستقبل

من الصعب جداً الكتابة عن الوضع الداخلي الفلسطيني معزولاً عن التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والتطورات الأقليمية والدولية والعكس صحيح، فالقضية الفلسطينية ولدت مدوّلة وهي أكثر قضية في العالم يتداخل فيها العوامل المحلية الاقليمية بالدولية. ولا يمكن لصاحب قرار سياسي او معني بهذه القضية الا ان يأخذ هذه العوامل بتداخلها والبيئة السياسية التي تتفاعل فيها، باعتباره ليكون قراره قريباً من الصواب.

فلم يكن بالامكان أن يعقد مؤتمر أنا بوليس، قبل الانقسام الفلسطيني وقبل ما أقدمت عليه قيادة حماس من حسم سياسي بوسائل عسكرية في حزيران 2007، وكلنا يذكر أن الرئيس بوش دعا لهذا المحفل السياسي في 16 تموز ،2007 محاولاً توظيف حالة الضعف الفلسطيني بعد ما قامت به قيادة حماس، ولوم العرب والمجتمع الدولي للفلسطينيين جميعاً على ما اقترفوه بحق أنفسهم.

إن تقييم قرار سياسي أو أية خطوة سياسية لمطلق صاحب قرار سياسي، وهو هنا قيادة حماس، يجب أن يخضع لمعيار مدى خدمته للمصالح الوطنية الفلسطينية وصون وتقوية الكيان السياسي، وتعزيز الوحدة الوطنية وصمود ومناعة وممانعة ومقاومة الشعب الفلسطيني أو العكس، واستناداً لهذا المعيار وبعد ما يزيد عن ستة شهور من حزيران الماضي وما قامت به قيادة حماس، نجد بدون شديد عناء أن الوضع الفلسطيني الوطني والاجتماعي أسوأ كثيراً منه في مرحلة ما بعد حزيران الماضي منها ما قبله، وليس مقبولاً من أحد هنا أن يستحضر مبرراته الفئوية لتفسير خطواته الضارة وطنياً، أو استحضار المصاعب المنتصبة أمامنا، والتي تتصدر المسؤوليات القيادية للقوى في السلطة أو في المعارضة مهمات حلّها، وليس التذرع بها لتبرير الفشل أو العجز وإلقاء اللوم على الغير، والقول الم أقل لكم؟!!.

والمسؤولية القيادية السياسية لقيادة حماس عن ما آلت اليه الأمور في الساحة الفلسطينية بعد انخراطها في الاقتتال، وصولاً للحسم العسكري وما ترتب عنه من كوارث، وتبعه من ممارسات اجرامية وقمعية، لا تعفي قيادة فتح من تحمل قسطها الكامل من المسؤولية، ومن ما آلت اليه الأمور، بما فيها ردود الأفعال على ما أقدمت عليه قيادة حماس في حزيران الماضي، وفي مقدمتها إصدار بعض المراسيم الرئاسية أو إقدام حكومة الطوارىء على عدد من الإجراءات والممارسات الضارة، وبخاصة ما جرى في يوم 2007/11/27 في كل رام الله والخليل، وبذات الوقت ليس مقبولاً من أي طرف اللجوء لمناقصة سياسية مع الاحتلال على حساب المصالح الوطنية، تحت ضغط الحسابات الفئوية.

وعلى قاعدة عدم مشروعية فصل التداخل بين العوامل المحلية والاقليمية والدولية سياسياً، لا بالنسبة لصاحب القرار او صاحب الرأي، من الهام والضروري الاستيعاب الجدي للتطورات السياسية بترابطها وتداخلها واتجاهها عملياً، وانعكاسها المباشر وغير المباشر على أوضاعنا.

لقد تم التنكر لوثيقة الأسرى والتي باتت تسمى وثيقة الوفاق الوطني بعد موافقة الجميع عليها، والتباطؤ بتنفيذ إعلان القاهرة بعد التوقيع عليه من الجميع برعاية القيادة المصرية، والذهاب إلى الاقتتال الداخلي، ومن بعده إلى مكة والاتفاق بشكل ثنائي [محاصصة ثنائية] على ما سمي باتفاق مكة بين كل من فتح وحماس، وبعد العودة من مكة بأشهر قليلة حدث ما زلنا نعيش تداعياته وارتداداته المدمرة فلسطينياً حتى اليوم.

وتبع هذا تسريع اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية على مستوى الرئيس أبو مازن ورئيس الوزراء أولمرت وزيارات كوندي رايس المتعددة، مع العديد من وزراء خارجية عدد من الدول صاحبة القرار السياسي الدولي. وصولاً لمؤتمر؛ أنا بوليس وباريس والذي حُضّر لهما بأكبر حشد دولي خارج الأمم المتحدة، ومن الدول والمجموعات والمؤسسات صاحبة القرار الدولي، وكان من المقدر لمثل هكذا محافل أن يكونا مؤتمراً

دولياً حقيقياً، لو أنهما عقدا على قاعدة المرجعية السياسية والقانونية للأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة وتحت رعايتها وبهدف وضع آلية لتنفيذها، وفي ظل ميزان قوى فلسطيني وعربي ودولي مختلف عن ما هو قائم في منطقتنا على الأقل. ولم يكن من المتوقع أن يخرج عن انا بوليس أكثر مما حدث بسبب ما سبق وبسبب الوظيفة التي عُقد من أجلها، وما كان من حكومة أولمرت إلّا العودة لتنفيذ سياساتها وبرامجها في الاستيطان والحصار وتهويد القدس واقتحام المدن في الضفة وغزة وأعتقال واغتيال المزيد من الفلسطينيين، أي فرض حقائق أمر واقع جديدة على الأرض والمفاوض معاً، ولسان حالها يقول هكذا أفهم وظيفة المؤتمر، يساندها في هذا المحافظين الجدد بزعامة الرئيس بوش.

وكأن وظيفة محفل أنا بوليس غير المرئية الأخرى، هي فتح صندوق بندورة كان مغلقاً عن أعين كثيرين لترافقه وتخرج منه التطورات السياسية المتعددة، ففي سياق التحضير له وما بعده حدث ما يجب أن يلفت النظر، ويفرض علينا قراءته بترابطه وانعكاساته على قضيتنا الوطنية وهي:

(1) تقرير لجان الأمن الأمريكية الستة عشر، صحيح أن هذا التقرير لم يؤكد أن المشروع النووي الايراني لم يكن يستهدف الوصول للتخصيب من أجل الاستعمال العسكري أو أنه لا يمكن العودة مجدداً لمتابعته، الأمر الذي يفتح المجال أمام الإدارة الأمريكية للعودة للحديث عنه من منظور مصالحها الحيوية ومتطلبات حمايتها سياسياً او حتى عسكرياً، لكن الأهم من كل هذا أنه قال ما معناه: أن إيران أوقفت البحث في هذا المجال منذ عام 2003، وهذا يعني أن ادارة بوش كانت تكذب على المواطن الأمريكي والمجتمع الدولي عندما كانت تتحدث أجهزتها السياسية والاعلامية عن مخاطر هذا المشروع، لأغراض يمكن معرفتها ولو بالاستنتاج، ومن أجل خدمة حواراتها الثلاثية وغير الثلاثية الجارية مع إيران والعراق، حول العراق وأمنه، وتقسيم النفوذ والأدوار فيه، ولم تقم كبير وزن طوال المدة الماضية لتأكيد القيادة

الأيرانية المتكرر، بأن ايران لن تلجأ للتحضـــير من أجل الصـــناعة النووية العسكرية لأسباب دينية، مع أنها استفادت من خطابات وتصريحات الرئيس نجاد التي نظر لها بالاستفزازية لخدمة ترسانتها السياسية والإعلامية.

(2) ترافق مع هذا الزيارة التي كسـرت جليد العلاقات بين كل من سـوريا والأردن بعد أربع ســـنوات من الفتور إن لم نقل التوتر، والذي قام بها عبد الله الثاني ملك الاردن لســوريا، ونوقش فيها عدد من المســائل الســياســية الراهنة في مقدمتها، مشـاركة سـوريا في أنا بوليس وتشـديد مراقبتها لحدودها مع العراق، ومسـاهمتها بحل المشـاكل السـياسـية في لبنان، على أن تحل مشـاكله داخلياً بعيداً عن كل التدخلات الخارجية، وبأنها ســتبذل جهدها لاســتعادة الوحدة للساحة الفلسطينية، فاهتمام القيادة السورية السياسي ينصب في هذه الأيام، إضــافة للقضــايا التي ســبق ذكرها، على إنجاح مؤتمر القمة العربية المقرر عقده بدمشــق في آذار 2008، وضــمان مشــاركة جميع الرؤســاء والملوك والامراء فيه، ومعالجة العلاقات العربية وفي مقدمتها العلاقات الســـورية مع بعض الدول العربية، وعلى عقد مؤتمر موســـكو أو مؤتمر انا بوليس2، والذي يسـتهدف إضـافة لما سـيتم على المسـار الفلسـطيني، وضـع الجولان والمسار السوري الإسرائيلي على الاجنده العملية، ووضع ما تبقى من أراضي محتلة بجنوب لبنان على أجندة المسار الاسرائيلي– اللبناني برغم عدم التأكيد حتى الآن على عقده وعدم وضوح جدول أعماله.

(3) وتبع لقاء محفل أنا بوليس، مشـــاركة الرئيس الإيراني أحمد نجاد في قمة مؤتمر التعـاون الخليجي. واللافت للنظر أن هذا يحدث في ظل العلاقة المميزة بين دول التعـاون الخليجي والإدارة الأمريكيـة، وفي ظـل الهجوم الأمريكي المتوتر على إيران وأحمد نجاد شخصياً إعلامياً وسياسياً، واعتباره رأس ما يطلقون عليه محور الشـر، ومن الملفت للنظر والمدعاة للاهتمام أن الرئيس الايراني أول رئيس يشـارك في هذا المؤتمر، وفي مرحلة ســياســية

يجري الحديث أمريكياً فيها عن عزل إيران من جهة والحوار معها حول العراق وربما المنطقة ومشاركته في المؤتمر من جهة ثانية.

(4) وليس بعيداً عن هذه التطورات، بأن تطالب كل من السعودية ومصر وسوريا وتركيا وروسيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي الرئيس عباس بضرورة الحوار مع قيادة حماس واستعدادها للقيام بدورها، رغم إدراك أصحاب القرار في هذه الدول أنها لم تبذل الجهد المطلوب لمعالجة الانقسام الفلسطيني، وبالتالي عدم نضج الأوضاع بعد لهذا الحوار، ويتبع ذلك بأن يخرج قسم كبير من الحجاج من معبر رفح، الذي لا يمكن فتحه إلا بموافقة: مصرية، إسرائيلية، أوروبية فلسطينية مسبقة، وأن توضع فيز الدخول للسعودية في سفارتها بمصر بدلاً، من وضعها بالسفارة في عمان كما اتفق عليه سابقاً بين الجهات الرسمية السعودية والفلسطينية.

(5) وفي هذا الإطار يمكن النظر للتطورات الإيجابية النسبية فيما يتعلق بالاتفاق على العماد سليمان رئيساً للبنان بين أطراف المعادلة السياسية اللبنانية، ودعم هذا من أكثر من لاعب وصاحب قرار إقليمي ودولي مؤثر في الوضع اللبناني.

وما نشهده من معيقات بما فيها اغتيال العميد فرنسوا الحاج، والحديث عن صفقة سياسية شاملة... الخ يصب في حسابات الربح والخسارة أقل أو أكثر لهذا الطرف المحلي أو الإقليمي أو الدولي أو ذاك أكان ذلك فيما يتعلق بالوضع اللبناني او الأوضاع الإقليمية الأخرى.

كل هذا يؤشر على أن الادارة الأمريكية، باتت تنظر لصراعات المنطقة بما فيها الصراع العربي الاسرائيلي وفي قلبه الاسرائيلي الفلسطيني من **زاوية الاحتواء وليس المواجهة** أو البحث عن حل ولو بالجراحة، كما كانت تصرح سابقاً عن ايران بالذات والى حد أقل سوريا، وهذه السياسة عودة لسياسات أمريكية سابقة، وما يميزها الآن ثلاثة أمور: **الأول**؛ الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في المنطقة وبخاصة في

منطقة الخليج، **والأمر الثاني**؛ بروز قوتين إقليميتين هما إسـرائيل وهي حليف أمريكا الاسـتراتيجي، وضـمانة من ضـمانات حماية مصـالحها الحيوية في المنطقة [النفط، السوق، الموقع الاستراتيجي]، وإيران والتي لا ترى أن لها مصلحة في نهاية المطاف بالصـدام معها، إذا كان بالامكان احتواء موقفها، فإيران عامل مؤثر في العراق وأفغانسـتان ودول وسـط آسـيا والخليج العربي ولبنان وفلسـطين، وكلها أماكن لامريكا فيها مصالح حيوية كبرى وباستطاعة إيران الضغط على عصب هذه المصالح، **والأمر الثالث**؛ تراجع دور المحافظين اليمينيين في القرار السـياسـي الأمريكي، بعد انكشـاف سياستهم المستندة لغطرسة القوة، ولمعالجة المشكلات الدولية على قاعدة اما معي كلياً او ضدي كلياً.

وبالنسـبة لإسـرائيل، فإن أفضـل مرحلة بالنسـبة لها هي الظرف الحالي الذي يعاني فيه الوضع الفلسطيني من الانقسام، لأنه نقل الصراع بهذا القدر أو ذاك من فلسطيني – إسـرائيلي، الى فلسـطيني – فلسـطيني ولو مؤقتاً، وبدرجة أقل كثيراً فلسـطيني – إسرائيلي رغم وجود الاحتلال وممارساته البشعة، مما حرر إسرائيل نسبياً من التبعات السـياسـية لاحتلالها، فأصـبحت تلقي بالجزء الأكبر منها على الوضـع الفلسـطيني، وانسجاماً مع هذا تقوم بفرض سياستها الاحتلالية وممارساتها العدوانية، بقليل من النقد الخارجي والداخلي الذي بامكانها تحمله. وانطلاقاً من هذا **فأنها تريد ان يبقى للسلطة في الضـفة وسـلطة الأمر الواقع في غزة القدرة على متابعة الصـراع بينهما وليس القدرة على الصراع معها على حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه بتقرير المصـير وبناء دولته المسـتقلة وحق اللاجئين بالعودة لديارهم وفقاً للقرار 194**، وسـتتابع سـياسـتها هذه بتغذية الانقسـام، وتخريب محاولات العودة للحوار والوحدة، وسـياسـتها العدوانية بفرض الحصـار والاسـتيطان وبناء الجدار والاعتقال والاغتيال، **أي فرض حقائق أمر واقع يومياً بالتزامن مع الحديث المفرغ من أي مضـمون عن المفاوضـات**، ومحاولة توظيفها للاسـتمرار بفرض حقائق أمر واقع جديدة، ومن ثم الانطلاق منها لدورة جديدة.

وبذات الوقت من الخطأ الاعتقاد أنه ليس **بحسابات القيادة الإسرائيلية لخبطة أوراق اللعبة**، إذا وصلت لاستنتاج أن ما يجري من إعادة ترتيب لأوضاع المنطقة من الممكن أن يضر بحساباتها التوسعية، منفردة أو بالاتفاق مع اليمين المحافظ بالادارة الأمريكية كأن تشدد عدوانها على قطاع غزة، أو احتلال أجزاء منه لفترة قصيرة، أو تقدم على اغتيال قيادات فلسطينية مؤثرة، كما سبق لها وأقدمت على هكذا اعمال وآخرها في شمال سوريا.

انطلاقاً من معادلة التداخل العميق بين المحلي والإقليمي والدولي في الشأن الفلسطيني، فإن المسؤولية الوطنية العليا، وليس الاعتبارات الفئوية أو الشخصية، تقتضي من كل مسؤول أو من يتحدث بمسؤولية وطنية فلسطينية، أن يقف ليعيد تقييم الأمور في ضوء المتغيرات الدولية وانعكاسها على الوضع والقضية الفلسطينية، ويقرأها كما هي في الواقع، وليس كما يراد له قراءتها، أو كما يتمنى أن تكون، فالأمر سيان في النتيجة. والنتيجة هناك متغيرات سياسية إقليمية ويقف وراءها قوى دولية، وعلينا أن لا نكون كشعب وقضية وطنية ضحية لهذه المتغيرات، أو نتحمل تبعاتها لاحقاً. وهذا يفرض، إعادة الإمساك بمشروعنا الوطني وتناقضنا مع الاحتلال باعتباره التناقض الأساس وترتيب وضعنا الداخلي على أسس ديمقراطية، وصون كياننا السياسي الوطني منظمة التحرير الفلسطينية.

كل هذا وغيره يملي على القوى الفلسطينية وفي المقدمة طرفي الصراع حماس وفتح، العودة **لترتيب البيت الفلسطيني، عبر الحوار الوطني الشامل**، بمشاركة جميع قوى وفعاليات وشخصيات شعبنا، ومن المفيد أن تكون برعاية وضمانة عربية من دول الجامعة العربية وبخاصة من كل من مصر والسعودية وسوريا والأمانة العامة للجامعة العربية.

لقد تقدمت الجبهتان الشعبية والديمقراطية بمبادرة، سلمت للأخوة في حماس وفتح بغزة، وهذه المبادرة الواقعية المشتركة ما زالت تشكل أساساً سليماً لاستعادة الوحدة، فهي تتحدث عن المدخل للعودة لطاولة الحوار، وهو: تراجع قيادة حماس عن الحسم

العسكري وتداعياته، وتسليم المقرات الرسمية والأمنية للرئيس أبو مازن او من ينتدبه، وتشـــكيل حكومة انتقالية بموافقة ودعم مختلف القوى وفي المقدمة منها فتح وحماس. وتتولى هذه الحكومة الانتقالية التحضـير لانتخابات رئاسـية وتشـريعية على أسـاس قانون التمثيل النسبي الكامل، ومتابعة طاولة الحوار عملها لوضع الآليات لكل ما ورد في إعلان القاهره ووثيقة الوفاق الوطني [وثيقة الأســرى]، لتطبيق ما ورد فيهما من قضـــايا صـــادق عليها الجميع في آذار 2005 وحزيران 2006. والضـــمانة للنتائج وللوحدة بأيدي القوى المشـاركة في الحوار وبأيدي الشـعب الفلسـطيني قبل أي طرف آخر.

وفي ذات الاتجاه فقد بات اليوم أكثر من ضـــرورة وطنية وحاجة ســـياســـية بناء **الائتلاف الوطني الديمقراطي**، ليساهم بدوره في صون المشروع الوطني وحماية الوحدة الوطنية والكيان السـياسـي الوطني، وتقع مسؤولية هذا العمل على عاتق الديمقراطيين واليسـاريين من قوى وهيئات اجتماعية وشـخصـيات، فإقامة هذا الائتلاف او التجمع بمعزل عن التسـمية، أصـبح متطلباً سـياسـياً وطنياً وديمقراطياً، ليجمع الديمقراطيين واليساريين في اطاره وليفسح المجال أمامهم للقيام بدورهم الوطني والديمقراطي الفاعل في صون المشروع الوطني والكيان السياسي والديمقراطية الداخلية، والتجربة الماضية البعيدة والقريبة زكت هذا المتطلب ووضعته على جدول أعمال الديمقراطيين جميعاً.

إننا نشـــهد اليوم **انكشـــاف الســـاحة الفلســـطينية** بمختلف قواها، أمام الاحتلال وممارساته العدوانية، وأمام الضـغوط والابتزاز الدوليين، بسـبب حالة الضـعف الشـديد الناجمة عن الانقســام، وللجم هذه التعديات على شــعبنا وحقوقه، فالمطلوب من قيادة حماس أولاً أن تتقدم بالخطوة الاولى التي لا بد منها وهي التراجع عن الحسم العسكري وتداعياته والعودة للشـراكة مع الآخرين عبر الديمقراطية وصـناديق الاقتراع وليس عبر فرض رأيها وحضـــورها بالبندقية، والأســـاليب القمعية، ومطلوب من الرئيس أبو مازن وقيادة فتح الاستجابة لخطوة حماس بتعليق مفعول عدد من المراسيم الرئاسية والذهاب لطاولة الحوار، وإيقاف ردود الأفعال ومحاكاة الممارسات الضارة والشاذة.

بدون هذا من الصعب الحديث عن معالجة الوضع الفلسطيني المنقسم على نفسه، والذي دخل في دائرة التدمير الذاتي على أيدي من يقولون أنهم جاءوا لانقاذه من ظلم الاحتلال وممارساته، وليغيروا الواقع الصعب الذي يعيشه، ليلقوا على كاهله مظالم جديدة ،من صنع أيديهم والكل يدعي أنه ينطق ويتصرف استناداً لارادة الشعب. وعندما يحزم الشعب أمره ويقرر خياره، فانهم يتنكرون لهذا الخيار، ويقودونه إلى الاقتتال الداخلي والحسم العسكري وإلى احتمال تكرار تجربة بنغلادش – باكستان جديدة بوعي أو بدون وعي، وفي ظل سيطرة الاحتلال على كل شيء، ولا ننسى مطلقاً ولو للحظة، بأن الواقع والبناء عليه يفرض نفسه في النهاية، أي أن الكثير من اللاعبين الدولين والإقليميين سيجدون من المفيد التعامل العملي وحتى السياسي مع الواقع القائم بمعزل عن وجهة نظرهم الايجابية أو السلبية فيه، فالعلاقات الدولية تقوم على المصالح وليس المبادىء وهي في النهاية ليست جمعية خيرية، إن على القيادة الفلسطينية أولاً، والأطراف السياسية والاجتماعية ثانياً، وبشكل جماعي ومشترك ثالثاً، صب جهدها، لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني بكل مكوناته على قاعدة الخيار الديمقراطي، وبالاعتماد على الشعب الفلسطيني، ونبذ الرهان على الزمن لإثبات صوابية الموقف الفئوي والحساب الذاتوي لهذا الفصيل أو ذاك، أو الرهان على العوامل الخارجية لترجيح كفة هذا الفصيل أو ذاك في المعادلة الداخلية الفلسطينية، أو انتظار معجزة من السماء لتقديم خشبة الخلاص، فالإيمان بالمعجزات ولىّ منذ زمن بعيد.

لقد كشف الواقع والتطورات المرافقة له، عقم خيار اللجوء إلى الحسم السياسي بوسائل عسكرية في ظل الاحتلال، وما ألحقه من ضرر فادح بالقضية الوطنية وبالديمقراطية وبالوحدة الوطنية، وبصمود ومناعة وممانعة ومقاومة الشعب الفلسطيني، وجاء محفل أنا بوليس، ليظهر عقم الرهان على العامل الخارجي في ظل الانقسام الداخلي، وضعف الدور العربي في مواجهة التحالف الأمريكي– الإسرائيلي الاستراتيجي، وما أقدمت عليه سلطات الاحتلال من سياسات وممارسات بعد العودة من أنا بوليس، من بناء استيطاني في أبو غنيم والولجة والجدار وزيادة عدد البؤر

الاستيطانية وعمليات القتل في غزة وجنين والاعتقالات في كل أرجاء الضفة وقرارات الحكومة الإسرائيلية باعتماد عشرات ملاين الدولارات للتسع الاستيطاني، لأكبر دليل على هذا. ولم يخطىء من عارضوا أو حذروا من الدعوة لأنا بوليس وفقاً للشروط التي عقد على أساسها، إن هذا لا يعني أن لا نخوض المعترك السياسي والديبلوماسي الدولي دفاعاً عن حقوق شعبنا أو التمسك بالشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، ولكن علينا أن نخوضها مستندين للوحدة الوطنية ولصمود شعبنا متمسكين بحقوقه ومصالحه، وبحق أي طرف بمعارضة هذه السياسة او تلك. ما دام يعتقد انها تمس بحقوق شعبنا من وجهة نظره، ولكن لا يحق له أن يلجأ للسلاح لفرض موقفه، ويدمر الهيكل الذي يسعى الاحتلال أصلاً لتدميره.

بعد كل هذه التجارب المريرة، والمضمخة بالدماء، دماء الشعب ودماء القضية، بات على الجميع العودة لأرض الواقع. وهذا ليس مناشدة لأحد، وانما تحميل مسؤولية ، وعلى كل طرف القيام بواجبه اتجاهها إذا كان مؤمناً حقاً بأن الشعب والقضية والمصلحة الوطنية فوق أي اعتبار وكل اعتبار.

عبد الرحيم ملوح

2007/12/29

الوحدة الوطنية... طريق الخلاص الوطني

يشد القادة الفلسطينيون رحالهم إلى القاهرة، عاصمة العرب من أجل التوقيع على وثيقة وحدتهم الوطنية، علماً أنها ليست المرة الأولى التي يلجأ فيه الفلسطينيون لأشقائهم طلباً للمساعدة ولن تكون الأخيرة فمسيرتهم الكفاحية طويلة.

إن من حق المواطن الفلسطيني والعربي وكل الحريصين والعاملين من أجل الحرية ومن أجل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة وبالعودة لدياره التي شرد منها، وحقه في العيش بكرامة، ان يتساءل اليوم لماذا حصل ما حصل؟ ومن المسؤول عن ما حصل؟! ولماذا قرر المسؤولون أن يتوحدوا اليوم وليس بالأمس أو غداً؟ وهل ستدوم عملية المصالحة وصولاً للوحدة أم يصيبها ما أصاب سابقاتها؟! هل رأى المسؤولون عن ما حدث أن الاحتلال هو المستفيد الأول والمليون من الانقسام وسيعمل من أجل إدامته لأنه مصلحة إسرائيلية عليا ؟! وكيف سيحمي هذا الاتفاق ويصل لبر الآمان ويحال دون البعض وتغليبه لمصلحته الذاتية على حساب المصلحة الوطنية العليا وعلى مصلحة الشعب كله في الحرية والاستقلال والعودة والوحدة؟! بكلمة مباشرة كيف يحال دون تكرار ما أصاب غيره من الاتفاقات السابقة؟! أسئلة حارقة يطرحها المواطن الفلسطيني المكوي بنار الاحتلال والانقسام وبنار مصادرة حقه في الحرية والديمقراطية وبذرائع التكفير والتخوين والمحاصصة الفئوية في ظل الاحتلال وتحت عربدة مستوطنيه وحماية جنوده.

إن قيمة وأهمية هذه الأسئلة الحارقة وغيرها الآن ليست إعاقة المصالحة والوحدة، فالمصالحة والوحدة مصلحة وطنية فلسطينية عليا، وستجد الدعم والمساندة من كل دعاة الوحدة والديمقراطية والحرية في فلسطين وفي العالمين العربي والإسلامي، بل في العالم كله، ومن كل من اكتوى بنار الاحتلال والاستعمار ونَعِم بعد التخلص منهما، بنِعْم الحرية والديمقراطية والكرامة الوطنية والإنسانية.

وتتأتى أهمية هذه الأسئلة وغيرها، من الحرص على الوحدة ومن عدم السماح لمن تسول له نفسه أو لمن يرى أن مصلحته الفئوية أو الذاتية تسمح له بالعبث بما يعتبره الشعب الفلسطيني من متطلبات تحقيق أهدافه الوطنية والديمقراطية وحتى لا نبقى نبكي على أطلال الماضي السقيم، ولأن هذه هي مكونات شعبنا، يبقى على من تحمل مسؤولية الانقسام ومن استمرأ السلطة في ظل الاحتلال لسنوات أن يتعظ من ما حدث، وأن يضع يده بيد أبناء شعبه من أجل الوحدة وإزالة الاحتلال أولاً، حتى يتسنى له استعادة حقوق هذا الشعب وتحقيق أهدافه الوطنية والديمقراطية وليس العكس.

إن من مفارقات الزمن الذي له مغزاه، أن تُشد الرحال للقاهرة بعد انتفاضة الشعب المصري وفي ظلها وظل منجزاتها الداخلية والخارجية، فمصر كانت ولا زالت وستبقى قاطرة التغيير في الوطن العربي، وفيما بين مناسبتين تاريخيتين هامتين **الأولى:** الاحتفال بعيد العمال العالمي، **والثانية:** في ذكرى النكبة التي أحلت بالفلسطينيين وبالعالم العربي عام 1948.

فالأولى، كانت ثمرة لنضال عمال العالم ودفاعهم عن حقوقهم الطبقية والديمقراطية والإنسانية، **والثانية،** جائزة ثمينة للاستعمار والاحتلال والاستيطان وعنوانه هزيمة لشعب وأمة معاً، في ظل انتصار قيم الحرية والإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية.

فجميع القوى المشاركة في لقاء القاهرة او خارجه مطالبة بالاتعاظ من التجربة والتفكر جيداً في تواريخ هذه الأحداث التي ما يزال وسيبقى الشعب الفلسطيني يحييها ويحياها، لا نريد اليوم تركيز جهدنا وحديثنا على لماذا حدث ما حدث على أهمية ذلك، بل نريد التركيز والعمل على عدم تكراره، والتطلع جميعاً للأمام... للمستقبل، فبدون وحدتنا الوطنية ووحدة كياننا السياسي وبدون نضالنا المشترك من الصعب إن لم نقل من المستحيل استعادة حقوق شعبنا وتحقيق أهدافه.

ففي أيار عام 1948، حملت المسؤولية للاستعمار البريطاني وللنظم العربية التي شكلها سايكس بيكو. ومن فعل ذلك كان معه كل الحق، واليوم من يتحمل المسؤولية عن ما حدث ويحدث لنا؟

أمامنا فرصة تاريخية، تساهم في صنعها انتفاضات الشعوب العربية وبخاصة في مصر ونذر التغيرات الإيجابية التي تحملها، وأمامنا وحدتنا الوطنية التي نريد تجديد التأكيد عليها، ومن مسؤوليتنا الوطنية والسياسية أن نحرص عليها، ونحمي تضحيات شعبنا وثوراته القديمة – والمعاصرة، بشهدائه وبأسراه البواسل، وبتضحيات بنات وأبناء شعبنا جميعاً. فهل نفعل ؟!

إن مشوار التحرر الوطني طويل، ومشوار شعبنا أطول بكثير، لأن عمر الأفراد محدد بزمن، بينما عمر الشعوب غير ذلك، ومن أجل قطع هذا المشوار حتى نهايته المنشودة علينا كشعب وقوى التزود بزاد الوحدة وحدة الشعب ووحدة الكيان السياسي ووحدة الوطن، وعدم السماح للعابثين بكل هذا أكانوا منا أو من خارجنا.

فالشعب يريد إزالة الاحتلال وإنهاء الانقسام وصون الديمقراطية وتطويرها، هذا ما يريده شعبنا ولنحرص على توفيره له، فلنحزم أمرنا اليوم وغداً وبعد غد، خدمة لشعبنا وصوناً لحقوقه وأهدافه الوطنية.

عبد الرحيم ملوح

2011/5/1

الوضع الاقتصادي – الاجتماعي

من غير الممكن لنا أن نتحدث عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي دون الحديث عن الوضع السياسي، فبدون سيادة وطنية لا يمكن أن تكون هناك سيادة اقتصادية او اجتماعية أو أمنية، لأنها كلها مرتبطة أولاً وأخيراً بالسيادة الوطنية – السياسية . وهذا يفرض علينا رؤية الواقع كما هو . فنحن سلطة لا نملك ولا نمتلك السيطرة على وطننا ولا نمتلك السيطرة على الأرض الفلسطينية لا مياه أو كهرباء... الخ لأن الاحتلال هو من يسيطر على كل هذا، فنحن كسلطة نقوم بالمهام الإدارية عنه فقط، وما يدفع لنا من الدول المانحة هو من أجل هدف سياسي لأن إسرائيل والاحتلال الإسرائيلي هو بالجوهر والأساس مصلحة عليا أمريكية، ومن هذا يجب أن لا نقبل بالمفاوضات مع الاحتلال برعاية أمريكية فقط، وبدون مرجعية سوى طاولة المفاوضات. والبديل عن هذا هو مؤتمر دولي وبمرجعية الشرعية الدولية والأمم المتحدة التي تكفل لنا حق العودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس، وهذا هو البرنامج السياسي لـ م.ت.ف. الذي توافقت القوى السياسية عليه منذ عقود في مجالسها الوطنية الفلسطينية.

- **الوضع الاقتصادي؛**

من الاستحالة الحديث عن الوضع الاقتصادي دون سيادة واستقلال وطني، فهناك ما يزيد عن 62% من الأرض في المنطقة التي يسيطر عليها الاحتلال وهذا منذ [عام 1994 حتى الآن وفق اتفاق أوسلو] والمساعدات من الدول المانحة مرتبطة بالشأن السياسي وبتقدم الاتفاق السياسي بين الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين إنها التبعية للاحتلال الإسرائيلي بعينها يضاف إلى هذا أن الجزء الأكبر من الضرائب يستطيع الاحتلال الإسرائيلي التحكم بها، يعطيها أو يمنعها متى شاء، بالإضافة لكل هذا نحن أرسينا قاعدة اسمها (الاقتصاد الحر) استناداً لتوجيهات البنك الدولي مع أنه لا يوجد دستور أو قانون دولي يفرض هذا، فمن يملك يزداد ما يملكه، والعمال

والمهمشين يزدادون تهميشاً، في عام 2009 أخذت الحكومة الفلسطينية قراراً أنها جاهزة عام 2011 للاستقلال، ولكننا الان على أبواب عام 2014 وازداد الاستيطان والأزمة الاقتصادية لماذا؟ علينا رؤية الإحصاء الفلسطيني لندرك أننا في أزمة اقتصادية دائمة ما دام الاحتلال مسيطراً ويزداد الاستيطان والسيطرة الاحتلالية والمستوطنين برعاية الجيش الإسرائيلي، وما دمنا لا نستطيع محاسبة الحكومة الاحتلالية الفلسطينية تشريعياً في ظل الوضع الذي نعيش، خاصة أننا نعيش انقساماً فلسطينياً وصل لحدود المساس بالمجلس التشريعي ومواجهتنا للاحتلال. ونعيش حصاراً خاصة بغزة، الأمر الذي فرض علينا كشعب وضعاً قاسياً وصعباً، فالاحتلال في كل مكان من أرضنا فلسطين والاستيطان مستمر والمستوطنين يعيثون بالأرض فساداً، ويفرض نظاماً اقتصادياً إضافة الى النظام السياسي والاجتماعي على شعبنا المحتل والمحتل أرضه، فبدون أرض وبدون سيادة وطنية لا يمكن الحديث عن استقلال اقتصادي. ومن يريد الحرية عليه حل التناقض الأساس مع الاحتلال أولاً، الذي لا يمكن حله بدون مواجهة مع الاحتلال في مختلف المجالات.

- **الوضع الاجتماعي؛**

من الصعب محاكمة السلطة الوطنية الفلسطينية إلا بالمسؤولة عنه، وهي لا تمتلك السيادة الوطنية والسياسية إلا بما تقول به عن نفسها، فالاحتلال الصهيوني يسيطر على السلطة الوطنية الفلسطينية ويحولها إلى المسؤوليات الإدارية فقط، لدرجة أنه يعطي التصاريح للمغادرة والعمل من قبل الإدارة المدنية، التي يجب أن لا تكون قائمة منذ الانتخابات التشريعية، ومسؤولياتها الأمنية تكرس لحماية الاحتلال أساساً، هذه السلطة الوطنية الفلسطينية القائمة بدون سيادة وطنية على الأرض والسكان من الصعب محاكمتها أو محاسبتها عن الأزمة، فالمحاسبة والمحاكمة تفرض سيادة وطنية أولاً.

دعونا ننظر فقط للأمور التالية من أجل تأكيد رأينا هذا:

- يعاني وضع السلطة الفلسطينية من مشكلة كبرى هي أنها أكبر مشغل عملياً قياساً بعدد السكان. وبأن ما يدفع مالياً من الدول المانحة هدفه سياسي أساساً ومرتبط بتقدم العملية السياسية أو بتوقفها، وهي على حساب حقوق شعبنا باستمرار.
- تضع قوات الاحتلال يدها لصالح المستوطنات والمستوطنين بما في ذلك على ما يزيد عن 62% من مساحة الأرض الفلسطينية أو ما يسمى المنطقة C، وهذه المساحة التي تضع يدها عليها كان وما يزال باستطاعة السلطة الاستفادة منها لخدمة المواطن الفلسطيني.
- وضع يد سلطات الاحتلال على أموال الضرائب الفلسطينية لكل المستوردات من الخارج بما قي ذلك من الدول العربية، وهي تعطيها للسلطة وتحجبها عنها متى أرادت ذلك.
- الضرائب الداخلية وتدخل الاحتلال بفرضها وجبايتها وخاصة على القدس وعلى ما يقطنون بالمناطقC.
- البطالة لأن الحديث عنها ولا حرج في مختلف المناطق الفلسطينية، فتحول السلطة الفلسطينية إلى المشغل الأول لم يحل المشكلة، وذهاب أعداد كبيرة للإدارة المدنية والحصول على بطاقة ممغنطة، وتصريح عمل لدى المشغل الإسرائيلي، وعمل الآلاف من العمال الفلسطينيين بالمستوطنات الإسرائيلية بالأغوار أو غيرها لم تحل مشكلة العمالة الفلسطينية، يضاف إلى هذا تفشي ظاهرة العمالة الفلسطينية المتنقلة وتفشي ظاهرة البنوك وشركات التأمين استناداً لقرارات (الاقتصاد الحر).
- الحصار والانقسام الفلسطيني، مصلحة سياسية واقتصادية واجتماعية للاحتلال وبالتالي علينا مجابهة ذلك، فالوحدة الوطنية هي حجر الزاوية في حل التناقض مع الاحتلال.

- هناك العديد من المشـــكلات التي تواجه شـــعبنا وتواجه الســـلطة الوطنية الفلسطينية وهي بحاجة الى معالجة وحل.

في ضوء ذلك نتقدم بالمقترحات التالية:-

1- وقف كل أشـكال التفاوض السـياسـي مع الاحتلال إلا بإطار المؤتمر الدولي للأمم المتحدة ومرجعية الشـــرعية الدولية، وليس برعاية منفردة ومنحازة من أمريكا.

2- أن يتحمل الاحتلال مسؤوليته كاملاً عن الشعب المحتل حتى يرحل عنه. من البطالة والضرائب والحصار والتشغيل ...الخ.

3- التحرك السـياسـي وفق البرنامج الوطني الفلسـطيني [العودة وتقرير المصـير والدولة وعاصـمتها القدس] ووفق المقاومة باعتبارها حقاً دولياً واساسياً لشعبنا المحتل.

هذا هو الأسـاس الذي يضـعنا أمام معطى جديد، وعلينا كشـعب فلسـطيني مواجهته موحدين.

4- تعزيز دور الشـــباب بشـــكل خـاص [مرأة + رجـال] والمرأة في المجتمع الفلسطيني، وتوسيع الأطر الحاضنة لهم.

عبد الرحيم ملوح

2013/12/17

إلى رسل الحرية ... أبناء الشمس

يقبع اليوم في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي ألاف من أسرى الحرية من الفلسطينيين والعرب، ومضى على اعتقال بعضهم أكثر من ثلاثين عاماً كسعيد العتبة، وقسم من هؤلاء قارب على الثلاثين عاماً، كسمير القنطار من جبل لبنان الأشم، وبهذا يشكل هؤلاء الأسرى الأبطال بعدد السنوات التي قضوها بالأسر، عمداء لأسرى الحرية في العالم، حيث لا يوجد في عالم اليوم من هو أقدم منهم أو أكثر منهم إصراراً على الحرية والاستمتاع بها، وبعد التجربة الشخصية لا اعتقد أن أحداً يُقدّر قيمة الحرية مثل فاقدها، وكلما طال زمن فقدان الحرية تعمقت الرغبة في الحصول عليها، فكيف إذ افتقد الأسير مع الحرية أشياء أخرى مثل رعاية الابن والزوجة والأم والأب وفرصته احتضانهم!!! وكيف إذا حُرم البعض من حق حضور حفلة تخرج ابنه وزفاف ابنته إلى عريسها، خاصة إذا كبروا وهو مغيّب عنهم قسراً في الأسر!!! ويحضرني هنا قول الشاعر الشعبي المصري المرحوم صلاح جاهين:

شال البط وعدا — البراري والبحور.

ياما نفسي أشيل — وأطير ويا الطيور.

أمانة يارب لومت لتحطنيش — في الجنة للجنة سور.

أستذكر كل هذا في عيد الفطر، وهو يوم العيد الأول الذي أشارك فيه بعد أشهر قليلة من خروجي من الاعتقال، حيث جالت في ذهني مقارنات، فرضت نفسها على تفكيري، بين الطقوس الذي كنا نعيشها بالأسر الصغير، وبين ما نعيشه في الأسر الكبير، وتداعت أمامي وجوه الفتها وما زلت آلفها، ولم يؤثر في العلاقات الإنسانية الدافئة بيننا، مكائد إدارات المعتقلات، أو خلفياتنا الفكرية والاجتماعية والأيديولوجية وتباياناتنا الاجتماعية أو خلافاتنا السياسية. فكلنا يعيش الحالة الواحدة، وعمل ويعمل واعتقل للقضية النبيلة الواحدة، قضية حرية شعبنا واستقلاله، بل أن حياة الأسر قربت بيننا أكثر من ما يتصور البعض، وأوصلتنا سياسياً إلى مستوى المبادرة لصوغ وثيقة سياسية

واحدة، أطلق عليها وثيقة الأسرى، وبعد توقيعها في حزيران 2006 ، من مختلف القوى السياسية أسميت بوثيقة الوفاق الوطني.

لا أريد أن أصنع الآمال العراض، في وصف الواقع خارج معتقلات الأسر، لأن حقيقة الواقع والصدق مع ألذات يقتضيان القول؛ إن المخاطر على قضيتنا الوطنية تزداد، والانقسام الداخلي أخذ ابعاداً عميقة، والخطر يتهدد وحدتنا الوطنية ووحدة كياننا السياسي وممثلنا الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، ويجري وأد ديمقراطيتنا التي تغنينا بها جميعاً، وبعد سبعة أعوام من الانتفاضة وما رافقها من تضحيات جسام، واقع الحال يقول أننا نمر بمرحلة هي أعقد وأصعب وأخطر على قضيتنا الوطنية من أي مرحلة مضت، وما يؤلم أكثر، أن جزءاً هاماً من هذا، صنعناه بأيدينا، إما لغياب استراتيجية العمل الموحد أو لتغليب الحسابات الفئوية عليها، وإما لعدم القدرة أو الرغبة في الاتفاق على الخيارات والبدائل لمواجهة التحديات التي تنتصب أمامنا، أو لإدارة الظهر لما نتفق عليه، والتوجه نحو خيارات ذاتوية مدمرة، في نهاية المطاف للقضية وللشعب وللذات، بل تعود بنا للوراء كثيراً، أو لكل هذا وغيره معاً، يحدث كل هذا في الوقت التي تتابع فيه سلطات الاحتلال مشروعها السياسي– الاستيطاني الأمني، المتمثل بالاستيلاء على مزيد من الأراضي، وبتفكيك البنى السياسية الفلسطينية وإضعافها وتمزيقها، تنفيذاً لاستراتيجيتها بعدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بتقرير المصير والدولة والعودة، ويرافق هذا مظاهر مقلقة جداً من السلبية وتراجع ثقة الشعب بالمستقبل السياسي ليحل محله، تزايد الاهتمام بالقضايا الذاتية والشخصية. والتي ذكاها وعمقها انسداد الأفق السياسي والانقسام الداخل والأوضاع الاقتصادية الصعبة وانعكاسها على الوضع الاجتماعي .

وبرغم كل ما سبق الإشارة إليه وغيره، الا أن مسألة الحرية، حرية الشعب واستقلاله، حرية الأسرى، تبقى الناظم والهادي لكل فعل سياسي أو اجتماعي، في الوقت الذي ينشد فيه المواطن الفلسطيني لإعطاء الأولوية لحل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية، فالفعل والنشاط الاجتماعي والاقتصادي لا ينفصل عن السياسي والمقاوم وبخاصة في

ظل الاحتلال. فالصمود بحد ذاته فعل مقاومة، ومسؤولية القوى السياسية معرفة الواقع كما هو لتنطلق منه مستقبلاً، ومعرفة طبيعة المرحلة كمرحلة تحرر وطني وديمقراطي وشروطها، ومتطلبات عبورها، وفي مقدمة ذلك ظروف الواقع الذي يمر بها الشعب وكيفية تقوية مناعته وتعزيز ممانعته، بتعزيز صموده. وليس بإضعافه بناءً لرغبات ذاتوية او مسقطة عليه من الأعلى.

بالعودة إلى رسل الحرية... أبناء الشمس، أسرى حرية الشعب الفلسطيني واستقلاله، صمغ الوحدة الوطنية، وطليعة حرية الشعب. والذين لا تنفصل حريتهم عن حرية شعبهم بل هي عنواناً ومقدمة لها، وللتدليل على أهمية الحرية بالنسبة للأسير أسوق الحديث التالي: بعد خروجي من الأسر، اتصل بي الصديق والكاتب الفلسطيني فيصل الحوراني تلفونياً وبعد طقوس التهنئة، بادرني بالسؤال بعد خروجك ورؤيتك للواقع، الم تندم وتتمنى أن تعود للأسر؟! . فأجبته بلا تردد، إن الأسير دائماً يبحث عن فسحة الحرية، ولا يقلقه كثيراً شكل السجن بقدر ما يقلقه مقدار الحرية المعطاه له، وأنا شخصياً مقتنع بعمق بهذا، وعشته في أكثر من سجن او معتقل. ولهذا فإن فسحة الحرية خارج السجن أرحب كثيراً من داخله، بل لا تقاس بما يجري ويحدث في السجن، على صعوبة وتعقيدات الظروف السياسي والاجتماعية والأمنية خارجه، وأكملت حديثي معه برواية قصة ليلى العامرية. فليلى العامرية نسبة لبني عامر فتاة جميلة وشاعرة مرهفة، سمع بها أحد أمراء بني أمية وأعجب بها وبشعرها، فطلب يدها وتزوجها. ونقلها من حياة البادية الرحبة وافقها الواسع، الى قصره الفخم بدمشق، فضاقت بها الدنيا رغم كل ما أحيطت به من رعاية، وما وضع تحت تصرفها من خدم، فدخل عليها أحد الأيام وهي تنشد قصيدة هذا مطلعها:

لبيت تخفق الأرياح فيه — أحب اليّ من قصر منيف.
ولبس عباءة وتقر عيني — أحب اليّ من لبس الشفوف.
وكلب يطرق الحراس دوني — أحب اليّ من قط أليف.

إلى أخر القصيدة، فما كان منه إلّا أن أمر رئيس ديوانه بتجهيز قافلة لترسلها إلى ذويها بنو عامر في البادية. وهذا هو حال الأسير، حيث يبقى هدفه وهاجسه وحلمه هو الحرية كلها، واذا لم يتحقق له ذلك ففسحة من الحرية، بانتظار تحقيق كامل الحرية، وهذا حلم وهدف شعوب العالم قاطبة وفي المقدمة شعبنا الفلسطيني الذي افتقد حريته واستقلاله لعقود طويلة، وبات آخر شعوب الأرض التي تكافح من أجلها.

عبد الرحيم ملوح

2007/10/15

إلى متى ؟!!

من الهام جداً تأكيد أن من يوقع على وثيقة أو إعلان عليه أن يلتزم بتوقيعه، وأن ينفذ ما التزم به عندما وقع على ذلك باســـم تنظيمه، وإلا كيف يمثل هذا التنظيم في كل شيء إلا بالتوقيع، أو ينقض هذا التوقيع لاحقاً، لقد تم التوقيع فلسطينياً على عدد من الوثائق التي لم ينفذ منها شـــيء جاد وجدي، إعلان القاهرة في 17-3-2005، وثيقة الوفاق الوطني [وثيقة الأســـرى] 2006، اتفاق مكة، إعلان صـــنعاء، اتفاقات القاهرة 2009، الوثيقة المصـــرية في 4-5-2011، إعلان الدوحة 2012، كل هذه الوثائق والإعلانات ممهورة بتوقيع ممثلي الفصـائل والقوى والشـخصـيات المشـاركة، وحتى اللحظة لم نصـل للمصـالحة الوطنية كخطوة لا بد منها للوحدة، التي بدونها لم ينتهِ الاحتلال لأرضنا الفلسطينية، وشعبنا الصامد على أرضه.

لقد مللنا ومل معنا الشـعب الفلسـطيني من "السـياحة السـياسـية"، ومل قبلها من الانقسام القائم ومن استمراره ومل من الحسابات الفئوية أو الشخصية التي تريد إدامة الانقسام، ومل مضيفنا العرب منا، إلى متى سوف تستمر "طبخة البحص" هذه ومن المسؤول عن استمرارها؟ في غزة كما الضفة، وفي حماس كما فتح ينفون مسؤوليتهم عن استمرارها !!!، إذن من هو المسؤول عنها وعن استمرارها، هناك مثل شعبي قديم يقول: "الحق على الطليان"، هل الحق عليهم أم على المعرقلين والمعطلين منا لأسباب فئوية أو شـخصـية؟!!!، أفيدوا هذا الشـعب المكوي بنار الاحتلال منذ عقود، وبات مكوياً بنار الانقسام واستئثار البعض منا بحقوقه الوطنية.

بعد إعلان الدوحة الذي وقع عليه الرئيس عباس وخالد مشـعل، وشـهد عليهم أمير قطر بن حمد مؤخراً، ذهب الجمع الفلسـطيني إلى القاهرة. وفي جلسـة للجنة الإطار في م. ت. ف، عقدت في قصـر السـلام مقر إقامة الرئيس أبو مازن وحضـرها الوزير مراد موافي ونائبه رأفت شـحادة وآخرين، تحدث الوزير موافي بما يشـبه التحذير للحضـور من اسـتمرار الانقسـام، وجرى التأكيد من الرئيس عباس وخالد مشـعل بأن

اعلان القاهرة، آلية لتنفيذ ما اتفق عليه في 4-5-2011 بالقاهرة، وحتى اللحظة لم تتقدم للأمام آية من الوثائق الموقع عليها، بما في ذلك الوثيقة المصـــرية أو اعلان الدوحة لماذا؟ حتى أن إسماعيل هنية أبلغ رئيس لجنة الانتخابات تريثوا بتجديد سجل الناخبين بغزة، وأنا أقول ومعي كثيرين بأن الحسابات الفئوية والشخصية هي المعيق، وأن إدارة أزمة الانقسام بدلاً من حلها هي المعيق، وبات كل هذا يقع كالصاعقة على رأس الفلسطيني بكل ما يحمله من أثقال أولها استمرار الاحتلال لسياساته وبممارساته القاتلة، ولكي نسير نحو الخروج من أزمة الحسابات الفئوية أو الشخصية ومن أجل إعادة الاعتبار للمصلحة الوطنية بات من الواجب:

أولاً: على الشـعب الفلسـطيني أن يأخذ بيده مسـؤولية إنهاء الانقسـام والتصـدي للاحتلال وهذا يتطلب نزوله للشـارع ليقول للمسـؤولين عن الانقسـام، انتم المسـؤولين واتركونا نعالج مشـاكلنا مع الاحتلال وبطشـه وتنكره لحقوقنا الوطنية، وأن يرفع : شـعار الشـعب يريد إنهاء الانقسـام، الشـعب يريد إنهاء الاحتلال، ولتتوحد جهود وقوى الجميع تحت مظلة هذا الشـعار وفي اطار م.ت. ف كياننا السياسي، وممثلنا الشرعي والوحيد.

ثانياً: لتؤخذ المسؤولية السياسية من دعاة الانقسام، أو المسؤولين عنه ولنعطي ثقتنا للحريصـين على حقوق شـعبنا الوطنية، وللدعاة الحقيقيين لإنهاء الانقسـام والاحتلال والمتمسـكين بحقوق شـعبنا، مهما كانت أيدلوجيتهم يسـاريين أم علمانيين أم متدينين، فنحن حركة تحرر وطني، ولا زلنا كذلك ومن واجبنا توحيد شعبنا ومن خلفه أشقائنا العرب ومعنا كل المؤمنين بقضيتنا، وهذا لن يتم الا بوحدتنا الوطنية، ووحدة شعبنا في إطاره السياسي م.ت.ف.

ثالثاً: من مسـؤولية القوى السـياسـية والاجتماعية غير المنخرطة في الانقسـام ، وبخاصـة قوى اليسـار السـياسـي أن تتوحد تحت رايتها وراية التحرر الوطني وإنهاء الانقسـام والديمقراطية الحقيقية في كل أماكن تجمعات الشـعب الفلسـطيني في حركة سـياسـية وديمقراطية واحدة لمجابهة تحديات الاحتلال

والانقسام، وعدم السماح بالتهرب من الوثائق التي أقر بها أطراف الانقسام، بما في ذلك توقيعها هي عليها، وأن تذهب هدراً ولا تسوى الحبر الذي صيغت به، فوضع مثل هذا لا يبرئها ولا يبرئ أحداً مهما كانت النسبة التي يتحمل مسؤوليته بها، حتى لو أنه مهر توقيعه فقط، إن الوقت ثمين جداً، وبالنسبة للفلسطيني الوقت من دم وأرض وعليه عدم هدره لحسابات البعض.

رابعاً : إن قضيتنا الوطنية وحركتنا الوطنية تفرض علينا إنهاء هذا الانقسام البغيض وتحميل المسؤولية عنه والذين يعملون لاستمراره المسؤولية عنه، والعمل وفق محورين: (1) التحرك السياسي فلسطينياً وعربياً ودولياً من أجل استعادة حقوق شعبنا الوطنية وفي مقدمتها حقه بالعودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس. (2) العمل الميداني على الأرض لتوطيد الوحدة وتعزيز الصمود والمقاومة للمحتل.

لقد بات الأمر يفرض علينا جميعاً التحرك ميدانياً وفي كل مناطق تواجد الشعب الفلسطيني، لإنهاء هذا الانقسام القاتل كخطوة لا بد منها لإنهاء الاحتلال.

والسؤال الملح الآن هل نستجيب!!!

عبد الرحيم ملوح

2012/3/15

أما آن لهذا الشعب أن يتحرر؟

في مثل هذه الأيام قبل ربع قرن تعرض الشعب الفلسطيني لمجزرة بشرية بشعة خطط لها وأشرف عليها أرئيل شارون وزير الحرب الإسرائيلي في حينه، وذهب ضحيتها آلاف الفلسطينيين واللبنانيين ممن يقطنون في مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت، حتى أن حكومة اليمين الإسرائيلي بزعامة بيغن لم تستطع كعادة الحكومات الإسرائيلية التهرب من مسؤوليتها عن ما حدث، لكون قوات الاحتلال الإسرائيلية هي المسؤولة وفق القانون الدولي عن المنطقة ، ولأن شارون نفسه ومعه القائد العسكري الإسرائيلي الميداني، كانا يراقبان عملية تنفيذ المجزرة ضد المواطنين الأبرياء، من على سطح بناية مجاورة، فاضطرت لجنة التحقيق الإسرائيلي ومعها الحكومة الإسرائيلية تحميل وزير الحرب شارون مسؤولية ما حدث، وإقالته من وزارة الدفاع، برغم كل محاولات التملص وإلقاء المسؤولية على عاتق "القوات اللبنانية" المتحالفة مع الجيش الإسرائيلي بقيادة إيلي حبيقة.

وفي الذكرى الخامسة والعشرين لهذه المجزرة غير الموصوفة بالتاريخ، يتعرض أهلنا في مخيم نهر البارد شمال لبنان لمجزرة شبيهة، ولكن هذه المرة بسبب دعاة الدفاع عن الإسلام بقيادة شاكر العبسي، وأقول دعاة الدفاع عن الإسلام، لأن الإسلام الحق لا يقبل بأطروحاتهم، أو بوضع الإنسان في ظروف كهذه، لأنه جاء لخدمة الإنسان وإعلاء قيمته. فقتل المئات ودمر المخيم بكامله وشرد ما يزيد عن ثلاثين الفاً من سكانه الآمنيين، في ظروف مستحيلة.

وفي أماكن أخرى من خارطة الوطن العربي، شرد الاف الفلسطينيين، وهم يعيشون اليوم في ظروف قاسية على الحدود العراقية السورية، والعراقية الأردنية، هرباً من عمليات المطاردة والتقتيل، التي تعرضوا لها مع الملايين من إخوانهم العراقيين، وفي الوقت الذي سمح لملايين المهجرين العراقيين بدخول سوريا والأردن وغيرها من الأقطار الشقيقة ولو مؤقتاً، في حين حُرم الفلسطينيين من ذلك لا لسبب الا لكونهم

لاجئين فلسطينيين ولم تفلح كما يبدو فحوصات D.N.A بكشف وطنيتهم وانتمائهم الوطني لشعبهم وقضيتهم وقوميتهم ففرض عليهم العيش في الظروف الصحراوية القاسية، مع أن عددهم لا يؤثر على الطبيعة والديمغرافية لبلدة متوسطة العدد.

ومما يفاقم الأزمة، ويضعف عملية الدفاع عن الحقوق السياسية والإنسانية لهؤلاء، الانقسام السياسي الفلسطيني، وما سبقة من اقتتال داخلي بين الحركتين الرئيسيتين فتح وحماس وتوجته قيادة حماس بإقدامها على اللجوء للحسم السياسي بوسائل عسكرية وما رافق ذلك وتبعه من ممارسات لا تقل بشاعة عن ما تعرض له الفلسطينيون على أيدي أعدائهم، فتحول الشعب الفلسطيني ضحية دائمة لعدوه الإسرائيلي المحتل، وبين فترة وأخرى لأشقائه، ومؤخراً لشراهة الوصول الى السلطة بدون سلطة من بعض قيادته، وللحفاظ عليها من البعض الأخر.

وتشاء بشاعة الصدف التاريخية، أن تتلاقى كل هذه الأحداث معاً، في لحظة تاريخية واحدة، مما يزيد الوضع قساوة وصعوبة، ويدفع الفلسطيني كائن من كان مكان تواجده او انتمائه الفكري أو السياسي للسؤال عن المخرج من هذه الدورة الدموية القاتلة، ومن المأزق الذي يهدد مشروعه الوطني المتمثل بالحرية والاستقلال والعودة لحضن وطنه، ويهدد كيانه السياسي الوطني متمثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، والتي أضعفت بحيث عجزت عن الدفاع عنه وعن حقوقه كما تعود دائماً، ودمر ديمقراطيته الوليدة، التي تطلع لها، لتشكل أساس تعدديته وقاعدة لحل تناقضاته.

ومن مفارقات الصدف، أن تأتي الذكرى الخامسة والعشرون لمجزرة صبرا وشاتيلا البشعة، وقد مضى على المخطط لها والمشرف على تنفيذها أرئيل شارون وهو بحالة غيبوبة أو موت سريري كما يقول الأطباء لما يقرب من العامين، لنقول أن عذاب الفلسطينيين لن يمر بدون عقاب، وإن تعذر العذاب الضميري للمسؤولين عن ارتكابها ولو بأيدي القدر.

كل هذا وغيره يدعو الشعب الفلسطيني، وقواه السياسية والاجتماعية الحية ليس لدق جدران الخزان فقط، كما تساءل بطل رواية رجال في الشمس للشهيد المبدع غسان كنفاني. وإنما لخرق جدران الوضع القائم، ورفع راية مشروعهم الوطني ووحدتهم ووحدة كيانهم السياسي وصون ديمقراطيتهم كناظم لنظامهم السياسي.

فالعدو الذي ذهب لبيروت وارتكب مجزرة صبرا وشاتيلا، والمنهج الآخر الذي أوصل لتدمير نهر البارد لا زال يعبث بمصيرنا.

والعدو الإسرائيلي ينتظر لحظات الضعف والتفكك ويعمل لتغذيتها وتعميقها من أجل تسهيل ألأمر عليه، بفرض مشروعه السياسي والاستيطاني والعسكري، ومن يتذرع بأن تمزيقه للوحدة الوطنية، جاء ليحمي المشروع الوطني، فانه يقع ليس في الخطأ، بل في الخطيئة مهما كانت النوايا، فطريق جهنم معبدة بالنوايا الحسنة، لأنه سهل على العدو المحتل تمرير مشروعه بإضعافه مناعة وممانعة الشعب وقواه الوطنية جميعاً ومن يراهن أن هذا الوضع يخفف عنه القيود، وليس له فرصة عقد صفقة ما مع الإسرائيلي في الخريف أو الشتاء، فهو مخطىء، لأن تجارب الماضي القريب وليس البعيد تزكية هذا الاستنتاج، فكيف تزكيه ونحن وعمقنا العربي، نعيش حالة لا سابق لها من الضعف والتفكك السياسي.

في ذكرى صبرا وشاتيلا، على الجميع أن يصحو ويعود لنفسه ولتجارب الماضي وللتحديات المتبقية أمامنا. وعلى من يهتم بأمن واستقرار المنطقة، أن يدرك أنه لا أمن ولا استقرار قبل أو بدون حصول الشعب الفلسطيني على حريته واستقلاله ببناء دولته الفلسطينية، المستقلة وعاصمتها القدس وضمان حقه بالعودة وفقاً للقرار 194، بهذا وحده يحمى الشعب الفلسطيني من المجازر المتكررة ومن التطاول عليه وعلى حقوقه الوطنية والإنسانية.

عبد الرحيم ملوح

2007/9/13

أميركا وإسرائيل وانتفاضات الشعوب العربية

يعد الرئيس أوباما نفسه لطرح مبادرة أمريكية جديدة، وظيفتها الفعلية، تراجع أمريكا عن اعترافها بالشرعية الدولية وقراراتها، فيما يتعلق بالسلام في الشرق الأوسط وجوهره القضية الفلسطينية بناء لرغبة الاحتلال الإسرائيلي، فبعد تنكر الإدارة الأمريكية للشرعية الدولية وقراراتها فيما يتعلق بالاستيطان والجدار الإسرائيلي في القدس والضفة وبتصويتها بالفيتو على المشروع الدولي باعتبار الاستيطان بكل أشكاله غير شرعي وغير قانوني، وبالضد من أعضاء مجلس الأمن كافة، وبعد ممارستها الضغط المتعدد الأشكال على الطرف الفلسطيني والرئيس عباس شخصياً لسحب مشروع القرار، تستعد الإدارة الأمريكية والرئيس الأمريكي كما يسرب مؤخراً لشطب حق العودة لملايين الفلسطينيين لديارهم الذي شردوا منها وفقاً للقرار الدولي 194 وتدعو اليوم لشطب تقرير غولدستون من جدول أعمال الأمم المتحدة، يترافق مع هذا الانتقاص من حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وبالدولة المستقلة وعاصمتها القدس. تحت عبارات ملتبسة منها القدس" عاصمة موحدة لدولتين" دولتين لشعبين "دولة فلسطينية منزوعة السلاح" في الوقت الذي تتسلح فيه إسرائيل بالأسلحة الأمريكية من رأسها حتى أخمص قدميها بما في ذلك الأسلحة النووية، وبتشكيل قوة عسكرية – أمنية لتتحمل المسؤولية عن أمن إسرائيل وللمرابطة على ما تبقى من أرض دولة فلسطين، وكأن الشعب الفلسطيني لا يعيش في تخمة من الأمن والأجهزة الأمنية والتي تحصى على أبنائه أنفاسهم.

ويأتي هذا للتغطية على نتنياهو وخطابه أمام الكونغرس الأمريكي، والذي بات معروفاً للقاصي والداني مضمونه السياسي والمادي، فقد جرى تسريب أفكاره للصحافة الإسرائيلية، إضافة لممارسات الاحتلال على الأرض، وللالتفاف على انتفاضات شعوب المنطقة العربية على حكامها، الذين وفروا الحماية طوال المرحلة الماضية للاحتلال وبقمعهم لشعوبهم، مما جعل إسرائيل تتغنى بأنها واحة الديمقراطية في

المنطقة، فباسم الديمقراطية احتلت المزيد من الأرض وهزمت الكثير من الجيوش في المعارك المختلفة، وجرت عمليات النهب لمقدرات شعوب المنطقة، فتحولت بهذا الى أداة فاعلة ضد كل ما هو تقدمي وديمقراطي في ظل التحالف الاستراتيجي بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة وإسرائيل، واعتبارها " أي إسرائيل" مصلحة عليا أمريكية، وعدم التقدم بأية مشاريع سياسية لحل الصراع في المنطقة قبل التشاور مع القيادة الإسرائيلية به، وبإمكاننا القول قبل الاتفاق عليها معها.

يقع بعض الفلسطينيين مرة تلو الأخرى بخطيئة الأوهام – الرهان على أمريكا وما يمكن أن تتقدم به او تقترحه من حلول للصراع العربي – الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية.

فبدلاً من أن تتغط مؤسسات صنع القرار الأمريكي، بما يجري من انتفاضات شعبية في غالبية الأقطار الشعبية، على سياساتها وعلى النظم الدكتاتورية التي حمت وتحمي هذه السياسات في المنطقة، وفي المقدمة سياستها ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. ودعم الاحتلال الإسرائيلي سياسياً وعسكرياً ومالياً وحمايته في المحافل الدولية، وعملية النهب الجارية على قدم وساق لمقدرات المنطقة وتحويلها الى مزرعة لها، نراها تلجأ للإيغال المتزايد في ذات السياسية الاستعمارية القديمة – الجديدة.

ان التصدي لهذه التحديات يتطلب منا:

1- عدم الرهان على ما ستقدمه الإدارة الأمريكية من مشاريع سياسية بما في ذلك مشروع أوباما فكلها مستنبطة من المصالح الإسرائيلية – الأمريكية. ومتناغمة في الجوهر مع السياسات الإسرائيلية. ومقابل ذلك علينا التمسك بالشرعية الدولية ومواثيقها، فلا بديل عن إزالة الاحتلال، فإزالته هي نقطة البداية، فلا دولة مستقلة في ظل الاحتلال واستمراره، فالاحتلال كان وسيبقى حتى زواله أساس الصراع.

2- إنهاء الانقسام كخطوة لا بد منها للتصدي للاحتلال ولتعزيز المقاومة وللتحرك السياسي دولياً. فالانقسام واستمراره مصلحة عليا إسرائيلية، ومن

مسؤولية الشعب الفلسطيني وقواه المختلفة امتلاك الإرادة السياسية لإنهاء هذا الانقسام الضار والبغيض سياسياً ونفسياً، والتصدي للفئات التي تغلب المصالح الفئوية او الشخصية على المصالح الوطنية.

3- تعزيز الديمقراطية الداخلية، عبر اجراء انتخابات حرة وديمقراطية وفق نظام التمثيل النسبي الكامل لكل مؤسسات الشعب الفلسطيني الوطنية بما فيها م.ت.ف باعتبارها الكيان السياسي والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فانتخابات المجلس الوطني حيث ما أمكن يجب أن تحظى باهتمام خاص، والأخذ بالاعتبار أنه لا يمكن إجراء الانتخابات وإعادة تشكيل وبناء مؤسسات م.ت.ف على أساس انتخابات 2006 كما يطالب البعض ولا على أساس الواقع القائم كما يطالب البعض الآخر، فالانتخابات هي ما يقرر وزن القوى الذي يجب أن يبنى وفقه النظام السياسي الفلسطيني، وأن يعاد الاعتبار للاتحاد الشعبية والمنظمات الاجتماعية كركيزة لا غنى عنها للمنظمة، ووفق الانتخابات الحرة، وفي كل هذا من الضروري الالتزام بما تفرزه صناديق الاقتراع فالشعب هو صاحب السلطة الفعلية، وهذا يتطلب وقف كل أشكال وأساليب التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني وخاصة الأمني مع الاحتلال، فلا يمكن أن يبقى ما قاله القانون الأساس للسلطة بأن وظيفة الأجهزة الأمنية "حماية الوطن والمواطن" حبر على ورق، قال الرئيس عباس،" أقل كلفة من أي احتلال في التاريخ"، ووقف كل أشكال وأساليب التخوين والتكفير واسلمة المجتمع هنا وهناك فشعبنا تعددي سياسياً وفكرياً وطبقياً، فالشعب يريد الديمقراطية الحقيقية ويرفض الشكلية.

4- أن تقف المؤسسات الفلسطينية الوطنية أمام مراجعة جادة وشاملة للمرحلة الماضية، حتى ترسم استراتيجية جديدة ، توصل شعبها إلى تحقيق أهدافه الوطنية.

5- أن تستفيد من التطورات الهامة التي قادتها شعوب المنطقة وانعكاسها فلسطينياً، صحيح أن انتفاضات وثورات الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والانتداب عديدة، وبخاصة عام 1936 والثورة المسلحة منذ عام 1965، والانتفاضة المجيدة عام 1987 وعام 2000 ...الخ، واستمرار كفاحه ونضاله على مختلف الصعد من أجل استقلاله واسترداد حقوقه، لكن الاستفادة من التطورات الحاصلة يعزز كثيراً من صموده وتمسكه بحقوقه الوطنية وبإمكانية تحقيقها.

إن مجابهة المشاريع الإسرائيلية أو الأمريكية أو كلاهما ممكنة، وانتفاضات شعوب المنطقة، تساعد كثيراً في ذلك فالبعد العربي في القضية الفلسطينية كان حاضراً في الماضي وهو حاضر اليوم أكثر. والانتظار لمعالجة مشاكلنا الداخلية لن يفيد، لا في مجابهة الاحتلال ولا في إنهاء الانقسام ولا في تعزيز الديمقراطية الحقيقية وفي النهاية لن يفيد كثيراً في استرداد الحقوق الوطنية. في حين التوجه بإرادة سياسية حقيقية جادة، تقصر الزمن وتقلل الكلفة، فتعالوا لننهي الانقسام ونعزز الديمقراطية ونلتقي مع شعوب المنطقة ومحبي الحق في العالم، حتى نزيل الاحتلال ونسترد الحقوق، ومعاً.

عبد الرحيم ملوح

2011/4/24

أنا بوليس ... طنجرة ضغط جديدة

حدث في كامب ديفيد2 وفي نهاية رئاسة الرئيس كلينتون عام 2000، أن اتفقت الإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون وأذرعها التنفيذية وفي مقدمتهم دينيس روس المبعوث للشرق الأوسط ومادلين اولبرات وزير الخارجية وغيرهم، مع ايهود براك رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه، بأن الوقت مناسب، لوضع القيادة الفلسطينية والرئيس الراحل ياسر عرفات بخاصة في "طنجرة الضغط" بكامب ديفيد والاستفراد به لعصره وفرض مطالبهم وإملاءاتهم عليه، وبرغم التحذير المتكرر من قبله لخطورة الذهاب الى كامب ديفيد بدون التحضير اللازم. وقبل تنفيذ براك للالتزامات الإسرائيلية التي وافق عليها نتنياهو فيما سمي في بحينه بالنبضة الثالثة، وتسليم البلدات الثلاث [أبو ديس والعيزرية والسواحره] والتي وافق عليها باراك ومجلس وزرائه، والاتفاق على مرجعية محددة لحل القضايا الأساس... الخ من المتطلبات الضرورية لعقد مثل هكذا لقاء، الا أن اولويات وحسابات الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء براك كانت مختلفة، ولم تكن تعبأ بمصالح الشعب الفلسطيني وبقرارات الشرعية الدولية وبالاستقرار والأمن في المنطقة. فالرئيس كلينتون على أبواب خروجه من البيت الأبيض، ويريد تسجيل شيء ما في رصيده السياسي، ولم يكن مهماً لديه أن يدفع الشعب الفلسطيني والرئيس عرفات الثمن الغالي لتلبية رغبته هذه من حقوقه ومن أمنه واستقراره، فخرج ببدعة تقسيم الأحياء في القدس، وتقسيم الأقصى فوق الأرض وتحت الأرض، وبالتبادلية Swap للإبقاء على الكتل الاستيطانية ورئيس الوزراء براك كان يسعى بقوة الاحتلال وسياسة الأمر الواقع لفرض شروطه على الرئيس عرفات، وكان هناك تناغم وانسجام في المواقف والمطالب وفي ممارسة الضغوط على الوفد الفلسطيني برئاسة الرئيس الشهيد ياسر عرفات، والاستعانة ببعض القادة من خارج القاعة لتكثيف هذه الضغوط، من أجل ابتزاز التنازلات عن الحقوق الشرعية والأساسية للشعب الفلسطيني والتي كفلتها

الشـــرعية الدولية له، ووصـــل التهديد إلى حدود غير مألوفة من "وســـيط" يدعي النزاهة، عندما قال كلينتون للرئيس عرفات "انك في منطقة لا تتغير فيها النظم السياسية والقيادات فقط، بل الجغرافيا كذلك"، وأضاف "يجب أن تعرف أنه مع ذهابي من البيت الأبيض ستذهب معي مقترحاتي هذه "فما كان أمام الرئيس عرفات الا أن يجيبه: "إنني ذاهب الى غزة وأدعوكم للسير في جنازتي". وكلنا يعرف كيف سارت الأمور لاحقاً، من احتلال لمناطق السلطة بما فيها محاصرة الرئيس عرفات حتى استشهاده، ومحاصرة الشعب الفلسطيني وضرب سلطته وقواه وتدمير البنى التحتية، وتوســـيع الاســـتيطان وبناء الجدار وتهويد القدس... الخ، هذا غيض من فيض التكامل بين القيادة الأمريكية والإســـرائيلية عندما يتعلق الأمر بمصـــالح وحقوق الشعب الفلسطيني.

ما أشبه اليوم بالبارحة، فإضافة لما تم ابتزازه من تنازلات سابقة بدون أن يترتب عليها من مقابل، من نوع الاكتفاء بذكر القضـــايا الأســـاس بعد تجزئتها، اللاجئين، القدس، المســـتوطنات، الحدود والأمن والمياه... الخ بدون ذكر مرجعيات حلّها، وتقسيم المناطق الى A.B.C ، مع أنه لم يكن مهما ذكر سابقاً، والتبادلية Swap، لتمرير الابقاء على الكتل الاســـتيطانية... الخ وقبول القمة العربية في مبادرتها العتيدة بصـيغة " حل عادل ومتفق عليه لقضـية اللاجئين " بديلاً لحق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار 194.

ويجري اليوم ممارسة شتى انواع الضغوط على الشعب الفلسطيني وقيادته وعلى الرئيس عباس خصوصاً، في ظل حالة الانقسام المدمر بنتائجه الكارثية، ووضعه في "طنجرة ضـغط" قبل وفي وبعد أنا بوليس، لفرض المزيد من التنازلات عليه، بدءاً من محاولة فرض تطبيق لخارطة الطريق بمرحلتها الأولى والتي لا تذكر الأسرى من قريب أو بعيد، وتحمله المسؤولية عن أمن الاحتلال الاسرائيلي، وتطالبه بالمساواة بين الفالتين أمنياً والمقاومين، وبالاعتراف بيهودية الدولة الإســـرائيلية، بما يحمله هذا الطلب من تنكر مســـبق لحق اللاجئين في العودة، وللحقوق الســـياســـية

والاجتماعية بما فيها حق المواطنه للفلسطينيين المتمسكين بأرضهم منذ عام 1948 ، والقبول بالمساواة بين الدين والدولة وبالنتيجة الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية- صهيونية، وبالتنكر لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنها القرار 194، وقرار محكمة العدل الدولية المتعلق بالجدار وغيرها، عندما يطلب الاقتصار فقط على قرارات مجلس الأمن وليس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع العربي- الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي كلها، وتصر سلطات الاحتلال على "الإبقاء على الحواجز والحصار وتشديدهما، وتوسيع النشاطات الاستيطانية ومتابعة بناء الجدار، والاقتحامات لمناطق السلطة بما يرافقها من عمليات اغتيال واعتقال، وتهويد للقدس وتشريع هذا في الكنيست بهدف فرض حقائق سياسية وأمنية واسلوب تعامل بشكل مسبق، كل هذا وغيره يعمل الإسرائيليين ومن ورائهم إدارة بوش لفرضه وإملائه على القيادة الفلسطينية، من أجل خدمة السياسة الأمريكية في المنطقة، ومن أجل أن يسجل الرئيس بوش في سنة رئاسته الأخيرة أنه بذل جهداً لحل الصراع الدائر، والذي تنكر له طوال السنوات السبع الماضية، ودعم بشكل مطلق السياسة والممارسات الإسرائيلية التوسعية.

في ظل الواقع السياسي القائم، وحسابات الإدارة الأمريكية السياسية، والمواقف والممارسات الإسرائيلية والتي عنوانها، التسابق على سلخ جلد القيادة الفلسطينية وتركها عارية، مما يدلل على أن اصحاب القرار في كل من تل أبيب وواشنطن لم يقرروا بعد الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة بل أنهم يتولون إدارة أزمة لا البحث عن حلها، وستكون المعادلة الناجمة عن لقاءات "انا بوليس" ابتزاز تنازلات فلسطينية جديدة، تضاعف من حساب الأرباح الإسرائيلية وحساب الخسائر الفلسطينية والعربية، في ضوء هذا، فان على الذاهبين لأنا... بوليس، مراجعة حساباتهم. فليس هكذا تعاد حقوق الشعوب، ولا يعزز الاستقرار في المنطقة ! أويبني السلام فيها، بل إن الأمن والاستقرار والسلام، يبنى على أسس سياسية جوهرها إنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق الفلسطينية والعربية، وتنفيذ قرارات

الشرعية الدولية، وبوضع الأسس المتينة لاستعادة حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة على كامل الأرض المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس وضمان حق اللاجئين في العودة استناداً للقرار 194.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

2007/11/18

اوباما... نتنياهو وجديد المنطقة

يلتقي رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في الثامن عشر من هذا الشهر بالرئيس الأمريكي أوباما، لكي ينسق الحليفان الاستراتيجيان خطواتهما السياسية للمرحلة المقبلة، علماً أن نتنياهو استمهل الزيارة حتى اليوم، وسبقها بزيارة شرم الشيخ للقاء الرئيس مبارك، والعقبة للقاء الملك عبد الله، ولقاء البابا بنديكتوس السادس عشر، لأمرين هما: تحديد استراتيجية حكومته السياسية للمرحلة المقبلة، ومحاولة تقوية أوراقه بلقاء بعض قادة المنطقة، قبل سفره لواشنطن، وكان الرئيس اوباما قد استبق حضوره بأن أرسل مدير المخابرات المركزية C.I.A لتل أبيب من أجل تحذير نتنياهو من القيام بمغامرة، ضرب المفاعلات النووية الإيرانية بدون التنسيق المسبق مع الإدارة الأمريكية، خاصة أنها لا ترى أن من المفيد لها سياسياً إقدام إسرائيل على مثل هذا العمل في هذه المرحلة على الأقل، علماً أن الكل يعرف أنه من الصعب على قيادة إسرائيل الإقدام على عمل بهذا المستوى بدون التنسيق المسبق مع الإدارة الأمريكية ومساندتها عند الضرورة.

وبالعودة لزيارة نتنياهو لواشنطن، وأجندة البحث السياسية المفترضة بين الطرفين نجد أنها من المرجح تتركز على:

أولاً؛ الخطر النووي الإيراني، حيث يرى فيه الفريقان خطراً يهدد المنطقة، وهما لذلك تسعيان لدفنه منذ البداية، كما عملت إسرائيل مع الخطر النووي العراقي في ثمانينات القرن الماضي، تتشاركان الرأي في هذا، وأن تعددت أسباب كل طرف، ولكن إدارة أوباما ومعها أوروبا تعطي الأولوية للحل السياسي، وللحصار الاقتصادي عند الضرورة، بديلاً عن الخيار العسكري، خاصة أن أمريكا بصدد سحب قواتها من العراق خلال العامين القادمين، وهي تقدم نفسها دولياً بخطاب سياسي تصالحي وليس عدوانياً باستثناء خطابها ضد الجماعات الإسلامية في أفغانستان الذي لا يزال يعتمد القوة العسكرية، ومن المرجح أن يتفق الطرفان على خطورة التسلح النووي الإيراني،

ويختلفان في هذه المرحلة على الأقل، على أسلوب التعامل مع هذا الأمر، مع رضوخ نتنياهو والقيادة الإسـرائيلية للرؤية الأمريكية، لأنها لا تسـتطيع التمرد عليها في نهاية المطاف.

ثانياً؛ عملية السـلام في الشـرق الأوسـط، لا شـك أن لأوباما وطاقمه القيادي نظرة جديدة ومختلفة عن نظرة الرئيس السـابق بوش الابن للسـياسـة الأمريكية الخارجية عموماً، وللصراع في الشرق الأوسط خصوصاً، ولكن هذه النظرة تصدم يومياً بالارث التاريخي من المصـالح الأمريكية– الإسـرائيلية الاسـتراتيجية المشـتركة، ولم يؤثر على هذه العلاقة منذ تأسيس إسرائيل عام 1948 أي متغيرات سياسية إقليمية دولية، فأول من اعترف بإسرائيل بعد إعلان تأسيسها هو هاري ترومان الديمقراطي، ولم تتغير هذه العلاقة جوهرياً من ذلك الوقت حتى الآن، رغم تغير القيادات الحاكمة في أمريكا.

وإذا عدنا لقضـايا السـاعة وللموضـوعات الأكثر إلحاحا على طاولة " البحث – التنسـيق" بين أوباما ونتنياهو، سـنجد... قولها هي "دولتان لشـعبين" ومن المرجح أن يقولها ولو متلعثماً، فقد قالها قبله عدد من رؤسـاء وزراء إسـرائيل، ولكن هذا لم يغير في ممارسـات الاحتلال على أرض الواقع شـيئاً، فالاسـتيطان والجدار وتغير معالم القدس والحصار والاعتقالات والاغتيالات كل هذا وغيره ما زال مستمراً وقائماً ولم يجد بوقف هذه السياسة المنهجية الإسرائيلية شيئاً، لا اتفاقات جنيف وقرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن بدءاً من قرار 252 الخاص برفض تغير معالم القدس، مرور بالقرار 478 الخاص باعتبار الاسـتيطان غير شـرعي، والرأي الاسـتشـاري لمحكمة العدل الدولية الخاص بالجدار، وصـولاً لأنا بوليس الذي وعدت بقيام الدولة الفلسطينية مع نهاية عام 2008.

لكل هذا ما سـبق وغيره، فإن على القيادة الفلسـطينية والقادة العرب، رفض شـراء البضـاعة الكلامية من نتنياهو أو أوباما مجدداً، وفاءً للشـهداء والجرحى والأسـرى، ولحقوق شـعبنا الوطنية بتقرير المصـير والدولة والعودة، واحتراماً للشـرعية الدولية وقراراتها، ولكي لا تبقى البضاعة كلامية في حين أن السياسة الفعلية شيء آخر، فإن

المطلوب لإثبات مصداقية إدارةأاوباما هو: العمل جدياً لوقف كل أشكال الاستيطان وبخاصة E.1 وتوسيع معاليه أدوميم ووقف بناء الجدار وتهويد القدس وفك الحصار عن غزة، ودعوة مجلس الأمن لاتخاذ قراراً تحت البند السابع بمطالبة إسرائيل بالالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع الفلسطيني والعربي، وفي مقدمتها إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني وتقرير المصير والدولة على كامل الأرض المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس وضمان حق عودة اللاجئين لديارهم وفقاً للقرار 194.

بهذا يأخذ معناه الحديث عن الاحتلال والاستيطان والجدار... ويتحول الحديث عن دولة فلسطين السيدة والمستقلة الى حديث جدي، ويتوقف تكرار الأحاديث القديمة الجديدة والموظفة فقط في حملات العلاقات العامة لهذا الطرف أو ذاك في حين تبقى المنطقة تعيش التهديد اليومي بالانفجار وانعكاس ذلك إقليمياً ودولياً، لا لشيء إلا لأن الشعب الفلسطيني لم ينل حقوقه، ولأن إسرائيل الدولة القائمة بالقوة والدولة المحتلة، تحظى بالحماية وتمارس باحتلالها كل صنوف القمع والعدوان، كونها دولة فوق القانون الدولي.

ثالثاً؛ العلاقات الثنائية الإسرائيلية – الأمريكية، ومخطىء من يعتقد أن العلاقات بينهما ستمر في فترة عصيبة في ظل قيادة أوباما وما يمثل وقيادة نتنياهو وما يمثل، فإسرائيل قوية مصلحة أمريكية عليا، والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لم يغير في الماضي من وزن هذا الموقع والدور لإسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية على المستوى العالمي بعامة والإقليمي بخاصة ولن يغير منه في المستقبل، شهدنا هذا وخبرناه في مختلف الإدارات الجمهورية والديمقراطية المتعاقبة طول الستة عقود الماضية.

قد يسود بعض الخلافات السياسية حول هذه القضية أو تلك او تتناقض بعض المصالح الأمريكية الأوسع مع مصالح إسرائيلية أضيق، لكن كل هذا يجري معالجته في إطار تغليب المصالح الاستراتيجية المشتركة للفريقين.

لكل ما ســـبق وغيره فإن ما يبدو على الســـطح من نذر لخلافات، يحاول أن يبني عليها البعض ســياســات ومواقف جديدة، لا أســاس لها في الواقع، فقد علمتنا التجربة الطويلة بأن لا نراهن على هكذا تباينات أو خلافات كثيراً، وأن لا نقع في مثل هذه الحفرة العميقة. وهذا يتطلب إعطاء الأولوية للمصــالح الوطنية والقومية العليا لشــعوب أمتنا، هذا الحذر لا يعني عدم الاستفادة من الانفراجات في الوضــع الدولي والاستفادة من التباينات الأمريكية الإسرائيلية المحتملة، مهما كان حجمها ضئيلاً، فنحن أحوج ما نكون لتجميع أوراق القوة الســياســية بما يخدم شــعبنا وقضــيته الوطنية، وفي المقدمة إنهاء الانقسام الوطنية الفلسطينية والتضامن العربي. لأننا لا نملك ترف الاستغناء عن او تبديد أية إمكانية لدعم صـــمود شـــعبنا وتقريب زمن التحرر من الاحتلال وتأمين حقوقه الوطنية الثابتة.

عبد الرحيم ملوح

2009/5/16

أوباما ... نتنياهو ... عباس والأفق المسدود

في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، يلتقي الرئيس محمود عباس "أبو مازن" الرئيس الأمريكي باراك اوباما، ومن المفارقات ان اللقاء يتم في مناسبة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية الخامسة والأربعين، والتي حملت على عاتقها قيادة الشعب الفلسطيني نحو تحقيق أهدافه الوطنية بالحرية والاستقلال والعودة. ويأتي اللقاء بعد زيارة نتنياهو لواشنطن في الثامن عشر من الشهر الجاري حيث أكد خلالها على ذات المواقف الاستراتيجية السياسية لإسرائيل، وجوهرها التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية ولقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

ويتحدث الإعلام العربي والإقليمي والدولي عن إطلاق الرئيس أوباما، مبادرة أو إطار لمبادرة سياسية لحل مشكلة الصراع العربي الصهيوني وجوهره الفلسطيني الصهيوني أثناء زيارته للقاهرة .وبمعزل عن النوايا فان الأساس هو الإرادة السياسية والقدرة على الفعل فقد رافقت وسبقت كل هذه التحركات والإعلانات عن الموقف السياسية، أحاديث وتسريبات الإعلام الإسرائيلي، عن لقاءات سرية بين قادة إسرائيليين وقادة عرب ليس لدولهم علاقات رسمية مع الدولة العبرية والسؤال الأهم هو لماذا يكون علاقات لدولهم مع إسرائيل، ولماذا تتم هكذا لقاءات، ولحساب من؟!!.

وبمنأى عن ماذا حدث هنا وهناك، على أهمية ذلك، يبقى الأساس ما تقوم به إسرائيل كدولة محتله على الأرض ، اضافه لم يعلنه قادتها وآخر ذلك ما قاله نتنياهو بعد عودته من واشنطن، في الاحتفال السنوي لإعلان ضم القدس" واعتبارها عاصمة دولة إسرائيل الموحدة"، ومخطئ من يعتقد بان الإدارة الأمريكية، الحليف الاستراتيجي لإسرائيل منذ تأسيس الأخيرة، من الممكن أن تتجاوز التحالف الثنائي المبني على المصالح الاستراتيجية المشتركة بين الاثنتين، أو متطلباته كائن من كان الرئيس الأمريكي أو رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وبالعودة لزيارة الرئيس عباس لواشنطن، والتي ستكون بعد لقاء أوباما مع نتنياهو، اللقاء الأهم بين كل اللقاءات، هذا ليس انتقاصا من وزن وقدر ممن سيلتقيهم الرئيس أوباما من زعماء المنطقة، بل لأن نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، والمعني أكثر من غيره في المخاطبة الأمريكية.

فمن الخطأ الاعتقاد أنه يترتب على زيارة الرئيس عباس أية نتائج هامه، فالأولوية الأمريكية ليست هنا، وأقصى ما يمكن ان يسعى له أوباما هو تجديد التفاوض، لكي يتسنى للإدارة الأمريكية التفرغ لمتابعة القضايا الأخرى من موقع إدارتها للازمة لا أكثر.

وهذا ما يجب على الرئيس عباس والوفد المغادر الى واشنطن إدراكه مسبقاً، بعد كل تجارب المفاوضات والرعاية الأمريكية المنفردة لها والتي فاقت العقد ونصف من الزمن، وآخرها مؤتمر "انابوليس"، حيث استمرت إسرائيل وقياداتها (عمل، ليكود، عمل ، ليكود، كاديما، ليكود) في توظيف المفاوضات في حملة علاقاتها العامة، وللتغطية على سياستها القائمة على التنكر لهوية وحقوق الشعب الفلسطيني وتسريع عمليات الاستيطان والتهويد وبناء الجدار والحواجز وفرض الحصار.

لقد بات امتحان جدية الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما يستند لفرضها اعتراف والتزام إسرائيل، بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي بدءاً من القرار 181 لعام 1947 ولمعاهدات جنيف وبخاصة المتعلقة بالشعوب الواقعة تحت الاحتلال والأرض المحتلة وأسرى الحرية .فما يزيد عن واحد وستين عاما، وإسرائيل بقياداتها المختلفة تدير الظهر لحقوق الشعب الفلسطيني والأمم المتحدة وقراراتها وتحظى بحماية ورعاية الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

لكل ما سبق يجب أن لا نلدغ من الجحر مرة أخرى، فقد لدغنا منه مثنى وثلاث ورباع، ومن غير المتوقع أن يترتب على هذه التحركات السياسية أكثر من العودة لمفاوضات عقيمة تعطي المساحة الزمنية لإسرائيل لإقامة المزيد من المستوطنات،

ورسالة اطمئنان خادعة، بان الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، بما يرافق هذه العملية التفاوضية العقيمة من توسيع لدوائر العلاقات العامة والتطبيع والابتسامات المصورة.

إن العودة للمفاوضات السياسية العقيمة ، بعد تجربة السنوات المرة والمريرة التي دفعنا ثمنها ارض وحرية وعذابات ، يجب أن يقوم منذ الآن ومستقبلا، في إطار مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، وعلى قاعدة الشرعية الدولية والقانون الدولي ومن أجل تنفيذ قراراتها وفي مقدمتها القرارات القاضية بإزالة الاحتلال عن الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة، وضمان حق الاستقلال والعودة للشعب الفلسطيني وحقه المشروع في مقاومة الاحتلال، هذا الحق الذي كفله له القانون الدولي، وضمان كل ذلك دولياً.

بهذا يمكن وضع حد لغطرسة قيادة الاحتلال، وآخرها تصريحات نتنياهو في 2009/5/24 والقاضية باستمرار التوسع الاستيطاني، ووزير خارجيته الداعي لعدم العودة إلى حدود 1967 وفي نفس الوقت وضع الإدارة الأمريكية مجددا أمام مسؤولياتها .فلا معنى ولا فائدة من تكرار الحديث الأمريكي عن "دولتان لشعبين" في ظل الاحتلال ومتابعة إسرائيل لكل أشكال التوسع الاستيطاني بدون رادع.

وفي موازاة هذا وقبله، من الأهمية بمكان معالجة الانقسام الفلسطيني الداخلي المدمر، الذي وفر ذريعة جديدة لإسرائيل في متابعة تنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني على أكثر من مستوى وصعيد، فالأولوية اليوم هي لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وعدم إضاعة الوقت في الرهان على ما يمكن لإدارة لأوباما وغيرها فعله، فهذه مسؤولية فلسطينية أولاً وأخيراً.

عبد الرحيم ملوح

2009/5/25

أوراق الضمانات ... لماذا؟!

كثر الحديث مؤخراً عن أوراق ضـمانات أمريكية، للفلسـطينيين والإسـرائيليين، بناءً لطلب من الزعماء العرب [مصـر، قطر، السـعودية، الأردن، الجامعة العربية] وقد تم ذلك في لقاء وزراء الخارجية، بمقر وزير خارجية السعودية بنيويورك، ومنذ ذلك الوقت تطل علينا بين الفينة والأخرى وبمناسـبة وبدون منسـبة قضـية أوراق الضـمانات الأمريكية وكأنها خشـبة الخلاص، ويتناسـى دعاة هذا الطلب، أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، هي الحليف الاسـتراتيجي لإسـرائيل، وأنها لن تلتزم بأي أمر يتناقض مع سياسة وممارسات حليفتها في المنطقة من جهة.

وأنه سـبق هذا الطلب قرارات للأمم المتحدة بما فيها قرارات لمجلس الأمن، وقد صـوتت إلى جانبها أمريكا ومنها على سـبيل المثال لا الحصـر، القرار 252 الذي يرفض القرار الإسـرائيلي بضـم القدس الشـرقية، والقرار 478 الذي يعتبر الاسـتيطان كله غير شرعي وغير قانوني، والقرار 1397 الذي يقر بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصـير والدولية وغير ذلك من القرارات، وكلها أقوى كثيراً من ورقة الضـمانات المطلوبة.

ومع ذلك قلبت لها أمريكا ظهر المجن من جهة ثانية، وينسـى هؤلاء القادة والبعض منا، أن لدى الفلسطينيين تجربة مع أوراق الضمانات، حيث قدمت للفلسطينيين عشية مؤتمر مدريد ورقة ضـمانات أمريكية في عهد الرئيس بوش الأب باسـم وزير خارجيته جيمس بيكر، وفي نيسـان 2004 قدمت ورقة ضـمانات لشـارون من الرئيس السـابق بوش الابن، الأولى رميت بسـلة المهملات والثانية ما زالت تحترمها أمريكا، وتحمي إسرائيل وممارستها دولياً من جهة ثالثة.

إن تجربة الفلسـطينيين مع أوراق الضـمانات، تتحدث عن نفسـها، ويتعاظم فشـلها وعدم الركون لها، حتى أن الإدارة الأمريكية بما ذلك بعهد الرئيس "أبو حسـين أوباما"، وقفت إلى جانب إسـرائيل وسـياسـاتها وممارسـاتها وتقرير غولدسـتون ومواقف الإدارة

الأمريكية منذ خطاب أوباما في جامعة القاهرة حتى اليوم يدللان عن الموقف الأمريكي هذا.

في ضوء هذا الذي حدث والذي نأسف لحدوثه لأنه لا مصلحة ولا رغبة سياسية لنا كفلسطينيين بموقف أمريكا المعادي لنا والمنحاز لعدونا المحتل لأرض وطننا، فأمريكا بلد النضال من أجل الاستقلال والحرية من الاستعماريين البريطاني والفرنسي لها، تحولت الى أكبر قوة معادة لحرية الشعوب في العالم، وهذا ما يضر بشعبنا ويشكل عاملاً هاماً في الحيلولة دون حريته واستقلاله.

لكل هذا وغيره فلا قيمة لأوراق الضمانات الأمريكية بالنسبة لنا، هكذا قالت التجربة وتقول حقائق الواقع، إن الضمانات المطلوبة هي تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، والتي كفلت لشعبنا حقوقه الوطنية بحدها الأدنى، وليس أوراق ضمانات أمريكية لا قيمة سياسية لها.

لماذا يطرح هذا الطلب – الموقف السياسي الأن؟! ويترتب عنه ما جرى تداوله من خلافات علنية بين وزير خارجية مصر مع رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها؟!

إن ورقة الضمانات مطلب أمريكي، وطرح من المبعوث الأمريكي ميتشيل، وهدفه توفير الإطار للعودة للمفاوضات، وإعطاء الطرف الفلسطيني سلم للنزول عن الشجرة، والجلوس حول طاولة المفاوضات، بعدما رفض نتنياهو مطلب الوقف الشامل للاستيطان بكل أشكاله بما في ذلك القدس، وأقر خطة التوسع الاستيطاني في مختلف مناطق الضفة، بعدما استثنى القدس من النقاش وليس من الاستيطان فقط، كل هذا برغم أن هناك الشرعية الدولية ومواثيقها وقراراتها الخاصة وكلها لا تجيز الاحتلال والاستيطان معاً.

فمصلحة الإدارة الأمريكية – الحليف الاستراتيجي والحامي الدولي للاحتلال الإسرائيلي، تكمن الآن في ذهاب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لطاولة المفاوضات، حتى لو كانت مفاوضات من أجل المفاوضات لا غير كما دللت التجربة منذ مدريد عام 1991، وأوسلو عام 1993 حتى الأن.

فما يهم الإدارة الأمريكية هو "إدارة الأزمة" في حال عدم حلّها على حساب شعبنا ولحساب إسرائيل. وترتيب أوضاع المنطقة، والتفرغ لصون مصالحها فيها، يفترض إيلاء الصراع العربي الإسرائيلي وفي القلب منه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الاهتمام وبالحد الأدنى تسكينه، وكون إسرائيل مصلحة حيوية وعليا أمريكية فإن مثل هذا العمل يخدمها ويخدم سياساتها وممارساتها.

إذا كانت هذه هي المصلحة الأمريكية والإسرائيلية السياسية العليا، فما هي مصلحة اللجنة العربية العليا بقيادة الجامعة العربية ورئاسة هذه الدورة للجامعة ومن ورائهم الدول العربية جميعاً بهذا؟! علماً أن الجميع يدرك مسبقاً من تجربته مع قرارات الأمم المتحدة، والمبادرة العربية والموقف الأمريكي الذي سيمارس كل الضغط على الطرف الفلسطيني، ويوفر الحماية للمحتل الإسرائيلي بنفس الوقت؟! هذه الأسئلة وغيرها يرسم الإجابة عليها من الجهات المعنية صاحبة القرار العربي.

إن الشعب الفلسطيني لا يرى له مصلحة وطنية سياسية لا من قريب أو بعيد، بأوراق ضمانات لا قيمة ولا معنى لها، ولا يرى له مصلحة وطنية بالمفاوضات من أجل المفاوضات في الوقت الذي تصادر فيه سلطات الاحتلال الأرض وتفرض الحصار وتهود القدس وتمارس أعمال القتل والاعتقال وتتنكر للحقوق وللشرعية الدولية وقراراتها ولحقوق الإنسان، وتسعى من أجل التطبيع مع الدول العربية.

صحيح أن الأوضاع التي يعيشها المواطن الفلسطيني صعبة جداً، فإضافة للاحتلال وسياساته وممارساته، يعيش حالة من الانقسام غير مسبوقة وغير مفهومة وغير مقبولة عليه، ويريد الانتهاء من كل هذا وينتظر من قواه السياسية وبخاصة المسؤولة عن الانقسام الخلاص من هذا الوضع من أجل وحدته والتفافه حول حقوقه الوطنية في مجابهة الاحتلال الجاثم على أرض وطنه.

عبد الرحيم ملوح

2010-1-18

أولوياتنا الوطنية

ينشـغل كثير من الفلسـطينيين، بما فيهم القيادات السـياسـية والنخب الفكرية، في العديد من القضـــايا مثل الانقســـام الداخلي والحســـم العســـكري لقادة حماس بغزة، والمفاوضات والاقتحامات والحواجز، والديمقراطية، والمجلس الوطني، ومؤتمر دمشق، ولقمة العيش، والإعلام وما يجري في العراق، وعيد الحب واغتيال الشـــيخ رضـــوان، وتهويد القدس، وجدار الفصـــل، وجوع أهالي غزة، ودمار مخيم البارد وتشـــريد اهله، ومآسي الفلسطينيين على الحدود السورية العراقية ... وغير ذلك كثير، وتقام من أجل ذلك ورشات العمل والندوات، وكلها قضايا هامة، وتعبر عن انشغال الشعب الفلسطيني أو فئات منه، وتتطلب التعامل معها، ولا يختلف على أهمية ذلك اثنان.

وتزداد أهميتها لأنها تلقي بكل ثقلها عل شعبنا وقواه السياسية أو الاجتماعية أو على فئات منه، مما يؤثر على الشـعب كله، كوننا نمر في حالة صـعبة ومعقدة، ويكتنفها الالتباس الشـديد، فقد نقل عن لينين، أحد كبار المفكرين والقادة السـياسـيين في القرن الماضـي "إن الظرف الموضـوعي مقرر، والعامل الذاتي حاسم" أي أن نضـج الظرف الموضـــوعي ليس كافياً بحد ذاته لاحداث التغيير المطلوب، بل يجب أن يتلاقى في الزمان والمكان مع العامل الذاتي الناضـــج والمهيأ ليحدث التغيير المنشـــود، وبدون تلاقي العاملين في لحظة تاريخية واحدة فإن التغير المنشود لن يقدر له الحدوث، وفي واقعنا الفلسطيني فإن العامل الموضـوعي والذاتي، ليسا عوامل محلية فقط، بل عوامل متداخلة محلياً وعربياً واقليمياً ودولياً، ومن هنا تزداد عندنا تعقيدات الوضـع موضـوعياً وذاتياً.

هذا الأمر يفرض على القيادات السـياسـية والفكرية والاجتماعية تبعات مضـاعفة، ومهام سـياسـية وفكرية متعددة ومتنوعة في آن، في مقدمتها عدم الوقوع في ما يرافق هذه الحالة الموضـوعية من بلادة سـياسـية وفكرية، ومن تفشـي للنزاعات الفئوية أو الجهوية الضـارة وطنياً، ورهانات بائسـة، وحسـابات فئوية وذاتية خاطئة. لا تخدم في

نهاية المطاف سوى سياسة العدو، وكما قيل: "ان خطأ القيادات واقدامها على حسابات سياسية غير محسوبة يمكنها أن تخدم العدو أكثر بكثير مما كان يخطط له العدو نفسه".

إننا نمر في مرحلة سياسية تختلط فيها كل العوامل المجافية، موضوعياً وذاتياً، محلياً وعربياً واقليمياً، الأمر الذي يملي على الجميع وفي المقدمة القادة السياسين والنخب الفكرية والاجتماعية، الإقدام بجرأة فكرية وسياسية على مراجعة شاملة بشكل جماعي، واعادة ترتيب الاولويات وتوحيد الجهود والقوى، من أجل التصدي موحدين لما يواجه قضيتنا وشعبنا من تحديات، ويهدد منجزاتنا بالتبديد. لملاقاة التحولات الموضوعية بعامل ذاتي متماسك ومدرك فكرياً وسياسياً للمتغيرات القادمة، والاتفاق على تحديد الاولويات وتوحيد المواقف منها وتحشيد القوى المحلية والاقليمية والدولية لدعمها يأتي في مقدمة أي عمل وطني تراكمي مثمر، ويشكل أداة ضرورية للتقدم نحو تحقيق الأهداف من جهة، ولردع نزعات الرهان السياسي البائسة، ونزعات الهروب للأمام وقراءة الواقع بعيون ذاتية وفئوية، وبالنتيجة تعمل هذه النزعات مهما كانت الادعاءات التي تسوقها، ضد فهم وادراك الواقع وحركته جيداً، والعمل من أجل تغييره. بل لتكريسه او القفز عن شروطه الملزمة.

الأولويات التي أقترح إعادة تجديد الاتفاق عليها من مختلف المكونات السياسية والاجتماعية لشعبنا هي:

أولاً؛ طبيعة المرحلة التي يمر بها كفاح شعبنا، باعتبارها **مرحلة تحرر وطني وديمقراطي**، مرحلة يتداخل فيها الوطني بالديمقراطي، التحرر من الاحتلال بكل مكونات وجوده العسكري والسياسي والاقتصادي، وبناء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على كامل الأرض المحتلة عام 1967، وضمان حق اللاجئين بالعودة لديارهم وفق القرار 194، واعتبار هذا الهدف، هو ما يعمل مجموع الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده لتحقيقه، ورفض المحاولات الضارة، عبر طرح اهداف بديلة أقل أو أكثر بسب الظروف السياسية المجافية في هذه المرحلة، فطرح

أهداف أقل، هي انتقاص من الحد الأدنى لحقوق شـــعبنا، ورضـــوخ لشـــروط الواقع المجافي دون التطلع أو العمل لتغيره، وطرح أهداف أعلى استراتيجياً، بسبب الظروف المجافية أو عدم التمكن من تحقيق أهداف المرحلة. هروب للأمام لا يجوز، حتى لو كان الهدف المطروح نبيلاً. فمن لا يمكنه تحقيق الحد الأدنى، ليس بامكانه تحقيق الحد الأعلى. فالثورة او التغير كما البناء. فلا يمكن بناء الطابق العاشـــر قبل بناء الأســاس، حتى لو كان الطموح بناء الطابق العشـرين. وديمقراطي، لأن الشـعب هو صـاحب القرار الاول والاخير في تقرير مصـيره، ولأن هناك سـلطة وطنية وانتخابات تشـريعية قبل بها الجميع، ومن مسـؤوليته هو قبل غيره التقرير عبر صـناديق الاقتراع بكل شـؤونه الوطنية والسـياسـية والاجتماعية بما في ذلك برنامجه وقيادته وليس غيره. ولا يحق لهيئة او لجهة حزبية ما التقرير بشأنه نيابة عنه.

ثانياً؛ التمسك بالإنجازات التي حققها شـعبنا عبر نضـاله الطويل، ومن خلال ثورته المعاصرة بخاصـة، وفي مقدمتها كيانه السياسي الموحد له منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشـــرعي والوحيد، ببرنامجها الوطني، برنامج تقرير المصـــير والدولة والعودة، وبوحدة شـــعبنا في كافة أماكن تواجده وهويته الوطنية الموحدة، في إطار هذا الكيان الموحد لكل قوى وفئات شـعبنا، فلم يسـجل التاريخ أن شـعبنا منقسـماً على نفسـه وغير موحد حول كيانه وبرنامجه السياسي الوطني حقق انتصاره، لقد حققت ثورتنا المعاصرة إنجازاتها بوحدتها ووحدة كيانها الســـياســـي، وعبر هذا اعترف العالم بحقوق شـــعبنا وبممثلنا الشرعي والوحيد لشعبنا، ومن واجبنا جميعاً صون هذه المنجزات والبناء عليها وليس من حق أي طرف تدميرها أو توظيفها، اعتقاداً منه أن هذا يخدم أغراضه الفئوية أو الذاتية، فالبشـرية جمعاء وشـعوبها بنت تقدمها وتطورها على الانجازات التي حققها من سبقها وعلى ما أضـافت له من إنجازات عصـرها، ومن لم يأخذ بناصـية الانجازات وتطويرها، ووقع أسير الماضـي والعودة له، حكم على نفسـه وشـعبه بالتقوقع والانقراط، ونحن لسنا استثناءاً لهذا.

ثالثاً؛ صون الوحدة الوطنية لشعبنا وهويته الوطنية، وعدم تعريضه للانقسام كما قائم الآن، والذي يهدد قضـيته الوطنية بمعزل عن نوايا المسـؤولين عنه والمنخرطين فيه، وعن الذرائع الذي يسوقونا لتبرير فعلتهم، وعدم اللجوء للمساس بحرمة الدم الفلسطيني، فالتناقض بين صفوف الشعب وقواه السياسية والاجتماعية لا يحل، ويجب أن لا يحل إلا بالحوار وبالوسـائل الديمقراطية وعبر احترام رأي الشـعب المعبر عنه بصـناديق الاقتراع، وعبر احترام خياراته السـياسـية والاجتماعية، ومن أجل كل هذا أرى الاتفاق على قانون انتخابات عصـري وفق التمثيل النسـبي الكامل، بحيث يضـمن مشـاركة القوى السـياسـية الاجتماعية في الوطن والشـتات في المؤسـسـات الوطنية [المجلس الوطني والتشريعي وما ينبثق عنهما من هيئات] وفي الاتحادات النقابية والمهنية، وفي صـنع القرار الوطني السـياسـي والاجتماعي، انطلاقاً من وزنه في المجتمع ومن دوره وفاعليته السـياسـية والاجتماعية، بهذا نضـع الآلية الراسـخة لعمل مؤسـساتنا الوطنية والقطاعية، ونحترم مواقف واراء مكونات الشعب الفلسطيني عامة.

وتتطلب المصلحة الوطنية العليا الإسراع بمعالجة الانقسام الداخلي، بعيداً عن الغرق في المبررات والذرائع الذي يسـوقها هذا الطرف أو ذاك، لانخراط كل من فتح وحماس بالاقتتال الداخلي وصـولاً لإقدام قيادة حماس على الحسـم العسـكري والخروج على الديمقراطية في غزة، برغم كل الاتفاقات التي حصلت بمشاركة جميع أطراف المعادلة الفلسـطينية [اعلان القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني] أو الثنائية [اتفاق مكة] برعاية عربية أو بدونها، إلا أن الحسـابات الذاتية والفئوية طغت على المصـالح الوطنية العليا، وأعمت أصحابها عن القراءة الصحيحية للواقع السياسي ولطبيعة المرحلة التي يمر بها شـعبنا ولمتطلبات هذه المرحلة السـياسـية، ونتيجة ذلك يعيش شـعبنا وقضـيتنا في ظروف صـعبة ومعقدة لا مثيل لها، فمعيار الحكم على القرار السـياسـي أو الخطوة السياسية لطرف قيادي فاعل او قائد سياسي مؤثر هو: هل يقدم هذا القرار او الخطوة المصـلحة الوطنية على الحسـابات الذاتية أو الفئوية الضـيقة؟ وهل يخدم تقدم شـعبنا

للأمام على طريق تحقيق أهدافه أم لا ؟! هل يصـــون منجزاته الوطنية ويعززها، أم يبددها؟! ولأن الاجابة على هذه الاسئلة سلبية جداً وتدين المسؤولين عن ما حدث.

يصـبح المطلوب هو الإسـراع بالخروج من هذا المأزق، خدمة لمصـلحة الشـعب والوطن والقضية الوطنية ووحدتهما، وصوناً لمشروعنا الوطني بتقرير المصير والدولة والعودة، وحماية لما كفلتة لنا الشـــرعية الدولية بقراراتها ذات الصـــلة، ودفاعاً عن منجزات شعبنا وثورتنا وفي مقدمتها م.ت.ف ممثلنا الشرعي والوحيد والتي دفعنا ثمنها بالتضحيات الحسام.

رابعاً؛ يزداد القلق في أوسـاط القوى السـياسـية والشـعب الفلسـطيني، من مسـار المفاوضـات الجارية وبتسـاءل عن مرجعيتها السـياسـية والقانونية والأسـس التي تقوم عليها، وطريقة إدارتها، والمشـــكلة هنا لا تكمن بالموقف من المفاوضـــات من حيث المبدأ، فالغالبية لا ترى بذلك مشـــكلة، ولكن ما يثير القلق المتزايد على المصـــير الوطني والمصـلحة الوطنية، هو أنها لا تسـتند للشـرعية الدولية وقراراتها ذات الصـلة وبهدف تنفيذها، وفي ظل انقســـام فلســـطيني أحدث خللاً عميقاً في ميزان القوى، وتوظيف إسرائيل لها لفرض المزيد من حقائق الأمر الواقع الاحتلالي عبر الاستيطان والحصـار وبناء الجدار وعمليات الاغتيال واعتقال ما يقرب من اثنا عشـر ألف أسـير بعضهم أمضى أكثر من ثلاثة عقود بالأسر، والحبل على الجرار.

كل هذا وغيره يجعل من استمرار المفاوضات بشروطها الحالية، مسألة عبثية، تقلق الفلسطيني أكثر بكثير مما تطمأنه على مستقبله، حتى لو توفرت لديه الثقة بالمفاوض الفلسطيني، ولكي يستقيم الوضع، يجب إعادة الأمور لأولوياتها ونصابها، عبر تعديل ميزان القوى، استعادة الوحدة الوطنية، والاستناد للشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة وبرعاية الأمم المتحدة للعملية التفاوضـــية، وتحشـــيد دعم الشـــعوب والدول العربية والصديقة خلف حقوق شعبنا الوطنية والذي كفلتها لنا الشرعية الدولية.

خامساً؛ يثار جدل كبير في صفوف القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية والقوى المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والديمقراطية، وبينها وبين القوى المعادية او

المتطاولة على هذه الحقوق حول أساليب النضال ومدى فائدة وجدوى وملائمة هذا الأسلوب أو ذاك، لهذه المرحلة أو تلك، ويصل هذا الجدل إلى حدود التناقض الحاد والاتهامات المتبادلة، الأمر الذي يعمق الانقسام في صفوف الشعب ومؤيدي قضيته الوطنية، ويلحق الضرر في القضية الوطنية ككل، أن أساليب النضال جميعها [السياسي والايدلوجي والدبلوماسي والعنفي...] مشروعة من حيث المبدأ، وقد أكدت هذا تجارب الشعوب الذي وقعت تحت الاحتلال، وشرّعت هذا الأمم المتحدة. ولكن اختيار الأسلوب الملائم لكل مرحلة أو لحظة سياسية، للموقف يجب أن يخدم أولاً وأخيراً الهدف/ الأهداف السياسية لكل مرحلة، ولهذا يجب أن تخضع ممارسته أو اللجوء له لمعايير وشروط، سياسية محددة، ولقيادة واحدة، لها حق وعليها مسؤولية تحديد اولويات هذه الأساليب أو عملها مجتمعة في كل مرحلة من مراحل الكفاح الوطني. وبحيث تخدم الأهداف المحددة وتقدمها. ولا تتحول إلى أداة مناكفة أو مضاربة داخلية.

سادساً؛ تمكنت الثورة الفلسطينية والقوى الفلسطينية والاجتماعية المختلفة من إقامة تحالفات متعددة الأشكال ومتنوعة الأبعاد لدعم الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية سياسياً ومادياً وإعلامياً وأكايمياً وميدانياً، الأمر الذي أمن رافداً هاماً وضرورياً لشعبنا على الصعد الشعبية والرسمية العربية والإقليمية والدولية، وساهم مساهمة كبيرة في تأمين الأعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطيني كممثل شرعي ووحيد لشعبنا في الأمم المتحدة وفي المجموعات الأقليمية [عدم الأنحياز، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ودول المتوسط...] ومنظمة الوحدة الأفريقية رغم كوننا لسنا دولة أفريقية وفي البرلمانات والمنظمات القطاعية/ مرأة + طلاب + عمال + مهندسين + حقوقين...الخ العربية والإقليمية والدولية، وفي الأونة الأخيرة وبشكل أكثر تحديداً منذ توقيع اتفاقات أوسلو ومن قبله انهيار الاتحاد السوفياتي، الداعم الأبرز والأفعل لشعبنا ونضاله، تراجع دور وحضور المنظمة والقوى السياسية الفلسطينية على الصعيد الشعبي بخاصة والرسمي بعامة، وفاقم في هذا التراجع الرسالة السياسية الذي بثها توقيع اتفاق أوسلو،

والخلافات السياسية التي عصفت في صفوف القوى الفلسطينية بسببه، وصولاً للانقسام الفلسطيني والحسم العسكري لقيادة حماس بغزة وخروجها على الديمقراطية كناظم لمعالجة الخلافات السياسية بما فيها تداول السلطة.

كل هذا وغيره يتطلب بذل الجهود الفلسطينية من مختلف القوى وعلى جميع المستويات لإعادة الاعتبار للتحالفات العربية والاقليمية والدولية لشعبنا وقضيته الوطنية. والأساس للتحالف الذي علينا السعي له هو، دعم كفاح شعبنا سياسياً وإعلامياً دبلوماسياً ومادياً، من أجل تحقيق أهدافه بتقرير المصير والحرية والاستقلال والعودة، مستندين للشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة. وبتجدد عمق ومستوى التحالف انطلاقاً من هذا الأساس، فنحن شعب لديه قضية تحررية وطنية وديمقراطية يعمل ويناضل من أجل انتصارها، والمصلحة الوطنية تقتضي تأمين الدعم المتزايد لها بكل أشكاله، على كافة المستويات ومن مختلف الشعوب وفي مختلف المحافل السياسية والاجتماعية والديمقراطية العربية والإقليمية والدولية، وكما قيل "الوردة هنا فلنرقص هنا".

وعلينا إدراك ومعرفة أن هناك مراحل معينة تطغى فيها بعض التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي، وتحتل موقعه مما يغير في الأولويات لكنها تبقى تناقض ثانوي، ويتوقف على القوى المنخرطة في العملية مسؤولية علاجه وإعادته لموقعه كتناقض ثانوي والأمثلة على هذا كثيرة، واخرها ما نمر به اليوم من حالة انقسام وتراكم للخلافات والصراعات غير المحلولة، والذي بنتيجته نعيش منذ شهور عدة تناقضاً داخلياً طغى في أكثر من محطة على التناقض مع الاحتلال رغم تصاعد عدوانه اليومي.

هذه أولوياتنا في هذه المرحلة التاريخية من كفاح شعبنا، وعلينا الإمساك بها، ومعالجة خلافاتنا وتناقضاتنا السياسية والاجتماعية في إطارها، ربما يجد البعض أن هناك اولويات أخرى أقل او اكثر اهمية، لا مشكلة في ذلك، وما علينا إلا إخضاع هذه الأولويات وغيرها لحسابات المصلحة الوطنية العليا الفلسطينية، ولشعبنا وقراره

عبر الحوار والوطني وصناديق الاقتراع، والهام جداً في هذه المرحلة هو إعادة الاعتبار لمشـــروعنا الوطني الفلســـطيني في تقرير المصـــير والدولة والعودة، والذي كفلته لنا الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة.

عبد الرحيم ملوح

2008/2/15

أولوية الخروج من الدائر المغلقة

تواجه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة مسألتين على غاية من الأهمية، وتتداخل هاتان المسألتان في بينهما وتغذي إحداهما الأخرى، ولهذا يصبح الخروج منهما، مدخلاً إجبارياً للخروج من الأزمة التي تعصف بالمشروع الوطني الفلسطيني برمته.

الأولى: الانقسام الفلسطيني الداخلي؛ يتساءل المواطن الفلسطيني، بدءاً من الغزي المكوي بنار الحصار والتجويع الممنهج، والمواطن المقدسي الذي يشهد يومياً التأكل في مدينته وأرضه وتاريخه مروراً بابن الجليل الذي يعيش التميز العنصري بكل تفاصيل حياته، وصولاً للمواطن الفلسطيني في المهاجر من تهجيره وربما لأكثر من مرة، كما هو حدث مع أهالي مخيم نهر البارد ولاجئ العراق.

أقول يتساءل عن الخدمة التي قدمها الانقسام لمشروعه الوطني منذ أكثر من عام، هل حماه وصان أرضه؟ هل تقدم المشروع الوطني خطوات إلى الأمام نحو الحرية والاستقلال والعودة أم تراجع للوراء؟ وفي النتيجة لم يصل إلا لجواب واحد وحيد على هذه التساؤلات وغيرها كثير، والجواب هو أن الانقسام أضر به وبمشروعه الوطني ولم يخدم سوى مشروع الاحتلال الإسرائيلي.

فالحكم السياسي على موقف أو ممارسة أي تنظيم أو قائد سياسي فلسطيني أو غير فلسطيني، لا ينطلق مما يقوله هذا التنظيم أو القائد عن نفسه أو عن ممارسته ومبرراتها، وإنما عن ما تقدمه هذه الممارسة أو هذا الموقف للمشروع الوطني والإنسان الفلسطيني، وبالجواب على سؤال: هل تقدم المشروع الوطني للأمام وتراجع مشروع الاحتلال أمامه وتعززت صورة ومرجعية الإنسان الفلسطيني أم لا؟ لا اعتقد بعد عام أن هناك مجال كبير لادعاءات ذاتية أو فئوية كبيرة، فالمشهد الفلسطيني اليوم يتحدث عن نفسه، أو اللجوء للادعاء بالإمساك بالحقيقة الإلهية من البعض أو بالحقيقة التاريخية من البعض الأخر، لم ولن يحمي أحد من الحقيقة الموضوعية التي تلفح الجميع كما شمس الصيف الساطعة، فنحن منذ أكثر من عام نعيش حالة انقسام

سياسي وجغرافي ومؤسسي تضر يومياً بالمشروع الوطني وبالشعب الفلسطيني، واستمرار هذه الحالة يزيد من تآكل المشروع الوطني الفلسطيني أمام مشروع الاحتلال، ومن تبديد منجزات الشعب الفلسطيني الذي دفع التضحيات الجسام من أجلها، فالجميع يعيش تحت سيطرة الاحتلال شعباً وسلطه أمر واقع في غزة، وسلطه في الضفة، والقائمين على السلطتين يتفاوضون مع الاحتلال بشكل مباشر أو غير مباشر، أكان ذلك على القدس وموقعها أو على تنكه الكاز وجرة الغاز وإيصالها للمواطن المحتاج لها.

لقد تقدم الرئيس أبو مازن في 4 حزيران الماضي بمبادرة إيجابية وجريئة للخروج من نفق الانقسام المظلم وجوهرها، التزام الجميع بالحوار الوطني الشامل والرعاية العربية كما أقرتها قمة دمشق والذهاب إلى طاولة الحوار لتنفيذ المبادرة اليمينية، ويرى أن وضع آليات لتطبيق المبادرة اليمينية تعالج كل المسائل بما في ذلك ما ورد في وثيقة الوفاق وغيرها.

ومضى اليوم ما يقرب من الشهر على مبادرة الرئيس أبو مازن وأكثر من عام على ترسيم الانقسام الداخلي، وما زال الوضع على حاله، حتى لا يقال حال برلمان بيزنطة، فالاستجابة الفلسطينية وبخاصة من قيادة حماس غير واضحة بعد، وتعطي الأولوية للتهدئة في غزة، واللجنة العربية لم تتحرك كما يجب، والرئيس أبو مازن يقوم بزيارة هنا وهناك بدون نتائج محدده حتى الآن.

وبعيداً عن الجدل في تفسيرات أو تبريرات كل هذا، بات مطلوباً أكثر من الماضي، تشكيل لجنه فلسطينية فاعلة من قوى وشخصيات وبعدد محدود، تتولى الاتصال مع جميع الأطراف فلسطينية وعربية، تحضر للحوار الشامل، ليساعد ويدفع قطار الحوار للأمام بقوة، ويمكن مرحلة القضايا مثل: تشكيل حكومة انتقالية متوافق عليها، تعد لانتخابات رئاسية وتشريعية خلال ستة شهور، وربما يرافقها انتخابات للمجلس الوطني على أساس قانون التمثيل النسبي الكامل، مع وثيقة شرف يوقع عليها الجميع وللتزم بنتائج الانتخابات، وعدم اللجوء للسلاح لحل الخلافات الداخلية، وفيما يتعلق بالأمن

في المرحلة الانتقالية، تتشكل هيئة فلسطينية وطنية للإشراف عليه ولا مشكلة وللمزيد من الاطمئنان والحيادية، يشارك فيها مراقبين عرب، وتوضع تحت مسؤولية الحكومة الانتقالية، ويستمر الحوار الوطني الشامل تحت الرعاية العربية لمناقشة مجمل القضايا والتعمق بها كلها، للوصول إلى خلاصات متفق عليها بين الجميع بدءاً من الشراكة السياسية وعقيدة الأمن وخضوع الأجهزة الأمنية للقانون وصولاً للمنظمة وكيفية تطبيق إعلان القاهرة، بهذه نضع إقدامنا على عتبات الخروج من الأزمة، ونتوجه نحو الحل، وكل هذا يتطلب النوايا الحسنه من الجميع وبخاصة من قيادتي حماس وفتح؟

ثانياً؛ المفاوضات: لا اعتقد أن كثيرين يعارضون التفاوض من حيث المبدأ، فالتفاوض من حيث المبدأ حقيقة من حقائق السياسة والحياة، فالنبي محمد عليه السلام فاوض وعقد صلح الحديبية وهو نبي يحمل رسالة سماوية، ولينين فاوض وعقد مع الألمان صلح برست ليتوفسك وهي دوله إمبريالية وهو قائد دولة اشتراكية، وكلا الصلحان تعرضا للنقد والتجريح والمعارضة، فقد وصف الفاروق عمر صلح الحديبية بصلح الدنية، وعارض العديد من رفاق لينين صلح برست ليتوفسك باعتباره صلحاً مع ضارية إمبريالية (ألمانيا) تحتل مساحات شاسعة من الأرض الروسية.

إذن المسألة تكمن في متى تفاوض، وعلى ماذا نفاوض، ولماذا نفاوض، وهدفنا من التفاوض؟ وليس مبدأ التفاوض نفسه وشخصياً لا أرى أن التفاوض مع الاحتلال مفيداً أو مجدياً إن لم يكن ضاراً في هذه المرحلة التاريخية والتي نمر بها بحالة الانقسام الفلسطيني وما يترتب عنها من حالة ضعف أمام الاحتلال، وفي ظل حالة التفكك السياسي العربي وما يعانيه من أزمات على مستوى جماعي وعلى مستوى داخلي في العديد من أقطاره وغياب المشروع العربي الموحد حتى لا نقول الواحد، ويترافق هذا على الدعم المطلق للقوه المهيمنة مع السياسة والعلاقات الدولية (أمريكا) للعدو المحتل لأرضنا الفلسطينية والعربية "إسرائيل".

فالتفاوض المباشر كما تقوم به قيادة السلطة الوطنية (الرئيس عباس مع أولمرت + أبو علاء مع لفني + سلام مع براك) وبرعاية أمريكية منفردة، على مجمل قضايا

الصـــراع، أو التفاوض غير المباشـــر الذي تقوم به قيادة حماس على قضـــايا جزئية، المعابر والمازوت والكهرباء والغذاء، كل هذا يجري في ظل إبقاء القرار بيد ســـلطات الاحتلال، وممارسات الاحتلال تدلل على هذا فمنذ أنا بوليس حتى الآن حتى لا نبعد بعيداً، تضـاعفت عمليات الاسـتيطان والبناء في الضـفة، وأصـبحت تصـريحات العدو اكثر وضـوحاً بل ووقاحة عن ضـم القدس والكتل الاسـتيطانية والسـيطرة على الأغوار ورفض عودة اللاجئين، وبات الإعلان عن قرارات الاسـتيطان وبناء الوحدات السـكنية يرتبط بجولات التفاوض أو الزيارات الإسـرائيلية لواشـنطن من أجل المزيد من الإذلال أو تأكيد وجهة النظر الإسرائيلية أو كلاهما معا. ، ومنذ الإعلان عن التهدئة بالصورة والآليات التي تم الاتفاق عليها بين قيادة حماس والقيادة الإسرائيلية عبر مصر، والتي ترتب عنها إبقاء القرار بيد إسـرائيل وبدون رقابه أو ضـمانات وفي ظل تجزئة التهدئة والفصل بين غزة والضفة، حتى أن معالجة الوضع الداخلي الفلسطيني تم تأجيلها إلى ما بعد إنجاز التهدئة في غزة والضـــفة، الأمر الذي أدخل العامل الإســـرائيلي بقرار فلســـطيني وعربي ذاتي في حل أزمة الانقســـام الداخلي، بعد أن أقر أن الاتفاق هو تهدئة مقابل تهدئة وعلى مراحـل، ومن يدقق في الأمر جيداً، يتساءل هل من مصلحة إسرائيل ومشروعها ألاحتلالي أن ينتهي الانقـــسام الداخلي الفلسطيني وتتعزز الوحدة الوطنية؟ فإذا كان الجواب لا، وهو بالقطع لا، فلماذا إذاً ستسهل إسرائيل الأمر على الفلسطينيين في غزة أو الضفة أو كلاهما معاً؟

ويكبر التســاؤل عندما يجري تســريب بعض الأفكار عن رغبه الســيدة رايس وزير خارجية أمريكا، بأنها تريد أن يتم التوصـل إلى اتفاق ما، ولو على شـكل بروتوكول ، يحدد ما يتفق عليه، والقضايا العالقة تترك للمفاوضات اللاحقة، والهدف هو إظهار أن ما قامت به هي والرئيس بوش حقق تقدماً من جهه، ومن أجل عدم وقف المفاوضـات في مرحلة الانتخابات الأمريكية، وربطها بالإدارة الجديدة من جهة ثانية.

ومع أهمية من يوافق أو يعارض مثل هذا الســـيناريو من الطرف الإســـرائيلي المفاوض، أو الطرف الفلســـطيني المفاوض، إلا أن الأهم أن هذه المرحلة وفي ظل

المعطيات القائمة والسياسات والممارسات الإسرائيلية المتواصلة على الأرض، لا تبرر الاستمرار الفلسطيني بالمفاوضات الجارية، بل على العكس كان يجب إيقافها منذ زمن، والمحطات التي أعطت المفاوض الفلسطيني الفرصة لذلك كثيرة ولا زال بعضها قائماً أن لم يكن كلها.

وهنا ينتصب سؤال يطرحه البعض مستوحى من الحالة العامة المحلية والاقليمة والدولية، ما هو البديل؟ والجواب عليه نعم هناك خيارات وبدائل، فالقيادة التي تفتقد الخيارات والبدائل لتحقيق أهداف شعبها وأهدافها السياسية، تفتقد مسوغات دورها القيادي، والخيارات والبدائل الأخرى، تكمن في:

– التوجه الجاد لمراجعة سياسية جادة وجدية للمرحلة الماضية بكل ما لها وعليها، يشارك فيها كل مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات للاتفاق على:

1– المباشرة في الحوار الوطني الشامل لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية بين جميع المكونات السياسية والاجتماعية والجغرافية لشعبنا في الوطن والشتات، وتعزيز وحدة كياننا السياسي الوطني م.ت.ف وبناء مؤسساتنا الوطنية على أسس ديمقراطية وفق انتخابات حرة على أساس قانون التمثيل النسبي الكامل.

2– وتعزيز صمود شعبنا فوق أرض وطنه، وتوفير كل أشكال الدعم السياسي والمادي لهذا الغرض. وتوسيع دوائر مشاركة الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وسياساته وبخاصة مقاومته الشعبية ودفاعه عن أرضه بكل أشكالها.

3– والتمسك بالشرعية الدولية وبقراراتها ذات الصلة، والعمل لتنفيذها، والتي كفلت لشعبنا حقه في تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس على كامل الأرض المحتلة عام 1967، وحق اللاجئين في العودة لديارهم تنفيذاً للقرار 194 والاستعداد للانخراط في مفاوضات جادة لتطبيق هذه القرارات تحت رعاية وضمانة الأمم المتحدة.

4– والعمل لتوسيع دوائر التضامن والدعم العربي والإقليمي والدولي الشعبي والرسمي لشعبنا وقضيتنا، ولصمود شعبنا، فما يحدد درجة ومستوى العلاقة مع

هذه الدولة أو تلك هو موقف ودور كل طرف من حقوق شعبنا بتقرير المصير والدولة والعودة.

بهذه المحددات وغيرها، وبالاتفاق عليها بين مكونات الشـــعب الفلســـطيني السـياسـية والاجتماعية في الوطن والشـتات، والعمل الموحد وفقها، يخرجنا من الدائرة العبثية التي نغرق فيها تدريجياً، وبعيد وضـع قضـيتنا وشـعبنا على الخارطة السياسية والإقليمية كشـعب يكافح من أجل حقه في تقرير المصـير، وقضـية وطنية – سـياسـية وإنسانية تستحق كل الدعم والمساندة.

عبد الرحيم ملوح

2008/7/4

بطولة القيم

أتقدم بالشكر للأخوة الأعزاء المشرفين على منتدى رسالة للفكر والحوار وبخاصة للصديق والمناضل يحي يخلف، لدعوتهم لنا للمشاركة في هذه الندوة، ولحرصهم الشديد على ان يكون عنوانها مناضلين أفنوا حياتهم، ودفعوها ثمناً لفلسطين والقيم الذي ناضلا من أجله، ولاختيارهم لعنوان الندوة "بطولة القيم".

ماذا نقول عن هؤلاء القادة الذين أسسوا لتاريخنا المعاصر وساهما في صنعه، إن كل ما يقال، لا يفي أي منهما حقه، ولا يرتقي لدوره التاريخي ولا للقيم البطولية التي زرعها في إخوته ورفاقه، وتركها لشعبنا بعد مغادرته لنا.

صلاح خلف " أبو إياد"

ابن يافا وغزة، ابن فلسطين والمدافع عن الهوية الوطنية لشعبها بل رافع رايتها طوال حياته، والمدافع عن أمنها، ورافع راية الوحدة الوطنية الفلسطينية دائماً وفي كل منعطف سياسي.

آمن أبو اياد بالوطن وبالثورة وبالوحدة الوطنية، كرافعة لا بد منها ولا غنى عنها لتحقيق أهداف شعبه. وكان مقتنعاً بأن الشراكة الوطنية عامل أساسي لا بد من تحقيقه من اجل تحقيق أهداف الشعب وانتصار الثورة.

تعرفت عليه في بداية عام 1968، بالأردن، فتعرفت على الرجل الحالم والعامل من أجل أن يصبح حلمه حقيقة. لم يكن حلمه لوحده بل حلم شعبه الذي حمل مع اخوته ورفاقه على اكتافه مهمة تحقيقه.

في المجلس الوطني كما في الحياة، كان الجميع ينتظر كلمة ابو اياد السياسية والوحدوية في آن، لأنه حامل راية تحقيق الأهداف الوطنية لشعبه، في غزة حيث درس، وفي الكويت حيث عمل، وفي الأردن وسوريا ولبنان وتونس والعراق حيث أقام وفي كل بلد زاره.

أبو إياد الذي سجل مع الصحفي الفرنسي اريك رولو" فلسطيني بلا هوية" في بدايات ثورتنا المعاصرة، حلم وعمل لكي يصبح للفلسطيني هوية وغادرنا برصاصات الغدر بعد أن تحقق للفلسطيني هويته الوطنية وثورته المعاصرة من أجل إنجاز دولته وعودته، ومن أجل استعادة ارض وطنه وبناء دولته عليها وعاصمتها القدس وعودته لدياره التي شرد منها.

أبو اياد، عمل طوال حياته من اجل حقن الدماء، أكانت فلسطينية أو عربية، لأنه آمن بالوحدة من أجل حرية فلسطين وشعبها، فاستشهد مع زميليه بعد عودته من العراق عبر الأردن، فقد عمل لتلافي الحرب على العراق عام 1991، من خلال سحب القوات العراقية من الكويت.

يمكن لنا قول الكثير عن هذا الفارس، فله الكثير وعليه القليل، ولكنه استشهد وهو حامل لراية شعبه ووحدته وعودته.

هايل عبد الحميد " ابو الهول"

ابن مدينة صفد، منذ نعومة أظفاره وبعد هجرته إلى سوريا، وعمله لإعالة عائلته في ألمانيا، عمل بالتوازي مع هذا من اجل وطنه وشعبه، ففي القاهرة يحسب لأبي الهول أنه استطاع أن يقود حركة فتح للسيطرة لأول مرة عام 1966 على الاتحاد العام لطلبة فلسطين في مصر، بعدما كانت تقوده حركة القومين العرب، استناداً للمزاج الطلابي بإعلاء الشأن الفلسطيني والهوية الوطنية لشعبه.

لقد خاض أبو الهول مختلف المعارك الفلسطينية وتبوأ أكثر من موقع في فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تسلم مسؤولية الأمن، ومسؤولية الأرض المحتلة بعد استشهاد أبو جهاد الوزير وقبله ماجد أبو شرار وسعد صايل.

ومن الأمور التي كان دائماً يشهد بها أبناء فتح لأبو الهول قدرته التنظيمية ومثابرته المستمرة.

تعرفت على أبو الهول مبكراً، وكنت من المهتمين بنظرته الوطنية وحرصه على الوحدة الوطنية وعلى صون وحدة القوى العاملة في/ او المساندة للثورة الفلسطينية،

ومن الشـــواهد على هذا أنه نزل أكثر من مرة هو والشـــهيد أبو ماهر اليماني لوقف إطلاق النار عندما تحدث اية مشكلة بين هذه القوى في لبنان وعندما حذرتهم مرة من مخاطر ما يقومون به ميدانياً، وان بمقدورهم عمله بطريقة أخرى، كان الاثنان يقولان لي، لا شيء أعز علينا من وقف إراقة قطرة دم واحدة، بين أبناء الثورة ومناصريها.

وفي اثناء التحضـير لمؤتمر فتح عام 1989، في تونس كان ابو الهول يتولى مهام جسـيمة، وفي لقاء بين الجبهة وفتح عام 1988 في تونس حضـره الشـهيد أبو عمار وجورج حبش وأبو إياد وأبو علي مصطفى وآخرين، كلفت أن أضع بين يدي أبو الهول كل الوثائق الداخلية المنظمة لعمل هيئات الجبهة، وأن نتعاون معاً في هذا وعملت ليلاً ونهاراً مع أبو الهول وتحت إشراف الأخ ابو عمار والرفيق د. حبش طوال الفترة.

هذا هو أبو الهول القائد والمدافع عن فلســـطين وشـــعبها والعامل من اجل حريتها واستقلال شعبها، والمنظم لأبناء فتح ولشعبه.

الرحمة كل الرحمة على هؤلاء الشـــهداء الأبطال، الذين دفعوا حياتهم ثمناً لحرية شعبهم وحرصاً على هويته الوطنية، ومن اجل استقلالية قراره الوطني.

وبهذه المناسبة اقترح أن ترفع التوصيات التالية للمعنيين بالأمر:-

1- أن يتم تعريف أبنائنا الطلاب بكل القادة الشـــهداء، من خلال إدماجهم في مناهج التعليم والتربية.
2- أن تتولى بلديات الوطن باستكمال دورها، لتسمية الشوارع بأسمائهم.
3- أن يتابع منتدى "رسالة " للفكر والحوار بعمل ندوات للتعريف بهم.
4- أن يستكمل تلفزيون فلسطين مشروعه "هؤلاء اسلافي" بالتعريف بهم وبدورهم.

عبد الرحيم ملوح
2011/1/24

بلاش فلسفة " حكي جرايد "

يختزن الموروث الشعبي الفلسطيني، وفي بلاد الشام التي سبق لي زيارتها، وربما يكون هذا موروثاً شعبياً في أكثر من قطر عربي، حيث يوجد لدى كل شعب مايختزنه من موروثات شعبية يستعملها عند الحاجة لها. وهذه الموروثات تدلل على الخبرة التاريخية وعلى التجربة التي مرت بها هذه الشعوب وتوارثتها الأجيال المتعاقبة.

"بلاش فلسفة" ربما ينزعج منها الكثير من الفلاسفة الحقيقيين، مع أنها لا تعني الإساءة لهم مطلقاً لأن الشعوب تحترم وتجل فلاسفتها هؤلاء، والا لما وجدنا فلاسفة كثيرين تعيش أسماؤهم لقرون طويلة في ذاكرة الشعوب، فالفيلسوف الحقيقي هو من يفتح الأفق التاريخي نحو المستقبل، "وبلاش فلسفة" التي يقصدها المواطن العادي، ويقولها لمن يتحدث معه أن أدخل لصلب الموضوع وللواقع المعاش مباشرة، وأنه لا يستسيغ تنميق الكلام، ويريد من محدثه الدخول في صلب الموضوع وكما هو، ومن أجل الوصول للاستنتاج الصائب.

"وحكي جرايد" لا يهدف الإساءة للصحفيين أو للعاملين في مهنة الصحافة أو للجرائد بذاتها، وإنما عن تكرار الحديث غير الواقعي والاستنتاج المكرر، في حين أن أصحاب هذه الكلمات لا يقيمون وزناً لها، ويريد المواطن من هؤلاء جميعاً الحديث عن الواقع مهما كانت مرارته.

إذن المواطن العادي وصاحب الموروث الشعبي الذي تعلم منه وتعامل على جلده معه، يريد الدخول المباشر في الموضوع وعدم إضاعة الوقت في تنميق الكلمات وتجميلها.

لقد سمعت مؤخراً حديثاً لمواطنين عاديين بهذا المعنى، وبعضهم تحدث بشكل مباشر عند الحديث معهم عن العملية السياسية أو التسوية السياسية والمصالحة وصولاً للوحدة الوطنية.

فالمواطن الذي تُصـادر أرضـه ... أو يهدم بيته .... أو يحاصـر الخ لا يقبل من أحد تكرار الحديث المنمق عن تاريخ الصهيونية وممارساتها وعن الاستيطان ومخاطره واستهدافاته، وتكرار الحديث له عن العملية السياسية والاتفاقات السابقة والمفاوضات وغيرها، فبالنسبة له هذه فلسفة زائدة لأن ما يقلقه ويشغل باله أرضه المهددة بالمصادرة وبيته المهدد بالهدم؛ وتقرير مصـيره واسـتقلاله الوطني المهددان بالضـياع، لأنه يريد اولاً إزالة الاسـتيطان ووقف محاولات هدم بيته الذي يأويه مع أولاده، ويريد أن ينعم بتقرير المصـير والدولة المسـتقلة والعودة للعيش بدياره التي هجر منها، ويريد من الآخرين مساندته في نضـاله من أجل هذا، لذلك نسـمعه يقول "بلاش فلسـفه" "وحكي جراید" ويشـيح بوجهه عند الحديث عن الاتفاقات وخرقها من العدو الصـهيوني، فهو يعيش نتائج الخرق على جلده يومياً.

"وحكي جراید" هي الموروث الشـعبي المرادف تقريباً "لبلاش فلسـفه" فعندما يسـمع المواطن العادي باللقاءات والحوارات وبالوفود المسافرة الى هذا البلد أو ذاك، ومشاركة دول عربية وغير عربية في استضـافة وتوفير متطلبات الإقامة ..... والتوقيع المتكرر على هذه الوثيقة أو تلك وبعد ذلك يعود الموقعين لأرض الوطن ويبدأون يشتم بعضهم البعض على صـفحات الجرائد وكأنهم لم يلتقوا أو يتحاوروا أو يتفقوا ويوقعون على اتفاقاتهم، حيث أن المواطن بدأ يفقد الثقة بالتزام كثيرين بحوارهم وبتوقيعهم والتزامهم بتنفيذه، ويتسـاءل بينه وبين نفسـه ما الذي يحدث ؟ وكيف يلتقي البعض مع البعض الآخر ويوقع من جديد ولا ينفذ أو يلتزم بما وقع عليه؟

لكل هذا وغيره يفقد الثقة تدريجياً ويقول هذا " حكي جراید " لا لشـيء وإنما لأن الصـحف اليومية تكرر الحديث عن هذه الحوارات والاتفاقات ومن بعدها عن الردح المتبادل، خاصـة أنه يرى في المقابل أن العدو الصـهيوني حدد رؤيته وهو يمارس وفقها، مصـادرة... استيطان.. تهويد... جدار... حصـار... اعتقال ....الخ، ويسـابق الزمن في تنفيذ سـياسـته هذه، وأمام أعين وأنظار الجميع من أصـحاب الأرض... إلى الأشقاء ... الى الأصدقاء .

ويتساءل هذا المواطن هل نسي هؤلاء أننا في مرحلة تحرر وطني وديمقراطي أولاً وأخيراً، وأنهم مسؤولين عن استعادة حقوق وحرية شعبهم، وأن الوحدة الوطنية وليس الشرذمة القبلية هي قانون الانتصار في مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي على الأقل.

لكل هذا وغيره تشاهد المواطن العادي يتحدث "ببلاش فلسفة" "وكلام الجرائد" لأنه يريد افقاً وفعلاً من أجل دفع هذا الأفق للأمام، وبات يضيق ذرعاً ويشيح بوجهه عن المتحدثين الغارقين بالفئوية والمدافعين عن المصالح الشخصية، لأنه يدرك قبل غيره أن "الأرض لا يحرثها إلا عجولها"، ولا تحرر إلا بالنضال والتمسك بالحقوق، وأن الانقسام لا يخدم إلا الاحتلال ويصب في مصالحه العليا مباشرة وغير مقتنع بمبررات حدوثه أو استمراره مطلقاً، وما يقنعه فتح الأفق أمامه والفعل من أجل حماية أرضه وبيته ومستقبل أبنائه واستعادة حقوقه الوطنية والاجتماعية.

هل نفعل ذلك ومتى؟ لأننا عندها نعيد الثقة بحركتنا الوطنية وبحقوق شعبنا الوطنية والديمقراطية والاجتماعية، لهذا كله على الجميع العمل لكي نعيد الأفق ونصنع الأمل لشعبنا وبه ومعه.

عبد الرحيم ملوح

2012/4/28

تحية من خلف القضبان لمن هم وراء القضبان

يصادف اليوم الذكرى السابعة لاعتقال المناضل مروان البرغوثي، وربما لمصادفة القدر أو لطبيعة الوضع الفلسطيني ذاته، تزامن هذا الحدث مع ذكرى استشهاد القائد خليل الوزير "أبو جهاد" في 16 نيسان 1988، ويوم الأسير الفلسطيني في السابع عشر في نيسان من كل عام، وقبل شهر من هذا التاريخ تصادفت الذكرى الثالثة لاعتقال القائد أحمد سعدات "أبو غسان" من سجن المقاطعة في أريحا، وبعد أسبوع تقريباً من هذا اليوم تصادفت الذكرى السنوية الأولى للاعتقال الإداري للمناضل على جرادات "أبو باسل"، وربما اليوم ونحن نستذكر هذه المناسبات الأليمة يجري اعتقال مناضلين أو مناضلات آخرين من هذا المكان أو ذاك في وطننا العزيز ومن بناتنا وأبنائنا الأعزاء.

لقد قرأت أكثر من مرة ما أرسلته يا أبو القسام من وراء القضبان ونشرته صحف اليوم الفلسطينية [القدس، الأيام، الحياة]، وأتفق مع ما ذكر في المقابلة من قضايا عديدة بشكل عام، ومع تركيزك على وثيقة الأسرى [وثيقة الوفاق] وما حملته من مواقف وتصورات وطنية، ونظرتك للوضع الإسرائيلي والمفاوضات ومتطلبات مواجهة هذا الوضع الفلسطيني الصعب والمركب بشكل خاص، وأذكر اليوم الجهود المبذولة في إعداد وثيقة الأسرى، بعيداً عن الاراء المسبقة، أو الحسابات الفئوية أو الشخصية، وأتذكر كل من عمل لتحويلها إلى وثيقة ملموسة ومواقف محددة، ومع هذا ما يحمله أسرى الحرية من قيمة معنوية وزخم عاطفي مؤثر، وأتساءل لماذا يستمر الجميع بالأمس واليوم وربما غداً بالتمسك بها، والتأكيد عليها بعد أن حُوّلت الى وثيقة الوفاق، ولم يلتزموا بها وتحويلها إلى برنامج سياسي للمرحلة، ووضع آلية عمل لتطبيقها؟! وهناك أسئلة كثيرة أخرى تطرح نفسها في هذه المناسبة، أي في يوم أسرى الحرية.

صحيح أن الشعب الفلسطيني كله يعيش حالة شبيهة بهذا القدر أو ذاك بحالة الأسرى، ويمكن أن يطلق عليه "أسير الحرية وتقرير المصير والاستقلال"، فغزة كلها

تحت الحصار والضفة مقسمة بالحواجز التي يتحكم بها مزاج جندي أو مزاج المسؤول عنه، والقدس يجري تهويدها وتغيير معالمها التاريخية والدينية، بما في ذلك سرقة حجارتها بدعاوي دينية أو تاريخية، وهناك قرى مثل بيت فوريك بلد المناضل عاهد، لا يستطيع الدخول لها سوى سكانها فقط، وينشغل الجميع في أمر جلعاد شاليط، كونه جندي إسرائيلي ويحمل الجنسية الفرنسية ولا يأتي أحد على ذكر صلاح الحموري الفلسطيني الذي يحمل كذلك الجنسية الفرنسية، ويرزخ مع زملائه من أسرى الحرية خلف قضبان الاعتقال، إن الأمثلة كثيرة ومتعددة عن واقع أسرى الحرية، ليس أخرها توظيف الانقسام الداخلي الفلسطيني، لتقسيمهم هم كذلك في الأقسام والمعتقلات، فرض اللباس البرتقالي كان شعاراً للديمقراطية ـــ الليبرالية لدى البعض في أوكراييننا مثلاً، كما سبق وفرض اللباس البني على أسرى الحرية، والكل يذكر أن ذوي القمصان البنية هم شبيبة الحزب النازي، وكأن من يريد فرض ألوان اللباس هذه على أسرى الحرية يريد تشويه صورتهم، والإساءة للقضية التي يناضلون من أجلها، مرة أخرى بإلباسهم اللون البرتقالي من أجل وصفهم "بالإرهاب"، ويبدو أن الأجيال الجديدة لم تعد تتذكر النازية، فباتت الحرب على الإرهاب هي الأداة الجديدة، في الوقت الذي تشن فيه الحرب على غزة وتستعمل الأسلحة المحرمة دولياً ضد المواطنين المدنيين، وعائلة السموني أكبر مثل على هذا، كل هذا يحدث، وكأن العالم يستمرىء العيش في ظل الخديعة.

كل هذا يحدث في الوقت التي يتوقف فيه الحوار الوطني، عند كلمات مثل "احترام أو التزام" وغير ذلك من الكلمات التي لم يعد لها معنى سياسي، وحتى الحكومة والسلطة نفسها بدأت تفقد الكثير من وظيفتها ومعناها. بعد فوز اليمين الإسرائيلي المتطرف في الانتخابات الإسرائيلية وتشكيله للحكومة، والاتفاق على برنامجها بين الرباعي [نتنياهو، ليبرمان، براك، يشاي] وتولى كل منهم منصباً وزارياً اساسياً، فوزير الخارجية ليبرمان ووزير الدفاع براك، ووزير الداخلية يشاي، وكلهم يؤكد على مواقفه القديمة والجديدة برفضه، الالتزامات السابقة على بؤسها، والتي أقدمت عليها

الحكومات الإســـرائيلية لأجل حملة العلاقات العامة، مثل خارطة الطريق بالتحفظات الإسرائيلية الأربعة عشرة، وأنا بوليس وقبلهما أوسلو الذي صوت ضده براك.

لقد ســبق وأن قال ماركس "إن التاريخ لا يكرر نفســه... وإن حدث ذلك فإنه يحدث على شكل مهزلة أو مأساة"، وهذا ما نشهده اليوم على المستويين الفلسطيني والعربي والخروج من هذا الوضـــع، يقتضـــي الاتعاظ من تجربة "ملوك الطوائف"، والذهاب لإعلاء شـأن الحقوق والمصـالح الوطنية العليا فوق الحسـابات الفئوية والشـخصـية، فالوطن بحاجة لجميع أبنائه موحدين، وحريته تتطلب منهم العمل موحدين، فبدون ذلك فأننا لن نتعظ من تجربة "ملوك الطوائف والخليفة عبد الرحمن الصـــغير"، ففي الوقت الذي تتوحد فيه الشـــعوب والدول والمجموعات البشـــرية، لمواجهة التحديات المختلفة، يتحدث البعض عن "سـلطة غزة وسـلطة الضـفة" وعن حكومة مركزية لهما، والجميع يعيش بما في ذلك السـلطة في الضـفة وغزة، تحت الاحتلال ويعاني من سـياسـاته وممارساته.

في يوم أســـرى الحرية، من مســـؤوليتنا جميعاً رفض هذا الواقع، والانتفاض عليه، وعلى كل من يعمل لتكريسـه، بالعودة لوثيقة الأسـرى [وثيقة الوفاق] باعتبارها برنامجنا السياسي في هذه المرحلة.

عبد الرحيم ملوح

2009/4/15

جورج حبش... القائد والانسان

لك الرحمة.... ومنا الوفاء

اليوم يكون قد مضى أسبوع على رحيل القائد الانسان د.جورج حبش"أبو ميساء"، إنه إنسان في شعب. وإنسان في أمة وقائد سياسي في حركة تحرر وطني ما انفكت تكافح من أجل نيل شعبها حريته واستقلاله. أبو ميساء القائد المثقف، الواضح والحازم في مواقفه السياسية، الرفيق الانسان الدافىء ما أن تتعرف عليه عن قرب حتى يأسرك بتواضعه ودماثة أخلاقة، المسكون في هموم حرية شعبه ووحدة أمته والمدافع الصلب عن مصالح الفقراء والمهمشين دوماً، أبو ميساء الجرىء جداً فكرياً وسياسياً، والحكيم بنفس القدر أأو أكثر. ارتبطت عنده الجرأة الفكرية والحكمة السياسية بعلاقة جدلية لا تنفصلان في الحياة وفي الممارسة، وتميز عن الكثيرين من القادة السياسين في إضفاء اللمسات الأخلاقية على العلاقات السياسية، مما اعطى له وللسياسة الفلسطينية بعداً خاصاً، مؤمناً بان المبادىء الأخلاقية عالمية وليس لها إطار زمني محدد، لكنه كقائد سياسي لتنظيم سياسي ولحركة تحرر وطني، ولشعب تحت الاحتلال، في ظروف معقدة وعالم متغير، يدرك جيداً أن السياسة مفيدة بالظروف الموضوعية والامكانات الواقعية، وأن تحقيق انجازات لشعبه تتطلب إداركها وتفرض عليه التعامل معها، لم يكن "طيباً" أو حتى مثالياً في السياسة كما يحلوا للبعض، بل كان سياسياً واضحاً، وجريئاً، ومدركاً لمتطلبات كل مرحلة ومستعداً لاقتحام مصاعبها، ولكنه مستقيم في علاقاته السياسية مع الآخرين، وواقعي يتعامل مع الواقع بهدف تغيره وليس تبريره أو التكيف معه.

الحكيم، تمتع بالجرأة الأدبية، بتطبيقه ما يقتنع به فكرياً وسياسياً على نفسه اولاً ويطلب من رفاقه ذلك، قبل أن يطلب هذا من القوى وعامة الشعب، ويعود عن أي موقف او ممارسة يكتشف خطأها ويصر أن يعلن هذا الخطأ، وينتقد نفسه علناً إذا اكتشف خطأه، وعمل على ارساء هذا التقليد في مؤسسات الجبهة الشعبية القيادية وفي مؤتمراتها بخاصة، وبدون تبريرات أو التواءات.

الحكيم الوطني، وتجلت جرأته وحكمته ووطنيته عام 1967، عندما قرر مع رفاقه في قيادة حركة القومين العرب، بإعلان حلّ الحركة كتنظيم قومي واحد، وترك الخيارات الفكرية والسياسية والتحالفية لكل فرع قطري فيها لتحديد سياسته بنفسه، انطلاقاً من الظروف الجديدة ومن واقع ومتطلبات كل قطر، وأقدم مباشرة على العمل مع رفاق آخرين لتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين متمسكاً بالهوية الوطنية وبحقوق شعبه والتفرغ لمتطلبات الكفاح الوطني الفلسطيني، وكان يريد أن تكون حركة المقاومة الفلسطينية واحدة موّحدة بمختلف تياراتها الفكرية والسياسية، ولكنه ورفاقه لم يتمكنا من هذا، فاكتفيا بتأسيس الجبهة الشعبية من عدد من القوى، بما فيها الفرع الفلسطيني لحركة القومين العرب، وبرزت جرأته الفكرية عندما قاد عملية تحول الجبهة الشعبية من الفكر القومي إلى الفكر الماركسي، مطلقاً مقولة: "إمكانية تحول تنظيم ديمقراطي ثوري من مواقع الفكر الوطني والقومي إلى الفكر الاشتراكي العلمي"إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية، وقد جاءت التجربة الملموسة لتؤكد صوابية ما دعى وعمل له في فلسطين وفي أكثر من بلد عربي وغير عربي.

والسؤال: أليست هذه جرأة فكرية وسياسية، كبيرتين، عندما يقوم قائد حركة قومية مع رفاقه على حلّ الحركة التي عمل لها وتقف بأفكارها لما يقرب من عقدين، ويترك لفروعها حرية الاختيار، وبنفس الوقت يقوم بتأسيس تنظيم سياسي وحركة مقاومة وينتقل من مواقع الفكر البرجوازي القومي الى الفكر الاشتراكي العلمي، ويتمسك بالعلاقة الجدلية بين الوطني الفلسطيني والقومي العربي، ويحافظ على دوره القيادي الفكري والسياسي والعملي؟!

الحكيم الديمقراطي، فبرغم تأسيسه لتنظيم قومي يحمل الفكر الشمولي، ووصف بأنه يلجأ لوسائل قسرية وعلاقات داخلية متشددة، إلا أنه كان ديمقراطياً بامتياز وتجلى هذا داخلياً وخارجياً، ففي الكثير من المناسبات الداخلية كان يقف في صف الأقلية في هيئات الجبهة الشعبية القيادية، وكان يلتزم بقرار الغالبية ويعمل لتنفيذه ويترك للحياة وللممارسة الحكم عليه، وطوال التجربة معه لا أذكر سوى مرة واحدة، طلب فيها

إعفاءه شـــخصـــياً من تنفيذ القرار، مع التزامه به، وهي عندما قررت هيئات الجبهة الشعبية القيادية [ل.م + م.س] العودة للوطن بعد اتفاق أوسلو، ورغم رغبته الجامحة بلثم تراب الوطن واللقاء مع أبناء شعبه الذي ناضل من أجله.

وتجلت ديمقراطية القائد الإنســان، عام 1969، عندما اســتفحلت الخلافات الفكرية والسـياسـية والتنظيمية في صـفوف الجبهة الشـعبية، وترتب على هذا الخلاف انشـقاق الجبهة الديمقراطية، فقد أراد بعض الرفاق اللجوء للأسـاليب القسـرية في منع أو فرض الانشقاق، فوقف عندها الحكيم الديمقراطي في وجه هذه النزاعات الضـارة، وقال جملته المشـهورة والذي لا يذكرها إلا القليلون اليوم: "إذا لم يُجدِ الحوار الديمقراطي في الحفاظ على وحدة الجبهة الشـــعبية، فعلينا اللجوء للطلاق الديمقراطي، دعونا نحتكم لهيئات وقواعد الجبهة الشـــعبية، فمن منهم يريد البقاء في الجبهة أهلاً وســـهلاً، ومن يريد الذهاب للعمل مع الرفيق نايف ومن معه فمع السـلامة، وعلينا ترك الحكم للمسـتقبل، "لم يعجب هذا الموقف عدداً من الرفاق هنا أو هناك، ووقعت ممارســات عصـــبوية يحكمها المنطق القبلي، فوقف حكيمنا ضدها وأدانها، وأصر على موقفه الديمقراطي.

وقدم القائد الديمقراطي درســاً مميزاً في الديمقراطية، للكثيرين من القادة الســياســين والأمناء العاميين للأحزاب ولرفاقه، عندما أصر وبالضد من رغبة رفاقه قيادة وقاعدة، على التخلي عن مواقعه القيادية في المؤتمر السادس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 2000، تاركاً زمام القيادة تحدده هيئات الجبهة القيادية، فاختارت لهذه المهمة الشـــهيد الراحل ابو علي مصـــطفى، وللأمانه التاريخية، فقد فكر الحكيم باتخاذ هذا القرار عام 1987، في ذكرى انطلاقة الجبهة الشـــعبية العشـــرين، ولكن اندلاع الانتفاضـة المجيدة، وإلحاح عدد ممن اسـتشـارهم بالأمر من رفاقه وأصـدقائه رفضـوا خطوته هذه، فاســـتجاب لمطلبهم، وحاول مرة أخرى في مؤتمر الجبهة الخامس عام 1993، ولكن الظروف السـياسـية وفي صـلبها مفاوضـات مدريد– واشـنطن واتفاقات أوســـلو والمطالبة الشـــديدة باســـتمراره في موقعه حالت دونه وهذه الخطوة، ولقناعته بموقفه هذا، فقد نظم مع الشـــهيد الراحل أبو علي مصـــطفى نائب الأمين العام، بأن

يتولى المهام اليومية والعملية، وأن يشارك هو في الاجتماعات القيادية وفي المحطات الضرورية.

الحكيم الوحدوي، لقد آمن بالوحدة العربية، وعمل فكرياً وسياسياً لها، وأسس حركة القومين العرب كتنظيم موحّد للأمة العربية، وتحالف مع الراحل عبد الناصر من اجل توحيد الأمة العربية وفي الدفاع عن مصالحها ودورها، وساهم في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي وممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وأسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كتنظيم فلسطيني وحدوي وموحّد للشعب الفلسطيني، وحافظ على هذا الدور ودافع عنه في كل المراحل حتى رحيله، وفي ذروة الخلاف السياسي الفلسطيني، لم يقبل لنفسه وللجبهة الشعبية دوراً إلا الدور الوطني الوحدوي، فكان مؤمناً بأن وحدة الشعب وقواه هما عماد الثورة والطريق الوحيد لاستعادة الحقوق ولتحقيق الأهداف، ففي عام 1976، عندما كان الخلاف السياسي محتدماً في الساحة الفلسطينية وكان د. حبش على رأس القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، وقعت أحداث يوم الأرض في الجليل والنقب، واتُفق على إقامة مهرجان تضامني مع شعبنا في قاعة اليونسكو ببيروت، فقام عريف الحفل بتقديم الحكيم ليتحدث في المهرجان فقال الحكيم: "في مثل هذا اليوم وفي حضرة التضامن مع شعبنا، لفلسطين كلمة واحدة يلقيها الأخ أبو عمار وقدم الميكروفون للشهيد الراحل ياسر عرفات"، فضجت المدرجات بالتصفيق، وفي عام 1987، وعند الإعلان عن تأسيس حركة حماس، كان أول من رحب بها برغم الخلاف الفكري التاريخي مع حركة الاخوان المسلمين. معتبراً أن مشاركة الإسلام السياسي في الكفاح الفلسطيني يمثل إضافة قوة سياسية واجتماعية جديدة لكفاح شعبنا.

الحكيم الوطني والقومي والأممي بامتياز، لقد دافع الحكيم فكرياً وسياسياً عن حقوق أمته بالوحدة، وعن حقوق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال والعودة وعن حقه ببناء دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس،. وقاد حركة القومين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للدفاع عن هذه الحقوق ومن أجل ضمانها، وعمق

نظرته ونظرة كل الهيئات والمؤسسات التي عمل فيها، ونظرة الجماهير الفلسطينية والعربية وقوى الحرية والديمقراطية في العالم، اتجاه المخاطر التي تحملها الحركة الصهيونية المتحالفة مع قوى الاستعمار والهيمنه وبخاصة الادارات الأمريكية المتعاقبة،على حقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية والاستقرار والسلم في المنطقة. ويمكن القول إن نظرة د. حبش الثاقبة في تحليله وتقييمه للتحالف الصهيوني الإمبريالي وسياساته ضد الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، وسعيه للهيمنه على مقدراتها وبخاصة منابع الطاقة وموقع المنطقة الاستراتيجي، جاءت تطورات الواقع السياسي لتزكيتها.

هذه المعرفة وهذا الإدراك العلمي، دفعا الحكيم السياسي، وقائد التنظيم السياسي للعمل بكل الوسائل ومن منظور الواقع وضرورات تغيره، من أجل تحقيق أهداف شعبه وأمته القريبة والبعيدة، فتبنى المرحلية والديمقراطية من أجل تحقيق أهداف شعبه في الحرية والاستقلال والعودة وصون هويته الوطنية، ومن أجل وحدة وديمقراطية أمته، وحافظ على البعد القومي للقضية الفلسطينية ورفض كل ما يشي بمحاولات سلخها عن عمقها العربي، و محاولات تجيرها لحسابات التكتيك السياسي لهذا الطرف العربي أو ذاك، حتى آخر أيامه. وبذات الوقت حرص على امتداد القضية الفلسطينية الأممي مع حركات التحرر والديمقراطية في العالم، وعلى إقامة أفضل علاقات التحالف مع الشعوب التي تناضل من أجل استقلالها وحريتها وديمقراطيتها في مجابهة محاولات الهيمنه الاستعمارية بعامة والأمريكية بخاصة.

وللتدليل على عمق هذا الانتماء لديه، فقد عمل مع رفاقه وفي اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، ومع دول عربية أخرى لبناء جبهة الصمود والتصدي العربية، في أعقاب زيارة السادات للقدس وتوقيعه لمعاهدة السلام مع بيغن رئيس وزراء إسرائيل برعاية الرئيس المريكي كارتر، ولم يمنعه اعتقاله السابق في سوريا والقطيعه بين الجبهة الشعبية وسوريا منذ عام 1968، حتى عام 1979 من الذهاب لسوريا للمشاركة في اجتماعات هذه الجبهة وفي إعادة العلاقة مع سوريا،

إيماناً منه بتوحيد القوى الفلسطينية والعربية الشعبية والرسمية للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وفي مجابهة المخاطر المحدقة بالقضية الوطنية الفلسطينية، أو أن يبادر للذهاب إلى العراق والتضـــامن معه عام 1990و 1991 رغم مرضـــه، وصـــعوبة الطريق، والقطيعة بين الجبهة الشـــعبية ونظام صـــدام حســـين ومعارضـــتة ومعارضـة الجبهة الشعبية لإقدام الرئيس صدام حسين على احتلال الكويت، وضمها بالقوة للعراق، وبرغم القطيعة بين الجبهة الشـعبية وبين العراق منذ عام 1980 بسـبب تأييد الجبهة الشعبية للثورة الإيرانية ضد الشاه، وإغلاق النظام العراقي في حينه لمكتب الجبهة الشـعبية والذي دام حتى عام 1991، واتهامها بدعم الحزب الشـيوعي العراقي والقوى الكردية، وبرغم ما قد يجره هذا الموقف على علاقات الجبهة الشـــعبية من مصـاعب مع سـوريا، بسـبب العلاقات السـلبية بين قيادتي البعث في العراق وسـوريا، ووقوف سوريا إلى جانب التحالف بقيادة أمريكا ضد العراق في حينه.

لقد كان موقف الحكيم والجبهة الشـــعبية، أنه برغم رفض احتلال الكويت وإدانة دعاوي النظام العراقي بضـــمها باســـم الوحدة العربية بالقوة، كون الوحدة يجب أن تقام بالديمقراطية أو أية دعاوي سياسية أخرى، إلا أن الموقف الصـائب هو بالوقوف ضـد التدخل العسكري بقيادة أمريكا بالشؤون العربية خصـوصـاً وفي المنطقة عموماً، حتى لو شـاركت معها أنظمة وجيوش عربية، ولو قام هذا التحالف ضـد اعتداء نظام عربي على نظام أخر. من هذا المنطلق اتخذ الحكيم والجبهة الشـــعبية الموقف الســـياســـي المركب الذي لم يفهمه أو يقبل به الكثيرون وبخاصـة الكويتيون، وهو أننا ضـد ما قام به صدام ولكننا ضد التدخل الأمريكي واللجوء له لحل خلافاتنا العربية، وقد لام الحكيم والجبهة الشـــعبية، الرفاق الكويتيون على هذا الموقف من منطلق أنه لا يجوز للحكيم والجبهة الشعبية التي تناضـل ضـد الاحتلال، أن لايكون موقفها صـريحاً ضـد احتلال العراق لبلدهم وأن يقفوا ضـــد التحالف بقيادة أمريكا والذي جاء لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وقد فرحت ورفاقي كثيراً، عندما حضـر المناضـل الكبير د.عبد الله النيباري رئيس المنبر الديمقراطي الكويتي، جنازة الحكيم في عمان، الأمر الذي يبشـر

بإدراك موقفنا كما هو، وبانقشـــاع الجليد في علاقاتنا المســـتقبلية تمهيداً لعودتها الى طبيعتها.

وفي عام 1988، وقف في المجلس الوطني مشـــبكاً يده بيد الرئيس الراحل ياســـر عرفات هاتفاً وحدة وحدة حتى النصـــر، ثورة ثورة حتى النصـــر، مؤيداً وثيقة إعلان الاستقلال ورافضاً القبول بتميز قرار مجلس الأمن 242 عن غيره من القرارات الدولية، ففي كل مراحل الخلاف الســياســي، بقي ممســكاً بالصــارية، ممســكاً بوحدة منظمة التحرير الفلسـطينية باعتبارها الكيان السـياسـي للشـعب الفلسـطيني وممثله الشـرعي والوحيد، ولم يسمح لنفسه أو للجبهة الشعبية أن تنزلق تحت دواعي الخلاف السياسي، أو لغرور القوة والسلاح وشهوة السلطة بالمساس بالوحدة الوطنية او بمنظمة التحرير الفلسطينية أو بحرمة الدم الفلسطيني.

رغم الضـغوط والمغريات التي كانت تسلط على الجبهة الشعبية وعليه وعلى أطراف المعادلة الفلســـطينية. من أكثر من طرف عربي أو إقليمي أو دولي، وبرغم تعقيدات الوضع الفلسطيني الداخلية والخارجية، لأن الجبهة الشعبية كانت وما زالت تعتبرها من الخطوط الحمراء التي لا يجب أن تمس.

هذا هو حكيم الثورة وضمير الشعب، الإنسان المولود في حرارة الصيف والمنصـهر في حمأة القضـــية الوطنية والقومية، والراحل في زمهرير برد كانون، والذي حوّله وفاء رفاقه في الجبهة والقوى الأخرى وأبناء شعبه عموماً، ومحبيه إلى صيف دافيء بالوفاء له وللقيم والأهداف الذي أمضى أكثر من سته عقود من حياته مكافحاً من أجلها.

وفاءً لك يا أيها القائد الانســـان، وفاءً لرفاق الكفاح من أجل القضـــية لأبي علي وغسـان ووديع، ولأبي عمار والوزير والياسـين والقاسـم والنجاب وفاءً لألاف الشـهداء، وأســـرى الحرية، وفاء للشـــعب، وفاء لفقراء شـــعبنا وأمتنا في كل مكان، وفاءً لأمتنا العربية ولاحرار العالم جميعاً، على دربك وبهدى أفكارك وتجربتك سائرون.

عبد الرحيم ملوح

2008/2/1

حذار... من فخ التفكيك

منذ بداية رئاسة الرئيس بوش الابن ومعه جماعة المحافظين الجدد، وضعوا لأنفسهم استراتيجية أسموها "الفوضى البناءة"، ولم أدرك وربما غيري كثر، كيف يمكن للفوضى أن تكون بناءة!!!. ومع اتضاح هذه الاستراتيجية عبر ترجمتها الملموسة، أتضح لي وربما لغيري أكثر فأكثر أن تعميم الفوضى بتفكيك دول وشعوب المنطقة خصوصاً، هو المفتاح لهيمنة الإدارة الأمريكية على المنطقة، دلل على هذا في ما جرى ويجري في العراق والسودان ولبنان وفلسطين وقبل ذلك في الصومال، وكله يعكس ما ادعاه الرئيس بوش الابن، بأنه يسعى لتعميم الديمقراطية وبناء شرق أوسط جديد وديمقراطية ، كلمات جميلة لكن وظيفتها غير ذلك تماماً، فاحتلال العراق لم يكن الهدف منه تخليص شعب العراق من دكتاتورية الرئيس صدام كما ادعى في حينه، وإنما من أجل النفط اولاً، هذا ما قاله الان غريسبان رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الأشهر في كتابه وأكده الجنرال جون أبو زيد القائد السابق للقوات الأمريكية المركزية ومركزها في السيلية بقطر، ويدلل على هذا الارتفاع الجنوني لأسعار النفط حيث وصل سعر البرميل في هذه الأيام لما يزيد عن 90 دولار، وتفكيك دول المنطقة الى دول فسيفائية دينياً أو طائفياً أو عراقياً، يبرر إقامة الدولة العبرية على أساس ديني، ويضعف الوضع الفلسطيني والعربي في مواجهتها ومواجهة سياساتها الاحتلالية والتوسعية. فإضافة للنفط والسيطرة عليه انتاجاً وتسويقاً، تسعى استراتيجية "الفوضى البناءة" ضمان تفوق دولة إسرائيل على مختلف الدول العربية، والى فرض سيطرتها على أهم منطقة استراتيجية في العالم، وكل هذا يتطلب إضعاف وتفكيك شعوب ودول المنطقة، لتسهيل الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية عليها.

ويحضر للذهن هنا قول الرئيس كلينتون للرئيس الراحل أبو عمار في كامب ديفيد2 وبعد رفضه الرضوخ لضغوط كلينتون والقبول بمطالب رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه أيهود باراك، حيث قال للشهيد أبو عمار: "عليك أن تعلم أنك في منطقة كل شيء

فيها قابل للتغير، ليس النظم فقط، بل الحدود الجغرافية "مما اضطر الرئيس الراحل عرفات للقول له: "سأذهب إلى غزة وأدعوكم للسير بجنازتي"، هذا يدلل أن الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة "الفوضى البناءة"، ليست مقتصرة على المحافظين الجدد والرئيس بوش فحسب بل إن كل ما فعلوه هو إعطائها بعداً ملموساً وخطوات عملية مستندة لتفوق القوة الأمريكية عالمياً.

إن دعاوى هذا القول، هو ما شهدته وتشهده المنطقة عموماً والساحة الفلسطينية خصوصاً، فبدلاً من مجابهة سياسة تفكيك الوطن والشعوب والقضايا، والعمل من أجل توطيد وحدة الشعب خلف قضاياه المشروعة وصوناً لوحدة الوطن. نجد أنفسنا مساقين بوعي او بغير وعي، للانخراط في سياسة التفكيك وتنفيذها ولو من موقع الادعاء بمعارضتها، متغافلين عملياً وواقعياً عن مفهوم وحدة الشعب ووحدة القضية ووحدة الكيان السياسي، الهرم الثلاثي لأي استراتيجية وطنية تحررية، والتي بدون الإمساك بها، سنخسر الكثير، أدركنا ذلك أم لا، ولن يفيد شعبنا أو قضيتنا، ادعاءات البعض بصوابية موقفه أو ممارساته، ولن تشفع له الذرائع التي يسوقها لتبرير أفعاله، وكما قيل قديماً على لسان أحد المفكرين الكبار: "الوردة هنا فلنرقص هنا".

إن على صانع القرار العربي أن يدرك أنه لم يتمكن طوال العقود الماضية، من توحيد الوطن العربي والأمة العربية التي قسمتها سايكس – بيكو، وليس هذا فحسب فانه اليوم بات عاجزاً عن صون النظام القطري من التفكيك، وفشل في التصدي لحل القضية الفلسطينية بعد أن اعتبرها قضيته المركزية الأولى.

وما أصاب النظام الرسمي العربي من ضعف شديد ومن تفكك القى بثقله على الشعب الفلسطيني وحركته السياسي وقيادته، وبات يعاني ذات المعاناة وأكثر، بحكم موقعه في الخارطة الاجتماعية والسياسية العربية خصوصاً وخارطة المنطقة عموماً وبطبيعة وطنه وقضيته وما تتعرض له من مشاريع تستهدفه جذرياً.

فتحت ضغط ميزان القوى في أعقاب حرب الخليج الثانية، ذهبت القيادة الفلسطينية لأوسلو منفردة، اعتقاداً منها أن بامكانها تحقيق شيء ما لشعبها، وانخرطت في "عملية

سياسية" حصيلتها تتحدث عن نفسها اليوم. ودفعت ثمناً باهظاً، بدءاً من القبول بتأجيل القضايا الأساس إلى المرحلة النهائية وهي: اللاجئين، القدس، الاستيطان، الحدود، الأمن وأضيف لها المياه، وبكلمة أخرى فرض عليها تفكيك القضية، فباستثناء قضية اللاجئين وحقهم بالعودة وفق القرار الدولي 194، فباقي القضايا، هي قضية واحدة وعنوانها واحد وهو الانسحاب الإسرائيلي الشامل والكامل من الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، وإمعاناً في عملية التفكيك الإسرائيلي جرى تقسيم المناطق المحتلة إلى أ، ب، ج، الأمر الذي أبقى كل السيطرة بأيدي قوات الاحتلال. وعندما نضجت الظروف بالنسبة لسلطات الاحتلال أزاحتها من الخارطة، في آذار عام 2002 وحتى اليوم. حتى أن العودة لها والى حدود 28. سبتمبر 2000، بات مطلباً فلسطينياً!!! يسبق مطلب الانسحاب الشامل والكامل، ومع تجدد المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية اليوم يجري الحديث عن التمسك بخارطة الطريق، والسؤال عن أي خارطة طريق يجري الحديث؟! هل هي خارطة الرباعية؟! أم الخارطة التي وضع عليها شارون تحفظاته وتعديلاته الأربعة عشرة وقبلتها الإدارة الأمريكية في رسالة موجهة له من الرئيس بوش في 14-4-2004. وكلاهما لم يذكر قضية الأسرى، قضية كل بيت فلسطيني وأين هي مرجعية الشرعية الدولية وقراراتها وفي صلبها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على كامل أرضه المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس وحق عودة اللاجئين لديارهم وفق القرار 194، وعدم شرعية الاحتلال والاستيطان والجدار وتغير معالم القدس وغيرها كثير؟!

إن ما يثير القلق العميق إن لم نقل أكثر، هو ذهنية استبطان القبول بما يريده العدو، ولو من موقع معارضته وحتى مقاومته، حدث هذا في تقسيم القضايا وتأجيلها في أوسلو، وفي تقسيم المناطق الى أ، ب،ج في اسلو2، وحدث ويحدث عند الحديث عن التبادلية في الأراضي أو swap وبما يتضمن القبول ببقاء أراضي ومواقع تريدها إسرائيل في القدس ومحيطها والكتل الاستيطانية الكبرى الأخرى، ولم يسبق لمنظمة التحرير الفلسطينية أن أقرت هذا، مع أنه جرى الحديث فيه في كامب ديفيد2، وكلنا يعرف

النتائج التى تمخضت عنه، فقد فشل بكل المقاييس حتى أن الرئيس كلينتون نفسه أبلغ الطرف الفلسطيني مهدداً بأن مشروعه لن يعد قائماً بعد مغادرة كامب ديفيد ومغادرته كرسي الرئاسة الأمريكية.

ففي موقع القمة العربية ببيروت في نهاية آذار عام 2002 ، جرى إقرار مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في حينه، مع بعض التعديلات عليها، لتصبح المبادرة العربية، فرد عليها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون باقتحام مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وتطويق مقر الرئيس الراحل عرفات في المقاطعة برام الله، وبصلفه المعهود طالب القادة العرب باستقباله ببيروت لمناقشتهم فيها، ولم تقبل إسرائيل المبادرة حتى اليوم، بالرغم من تجديد التأكيد عليها في القمة العربية بالرياض مؤخراً، وذهاب وزيري خارجية مصر والأردن لإسرائيل في محاولة من لجنة المتابعة العربية المنبثقة عن القمة إقناع إسرائيل بها، مع أن المبادرة أظهرت تغييراً جوهرياً في الموقف العربي الرسمي لصالح إسرائيل، في قضية اللاجئين، فبدلاً من التمسك بنص القرار 194، القاضي بحق اللاجئين بالعودة لديارهم والتعويض عن ما لحقهم من ضرر نصاً وروحاً، فقد تحدثت المبادرة عن، "حل عادل ومتفق عليه على أساس القرار 194" وهذا يضعف كثيراً الموقف العربي من القرار قبل البدء في المفاوضات، والموقف الهام الأخر الذي حملته المبادرة العربية، هو الاستعداد الجماعي العربي بالاعتراف وتطبيع العلاقات مع إسرائيل في حال انسحابها من الأراضي المحتلة عام 1967، وشكل هذا الموقف تنازلاً مسبقاً وجماعياً، قبل إبداء إسرائيل التزامها بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والتي تنص على إنهاء احتلالها لهذه الأراضي، واليوم كلنا يعرف كيف تعاملت إسرائيل مع هذه المبادرة ومع الوفد المكلف بمناقشتها بها، فأخذت منها ما يفيدها في حملة علاقاتها العامة، ولم تقبل بها كرزمة متكاملة مما ساهم في إضعاف وتفكيك الموقف الرسمي العربي والجماعي.

ومن موقع المعارضة أو الحرص أو الادعاء به، جرى بالأمس الانقسام السياسي والجغرافي والمجتمعي كنتيجة للحسم العسكري الذي أقدمت عليه حماس في غزة."

بذريعة الدفاع عن النفس "أمام مخططات قادة الأجهزة الأمنية او فتح لاستهدافها، وبعد أن سبق لها ووافقت على المحددات السياسية، ومن بعدها اتفاق مكة بكل ما عناه، أي لم يكن ما أقدمت عليه لأسباب سياسية، على أقله في حينه، وهذا دفع استراتيجية التفكيك والتفتيت الإسرائيلية والأمريكية أبعاداً غير مسبوقة على الساحة الفلسطينية، ووضع الشعب والقضية الفلسطينية في أضعف الحالات، ويترافق مع هذا كله تحركات سياسية فلسطينية متعددة في أكثر من مكان، مشروعه في جوهرها، بل أن بعضها مطلوباً، فمن واجب الشعب الفلسطيني بتجمعاته المختلفة، تنظيم صفوفه وقواه وجهوده للدفاع عن قضيته ووحدته، ولكن يجب الحذر الشديد من أن يصب أي عمل او تحرك في خانة التفكيك والتفتيت وافتعال البدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية، لأن طريق جهنم معبده بالنوايا الحسنة كما قيل.

فالدفاع عن حق العودة، باعتباره حقاً غير قابل التصرف وحق فردي وجماعي كفلته الشرعية الدولية في قرارها 194 وكررته منذ حوالي ستين عاماً، يجب أن يكتمل بالدفاع عن حق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس ويتوحد معه.

فلا معنى لهذا بدون ذاك وقد أكد هذا البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الصادر عن مجلسها الوطني مراراً، والتحذير من مخاطر لقاء الخريف أو الشتاء لا فرق في أنا بوليس، يجب أن لا يترتب عليه تعميق الانقسام القائم او افتعال بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وغير ذلك فإنه يصب في طاحونة، المزيد من التفكيك والإضعاف للوحدة الوطنية وللكيان السياسي الموحد ولصمود الشعب، إننا اليوم أحوج ما نكون لإعادة الاعتبار لوحدة الشعب والقضية والكيان، في مواجهة حملات التفكيك والتشرذم الداهمة بمعزل عن القائمين عليها بوعي وإدراك أو المنخرطين فيها بوعي أو بغير وعي وإدراك.

عبد الرحيم ملوح

2007/10/29

حقوق المرأة من الشعار إلى التطبيق

مقدمة:

المرأة في المجتمعات الإنسانية تشكل نصف المجتمع وفي أحياناً محددة تشكل ما يزيد عن النصف، الأمر الذي يفرض على هذا حقوقاً سياسية واجتماعية وقانونية واقتصادية لها، خاصة أنها تساهم بقسطها وأحياناً ما يفوق ذلك في الإنتاج الاجتماعي، إضافة لكونها تقوم بواجبات أخرى مثل الحمل والولادة والرعاية وتدبير شؤون المنزل.

وتطور المجتمعات تاريخياً جعل من دور المرأة ملحقاً بالرجل في الكثير من المهام، باستثناء عدد من النساء المتميزات عبر التاريخ، وهذا نتاج للنظرة والتعامل الديني والمجتمعي مع المرأة.

فالأديان بكافة وعبر التاريخ تعاملت مع المرأة كأنها مخلوق من الدرجة الثانية إن لم نقل أكثر، وآخر هذه الأديان السماوية هو الإسلام والذي نرى أنه تعامل مع المرأة وكأنها مخلوق من الدرجة الثانية "للرجل مثل حظ الأنثيين" "الرجال قوامون على النساء" إلخ، وبقي هذا أمراً قائماً ومؤثراً في المجتمعات الإسلامية بخاصة، ونحن في مجتمع غالبيته إسلامية.

هذه الثقافة المنغرسة والمتوارثة في المجتمع، منذ قرون طويلة، أفرزت عادات وتقاليد اجتماعية، تميل للمحافظة، وأثرت كذلك في بنيان المجتمعات.

وفي ظروف معينة تعيشها المجتمعات، كما هو شعبنا الذي يعيش تحت الاحتلال، يصبح التمسك بالعادات والتقاليد الموروثة جزءاً من مقاومة المحتل، مما يحوله إلى عامل إيجابي في نظر كل من يتبناه [الأمثلة على هذا كثيرة واقعياً] ، وليس من السهل زمنياً، تغيير عادات وتقاليد المجتمعات بما فيها المجتمعات المحافظة.

نقول هذا رغم بروز شخصيات نسائية كسرن الأعراف الدينية والمحافظة وتقدمن على الرجال وعلى الزمن معاً، ففي الزمن القديم نرى كليوباترا، وفي صدر الإسلام

خولة بنت الأزور، وفي القرون الوسطى نذكر شجرة الدر وفي الزمن المعاصر نذكر هدى شعراوي، وحديثاً رجاء أبو عماشة وفي ثورة شعبنا المعاصر، الشهيدات شادية أبو غزالة ودلال المغربي وحياة البلبيســـي ووفاء إدريس وأخريات كثر، وفي ميدان الثقافة نجد فدوى طوقان وسحر خليفة وغيرهن.

إن ما قدمنه هؤلاء، وبيئة الثورة الفلسطينية المعاصرة دفعت الكثيرات للإسهام بها، من زوايا وأشـــكال مختلفة، ولكن هذا حتى الآن لم يغير المجتمع ككل، ولم يقلب مجتمع المحافظة إلى مجتمع حداثة، مع أنه يسير في هذا الاتجاه.

الحق يعطى ولا يوهب:

مهما كانت طبيعة هذا الحق أكان حق بالحرية أم بالوطن أم بالتعبير ... إلخ فإن المدافعين عن هذا الحق والمتصـــدين لمغتصـــبيه، هم من يجعل من هذا الحق حقيقة وواقعاً، وهذا الشيء ينطبق إلى حد ما على حقوق المرأة، باعتباره حقاً، ويتطلب طلائع نســائية أولاً ومعهن ممن يؤمنون بهذا الأمر من الرجال في النضـــال والعمل من أجل تبوأ المرأة موقعها، وعدم انتظار أن يعطيها الرجال هذا الحق، وإذا دققنا أكثر نجد أن صـراع الطبقات ما زال مستمراً وهو يدوس النسـاء ومعهن الرجال، وتسـاهم فيه الكثير من النساء إلى جانب الرجال.

إن الخلاص من عبودية التخلف ومحـافظـة المجتمع، يتطلب النضـــــال من أجل الخلاص من عبودية الاحتلال ونيل الحرية والاسـتقلال الوطني والعودة لأرض الوطن للعيش بكرامة ومسـاواة، وانطلاقاً من إدراك النسـاء الفلسـطينيات لهذا فقد شـاركن في النضـال الوطني والطبقي الفلسطيني منذ البداية، فشكلن أول اتحاد نسائي عام 1921 بمبادرة من إميليا السكاكيني وزليخة الشهابي، وتم عقد مؤتمر لجنة السيدات العربيات، والذي أنشأ فرقة نسائية للتحريض وتزويد الثوار باحتياجاتهم تحت اسم "زهرة الأقحوان" بقيادة مهيبة خورشـــيد وشـــقيقتها عربية، وممن ســـاهمن في أعمال التحريض عادلة فطاير ويسرى طوقان وفاطمة أبو الهدى.

وحديثاً نذكر الشهيدة شادية أبو غزالة وحياة البلبيسي ودلال المغربي وأخريات كثر، وفي عام 1937 أسست جوهرة قعوار نادي النهضة النسائي الذي لعب دوراً بارزاً في الناصرة .

إن كل ما سبق يدل على الدور الذي يمكن للمرأة القيام به، ويدحض النظرية التي تنتقص من قدراتها على القيام بمختلف الأعمال، والدليل على هذا أن من بينهن من أصبحت رائدات فضاء، ومناضلات من أجل الحرية، فاستشهد البعض وسجن البعض الآخر، واستمر نضالهن جنباً إلى جنب مع الرجل، والمطلوب الآن وفي المستقبل هو الإمساك بالحقوق والأهداف والنضال من أجلها.

اليسار الفلسطيني والمرأة

إن الحيز الاجتماعي والجغرافي التي تعمل به قوى اليسار الفلسطيني السياسية والاجتماعية والديمقراطية هو الحيز الفلسطيني ، الذي يتعايش فيه الديني والاجتماعي والتحرر الوطني، والذي يختلط فيه التحرري الوطني وسطوة الاحتلال وقواه ، والاجتماعي الذي يختلط فيه الدين والسياسة مع المحافظة والتخلف، فليس من الإنصاف محاكمة اليسار بمعزل عن الحيز الذي يعمل فيه.

واليسار الفلسطيني، متنوع التنظيمات السياسية والاجتماعية، ومن الطبيعي أن يترتب على ذلك تباين حماسته وحماسة أعضائه للمرأة، فالانتماء لليسار تنظيمياً يتحكم فيه أكثر من عامل، فغالب الأحيان تكون الأولوية للبعد السياسي، ويتأثر منتموا اليسار بالبيئة الاجتماعية / القرية / الحامولة/ القبيلة وبما تحمله من عادات وتقاليد، ومحاولة تجنب الاتهامات وهي كثيرة من الخصوم السياسيين، حيث اتهم منتسبوا قوى اليسار في أكثر من مناسبة ومكان بأنهم ينامون مع أخواتهم!!!. وهذا تشويه ما بعده تشويه لهم ولما يمثلون أمام مجتمعهم المحلي وعاداته وتقاليده.

إن من الصعب الحديث عن النظم الداخلية وممارسات أعضاء اليسار في مختلف القوى والأحزاب اليسارية. الأمر الذي يفرض اقتصار الحديث عن التنظيم المعني، المشكلة من وجهة نظري لا تكمن في النظم الداخلية، بل في حاملي راية تطبيق هذه

النظم من مجموع الأعضـــاء، وفي طبيعة التناقض الســياســـي والاجتماعي ... التي تفرض نفسها على ممارسات الأعضاء. حيث تعطى الأولوية لمعركة التحرر الوطني، مما يدفع لغض الطرف عن الممارسات اتجاه هذا البعد، لأعضاء وبخاصة لأعضاء يلعبون دوراً مميزاً في مجابهة الاحتلال.

وبنفس الوقت علينا لحظ أن قوى اليســـار بغالبيتها انتقلت من المواقع الفكرية والتنظيمية للبرجوازية، قبل تبنيها لليسار بمكوناته الفكرية والطبقية والعملية. ولتوضيح هذا دعوني أشير لواقعتين حدثتا معي شخصياً وفي اطار سياسي يساري في احد المؤتمرات، اقترب موعد الصـــلاة، فطلب بعض الأعضـــاء رفع أعمال المؤتمر وإتاحة الفرصـة لمن يرغب بالذهاب الى الصـلاة، فوجئت شخصياً بهذا خاصـة أن المؤتمر على مسـتوى متوسـط. فقلت لهم ان من يريد الذهاب للصـــلاة عليه أن يذهب، ومن يبقى هنا يتابع المؤتمر، فخرج ما يقارب 15/1 من الحضور.

والواقعة الثانية، تحدثت معي بعض الرفيقات، بأن علينا أن نهتم ثقافياً بكوادر الحزب، لأن ممارســـتهم في البيت وفي العلاقة مع زوجاتهم وبناتهم، تختلف عن ما يتحدثون به ويدعون له.

هذا يدلل بشكل واضح من وجهة نظري على البيئة وتأثيرها، وعلى الإنشداد ولأولوية التناقض، وبهذا لا أبرر لأحد ممارســاته وإنما أفســرها فقط، لأنه عند إقرار الأنظمة واللوائح يختلف الأمر عن الممارســة العملية. ومدى القدرة على تطبيق القناعات أمام ضـغط العادات، إن المشـكلة الأهم من وجهة نظري ليسـت في النظم واللوائح بل في تنفيذها واقعياً.

نحن في الجبهة الشـــعبية لتحرير فلســـطين برغم كل الظروف المحيطة، وطبيعة المرحلة والتكوين الاجتماعي لشـــعبنا، إلا أننا عملنا وتدلل على ذلك وثائقنا على أن تكون المســاواة واقعاً بين رفاقنا ورفيقاتنا، وناضــلنا على المســتوى الوطني والشــعبي الفلســـطيني ديمقراطياً لتجســـيد هذه المســـاواة في الواقع. ويدلل على هذا أن مكتبنا الســـياســـي يوجد فيه ثلاث رفيقات هن: خالدة جرار+ مريم أبو دقه+ ليلى خالد.

واستشهد من قياداتنا النسوية البارزة الرفيقة مها نصار، وان دل هذا على شيء فإنما يدلل على الاهتمام بالارتقاء بدور المرأة في مؤسسات الجبهة القيادية.

ورغم كل الصعاب والمعيقات الموضوعية أو الذاتية، الا أن اليسار الديمقراطي الفلسطيني ضرورة موضوعية ولعب في مراحل تاريخية سابقة دوراً أساسياً في الساحة الفلسطينية، وما زال هذا الدور مطلوباً انطلاقاً مما تقدم، ولمعالجة الفجوات والعقبات في الواقع والممارسة، وفيما بين النظم واللوائح والتطبيق أقترح ما يلي:

أولاً: توحيد قوى اليسار ولو برنامجياً، الأمر الذي يساهم في وحدة الأطر النسائية على أسس ديمقراطية وتقدمية فلسطينياً.

ثانياً: تشكيل طليعة نسوية على صعيد يساري ديمقراطي ووطني فلسطيني وظيفتها الدفاع عن المرأة وحقوقها ودورها، فالحق يؤخذ ولا يوهب.

ثالثاً: النضال ضد الاحتلال، ومن أجل الديمقراطية الحقيقة، وبحيث يكونا معيار التقييم لكل هيئة أو عمل، فلا حرية مع الاحتلال، والاحتلال والاستقلال لا يلتقيان.

رابعاً: إعطاء الأبعاد الفكرية والعملية في التثقيف الداخلي لمنظمات وأطر اليسار الديمقراطي أولوية، وخاصة في قضايا العقبات والثغرات أمام دور المرأة في الحصول على حقوقها الوطنية والديمقراطية والاجتماعية.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تموز 2011

حوار القاهرة... لا خيار غير النجاح

تشهد الساحة الفلسطينية حراكاً مكثفاً، وتحاول مختلف القوى والتكتلات الفلسطينية تجميع أوراقها، تمهيداً لحوار القاهرة المزمع انعقاده في بداية الشهر المقبل على أمل التوصل لاتفاق يغلق بوابات الانقسام الفلسطيني– الفلسطيني وما حملته معها من سموم قاتلة هددت وتهدد مشروعنا الوطني التحرري والديمقراطي، في هذه المرحلة التاريخية الصعبة والمعقدة على أكثر من مستوى وصعيد.

ومن أجل إنجاح حوار القاهرة، على جميع الفرقاء الفلسطينين الذهاب اليه، بروحية الاتفاق، فهم "أم الولد" وأصحاب القضية أولاً وأخيراً، وعليهم عدم توقع اجتراح المعجزات من الأطراف العربية وفي مقدمتها مصر، إذا لم يمتلكوا هم قبل غيرهم الإرادة السياسية بصون وحدتهم الوطنية من أجل صون مشروعهم الوطني. ليستحقوا شرف قيادة شعبهم نحو حقه بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وحقه بالعودة لدياره التي شرد منها.

لقد دللت التجربة التاريخية الملموسة البعيدة والقريبة أن أعداء الشعب الفلسطيني ووحدته الوطنية، وبالتالي مشروعه الوطني كثر، منهم المباشر وغير المباشر، ويأتي في مقدمتهم الاحتلال الإسرائيلي وحليفه الاستراتيجي الإدارة الأمريكية، وهناك من يتواطؤ معهما لاعتبارات متباينة، منها الموضوعي ومنها من له حسابات ذاتية.

إننا نذهب للقاهرة، ونستنجد بالاشقاء العرب وفي مقدمتهم مصر والجامعة العربية وسوريا رئيس القمة العربية، لأننا عجزنا عن حل خلافاتنا الداخلية، وتعفنت هذه الخلافات وباتت تهدد الجسم الفلسطيني كله. والمستفيد الأول والعاشر من هذا هو الاحتلال، هذا ما علينا الأعتراف به والانطلاق منه لمعالجة مشكلاتنا ونحن ننظر للمستقبل، محتفظين بذاكرتنا بالمثل الشعبي: "ما حك جلدك مثل ظفرك فتولى أنت جميع أمرك." فالمسألة بأيدينا، ونحن المعنيون قبل غيرنا بحلّها، وأفضل ما تملك تقديمه مصر وغيرها من العرب لنا هو الدعم والمسانده وتسهيل الاتفاق.

دعونا ننظر للمستقبل القريب ونحاول استقراءه، في ظل وضع سياسي دولي واقليمي يتسم بعدم الوضوح الكافي، بل بالهشاشة والسيولة، وكل طرف فيه يحاول تجميع إمكاناته وقدراته وتحالفاته للخروج منه بأقل الخسائر إن لم نقل بأرباح مؤكدة، حيث الاعصار المالي الذي طال النظام الرأسمالي السائد عالمياً وما سيتركه من أثار كبيرة لم تتضح حدودها بعد، وفي مقدمتها تبدل موازين القوى وإمكانية بروز أكثر من قطب اقتصادي وسياسي على المسرح الدولي، بعد هيمنة أمريكا على النظام العالمي، ومرحلة تشهد تغيرات في القيادات السياسية وبخاصة في أمريكا وإسرائيل، وتراجع وبداية فشل للمشروع الأمريكي بالحرب على الإرهاب واعتبار الإسلام السياسي عنوانها، حيث نشهد هذا أكثر من مكان، فقد بدأت بعض النخب الأمريكية إعداد الدراسات للبحث عن عدو جديد وتفتقت قريحة بول ولفوتس وزملاءه بأن العدو الاول والأخطر في هذا القرن هو الصين، بعد أن وضع في العقد الأخير من القرن الماضي زملاءه من المحافظين الجدد نظرية بأن صدام حسين والعراق والإسلام السياسي هو الخطر الأول، والمقصود دائماً "بالخطر" على دور الولايات المتحدة القيادي العالمي.

وترافق مع هذه التغيرات صمود قوى إقليمية ودولية في لبنان وايران وسوريا وفلسطين وأمريكا اللاتينية في مواجهة العنجهية الأمريكية والإسرائيلية، ومباشرة روسيا باستعادة دورها الدولي بعد استعادة عافيتها الداخلية، واستمرار الصين والهند بالتقدم اقتصادياً وتكنولوجياً.

كل هذا وغيره يطرح على الذاهبين لحوار القاهرة من فلسطين أسئلة صعبة وحارقة، ويدعوهم للعمل لإعادة الاعتبار للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ومشروعه الوطني محلياً واقليمياً ودولياً، والاستفادة القصوى من تجربة الماضي وبخاصة المفاوضات المباشرة وغير المباشرة وعبثيتها بل ضررها الكبير، ومن تجربة الانقسام وما خلفته من نتائج كارثية على أكثر من مستوى وصعيد، والضرورة الماسة لمعافاة الوضع الفلسطيني داخلياً وسياسياً.

فالمطلوب اليوم هو سيادة روحية وارادة الاتفاق على المشروع الوطني الفلسطيني، وعلى الشراكة السياسية لكل مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وعلى وحدته ووحدة قضيته الوطنية ومصالحه العليا ووحدة أرضية ووحدة مؤسساته الوطنية وديمقراطيتها.

فمسألة الحوار والاتفاق تعني وتهم كل الشعب وفئاته وقواه، فهو الذي عانى من الانقسام ونتائجه على مشروعه الوطني وعليه، ميدانياً ودفع من رصيد منجزاته ووحدته وقوت أبنائه ثمن ما حدث من صراع داخلي.

فنحن شعب يمر بمرحلة تحرر وطني وديمقراطي ويناضل من أجل حريته واستقلاله الوطني، ومتعدد الانتماءات الايدلوجية والتنظيمية ومواقف قواه السياسية متنوعة، وما يجمعه ويوحده هو برنامج سياسي موحد يعمل الجميع لتحقيقه في كل مرحلة سياسية من مراحل كفاحه، ولا يمكن أن يقاد وينتصر في ظل سيادة الاعتبارات الفئوية مهما كانت طبيعتها ومحاولات فرضه،. ولا في ظل محاصصة ثنائية إقصائية لباقي مكونات وقوى الشعب الفلسطيني، أو في ظل دكتاتورية عسكرية وأمنية هنا أو دكتاتورية ايديولوجية أمنية هناك، فالديمقراطية وصناديق الاقتراع والانتخابات وفق قانون التمثيل النسبي ورأي الشعب هو الأساس والناظم للعلاقات الداخلية ولترتيب موازين القوى الداخلية بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، ولدور ووزن كل منها في صنع القرار الوطني.

بهذا، نواجه تحديات واستحقاقات المرحلة السياسية الراهنة المقبلة، ونصون مصالح شعبنا الوطنية العليا ونتقدم خطوات على طريق اعلاء شأنه واستعادة حقوقه، وليس بتغليب الاعتبارات الفئوية أو السياسية الضيقة. وبهذا ننُجح حوار القاهرة ونصل به إلى بر الاتفاق، لأن على الجميع إدراك أن ربع الساعة الأولى من فشل الاتفاق ستفتح الباب أمام كل العفاريت الداخلية والخارجية لنهش جسدي الشعب والمشروع الوطني معاً، في حين أن ربع الساعة الأولى من الاتفاق ستفتح الأبواب أمام وحدتنا الوطنية

ومنعة وصـــمود شـــعبنا وصـــون حقوقه وتعزيز تحالفاته العربية والاقليمية والدولية، ويتوقف على القوى المشاركه وقياداته الأختيار!!! فهل تختار؟!!.

عبد الرحيم ملوح

2008/10/23

حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني في ظل الدولة الفلسطينية المستقلة

أتقدم بالشـــكر الجزيل للمشـــرفين على هذا المؤتمر، واختيارهم لعناوينه، لأهميتها وأهمية نقاشها من أوسع القطاعات السياسية والأكاديمية والأمنية.

بداية من الهام أن أؤكد أننا سلطة وقوى وشعب تحت الاحتلال، وبالتالي سيُخضع كل أعمالنا لمعايير سيادته من وجهة نظر سياسته وممارساته هذا ما نشهده يومياً في الأراضي المحتلة كافة.

وسياسة الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك سياسته العملية، تقف بالضد من سيادة الشعب الفلسطيني، ومن بناء نظام سياسي سيد ومستقل وديمقراطي لأن هذا يتناقض مع الاحتلال وجوداً وممارســة، والأمثلة على هذا كثيرة، كما أشــار لذلك الرئيس أبو مازن نفســه في أكثر من مناســبة وفي أكثر من خطاب، وينص القانون الأســاســي بوضوح على دور الأجهزة الأمنية ووظيفتها.

إن المناقشة الجادة لهذا الوضع تفترض نظام ديمقراطي، ودولة مستقلة والاستقلال يعني الســيادة، فمناقشــتنا الآن لهذا الأمر أقرب إلى النقاش النظري منه إلى النقاش السياسي العملي، فالمسؤولية الأساس التي تقع على عاتق الشعب الفلسطيني بكل مكوناته السياسية والاجتماعية، هي التخلص من الاحتلال، وبناء المؤسسات السيادية الأخرى.

إن تقرير المصــير والاســتقلال الســياســي هو المكون الأســاس للنظام الســياســي الديمقراطي، وبدون تقرير المصـــير، يصـــبح الحديث عن نظام ديمقراطي، أو نظام مستقل عرضة لسياسة الاحتلال وشروطه وتدخلاته المستمرة، إن هذا لا يعني أن لا يعمل الشعب الفلسطيني بكل مكوناته السياسية والاجتماعية لبناء المؤسسات الوطنية وإرســاء النهج الديمقراطي، وتوطين القيم والقوانين الديمقراطية وممارســة الديمقراطية، حتى لو تم ذلك في ظل الاحتلال.

إن الرقابة الداخلية والخارجية على نشـــاط وأداء القطاع الأمني مســـؤولية وطنية وديمقراطية في آن، ويجب أن تتم وفق قوانين ولوائح ديمقراطية محددة أكان ذلك من

الهيئات المسؤولة مباشرة عن هذا القطاع أو من البرلمان أوالمجتمع المدني، وبحيث تخضع القوانين واللوائح الناظمة للمصلحة الوطنية العليا للشعب، وإذا ما أرسيت الأمور على هذه الأسس، سوف تتقلص إلى الحدود الدنيا الملاحظات التي نسمعها اليوم من أكثر من طرف.

إنني أعتقد أن هناك تقدم في الحوكمة الداخلية لقطاع الأمن وهذا يجب أن ينال الاهتمام الأكبر، في حين أن الرقابة الخارجية شبه معطلة في ظل غياب رقابة المجلس التشريعي، وفي ظل الانقسام الحاصل، وتحكم أكثر من نظرة أيديولوجية في مناقشة وترتيب الجهاز الأمني، ويبقى الاحتلال وسياسته وممارساته العملية، العائق الأكبر أمام تطور الديمقراطية الفلسطينية، وأمام وصول الشعب الفلسطيني لاستقلاله الوطني فبدون تقرير مصير واستقلال وطني من الصعب تحقيق نظام سياسي ديمقراطي بالشكل المطلوب، لأن تقرير المصير هو جذر الديمقراطية، فالاحتلال والديمقراطية يصفان لا يلتقيان.

إن تحول قوى الأمن، للدولة المستقلة أمر مطلوب، ولكن المطلوب أولاً هو الاستقلال الوطني، والذي بدونه تنتصب عقبات كأداء أمام تطور القوى الأمنية، الى قوى أمنية لدولة مستقلة.

إنني أرى أن يتركز الجهد للتحرر من الاحتلال ولتقرير المصير والاستقلال على كامل الأرض المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وضمان عودة اللاجئين وفقاً للقرار الدولي 194، وكل الجهود والترتيبات الأخرى، يجب أن تصب في خدمة هذا الهدف، ومن أجل صون الديمقراطية الداخلية للشعب وتطويرها باستمرار فالتعقيدات التي نعيش، وتمزق أرضنا وشعبنا، يتطلبان تحديد أولوياتنا الوطنية أولاً، وتوحيد الجهود والقوى لتحقيقها.

عبد الرحيم ملوح

2011/1/11

خيمة عن خيمة تفرق

قال الروائي الفلسطيني الشهيد غسان كنفاني والذي اغتالته إسرائيل في 8 تموز عام 1972 مع ابنة أخته لميس في روايته المشـــهورة أم ســـعد، "خيمة عن خيمة تفرق"، تذكرت هذه الجملة – المقولة، التي عاش في ظلها ومعها ملايين اللاجئين الفلســطينيين، منذ عام 1948 حتى الآن. وســتعيش معها الأجيال في المســتقبل لأنهم لن ينسوا. فقبل أيام فقط نظم أهلنا في مناطق 1948 مسيرة إلى قرية مسكه المدمرة، شارك فيها إضافة لمن تبقى من أهل القرية وقرية الطيبة آخرون من القرى المهجرة.

ولفت نظري إضــافة للمســيرة إلى مســكه، إعلان المبعد الى غزة، ابن ذنابة قرب طولكرم أحمد سعيد صباح، الذي أبعدته سلطات الاحتلال إلى قطاع غزة بعد قضائه لمدة محكوميته في المعتقلات الإسرائيلية، أنه سيقيم خيمته على معبر بيت حانون [ايرز]، احتجاجاً على إبعاده، وإعلان رئيس حكومة حماس في غزة لبناء مخيم لاستقبال كل من تبعدهم إسرائيل لغزة بالقرب منه، في العشرية الأولى من الالفيه الثالثة وبعد ما يزيد عن 62 عاماً من تهجير الفلســـطينيين من ديارهم، وتراجع مساعدات وكالة الغوث وهيئات الأمم المتحدة، وارفضاض الوضع الرسمي العربي عن الوقوف إلى جانبهم لدرجة اضـــطرارهم للهجرة ألى أصـــقاع الأرض في أوروبا وأمريكا الجنوبية وأستراليا، لا لسبب إلا لأن ظلم ذوي القربى أشد وأمضى... ففي العراق يتم تهجيرهم على الحدود بين العراق وســـوريا، وفي لبنان تدمر مخيماتهم وأخرها نهر البارد، ويمنعوا من العمل في مهن عدة، لا لشيء إلا أنهم "فلسطينيون".

والسؤال، هل علينا في وطننا فلسطين أن نجد الحلول لمشكلات الاحتلال.؟ أليست فلسطين في غزة كما الضفة في إطار ولاية فلسطينية واحدة؟! هل نحن بوعي أو بغير وعي، نسهل على الاحتلال سياسته ومطالبه أكان ذلك بالموافقة على الإبعاد من كنيســة المهد إلى غزة وإيطاليا وإيرلندا وغيرها، ومن المقاطعة إلى أريحا، وأخيراً

وربما ليس آخراً، نبني بأيدينا مخيماً جديداً لكل من تبعده إسـرائيل من الضـفة ومناطق 1948 على معبر بيت حانون- ايرز؟!. وهل اسـتنبطنا القبول بأن غزة فقط هي "الدولة الموعودة" والتي ناضـلنا من أجلها طوال عقود، هل دفع الشـهداء حياتهم والأسرى حريتهم من أجل هذا...؟! فبدلاً من اشتقاق استراتيجية عمل، تحول دون سكوتنا على الأقل على ممارسات وسياسات الاحتلال، وتوفير الحماية الشعبية لكل من تحاول سـلطات الاحتلال إبعاده، والتحرك سـياسـياً وقانونياً على الصـعيد الدولي لفضح هذه السياسة.

رب قائل يقول أن هذا شـكل من الاحتجاج على ما تقوم به قوات الاحتلال، وفي بعض هذا القول شـيء من الصـدق، ولكنه لا يبرر ولا يفسـر الانخراط في عملية سـياسـية، تسـهل في النتيجة للاحتلال فعلته من جهة، وفي تقزيم حقنا بتقرير المصير والعودة، الى خيمة للمناضلين المبعدين من ديارهم، ويساهم في هذا دعاة التحرير والحرية من جهة ثانية.

ويترافق مع هذا مسـعى الإدارة الأمريكية ومعها مراكز التفكير والتأثير عندها وفي المنطقة، للبحث عن مخارج لمأزق الإدارة، على حساب شعبنا وحقه بتقرير مصيره ووطنه معاً، وما يقلق أكثر من غيره هو استجابة بعض ذوي الحسابات الذاتية، في المساهمة وفي البحث على حلول على حساب حق شعبنا الأساس بتقرير المصير وحق لاجئيه بالعودة لديارهم أكان ذلك بالتوطين او بالتعويض، في الوقت الذي يتطلب وطنياً من الجميع التمسك بحقهم في العودة والتعويض وفقاً للقرار 194.

أليسـت التبريرات التي سـاقها ويسـوقها بعض القادة اللبنانيين، لزيادة عذابات شعبنا اللاجيء هناك مثل لا للتوطين شبيه بهذه، هل يصدق أحد أن شعبنا هناك يريد التوطين؟! وأليست المبررات التي ساقها ويسوقها من أعادوا تهجير أبناء شعبنا من العراق وقتلوا بعضـهم واضـطروهم للسـكن في خيم على الحدود السـورية مع العراق، لأنهم أيدوا حكم الرئيس الراحل صـدام حسـين على ذمة من هجروهم مجدداً؟!.

لقد تذكرت هذا وقبله، كيف تم التعامل معنا ومن البعض منا عقب أحداث عام 1948، وكنت طفلاً صغيراً، حيث تم الحديث معنا، بأننا بعنا أرضنا وغادرنا وطننا بمحض إرادتنا، وكل هذا التوصيف، كان نتيجة لوقوع من قاله فريسة الدعاية المعادية في حينه، وربما نتيجة الجهل والعجز معاً.

طبعاً الصورة تختلف كثيراً في الواقع، واللاجئون الفلسطينيون، هم من حملوا مفتاح دارهم على أمل العودة وهم من ناضل ولا زالوا من أجل العودة لها، برغم تغيير ظروف الحياة بالنسبة للكثيرين منهم، فأبناء الأغنياء منهم وهم كثر ما زالوا ممسكين بحق العودة لديارهم.

لا شك لدي بنوايا أحد بما في ذلك نوايا أشقائنا اللبنانيين والعراقيين... لكن علينا الاتعاظ مسبقاً من الكثير من التجارب وفي المقدمة تجربتنا الفلسطينية والعربية مع الاحتلال والاستعمار." فطريق جهنم معبده بالنوايا الحسنة " كما قيل" وخيمة عن خيمة تفرق" كما قال شهيدنا الراحل غسان كنفاني على لسان بطلة روايته أم سعد.

وأبناء شعبنا عانوا من التشرد في المخيمات ومن الاحتلال لعقود طويلة، واختزنوا تجربة خاصة نتيجة ذلك، وهم ليسوا على استعداد لتكرار هذه التجارب المريرة، فبدلاً من بناء مخيمات جديدة، علينا التصدي لإقامتها محلياً وعربياً ودولياً، وللاحتلال الذي يتنكر لشعبنا وحقه بتقرير المصير والعودة لدياره، وأكثر ما يخشاه المرء هو أن تكون الخيمة الجديدة في غزة مع الأيام على حساب الحق في البيت بذنابه ويافا ويخطىء من يعتقد للحظة أن هناك إمكانية لتحسين الوضع الوطني الفلسطيني باللعب على إمكانية التناقض التكتيكي بين أمريكا وإسرائيل، لأن العلاقة بينهما استراتيجية، وإسرائيل قوية كما النفط مصلحة استراتيجية حيوية لأمريكا، أو من يعتقد أن إدامة الانقسام ممكن له أن يعزز ويقوي النفوذ والدور الوطني في مجابهة الاحتلال، فمن الممكن أن يعزز من دور هذا الفصيل أو ذاك، ولكن على حساب الكل الوطني وعلى حساب المصالح العليا للشعب الفلسطيني، فالانقسام مصلحة

سـياسـية عليا إسـرائيلية، ومن أجل هذا سـتعمل إسـرائيل على تغذيته وإدامته، فلا سلام ولا مقاومة فاعلة في ظل الانقسام الداخلي.

عبد الرحيم ملوح

2010/4/25

دروس مستخلصة من تجارب توحيد اليسار في فلسطين

تمهيد

شكلت فكرة وحدة قوى اليسار الفلسطيني محوراً أساسياً من محاور عمل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تاريخيا، وقد آمنت الجبهة بأهمية وضرورة هذه الوحدة من منطلقات فكرية– أيديولوجية وسياسية واستراتيجية.

تعبيراً عن هذا الاهتمام والإيمان ضمنت الجبهة أنظمتها الداخلية وبرامجها السياسية المتعاقبة نصوصاً تعبر عن ذلك، اعتبرتها الجبهة مبدأ من مبادئها العامة، وآخرها ما جاء في النظام الداخلي المعدل الصادر عن المؤتمر الوطني السادس المنعقد في تموز عام 2000، حيث أكدت المادة الثالثة على أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "... تناضل من أجل وحدة كل القوى والفعاليات والشخصيات الديمقراطية في إطار سياسي – ديمقراطي موحد"، وما هذه الصيغة إلا تعبير عن فكرة وحدة اليسار الفلسطيني، فقد أوضحتها شروحات النظام الداخلي للجبهة باعتبارها عملاً من أجل وحدة التعبيرات السياسية للطبقة العاملة والنضال من أجل علاقات أفضل بين القوى الديمقراطية التقدمية في الساحة الفلسطينية تمهيداً لتشكيل الخيار الديمقراطي الموحد، وفي وثائق سابقة ولاحقة استخدمت مفاهيم "بناء حزب الطبقة العاملة الموحد" و"الحزب الطليعي الموحد" و"وحدة اليسار" و"وحدة القوى الديمقراطية الثورية والتقدمية" و"بناء الحركة الشعبية الديمقراطية" و"البديل الديمقراطي" و"التجمع الوطني الديمقراطي" و"جبهة اليسار" وغيرها من التعبيرات والصيغ التي تعبر عن جوهر ذات المبدأ والهدف والمضمون وإن اختلفت في بعض التفاصيل.

تطور تجربة وحدة قوي اليسار في فكر وممارسة الجبهة الشعبية:

لم يكن مبدأ النضال لوحدة اليسار الفلسطيني قد عبر عنه بوضوح في بداية نشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث كانت فكرة بناء الجبهة الوطنية المتحدة المستقاة من تجارب ثورية أخرى هي الفكرة الطاغية في فكر وممارسة الجبهة، وهو ما

تكرس لاحقاً في النظرة لمنظمة التحرير الفلسطينية والنضال من أجل إصلاحها الديمقراطي، أما فكرة وحدة اليسار فلم تكن مطروحة في البدايات ولأسباب متعلقة بطبيعة نشأة تلك القوى وانشقاقاتها عن بعضها البعض، وبالتالي تناقضاتها التي وصلت في بعض الأحيان حد القطيعة وتبادل التهم والنعوت التي لا تخلو من حدة ونزق وتعبر عن عصبويات فئوية ضيقة وقصور فكري واضح لدى الجميع، وقد برزت هذه التناقضات والاتهامات واضحة في مرحلة ما بعد حرب تشرين / أكتوبر عام 1973، في ضوء الخلافات حول التسوية السياسية، والتي على أثرها ساهمت الجبهة مساهمة أساسية في تشكيل جبهة الرفض، فيما اصطفت القوى اليسارية الأساسية الأخرى (الجبهة الديمقراطية، والشيوعيين الفلسطينيين) في الجهة المقابلة.

في تلك الأثناء وحتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، كانت الجبهة تركز على ما أسمته "المحور الجذري" سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي، وسعت إلى بناء أشكال وحدوية مع تلك القوى المصنفة في إطار هذا المحور وذلك انشدادا للاعتبارات السياسية أساساً.

مع نهاية السبعينيات، وبعد أن استعادت منظمة التحرير الفلسطينية وحدتها عام 1979على أساس برنامج الإجماع الوطن : برنامج العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وفي ضوء التطورات الفكرية لقوى اليسار واعترافها المتبادل ببعضها البعض كقوى يسارية (تقدمية وديمقراطية ثورية)، أخذت العلاقات بينها تتحسن تدريجياً.

وفي ضوء نتائج الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وما تبعه من انشقاق في فتح وأزمة في م. ت. ف، ومحاولات التفتيت و الاحتواء والتصفية للقضية الوطنية، التقت الجبهتان الشعبية والديمقراطية عام 1983 وشكلتا "القيادة المشتركة" وطرحتا برنامج "الوحدة والإصلاح الديمقراطي"، وفي تلك الأثناء كان الشيوعيون الفلسطينيون قد أعادوا تشكيل حزبهم الخاص (الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي أخذ لا حقا اسم

"حزب الشعب")، مما فسح في المجال لتشكيل ما سمي ب "التحالف الديمقراطي" بين الجبهتين والحزب الشيوعي وجبهة التحرير الفلسطينية.

إن إقدام الجبهة الشعبية على بناء مثل هذه التحالفات، التي تصب بشكل أو بآخر في وحدة اليسار الفلسطيني، نابع من تحليلها لتجربة الثورة الفلسطينية واستخلاصها لدروسها وعبرها، ففي رده على سؤال متعلق بمسؤولية اليسار الفلسطيني عن أزمة الثورة الفلسطينية المعاصرة، أجاب الدكتور جورج حبش مؤسس الجبهة وأمينها العام آنذاك(1985): إن كون اليمين هو الذي يتحمل المسؤولية الأولى والأساسية في أزمة الثورة لا يعفي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية من الوقوف أمام مسألة الاهتمام بموضوع وحدة اليسار وموضوع تفكك اليسار طيلة الفترة، إضافة إلى كيفية استفادة اليمين من زرع التناقضات بين فصائل اليسار ....إن القضية الأهم بالنسبة لنا في هذا الجانب والتي يجب تداركها هي مسألة كيف يمكن أن يعالج اليسار تعارضاته بشكل ديمقراطي في ظل رؤية التناقض الرئيسي داخل الساحة الفلسطينية"، وفي إشارة واضحة إلى تجاوز المفاهيم القديمة حول تصنيفات قوى اليسار بين انتهازية وثورية، وفي رده على سؤال حول هذا الموضوع، أجاب الأمين العام للجبهة: "إننا في الساحة الفلسطينية تحديداً لا نستطيع في هذه المرحلة أن نصل إلى تقييمات وتصنيفات نهائية لموضوع اليسار، واليسار الانتهازي بنفس المقاييس التي حصلت في الحركة العمالية في تاريخها الطويل... بحكم تعقيدات الساحة الفلسطينية والساحة العربية ...، إنه يجب أن تفتش قوى اليسار، بالرغم من خلافاتها، عن عملية نقاط اللقاء، واستمرار الحوار قبل أن نصل إلى مستوى التصنيف.. وإنني على ضوء اعتبارات آيديولوجية واعتبارات سياسية أدعو إلى أن نعتبر كل القوى التي تمثل اليسار طبقياً هي ضمن قوى اليسار، لنستخلص من عملية الحوار المكثفة الخط اليساري الفلسطيني، والخط اليساري العربي".(الدكتور جورج حبش، أزمة الثورة الفلسطينية المعاصرة، دار الفارابي، بيروت، 1985).

وللأســـف لم يكتب النجاح لتجربة "القيادة المشـــتركة" بين الجبهتين الشـــعبية والديمقراطية و كذلك لتجربة "التحالف الديمقراطي" على الرغم من أنهما تجربتان رائدتان وجاءتا في ظروف سياسية ملائمة لوحدة اليسار الفلسطيني.

و رغم تلك التجربة، تابعت الجبهة الشـعبية محاولاتها للتوحد مع تنظيمات يسـارية فلسطينية ومنها جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال ، لكنها لم تتكلل بالنجاح.

أما التجربة الأبرز في حينه على صعيد وحدة اليسار فكانت تجربة "القيادة الموحدة" بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية للفترة ما بين 1992/9/21 وحزيران /1999وكانت بدايات تلك التجربة قد انطلقت من منطلقات سـياسـية متعلقة برؤية مشـتركة وتحليل مشترك للمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية بعد مؤتمر مدريد عام 1991 وما أبدته قيادة منظمة التحرير من اسـتعداد للانغماس في التسـوية السـياسـية للصـراع والقبول بحكم إداري ذاتي، وما ميز هذه التجربة عن ســـابقاتها، أنه وفورا بعد الإعلان عن تشكيلها، شرعت القيادة الموحدة" بإصدار المواقف السياسية المشتركة باسمها، وأقامت على الفور هيئة للسكرتاريا، وهيئات موحدة لقيادات الفروع ودوائر العمل الوظيفي في مجالات العمل العسـكري والسـياسـي والإعلامي والنقابي والجماهيري، وأخذت تصـدر الرســـائل و التعاميم الداخلية والقرارات والتوجيهات لقواعد وكوادر التنظيمين للقيام بالمهام المشتركة"، وانتقلت في فترة لاحقة مما أسمته ب "التجاور السياسي والنضالي" إلى "مســـتوى التوحد التدريجي" باتت قرارات القيادة الموحدة فيها ملزمة للهيئات الموحـدة للفروع والـدوائر، وأعطيـت أولويـة لتوحيـد الجهود لإعـادة بنـاء المنظمـات والاتحادات الشـــعبية والدخول بقوائم انتخابية موحدة على طريق توحيد المنظمات الديمقراطية التابعة للجبهتين، كما وأقرت لائحة داخلية للقيادة المركزية في نهاية شباط 1993، وأصـــدرت برنامج الخلاص الوطني عام 1994 وتمكنت من أخذ موافقة التنظيمين في مؤتمريهما الحزبيين العامين (الكونفرنس العام للجبهة الشـــعبية في حزيران 1994 والمؤتمر الوطني الثالث للجبهة الديمقراطية في أيلول 1994) على إقامة الاتحاد الجبهوي بين التنظيمين ووضعه موضع التنفيذ، وفي كانون أول 1994

قررت القيادة الموحدة للجبهتين "المبادرة إلى فتح الحوار، مع سائر القوى والشخصيات الديمقراطية، ودعوتها للمشـــاركة بالجهد التوحيدي المطلوب لبناء القطب الديمقراطي الفاعل في إعادة بناء الحركة الوطنية الفلســـطينية ..." ورحبت بمشـــروع العملية التوحيدية الاندماجية بين الحزبين التوأمين للجبهتين على الســـاحة الأردنية. وقررت القيادة الموحدة في تشـرين ثاني 1994 توحيد المنظمات الديمقراطية الثلاث: الشـباب والعمال والمرأة في خلال مدة زمنية أقصـــاها عام من تاريخ اتخاذ القرار، ألا أن هذه العملية ورغم نجاحها في بعض الفروع راوحت مكانها ولم تنجز، وإجمالا فإن مشـــروع الاتحاد الجبهوي برمته أخذ مع نهاية عام 1994 وبداية عام 1995 بالمراوحة في مكانه، وخلق الفشـل إحسـاسـاً عميقاً بالمرارة وغدت التجربة موضـع تسـاؤل بعد افتقاد المشـروع لزخمه، مما أدخل المشـروع الوحدوي في مرحلة تراجع وخاصـة قبيل وأثناء وبعد انعقاد الدورة الحادية والعشـــرين للمجلس الوطني الفلســـطيني في نيســـان عام 1996، ورغم ذلك اســـتمر الإصـــرار على إنجاح التجربة لدى الهيئات القيادية لكن الواقع كان أعندا وأخذت التعارضـات تزداد بين التنظيمين إلى أن اتخذت قيادة الجبهة الشـــعبية قرارا في حزيران 1999 بتجميد العمل بالهيئات القيادية الموحدة على جميع المسـتويات. **(تجربة القيادة الموحدة للجبهتين الشـعبية والديمقراطية** وثيقة صـادرة عن المكتب السياسي، حزيران 1999).

وفي ذات الفترة خاضـت الجبهة الشـعبية بعد قيام السـلطة الفلسـطينية تجربة بناء ما أســـمته ب "الحركة الشـــعبية الديمقراطية الفلســـطينية "بالتعاون مع قوى وتيارات وشـخصـيات وطنية ويسـارية، إلا أن التجربة لم يكتب لها النجاح رغم عقد مؤتمر عام للقوى والشـــخصـــيات تحت عنوان "التجمع الوطني الديمقراطي" ورغم ما تحقق من إنجازات على صـعيد بناء "تجارب أولية للقطب الديمقراطي في أوساط الطلبة" و"تجمع يساري في شبكة المنظمات الأهلية" (انظر **الوثيقة السياسية والجماهيرية** الصـادرة عن المؤتمر الأول لفرع الضـفة الغربية . الجبهة الشـعبية لتحرير فلسـطين ، نيسـان 1998)، وتجددت محاولات بناء " البديل الديمقراطي " بعد عودة الرفيق أبو علي

مصـــطفى إلى الداخل، والذي تولى الأمانة العامة خلفا لرفيق دربه الدكتور جورج حبش، ورغم ما أنجز على هذا الصعيد إلا أن المشروع تعثر، وقامت الجبهة بخوض غمار حوار مع القوى الديمقراطية واليســارية لبناء تحالف انتخابي لخوض الانتخابات التشريعية لعام 2006، لكن التجربة فشلت وشاركت الجبهة الشعبية في الانتخابات بقائمة منفردة بينما تشارك حزب الشعب والجبهة الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي "فدا" في قائمة "البديل"، كما خاضت المبادرة الوطنية الانتخابات التشريعية لوحدها أيضا بعد أن كانت قد تحالفت مع الجبهة الشعبية في انتخابات الرئاسة، وكذلك فعلت جبهة النضـــال الشـعبي، وهاهي الجبهة تقوم اليوم بخوض غمار مشـروع وحدوي يسـاري جديد، وبخاصة مع الجبهتين الديمقراطية وحزب الشعب وقوى وشخصيات أخرى.

دروس وعبر التجربة:

إن كل هذه التجارب والمحاولات، المشار إليها سابقاً، جاءت منسجمة مع ما شهدته الجبهة الشـــعبية من تحولات وتطورات وما اســـتخلصـــته من عبر ودروس المراحل المختلفة للنضـال الوطني الفلسطيني عموما، والمرحلة الجديدة بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بخاصـــة، ففي معرض تحليله للظروف المســتجدة بعد مؤتمر مدريد، أكد الأمين العام الأســـبق للجبهة الدكتور جورج حبش أمام المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الذي انعقد عام 1993 أن الاســتقطابات الجديدة في الســاحة الفلســطينية في ضــوء تراجع البرجوازية عن البرنامج الوطني وتنامي فعل وتأثير الاتجاه الأصـــولي الديني تجعل الجبهة تقف أمام "اســـتحقاق البديل الثوري" مســـتنتجاً "أن لا مكان للفراغ في الطبيعة كما في الظواهر الاجتماعية" (**المؤتمر الوطني الخامس** . الجبهة الشـــعبية لتحرير فلسطين ، الوثائق) ، وتوقف الكونفرنس الوطني العام للجبهة عام 1994 أمام أزمة الحركة الوطنية الفلســـطينية معتبراً أنها تتجلى في مظاهر خمس منها "عجز البديل الديمقراطي ومعاناته الحقيقية من أزمات وأمراض وسـلبيات وقصـورات خطيرة تطال بناه التنظيمية وممارســـاته وعلاقاته مع الجماهير وقدرته على بلورة برنامجه الاجتماعي البديل في شتى الميادين"، وحملت الجبهة هذا "البديل" جزءاً من المسؤولية

عما آلت إليه الحركة الوطنية وذلك لأنه لم يقم بعملية "القطع الإيجابي الشـــامل مع برنامج البرجوازية الاجتماعي – السلوكي – التنظيمي – المالي – الإداري – الكفاحي – الجماهيري.....(وأن قوي البديل) "تأثرت بسياسات اليمين الذي أوجد مناخا لانتقال بعض أمراضــه لصــفوف القوى الديمقراطية"، "وبالتالي فقد بقيت شـعارات وبرامج هذا البديل الديمقراطي نظرية تبشيرية ومندمجة إجمالاً في الممارسة السياسية الكفاحية – التنظيمية الســلوكية .. المهيمنة في الحركة الوطنية الفلســطينية"، وفي إطار مجابهة الواقع الجديد والتصـدي لمهمات المرحلة اعتبرت الجبهة أن شـق الطريق أمام مشـروع البديل الديمقراطي "يعتبر ضـــرورة وواجباً وطنياً واجتماعياً لأنه يمثل مهمة إنقاذية للمشــروع الوطني الفلســطيني برمته"، ودعت الجبهة لبلورة هذا البديل برنامجاً وأداة على أســاس قاعدة المصــالح العليا للوطن والشــعب وركيزتي الديمقراطية الســياسـية والاجتماعية، معتبرة أن البديل الديمقراطي هو مشـــروع نضـــالي تحرري اجتماعي متكامل وليس الجمع الميكانيكي والشـــكلي للقوى الديمقراطية "أي أنه " بلورة إطار ديمقراطي ، يحمل برنامجا واضحا وشاملا للمجتمع الذي يخوض النضال في اتجاهين رئيسـيين: مجابهة الاحتلال الصـهيوني، ومواصـلة عملية البناء والتطور الاجتماعي"، **واعتبرت الجبهة أن وحدة الجبهتين الشعبية والديمقراطية "ليست وليدة رغبة ذاتية، كما أنها ليســت رداً مفتعلاً على حدث معين، وإنما هي خيار اســتراتيجي في إطار الخيار الاســـتراتيجي الأشـــمل المتمثل بوحدة القوى الديمقراطية وبلورة البديل الديمقراطي**"، وأكدت الجبهة على **أن نجاح تجربة وحدة القوى الديمقراطية** وخلق البديل الديمقراطي **تستلزم توفير المقدمات والشروط التالية :**

1. " **الوقوف أمام تجربة القوى الديمقراطية على مدار السـنوات الماضـية وقراءة هذه التجربة بعمق وعلمية وبروح نقدية صـــارمة**، وتحديد مكامن وأســباب العجز التي أبقت هذه القوى في موقع عدم القدرة على إنضـــاج البديل الديمقراطي بمضامينه وأشكاله السياسية والتنظيمية – الكفاحية والسلوكية – الجماهيرية".

2. **الاقتناع بأهمية الوحدة والعمل باتجاهها "كخيار استراتيجي وكرد استراتيجي على تحديات المرحلة".**
3. **ضرورة توفر البرنامج الموحد** باعتبار أنه" دون الاتفاق الواضح والعميق على الخطوط الإستراتيجية في ميادين العمل النضالي المتنوعة، فإن بذور الخلاف والشقاق ستبقى قائمة، كما أن الضبابية ستكتنف مسار العمل الوحدوي".
4. **أن تنطلق العملية التوحيدية وأن تقوم على أساس ديمقراطي عميق وشامل،** أي أن تكون الوحدة نتاج إرادة جمعية لقواعد وكوادر القوى الديمقراطية وبالتالي أن تلاحظ باستمرار التوازن في المعادلة بين القمة والقاعدة.
5. "**المجابهة الصريحة والحازمة للعوامل والممارسات المعيقة للوحدة سواء كانت خارجية أم داخلية،** مع ضرورة الانتباه إلى أن الموروثات ثقيلة والجانب النفسي يحظى بأهمية خاصة، والفئوية تعشش في ثنايا الرأس و"الأنا" موجودة دائماً، والحل الأجدى هو الحوار والحوار ومخاطبة العقل..
6. " **توفير ديناميات تنمي روح العمل الوحدوي بسير متدرج مستند لرؤية بعيدة،** يراكم الخبرات والتجارب ويولد القناعات بجدوى خيار الوحدة.
7. " **أن يكون واضحاً من البداية بأن مشروع وحدة القوى الديمقراطية هو مشروع وطني، وليس فئوي،** ومشروع قائم على أساس التمسك بالبرنامج الوطني، أي **أنه مشروع كفاحي،** يعبر عن ذاته بالممارسة التي تصعد الكفاح والنضال صد العدو، مشروع ترى فيه الجماهير الفلسطينية المكافحة شعاعاً أوبديلاً جدياً يستعيد ثقة الشارع التي اهتزت بالعمل الفصائلي".(أنظر الوثيقة الصادرة عن الكونفرنس الوطني العام للجبهة الشعبية، إصدار الجبهة الشعبية ،1995).

لقد تعمقت قناعة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بهذه المقدمات والشروط اللازمة لوحدة قوى اليسار الفلسطيني، وخاصة بعد فشل تجربة القيادة الموحدة مع الجبهة الديمقراطية، وقد توقف المؤتمر الوطني السادس للجبهة في تموز عام 2000 أمام

هذه التجربة مجدداً، فعمق الأفكار الواردة آنفاً، معتبراً أن طبيعة الصراع الموضوعية وحقائقها المتعلقة بدور البرجوازية الفلسطينية والقيادة السياسية الرسمية وأزمة قوى المعارضة، تفرض استحقاق البديل الديمقراطي، حيث أن: "مساحة موضوعية هائلة الاتساع ودوراً موضوعياً كبيرا ينتظر عاملاً ذاتياً مؤهلاً ليملأ الفراغ الضخم على المسرح الاجتماعي للتاريخ الفلسطيني في مرحلته الراهنة، دور مقرر اجتماعياً وتاريخياً ألا وهو الارتقاء بالممانعة التاريخية بما هي عليه من حالة موضوعية إلى صراع تاريخي، صراع ينتظر رؤية جديدة تعبر عنه، وبطل يؤديه"، ولعل هذه المهمة منوطة بالحالة الديمقراطية الفلسطينية، التي تمتلك بالمعنى النسبي عوامل وأسباب كافية لتشكل بداية جيدة لفتح الطريق أمام الخطوات المطلوبة في إطار عملية عميقة وشاملة تعتبر البديل ليس في وحدة بعض الفصائل الديمقراطية الموجودة، بل باعتباره خياراً اجتماعياً – تاريخياً شاملاً لمواجهة استحقاقات الصراع الشامل وليس جانباً من جوانبه كالسياسي مثلاً ممثلا باتفاق أوسلو، **أي ضرورة التعامل مع البديل الديمقراطي كمشروع تاريخي للمستقبل، يرتقي بدوره من مستوى المعارضة السياسية إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي"**، وأكدت وثائق المؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية، أن "**تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها**، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي".(**نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة** . الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000).

إن تجارب توحيد اليسار في فلسطين، كما عايشتها الجبهة الشعبية، تبين أنها حديثة بالمعنى الزمني النسبي، ولكنها غنية من حيث مضامينها ودروسها وعبرها، وإذ تؤكد الجبهة على أهمية توحيد القوى اليسارية في الساحة الفلسطينية وضرورة السعي الجاد من قبل جميع القوى والأطر والشخصيات ذات العلاقة من أجل الوصول الى الوحدة والحفاظ عليها ، فإنها تعتقد جازمة أن لا أفق للمشروع الوطني الديمقراطي الفلسطيني إلا بوحدة اليسار، وان المصاعب والمشكلات التي تعترض طريق الوحدة يمكن التغلب عليها وتجاوزها إذا ما توفرت إرادة وحدوية قوية لدى أطراف اليسار الفلسطيني، ويهمنا أن نؤكد أن مستوى التقارب الفكري والسياسي والبناء التنظيمي كبير جداً بين تنظيمات اليسار الفلسطيني، وأن الخلافات والتعارضات يمكن حلها بمزيد من الحوار والنقاش وعلى قاعدة احترام الاجتهاد والتنوع بعيداً عن الرؤى الشمولية التي ستظل تبحث عن تماثل لن تصله أبدا لأنه على تضاد مع طبيعة الأشياء في الوجود الموضوعي الخارج عن إرادة وفكر البشر، ويهمنا في هذه الورقة أن **نسجل بعض الدروس والعبر المستقاة من تجربتنا الوحدوية**، والتي نعتقد أنه لا بد من أخذها بعين الاعتبار في المحاولات الجارية أو المستقبلية، التي نأمل ونناضل كي تتكلل بالنجاح:

1. ضرورة العمل الجاد لتجاوز التباين في المواقف السياسية وخاصة في المنعطفات وفي المسائل التكتيكية
2. الاهتمام بالعامل الذاتي كعامل رئيسي وحاسم على صعيد الوحدة، والنضال الجاد للتخلص من العصبويات التنظيمية والانشدادات الفئوية الضيقة في المواقف والممارسات عبر عمل تربوي وتثقيفي مشترك يطال كل المستويات القيادية والقاعدية.
3. التصدي للواقع في كل تنظيم وإطار يساري وفي إطار التيار اليساري العام.
4. الاهتمام بالتجديد الفكري والمواقف والبنى والهيئات القيادية والسياسات وأشكال وأساليب العمل باتجاه تعزيز الديمقراطية الداخلية.

5. توفير رؤية شـــاملة ومتكاملة قدر الإمكان قائمة على أســـاس علمي مخطط لخطوات العملية التوحيدية يستفيد من دروس وعبر التجربة السابقة.
6. اعتماد الأسـلوب الديمقراطي الذي يعتد المكاشـفة والمصـارحة والعمل من القمة والقاعدة معا وعلى أســاس التدرج في خطوات التوحيد بما ينســجم مع نضــوج العامل الذاتي.
7. الاهتمام بصياغة آليات مناسبة لاحتواء التعارضات والتناقضات الناشئة واعتماد الحوار الديمقراطي والنفس الطويل في معالجتها، والحرص على وجود انســجام قيادي.
8. العمل بجد ونشـــاط لبناء حوافز بناء المشـــروع الوحدوي، وبحيث تمثل القيادة نموذجاً يحتذى من قبل الكادرات والقواعد الحزبية.
9. أن تجري عملية التوحيد وبناء الإطار الموحد في خضم خوض النضـال الوطني التحرري الكفاحي والاجتماعي الديمقراطي وبما يحقق أوســـع عملية تحشـــيد جماهيري يساهم في تشكيل سياج لحماية الوحدة.

عبد الرحيم ملوح

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

حزيران 2009

راتشيل كوري هنا من جديد

مرة أخرى وبعد حوالي سبع سنوات، تطل علينا راتشيل كوري الصبية العشرينية، أمريكية الأصل والمولد، والتي قتلت عام 2003، تحت جنازير جرافة كاتربلر أمريكية الانتاج والصنع، يقودها جندي اسرئيلي، وكما تدلل الوقائع ليس ما حدث مع راتشيل كوري فحسب، فإن التحالف الأمريكي الإسرائيلي اقوى وأعمق بما لا يقاس، مما حدث ويحدث مع مواطنة أمريكية حتى لو كان اسمها راتشيل وحتى لو كانت حياتها هي الثمن، وحتى لو يوشح جورج ميتشيل المبعوث الأمريكي، بالحطة والعلم الفلسطيني في مؤتمر الاستثمار الأخير. وتصريحات ومواقف الادارة المعلنة وغير المعلنة، وممارسات القيادة الإسرائيلية الملموسة والمعاشة اكبر دليل على صدق هذه الوقائع، وجوهرها جميعاً بأن المصالح الاسرائيلية والأمريكية الخاصة والمشتركة فوق كل اعتبار.

لقد تبنت أكثر من جهة نقابية أو متضامنة قضية راتشيل وسارت على خطاها، حتى ان اسمها أصبح عنواناً بارزاً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وكان آخرها تسمية سفينة التضامن الإيرلندية باسمها، والتي لم يردع هذا الاسم جنود الاحتلال من محاصرة السفينة وجرها لميناء اسدود وتفتيشها وترحيل المتضامنين الدوليين ممن كانوا على ظهرها، وهم بذلك قاموا باغتيال راتشيل مرتين، الأولى بجرافة أمريكية الصنع، عندما هرست جسمها الغض، والثانية عند اعتراض سفينة التضامن التي تحمل اسمها وجرها لاسدود والتحقيق مع المتضامنين الدوليين اللذين ركبوا البحر لفك الحصار عن شعب فلسطين بعامة وأهل غزة بخاصة .

فروح راتشيل تحلق دوماً في سماء فلسطين، ولكنها جاءت هذه المرة من البحر المتوسط، لا لشيء إلا لأنها تؤمن بحرية فلسطين وشعبها.

رحلت راتشيل الأمريكية وتوم هرندال البريطاني وباتريك ارغويلوا النيكاراغواي وغيرهم من شعوب وأمم العالم، ممن ضحوا بحياتهم من أجل حرية واستقلال وعودة الشعب الفلسطيني طوال العقود.

إن قيمة هذه التضحيات، ليس بعددها، بل بمغزاها السياسي والتضامني مع شعبنا الذي حرك بصموده الانسانية الدولية، فقد ضحى منذ عقود بعيدة بأغلى ما يملك من أجل التخلص من الاحتلال ومن أجل حريته واستقلاله وبقي صامداً فوق أرض وطنه في مجابهة أعتى قوة احتلال عنصرية- احلاليه في الوقت الحاضر.

إن شعب فلسطين الصامد فوق أرضه والمهجر في دول الشتات، المناضل من أجل الحرية والاستقلال والعودة، أكثر تصميماً واصراراً على استرداد حقوقه وتحقيق أهدافه، فروح راتشيل كوري التي عادت ترفرف فوق أرض فلسطين، ومعها المتضامنين الدوليين، أتوا جميعاً من أجل تعزيز صموده فوق أرضه، وليقولوا له أن أحرار العالم يقفون إلى جانبه في مجابهة الاحتلال والعدوان والحصار، ومستعدون لدفع الثمن مهما كان، دفاعاً عن قيم الحرية التي يؤمنون بها، عنوانهم اليوم رفع الحصار عن غزة، وهدفهم حرية فلسطين وشعبها. مدركين جيداً بأن شعب فلسطين ضحى بالكثير من أبنائه وحريته طوال عقود من الزمن، وهم اليوم يقفون معه ويضحون معه من أجل حقه بالحرية والحياة الكريمة، مدركين جيد أن الهدف المباشر هو إنهاء الحصار الظالم على غزة، والجوهر هو بإنهاء الاحتلال بكل أشكاله، متأملين من أن لا يخطىء البعض، ويقدمون على كسر الزخم الذي أحدثته وتحدثه عمليات التضامن المتواصلة، بعمليات استعراضية لا أكثر.

إن أبناء فلسطين يشعرون بالدفء الذي يظللهم من روح راتشيل التي ترفرف في سماء فلسطين، وباحتضان التضامن الأممي المتزايد من ابطال الحرية في العالم أجمع.

أهلاً بكم في فلسطين السائرة على درب الحرية، أهلاً بكم في القدس وغزة وأريحا.

عبد الرحيم ملوح

2010/6/7

رسالة مفتوحة الى أسرى الحرية

إلى أســرى الحرية في زمن النضـــال الفلســطيني من أجل الحرية، الى الأحبة في معتقلات "النازية الجديدة"، إلى نائل البرغوثي اســـير الحرية الذي دخل عامه الثالث والثلاثين وأقدم أسـير حرية في العالم كله وليس في فلسطين وحدها، وفخري البرغوثي الذي سيتبعه بعد حين.

إلى شـــيخ الأســرى ســـامي يونس من قرية عاره في المثلث، وإلى الاحبة وليد دقه ومخلص برغال وزملائهم من أسـرى م. 48 والجولان والقدس، ولكل الأسـرى القدامى. الى الفتيات الأسيرات دعاء الجيوسي وأمنه منى وقاهرة السعدي وغيرهن من الماجدات الصامدات.

إلى الأشـــبال من المناضـــلين والذي يصـــنعون رجولتهم ورجولة أترابهم من خلف القضبان.

إلى الأسـرى القادة أحمد سـعدات ومروان البرغوثي وحسـن يوسـف وبسـام السـعدي وإبراهيم أبو حجله وباسـم خندقجي وعاهد أبو غلمه ومصـطفى بدارنه والقائمة تطول، ولا مجال لتعداد الأسماء، لأن عدم ذكر الاسم لا يمكن أن يعني بالنسبة لي انتقاص من قيمة أو عطاء أي أسـير منهم، وكلي آمل بأنكم سـتعذرونني لعدم تعداد الأسـماء كلها.

إليكم جميعاً يا أسـرى الحرية، الذي ضـحيتم بحريتكم وبعذابات أبنائكم وجميع ذويكم على مذبح حرية شـــعبكم. مني ومن أبناء شـــعبكم ومن أحرار العالم ألف تحية والف قبلة على الوجنتين.

شهر نيسان، هو شهركم إضافة لكونه شهر التناقضات، "فمطلعه كذبة نيسان" وفي التاسـع منه عام 1948 وقعت مجزرة دير ياسـين، وفي السـادس عشـر منه اسـتشـهد القائد خليل الوزير، وفي الرابع عشـــر منـه، قدم جورج بوش الابن رئيس الولايات المتحدة لشارون وعد بلفور الثاني، وفي الخامس عشر منه اعتقل المناضل والقائد ابو

القسام، وفيه احتفل واحتفلنا معهم كل مسيحي العالم بعيد الفصح المجيد، وفيه أزهرت كل جبال فلسطين، فأينما وليت وجهك فيه سترى الأرض من بساط اخضر موشح في الألوان كافة باستثناء لون الحرية، وأينما توجهت تشتم روائح الأزهار العطرة.

إن كل أشهر السنة تحمل بالنسبة لنا هذه التناقضات، ولشهر نيسان خاصية مميزة، حيث يحيي شعبنا بكل أبنائه وطوائفه ومكوناته السياسية والاجتماعية، أسبوع التضامن معكم، والذي تحول في هذا العام الى شهر للتضامن معكم، بل الى التضامن الدائم مع الحرية المغدورة في فلسطين.

أحبائي أسرى الحرية،

يا من ضحيتم بحريتكم على مذبح حرية شعبكم، يا من سجلتم وما زلتم تسجلون أمثولة الصمود، لكل مناضلي الحرية في فلسطين والعالم أجمع. الحق أقول لكم أننا ما زلنا جميعاً تحت الاحتلال، أنتم في الزنازين الضيقة وأبناء شعبكم في السجن الكبير، كلنا جميعاً في سجون الاحتلال والاختلاف هو في المساحة وفسحة الحرية فقط لا غير، والحق أقول لكم أننا مهما ضحينا وعملنا من أجل هذا الوطن وهذا الشعب، فاننا ما زلنا مقصرين، والقصور يكمن في أن شعبنا لم ينل بعد حريته واستقلاله وحقه بالعودة لدياره، وكلي أسف أن أقول لكم أن للحرية ثمناً، وانتم من دفع ويدفع الثمن الغالي، وحدهم الشهداء دفعوا الثمن الأغلى، واصارحكم عندما أقول أنه ما دام الاحتلال قائماً فمقاومته ستبقى مشرعة، ومعتقلاته مفتوحة، إن لم يكن لكم أنتم فلغيركم، وان لم يكن لحسن فلجورج.

إن هذا لا يغفر لأي تقصير منا بحقكم أو بحق ذويكم، ولكنها الحقيقة التي علينا جميعاً إدراكها والعيش معها، فالإحصاءات تشير أن ما يقرب من 800 ألفاً من أبناء شعبنا الصغير دخل المعتقلات الإسرائيلية والكثير منهم دخل المعتقل أكثر من مرة.

في المعتقلات الإسرائيلية اليوم خيرة أبناء شعبنا، ومنهم القادة والمفكرون وأود من هنا أن أهمس بآذانكم جميعاً، بأن مشاركتكم في صنع القرار الوطني الفلسطيني حق لكم وواجب عليكم، هذه المشاركة تتطلب منكم توحيد صفوفكم، بعدما عصف الانقسام

بوحدتنا، مما أضعفنا جميعاً في مجابهة الاحتلال، وقدم له خدمة صافية لأن الانقسام مصلحة استراتيجية إسرائيلية صافية. فبوحدتكم ومشاركتكم بصنع القرار نعيد الأمور الى نصـــابها، وكلي إعتقاد أن كل واحد أو مجموعة منكم بمقدورها فعل الكثير على الصعيدين التنظيمي والوطني. فلا تستهينوا بحقكم في المشاركة الأساسية في صنع القرار الوطني والوحدة الوطنية، فأنتم من يتقدم الصفوف في التضحية، كونوا من يتقدم الصفوف في صنع متطلبات الاستمرار والانتصار.

كلنا يذكر ما الذي فعلته وثيقة الأســـرى مع أنها الوثيقة الموحدة الأولى للحركة الأســـيرة، التي أصـــبحت وثيقة الوفاق الوطني، الذي وافق ووقع عليها جميع القوى والتيارات الســـياســـية، وبرغم تنكر البعض فعلياً لها، إلا أنه لم يتجرأ على هذا التنكر صـراحة وعلنياً لما تحظون به من تأثير سـياسـي ومعنوي، فما زال الجميع ينظر لها كمرجعية سياسية موحدة.

أعتقد أنني لا أحملكم أكثر من طاقاتكم عندما أطالبكم بالعمل موحدين وبالتقدم برؤيتكم الســياســية للوضــع، وبالطلب من الجميع العمل الموحد والمشــترك، لإنهاء الاحتلال ولتقرير المصــير والدولة والعودة لشــعبكم. ولمشــاركتكم من هذا الموقع في تقريب زمن الحرية لكم ولشعبكم، آخذاً بالاعتبار أن حقكم بالمشاركة في صنع القرار الوطني ليس هبة من أحد، بل هو حق لكم، وهناك كثيرون يقفون إلى جانبكم في تحقيق هذا الحق.

أحبائي أسرى الحرية جميعاً

أســـف جداً على مطالبتي لكم للقيام في دور كان من واجب غيركم الإقدام عليه، وبالتالي عدم الاتكال عليكم في الأسر، وأتوجه لكم لأنكم طليعة المضحين من أجل حرية شـعبكم بعد الشـهداء جميعاً، فأنتم من يعاني من ظلم الجلاد في معتقلات الاحتلال.

ولكن من موقع الصراحة أقول إن ما ضحيتم من أجله وهو وطن مستقل وشعب حر وسـيد ومواطن عائد لدياره، يتعرض اليوم أكثر من أي وقت مضـى لضـغوط متعددة

حتى لا أقول أكثر من ذلك، للحيلولة دون وصـــوله للأهداف الذي ضـــحيتم بحريتكم وضـــحى الشـــهداء بحياتهم من أجلها، فالاحتلال لا زال قائماً ويتوسـع في الاسـتيطان والتهويد ويتنكر للحقوق علنياً ورســـمياً، والانقســـام ينخر في عظام قضـــيتنا وتوظفه ســـلطات الاحتلال لصـــالحها، والأشـــقاء العرب يعانون الفرقة على أكثر من صـــعيد خارجي وداخلي... كل هذا يفرض علينا جميعاً إعلاء شـــأن التناقض مع الاحتلال باعتباره التناقض الأســـاس على ما ســـواه محلياً وعربياً ودولياً، والإســـراع بإنهاء حالة الانقسام. ودوركم وحضوركم في كل هذا قائم، وله مغزاه ومعناه.

وكما قال الشاعر:

فللحرية الحمراء باب بكل يد مضرجة يدق.

عبد الرحيم ملوح

2010/4/8

زيارة الرئيس بوش...والمصالح الحيوية الإسرائيلية

منذ الإعلان عن زيارة الرئيس الأمريكي بوش للمنطقة، وأصحاب القرار الإسرائيلي يعملون من أجل توظيف الزيارة للحصول من الرئيس الامريكي على انجازات سياسية وأمنية لمصلحة إسرائيل، على شكل بيان رئاسي أمريكي يؤكد على التزام أمريكا "بالمصالح الحيوية لإسرائيل"، لتتسلح به إسرائيل في المفاوضات حول التسوية الدائمة، وكما أشارت صحيفتا معاريف وهأرتس ونقلتها صحيفة القدس في 4-1-2008، فقد توجه من أجل هذا عضوان بارزان من طاقم يهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي هما: يورام توروبوفيتش وشالوم تورجمان لواشنطن، يحملان وثيقة تحدد هذه المصالح الحيوية قبل انعقاد مؤتمر أنا بوليس، ويحاولون الآن تجديد التأكيد على هذه القائمة، ومن جهة أخرى تعمل الهيئة الأمنية على إعادة بلورة المصالح الأمنية الإسرائيلية، لوضعها على طاولة الرئيس بوش ومطالبته بإصدار بيان رئاسي أمريكي، لتنطلق منها، باعتبارها موقفاً أمريكياً إسرائيلياً مشتركاً عند التفاوض مع الطرف الفلسطيني، ويتضمن نزع السلاح من المناطق التي ستقوم إسرائيل بإخلائها، والسيطرة الأمنية الإسرائيلي على الضفة الغربية، وضمان حرية العمل في قطاع غزة، تحت راية محاربة "الإرهاب" أي المقاومة الفلسطينية، وفرض قيود أمريكية على سيادة الدولة الفلسطينية العتيدة من خلال نزع السلاح منها، وحرية إسرائيل بالتحليق بالأجواء الفلسطينية، ومراقبة حدود الدولة الفلسطينية، ووضع قوة دولية في محور فيلادفيا وفي الضفة الغربية، وبالوجود الدائم للجيش الإسرائيلي في الأغوار على طول الحدود مع الأردن وبحيث تشكل وثيقة التفاهم الأمريكية- الإسرائيلية هذه أساس لعمل المبعوث الأمريكي الجنرال جيمس جونز والذي تقرر إرساله بعد أنا بوليس ليتولى بلورة الترتيبات الأمنية للتسوية التي يتطلع لها الطرفان، وكما فعل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شارون، عندما حصل من الرئيس الأمريكي بوش على رسالة الضمانات الموقعة في 14-4-2004، والذي أفرغت خطة خارطة الطريق على بؤسها من

مضمونها، وألزمت الطرف الأمريكي بمضمون هذه الرسالة ودعم الموقف الإسرائيلي عند البدء بتنفيذها، الأمر الذي أطلق يديها وأيدي جنرالاتها ومستوطنيها، بالقيام بكل ما يجعل من مجرد الحديث عن عملية سياسية بدون معنى أو قيمة، ونحن نشهد اليوم وكل يوم عمليات الاستيطان في القدس ومحيطها بذريعة أنها جزء من إسرائيل وليست أرض محتلة، واستمرار التصريح والعمل لضم الكتل الاستيطانية وما خلف الجدار الإسرائيلي. ويقتصر الحديث عن "بعض البؤر الاستيطانية" والذي صار عددها ما يزيد عن 207 نقطة استيطانية، وعلى كونها "قانونية أم غير قانونية" وقانونيتها مرتبط بقرار الجهات الرسمية الإسرائيلية وليس بالقانون الدولي الذي يعتبر الاستيطان والاحتلال غير شرعي وأي نقل للسكان أو تغيير معالم الأرض المحتلة غير شرعي مع أن أولمرت كشف مؤخراً أوراقه عشية زيارة الرئيس بوش عندما قال أنه لن يلتزم بتفكيك "البؤر الاستيطانية" وإنما سيقرر هو ووزير الدفاع بشأن البناء الجديد بالمستوطنات.

وبذات الوقت أعلن براك أنه لن يزيل الحواجز الذي تعذب المواطن الفلسطيني لأنها ضرورية لأمن إسرائيل والإسرائيليين.

إن الفريق الفلسطيني المفاوض ومعه المشرفون على المفاوضات، يطلقون يومياً التصريحات بالالتزام بخارطة الطريق ويطالبون الطرف الإسرائيلي بذلك، وهم يدركون قبل غيرهم أن لإسرائيل خارطة طريق مختلفة عن ما يفكرون به اوما أقرته الرباعية، وخارطة الطريق الإسرائيلية- الأمريكية هي التعديلات الأمريكية الأربعة عشر التي تضمنتها رسالة الرئيس بوش لشارون في 14-4-2004 والمعززة بقرار من مجلس الشيوخ الأمريكي.

إضافة إلى أن خارطة الطريق الأساسية المقرة من الرباعية، على ما فيها وبما فيها من التزامات وآليات ضارة بالحقوق الفلسطينية، ومحاولة لتشكيل مرجعية سياسية وقانونية بديله للشرعية الدولية ومواثيقها وقراراتها ذات الصلة، ويكفي فقط انها لا تشير من قريب أو بعيد للاحتلال الإسرائيلي وعدم شرعيته، إضافة إلى أنها منحازة للاحتلال

على حساب الشرعية الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني، بتقرير المصير والاستقلال الوطني والعودة.

وجاء ما اصطلح على تسميتها وثيقة التفاهم في أنا بوليس والتي فرضت في الدقائق الأخيرة على الطرف الفلسطيني كمحاولة أمريكية- إسرائيلية جديدة بحضور أكبر تجمع دولي بعد الأمم المتحدة لفرض مرجعية جديدة ولتؤكد على خارطة الطريق بالمفهوم الإسرائيلي- الأمريكي، رغم كون خارطة الطريق الأساسية لا تتجاوز كونها آلية للتنفيذ وليست مرجعية سياسية أو قانونية للتسوية، يجب التعامل معها أو قبولها باعتبارها مرجعية أو جزءاً من المرجعية.

ولو أخذنا كمثال ملموس لتطبيقات خارطة الطريق ما تجري محاولة فرضه على الشعب الفلسطيني في ما يسمى بالمرحلة الأولى أي دفع الطرف الفلسطيني لمحاربة المقاومة أو ما يطلق عليه الإسرائيليين "الإرهاب". لأدركنا أن سلطات الاحتلال تريد تحويل السلطة الفلسطينية إلى أداة لحماية احتلالها وأدوات هذا الاحتلال. صحيح أن المجتمع الفلسطيني بحاجة للأمن والأمان، والتخلص من الفلتان الأمني ومن فارضي الخوات وقبضايات الأحياء ومن الطفيليات التي تسلقت على شجرة المقاومة، وصحيح أيضاً أن الشعب الفلسطيني وقواه وسلطته بحاجة الى تنظيم المقاومة وترشيدها، بحيث تكون أداة فاعلة في خدمة السياسة والتكتيك السياسي الفلسطيني، وليس صحيحاً الخلط بين المقاومة والفلتان الأمني، ودفع أبناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، لضرب الاثنين معاً لاعتبارات لا تمت بصلة للمصلحة الوطنية الفلسطينية العليا، في الوقت الذي تمارس فيه سلطات الاحتلال وأجهزتها الأمنية الاجتياحات اليومية والحصار وإقامة الجدار والاغتيالات والاعتقالات، وما يحدث مؤخراً في قطاع غزة الصامد من عمليات قتل جماعي، وما يحدث في مدن وقرى ومخيمات الضفة وأخرها في مدينة نابلس من اعتقال واغتيال وما يحدث في القدس وغيرها من استيطان لأكبر شاهد على أن إسرائيل تريد فرض سياسة الاحتلال بالقوة وتريد فرض التعامل مع هذه السياسة

والمفاوضات في آن واحد، على القيادة والشعب الفلسطيني، وعلى الذين التقوا في أنا بوليس وباريس والعالم أجمع.

لقد أطلق على هذه السياسة الإسرائيلية أحد المثقفين الفلسطينيين عبارة من الضروري إعادة ذكرها عندما قال: لقد فرض علينا الإسرائيليون تجزئة الأرض باسم A.B.C حتى أن قليلين جداً يعرفون الحدود بينهما وعندما استنفذوا غرضهم منها اجتاحوا كل المناطق، واليوم يريدون فرض معادلة أمنية جديدة هي: AM و PM، أي أنهم يتركون للسلطة ممارسة الأمن نهاراً، ويقومون ليلاً بفرض الأمن وفق مفهومهم، ونضيف أن الPM ممكن أن تطول أيام كما يحدث في نابلس في هذه الأيام.

إن السياسة الإسرائيلية المعلنة والممارسات على الأرض، والدعم الأمريكي لهذه السياسة والممارسة من موقع الوسيط، يفرغ أي عملية سياسية من محتواها، ويجعل من البحث عن نقاط لقاء معها رهان خاسر مسبقاً، لأنه يقود من تنازل فلسطيني إلى آخر حتى لو كانت بعض هذه التنازلات في نظر أصحابها لا تمس بجوهر المصالح الوطنية العليا أو في أقله بالقضايا الأساس، ويجعل من الرهان على إمكانية لعب أمريكا دور الوسيط ولا نقول النزيه رهاناً بائساً، فأمريكا لم تكن في يوم من الأيام وسيطاً بيننا وبين إسرائيل لأنها منحازة مسبقاً للسياسة الإسرائيلية كما يعرف الجميع.

وعملت إسرائيل على توظيف الانقسام الداخلي الفلسطيني، والذي توج بإقدام قيادة حماس على الحسم العسكري وتداعياته التي ما زالت تتوالى تتراً، بإدامة هذا الانقسام أولاً، لأنه يمثل خدمة كبرى لمصلحة الاحتلال، ومن حالة الضعف الفلسطيني الناجمة عنه ثانياً، لخدمة سياسة الاحتلال والعدوان، في محاولة منها فرض شروطها على الطرف الفلسطيني، مستفيدة من الانحياز الأمريكي لها ومن حالة التفكك السياسي العربي.

إن مجابهة هذه السياسة لا تتم إلا بتوحيد الإرادة السياسية الفلسطينية وإعادة الوحدة للوضع الفلسطيني والتي بات مدخلها معروفاً للجميع، ويمر عبر تراجع قيادة حماس

عن حسمها العسكري وتداعياته والعودة إلى قاعدة الشراكة الوطنية استناداً للحوار الوطني الشامل ولصندوق الانتخابات، ودعم العامل العربي والدولي للشعب الفلسطيني وبالتمسك بالشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة والتي كفلت للشعب الفلسطيني إزالة الاحتلال ومقاومته وحقه بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس على كامل حدود عام 1967 وضمان حق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار 194.

بهذا نعيد الأمور إلى جادة الصواب، جادة الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة وبوضع الرئيس الأمريكي والإدارة الأمريكية أمام مصالح ودور أمريكا في المنطقة، مقابل دعمها السافر لسياسة الاحتلال والعدوان وفرض الأمر الواقع الإسرائيلي، وعندها بإمكاننا إفشال المحاولات الإسرائيلية، فرض الاملاءات والتنازلات على الشعب والقيادة الفلسطينية، فإعادة الأمور الى قاعدتها الصحيحة تتمثل في أن هناك احتلالاً يجب أن يزول وأن هناك شعباً ووطناً يقع تحت الاحتلال يجب أن يستقل ويتحرر، وأن هناك شرعيةً ومواثيقاً وقراراتٍ دولية كفلت لهذا الشعب كل هذه الحقوق يجب أن تنفذ، عبر هذا فقط يمكن ضمان الأمن والاستقرار والسلام للمنطقة وجوارها.

عبد الرحيم ملوح

2008/1/6

سياسة ملء الفراغ السياسي فقط

الوقائع الملموسة تؤكد يومياً بأن نتنياهو لا يريد السلام، "والمفاوضات" التي ينادي بها مع الفلسطينيين أو السوريين أو غيرهم، ما هي إلا مفاوضات من أجل المفاوضات، واستغلال للوقت، وتوظيف لعوامل القوة من أجل تشكيل عناصر أمر واقع احتلالية جديدة، وكل متتبع للأعمال الفعلية على أرض الواقع يصل لهذا الاستنتاج بدون كبير عناء.

يستند في هذا الى ائتلاف حكومي إسرائيلي واسع، معتمداً في الأساس على اليمين الصهيوني المتطرف والأكثر تطرفاً، وعلى الدعم أو أقله التغاضي من صانعي القرار الدولي ويقف على رأس هؤلاء الإدارة الأمريكية، وحتى لا نعود بعيداً للوراء، فقد استقبل نتنياهو المبعوث الرئاسي الأمريكي جورج ميتشيل وودعه في كل مرة بإجراء استيطاني من العيار الثقيل، حدث هذا عندما زرع شجرة في غوش عتصيون وبعدها في معاليه أدوميم الذي اعتبرها جزءاً من القدس وجسر الصلة مع البحر الميت ومن ثم في مستوطنة ارئيل التي تقسم الضفة الى قسمين وفي كل مرة يقول أنه يزرع في أرض إسرائيل وللمستقبل، ولم يقتصر الأمر عند هذا فقد افتتح الوزير بيجين عدة مشاريع استيطانية في مستوطنة "حجاي" جنوب الخليل وأعلن أن هذا لا يتناقض مع قرار الحكومة، وأعطى وزير الدفاع براك قرارات ببناء عدة مؤسسات عامة في أكثر من مستوطنة بالضفة. ولتطوير كل هذا اجتمع مجلس وزراء نتنياهو في "تل حي" شمال فلسطين ليتخذ سلسلة قرارات في مقدمتها اعتبار الحرم الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال في بيت لحم من التراث التاريخي اليهودي، في الوقت الذي قام به المستوطنون باقتحام أريحا واحتلال مبنى تاريخي فيها، تحت ذريعة أنه كان كنيس يهودي، ويقوم مستوطنو يتسهار بحماية الأمن الإسرائيلي بالدخول يومياً لقبر يوسف بنابلس، وكفل حارس تحت ذريعة زيارة قبر يهوشع، كل هذا وغيره كثير في مختلف مناطق الضفة وبخاصة القدس.

ويصب ائتلاف نتنياهو الاحتلالي الزيت على التأجج الديني في المنطقة، بسلسلة من الإجراءات والممارسات العملية، فبعد صبغ الدولة منذ تأسيسها بصبغة دينية ودعوة يهود العالم ومناصريهم لدعم تأسيسها على هذا الأساس، نشهد اليوم الاشتراط المسبق المطلوب من الفلسطينيين، الاعتراف بيهودية الدولة، واتبع ذلك باعتبار الحرم الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال [قبة راحيل] في بيت لحم أماكن تراثية تاريخية يهودية، ويدعو في الوقت نفسه الى قبول مبدأ دولة فلسطينية بحدود مؤقتة وباشتراطات أمنية تجعل منها محمية للدولة العبرية، وعصا غليظة على الشعب الفلسطيني المحتل أرضه، ومصادرة إمكاناته بقوة الاحتلال.

ويقوي من دعاوى الاحتلال عملياً مجموعة عوامل يأتي في مقدمتها:

أولاً، حالة الانقسام السياسي والجغرافي والاجتماعي الفلسطيني وما تتركه من انعكاسات سلبية على الوضع الفلسطيني ومناعته ومقاومته، كون استمراره مصلحة صافية للاحتلال.

ثانياً، الدعم الدولي وبخاصة الأمريكي لإسرائيل، فإسرائيل قوية مصلحة استراتيجية أمريكية.

ثالثاً، التفكك السياسي العربي_ وغياب الاستراتيجية الموحدة، وعدم توظيف عوامل القوة الموحدة في الدفاع عن المصالح الاستراتيجية العربية وفي صلبها القضية الفلسطينية ودعم صمود شعبنا، واستفحال الصراع الداخلي في أكثر من قطر عربي، مما أضعف الوضع العربي أكثر فأكثر.

رابعاً، الاستجابة الرسمية المتدرجة سياسياً للضغوط المختلفة، فمن حق عودة ودولة عاصمتها القدس على كامل حدود 67، نلحظ بعض المطالب اليوم "بدولة فلسطينية متواصلة وقابلة للحياة"، هل هذا يعني القبول المبدئي باحتلال بعض الأرض وماذا عن عدم جواز احتلال ارض الغير بالقوة...الخ. " وحل عادل ومتفق عليه على أساس قرار 194 للاجئين " مما أعطى ذريعة للطرف الإسرائيلي ليطرح مؤخراً ، قضية اللاجئين كرزمة واحدة، أي مساواة من هجر

من وطنه وهو الفلسطيني، مع من غادر منزله لاحتلال الأرض الفلسطينية بناءً لقرار سياسي صهيوني، وهو اليهودي من قاطني البلدان العربية وبخاصة العراق وسوريا والمغرب واليمن.... .

في ظل كل هذا وغيره هل هناك من يأمل في استعداد ائتلاف نتنياهو لتسوية سياسية تضمن الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية عبر المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة مهما كان مستواها؟! إن القيادة الفلسطينية تضيع الوقت، وتفقد مصداقيتها السياسية تدريجياً، حتى لو بقيت متمسكة بالحقوق الوطنية الفلسطينية بحدها الأدنى، إذا انخرطت تحت أي اعتبار في مفاوضات من أجل المفاوضات، وظيفتها الوحيدة ستكون تغطية على السياسة الأمريكية في المنطقة، وعلى الممارسات الإسرائيلية على الأرض، وليس خدمة المصلحة الوطنية الفلسطينية.

عبد الرحيم ملوح

2010-2-24

صخر.. يحي .. حبش

من أصـعب الأمور على الإنسـان، أن يكتب عن أخ ورفيق عزيز عليه، لأنه مهما كتب عنه سـيشـعر دائماً أنه عاجز عن إيفائه حقه، وكونه يكتب عن مواصـفات عدة وأحداث مشتركة عديدة ولسنوات طويلة فيها الحلو والمر معاً.

التقيت مع الشـهيد الراحل أبا نزار أول مرة في جبل الجوفه بعمان، حيث كان يقطن في ذات الحي الذي يعيش فيه الشـهيد الراحل أبو علي مصـطفى، ومنذ ذلك الوقت وبرغم لقاءاتنا المتباعدة في البداية الا أن كل لقاء كان يضـيف مدماكاً جديداً في علاقاتنا، ويقوى من صـداقتنا، فمن عمان إلى الأحراش إلى لبنان إلى تونس إلى غزة إلى رام الله، أراضـي عربية وفلسـطينية قطعت وعقود من السـنوات مضـت وأوضـاع تغيرت، وكلها زادت من علاقتنا قوة، وزادتنا مسؤولية وإصرار وحكمة، وكان أبو نزار، يشكل دائماً صخراً في إصرارنا الوطني، ويحي مسؤوليتنا، ويضيء في حكمتنا جميعاً.

لقد جمع فقيدنا الراحل أبو نزار في شـخصـه وفي مواقفه، بين صـخور فلسـطين الصـلدة، فحمل اسم صـخر، وبين شـعب فلسطين المفعم بالحياة والمنطلق للمستقبل فأسـمي يحيى وحملت عائلته التي عاشـت في بيت دجن- يافا ومخيم بلاطه- نابلس وبلدان المهاجر اسـم حبش، والحبش هو طير أليف ومحب لمسـكنه وحبش هو عائلة الشـهيد د. جورج حبش ابن اللد مؤسـس وأمين عام وحركة القوميين العرب والجبهة الشعبية، والذي قضى حياته كما صخر مناضلاً من أجل فلسطين وحرية شعبها.

صـخر المناضـل، تخرج صـخر من القاهرة ومن الجامعات الأمريكية بتخصـص الجيولوجيا، وعمل في سلطة المصادر الطبيعية الأردنية في ستينات القرن الماضي، فارتبط منذ البداية بالأرض ومكنوناتها وفي تطوير هذه المقدرات، والتحق منذ البداية في الثورة الفلسـطينية وتفرغ للنضـال في صـفوفها من خلال انتمائه التنظيمي لحركة فتح حتى وصل لعضوية لجنتها المركزية، وتخلى بذلك عن موقعه كمهندس متقدم في سـلطة المصـادر الطبيعية، ولبس البدلة الخضـراء ولم يخلعها حتى رحيله. فدافع عن

الثورة الفلسطينية وخاض معاركها المختلفة في الأردن ولبنان وسوريا وتونس وغزة والضفة الفلسطينية، ولم تؤثر فيه كثيراً مواقعه التنظيمية أو انتمائه التنظيمي، فكان التزامه في فلسطين وشعبها وقضيتها يعلو بالنسبة له على انتمائه التنظيمي، وبرز هذا بشكل جلي جداً في توليه أمانة سر القوى الوطنية والإسلامية في الانتفاضة الثانية وقبلها والتي تضم جميع القوى السياسية الفلسطينية بما في ذلك فتح وحماس.

يحيى المثقف، لقد شكل أبو نزار مدرسة ثقافية وعلمية متميزة، فقد كان الباحث العلمي، ساعده في ذلك دراسته العلمية في علم طبقات الأرض فأدخل الكومبيوتر ومتابعة الدراسات العلمية إلى صفوف الثورة، ويذكرني هذا بأننا عن طريقه اطلعنا على following peace + building for peace [أي البناء من أجل السلام، ومتابعة السلام] وغيرهما.

وهو أول من كتب شعراً يهوَّن فيه من الصعوبات التي تعترض الثورة عندما ألف قصيدته المشهورة " لازم تزبط"، وغيرها من الأشعار والدراسات والروايات، ومنها ثقافة الرسائل الى زوجته زاهرة. والتي تؤكد على الانتماء الوطني وتطالب بالالتزام به مهما تراكمت المشاكل.

حبش الحكيم، وتحلى حبش أبو نزار بالحكمة، فحرص كل الحرص على معالجة الخلافات الفلسطينية بطول أناة مرفقاً كل هذا بأهمية معرفة العدو ووعي مخططاته، فعمل منذ البداية على إعلاء شأن الحكمة والتنوير في أوساط الشعب وأهمية الوحدة الوطنية، ولم يرَ إمكانية للانتصار واستعادة الحقوق في ظل الانقسام أو في ظل الرهان على الغير، ومن واجب الفلسطيني ومعه شقيقه العربي وأصدقاء الحق في العالم، أن يدركوا أولوية تمسكهم ونضالهم من أجل قضاياهم وفي المقدمة قضية فلسطين وشعبها وقضايا الحرية والديمقراطية، وبهذا يمكن الجمع بينه وبين الراحل د. جورج حبش الذي أطلق عليه الرئيس عرفات حكيم الثورة، رغم الاختلافات السياسية بينهما.

أبو نزار الإنسان، من يدقق جيداً في جوهر علاقة أبا نزار مع أصدقائه من مختلف القوى والفئات الاجتماعية، ومع عائلته، أم نزار وأبنائه نوار، نزار، أحمد، كمال وما تجسد في رسائله لأم نزار [د. زاهرة] ولأبنائه في المراحل التاريخية المختلفة، في الظروف العصيبة وما أكثرها، لا يمكنه الا ان يلمس رهافة حس وشعور أبو نزار الإنساني.

لقد جمع فقيدنا الراحل بين النضال والعلم والثقافة والحكمة والإنسانية في حياته وتعاملاته من موقعه، موقع الانتماء لفلسطين وشعبها ، وموقع الانتماء لحركته فتح، وفي ظل الخلافات السياسية بين قيادة فتح وغيرها من القوى المناظرة لها في فلسطين الداخل والخارج، كان يحتفظ دوماً بولائه لفلسطين وقضية ووحدة شعبها اولاً.

سلام عليك أبو نزار، وعلى كل من هم أمثالك ولنا برفاقك وأخوتك من أبناء الشعب الفلسطيني من كل الفئات والقوى، كل العزاء برحيلك عنا، كونهم الممسكين بجمر القضية، ومثابرون على متابعة المشوار. وسأكون أنانياً ومخالفاً لطبيعة الأشياء لو قلت أننا نفتقدك ونفتقد أمثالك، رغم صدق هذا التمني.

عبد الرحيم ملوح

2010/8/23

توني بلير وصحوة الضمير....متى؟

في شـهادته أمام لجنة التحقيق البريطانية حول دور بريطانيا في الحرب على العراق عام 2003، لم يكتفِ رئيس الوزراء البريطاني السـابق توني بلير، بتأكيد تحالف بريطانيا مع إدارة بوش الابن، وفي قناعته بالمشـاركة بالحرب في حينه، وفي رغبته الشـخصـية بالتخلص من الرئيس صـدام حسـين...الخ وبخاصـة بعد أحداث 2001/9/11 وأشـار إلى أن غالبية القادة العرب كانوا مرتاحين للتخلص من الرئيس صـدام، ورغم عدم الاتفاق مع الرئيس صـدام في سـياسـاته الداخلية، وفي عدد من سـياسـاته الخارجية وفي مقدمتها حربه على إيران عام 1980، واجتياحه للكويت عام 1990، إلّا أن ما يفجع هو ارتياح القادة العرب للتخلص منه على أيدي قوات احتلال أجنبية في مقدمتها الأمريكية والبريطانية وليس على أيدي شعبه، رغم تذكرنا جميعاً أن هناك قوات لأكثر من دولة عربية شـاركت في هذا العدوان تحت قيادة الجنرال كولن باول رئيس الأركان الأمريكي، والجنرال شوارتزكوف قائد القوات الغازية في حينه.

ومع أهمية ما سـبقت الإشـارة إليه، إلا أن ما يهمنا مباشـرة هو أن رئيس وزراء بريطاني السـابق توني بلير وهو ممثل الرباعية الدولية ومبعوثها لتسـوية الصـراع الإسرائيلي الفلسطيني وصولاً للسلام!!!، كيف يتحول أهم مسؤول بعد الرئيس السابق بوش الابن من رسـول حرب إلى رسـول سـلام؟! يا حبذا لو أن توني بلير اعتذر في لقائه مع لجنة التحقيق البريطانية ولو لمرة واحدة عن ما اقترفت يداه بحق أبناء الشعب العراقي وأبناء الأمة العربية، لكنه أصـر على صـوابية قراره وسـياسـته، بما في ذلك إرساله قوات بريطانية كبيرة للمشاركة في الحرب، من أجل الشراكة في التقرير بشأن الحرب وبشأن مستقبل العراق.

وما يهمنا أكثر فأكثر هو أن توني بلير في معرض توضـيح موقفه من عمليات القاعدة في 2001/9/11، إشـادته الضـمنية في الجيش الجمهوري الإيرلندي، حيث قال: "**إن عمليات الجيش الجمهوري الايرلندي، لها أهداف سـياسـية، ان كنت تتفق**

أو تختلف معها، لكنك يمكن أن تتفهمها." جيد أن يقر السيد بلير بأن للجيش الجمهوري الايرلندي أهداف سياسية، مما ينسب له الفضل في إدراكها والعمل للتسوية السياسية معه بالتعاون مع السيناتور جورج ميتشيل، والآن يعمل السيد بلير كمبعوث للرباعية وميتشيل كمبعوث للإدارة الأمريكية من أجل تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، أقدم صراع لشعب من أجل تقرير المصير في العالم. والسؤال الهام هل ما كان يعتقده السيد بلير بالنسبة للجيش الجمهوري الإيرلندي ما زال يعتقده بالنسبة لمقاومة الشعب الفلسطيني؟! إذا كان الأمر كذلك، ومن المنطقي أن يكون، إذا ما سمحت لنا دقة الترجمة بالاستناد لما قاله في لجنة التحقيق، فان من واجبه أن يساند الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقه بتقرير المصير ومن أجل حريته واستقلاله وحقه في العودة، وأن يقف ضد العدوانية والتوسع الإسرائيلي بمختلف الوسائل والأساليب.

فالجيش الجمهوري الإيرلندي، ناضل من أجل شعبه في ايرلندا الشمالية، وضد العدوان البريطاني عليه، أي ضد البلد الذي كان يقوده بلير نفسه، وأقدم على الكثير من أعماله العسكرية ضد الشعب البريطاني وفي وسط لندن عاصمة بريطانيا إضافة لكفاحه، ضدها وضد حلفائها في إيرلندا الشمالية وفي عاصمتها بلفاست.

صحيح أن التركيز اعلامياً كان على الجانب الديني الكاثوليك– البروتستانت، في الصراع، لكن جوهر نضال ومقاومة الجيش الجمهوري الايرلندي، كان تحررياً وطنياً طوال عقود من الزمن، وعندما توصل السيد بلير وحكومته بوساطة السيناتور جورج ميتشيل [الإيرلندي الأب واللبناني الأم]، إلى أحقية شعب إيرلندا الشمالية وأحقية مطالبه أمكن التوصل للتسوية المنشودة.

إن السؤال الذي يطرق رأس كل فلسطيني وعربي، هل بامكان بلير وميتشيل أن يكررا تجربة تسوية ايرلندا الشمالية في فلسطين في ظل الانحياز الأمريكي والبريطاني تاريخياً وحالياً للاحتلال الإسرائيلي وسياسته، وبخاصة لسياسة الاستيطان والحصار والجدار وتهويد القدس...؟! إن الجواب الأولي حتى الأن، ومن واقع ما يجري عملياً،

من سـياسـات وممارسـات احتلالية، ومن عدم الإقرار بمشـروعية الحقوق والمطالب الفلسـطينية قائماً وفي ظل الانحياز الأمريكي والبريطاني السـافر للاحتلال، من الصـعب جداً تكرار جوهر هذه التجربة. ومن الخطأ الكبير الرهان على كل من بلير وميتشيل، فكلاهما وإن نجحا في ايرلندا الشمالية، فليس محسوماً نجاحهم في فلسطين خصوصاً والمنطقة عموماً، فهما مرتبطان بسياسة بلديهما المؤيدة للاحتلال، ومن يريد أن ينتظر لمعرفة ماذا سيجري أو يراهن عليهما، فلن يحصد سوى الفشل.

عبد الرحيم ملوح

2010-1-31

عام آخر قضى

في هذه الأيام تزخر الساحة الفلسطينية بالمناسبات العامة والخاصة، الوطنية والدينية، ففي 11-12 مرت مناسبة قرار حق العودة 194 والذي يصادف ذكرى انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي شهر محرم مرت علينا ذكرى عاشوراء وفي 14-12 مناسبة انطلاقة حماس، وبعدها ذكرى الميلاد المجيد حسب التقويم الغربي والذكرى الأولى للعدوان الصهيوني على غزة في 27-12، وفي 1-1-2010 رأس السنة والذي يصادف ذكرى انطلاقة فتح والتي أصبحت انطلاقة للثورة الفلسطينية المعاصرة 1-1-1965، وهناك الكثير من المناسبات الإنسانية الخاصة، أحيتها هذه المجموعة البشرية، أو العائلة الفلسطينية أو تلك، وإذا عدنا لأشهر مضت نجد أن كل شهر من أشهر السنة يحفل بالعديد من المناسبات الشبيهة بحلّوها ومرها.

وما يقلق الفلسطينيين جميعاً اليوم وهم منشغلون بالدفاع عن أرضهم ومقدساتهم وحقهم في الحرية والاستقلال والعودة، وحقهم في الحياة الكريمة كباقي شعوب الأرض، هو الاحتلال وعدوانه المتصاعد ضدهم كأفراد وجماعة ومصادرة ارضهم، وبناء المستوطنات والجدار والاستمرار بالحصار وفرض شروط المحتل عليهم متنكراً لحقوقهم الوطنية كلها، وفي هذا السياق فانه ينشط سياسياً للعودة لمفاوضات وفق شروطه الخاصة، والتي وصلت كما قال الرئيس ابو مازن " لطريق مسدود "، "وثمانية عشر عاماً من الفشل" كما ذكر الأخ د. صائب عريقات، فإذا توصل لمثل هذه النتيجة أكثر القادة الفلسطينيين انشغالاً بالتسوية السياسية، فماذا يقول من عارض اتفاقات أوسلو والمفاوضات الثنائية منذ البداية؟. حيث لم يتوقف الأمر عند فشل المفاوضات في تحقيق شيء، وانما حولتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي الى غطاء لتمرير مشاريعها وسياساتها وممارساتها المختلفة. بما في ذلك الضغط على الشعب المحتل هو وأرضه لحماية الاحتلال ومستوطنيه وجنوده.!!!

وفي الفترة الأخيرة تمادت الممارسات العدوانية، بحيث اشترطت اعتراف الشعب الضحية بمشروعية أعمال المعتدي بدءاً من المطالبة بالتخلي عن القدس واللاجئين والأغوار والكتل الاستيطانية، وصولاً ليهودية الدولة. وتحاول جعل مختلف المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي دعم هذه المواقف والسياسات العدوانية.

لقد مضى على انتهاء المرحلة الانتقالية وفقاً لاتفاقات أوسلو ما يزيد عن عشرة سنوات حيث كان يجب أن تنتهي في عام 1999، والتي ترتب عنها التزامات متعددة على الطرف الفلسطيني المحتل هو وأرضه، واستمر الوضع بقوة الأمر الواقع منذ ذلك الحين، ولم تشكل هذه الاتفاقات وتلك المرحلة جسر عبور نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين وفقاً للقرار 194 كما اعتقد المتحمسون لها والعاملون من أجلها من الطرف الفلسطيني، وأرى أن الأوان قد آن منذ زمن للتخلص منها ومن التزاماتها على الطرف الفلسطيني، فلم يعد ممكناً العيش أو التواطؤ مع الأمر الواقع إلى ما لا نهاية في ظل الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية وما يفرض على الطرف الفلسطيني من التزامات، فكيف ندعو المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية للقبول ببسط سيادة دولة فلسطين على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة 1967 بعاصمتها القدس، ونستمر في التعايش مع المرحلة الانتقالية والتزاماتها؟!.

الأمر الثاني الذي يقلق الفلسطينيين، هو الانقسام السياسي – الاجتماعي – الجغرافي الذي يعيشونه منذ بضعة سنوات، ونتائجه المدمرة عليهم وعلى قضيتهم الوطنية، فالانقسام وإدامة استمراره مصلحة إسرائيلية صافية وخدمة استثنائية للاحتلال، إن مجابهة الاحتلال وفرض الانسحاب عليه، وتأمين حقوق شعبنا بتقرير مصيره وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود 1967، وضمان عودة اللاجئين لديارهم وفقاً للقرار 194. تفترض إنهاء الانقسام أولاً، فجميعنا في الضفة وغزة تحت سيطرة الاحتلال، وشعبنا في بلدان التهجير يعاني من أقسى الظروف، وكل هذا يتطلب زوال الانقسام خاصة أن هناك توافقاً على البرنامج السياسي، فالطرفان الرئيسان يقبلان بدولة على حدود 1967 وعاصمتها القدس وبحق اللاجئين

بالعودة وفقاً للقرار 194، مع أن كل طرف يمارس سيطرته على جزء من الأرض والشعب بمشيئة الاحتلال.

إن المصلحة الوطنية العليا أهم كثيراً، ولها الأولوية على المصالح الفئوية لهذا الطرف أو ذلك، مهما كانت أيديولوجيتة أو فكره أو نظرته للأمور، فنحن شعب تعددي دينياً وفكرياً وسياسياً واجتماعياً، وفي مرحلة التحرر الوطني يتفق الجميع على برنامج الحد الأدنى، وتشكيل جبهة متحدة للخلاص من الاحتلال وحل التناقض معه باعتباره التناقض الأساس، وفي إطار واحد، وكل هذا متوفر لدينا، الاتفاق على البرنامج وعلى الخلاص من الاحتلال، وعلى الكيان السياسي المتمثل في م.ت.ف كياننا السياسي وممثلنا الشرعي والوحيد، فلماذا القبول بشبه سلطة تحت الاحتلال، والحديث المناكف عن اختلاف البرنامج...الخ. أليس هذا تقديم للحساب والمصلحة الفئوية حتى لو كانت برضا الاحتلال على حساب مصالح الشعب الوطنية العليا؟!.

كيف نواجه هذا القلق الفلسطيني على المصير والمستقبل والذي وصل لحدود لا يمكن وصفها؟.إنني أعتقد أن كل هذا يتطلب منا كفلسطينيين أولاً ما يلي:

أولاً: الإقدام على مراجعة سياسية شاملة، والاتفاق على استراتيجية عمل موحدة، لضمان حقوق وأهداف شعبنا في تقرير المصير والاستقلال والعودة، فثمانية عشر عاماً منذ بدء المفاوضات عام 1991 في مدريد حصدت ريحاً ولا يجوز العودة للمفاوضات العقيمة، وفقاً للأسلوب السابق كما يسعى ويعمل أكثر من طرف وفي المقدمة إسرائيل والإدارة الأمريكية، ويأتي في صلب هذا، العمل من أجل عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل قراراتها ذات الصلة، فنحن شعب يتوق للسلام ويرفض الاستسلام تحت أية دعاوي أو ذرائع، وقد أثبتت التجربة التاريخية هذا، فلم يعد مقبولاً استمرار العيش في ظل سلطتين تحت الاحتلال [في غزة والضفة] وهذا يتطلب عدم القبول باستمرار المرحلة الانتقالية والتزاماتها، التي باتت سيفاً مسلطاً على أعناق شعبنا ومناضليه.

ثانياً: إنهاء الانقسام واعتبار الوحدة والتوافق الوطني الوجهة الأساس لنا جميعاً، ورغم أية ملاحظات على الورقة المصرية، إلا أنها تحمل هذه الوجهة، وتشكل أساساً يبنى عليه، لهذا على الجميع أن يسرع للتوقيع عليها، وهذه دعوة موجهة للأخوة قيادة حماس ولباقي القوى التي لم تتسلمها او توقع عليها بعد.

فمصر أو غيرها من الدول العربية ليست وسيطاً بيننا وبين الإسرائيليين، ولا نقبل لها أو منها هذا الدور، ولكنها طرف شريك ومساند وداعم لشعبنا ونضاله الوطني من أجل تحقيق أهدافه واسترداد حقوقه، والاضرار بالمصلحة الوطنية الفلسطينية، هو بنفس الوقت إضرار بالأطراف العربية الأخرى منفردة ومجتمعة.

ثالثاً: لقد أكدت الشرعية الدولية في قراراتها حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال بمقاومة المحتل، وأكدت وثائق جنيف الأربعة هذه الحقوق بما فيها عدم المساس بالشعب والأرض والواقعة تحت الاحتلال. وهناك العديد من قرارات الشرعية الدولية، التي تصون الحدود الدنيا من حقوق شعبنا وبعضها وقفت معه الإدارة الأمريكية في حينه مثال: عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، أو عدم جواز ضم القدس أو عدم شرعية وقانونية الاستيطان...الخ. ونحن في المجلس الوطني وفي وثيقة إعلان القاهرة عام 2005، ووثيقة الوفاق الوطني [الأسرى] عام 2006 وفي حوار القاهرة آذار 2009 وبموافقة الجميع أكدنا على هذه الحقوق كلها بما فيها حق شعبنا بمقاومة المحتل، وبتشكيل جبهة متحدة وبقيادة موحدة، تخضع لأعلى التوجيهات السياسية وتخدمها.

إننا كمنظمة أولاً وكقوى سياسية فلسطينية وطنية وإسلامية ثانياً وقوى مجتمع مدني ثالثاً، نمتلك كل ما تحتاجه من وثائق وما نطمح له من مواقف مشتركة في هذه المرحلة التاريخية، مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي، وما تتوخاه من قادة شعبنا هو

الإرادة الســـياســـية القوية، والاتفاق على الآليات التي تؤمن لنا تطبيق ما ورد في هذه الوثائق المشتركة من أجل الوصول لحقوقنا وأهدافنا.

عبد الرحيم ملوح

2009-12-30

عيد بأي حال عدت يا عيد

يحق لذوي وأهل من سيخرج من الأسرى أن يفرح ، ويحق للشعب الفلسطيني أن يفرح بأي أسير يخرج من سجون الاحتلال، فالأسرى ضحوا بحريتهم من أجل حرية شعبهم، ويأتي الإفراج عن هذه الثلة من أسرى الحرية بعد عيد الأضحى وهذا ما يجعل الفرحة مضاعفة لدى ذويهم وأبناء شعبنا في الوطن والشتات، وعلينا نحن الشعب الواقع تحت الاحتلال أن ندرك مسبقاً بأنه ما دام الاحتلال موجوداً وميزان القوى مختلاً لصالحه أن يبقى لدينا أسرى لدى الاحتلال، لهذا علينا إزالة الاحتلال وتعديل ميزان القوى معه، وان نفرض عليه إزالة احتلاله عن أرضنا حتى يخرج أسرانا من معتقلاته وسجونه، اذاً فالأولوية معروفة للجميع وهي إزالة الاحتلال وتعديل ميزان القوى . فاليوم الذي أمرت فيه اللجنة الوزارية بالإفراج عن 26 مناضلاً ، اعتقلت فيه العشرات. وأخذت قراراً بالاستيطان وبناء الوحدات السكنية في الضفة بما فيها القدس.

وقبل أيام قال "الوسيط النزيه" كيري أن ما يزيد عن 80% من المستوطنات ستبقى إسرائيلية .

إن الانقسام في الساحة الفلسطينية بين فتح وحماس أساساً وبين الضفة وغزة يجب أن يوضع حد له، فمن يريد إزالة الاحتلال وان يعدل ميزان القوى لصالحه عليه أن يعطي الأولوية ببرنامجه السياسي للوحدة الوطنية لأنها الأساس في الحفاظ على م. ت. ف. وعلى حركة التحرر الوطني الفلسطينية وعلى مواجهة الاحتلال موحدين كشعب فلسطيني، وبعد نيلنا للاستقلال من الاحتلال يحق لشعبنا اختيار النظام السياسي الذي يريد، والمفاوضات من أجل المفاوضات أو من أجل عيون كيري لن تجدي نفعاً، والعودة للمفاوضات موخراً من واشنطن إلى القدس والى أريحا لن تجدي شيئاً ما دامت يدي إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال فوق الجميع، وما زال أوباما وكيري يراهن على أنها المصلحة العليا الأمريكية وبخاصة في المنطقة، وما دامت

إسـرائيل لا تلتزم بالشـرعية الدولية والمؤتمر الدولي كأسـاس جوهري للمفاوضـات، وكل هذا يفرض عليها الالتزام الانسـحاب ووقف الاسـتيطان والإفراج عن الأسـرى جميعاً إذا أرادت تسوية الحد الأدنى للصراع الدائر الآن.

إن الرهـان على الإدارة الأمريكيـة وعلى كيري وزير خـارجيتهـا هو مشـــكلـة الفلسـطينيين بحد ذاته، فالأسرى ال 26 المنوي الإفراج عنهم كان من المفترض أن يفرج عنهم وعن أمثالهم قبل حوالي 20 عاماً أي منذ التوقيع على اتفاق أوســـلو، وأن لا يعتقل أي فلسطيني منذ ذلك التاريخ ولكن أمريكا ومعها إسرائيل أدارتا الظهر لهذا. وفي شـهر 4. 2004 تقدم الرئيس الأمريكي السـابق [جورج دبليو بوش] برسـالة التعهدات الأمريكية الشـهيرة لشـارون رئيس الوزراء الإسـرائيلي في حينه، وهي مليئة بالتعهدات على حساب الشعب الفلسطيني وعودته وتقرير مصيره ودولته المستقلة وعاصمتها القدس.

لا حاجة لنا للفرح كثيراً أو قليلاً فالوضع العربي مشغولاً بمشاكله الداخلية، ونحن نعيش انقســاماً لا ســابق له. وهناك إدارة ظهر من القيادة الفلســطينية لكل هذا واللهاث وراء جون كيري وما ســيأتي به، وهو لن يأتي بشــيء ســوى أن نقدم له ولنجاحه المزيد من الالتزامات والتنازلات وفي مقدمتها أن نتخلى عن حق شـــعبنا بالعودة لدياره التي هجر منها وفق قرار الأمم المتحدة 194، وعن حق شعبنا بأرض وطنه وعاصـمتها القدس وعن الاسـتيطان والجدار العنصـري وحقنا بتقرير المصـير الخ، اننا بالذهاب الآن للمفاوضـات الثنائية برعاية أمريكية مع الاحتلال، يشـير أننا نتخلى عن متطلبات نجاح هذه المفاوضـات بحدنا الأدنى ، وهي حدود 67 بما فيها القدس + الاستيطان + الأسرى، وهذا يشجع الاحتلال الإسرائيلي ومعه كيري الوسيط غير النزيـه، ويجعل أن من حق إســـرائيل وأمريكا رفض قرار 29-11-2012 وحقها بالاسـتيطان وبضـم القدس، فالأمن والتوسـع والاسـتيطان ومصـادرة الأرض عندها اولاً وقبل كل شيء وفوق كل اعتبار.

فالمصـلحة الوطنية الفلسـطينية، مصـلحة الشـعب تتطلب التنبه جيداً لما يجري وعدم إبداء المرونة الزائدة عن هذه المصلحة الوطنية العليا لكيري أو لغيره.

عبد الرحيم ملوح

2013/8/13

في الذكرى الواحدة والأربعين لاستشهاد الأديب غسان كنفاني

ولد غسان كنفاني في مدينة عكا في التاسع من نيسان عام 1936، وأجبر وعائلته على اللجوء عام 1948، وعاش في سوريا كلاجئ فلسطيني، ثم انتقل الى لبنان ، ثم ذهب الى الكويت ليعمل في التدريس، وانتقل بعدها الى بيروت للعمل في مجال الكتابة الصحفية في مجلة الحرية ثم رئيساً لتحرير ملحق المحرر اللبنانية، وعمل في مجلة الأنوار اللبنانية ، وقام بعدها بتأسيس مجلة الهدف وترأس تحريرها، كما أصبح ناطقاً رسمياً باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضواً في مكتبها السياسي، إلى أن استشهد اغتيالاً على يد المخابرات الصهيونية بتفجير سيارته في منطقة ألحازميه قرب بيروت، وكانت معه ابنة شقيقته لميس في 8 تموز عام 1972، وكان عمره 36 عاماً، كتب خلالها العديد من الروايات التي ترجمت عالمياً لأكثر من لغة، صوّر من خلالها مأساة الشعب الفلسطيني التي عاشها وتأثر بها، وكتب العديد من المسرحيات والدراسات الأدبية والسياسية، وكان من الأوائل الذين كتبوا عن شعراء الأرض المحتلة أو ما يعرف بأدب المقاومة، إضافة إلى دراسته عن الأدب الصهيوني، كما كان فناناً ذو إحساس مرهف وشفاف وذو عين نافذة تصور الواقع الذي يعيشه، مستشرقاً للمستقبل، داعياً للمقاومة والكفاح ورافضاً لكل أشكال الاستكانة والخنوع، فكانت كتاباته حافزاً للصمود والتحدي، ومؤكداً على الهوية الوطنية الفلسطينية وعلى الإنسان الفلسطيني محوراً للقضية التي وهب لها حياته فهو الأديب المفكر والمثقف المنتمي والسياسي المناضل، فقد ورّث لنا وللقضية الكثير، وعلمنا الكثير وما زلنا نتعلم من هذه المدرسة الجامعة لكل ما هو إنساني وثوري وتقدمي والمانعة لكل ما هو دون ذلك، وكان إنتاجه الأدبي والسياسي متميزاً بقوة الإقناع وحرارة العاطفة وعمق الانتماء للشعب وقضيته العادلة ، وبعد مرور واحد وأربعين عاما على استشهاد غسان بقيت أفكاره التي استشهد من أجلها ، لم تسقط رغم سقوط الجسد، رغم النكبات المتوالية والتحديات، ورغم أن الأرض ما زالت حزينة مثل برتقالها ينهشها الاستيطان في كل

لحظة ولهاث البعض وراء ســـراب المفاوضـــات العقيمة، إلا أن جماهير الشـــعب الفلسطيني لن تضيع البوصلة ولن تنطلي عليها الخدع والمؤامرات، فهي الحقيقة كلها، ولها كل الحقيقة ممن ما زالوا على العهد مدافعين عن القضـــية، ولن تنســـى هذه الجماهير أبداً مقولة غسـان: "**إذا كنا مدافعين فاشـلين عن القضـية، فالأجدر بنا أن نغير المدافعين لا أن نغير القضية**" وتعرف أن قوافل الشهداء الذين سقطوا من أجل فلسطين هي قضية الباقين على قيد الحياة بالوفاء لدمائهم الطاهرة، مؤمنين بوصاياهم وبالأهداف التي ضحوا من أجلها.

واليوم وبعد مضـــي واحد وأربعين عاماً على اسـتشـهاد غسـان كنفاني الذي أختزل هموم شـعبه وقضـيته، وتمثل وطناً لا يراه إلا كاملاً مكتملاً رغم الردات والهزائم، وطن لا يمزقه الانقسـام، ولا تمحو ملامحه اتفاقيات أو مبادرات، ولن يتوقف شـعبنا عن دق جدران الخزان، حاملاً حلمه بالعودة والحرية بكل إرادة ، مؤمنا باســـتمرار الكفاح من أجل فلسطين حتى يستعيد حقوقه مهما طال الزمن، متمسكاً بضـرورة الوحدة الوطنية كصـــمام أمان لصـــيانة الحقوق واســـتنهاض الطاقات، حريصـــاً على عدم انحراف البوصلة، رافضاً التسليم بالواقع ، لك المجد في ذكراك، والوفاء لك ولكل شهداء شعبنا وأخيراً نستعيد كلماتك مرة بعد الأخرى: "**إن قضية الموت ليست على الإطلاق قضية الميت، إنها قضية الباقين**".

منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة العلاقات العربية

2013/7/8

كوشنير وصلاح وشاليط

وزير الخارجية الفرنسية كوشنير طبيب ومعروف بأنه من الرائدين في تأسيس منظمة أطباء بلا حدود، المشهورة عالمياً وبخاصة بين شعوب ما كان يسمى بالعالم الثالث أو الدول النامية، هذه المنظمة المشهورة، جعلت من المساواة في الحصول على العلاج قضيتها الأساس، ومن موقعه هذا سافر بأكثر من مكان في العالم، وتجول بين الشعوب المظلومة والمحرومة وقدم لها العون الطبي الممكن، بما في ذلك في قطاع غزة.

وبلده فرنسا كانت الرائدة في المساواة بين حقوق بني البشر، وكلنا يذكر جيداً شعارات الثورة الفلسطينية، التي تحولت إلى نبراساً لفرنسا ولكل الداعمين للمساواة والحرية والعدالة.

ومن موقعه كوزير خارجية نراه يتنكر لهذه الشعارات والأهداف التي عمل غالبية شعبه وهو عندما كان طبيباً من أجلها.

صلاح الحموري، فلسطيني يقطن القدس طالب جامعي، والدته فرنسية ويحمل الجنسية الفرنسية ومعتقل منذ سنوات ضمن الأسرى الفلسطينيين في معتقلات الاحتلال الإسرائيل، لأنه انتمى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وناضل في صفوفها، ولفقت ضده اتهامات عدة لم تحدث في الواقع، فزج به بالأسر، وحرم من إكمال دراسته الجامعية ومن متابعة حياته مثل أي فرنسي آخر.

جلعاد شاليط، جندي دبابات إسرائيلي، تم خطفه من قبل المقاومين الفلسطينيين في قطاع غزة، وهو مسلح ويرابط بدبابته مع زملائه على حدود القطاع، ينتظر الفرصة لإطلاق النار على أبناء القطاع، وكان موجوداً فوق أرض محتلة، سبق وأن احتلتها إسرائيل من الفلسطينيين.

المقاومة الفرنسية، انطلقت المقاومة الفرنسية، والتي شارك فيها قادة فرنسيون كبار أمثال الجنرال ديغول مطلق عبارة فرنسا حرة، وفرانسوا ميتران إلى جانب أبناء الشعب الفرنسي ضد الاحتلال النازي لفرنسا، وجرى تمجيد وتكريم المشاركين فيها من شهداء

وجرحى من فرنسا الدولة والشعب ومن مختلف شعوب العالم التواقة للحرية، والتي تعتبر مقاومة الاحتلال حق من الحقوق، والتي جاءت هيئة الأمم المتحدة لتأكيده كحق وواجب طبيعي للشعوب المحتلة.

قد يتساءل البعض ما مدعاة هذا الكلام المعروف للكثيرين على الأقل؟.

إن مدعاته هو الاتصال التضامني التي قام به بالأمس الوزير كوشنير مع عائلة شاليط، وعدم اتصاله مع عائلة الحموري! فالشعب الفلسطيني تواق للحرية والاستقلال والعودة، وتواق للعيش بكرامة في دولته المستقلة كما باقي شعوب الأرض كافة.

وهو ضد الاحتلال والظلم واغتصاب الأرض والشعب، وصلاح الحموري مناضل من أجل كل هذا، وهو يكره الاعتقال واحتجاز الحرية أكان الأمر يمسه شخصياً أو غيره بما في ذلك عدوه جلعاد شاليط، ومسؤولية مرور أربع سنوات على احتجاز جلعاد شاليط وحرمانه من الحرية تقع على عاتق الحكومات الإسرائيلية، ورفضها لحتى الآن الإقدام على عملية التبادل، تبادل جلعاد مع صلاح وعدد من زملائه أسرى الحرية، التي تعتقلهم قوة الاحتلال الإسرائيلي.

لا لشيء إلا لأنها تريد استمرار اعتقالهم واستمرار احتلالها لها وحصارها لغزة وتهويدها للقدس واستيطانها في أنحاء مختلفة من فلسطين، تساندها في ذلك العديد من الدول وفي مقدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ألا يستحق صلاح الحموري وعائلته وأسرى الشعب الفلسطيني، بل الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال لفته تضامنية من بلد النور كما تسمى ومن وزير خارجيتها كوشنير؟.

أليس صلاح الحموري وجلعاد شاليط حاملان للجنسية الفرنسية ولهما نفس الحقوق الإنسانية، ومن طينة بشرية واحدة يا سيادة الوزير؟ أليس جلعاد شاليط جندي إسرائيلي كان يحتمي بدبابته وصلاح ابن القدس مناضل من أجل حرية شعبه، ومن أجل تخليصه من براثن الاحتلال الإسرائيلي؟ هل هناك نوعية دم مختلفة بين صلاح وجلعاد، على أساسها يجري تصنيف البشر؟.

هذه الأسئلة وغيرها برسم الوزير كوشنير وبرسم الدولة والشعب الفرنسي، وهل بعد هذا الذي طال الجنسية الفرنسية الواحدة من تحيز، ومن مسؤول فرنسي كبير، من يسأل عن الكيل بمكيالين؟

ومع كل هذا، فإننا نأمل ونعمل من أجل نيل الشعب الفلسطيني وصلاح وزملائه الأسرى الفلسطينيين وجلعاد شاليط من الأسر لنيل حريتهم جميعا.

عبد الرحيم ملوح

2010/6/26

كيري رايح ... جون كيري جاي

هذه هي الجولة السادسة لكيري للمنطقة منذ تسلمه وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة باراك حسين أوباما الثانية والأخيرة، وبناءً على ما أنجزه في الجولات السابقة حقق في الجولة الأخيرة انجازاً هاماً وهذا الإنجاز هو دعوة الفلسطينيين والإسرائيليين الى مفاوضات مباشرة، والملفت للنظر هو اقتصاره على الجانب الفلسطيني والعربي في جولته السادسة أو الأخيرة حيث جعل عمان مركزاً لتحركه السياسي، إن كان في لقاءاته مع الرئيس عباس ووفده الفلسطيني أو اللقاءات مع الملك عبد الله الثاني ووزير خارجيته ناصر جوده أو وفد لجنة المتابعة العربية برئاسة نبيل العربي آمين عام الجامعة العربية في هذه المرة، كل هذا يؤشر بأن المشكلة بالنسبة له تقتصر على الطرف العربي وتوفير الغطاء اللازم للوفد الفلسطيني لكي يذهب للمفاوضات المباشرة، وليس على الطرف الإسرائيلي كون أمريكا ومعها كيري يوفران الضمانة الدولية والإقليمية والمحلية لإسرائيل وهذا ما دلت عليه التجربة لعقود وسنوات مضت، وأن العمل يجب أن يكون من وجهة نظر كيري على من يمثل الفلسطينيين رسمياً كونهم الجهة الأضعف في هذه المرحلة على الأقل، وهو لم يدرك جيداً إذا أراد تسوية سياسية فعلية، أنه لا يجب عليه التركيز على الطرف الضعيف ، بل عليه التركيز اولاً وأخيراً على الطرف الأقوى، لمطالبة الطرف الضعيف بتقديم التنازلات لمثل هذه التسوية التي يريدها كيري ومعه الأمريكان وبعض الرسمين العرب.

حتى الآن ركز كيري جهده على الطرف الفلسطيني والعربي، وأراد أن يقول لنا أنه مع الموقف الإسرائيلي وأن على الفلسطينيين تقديم متطلبات التسوية الذي يريدها الاحتلال.

في مثل هذا الوضع، لماذا يذهب الفلسطينيون للمفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين، لقد بات معروفاً لهم بأن أمريكا وإدارتها أوباما وكيري وغيرهم، يقفون دائماً مع

المصـــالح العليا لأمريكا، وإســرائيل قوية مصــلحة أمريكية عليا، وإســرائيل تريد موافقة الفلسطينيين على:

1- الدولة اليهودية 2- الاســتيطان واســتمراره 3- القدس عاصــمة موحدة لدولة إســـرائيل 4- لا عودة للاجئين الى الديار التي شـــردوا منها، إن هذا وغيره يعني شـــيئاً واحداً وحيداً هو لا قبول أو التزام إســـرائيل بالحقوق الفلســـطينية والتســـليم للاحتلال بكل شيء تريده هي.

ومن أجل هذا كله، أقرَّ كيري انتداب أنديك ممثلاً لأمريكا في المفاوضـــات المقبلة بين الإســـرائيليين والفلســـطينيين ومن يعرف أنديك يذكر أنه ومعه دنيس روس، كانا يديران مركزاً للدراسات الشرقي أوسطية وأصدر كتباً بهذا مثل "بناء السلام + متابعة السلام ...." وكان نائب وزير خارجية بعهد كلينتون وسفير أمريكا لدى إسرائيل ومن ثم مدير معهد سابان الأمريكي – الإسرائيلي وسبق له أن عمل قبل مجيئه لأمريكا في أحد الأجهزة الاســـترالية، ان أنديك معني بإبقاء إســـرائيل قوية، وهو يعمل من أجل تسوية إسرائيلية لا غير، والفلسطينيين لا يريدون تحمل مسؤولية الفشل أمام أمريكا والعالم أجمع، خاصـــة أنهم مقتنعون بأن إســـرائيل نتنياهو وبنيت ويعلون لن يعطوهم شيئاً وهم ليسوا بوارد التسوية الآن خاصة أن الوضع العربي يعيش أكثر من مآزق في أكثر من قطر، فالشـعب الفلسـطيني يرى أن الوطن هو الوطن ولا يجب لأحد التنازل عنه أو عن حق الشعب بالحرية وتقرير المصير والعودة والاستقلال، ومسؤولية القيادة إما أن تؤمن للشعب هذا وأما سيتجاوزها نحو المستقبل، والمستقبل هو للشعب دائماً، ولا يجب ربط الشـعب بفترة زمنية معينة تتطابق مع العمر الزمني لقيادته أو لبعضـها، أو لما يريده الاحتلال أو كيري لكل ما سـبق على القيادة الرسـمية التمسـك بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني وعدم التنازل عنه.

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

2013/7/23

لا بد للقيد أن ينكسر

أقامت الجبهة الشعبية حفل استقبال ضخم للأسير المحرر الرفيق عبد الرحيم ملوح، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك على مدار ثلاثة أيام في قاعة بلدية البيرة، هذا وقد ملأ قاعة البلدية الآلاف من أبناء شعبنا من مختلف محافظات الوطن وقادة وممثلوا فصائل العمل الوطني والإسلامي والوزراء وممثلوا أجهزة السلطة المختلفة، وكان في استقبال الرفيق ملوح فور الإفراج عنه سيادة رئيس دولة فلسطين الأخ محمود عباس، الذي أكد في هذا السياق على أن الإفراج عن الرفيق ملوح سيشكل إضافة نوعية للعمل والفعل الفلسطيني مؤكداً في هذا السياق، إصرار السلطة على الاستمرار في نضالها من أجل الإفراج عن كافة الأسرى في سجون الاحتلال دون قيد أو شرط أو تمييز.

وفي هذه المناسبة، وبعد أن توجه الرفيق ملوح بالشكر لكل من ساهم في الضغط من أجل تحرير الأسرى وتوجيه الشكر للجماهير المختلفة باستقباله وإخوانه ورفاقه المحررين، نقل تحيات ومشاعر الأسرى وقلقهم على الأوضاع الداخلية، مؤكداً لإخوانه الذين تركهم بالأسر، على أن أولوياته الكفاحية ستكون باتجاه صب كل الجهود من أجل تحرير كافة الأسرى في سجون الاحتلال، والعمل من أجل إعادة اللحمة والوحدة للنسيج الاجتماعي والوطني الذي فرقته أحداث غزة الدموية هذه الأحداث الغريبة عن نضال وتقاليد وأخلاق شعبنا.

وقام الرفيق عبد الرحيم ملوح فور الإفراج عنه بزيارة قبور الشهداء أبو عمار، أبو علي، أبو المجد، عمر نوفل، الجندي المجهول واضعاً أكاليل الزهور معاهدهم على المضي على الأهداف التي قضوا من أجلها.

أجرى الرفيق ا.ش عشرات المقابلات التلفزيونية – الفضائية / فلسطين، الجزيرة، المصرية، المنار، العربية ... الخ، إضافة إلى التلفزه المحلية.

استقبل الرفيق ا.ش وفد الحركة الإسلامية في الداخل /48، وأعضاء مجلس النواب الإيطالي، الشاعر الكبير محمود درويش، السفير المصري وشارك الرفيق ا.ش في الندوات والمحاضرات المختلفة لمناقشة الأوضاع السياسية الراهنة مع مجموعة من الشخصيات والمفكرين الوطنيين أكد فيها على وحدة الشعب والقضية ورفضه للحسم العسكري الذي اتبعته حماس لحل القضايا ،وألقى محاضرة بعنوان الوضع السياسي الراهن في مقر الكرامة التابعة لحركة فتح، وشارك في ورشة عمل بعنوان "نحو استراتيجية وطنية لنصرة قضية الأسرى والمحررين" في بلدية البيرة، وحضر تأبين الشهيد الرفيق الخالد خالد باكير "أبو المجد" في مركز الأسقف العربي، وشارك في افتتاح الدورة الرياضية " دورة الشهداء" في سرية رام الله، وألقى الرفيق ا.ش كلمة الأسرى نيابة عن الرئيس أبو مازن في الذكرى الواحد والثلاثون لاعتقال عميد الأسرى سعيد العتبه.

أكد من خلالها على الثوابت الوطنية الفلسطينية، واعتبار قضية الأسرى قضيته المركزية، مشيرا إلى الواقع الصعب الذي تمر به القضية الوطنية الفلسطينية وخاصة بعد الحسم السياسي الذي أقدمت عليه حماس بأدوات عسكرية في قطاع غزه وما نجم عن ذلك من انقسام سياسي وجغرافي، وبالتالي ضرورة تكثيف الجهود وتوحيدها وصبها باتجاه إنهاء هذه الصفحة السوداء من حياة شعبنا.

ومن ضمن الوفود التي أتت لتهنئة الرفيق ا.ش القوى والشخصيات الوطنية / حزب الشعب، حركة فتح، حماس، جبهة التحرير الفلسطينية، ...الخ ، حيث هنأت الرفيق بمناسبة الإفراج عنه، وأكدت على أهمية الدور الذي لعبه الرفيق في مسار النضال الوطني الفلسطيني متمنية استمراره لما لذلك من خدمة لأهداف شعبنا خاصة في ظل حالة الانقسام المأساوية التي تشهدها الساحة الفلسطينية.

وبدوره شكر الرفيق ا.ش الوفود المهنئة، معبراً عن ارتياحه للمشاعر الطيبة والإنسانية التي استقبلته بها جماهير شعبنا، وأشار إلى أن ذلك يثقل الأمانة والمسؤولية معاهدا الجميع على التمسك بالثوابت الوطنية وبذل كل الجهود من أجل

طي الصفحة السوداء ، صفحة الانقسام مشيراً إلى أن هذه الصفحة خارجة عن تقاليد ونضال وأخلاق شعبنا معلنا أن ذلك بحاجة إلى جهود الجميع.

2007/8/26

لا لتصدير الصراع

منذ مرحلة بعيدة دخلت استراتيجية وأجندة صاحب القرار الإسرائيلي، مسألة التخلص من حقوق الشـعب الفلسـطيني، ومن مخاطر الديموغرافية الفلسـطينية على الأرض الفلسـطينية، ومن أجل وضـع هذه الاسـتراتيجية موضـع التنفيذ العملي، لجأ لفرض الحقائق على الأرض عبر الاسـتيطان والتهويد وتقطيع الأرض، وإلى تجزئة الحلول ووضـع بعض القضـايا في مواجهة البعض الآخر، وبرزت هذه الاسـتراتيجية بوضـوح في اتفاقات أوسلو عندما ربطت بين استمرار الاحتلال وبناء الثقة، وحين رهنت انتهاء الاحتلال بالاتفاق على حل قضـايا المرحلة النهائية السـت دون تحديد مرجعية حلّها، او الالتزام بإزالة الاحتلال بكل أشكال وجوده المدني والعسكري، كأساس يسبق البحث في أية قضـية أخرى، وفي اتفاقية باريس الاقتصـادية التي يندر الحديث عنها هذه الأيام، ألحقت الاقتصاد الفلسطيني قانونياً بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي من خلال اتفاق الغلاف الجمركي، بعد أن كان ملحقاً بها بقوة الأمر الواقع الناجم عن الاحتلال، وفي تطبيقات اتفاقات أوسلو انزلق الطرف الفلسطيني للقبول بتقسيم الأرض إلى. A.B.C. والكل يعرف معناها، في حين أن الغالبية لا تعرف حدودها. وشـيء شـبيه حدث في اتفاقية الخليل H1 و H2، وعندما تغيرت الحسـابات السـياسـية والأمنية الإسـرائيلية، أزال شارون بدباباته هذه الاتفاقات والتسميات والفواصل.

واليوم تعمل اللجنة الأمنية الفلسـطينية– الإسـرائيلية برعاية جنرال أمريكي لتطبيق المرحلـة الأولى في خـارطـة الطريق، وبـدلاً من التركيز على أولويـة وقف العـدوان والاقتحامات والاغتيال والاعتقال والاسـتيطان بما فيها القدس، نراها تركز على المسـؤولية الفلسـطينية وعلى دور الأجهزة الأمنية الفلسـطينية، لتحويلها الى أداة في إضعاف وضرب المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها للاحتلال، وباتت تعيش مدننا وقرانا ومخيماتنا، حالة من تقسيم الزمن أمنياً Am و Pm أي نهاراً للأجهزة الفلسطينية وليلاً لأجهزة الأمن الإسرائيلية، والمواطن الفلسطيني يدفع الثمن في كل الحالات.

وتطويراً لذات الاستراتيجية، أقدم شارون على الانسحاب من طرف واحد من غزة في أيلول 2005. تخلصا من العامل الديموغرافي الفلسطيني، ومن تبعات المقاومة الفلسطينية، ولأن البقاء في غزة لم يشكل طموحاً استراتيجياً إسرائيليا، فتبعات البقاء فيها أكثر بكثير من كلفة مغادرتها، ولم يدرك صانعي القرار الفلسطيني أبعاد خطوة شارون هذه حق قدرها، فشهدنا التقاتل على "السلطة" بين فتح وحماس وصولاً لإقدام حركة حماس على الحسم العسكري والخروج على الديمقراطية التي جاءت بها السلطة.

وطورت إسرائيل استراتيجيتها بتشديد الحصار على غزة وصولاً لقطع الكهرباء والوقود والدواء تحت ذرائع وحجج مختلفة، وحولت القطاع الى سجن كبير، وصعدت من عدوانها على أهل القطاع ، فحصدت الأرواح بالجملة، كل هذا دفع الغزيين تحت ضغط الحاجة، الى التوجه نحو الجنوب، نحو الأشقاء في مصر، ولم يكن أمام قيادة وشعب مصر إلا استقبالهم وتسهيل خروجهم وعودتهم بعد تزودهم بما يحتاجون إليه، وفي خضم المأساة الإنسانية التي صنعها وأدارها الاحتلال، صرح بعض القادة الإسرائيليين بأن المسؤولية الإنسانية لأهل غزة تقع على مصر وليس إسرائيل رغم كونها قوة الاحتلال وهي المسؤولة مسؤولية كاملة، وفقاً للقانون الدولي.

وتتكشف أكثر فأكثر معالم الاستراتيجية الإسرائيلية، عند التدقيق البحث الذي تقدم به د. عوزي اراد مستشار نتنياهو السابق ورئيس مركز هرتزليا المتعدد الاتجاهات، والذي يركز على الدراسات الاستراتيجية والأمنية والتحديات التي تواجه إسرائيل، ويعتبر المركز الأهم في إسرائيل منذ افتتاحه، حيث يشارك في أعماله كبار السياسيين والاستراتيجيين الأمنيين الإسرائيليين وبعض الضيوف من غير الاسرائيلين، ويتحدث فيه قادة إسرائيل وفي مقدمتهم رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش وزعيم المعارضة. والملفت للنظر أنه منذ افتتاحه كرس جهداً خاصاً، لما يسميه الإسرائيليون بالخطر الديموغرافي الفلسطيني وعلى كيفية مواجهته، وعلى يهودية الدولة وديمقراطيتها . وتشكل أبحاثه وتوصياته قاعدة هامة وضرورية لصناع القرار السياسي الإسرائيلي.

وما تقدم به د. أراد علنياً هذا العام هام وخطير في آن. وأقول علنياً لأنه سبق وجرت نقاشاته على شكل ما يسمونه " بالعصف الفكري" او ورشات العمل. وجوهر مشروع د. عوزي اراد هو: التركيز على استراتيجية البحث في تسوية او صفقة " شاملة " بين إسرائيل والعرب ومعهم الفلسطينيين طبعاً، تستند للأرض والحدود أساساً، وبحيث تشارك فيه الدول العربية المحيطة بفلسطين، ونقاطه الأساس هي؛ إعطاء الفلسطينيين مساحة من أرض سيناء لتوسيع المدى الجغرافي لقطاع غزة، وإعطاء مصر بديلاً لها ممراً في جنوب فلسطين، يصل بينها وبين الأردن. وتسوية الحدود مع الأردن في وادي عربه، حيث هناك مساحة من الأرض متنازع عليها، وجرى تأجيرها لإسرائيل 1994، عبر تقاسم أرض الممر بينه وبين مصر، وبحيث يتخلى نهائياً عن هذه المساحة بديلاً لحصته في الممر الموعود. وتتخلى سوريا عن مناطق في الجولان [المستوطنات والحدود الشمالية الشرقية لبحيرة طبريا ومنابع المياه] وتأخذ بديلاً عنها أراضي من لبنان [متنازع عليها] مثل شبعا ومزارعها، ومقابل ذلك تُعطى لبنان مساحة من الأرض من شمال فلسطين كبديل للأرض التي ستتخلى عنها لسوريا، مقابل تخلي سوريا لإسرائيل عن مناطق في الجولان. وفي ما يتعلق بالأرض الفلسطينية، تبقى الكتل الاستيطانية بما فيها المستوطنات في قلب ومحيط القدس، ويجري التعويض عنها في سيناء كما سبقت الإشارة، ومن خلال إعادة أراضي وضمها بدون أو مع سكانها لمناطق السلطة الوطنية، والمقصود هنا أراضي المثلث ووادي عارة وهي ملاصقة لجنين وطولكرم وعدد سكانها يفوق المائتي الف فلسطيني، هذه هي النقاط الأساس في مشروع عوزي اراد ومركز هرتزليا. ومن يعرف جيداً طبيعة عمل المؤسسات الأكاديمية والإعلامية الإسرائيلية، وعلاقتها بأصحاب القرار السياسي والأمني، يدرك بأن أراد لم يعلن عن هذا المشروع بدون مشاورات ودعم الكثيرين من صانعي القرار السياسي والأمني الإسرائيلي.

وكل مدقق بهذا المشروع، وبمعزل عن محاولاته إيجاد مقاربة حل جغرافية– إقليمية ورغبته بالخروج من البحث الثنائي الفلسطيني – الإسرائيلي، ليصبح بحثاً أوسع،

ومحاولة إغرائه لمصر والأردن بفتح ممر بري بينهما، وحل مشكلة الخلاف الحدودي بين سوريا ولبنان، إلا أنه يعمل لتنفيذ التطلعات التوسعية الإسرائيلية فهو أولاً؛ يسعى الى التخلص من جزء من مشكلة الديموغرافيا الفلسطينية التي تؤرق صاحب القرار الإسرائيلي، بما فيهم غلاة اليمين وأخرهم ليبرمان، والإبقاء على الكتل الاستيطانية في الضفة وفي داخل ومحيط القدس. والاحتفاظ بجزء من مرتفعات الجولان ومنابع المياه فيها وبكامل بحيرة طبريا، وثانياً؛ يريد قلب جوهر الصراع وتحويله الى صراع على الأرض والحدود بين الفلسطينيين والعرب، وبين العرب أنفسهم، كبديل عن كونه صراعاً بين كل هؤلاء جميعاً وإسرائيل الدولة القائمة بالقوة والعدوان.

إن على أصحاب القرار والمفكرين والسياسيين الفلسطينيين والعرب التصدي لهذه الاستراتيجية بما فيها هذا المشروع، وفضح مراميها وكونها لا تخدم في نهاية المطاف سوى مصلحة الاحتلال والعدوان، وتساهم بهذا القدر أو ذاك في تصدير الصراع وفي إيجاد حلول للأسئلة المطلوب من الاحتلال الإجابة عليها، وفي مقدمتها الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كاملاً، والتسليم بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس، هذه الحقوق التي كفلتها الشرعية الدولية، وضمنتها لقراراتها ذات الصلة، وعليهم الاهتداء بما قاله هنري كيسنجر المنظر السياسي لليمين الأمريكي والصهيوني: "إن مهمة القادة قبل كل شيء هي السير بمجتمعاتهم من المكان الذي هم فيه إلى المكان الذي لم يسبق أن وصلوا إليه"، وأضيف وليس العودة بشعبهم لتجارب ثبت عقمها، ودفع ثمنها غالياً.

إن المشاريع والأفكار الإسرائيلية، كثيرة، وقسم منها وضع لخدمة العلاقات العامة، ولكن الأساس هو ما تقوم به سلطات الاحتلال على أرض الواقع من استيطان وجدار وتغير خارطة الأرض المحتلة جغرافياً وديموغرافياً، ومن حصار واغتيال واعتقال. ومن تنكر للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. لقد آن الأوان أن تعاد الأمور الى نصابها، فإسرائيل قوة احتلال وعليها الرحيل عن وطننا وشعبنا، ونحن شعب

يناضـل من اجل الحرية والاسـتقلال والعودة، وكفلت الشـرعية الدولية لنا كل هذا. وما علينا الا الإمساك بهذا ودعوة الجميع لمساندتنا من أجل تحقيقه.

عبد الرحيم ملوح

2008/1/29

لا يجب أن نكرر الفشل بالحساب السياسي

إن الوقت من وطن ومستقبل، ومن غير المقبول العبث بهما أو السماح للغير للعبث بهما، هذا هو الأمر بالنسبة لنا كشعب يرزح تحت نير الاحتلال منذ عقود وتتكالب عليه الظروف والقوى معاً لتفت في عضده، ولتفرض الحلول المجحفة بحقوقه عليه.

فمنذ ما يقرب من عقدين من الزمن، وتحت ضغط الظروف المحيطة وميل الشعب الفلسطيني للعيش بسلام في أرض وطنه، جرت الموافقة بل التوقيع على اتفاق أوسلو ومن بعده اتفاق القاهرة التنفيذي، الذي سمي باتفاق غزة أريحا أولاً، وتبع ذلك سلسلة من اللقاءات المباشرة أو برعاية أمريكية، وعدة اتفاقات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وحصدت جميعها الفشل الذريع، فالاحتلال ما زال مستمراً للأرض والشعب الفلسطيني، وتوسع كثيراً عبر مصادرة الأرض وبناء المستوطنات وتهويد القدس وبالحصار وبناء الحواجز وكأنها مراكز حدودية، ولم يكتف بهذا بل ضاعف من عدد المستوطنين وبخاصة في القدس، ووصل بقادته الأمر للحديث عن اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ورفض عودة اللاجئين وضم المستوطنات وبالبقاء في الأغوار لعقود طويلة بذريعة الأمن وبتجريد "الدولة الفلسطينية الموعودة" من السلاح وبوضع نقاط إنذار في المرتفعات الجبلية للضفة وبالسيطرة على المجال الجوي كله، وبأولوية الأمن للمستوطنين على حقوق الفلسطينيين وأخيراً وليس أخراً بأن يقبل ويعترف ممثلي الشعب الفلسطيني بكل هذا، وبيهودية الدولة، أي بالرواية التاريخية للصهيونية وربما غداً بأن يكون الفلسطينيين والعرب صهاينة.

لقد راهنت قيادة الشعب الفلسطيني على رغبة قادة إسرائيل بالاعتراف الفلسطيني والعربي بها، وعلى رغبة الإدارة الأمريكية بلعب دور راعي السلام في المنطقة، فوقعت على إعلان المبادىء في أوسلو وبالشكل المحزن الذي تم به، أي تأجيل قضايا الاستيطان والقدس واللاجئين والحدود والدولة والسيادة والمياه وحتى الأسرى، وجاءت الأيام لتثبت أن هذا الرهان كان خاطئاً جملة وتفصيلاً، حيث تحولت القضايا المؤجلة

في الاتفاقات الى قضايا يقرر بشأنها طرف واحد، أي الاحتلال، رغم أن هناك قرارات في الأمم المتحدة لا تجيزها، بدءاً من الاحتلال نفسه إضافة لكل إجراءاته على الأرض والشعب المحتلين. ولم يتم فهم رسائل الاحتلال منذ البداية، عندما أصرت قيادة إسرائيل "على الاعتراف الفلسطيني بحقها بالوجود"، وعلى " اعترافها بم.ت.ف ممثلاً للشعب الفلسطيني" وعندما قال: "رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه ليس لدينا مواعيد مقدسة". وبكلمة أخرى أصبح الاحتلال وقيادته هو من يقرر في نهاية المطاف بالشأن الفلسطيني، يعطي ما يريد ويحجب ما يريد. تدعمه بذلك الإدارات الأمريكية المتعاقبة. ففي عام 1973 وبعد حرب تشرين مباشرة، أرسل وزير الخارجية الأمريكية في حينها، وقبلها رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر رسالة رئاسية لغولدامائير رئيس وزراء إسرائيل في حينه تتعهد فيها الولايات المتحدة الأمريكية بأن تضمن تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية مجتمعة، وبأن لا تقدم أية أفكار أو مشاريع سياسية لقضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي إلا بعد التشاور والاتفاق حولها مع القيادة الإسرائيلية"، وهذا ما حصل حتى اليوم على الأقل، ولم يغير شيئاً في الواقع منذ الرئيس نيكسون حتى أو أوباما وما بينهما من رؤساء أمريكا، أو رئيس الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير وحتى نتنياهو او ما بينهما من رؤساء وزارات إسرائيلية، والسؤال الذي يطرح نفسه يومياً، ما هو أساس الرهان على الإدارات الأمريكية وما هو شكل السلام الذي يمكن اقامته مع إسرائيل؟.

قد يقول متحمس للوضع إن التاريخ لا يبقى جامداً، فهو متغير باستمرار، وهذا صحيح، ولكن التغير في أي اتجاه ولحساب من يتم؟، وهذا ما يجب إضافته للجواب المطلوب فمن غير المقبول مطلقاً السكوت أو القبول عن بقاء مقود المنطقة بيد العدو ووضع مقدراتها بيده، يتحكم بها متى أراد وبالطريقة التي تخدم مصالحة العليا، هذا للأسف الشديد ما آلت إليه الأوضاع الفلسطينية والعربية وبخاصة بعد أن تقدمت القمة العربية بمبادرتها التي لم تقبل حتى اليوم من إسرائيل. فالحل بات مرهوناً بالموافقة الإسرائيلية وباحتمالية الضغط الأمريكي على إسرائيل، وبالنتيجة بالتوافق

بينهما على المصلحة الإسرائيلية_ الأمريكية المشتركة في كل مرحلة تاريخية محددة . بينما المصالح الفلسطينية والعربية، وبخاصة حق الشعب الفلسطيني بأرضه ، وطنه وبتقرير مصيره وبعودته، التي كفلتها له الشرعية الدولية، وحق الأمة العربية بوطنها وبوحدتها وبالسيطرة على مقدراتها وسيادتها عليها، لا قيمة له بالحسابات السياسية وبخاصة لدى الاستعمار والهيمنة.

ما العمل؟

نحن بحاجة إلى مراجعة سياسية شاملة، تنبثق عنها استراتيجية خروج وطني وقومي فلسطينياً وعربياً. فلا يمكن استمرار القبول او التكيف مع الأوضاع القائمة فلسطينياً انقسام فلسطيني فئوي باسم الوطنية والوطن، وهو لا يخدم سوى الاحتلال حتى أنه لا يخدم أصحابه.

وتشرذم جغرافي وجهوي وطائفي عربي، يقدم الوطن العربي لقمة سائغة للغير الدولي والإقليمي ويعجز عن التضامن لحماية المصالح العليا والمقدرات الوطنية والقومية. ويضعف عوامل الحضور والقوة الإقليمية ولا يخدم الأمة ومصالحها العليا من قريب أو بعيد، إن صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه وعليها وتمسكه بكيانه السياسي وبالبرنامج الوطني العودة والدولة وتقرير المصير وإعادة بناء وحدته الوطنية هو المنطلق الأول فلسطينياً، وبناء عوامل القوة العربية بدئاً بالتضامن والعلاقات البينية أكانت تجارية أم سياسية أم عسكرية ودعم وصمود الشعب الفلسطيني، وصولاً للتحرر والوحدة هم الأساس لدور عربي فاعل، فلننظر لمصر وللوضع العربي في عهد عبد الناصر وننظر له اليوم لنجد أن التراجع هو السمة الغالبة على الوضع والحضور العربي.

مخطىء جداً من يعتقد أنه يتقوى قطرياً، فقد أثبتت الوقائع أن الدولة القطرية لا تحمي نفسها، والأمثلة كثيرة وأمامنا أوروبا اكبر وأحدث مثل، وأن الطائفية تلحق افدح الضرر بعوامل قوة كل طائفة وكل قطر من السودان واليمن جنوباً الى العراق شرقاً الى فلسطين ولبنان شمالاً، وما بينهما من دول ونظم عربية.

لقد أثبتت الوقائع أن الأوطان يحميها أبناؤنا، وليس بناء القواعد الاســـتعمارية على أرضها، وأن المقدرات هي ملك للشعوب وليس لقيادة او عائلة أو فئة بعينها،. لتوضع أثمانها في بنوك دولية، يتم مصـــادرتها أو التلاعب بها في كل ظرف ســـياســـي او اقتصادي لقادة هذه الدول ونخبها المختلفة [السياسية والاقتصادية...].

الأرض ما عليها وما في باطنها، يجري الهيمنة عليها لصـالح نخب معنية، والوطن يسـتباح، والجندي الاسـتعماري يتحكم بكل هذ، وما على الشـعوب الا أن تسـتفيق من غفوتها، ولتضـع يدها على مقدراتها السياسية والاقتصـادية والمستقبلية ولا تترك الأمور لقادة أثبتوا عجزهم وفشلهم إن لم نقل أكثر.

عبد الرحيم ملوح

2010/11/20

للأرض والشعب كل الأيام

تحل علينا الذكرى الخامسة والثلاثون ليوم الأرض وهي من الثورات الشعبية المعاصرة في أرضنا المحتلة عام 1948، بيد أبناء شعبنا في الجليل والمثلث والنقب، قد يحلو للبعض عدم توصيفها بهذا الوصف ولكني أخالفه الرأي على طول الخط، فالتراكم الكفاحي وتراكم الظلم بكل أنواعه هو ما يمهد للثورات، ثورة عام 1936 وتشكيل م.ت.ف، وانتفاضة كانون أول 1987، وانتفاضة أيلول 2000...الخ فالشعب الفلسطيني بمكوناته السياسية والاجتماعية اختبر كل هذا وهو يناضل دفاعاً عن حقه في الأرض وفي الحياة وعن حقه في مقدساته وفي الاستقلال الوطني.

ولن تمحو من ذاكراته ولا من دفاعه عن هذه الحقوق غطرسة الاحتلال وسطوته وقوانينه وآخرها القانون الخاص بالنكبة، كونه يريد من أهلنا الاحتفال بنكبتهم وبانتصاره عليهم، وشخصياً أشك أنه يريد ذلك، فهو يريد طمس ذاكرتهم كلياً.

في يوم الأرض وقف شعبنا صفاً واحداً خلف المدافعين عن أرض وطنهم في سخنين وعرابه وغيرها من الدساكر والقرى في الجليل والمثلث والنقب، ووقفت ثورتنا المعاصرة معهم، ففي بيروت التقت جميع مكونات الثورة الفلسطينية في قاعة اليونسكو لتجسد هذا الموقف وهذا الدور، وكلنا يذكر الموقف السياسي بامتياز الذي وقفه الشهيد الراحل د. جورج حبش عندما دعاه عريف الحفل لكي يتحدث في المهرجان كونه يمثل المعارضة الفلسطينية.

فقال كلمته المشهورة : "في يوم الأرض، لفلسطين كلمة واحدة يلقيها الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام للثورة".

يوم الأرض هو يوم كل الفلسطينيين وكل العرب وكل التقدميين في العالم، وليس يوم أهلنا في مناطق 1948 فقط، وعلى جهود هذه المكونات أن تتوحد في مثل هذا اليوم ، فبوحدة جهودها كل في مكانه وإطاره ترد على الطاعنين بحقها، فبوحدة

جهودها وبوحدتها تعلي شـأن التناقض مع الاحتلال ومع العنصـرية ومع الفاشـية الصهيونية.

يتعانق يوم الأرض ويحتفل شعب فلسطين هذه الأيام بثورات وانتفاضات الشعوب العربية ضد الديكتاتورية وحكم العائلة وضد تزاوج السلطة مع المال، ومن أجل حق الشـعوب بحكم نفسـها بنفسـها وعبر صـندوق الاقتراح والانتخابات ونظام التمثيل النسـبي الكامل، ومن اجل حقها في العدالة وصـون كرامتها الوطنية والإنسـانية، فتحية لكل من ضـحى من أجل الكرامة الوطنية والاجتماعية، ولكل من ناضـل ويناضل ضد الدكتاتورية وحكم العائلة وتزاوج السلطة مع المال، ومن يدافع عن حق الشعوب باستلام زمام أمرها ومقدرات وطنها.

في كل ثانية في مجابهة الاحتلال، وفي يوم الأرض، الذي هو كل يوم من أيام شعبنا، نناضل ونتطلع للتحرر من الاحتلال والاستقلال طال الزمن أو قصر.

ويأتي يوم الأرض هذه كما السنوات الماضية، في ظل استمرار الاحتلال وغطرسته التوسعية وحمايته للمستوطنين، وفرضه الحصار على غزة واستيطانه في القدس والأغوار ومختلف مناطق الضفة.

وما يزيد الطين بلة هو الانقسام السياسي والجغرافي وحتى الاجتماعي في الوسط الفلسطيني ، أن هذا الانقسام لا يخدم سوى الاحتلال واستمراره بغطرسته، ولو دفع مليارات الدولارات لما حقق ما حققه له الانقسـام منذ حزيران عام 2007 بخاصـة، لأن الانقسـام مصـلحة صـافية للاحتلال وليس لمن قاموا به أو أداموه حتى الآن، فالإسـرائيلي يتنكر للحقوق الوطنية الفلسـطينية، يسـانده في ذلك الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وما نشـاهده يومياً من سـياسـات وممارسـات الاحتلال من واجبنا الوطني هو إنهاء الانقسام، والتوجه موحدين نحو مجابهة الاحتلال.

في يوم الأرض، ومن أجل أصحاب الأرض الشعب الفلسطيني، من الضروري جداً، توفير كل متطلبات الحياة الديمقراطية والاجتماعية الكريمة لشعب فلسطين وشعوب الأمة العربية، ومن غير الصحيح، بل من الضار بوحدة شعبنا وتطلعاته، ممارسة

القمع ضد أبناء الحرية أبناء الشعب الفلسطيني، فالسلطة أي سلطة، وجدت لخدمة الشـــعب وتطلعاته ولحفظ كرامته وتقدمه، وليس لقمع هذه الأهداف، فكيف بالحرية إذا كان الشعب والسلطة بكل أجهزتها ومكوناتها في غزة والضفة تأتمر بأمر جنود الاحتلال، على هذا الحاجز أو ذاك لهذا الغرض الإنساني أو ذاك.

يكثر الحديث في أكثر من وســـط اجتماعي هذه الأيام، عن إبعاد القضـــية الفلسـطينية قضـية العرب الأولى عن مركز الاهتمام العربي والعالمي. وذلك بسـبب التركيز على الثورات والانتفاضـات الشـعبية في العديد من الأقطار العربية . ونقول لمن يتحدث بهذا، إنه منذ عهد الرئيس الراحل عبد الناصر بخاصة، وظفت القضية الفلسطينية لحسابات السيطرة على الشعوب وقمعها والتلاعب بمقدراتها من قيادات هذه النظم، أما اليوم فإن هذه الشـــعوب وهي تغذُ الخطى من أجل حريتها وكرامتها الوطنية والاجتماعية فإنها ستكون إلى جانب فلسطين وشعبها واستقلاله حقيقة.

لقد ناضلنا عقوداً طويلة ونحن ننتظر تفعيل الدور العربي ويجب أن لا يكون هناك مشكلة لدينا في متابعة النضال وفي التمسك بأهداف العودة وتقرير المصير والدولة وعاصـمتها القدس، فبهذا نسـاهم مع شـعوب أمتنا العربية في انتصـارها الذي هو انتصار لنا ولقضيتنا ودعم لها.

يوم الأرض ... يومنا جميعاً لنرفع معاً شـعار ... لا للاحتلال لا للانقسـام ... نعم لديمقراطية الشعب . فالشعب وحده بكل مكوناته صاحب القرار الأول والأخير .

نشرت في جريدة القدس بتاريخ 2011/3/30

عبد الرحم ملوح

2011/3/27

الشهيد أبو علي مصطفى.. بين السياسي والعسكري

عندما طلب مني الكتابة عن الشـــهيد الراحل ابو علي مصـــطفى، ترددت كثيراً في البداية، لا لشيء وإنما، لأن الكتابة مهما كانت منصفة وواقعية، فهي لن توفي المعني بها حقه إيجاباً أم سـلباً من جهة، ولأنك تكتب عن مرحلة تاريخية عاصـفة بالتطورات والتحولات وطويلة نسـبياً من جهة ثانية، ولأنك تكتب عن شـخص قريب منك، الأمر الذي لا بد وأن تعكس العواطف الشـخصـية والآراء الفردية نفسـها من جهة ثالثة، وأن طبيعـة المرحلـة التي تبوأ الرفيق موضـــع القيـادة فيهـا، هي مرحلـة تحرر وطني وديمقراطي، يتداخل فيها كل أسـاليب النضـال السـياسـية والايديولوجية والديمقراطية والاقتصـادية والعسـكرية والدبلوماسـية لتشـكل جدولاً كفاحياً واحداً، وفي إطار حركة شـعبية واسـعة، تحفل بالاختلافات الفكرية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية وحتى الدينية الأمر الذي يعقد أي مســعى للفصــل بينها من جهة رابعة مع ذلك اكتب عن الشهيد إحياءً لذكراه ولتجربته، رغم كل ما سيلحق بكتابتي عنه من شوائب.

تعرفت على الراحل أبو علي مصـــطفى عام 1967، إثر حرب حزيران مباشـــرة، وكانت تلك المرحلة عاصـفة بالأحداث، وكنت شـخصـياً شـاباً في مقتبل العمر، وقبل اعلان تأسيس الجبهة الشعبية بمكوناتها المعروفة بأشهر قليلة، وكنت قد سمعت عنه ولدرجة اقل منه عن تجربته الماضية، حيث أنه يكبرني بسنوات. وبالتالي عاش تجربة العمل السياسي والتنظيمي، وتجربة السجن في حينه كما عاش لاحقاً، قبل وبعد اعلان تأسيس الجبهة الشعبية تجربة العمل العسكري.

العمل السياسي:

الجميع يعرف أن حركة القومين العرب، وأبو علي مصـطفى من المقنعين بها وبأفكارها وانضـم بالتالي إليها، كانت تنظيماً سـياسـياً والعمل العسـكري كان وسـيلة لتحقيق أهداف سياسية ولم يكن هدفاً بحد ذاته.

وعند تأسيس الجبهة الشعبية، انتقل بشكل طبيعي للمشاركة في تأسيس الجبهة الشعبية والعمل في صفوفها. وبرغم تكوين الجبهة الشعبية في حينه، إلا أن العمل السياسي والتعبوي بقي الأساس في فكرها، وأن العمل العسكري بقي أسلوب نضالي من بين أساليب أخرى، برغم التركيز على كون التناقض الأساس مع الاحتلال الإسرائيلي وهذا تباين بينها وبين حركة القومين العرب، حيث اختلفت مثلاً اولويات الجبهة الشعبية في الخليج عنها في فلسطين من زاوية برنامجها وأولويات نضالها.

وبهذا تبوأ الشهيد أبو علي مصطفى موقعاً قيادياً بارزاً في الجبهة الشعبية منذ تأسيسها، فعمل من موقعه هذا عضواً في قيادتها السياسية وصولاً لنائب الأمين العام عام 1972، ولموقع الأمين العام عام 2000 بعد عودته للوطن عام 1999 حتى استشهاده في آب 2001، ومن موقعه هذا لعب دوراً فاعلاً على الصعد المختلفة؛ فعلى الصعيد الداخلي لعب دوراً في تأسيس وتعزيز بنيان الجبهة الفكري والسياسي والتنظيمي، فتولى في المستوى القيادي مسؤوليات عدة.

ولعب دوراً أساسياً على الصعيد الوطني الفلسطيني، فقد عمل كثيراً لتعزيز دور وقيادة م.ت.ف للشعب الفلسطيني، فكان عضواً في مجلسها الوطني، وعضواً في مجلسها المركزي منذ تأسيسه وبقي شهيدنا يحتل هذا الموقع حتى استشهاده، وعضواً في لجنتها التنفيذية منذ المجلس الوطني التوحيدي عام 1987 حتى عام 1991. وخلال تبوأه لهذه المواقع عمل على إعلاء شأن م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وكيانه السياسي، والحرص بنفس الوقت على برنامجها الوطني تقرير المصير والدولة والعودة، وعلى علاقات الوحدة والشراكة الوطنية الحقه فيما بين مكوناتها السياسية، وعندما كانت الجبهة الشعبية تعلق مشاركتها في اللجنة التنفيذية لم.ت.ف. وتشكل اطاراً كجبهة الرفض مثلاً، كانت تحرص على أن لا يشكل هذا مساساً بتمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني أو بديل عنها، وكان لأبو علي دوراً بارزاً في كل هذا، برغم أنه لم يشكل تناقضاً أو يترتب عنه اختلافات في هيئات الجبهة الشعبية القيادية.

وعلى الصـــعيد القومي، حرص شـــهيدنا على أن تكون علاقات الجبهة الشـــعبية وم.ت.ف مع هذه القوى علاقات تحالفية قوية، فعمل مع رفاقه على استخراج الدروس من التجارب الماضية وبخاصة من تجربة المقاومة في الردن، ومحاولة الاستفادة من هذه التجربة في لبنان وأينما تواجدت الحركة الوطنية الفلســـطينية. وكان بداية ذلك تشكيل الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية عام 1972. وفي العلاقة مع القوى الوطنية اللبنانية وبخاصـــة اليســـارية منها كالحزب الشـــيوعي اللبناني ومنظمة العمل، وحزب العمل والحزب الاشـــتراكي بقيادة الراحل كمال جنبلاط وغيرهما، وذات الشـــيء عمل مع القوى التقدمية العربية من اليمن جنوباً الى لبنان شـــمالاً ومن العراق الى الســـودان وبلدان المغرب العربي، وبذات الوقت وقف بثبات ضـــد نزعات الميل للاستسلام للاحتلال، من قبل بعض النظم الرسمية العربية، وعمل على تقوية مجابهة هذا الميل من خلال نســـج التحالفات مع القوى الشـــعبية المناضـــلة من اجل الحرية والاشتراكية والوحدة. وساهم عبر مشاركته في عدد من مؤتمرات القمة العربية بتوضيح ما تريده فلسطين وشعبها من الأشقاء العرب سياسياً ومادياً.

وعلى الصـــعيد الدولي، بذل جهداً فائقاً لتوطيد علاقات الجبهة الشـــعبية ومنظمة التحرير مع مختلف الأحزاب والقوى الدولية، من الصـــين وفيتنام في آســـيا، إلى كوبا ونيكاراغوا في أمريكا اللاتينية وأثيوبيا.... وغيرها في أفريقيا ومع العديد من الأحزاب التقدمية والاشتراكية في أوروبا.

لقد لعب دوراً بارزاً في نجاح شـــهيدنا في هذا، طبيعة حركة التحرر الوطني الفلســـطيني وتأثيرها الدولي، ونضـــال الشـــعب الفلســـطيني العتيد من أجل حريته واستقلاله. يدلل على هذا قول اسطورة المقاومة الفيتنامية الجنرال جياب لشهيدنا، "إنكم تواجهون أعتى أشكال العدوان والقوة وتجلسون على برميل من النفط، فأنتم في الخندق الأول لمواجهة الامبريالية العالمية".

الشهيد العسكري أبو علي:

منذ نعومة أظافره آمن ومارس شـهيدنا النضـال بكل أشـكاله وفي المقدمة النضـال المسلح فتدرب في معسكر انشاص بمصر، وعمل على تشكيل المجموعات المقاومة للاحتلال في الضفة خاصة قبل انطلاقه الثورة وكثير منا يذكرون علاقته مع المناضل أبو داود الطحله، الذي كان ينقل له الاسـلحة في سـيارته، ومع الحاج فايز جابر والحاج صـبحي التميمي قادة أبطال العودة، وبعد حزيران 1967 لعب دوراً فاعلاً في تأسـيس الجبهة الشـعبية وقاد عدد من المجموعات التي دخلت للوطن، وعمل قائداً للقطاع الاوسط في مرحلة وجود الثورة في الأردن، وكان عضـواً في الدائرة العسكرية قبل انشقاق القيادة العامة بزعامةأحمد جبريل في أواخر عام 1968 ومن ثم مسؤولها الأول لاحقاً، ويمكن القول إن أبو علي مصـطفى، كان أحد مؤسـسـي العمل المسـلح للجبهة الشـعبية والعمل المسـلح الفلسـطيني عموماً، ومن موقعه لعب دوراً في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وفي الدفاع عن الثورة الفلسطينية في الأردن ولبنان، وبعد عودته للوطن عام 1999 وانطلاقة الانتفاضـة الثانية عام 2000، سـاهم من موقعه كأمين عام للجبهة الشعبية وأحد القادة الفلسطينيين البارزين في الانتفاضـة وما قاله هو يعبر الجسـر الى اريحا:" بأننا جئنا لندافع عن حقوق شـعبنا ولم نأت لنسـاوم عليها". بات أحد المقولات الفلسطينية البارزة.

ويحضـرني الأن بعض الذكريات مع الشـهيد الراحل، عندما قاد أولى الدوريات العسـكرية للوطن بعد عام 1967، وعمل من أجل تكوين خلايا عسـكرية في الداخل مع عدد من الرفيقات والرفاق في حينه، كونه كان عضواً قيادياً في الضفة قبل ذلك.

وعلى إثر معارك ايلول الأسـود، وما تلاه من معارك في احراش جرش وعجلون، حيث التقينا هناك، وكان القائد الأول بعد خروج د. جورج حبش إلى لبنان، وكيف تخفينا وغادرنا مع قوات التحرير الشعبية أنا وهو وآخرون من قادة الفصائل الفلسطينية في حينه، وبعدها غادرنا تهريباً الى لبنان.

وفي عام 1982 وفي اثر اجتياح القوات الاسرائيلية، وكان شهيدنا الراحل في نقاهه مع زوجته في احد الدول الاشـــتراكية، فحاول العودة الى بيروت، إلا أنه لم يتمكن ، فبقي يتابع الأوضاع مع أخوته من قادة الفصائل من دمشق، والأمثلة المرتبطة بوقائع محددة كثيرة وعديدة، ولا أعتقد أن هنا مجال تعدادها، وأهم ما يجب قوله هو أن شهيدنا كان من واضعي أسس العمل العسكري الفلسطيني ومن متابعي تطبيق وتطوير هذه الأسس لاحقاً، مع قادة آخرين من مختلف الفصائل والقوى الفلسطينية.

أبو علي الإنسان والأخ والرفيق:

لا شك أن البيئة الاجتماعية التي نشأ بها ـبو علي، وانتمائه الفكري قد أثر كثيراً في نمط حياته لاحقاً. فوالده علي العلي الزبري ابن عرابه– جنين، الفلاح العصـــامي والمناضل مع الشهيد الراحل عز الدين القسام ابن جبله في سوريا، وعيش ابو علي في هذه المرحلة وهذه الظروف من العلاقات الشـــعبية الفلاحية وفي أوســـاط عائلة اتسمت بالحرص على العلاقات بين أبنائها، أثر في علاقاته الدمثه والمتواضعة مع رفاقه واقرانه في داخل الحركة والجبهة وخارجها، وتبع ذلك الانتماء السياسي والفكري الذي أكد باستمرار على العلاقة مع الجماهير والفقيرة منها بخاصة، فقد كان عصامياً بامتياز، حيث عمل مبكراً لمساعدة عائلته، والتحق بحركة القومين العرب مبكراً، ومن مؤسسي الجبهة الشعبية، ووصل لأعلى هرم سياسي فلسطيني، عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلســطينية وأميناً عاماً للجبهة الشــعبية لتحرير فلســطين، وللتدليل على بعض هذا فإن الطيب عبد الرحيم عضـــو اللجنة المركزية لفتح وأمين عام الرئاسة الفلسطينية، يحتفظ في مكتبه بصورتين واحدة لوالده الشهيد الشاعر عبد الرحيم محمود والثانية لشهيدنا أبو علي مصطفى.

وفي عمان كان يقطن مع عائلته شقيقه تيسير الزبري الذي كان طالباً في الجامعة الأردنية في حينه، وكان مختلفاً معه تنظيمياً وسياسياً، حيث بات تيسير عضواً قيادياً بارزاً في الجبهة الديمقراطية، لكن هذا لم يكن يمنعه أو يمنع شهيدنا من العيش تحت سقف واحد معاً.

وفي إثر استشهاده ونقله لمستشفى الشيخ زايد برام الله، كان أول الواصلين للمستشفى هو الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس "أبو مازن"، وبقي في بيت العزاء طوال المدة، لارتباطهما بعلاقات تاريخية عائلية ووفاءً منه لهذا التاريخ.

كل هذا يدلل على تواضع ودماثة الراحل أبو علي مصطفى، وعلى أن الخلاف التنظيمي أو السياسي لا يفسد للود قضية، وكان مقتنعاً، بل يمارس ذلك، بأن الخلافات حول هذه القضية أو تلك لا يجب أن تؤثر على العلاقة الإنسانية بين القادة أو الأفراد أو القوى، ما دام الجميع يعمل من أجل فلسطين وشعبها، ومن الطبيعي أن تختلف النظرة أو الاسلوب، لكن الهدف واحد وهو حق شعبنا بتقرير المصير والدولة والعودة.

اذا دققنا بهذه التجربة التاريخية التي تلامس نصف قرن، والمواقع التنظيمية والسياسية المتعددة في الحركة والجبهة والمنظمة، والتي من الصعب جداً الإلمام بها في صفحات محددة تؤشر على أن رفيقنا كرس حياته وكفاحه التنظيمي والسياسي والعسكري وفكره؛ من أجل فلسطين وشعبها، وأضاف في كل موقع تبوأه مدماكاً جديداً لصرح الجبهة الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية. مدركاً رغم تعقد المراحل وصعوبتها، ان الوحدة الوطنية بما فيها بل في مقدمتها وحدة اليسار الفلسطيني وصون الكيانية السياسية والعلاقة الموضوعية المتينة بين الوطني الفلسطيني والقومي ومع قوى التقدم والتحرر في العالم، ومعرفة عدونا ممثلاً في الدرجة الاولى في الحركة الصهيونية وإسرائيل جيداً، تشكل مرتكزات ضرورية ولا غنى عنها، لانتصار حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

وما أحوجنا اليوم لاستيعاب تجربة هذا القائد الكبير، ومختلف قادة حركتنا الوطنية المعاصرة أمثال د. جورج حبش، ياسر عرفات، خليل الوزير وغسان كنفاني ومحمود درويش والكثيرين غيرهم.

عبد الرحيم ملوح

2010/9/25

العدوان على غزة وما بعده

تتركز أنظار شعوب العالم على العدوان الإسرائيلي على غزة، وعلى ما يحدث للفلسطينيين من عمليات تقتيل جماعي فيه، على أيدي جنود الاحتلال بأحدث الآلات والتكنولوجيا الحربية الأمريكية، فلم يحدث في التاريخ المعاصر أن أقدمت قوة احتلال على حرب إبادة جماعية بحق شعب تحتله كما يحدث في غزة اليوم، ويتركز الجهد السياسي الدولي على البحث عن كيفية وقف هذه الحرب، قبل انتقال شررها لأماكن أخرى، خاصة أنها تجري في منطقة هشة والعدوان، والقضية الفلسطينية وموقع المنطقة وتشابك مصالح قوى عده منها.

فإسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال والعدوان، تستهدف أن يحقق لها عدوانها بشكل مباشر، وقف الصواريخ ومنع تهريب الأسلحة عبر الأنفاق وإضعاف قوى المقاومة وفي المقدمة حماس ، إلى أكبر قدر ممكن، أي فرض مفهومها الأمني على الوضع في غزة، مع توفير الضمانات الدولية والإقليمية لكل هذا، واستناداً لهذا تعمل لتكريس الانقسام الفلسطيني سياسيا وجغرافيا، وتطويع الشعب وقواه للتعامل مع مفهومها السياسي للتسوية وفي حالة انقسام وضعف.

وعلى المدى المتوسط والبعيد، تريد القضاء على المشروع الوطني الفلسطيني في الحرية والاستقلال والعودة، ومنع قيام دولة فلسطين المستقلة على كامل الأرض المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين لديارهم وفقا للقرار 194، وتفكيك التمثيل السياسي الموحد للشعب الفلسطيني ممثلا ب م.ت.ف كخطوة لا بد منها لتفكيك ارض وطنه ومشروعه الوطني، والتعامل مع الشعب والأرض الفلسطينية، كتجمعات في غزة والضفة والقدس ومنطقة ال48 مجزأة ومنفصلة سياسيا وجغرافيا وتمثيليا، والخطوة الضرورية على هذا الطريق هي تكريس الانقسام الفلسطيني، ودفع غزة نحو الجنوب، والبحث عن إدارة ضفة مجزأة كتجمعات فلسطينية، هذه السياسة التي تأخذ طريقها للتطبيق على الأرض، تحد التفهم ان لم نقل الدعم من الإدارة الأمريكية، ومن بعض الأطراف الدولية وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية، وتحويل القضية الفلسطينية الى قضية إنسانية وليست سياسية ووطنية،

تحت ذريعة محاربة الإرها، وتوفير الهدوء والاستقرار لصالح هذه الأطراف المشتركة أو المنفردة.

والإدارة الأمريكية، الحليف الاستراتيجي لإسرائيل والحامي السياسي لها ولسياستها العدوانية والتوسعية، تعمل لإعطاء أطول فرصه ممكنه للعدوان الإسرائيلي من أجل تحقيق أهدافه، حدث على مدار سنوات الصراع الطويلة وفي لبنان عام 2006، وهو يحدث اليوم بتوجيه من الرئيس الأمريكي بوش، فنراها تعطل مجلس الأمن من اتخاذ قرار ملزم، وبتهديده بحق النقض، وفي الوقت نفسه تعمل لتنزيل سقف القرار وبما يحمي العدوان الإسرائيلي، متناسية ان من يقوم بالعدوان وعمليات التقتيل للمدنيين وحصار الشعب كله لسنوات مضت هي إسرائيل، وأنها كانت طوال المرحلة الماضية الدولة الراعية لما سمي بعملية السلام التي أثبتت فشلها وعقمها، بتفويض من الرباعية الدولية والأطراف المتفاوضة.

إن التحدي الذي يواجهه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والمجتمع الدولي هو هذا العدوان الإسرائيلي الفاشي والذي هو جريمة حرب موصوفة، وما يجب عمله هو التوحد لوقف هذا العدوان فورا وانسحاب جيش الاحتلال من كل أرجاء غزة فوراً وبدون شروط، وتفكيك الحصار الظالم على القطاع وفتح المعابر بما فيه معبر رفح، وتوفير الحماية الدولية المؤقتة للشعب الفلسطيني في غزة والضفة والقدس، في بيت لاهيا كما الخليل، فالشعب الفلسطيني وأرض وطنه، هو من يتعرض للعدوان وليس غزة فقط ، مع أنه يتركز في هذه المرحلة على غزة.

واستحضار الموقف السياسي والمادي الداعم للشعب الفلسطيني في مجابهة ومقاومة العدوان والاحتلال، يتطلب توحيد قوى الشعب الفلسطيني وجهوده في الوطن والشتات، وتوحيد موقفه من أجل وقف العدوان ومجابهته، فالأولوية الفلسطينية اليوم هي لمجابهة العدوان، فلا شيء يعلو على وقف العدوان على غزة، ومن اجل هذا ندعو للقاء على كل المستويات لجميع قوى وفعاليات شعبنا في الوطن والشتات لتنسيق جهودها وقواها في مجابهة العدوان والحصار، ولا يهم كثيرا المسمى التي تعمل في ظله هذه القوى اليوم مع أننا نرى أن تعمل كجبهة وطنية موحدة في إطار م.ت.ف أو تحت سقفها.

والهدية الأهم الذي علينا تقديمها لأهل غزة خاصة ولشعبنا عامة، هي وحدتنا الوطنية الفلسطينية في إطار م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيث لا يعقل أن تتحول القيادات والمؤسسات الفلسطينية الى برلمان بيزنطة، تناقش جنس الملائكة في الوقت الذي تسقط فيه القسطنطينية، وصون وحدة الشعب ووحدة القضية ووحدة التمثيل السياسي باتت اليوم قضية يجب أن تحظى بكل المسؤولية والاهتمام من جميع الفلسطينيين، لأن تغليب المصالح الفئوية والحسابات الشخصية لهذا الفصيل أو ذاك، لهذا القائد أو ذاك، يعمل لحساب الاحتلال ومشاريعه القصيرية والبعيدة، ويلحق افدح الضرر لمصالح شعبنا الوطنية العليا، فلم يسجل التاريخ ان شعبا منقسما على نفسه تمكن من الصمود أو الانتصار، وتجربتنا الفلسطينية الاخيره خير دليل على هذا، والتي أثبتت أن المقاومة ليست فاعلة كفاية في ظل الانقسام، وأن المفاوضات عقيمة وضاره، كذلك في ظل الانقسام، فبالوحدة الصلبة المستندة للبرنامج السياسي الوطني للمنظمة وكما ورد في وثيقة الوفاق الوطني هما المرتكز لصون إنجازاتنا وتعظيم قوانا نحو تحقيق أهدافنا الوطنية وفي المقدمة وقف العدوان وفك الحصار وبموازاة هذا، فان ضعف الحضور والدور العربي، أفسح المجال لتدخل أكثر من طرف دولي وإقليمي في الشأنين الفلسطيني والعربي، ومحاولة إدخال الحسابات والمصالح الخاصة بهذه الإطراف.

فبدلا من توحيد الدول العربية لقواها وجهودها وتوظيف إمكاناتها السياسية ومقدراتها المادية وموقعها الاستراتيجي، نجدها تدخل بصراعات بينية على قضايا ثانوية على حساب القضايا الأساس وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي _ الصهيوني، فبدلاً من عقد القمة العربية فوراً واتخاذ مواقف سياسية موحدة وواضحة في مواجهة العدوان الإسرائيلي ودعم الشعب والقضية والحقوق الفلسطينية وحمل هذا الموقف بثبات محلياً وإقليمياً ودولياً، نجدها تتردد في هذا وتستعيض عنه باجتماع لوزراء الخارجية، وانتظار ما تسفر عنه اجتماعات مجلس الأمن، إن هذا لمؤشر كبير على التهرب من المسؤولية السياسية والقومية إذا لم نقل أكثر، وفي الوقت الذي يتطلب من الجميع حزم أمره والتحرك سياسياً ومادياً، فوقت أهل غزه لا يحتمل اللعب به لأنه من دم ودمار.

لقد نزلت جماهير غفيره للشوارع في أنحاء المعمورة كافة، ومنها أعداد بالملايين كما حدث في المغرب العربي، وهناك بعض الدول العربية سحبت سفيرها من إسرائيل مثل موريتانيا لكن هناك العديد من الدول العربية والإسلامية، ما زالت تحرص على علاقاتها السياسية والاقتصادية المباشرة أو غير المباشرة مع إسرائيل، ولم تستجب لنداءات وتحركات الجماهير التي أسمعت القاصي والداني ولم تسمعها حكامها، مع أننا في عصر الفضائيات والصوت والصورة معا، فهناك من يتابع ما يجري على الأرض من منزله أو مكتبه أكثر بكثير ممن يعيشون الواقع المر في غزة.

وفي الوقت الذي نثمن فيه عالياً التحرك الجماهيري من لندن الى الفلبين ومن المغرب الى جمهوريات آسيا. فإننا ندعوها لتنظيم صفوفها ومتابعة ما بدأته، وتحويله الى اطر منظمة تدعم صمود ونضال وحقوق الشعب الفلسطيني، وتحويله إلى مواقف مؤشره على أصحاب القرار السياسي في بلدانها، وتطوير مواقفهم السياسية في كل الاتجاهات وبما يعزز من دور بلدانهم، لوقف العدوان وفك الحصار وفتح المعابر وتوفير الحماية الدولية الشاملة للشعب الفلسطيني كخطوة على درب تحقيق حقه بتقرير المصير والحرير والاستقلال والعودة، فمناصرة الشعب الفلسطيني وأهل غزة بخاصة، يجب أن لا يقتصر على التأسف والتأسي على الأطفال والنساء والشيوخ، أو على المدارس ودور العبادة أو البنية التحتية المدمرة، لان القضية الفلسطينية ليست قضية إنسانية فحسب، بل هي قضية سياسية، قضية حرية واستقلال وعودة .

الأمر الذي يفرض على الجميع التعامل معها كذلك وأن تتحول إلى فعل سياسي ومادي ملموس في دعم صموده ونضاله ، من أجل حقوقه، وفعل ملموس ضد الاحتلال والدولة القائمة بالاحتلال.

عبد الرحيم ملوح

2009/1/7

ملوح في عيون رفاق وشركاء العمل الوطني

- أبو أحمد فؤاد (نائب الأمين العام للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين)
- غازي الصوراني (مفكر وباحث فلسطيني)
- كايد الغول (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين)
- د. مريم أبو دقة (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)
- مروان عبد العال (مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان)
- محمود عباس (رئيس دولة فلسين)
- محمد الطيب "سامي" (أسير محرر مناضل)
- د. وسام الفقعاوي (أكاديمي رئيس تحرير مجلة الهدف)
- عمر حلمي الغول (عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية)
- حسن عبد الجواد (صحفي اعلامي)
- أحمد أبو هولي (عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائرة شؤون اللاجئين)
- زياد النخالة (الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين)
- بسام أبو شريف (كاتب وسياسي فلسطيني)
- د.حنا ناصر (رئيس لجنة الانتخابات)
- د. كمال الشرافي (رئيس مجلس أمناء جامعة الأقصى بغزة)
- دياب اللوح (سفير فلسطين لدى مصر ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية)
- زياد أبو عمرو (رئيس دائرة العلاقات الدولية في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ونائب رئيس الوزراء)
- صالح رأفت (الأمين العام للاتحاد الديمقراطي "فدا"، عضو اللجنة التنفيذيّة لمنظمة التحرير)
- محمد اشتية (رئيس الوزراء)
- د. أسامة سعد (الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري)

- عبد الحسين شعبان (باحث ومفكر عراقي)
- طارق أبو بسام (كاتب)
- إسماعيل هنية (رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس")
- كتائب أبو علي مصطفى
- حركة المقاومة الإسلامية "حماس"
- اللجان الشعبية الفلسطينية في فلسطين ودول الشتات والمهجر.
- القوى الوطنية والإسلامية
- اللجان الشعبية الفلسطينية في لبنان
- حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية
- الأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين وفرعها في لبنان
- لجان المقاومة في فلسطين وذراعها العسكري، الوية الناصر صلاح الدين
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
- جبهة التحرير العربية
- حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"
- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
- اتحاد شبيبة الساقية الحمراء ووادي الذهب
- الحزب الديمقراطي الشعبي اللبناني
- حزب النهج الديمقراطي المغربي
- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي المغربي
- حزب العمال في تونس
- الاتحاد الفلسطيني في أمريكا اللاتينية
- جمعية الشتات الفلسطيني وتجمع عائدون
- السفارة الفلسطينية في ألمانيا

السيرة الذاتية

- ولد الرفيق عبد الرحيم محمود ملوح بتاريخ 1945/8/23 في أبو كشك / مدينة يافا.
- التحق بجيش التحرير الفلسطيني في العراق منذ عام 1965 وحتى حزيران 1967.
- انتسب إلى حركة القوميين العرب عام 1966 .
- انتسب إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ تأسيسها عام 1967، وانخرط مباشرة في العمل العسكري بالأردن.
- شارك في العديد من الدورات العسكرية والأمنية والنظرية في كل من موسكو وبغداد.
- تم انتخاب الرفيق ملوح لعضوية المكتب السياسي للجبهة في عام 1973 ، في المؤتمر الوطني الثالث للجبهة.
- تم انتخابه عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1991 واستمر حتى عام 2018 .
- انتخب في عام 2001 نائباً للأمين العام للجبهة الشعبية، واستمر في موقعه هذا حتى انعقاد المؤتمر الوطني السابع للجبهة ديسمبر 2013 ، وإيماناً منه بضرورة التجديد رفض ترشيح نفسه لأيٍ من الهيئات المركزية.
- عاد إلى الأرض المحتلة مع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني عام 1996 ، وتعرّض في عام 2002 للاعتقال من قبل أجهزة الأمن الصهيونية.
- حرص الرفيق ملوح أن يوصي ابنه الأكبر "شريف" في عام 2013 بما يريد حين قال له: "سأبقى هنا في فلسطين.. وسأموت فيها.. وأوصيكم بدفني إلى جانب رفيقي الشهيد أبو علي مصطفى".